المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية وآدابها
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

الأشباه والنظائر في كتاب سيبويه

جمعًا ودراسةً

رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها
تخصص النحو والصرف

إعداد:
غادة بنت سعد بن عبدالله السَّعيدي

إشراف:
أ.د/ عبدالله عليّ إبراهيم
أستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية وآدابها - جامعة أم القرى بمكة المكرمة

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

دكتوراه غادة السعيدي / داخل الرسالة .. الصورة البهية) ٢٠١٦
١٤٣٤/١١/٠٥
Ali Fattani

طباعة الفطاني

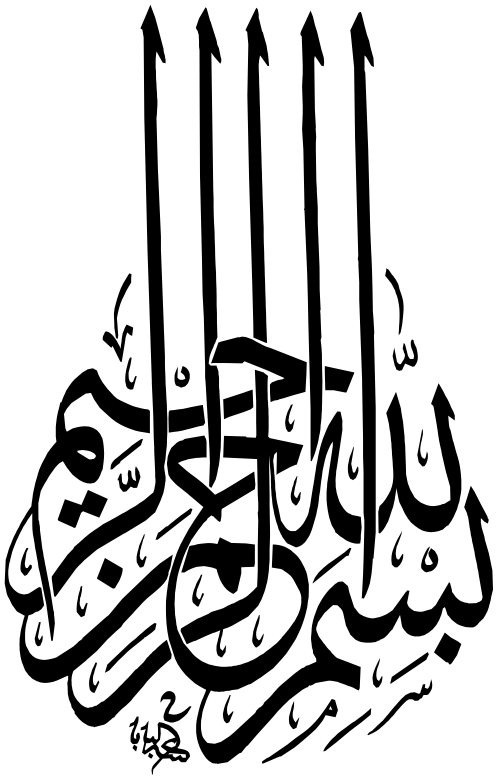

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ملخص الرسالة

الموضوع: الأشباه والنظائر في كتاب سيبويه – جمعًا ودراسةً.

الدرجة: دكتوراه.

الباحثة: غادة بنت سعد بن عبدالله السعيدي.

إشراف: أ.د/ عبدالله عليّ إبراهيم.

إن سيبويه كان يُعنى كثيرًا بإيراد المتشابهات في كتابه وبيان أوجه الشبه بينها تصريحًا أو تضمينًا، وقد يعمد أحيانًا إلى ذكر اصطلاحٍ يفهم منه وجود شبهٍ يربط مباحث مختلفة من الكتاب بعضها ببعض مرسيًا بذلك دعائم كليَّات عامة بنيت عليها الأصول النحوية. وتظهر أهميَّة هذا البحث في استخلاص هذه الأصول، وإبراز سمةٍ مهمةٍ من سمات منهج البحث النحوي في (الكتاب)، والإفادة منها في الدرس النحوي الحديث. وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في أربعة أبوابٍ يسبقها مقدّمة وتمهيد، ويليها خاتمة وفهارس، وهذه الأبوابٍ هي: الأوّل: الأشباه والنظائر في البناء والإعراب والعمل، والثاني: الأشباه والنظائر في الردّ إلى الأصل والإجراء عليه، والثالث: الأشباه والنظائر في مخالفة الأصل، والرابع: الأشباه والنظائر في الحمل والاستغناء والعوض.

أهم النتائج التي توصّل إليها هذا البحث:

-إن صاحب الكتاب كان يشبّه الشيء بالشيء لأدنى ملابسة.

-إن سيبويه كان يعمد إلى الاستقصاء، وذلك بتشبيه الشيء الواحد بأمور مختلفة. كما شبّه (لا) النافية للجنس بـ(خمسةَ عشرَ)، و(رُبَّ، وكَمْ)، و(إنَّ).

وقد يعمد إلى قلب التشبيه أيضًا كما شبَّه الصفة المشبّهة باسم الفاعل والعكس.

-إن الكثرة مجيزةٌ لتغيير الكلام عن حال نظائره كما في النداء.

-إن الإبهام موجب للبناء عند صاحب الكتاب.

-إذا زال الشبه الذي بموجبه يُلحق أمرٌ بأمرٍ؛ رُدَّ الكلام إلى أصله الذي كان عليه.

-إن المخالفة توجب للكلمة حكمًا خاصًا ليس لنظائرها.

-إن الاستغناء عند صاحب الكتاب يكون بين شيئين متشابهين أو متقاربين.

-إن التعويض يكون بأمورٍ متعدّدة منها: التمكّن في الكلام أو طوله.

الباحثة ..

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

Thesis abstract

Thesis title : synonyms and antonyms in the book by " Sibaweih " by means of assembling and study .

Degree : PhD.

Researcher's name : GHADAH SAAD ABDULLAH ALSAEDI

Supervised by : Prof. Dr. ABDULLAH ALI EBRAHEEM

Sebaweih was greatly interested in including the synonyms in his book and showing the areas of similarity between them implicitly and explicitly . He sometimes meant to use a term that indicates some type of similarity that relates some parts of his book with the others. By so doing , He set the basis for general pillars on which syntactical facts are mainly based.The importance of this research lies in the idea that these syntactic facts were extracted and there was one of the features of the syntactic research and that this may be suitable for dealing with the modern syntactic lesson. This study is dealt with in four parts starting with a preface then followed by a conclusion and indexes . This research lies in four parts : synonyms and antonyms in syntax followed by a conclusion and indexes . and secondly in the synonyms and antonyms referring to the origins and thirdly the synonyms and antonyms that are completely different from the main stem. Fourthly in the synonyms and antonyms in implication , exclusion of synonyms and illustration .

The main results of the research are as follows :

- Sebaweih was concerned with compensating one rule with others as in his comparison between adjectives and present participles in Arabic syntax.
- Most grammarians agree to change the parts of speech as in the additive case .
- The writer sees that ambiguity necessitates construction .
- If the similarity between articulations went apart, the parts of speech are referred to their origins.
- The difference between articulators necessitates a certain rule.
- Exclusion for the writer should be between two similar or different items .
- Compensating can be achieved by several sources such as the ability to talk confidently .

The researcher

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

مقدّمــة

الحمد لله المنزّه عن الشَّبيه والنَّظير، الذي ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، والصلاة والسلام على البشير النذير السِّراج المنير، سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وتابعيهم ومن على نهجهم يسير.

وبعد فإنّ الكتاب لسيبويه سفرٌ نفيسٌ تقادم العهد به؛ إذ يمثّل البداية الفعليَّة للتّأليف النّحوي المنهجيّ المتكامل، حيث ضمّ بين دفّتيه قواعد علم العربيَّة تامّة وافية تربو على الغاية مُبوّبةً مُقعدةً مُؤصّلة على غير مثالٍ سابق، فنظر إليه العلماء على أنّه إرثٌ نحويٌّ عظيم الخطر جليل الفائدة، وأكبّوا على دراسته قرونًا لا يعدلون به شيئًا، ولهم في الثناء عليه أقوالٌ كثيرة[1].

والنّاظر في الكتاب يجده بحقٍّ قد صُنِّف وفق منهجٍ دقيق، وإن كان بعيداً عمَّا هو مألوف في المصنّفات النَّحويَّة المتأخرة، « فهو في جملة الأمر يقدّم مادّة النحو الأولى موفورة العناصر كاملة المشخّصات، لا يكاد يعوزها إلا استخلاص الضوابط وتصينع الأصول »[2]، وهو مع ذلك يصوّر بدقّة عقلية صاحبه التي آتاها الله القدرة على بسط القول مع الشرح والاستشهاد، والقياس والتعليل، والتّشبيه والتمثيل على غير إمامٍ يُحتذى، فجاء مصنّفه شاهدًا على فكرٍ نحويٍّ نادرٍ، وبراعةٍ فذّةٍ منقطعة النظير.

وهذه الإحاطة النادرة المبنية على التحقيق الدقيق والاستنباط المحكم

---

(١) سيأتي بيان ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

(٢) سيبويه إمام النحاة: (ص:١٦٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

والقياس السليم والتعليل الصائب جعلت موضوعات النحو واضحةً في ذهنه أيَّما وضوح؛ فلا يعسر عليه استحضار دقائقها، وربط متشابهاتها، واستخلاص أصولها.

وهذا ما دعاني لاختيار الكتاب مادّة أقيم حولها دراستي لنيل درجة الدكتوراه.

۞ نبذة عن الموضوع:

اعتمد صاحب الكتاب في وضع مصنّفه على أسلوبٍ متين البناء شامل الإحاطة[1]، فقد كان « في تصنيف الكتاب يتّجه إلى فِكَر الباب كما تتمثّل له، فيستحضرها ويضع المعالم لها، ويتعرَّف حاجتها من الأمثلة والنصوص، فيجمعها ويصنّفها، ثمّ يعرضها جملةً أو آحادًا، وينظر فيها تصعيدًا وتصويبًا، يحلل التراكيب ويؤوّل الألفاظ ويقدّر المحذوف ويستخلص المعنى المراد... »[2]، وفي أثناء ذلك؛ يقف القارئ على إحاطته بأبواب النحو كلها، وربط المتشابهات في هذه الأبواب المختلفة ببعضها على نحوٍ يُشعر بأنه كان يستحضر أبواب النّحو جميعها عند كتابة أيّ بابٍ منها، إذ نراه يشبّه هذا بذاك[3]، أو يجعل قصّة الأمر هاهنا كقصته هناك[4]، أو يرى أنّ هذا بمنزلة ذاك[5]، أو يذكر أن للأمر هنا

---

(١) يُنظر: في التطور اللغوي: (ص:١٨٦).

(٢) سيبويه إمام النحاة: (ص:١٦٤).

(٣) يُنظر: الكتاب: (١/ ٧٣).

(٤) يُنظر: الكتاب: (٣/ ٢٦٣).

(٥) يُنظر: الكتاب: (١/ ٩٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

نظيرًا هناك[1]، أو ينصّ على أنّ هذا مثل ذاك[2].

وهكذا يسير على امتداد أبواب كتابه كلّها، فإذا وجد شبهًا بين مبحث ما في الباب الذي يعرضه ومبحث آخر في أبوابٍ أُخر نوَّه بوجه الشبه، وجمع الأشباه[3] لمثيلاتها، والنظائر[4] لقريناتها؛ ولذلك نجده كثيرًا ما يذكر أن الشيء قد يشبّه بالشيء، ولا يكون مثله في جميع أحواله.

وجملة القول: أنّ صاحب الكتاب كان يُعنى كثيرًا بإيراد المتشابهات في كتابه، وبيان أوجه الشبه بينها تصريحًا أو تضمينًا، وقد يعمد أحيانًا إلى ذكر اصطلاحٍ يُفهم منه وجود شبهٍ يربط مباحث مختلفة من الكتاب بعضها ببعض، مرسيًا بذلك دعائم كليّاتٍ عامّة تجمع الأشباه والنظائر في أبواب النحو برُمّتها، وهذا ما يجعلنا أمام فكرٍ نحويٍ قادرٍ على الجمع بين الإحاطة بدقائق المباحث وفرائد المطالب، والقدرة على نظمها في عقودٍ تمتدُّ من أوّل الكتاب إلى آخره.

وليست الإحاطة بهذه المتشابهات وتصنيفها بحسب الأصول العامة التي تنتظمها بالأمر الهيّن؛ إذ يستلزم ذلك دراسة متأنية وصحبةً طويلةً للكتاب، وتمرّسًا بعباراته التي ربّما « وضحت حتى تصير كفلق الصبح سفورًا وإشراقًا...،

---

(١) يُنظر: الكتاب: (١/ ٥٧).

(٢) يُنظر: الكتاب: (١/ ٥٠).

(٣) الأشباه: جمع شبيهٍ، وهو المِثل، يُقال: أشبه الشيءُ الشيءَ ماثله. يُنظر: اللسان: مادّة (شبه).

(٤) النظائر: جمع نظيرةٍ، وهي المِثل والشِّبْهُ في الأشكال والأخلاق والأفعال والأقوال. يُنظر: اللسان مادة (نظر).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وربّما غَمُضت واستغلقت حتى تكون كالأحاجي والطلسمات يحار فيها الفهم ويرتدّ عنها القارئ عجزًا وكلالًا... »[1].

وبجمع الأشباه والنظائر في الكتاب ستتبيّن الأصول النحويَّة للتراكيب اللغويَّة، الأمر الذي ينصّ عليه صاحب الكتاب كثيرًا، حيث يذكر دائمًا أنّ الأصل في كذا هو كذا، فينظم الأشباه الجارية على الأصل أو المردودة إلى الأصل في منظومةٍ يقابلها الأشباه الخارجة عن الأصل، ثمّ يبيّن الداعي للخروج عنه.

وإذا ما تبيّنتْ الأصول النحويَّة للتراكيب اللغويَّة اتّضح ما كان منها جاريًا على القياس المتلئبّ[2]، وما كان خارجًا عن سنن القياس مجافيًا لما عليه الأصل من المسموع عن العرب؛ فيُحكم عليه بالشذوذ.

وكثيرًا ما كان صاحب الكتاب يذكر المسوّغ الذي يدعو العربيّ حينًا لمجافاة طبعه والخروج عمَّا عليه العامّة من قومه، فيقرّبه من الأصل المعدول عنه بذكر أن هذا الشاذّ ليس بأبعد من قولهم: كذا.[3]

وعلى هذا النَّحو كانت المتشابهات فيضًا من فرائد الدرر ترصّع أبواب الكتاب وتتناثر بين طيَّاته، فضمّنت منها هذا البحث ما ضمنتُ؛ ليكون مفسّرًا ما استغلق، وراصدًا القواعد الكلية التي تنضوي تحتها.

---

(١) سيبويه إمام النحاة: (ص: ١٦٠).

(٢) المتلئبّ: المستقيم، والمراد: المطّرد. يُنظر: لسان العرب: مادة: (تلب)، وهذا التعبير كثيرًا ما جرى في أسلوب صاحب الكتاب. يُنظر: الكتاب: (٣/ ٣٤٣-٥٥٤).

(٣) يُنظر: الكتاب: (١/ ٣٩٨، ٢/ ٢٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

۞ مشكلة البحث:

تتمثّل مشكلة هذا البحث في كثرة تشبيه الأحكام والأساليب والصيغ والألفاظ بعضها ببعض في كتاب سيبويه دون أن يظهر أحيانًا للقارئ وجه الشبه بين بعضها؛ لأن صاحب الكتاب يرى أن العرب قد يشبّهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع أحواله. وبناءً على ذلك يكثر سؤال الباحثين عن أوجه الشبه بين هذه المتشابهات والمتناظرات ممّا لا يظهر إلّا للناظر المتوسّم. وهذه ظاهرة بارزة في الكتاب قد تُعيق كثيرًا من قرَّائه عن الفهم الصحيح له، الأمر الذي يصرفهم عن الانتفاع به ومواصلة القراءة فيه. وسيقدّم البحث في سبيل الكشف عن هذه الظاهرة رصدًا كليًّا لما كان جاريًا على الأصل أو مخالفًا له من هذه المسائل، مع بيان العلل النحوية الجامعة لها، مفصّلًا القول فيما كان وجه الشبه فيه جليًّا، وموضّحًا مبيّنًا له إن كان غير ظاهر.

۞ أهميَّة الموضوع وبواعث اختياره:

تتمثّل أهمية هذا الموضوع في أمورٍ كانت هي الباعث لاختياره، منها:

- إبراز سمة مهمّة من سمات منهج البحث النحوي في كتاب سيبويه.
- الإفادة من منهج سيبويه في الدرس النحوي الحديث.
- استخلاص كليّاتٍ عامّة لكثير من المسائل النحويَّة.
- عدم وجود دراسة في هذا المجال المهمّ من مجالات الدرس النحويّ في الكتاب.
- الإسهام في توضيح منهج التفكير النحوي عند صاحب الكتاب.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

- الكشف عن طرائق التفكير التي سلكها صاحب الكتاب للوصول إلى بناء النظرية العامة للنحو العربي.
- بيان بعض السمات المهمّة لما استقرّ عليه النحو في صورته النهائية في الكتاب.

۞ حدود البحث:

جمع هذا البحث المواضع التي نصَّ فيها صاحب الكتاب على تشبيه أمرٍ بأمرٍ في أبواب الكتاب النحويَّة، كما جمع المواضع التي لم يصرّح فيها سيبويه بالتشبيه، وإنّما جعل الحديث عنها تحت قاعدة كليَّة وأتى به متفرّقًا في أثناء الكتاب.

۞ منهج البحث:

اقتضت طبيعة الموضوع اتّباع المنهج الوصفيّ بشقيه: التقريري في استقراء المسائل المتشابهة والمتناظرة في الكتاب، والتفسيري: وذلك بشرحها وتحليلها، وبيان الأصول العامة التي تنتظمها.

ولإخراج البحث وفق ما يتطلبه المنهج العلميّ كان العمل فيه على النحو التالي:

-جمعت المادة العلمية التي أقمت حولها الدراسة، وأعني بها: النصوص التي ذكر فيها صاحب الكتاب المتشابهات جريًا على الأصل أو خلافه، واقتضى ذلك قراءة الكتاب كاملًا، وقد اعتمدت على نسخة الأستاذ: عبد السلام هارون ~.

-صنّفت المادة المجموعة وفق خطّة البحث التي سيجيء بيانها في موضعها

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

إن شاء الله تعالى.

-انتقلت إلى مرحلة الدراسة، فكنت أعرض نصّ صاحب الكتاب، ثمّ أحلّله ببيان وجه الشبه بين المتشابهات، وأجمع تحت عنوانٍ واحد النصوص التي انتظمتها كليَّة عامة وجاء الحديث عنها متفرّقًا، ثمّ أحلّلها، وفي هذا كنت أعتمد على شروح الكتاب، كشرح السيرافي(١)، وهو أهمّ هذه الشروح وأقدمها وأتمّها، والتعليقة لأبي عليّ الفارسي(٢)، وشرح الرماني(٣)، وشرح عيون سيبويه

---

(١) هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي، يكنى بأبي سعيد، قرأ القرآن على أبي بكر بن مجاهد، واللغة على ابن دريد، وقرآ هما عليه النحو، وأخذ النحو عن ابن السرَّاج ومَبْرَمان، وأخذا هما عنه القرآن والحساب، تولى القضاء ببغداد وكان زاهدًا ورعًا لا يأكل إلا من كسب يمينه، من مصنّفاته: شرح كتاب سيبويه، وشرح الُدريدية، وألفات القطع والوصل، والإقناع في النحو الذي أتمّه ابن يوسف، وشواهد سيبويه، والمدخل إلى كتاب سيبويه، والوقف والابتداء، وصنعة الشعر والبلاغة، وأخبار النحاة البصريين. توفي ببغداد سنة: (٣٦٨هـ). يُنظر: بغية الوعاة: (١/ ٥٠٧-٥٠٩).

(٢) هو الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن محمد بن سليمان، يُكنى بأبي عليّ، أخذ عن الزّجاج، وابن السرَّاج، ومَبْرَمان، وبرع من طلبته جماعة كابن جنّي، وعليّ بن عيسى الربعي، تقدّم عند عضد الدولة، وصنّف له: الإيضاح في النحو، والتكملة في التصريف، ومن مصنّفاته: الحجّة، والتذكرة، وإيضاح الشعر، والتعليقة على كتاب سيبويه، والمسائل الحلبية، والبغدادية، والقصرية، والبصرية، والشيرازية، والعسكرية، والكرمانية، والمقصور والممدود، والإغفال. توفي ببغداد سنة (٣٧٧هـ). يُنظر: بغية الوعاة: (١/ ٤٩٦-٤٩٨).

(٣) هو علي بن عيسى بن عبدالله، يكنّى بأبي الحسن، ويُعرف بالإخشيديّ وبالورّاق، وهو بالرّمانيّ أشهر، كان إمامًا في العربيَّة، علّامة في الأدب، أخذ عن الزجاج، وابن السرَّاج، وابن دريد، وكان يمزج النحو بالمنطق، من مصنفاته: التفسير، والحدود الأكبر، والأصغر، وشرح أصول ابن السرَّاج، وشرح موجزه، وشرح كتاب سيبويه، وشرح مختصر الجرمي، وشرح الألف واللام للمازني، وشرح المقتضب، وشرح الصفات، ومعاني الحروف، وغير ذلك. توفي سنة (٣٨٤هـ). =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

للمجريطيّ[1]، والنكت في تفسير كلام سيبويه للأعلم الشنتمري[2]، وشرح الصفّار[3]، وكنت أثبت نصوصًا من هذه الشروح أذيّل بها كلام صاحب الكتاب، ولربما نقلت نصوصًا من شرح السيرافي (المخطوط)؛ لسقطٍ في الطبعة المحقّقة، وإذا امتدّ السقط للنسخة المخطوطة نقلت من حاشية التعليقة وأشرت لذلك.

كنت أبين وجه الشبه، وأعرض المسائل المتشابهة مما لم ينصّ صاحب الكتاب على وجه الشبه فيه، وإذا تشابهت المسائل أحيل في الحاشية للمواضع المماثلة، ولربّما أجملت الحديث إذا كان مستقصىً إجراءُ تشبيهه في الكتاب محيلةً لمواضعها من الكتاب والشروح. وقد استعنت في هذا بكتب النحاة التي

= يُنظر: بغية الوعاة: (٢/ ١٨٠-١٨١).

(١) هو هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي القرطبي، يكنى بأبي نصر، سمع من أبي علي القالي ولازمه حتى مات، ومن أبي عيسى الليثي، كان رجلًا عاقلًا مقتصدًا، صحيح الأدب، صنّف: تفسير عيون كتاب سيبويه. توفي بقرطبة سنة (٤٠١هـ). يُنظر: بغية الوعاة: (٢/ ٣٢١).

(٢) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم، كان عالمًا باللغة العربية ومعاني الأشعار حافظًا لها مشهورًا بإتقانها، أخذ عن إبراهيم الإفليليّ بقرطبة، من مصنفاته: النكت في تفسير كتاب سيبويه، وشرح حماسة أبي تمام، وشرح جمل الزجاجي، وشرح أبيات الجمل، وتحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب. توفي سنة (٤٧٦هـ). يُنظر: البلغة: (ص:٢٠١)، وبغية الوعاة: (٢/ ٣٥٦).

(٣) هو القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي المشهور بالصفّار، يكنى بأبي القاسم، صحب ابن عصفور والشلوبين، صنّف شرحًا حسنًا لكتاب سيبويه لم يتمّه، وفيه يردّ على الشلوبين بأقبح ردّ. توفي بعد سنة (٦٣٠هـ). يُنظر: البلغة: (ص:١٤٢-١٤٣)، وبغية الوعاة: (٢/ ٢٥٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

لها اتصالٌ وثيق بالكتاب وشروحه، كـ المقتضب للمبرِّد[1]، والأصول لابن السرَّاج[2]، وكتب أبي عليّ الفارسي، والتبصرة للصيمري[3]، والمقتصد للجرجاني[4]، والمفصّل للزمخشري[5]،

---

(١) هو محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الأزدي البصري، يكنّى بأبي العباس، ويلقّب بالمبرِّد، أخذ عن المازني والسجستاني، وروى عنه إسماعيل الصفّار ونفطويه والصولي، كان فصيحًا بليغًا مفوّهًا صاحب نوادر وظرافة، له من المصنّفات: معاني القرآن، والكامل، والمقتضب، والروضة، والمقصور والممدود، والاشتقاق، والقوافي، وإعراب القرآن، ونسب عدنان وقحطان، والردّ على سيبويه، وشرح شواهد الكتاب، وضرورة الشعر، والعروض، وما اتفق لفظه واختلف معناه، وطبقات النحاة البصريين، وغير ذلك. توفي ببغداد سنة (٢٨٥هـ)، ودُفن بمقابر الكوفة. يُنظر: بغية الوعاة: (١/ ٢٦٩-٢٧١).

(٢) هو محمد بن السرّي البغدادي، يكنى بأبي بكر، أخذ عن المبرِّد، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة، أخذ عنه: الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني، صنّف: الأصول الكبير، وجمل الأصول، والموجز، وشرح سيبويه، والاشتقاق ولم يتمّه، واحتجاج القَرَأة، والشعر والشعراء، والجمل، والرياح والهواء والنار، والخط والهجاء، والمواصلات والمذاكرات في الأخبار. توفي سنة (٣١٦هـ). يُنظر: بغية الوعاة: (١/ ١٠٩-١١٠).

(٣) هو عبدالله بن عليّ بن إسحاق الصيمري النحوي، يكنّى بأبي محمد، من نحاة القرن الرابع الهجري، ألّف كتاب التبصرة والتذكرة في النحو، أحسن فيه التعليل على قول البصريين، ذكر صاحب البلغة أن أبا حيَّان ينكر وجوده، وذكر السيوطي في بغية الوعاة أن أبا حيَّان أكثر من النقل عنه، وفي الارتشاف ما يؤيّد ذلك. يُنظر: البلغة: (ص: ١٠١)، وبغية الوعاة: (٢/ ٤٩)، وارتشاف الضرب: (فهرس الأعلام: ٥/ ٢٦٢٤).

(٤) هو عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني النحوي، يكنّى بأبي بكر، أخذ النحو من أبي الحسن الفارسي، ولم يأخذ عن غيره؛ لأنه لم يخرج عن بلده، كان من كبار أئمة العربية والبيان، صنّف في النحو: المغني في شرح الإيضاح، والمقتصد، والجمل، والعوامل المائة، والعمدة في التصريف، وغير ذلك. توفي سنة (٤٧١هـ)، وقيل سنة (٤٧٤هـ). يُنظر: بغية الوعاة: (٣/ ١٠٦).

(٥) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري، يكنّى بأبي القاسم، ويلقّب بجار الله، وفخر خوارزم، أخذ الأدب عن أبي الحسن علي بن المظفّر النيسابوري، وأبي مضر الأصبهاني، وسمع من =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وشرح الجمل لابن خروف[1]، وشرح المفصل لابن يعيش[2]، وشرح المفصّل لابن الحاجب[3]، وشرح الكافية الشافية وشرح التسهيل لابن مالك[4]،

= أبي سعد الشفاني، وشيخ الإسلام أبي منصور الحارثي وجماعة، ألّف الكشاف في التفسير، والفائق في غريب الحديث، والمفصّل في النحو، والمقامات، والمستقصى في الأمثال، وربيع الأبرار، وأطواق الذهب، وصميم العربية، وشرح أبيات الكتاب، والأنموذج في النحو، والرائض في الفرائض، وشرح بعض مشكلات المفصّل، والكلم النوابغ، والقسطاس في العروض، والأحاجي النحوية، وغير ذلك. توفي سنة (٥٣٨هـ). يُنظر: بغية الوعاة: (٢/ ٢٧٩-٢٨٠).

(١) هو علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين، يُكنى بأبي الحسن، كان إمامًا في العربية محققًا مدققًا ماهرًا مشاركًا في الأصول، أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخدبّ، أقرأ النحو بعدّة بلاد، وله مناظرات مع السهيلي، وله من المصنفات: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل، وكتاب في الفرائض. توفي سنة (٦٠٩هـ)، وقيل (٦٠٥هـ)، وقيل (٦١٠هـ) وعمره خمس وثمانون سنة. يُنظر: بغية الوعاة: (٢/ ٢٠٣).

(٢) هو يعيش بن عليّ بن يعيش بن محمد بن يحيى النحويّ الحلبيّ، يلقّب بموفّق الدين، ويُكنى بأبي البقاء، ويُعرف بابن الصانع، ولكنّه اشتهر بابن يعيش، قرأ النحو على فِتيان الحلبي وأبي العباس البيزوي، وسمع الحديث على الرضي التكريتي وأبي الفضل الطوسي، كان من كبار أئمة اللغة ماهرًا في النحو والتصريف، حدّث عنه جماعة آخرهم أبو بكر الدشتي، ألّف شرح المفصّل، وشرح تصريف ابن جنّي. توفي بحلب سنة (٦٤٣هـ). يُنظر: بغية الوعاة: (٢/ ٣٥١-٣٥٢).

(٣) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، يلقب بجمال الدين، ويكنى بأبي عمر، حفظ القرآن، وأخذ بعض القراءات عن الشاطبي وسمع منه اليسير، وقرأ بالسبع على أبي الجود، وسمع من البوصيري وجماعة، وتفقّه على أبي منصور الإبياري وغيره، وتأدّب على الشاطبي وابن البنّاء، برع في الأصول والعربية، وغلب عليه النحو، وصنّف في الفقه مختصرًا، وفي الأصول مختصرًا، وآخر أكبر منه سمَّاه: المنتهى، وفي النحو: الكافية وشرحها، والوافية وشرحها، وفي التصريف: الشافية وشرحها، وفي العروض قصيدة، وشرح المفصّل بشرحٍ سمَّاه الإيضاح، وله الأمالي في النحو، حدّث عنه المنذري والدمياطي، وبالإجازة العماد البالسيّ، ويونس الدبوسي. توفي بالإسكندرية سنة (٦٤٦هـ). يُنظر: بُغية الوعاة: (٢/ ١٣٤-١٣٥).

(٤) هو محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجيّاني الشافعي النحوي يكنى بأبي عبدالله، ويلقّب بجمال =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وشرح الكافية للرضيّ[1]، وارتشاف الضرب لأبي حيان[2]، والمغني لابن هشام[3]،

= الدين، قرأ على ثابت بن محمد بن حيّان الكلاعي، وحضر مجلس أبي علي الشلوبين، روى عنه ابنه الإمام بدر الدين، والشمس بن أبي الفتح البعلي، والبدر بن جماعة، والعلاء بن العطار وغيرهم، له مصنفات كثيرة أهمها: التسهيل، وشرحه الذي وصل فيه إلى مصدر غير الثلاثي، والعمدة، والخلاصة الألفية، والكافية الشافية، وشرحها، وشواهد التوضيح، والمثلث المنظوم وشرحه، والمقصود والممدود منظومًا، وشرحه، وغير ذلك. توفي بدمشق سنة (٦٧٢هـ). يُنظر: البلغة: (ص:١٦٥)، وبغية الوعاة: (١/ ١٣٠-١٣٧).

(١) هو محمد بن الحسن الإستراباذي رضي الدين السمناكي نزيل النجف الأشرف، ذكر السيوطي أنه لم يقف على اسمه، ولا على شيء من ترجمته، من تصانيفه: حاشية على شرح تجريد العقائد الجديدة، والحاشية القديمة، وحاشية على شرح الجلال الدواني لتهذيب المنطق والكلام، وشرح الكافية لابن الحاجب، وشرح شافية ابن الحاجب. توفي في حدود سنة (٦٨٤هـ). يُنظر: بغية الوعاة: (١/ ٥٦٧-٥٦٨)، وهدية العارفين: (٢/ ١٣٤).

(٢) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان الأندلسي الغرناطي، الملقّب بأثير الدين، والمكنّى بأبي حيَّان، أخذ القراءات عن أبي جعفر ابن الطبّاع، والعربيّة عن أبي الحسن الأبذي، وأبي جعفر بن الزبير، وابن أبي الأحوص، وابن الصائغ، وأبي جعفر اللّبْليّ، وبمصر عن البهاء ابن النحاس وجماعة، وسمع الحديث من نحو أربعمائة وخمسين شيخًا، وأخذ عنه العلم أكابر عصره، وتقدّموا في حياته كالشيخ تقيّ الدين السبكي وولديه، والجمال الإسنوي، وابن القاسم، وابن عقيل، والسمين، وناظر الجيش، والسفاقسي، وابن مكتوم وغيرهم، من مصنفاته: البحر المحيط في التفسير، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، ومطوّل الارتشاف ومختصره، والتذكرة في العربية، والتقريب، ومختصر المقرّب وشرحه، والمبدع في التصريف، وغاية الإحسان في النحو، وغير ذلك. توفي سنة (٧٤٥هـ). يُنظر: بغية الوعاة: (١/ ٢٨٠-٢٨٥).

(٣) هو عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري الملقب بجمال الدين، والمكنّى بأبي محمد، لزم الشهاب عبداللطيف بن المرحّل، وسمع على أبي حيَّان ديوان زهير، وحضر دروس التاج التبريزي، وقرأ على التاج الفاكهاني، وحدّث عن ابن جماعة بالشاطبية، وله من المصنفات: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، والتوضيح على الألفية، وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، والتحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل، وشرح التسهيل، وشذور الذهب وشرحه، وقطر =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وخزانة الأدب للبغدادي[1].

-أشرت لمواضع الخلاف إن كان ثَمَّ محيلة إلى مظانها كالانتصار لابن ولّاد[2]، والإنصاف للأنباري[3]، وكتب النحو الأخرى كالمقتضب، وشرح التسهيل، وارتشاف الضرب.

-عزوت الآيات القرآنية في البحث إلى سورها مع بيان رقم السورة، ووثّقتُ القراءات من كتب القراءات والتفسير، ووثّقت الأبيات في المتن من الدواوين ومن الكتب التي عنيت بدراسة شواهد الكتاب مثل: شرح أبيات سيبويه للنحاس[4]، وشرح أبيات سيبويه

= الندى وشرحه، وغير ذلك. توفي سنة (٧٦١هـ). يُنظر: بغية الوعاة: (٢/ ٦٨-٦٩).

(١) هو عبدالقادر بن عمر البغدادي الأديب اللغوي، له حاشية على شرح قصيدة (بانت سعاد)، وخزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب في شرح شواهد الكافية للرضي الإستراباذي، وشرح شواهد مغني اللبيب، وغير ذلك. توفي سنة (١٠٩٣هـ). يُنظر: هدية العارفين: (١/ ٦٠٢هـ).

(٢) هو أحمد بن محمد بن الوليد بن محمد، المكنّى بأبي العبَّاس، والمشهور بابن ولّاد نسبة إلى جدّه الوليد الذي يعرف بولّاد، كان بصيرًا بالنحو أستاذًا، صنّف المقصور والممدود، وانتصار سيبويه على المبرِّد. توفي سنة (٣٣٢هـ). يُنظر: بغية الوعاة: (١/ ٣٨٦).

(٣) هو عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله بن أبي سعيد، المكنّى بأبي البركات، والملقّب بكمال الدين، قرأ الفقه على سعيد بن الرزاز حتى برع، ثمّ قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي، ولازم ابن الشجري حتى برع، وسمع بالأنبار من أبيه وببغداد من عبدالوهاب الأنماطي، وحدّث باليسير، له مصنّفات كثيرة منها: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، والإغراب في جدل الإعراب، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، والنوادر، وعقود الإعراب، والوجيز في التصريف، وغريب القرآن وغير ذلك كثير. يُنظر: بغية الوعاة: (٢/ ٨٦-٨٨).

(٤) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي المصري، المعروف بابن النحاس، أخذ عن الأخفش الأصغر، والمبرِّد، ونفطويه، والزجّاج، صنّف كتبًا كثيرةً منها: إعراب القرآن، =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

لابن السيرافي[1]، وتحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري ومنه أثبتُّ موضع الشاهد، وسبب الاستشهاد به، واستعنت بالخزانة للوقوف على موضع الشاهد بتفصيل، واقتصرت على ذلك؛ لأن أبيات الكتاب قد خُدمت في ثلاث طبعات محققة: الأولى للأستاذ عبدالسلام هارون، والثانية للدكتور إميل بديع يعقوب، والثالثة للأستاذ الدكتور محمد كاظم البكَّاء.

أمّا ما لم يرد في الكتاب من الشواهد الشعرية فوثقتها من الدواوين، ومن كتب النحو الأخرى التي وردت فيها.

ووثّقت أمثال العرب من مصادرها.

-ترجمت في الحاشية للأعلام الواردة أسماؤهم في المتن، بذكر اسم العلم، وأهمّ شيوخه وتلاميذه، وأهمّ مصنفاته، وتاريخ وفاته مع الإشارة إلى مصدر الترجمة.

-بيّنت معاني المفردات الغامضة الواردة في نصوص الكتاب أو الشواهد.

وأخيرًا ذيّلتُ البحث بفهارس فنية تعين على الانتفاع به، فوضعتُ ثبتًا للآيات القرآنية بحسب ترتيب السور، ومسردًا لأمثال العرب بحسب ترتيب

= ومعاني القرآن، والكافي في العربية، وشرح المعلّقات، وشرح أبيات الكتاب، والاشتقاق، كان قلمه أحسن من لسانه، وحبّب إلى الناس الأخذ عنه، وانتفع به خلق. توفي سنة (٣٣٨هـ). يُنظر: بغية الوعاة: (ص: ١/ ٣٦٢).

(١) هو يوسف بن الحسن بن عبدالله بن السيرافي، قرأ على والده وخلفه في جميع علومه، وتمّم كتبًا كان شرع فيها منها: الإقناع، وله أيضًا شرح أبيات الكتاب، وشرح أبيات الغريب المصنّف، وكان ديّنًا صالحًا، ورعًا متقشفًا، له تقدّم في اللغة العربية. توفي سنة (٣٨٥هـ). يُنظر: بغية الوعاة: (٢/ ٣٥٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المعجم، ثمّ وضعتُ ثبتًا للشواهد الشعرية بحسب البحر وحرف الرويّ، وذيّلت ذلك بمسردٍ لأسماء الأعلام في البحث، وختمتُ بوضع ثبتٍ لمراجع البحث مخطوطًة ومطبوعة، واعتمدتُ في ترتيب مواد الفهرسين الأخيرين على ترتيب حروف المعجم.

۞ خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى أربعة أبواب، تسبقها مقدّمة، وفيها نبذة عن الموضوع تبيّن أهميته والباعث على اختياره وحدود البحث ومنهجه، ثمّ تمهيد يتضمّن ترجمةً لصاحب الكتاب مع بيان منزلة مصنّفه.

أبواب البحث:

-الباب الأول: الأشباه والنظائر في البناء والإعراب والعمل.

الفصل الأول: في البناء.

الفصل الثاني:في الإعراب.

الفصل الثالث: في الإعمال والإهمال.

-الباب الثاني: الأشباه والنظائر في الردّ إلى الأصل والإجراء عليه.

الفصل الأول: في الردّ إلى الأصل.

الفصل الثاني: في الإجراء على الأصل.

الفصل الثالث: استخلاص الأصول.

-الباب الثالث: الأشباه والنظائر في مخالفة الأصل.

الفصل الأول: في الشذوذ عن الأصل.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الفصل الثاني: في الاتساع.

الفصل الثالث: في الانفراد بحكم خاصّ.

الفصل الرابع: في الفصل بين المتلازمين.

-الباب الرابع: الأشباه والنظائر في الحمل والاستغناء والعوض.

الفصل الأول: في الحمل.

الفصل الثاني: في الاستغناء.

الفصل الثالث: في العوض.

-الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات، وتليها الفهارس الفنيّة للبحث.

۞ الدراسات السابقة:

لا توجد بحسب علمي دراساتٌ أكاديمية سابقةٌ تناولت الأشباه والنظائر في النحو، ولكنّي وقفت على كتاب بعنوان:(قضيَّة الشبه في النحو العربيّ)، للدكتور: فؤاد أحمد السيد حطَّاب، وقد طُبع في دار الطباعة المحمّدية بالأزهر في القاهرة عام ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م. وهو في مجلّد واحد صدّره مؤلّفه بذكر مبادىء عامّة في قضيّة االشبه ضمّنها نصوص العلماء التي تظهر سبب وجود الشبه في اللغة، ثمّ ذكر الأصول التي وضعها النجاة للتشبيه، وعددها اثنان وعشرون أصلا.

وعرض بعد ذلك للشبه بين العلّة والقياس واستصحاب الحال.

ويقع الكتاب في خمسة أبواب، تحدّث المؤلف في الأوّل منها عن الشبه بين الحركات والسكنات والحروف، وفي الباب الثاني ذكر الشبه بين الصيغ، وجعل

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الباب الثالث في الشبه بين الاسم والفعل والحرف، وفي الباب الرابع تحدّث عن الشبه بين بعض ظواهر الأسماء، وأخيراً جمع في الباب الخامس أشتاتاً في قضيّة الشبه قد تناثرت في مسائل متنوّعة تخرج عن نطاق الأبواب السابقة.

ووجدت رسالةً بعنوان: (ظاهرة التآخي في العربيَّة) للدكتورة: فاطمة عبدالرحمن رمضان بن حسين، وقد طُبعت بمعهد البحوث العلميَّة التابع لجامعة أم القرى ضمن سلسلة الرسائل العلميَّة الموصى بطبعها عام ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، وهي في جزأين، تناولت فيها المؤلفة ما أسمته بالتآخي، وقصدت به: « التماثل بين شيئين فأكثر في أمر جامع بينهما، سواءٌ أكان ذلك الأمر لفظًا أو معنى، أو هما معًا »[(١)]، وقد أوردت الباحثة ما يمثّل هذه الظاهرة في الحركات، والحروف، والصيغ، والتراكيب، والأحكام الإعرابية.

وكانت في الغالب تذكر نقاط الالتقاء بين مفردات الباب الواحد؛ كذكرها أوجه التماثل (أو التآخي) بين الحركات[(٢)]، وحروف الاستفتاح[(٣)]، والاعداد المفردة[(٤)]، وغير ذلك.

---

(١) ظاهرة التآخي في العربية: (١/ ١٥).

(٢) ذكرت الباحثة أن آصرة التآخي بين الحركات تظهر واضحة تؤكدها الأمور التالية:

أولًا: مجيؤها رمزًا للإعراب، ورفعًا للبس بين المعاني المتعاورة على الاسم.

ثانيًا: أنها تكون حركات بناء.

ثالثًا: أنها تكون حركات إتباعٍ أو تخفيفٍ، أو للتخلص من التقاء الساكنين.

رابعًا: تعاقبها لرفع اللبس بين الصيغ.

يُنظر: ظاهرة التآخي: (١/ ٢٢-٢٧).

(٣) ظاهرة التآخي: (١/ ٥٢).

(٤) ظاهرة التآخي: (١/ ٨٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وهذان الكتابان يختلفان عن موضوع رسالتي التي تُعنى برصد الأشباه والنظائر النحويَّة التي ربط بينها سيبويه في أبوابٍ مختلفة، بحيث تنتهي في آخر الأمر إلى أصل واحدٍ مطرد، وهي بذلك تقدّم عملًا يتناول هذه الظاهرة في أقدم مؤلف نحويّ، وتدرسها وفق منهجٍ تحليليّ يهدف إلى استخلاص الأصول والكليّات العامة لها في الكتاب.

۞ صعوبات البحث:

لقد واجهتُ عددًا من الصعوبات أثناء إعداد هذا البحث أهمها:

-قِدم الكتاب، وغزارة مادّته، ووعورة مسلكه، ولا أدل على ذلك مما صدّر به السيرافيّ شرحه لأحد الأبواب حيث قال: « هذا الباب فيه صعوبةٌ ونقل كلام النحويين من البصريين والكوفيين، وكذلك قال الزجاج[1]: هذا الباب لم يفهمه أحد إلا الخليل وسيبويه »[2].

-أنني اعتمدت في بدء كتابتي هذا البحث على شرح السيرافي المخطوط؛ لأن المطبوع منه كان يمثّل جزءًا يسيرًا من الشرح، ثم كان صدور الأجزاء الأخرى تباعًا[3]، فأعدت توثيق النصوص من الشرح المحقق، وغير خافٍ ما في

---

(١) هو إبراهيم بن السّري بن سهل، المكنّى بأبي إسحاق والملقّب بالزجاج، كان من أهل الفضل والدين، مال إلى النحو ولزم المبرِّد، ثمّ أصبح مؤدّبًا للقاسم بن عبيدالله بن سليمان، له من التصانيف: معاني القرآن، والاشتقاق، وخلق الإنسان، وفَعَلْتُ وأفْعَلْتُ، ومختصر النحو، وخَلْق الفرس، وشرح أبيات سيبويه، والقوافي، والعروض، والنوادر تفسير جامع المنطق، وغير ذلك. يُنظر: بغية الوعاة: (١/ ٤١١-٤١٣).

(٢) شرح السيرافي: (٥/ ١٦٢).

(٣) يقع الشرح في ستة عشر مجلدًا، لكن المجلد الخامس عشر لم يصدر بعد -كما أفادني الناشر- إلى =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

هذا من عنتٍ ومشقّة، وكان أن سقط شرح أبوابٍ من الجزء الثاني في الكتاب في الشرح المحقق[1]، فوثّقت شرحها من الأصل المخطوط.

-وباختلاف محققي شرح السيرافي؛ اختلف ما يعتمدون عليه من نسخ الكتاب، فجعل بعضهم الاعتماد على أرقام صفحات طبعة بولاق كما في الأجزاء الأول والثاني والثالث والرابع، أمّا الجزآن الخامس والسادس فاكتفى المحقق بذكر عنوان الباب دون أن يذكر في الحاشية رقم صفحة الباب الذي يقابله في الكتاب.

-تداخل المتشابهات في بعض المواضع مما جعل تصنيفها أمرًا ليس باليسير، بالإضافة إلى تناثر المسائل المتشابهة التي لم يُنص على لفظ التشبيه فيها في أثناء الكتاب، فكان اجتزاؤها وضمّها لمثيلاتها محتاجًا لإدامة النظر وإعمال الفكر.

وأخيرًا ما كان شيءٌ أصعب من ركوبي البحر مع قلة العدّة والعتاد يغشاني جلال هذا المصنّف مارّة بأبواب النحو كلّها، محاولة جهدي تمثّل ما يستحضره سيبويه وهو ينظم سلك هذه المتشابهات بعقليته الجبَّارة وتمكّنه الفريد.

ختامًا أحمد الله ﷻ الذي أنعم وتفضّل، وأعطى فأجزل، وأغدق فأكرم. له الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

والشكر من بعدُ لوالديّ الكريمين، وأنّى يحيط الشكر بفضلهما وعظيم عطائهما؟!، فالله تعالى أسأل أن يبارك في عمرهما ويمدّهما بالصحّة والعافية.

= كتابة هذه الملحوظة.

(١) من « هذا بابٌ من الابتداء يُضمر فيه ما يُبنى على الابتداء » الكتاب: (٢/ ١٢٩) إلى « هذا باب ما تُضيف إليه ويكون مضافًا إليك قبل المضاف إليه » (٢/ ٢١٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

كما أشكر جميع أفراد أسرتي على كلّ ما بذلوه من أجلي، وأخصّ منهم شقيقي عبدالعزيز الذي رأيتُ فيه حنو الأب ومؤازرة الأخ وعون الصديق، وشقيقي عبدالله الذي كلّما خبا عزمي أوقد لي من التعزيز سُرُجًا، وشقيقتي الكبرى فوزيَّة شمسي في كل محتلك، ومرفئي في كلّ خضمٍ، وغمامة تمطرني حبًّا وحنانًا واهتمامًا في كلّ مجدبة، وشقيقتي الصغرى ريم رفيقة دربي التي أجدها دائمًا بجانبي تشدّ من أزري وتذكي جذوة العزيمة في نفسي.

وأشكر وحيدتي وغاليتي التي ما انقطع عطاؤها لحظة، إذ اقتسم هذا البحث وقتي معها مذ أنار فجرها سمائي، ابنتي الحبيبة (جنى) حفظها الله من كلّ سوءٍ وبارك لي فيها.

وأتوجّه بالشكر الجزيل لأستاذتي وصديقتي ورفيقة فكري سعادة الدكتورة/ ثريَّا عبدالله إدريس التي غمرتني بحدبها وحرصها واهتمامها، وقدّمت لي الدعم في وقتٍ كنتُ أحوج ما أكون فيه إليه، فجزاها الله عنّي خيرًا وبارك فيها ومتّعها بفيض نعمه.

كما أتقدّم بعميق الشكر والعرفان لوكيلات الدراسات العليا سابقًا، سعادة الدكتورة/ حصّة الصغيّر، وسعادة الدكتورة/ ميسون البنيان، وسعادة الدكتورة/ خديجة الجيزاني لما أحطنني به من تشجيعٍ واهتمامٍ.

والشكر موصول لرئيسات قسم اللغة العربية سابقًا سعادة الدكتورة/ روضة خيمي، وسعادة الدكتورة/ فوزية خان، ورئيسته الحالية سعادة الدكتورة/ سحر أشقر.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وأتوجّه بعميق شكري وامتناني وتقديري لمشرفي سعادة الأستاذ الدكتور/ عبدالله عليّ إبراهيم على أبوّته الحانية، وحرصه الشديد، ودعمه المتواصل مذ سجلتُ موضوع بحثي هذا حتى تمّ واستوى على سوقه.

والشكر كلّ الشكر للحصن المنيع، والملاذ الآمن الذي كنت آوي إليه كلّما حزبني من أمر هذا البحث شيءٌ، لسعادة الدكتورة/ إنصاف بخاري وكلية كلية اللغة العربية بمقرّ ريع ذاخر، وإنّ الكلمات لتكلّ عجزًا عن الوفاء بحقها، أسأل الله تعالى أن يجزيها عنّي خيرًا ؛ فهو يعلم ما قدّمت وما به تفضّلت.

وأخيرًا أشكر أعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين تفضّلوا بقبول النظر في هذا البحث لتقويمه وتصويبه.

هذا والله العظيم الجليل أسأل، أن يكون ما قدّمته خدمة للكتاب -غفر الله لصاحبه وأسكنه أعلى الجنان-، وأن يُكتب له القبول، وييسّر به الانتفاع.

فإن كان ما رجوته فهذا من فضل الله ﷻ وحده، وإن كانت الأخرى، فأسأله ﷻ أن يخلف لي خيرًا فيما كان من جهد وفيما انقضى من زمن، فإليه المرجع والمآل، وهو حسبي ونعم الوكيل..

* وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين *

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

التمهيد

- الأشباه والنظائر.
- ترجمة صاحب الكتاب وتعريف بكتابه.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الأشباه والنظائر

الشبه في اللغة: هو المِثْل، يُقال: أشبه الشيءُ الشيءَ ماثله[١].

والنظير: هو المِثْل والشِبه في الأشكال والأخلاق والأقوال والأفعال[٢].

فالشِبْه أو الشبيه والنظير والمثيل بمعنى واحد عند اللغويين، ولكن ثمَّ فرقٌ لطيفٌ بينهم، وهو « أنّ المماثلة تستلزم المشابهة وزيادة، والمشابهة لا تستلزم المماثلة؛ فلا يلزم أن يكون شبه الشيء مماثلاً له، والنظير قد لا يكون مشابها.

وحاصل هذا الفرق: أن المماثلة تقتضي المساواة من كلّ وجهٍ. والمشابهة تقتضي الاشتراك في أكثر الوجوه لا كلّها. والمناظرة تكفي في بعض الوجوه، ولو وجهاً واحداً، يُقال: هذا نظير هذا في كذا، وإن خالفه في سائر جهاته » [٣].

وعلى هذا يمكن تعريف الشبيه بأنّه: المحمول على ما يشترك معه في صفاتٍ توجب اشتراكه معه في الحكم.

والنظير: هو المحمول على ما يقابله لمناسبةٍ بينهما لا تقتضي تماثلاً ولا تضاداً[٤].

والتشبيه عند الأصوليين من النحويين هو ضربٌ من أضرب القياس يسمّونه (قياس الشبه)، وهو: « أن يُحمل الفرع على الأصل بضربٍ من الشبه غير

---

(١) يُنظر: اللسان: مادّة (شبه).

(٢) يُنظر: اللسان: مادّة (نظر).

(٣) الحاوي: (٢/ ٢٧٣).

(٤) يُنظر: الإيضاح: (ص:٣٥٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

العلّة التي عُلِّق عليها الحكم في الأصل » [1]. فحمل الفرع على الأصل لعلّة جامعة تقتضي اشتراكاً في الحكم هو القياس بمعناه العام وهو ما يسمّونه قياس العلّة[2]، وتشبيه الفرع بالأصل الذي حُمل عليه بوجهٍ غير العلّة التي أوجبت اشتراكهما في الحكم هو قياس الشبه، وهو لا يوجب اشتراكاً في الحكم بين المشبّه والمشبّه به، وإنّما يُدلّ به على الحكم الذي فيه اشتركا.

ومع كثرة المسائل النحويَّة المتشابهة لم يضع لها النحاة مصنّفاتٍ تختصّ بها، بل كانوا يشيرون إليها في أثناء كلامهم.

والناظر لتاريخ النحو يجد أنّ أوّل من ألّف تحت عنوان الأشباه والنظائر هو العلاّمة جلال الدين السيوطي[3]، الذي وضع كتابين يحملان الاسم نفسه أحدهما في النحو، والآخر في الفقه. وقد نصّ السيوطي في مقدمة كتابه الأشباه والنظائر النحويَّة أنّه قد سلك مسلك الفقهاء، فقد جعل كتابه مشبهاً لكتاب الأشباه والنظائر لتاج الدين السبكي، وجعل صدره مشبهاً للأشباه والنظائر للزركشي وكلاهما في الفقه[4]. وفي مقدّمته يقول: « واعلم أن الحامل لي على

---

(١) لمع الأدّلة: (ص:١٠٧).

(٢) لمع الأدّلة: (ص:١٠٥).

(٣) هوعبد الرحمن بن أبي بكر بن محمّد بن سابق الدين الخضري السيوطي، كان إماماً حافظاً فقيهاً مؤرخاً، أخذ الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ منهم: البلقيني والمناوي والكافيجي، وله نحو ستمائة مصنف منها: الاقتراح في أصول النحو، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، والأشباه والنظائر في فروع الشافعية، والإتقان، وغير ذلك كثير. توفي في مصر سنة (٩١١هـ). تنظر ترجمته في: حسن المحاضرة: (١/ ٣٣٥-٣٣٩)، والأعلام : (٣/ ٣٠١-٣٠٢).

(٤) يُنظر: الأشباه والنظائر: (١/ ٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

تأليف الكتاب الأوّل[1]؛ أنّي قصدت أن أسلك بالعربيَّة سبيل الفقه فيما صنّفه المتأخرون فيه وألّفوه من كتب الأشباه والنظائر[2] » [3].

واحتذاء السيوطي في مؤلّفه النحويّ مذهب الفقهاء ليس غريباً، إذ لا يخفى على مشتغلٍ بهذا العلم تأثّر النحو منذ نشأته بمذاهب الفقه، وتوسم النحاة مذاهبَ الفقهاء في الاتجاه العقلي[4].

ولم يكن مؤلَّف السيوطي هذا مختصاً بالأشباه والنظائر فقط، بل جعله صاحبه متضمناً سبعة فنون[5]:

الأوّل: في فنّ القواعد والأصول.

---

(١) يعني به كتاباً وضعه في الأشباه والنظائر ثمّ فقده.

(٢) ممّن ألّف في الأشباه والنظائر الفقهية: نجيب الدين الحلّي (ت:٦٨٩هـ)، وابن الوكيل: (ت:٧١٦)، والعلائي (ت:٧٦١)، والسبكي (ت:٧٧١هـ)، والأسنوي (ت:٧٧٢هـ)، وسراج الدين الشافعي (ت:٨٠٤هـ)، والسيوطي: (٩١١هـ)، وابن نجيم المصري (ت:٩٧٠هـ)، ومصطفى بن عبدالله: (ت:١٠٢٥هـ)، ومحمد زين الدين الكفيري (ت:١١٣٠هـ)، وغيرهم كثير.

وقفت على هذا من قاعدة البيانات التي حصلت عليها من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية المتضمنّة جميع المؤلفات التي تحمل عنوان الأشباه والنظائر. كما ألّف غيرهم تحت هذا العنوان في التفسير والأدب.

فمصطلح الأشباه والنظائر يُقصد به: « علم من علوم الفقه يرتكز أساساً على الفروع الفقهية التي يشبه بعضها بعضاً بوجه من وجوه الشبه ». من موقع الملتقى الفقهي على الشبكة العالمية للمعلومات -ملتقى القواعد والضوابط الفقهية- الفرق بين القواعد الفقهية والأشباه والنظائر.

(٣) الأشباه والنظائر (١/ ٣).

(٤) يُنظر: المفصّل في تاريخ النحو العربي: (ص:١٣٧-١٣٩).

(٥) يُنظر: الأشباه والنظائر: (١/ ٥-٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

والثاني: في فنّ الضوابط والاستثناءات والتقسيمات.

والثالث: في فنّ بناء المسائل بعضها على بعض.

والرابع: في فنّ الجمع والفرق.

والخامس: في فنّ الألغاز والأحاجي والمطارحات والممتحنات.

والسادس: في فنّ المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمراسلات والمكاتبات.

والسابع: في فنّ الإفراد والغرائب.

والناظر في هذا الكتاب يجده قد حوى أصول هذا العلم وقواعده ومطارحاته، وشيئاً من متشابهاته كالذي ضمّنه حديثه عن الحَمْل وأنواعه[1].

وحاصل ما ذكرته أن التشبيه عند النحاة إمّا أن يعنى به القياس بمعناه العام، فتحمل فيه الفروع على الأصول لعلّة جامعة توجب اشتراكاً في الحكم وهو ما يُعرف بقياس العلّة، أو حمل للفرع على الأصل لضربٍ من الشبه لا يقتضي حكماً مشتركاً ولكنّه يدلّ عليه، وهو ما سمّوه قياس الشبه.

وكلا الضربين له أمثلة كثيرة في كتاب سيبويه، مضافاً إليهما ضرب ثالثٌ تميّز به منهج سيبويه في التأليف، وهو تشبيه الأمر بالأمر لأدنى ملابسة بينهما، وهو في هذا يجري على مذاهب العرب في كلامهم، إذ نصّ في كتابه على أنّهم قد يحملون الشيء على الشيء وإن لم يكن مثله في جميع أحواله[2].

---

(١) يُنظر: الأشباه والنظائر: (١/ ١٨٣-١٩٨).

(٢) نصّ صاحب الكتاب على هذا في مواضع كثيرة من كتابه. يُنظر: الكتاب: (١/ ١٢٣، ١٢٦، ١٨٢، ٢٥٩، ٣٩٧-٢/ ١٢٨، ١٣٢، ٢٨١، ٣٧٦، ٣٧٧-٣/ ٢٣٤، ٢٧٨، ٣٠٢، ٣٢٥، ٣٥٣، ٣٧٤، ٣٨٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وهذا ما جعل دراسة الأشباه والنظائر في كتابـه ذات قيمـة كبـيرة، إذ تعـين على الكشف عن سمة بارزة من سمات صاحب الكتاب في التأليف، وتيـسّر فهـم الكتاب بربط أشباهه وجمعها تحت قواعد كليَّة تنتظمها.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ترجمة صاحب الكتاب[1] وتعريف بكتابه

اسمه ونسبه وكنيته :

هو عمرو، وقيل (بشر) [2] بن عثمان بن قنبر، فارسي الأصل، وينتسب بالولاء إلى الحارث بن كعب بن عمرو بن عُلَة بن جَلْد بن مالك بن أُدَد.

واختلف في كنيته، فقيل: يكنى بـ(أبي بشر) وقيل (بأبي الحسين)، وقيل (بأبي عثمان)، والأولى أشهرها، وأثبتها[3].

ويلقب بـ(سيبويه) واختلفوا في معناه، وسبب إطلاقه[4].

مولده ونشأته :

ولد ببلاد فارس في مدينة (البيضاء) [5]، «وهي أكبر مدينة في كورة اصطخر»[6]، ثم انتقلت أسرته إلى البصرة حاضرة العلم والعلماء في العصر

---

(١) تُنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين: (ص:٦٣-٦٥)، ومراتب النحويين (ص:١٠٦)، وطبقات النحويين واللغويين: (ص:٦٦-٧٢)، ونزهة الألباء (ص:٦٠-٦٥)، وإنباه الرواة: (٢/ ٣٤٦-٣٦)، ومعجم الأدباء: (١٦/ ١١٤-١٢٧)، والبلغة (ص:١٣٣-١٣٤)، وبغية الوعاة : (٢/ ٢٢٩-٢٣٠).

(٢) يُنظر: البلغة: (١٣٣).

(٣) يُنظر: مراتب النحويين: (ص:١٠٦)، وإنباه الرواة: (٢/ ٣٤٩).

(٤) يُنظر: معجم الأدباء: (١٦/ ١١٤-١١٥)، وسيبويه إمام النحاة: (ص:٧٤-٧٩).

(٥) يُنظر: طبقات النحويين: (ص:٦٦)، ونزهة الألباء (ص:٦١)، وإنباه الرواة: (٢/ ٣٥٥)، ومعجم الأدباء: (١٦/ ١١٥).

(٦) معجم البلدان: (١/ ٥٢٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

العباسي؛ فأخذ يطلب الفقه والحديث في حلقات العلم فيها، ولزم حمّاد بن سلمة[1]، وكان يستملي يومًا على حمّاد قول النبي ﷺ: « ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء[2] »[3]، فقال سيبويه: « ليس أبو الدرداء » – ظنّه اسم (ليس) فقال حمّاد: « لحنت –يا سيبويه– ليس هذا حيث ذهبت وإنَّما (ليس) هنا استثناء، فقال سيبويه: « لا جرم، لأطلبنّ علمًا لا تلحنني فيه أبدًا » [4]، فلزم الخليل، وبرع في النحو حتى صار إمامه بلا منازع.

---

(١) حماد بن سلمة بن دينار مولى ربيعة بن مالك، من أئمة أهل الحديث، وشيخ أهل البصرة في العربيَّة، توفي سنة سبع وستين ومائة، وقد تقدمت الإشارة إلى أخذ سيبويه الحديث عنه.

(٢) هو زيد بن قيس بن عائشة بن أميّة بن مالك بن عامر بن عديّ بن كعب بن الخزرج، كان آخر أهل داره إسلامًا، ثمّ أصبح من علْية أصحاب رسول الله ﷺ، حدّث عن الرسول ﷺ أحاديث كثيرة، وشهد معه مشاهد كثيرة، تولى قضاء الشام في خلافة عثمان، وفيها توفي سنة (٣٢هـ)، وقيل سنة (٣١هـ). يُنظر: الطبقات الكبرى: (٧/ ٣٩١-٣٩٣).

(٣) أخرجه الإمام الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري في: المستدرك على الصحيحين: (٣/ ٢٦٦) بلفظ: « ما من أصحابي أحدٌ إلاّ لو شئت لأخذت عليه في بعض خلقه غير أبي عبيدة بن الجرّاح»، وقال: « هذا مرسلٌ غريبٌ ورواته ثقات » ، كما ذكره ابن عبد البرّ النمري القرطبي في الاستيعاب: (٣/ ٢-٣) بلفظ: « ...لوجدت عليه إلاّ أبا عبيدة »، كما ذكره الإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء: (١/ ١٣) بلفظ: « ما منكم من أحدٍ إلاّ لو شئت لأخذت عليه بعض خُلُقه إلاّ أبا عبيدة » ، وقال: « هذا مرسل » ، كما ذكره ابن حجر في الإصابة: (٢/ ٢٥٣) بلفظ: « ما من أحدٍ من أصحابي إلاّ لو شئت لأخذت عليه في خُلُقه ليس أبا عبيدة بن الجرّاح » ،وقال: « هذا مرسلٌ ورجاله ثقات » .

(٤) يُنظر: أخبار النحويين البصريين: (ص:٥٩)، وطبقات النحويين: (ص:٦٦)، وإنباه الرواة: (٢/ ٣٥٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

شيوخـــه :

أخذ سيبويه علمه عن جماعة من علماء عصره من أشهرهم:

-عيسى بن عمر البصري، أبوه مولى خالد بن الوليد، نزل في ثقيف، وتوفي سنة تسع وأربعين ومائة[١]، وقد أخذ عنه سيبويه النحو[٢].

-وأبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين، ينتهي نسبه إلى مضر بن معد بن عدنان، أحد القرَّاء السبعة، توفي سنة أربع وخمسين بعد المائة بالكوفة[٣].

وحماد بن سلمة بم دينار[٤].

-والخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، أبوعبد الرحمن، توفي سنة ستين ومائة، وقيل: سبعين ومائة، وقيل: خمس وسبعين ومائة[٥].

وهو الشيخ الذي تكونت على يديه شخصية صاحب الكتاب العلميَّة، يقول السيرافي: « وعامّة الحكاية في (كتاب سيبويه) عن الخليل، وكلما قال سيبويه: (وسألته) أو (قال) من غير أن يذكر قائلة فهو الخليل » [٦].

---

(١) يُنظر: أخبار النحويين البصريين: (ص:٤٩-٥٠)، وطبقات الزبيدي: (ص:٤٠-٤٥).

(٢) يُنظر: أخبار النحويين البصريين: (ص:٦٤)، ومعجم الأدباء: (١٦/ ١١٦).

(٣) يُنظر: معجم الأدباء: (١١/ ١٥٦-١٦٠)، وبغية الوعاة: (٢/ ٢٣١-٢٣٢).

(٤) تقدمت ترجمته: (ص:٢٧) من البحث.

(٥) يُنظر: أخبار النحويين البصريين: (ص:٥٤-٥٦)، وطبقات النحويين: (ص:٤٧-٥١)، وإنباه الرواة: (١/ ٣٧٦-٣٨٢)، وبغية الوعاة: (١/ ٥٥٧-٥٦٠).

(٦) يُنظر: أخبار النحويين البصريين: (ص:٥٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩ ١٤٣٤/١٢/٠٥ Ali Fattani

ونقل عنه سيبويه في كتابه ثنتين وعشرين وخمسمائة مرة[١].

-وهارون بن موسى البصري، أبو عبد الله، توفي سنة سبعين ومائة[٢]، وعنه أخذ سيبويه القراءات في كتابه[٣].

-ويونس بن حبيب الضبي بالولاء، من نحاة الطبقة الخامسة البصرية، توفي سنة ثنتين وثمانين بعد المائة، وقيل سنة ثلاث وثمانين ومائة[٤].

وقد أخذ عنه صاحب الكتاب النحو[٥]، وروى عنه صاحب الكتاب في مائتي موضع من كتابه[٦].

-وأبوزيد الأنصاري سعيد بن أوس بن ثابت، المتوفى سنة خمس عشرة ومائتين[٧]، يقول السيرافي عنه: « وذكر أبو زيد النحوي اللغوي -كالمفتخر بذلك- بعد موت سيبويه، قال: كلّ ما قال سيبويه: وأخبرني الثقة، فأنا أخبرته»[٨]، ونقل عنه صاحب الكتاب في تسعة مواضع ولم يصرّح باسمه[٩].

---

(١) يُنظر: سيبويه إمام النحاة: (ص:٩٣).

(٢) يُنظر: نزهة الألباء: (ص:٣٩)، وإنباه الرواة: (٣/ ٣٦١-٣٦٢) وبغية الوعاة: (٢/ ٣٢١).

(٣) يُنظر: الكتاب: (٢/ ٣٩٩، ٣/ ٣٦، ٤/ ١٩٦-٤٤٤-٤٦٧)، ويُنظر: سيبويه إمام النحاة: (ص:٩٨).

(٤) يُنظر: مراتب النحويين: (ص:٤٤-٤٥)، وأخبار النحويين البصريين: (ص:٥١-٥٤)، وطبقات النحويين: (ص:٥١-٥٣).

(٥) يُنظر: أخبار النحويين البصريين: (ص:٦٤)، ومعجم الأدباء: (١٦/ ١١٦).

(٦) يُنظر: سيبويه إمام النحاة: (ص:٩٤).

(٧) يُنظر: طبقات النحويين: (ص:١٦٥-١٦٦).

(٨) أخبار النحويين البصريين: (ص:٦٤).

(٩) يُنظر: سيبويه إمام النحاة: (ص:٩٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

-والأخفش الكبير عبد الحميد بن عبد المجيد، أبو الخطاب[١]، أخذ سيبويه عنه اللغة[٢]، وجملة ما رواه عنه في الكتاب سبع وأربعون مرة[٣].

وعن طريقه روى صاحب الكتاب آراء عبد الله بن أبي إسحاق بن الحارث المتوفى سنة سبع عشرة ومائة، وهو من نحاة الطبقة البصرية الثانية[٤].

تلاميـــذه:

أشهرهم أربعة، وهم:

-قطرب: أبو عليّ محمد بن المستنير، توفي سنة ست بعد المائتين[٥]، يقول السيرافي: « ويقال: إنّه إنّما سُمّي قطربًا؛ لأن سيبويه كان يخرج بالأسحار فيراه على بابه، فيقول: إنّما أنت قطرب ليل، والقطرب دويبةٌ تدبّ »[٦].

-والأخفش الأوسط: سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، توفي سنة خمس عشرة بعد المائتين[٧]، وكان الطريق إلى (الكتاب)[٨].

---

(١) يُنظر: طبقات النحويين: (ص:٤٠)، ونزهة الألباء: (ص:٤٨)،وإنباه الرواة: (٢/ ١٥٧-١٥٨)، وبغية الوعاة: (٢/ ٧٤).

(٢) يُنظر: مجالس العلماء: (ص:١٢٤)، وأخبار النحويين البصريين: (ص:٦٤)، ويُنظر: أبو الخطاب الأخفش الكبير حياته -آراؤه- للوقوف على تفصيل المسائل التي أخذها عنه صاحب الكتاب.

(٣) يُنظر: سيبويه إمام النحاة: (ص:٩٥)، ولا يعلم تاريخ وفاته تحديدًا، وإنّما يرجح أنها سنة سبع وسبعين ومائة. يُنظر: أبو الخطاب الأخفش الأخفش الكبير حياته وآراؤه: (ص:٢٠).

(٤) يُنظر: طبقات النحويين: (ص:٣١-٣٣).

(٥) يُنظر: نزهة الألباء: (ص:٨٥)، والبلغة (ص:١٧٥).

(٦) يُنظر: أخبار النحويين البصريين: (ص: ٦٥).

(٧) يُنظر: طبقات النحويين: (ص:٧٢-٧٤).

(٨) يُنظر: أخبار النحويين البصريين: (ص:٦٦)، ونزهة الألباء: (١٢٠-١٢١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

-وإبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه أبو إسحاق الزيادي، المتوفى سنة تسع وأربعين بعد المائتين[١].

وقيل إنّه قرأ الكتاب على سيبويه ولم يتمّه[٢].

-والناشئ[٣]: الذي يقول فيه أبو الطيب اللغوي: « وكان ممّن أخذ عن سيبويه والأخفش رجلٌ يعرف بـ(الناشئ)، ووضع كتبًا في النحو مات قبل أن يستتّمها، وتؤخذ عنه » [٤]، وفيه يقول المبرِّد: « لو خرج علم الناشي إلى الناس لما تقدّمه أحد » [٥].

منزلتـــه:

لقد أثنى العلماء على سيبويه، ووضعوه في المنزلة التي يستحقّها ولهم في ذلك أقوال كثيرة[٦] منها:

قول السيرافي: «... وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد، ولم يلحق به من بعده » [٧]، وذكر أيضًا أن الأخفش -وقد كان أسنّ منه- يناظره

---

(١) يُنظر: معجم الأدباء: (١/ ١٥٨)، وبغية الوعاة: (١/ ٤١٤).

(٢) يُنظر: معجم الأدباء: (١/ ١٥٨)، وبغية الوعاة: (١/ ٤١٤).

(٣) لم أقف له على ترجمة.

(٤) مراتب النحويين: (ص:١٣٧).

(٥) يُنظر: مراتب النحويين: (ص:١٣٧).

(٦) يُنظر: خزانة الأدب: (١/ ٣٧٠-٣٧٢)، ومقدمة الكتاب للأستاذ عبد السلام هارون: (ص: ١٩-٢٢).

(٧) أخبار النحويين البصريين: (ص:٦٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩ ١٤٣٤/١٢/٠٥ Ali Fattani

ليفيد من علمه[١].

وقول أبي الطيب اللغوي: « هو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل » [٢].

وقيل عنه إنّه أثبت من حمل عن الخليل[٣]، وحدّث بعضهم عنه فقال: « كان شابًا جميلًا نظيفًا، قد تعلق من كلّ علم بسبب، وضرب فيه بسهم، مع حداثة سنه وبراعته في النحو... » [٤].

وقيل فيه أيضًا « كان سيبويه النحوي غاية في الخلق، وكتابه في النحو هو الإمام فيه » [٥]، وقال عنه الزجاج: « إذا تأمّلت الأمثلة من « كتاب سيبويه » تبيّنت أنه أعلم الناس باللغة » [٦].

وخير شاهدٍ على علوّ منزلته وقدره قول ابن جنّي[٧] مثنيًا عليه: « ولمّا كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلّين، ولمعانيهم

---

(١) يُنظر: أخبار النحويين البصريين: (ص:٦٥).

(٢) مراتب النحويين: (ص:١٠٦).

(٣) يُنظر: طبقات النحويين (ص:٦٦-٦٧)، وإنباه الرواة: (٢/ ٣٤٩).

(٤) طبقات النحويين: (ص:٦٧).

(٥) يُنظر: نزهة الألباء: (ص:٦٢).

(٦) إنباه الرواة: (٢/ ٣٥٨).

(٧) هو عثمان بن جنّي، يُكنى بأبي الفتح، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو، أخذ عن أبي عليّ الفارسي ولزمه أربعين سنة، وأخذ عنه الثمانيني، وعبد السلام البصري، وأبو الحسن السمسمي، من مصنفاته: الخصائص، وسرّ الصناعة، وشرح تصريف المازني، وشرح مستغلق الحماسة، وشرح المقصور والممدود، واللمع في النحو، والمحتسب في إعراب الشواذ، وشرح الفصيح. توفي سنة (٣٩٢هـ). يُنظر: بغية الوعاة: (٢/ ١٣٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وقصودهم آمين، جاز لصاحب هذا العلم[١] الذي جمع شَعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أغفاله، وخلّج أشطانه، وبعج أحضانه، وزمّ شوارده، وأفاء فوارده[٢]، أن يرى فيه نحوًا مما رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التي حذوا، وأن يعتقد في هذا الموضع نحوًا ممّا اعتقدوا في أمثاله، لاسيّما والقياس إليه مصغٍ وله قابل وعنه غير متثاقل. فاعرف إذًا ما نحن عليه للعرب مذهبًا، ولمن شرح لغاتها مضطربًا، وأنّ سيبويه لاحق بهم، وغير بعيد فيه عنهم. ولذلك عندنا لم يتعقّب هذا الموضع عليه أحدٌ من أصحابه ولا غيرهم، ولا أضافوه إلى ما نعوه عليه، وإن كان بحمد الله ساقطًا عنه، وحرى بالاعتذار هم منه » [٣].

وفي المقابل تعصب عليه نفر من الكوفيين وأتباعهم[٤]، ومن العصريين ألَّف أحدهم[٥] كتابًا سماه: (شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد)، اتهم فيه صاحب الكتاب بصناعة الشواهد مستدلًا بأبيات من المعلقات أوردها سيبويه برواية تخالف الرواية المشهورة.

وقد تعقّبه منصفٌ عادل[٦] فبين زيف دعاويه في كتابٍ سمّاه: (اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية) فأوفى على الغاية.

---

(١) يعني: سيبويه.

(٢) الفوارد: جمع (فاردة): وهي المتنحية. يُنظر: اللسان: (فرد).

(٣) الخصائص: (١/ ٣٠٨-٣٠٩)، وينظر أيضًا: (٣/ ١٨٥-١٨٧).

(٤) يُنظر: مثلًا طبقات النحويين: (ص:٧٠-٧١، ١٣١) وإنباه الرواة: (٢/ ٣٥٦).

(٥) الأستاذ الدكتور/ عبد العال سالم مكرم.

(٦) الأستاذ الدكتور/ موسى الشاعر.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وفاتـــه:

قصد سيبويه بغداد[١] حيث وقعت بينه وبين الكسائي المناظرة المشهورة[٢] التي خرج بسببها سيبويه من بغداد مخذولًا، وقصد خراسان حيث يوجد الأمير طلحة بن طاهر غير أن المرض منعه من بلوغ غايته[٣].

واختلفوا في مكان وفاته، فقيل: مات بالبصرة[٤]، وقيل: بساوة إحدى مدن خراسان بين الريّ وهمدان[٥]، وقيل: في شيراز[٦]، وقيل في فارس[٧]، وقيل: في البيضاء[٨].

ورجّح الأستاذ على النجدي هذا القول الأخير[٩].

واختلف في سنة وفاته، والراجح أنها كانت عام ثمانين ومائة، أو قبل ذلك بعام واحد ~ [١٠].

---

(١) وذلك في خلافة هارون الرشيد، حيث أمّ الوزير يحيى بن خالد البرمكي الذي جمع بينه وبين الكسائي.

(٢) يُنظر: طبقات النحويين: (ص:٦٨-٧٢)، الإنصاف: (٢/ ٧٠٢وما بعدها)، وإنباه الرواة: (٢/ ٣٥٨-٣٥٩)، ومعجم الأدباء: (١٦/ ١١٩-١٢١)، ومغني اللبيب: (ص:٨٨-٩٢).

(٣) يُنظر: طبقات النحويين: (ص:٧١)، ونزهة الألباء: (ص:٦٤).

(٤) يُنظر: نزهة الألباء: (ص:٦٤)، ومعجم الأدباء: (١٦/ ١١٥)، وبغية الوعاة: (٢/ ٢٣٠).

(٥) يُنظر: نزهة الألباء: (ص:٦٤)، وينظر موقع (ساوة) في معجم البلدان: (٣/ ١٧٩).

(٦) يُنظر: إنباه الرواة: (٢/ ٣٥٣)، ومعجم الأدباء: (١٦/ ١١٥)، والبلغة: (ص:١٣٤).

(٧) يُنظر: أخبار النحويين البصريين: (ص:٦٥)، وإنباه الرواة: (٢/ ٣٤٨)، ومعجم الأدباء: (١٦/ ١١٥).

(٨) يُنظر: بغية الوعاة: (٢/ ٢٣٠).

(٩) يُنظر: سيبويه إمام النحاة: (ص:١٢٠).

(١٠) يُنظر: سيبويه إمام النحاة: (ص:١٢١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩ ١٤٣٤/١٢/٠٥ Ali Fattani

كتاب سيبويــه :

يُعدّ كتاب سيبويه الإمام في النحو، وقد عرف العلماء قيمته، وأشادوا به، فالجاحظ[1] يقول عنه: « لم يكتب في النحو كتابٌ مثله، وجميع كتب الناس عليه عيال »[2].

ويقول السيرافي: « وكان (كتاب سيبويه)؛ لشهرته وفضله عَلَمًا عند النحويين، فكان يقال بالبصرة: قرأ فلان (الكتاب) فيُعلم أنّه (كتاب سيبويه)، وقرأ نصف (الكتاب)، ولا يشك أنّه (كتاب سيبويه).

وكان أبو العباس محمد بن يزيد إذا أراد مريد أن يقرأ عليه (كتاب سيبويه) يقول له: هل ركبت البحر؟! استعظامًا له، واستصعابًا لما فيه، وكان المازنيُّ[3] يقول: من أراد أن يعمل كتابًا في النحو بعد (كتاب سيبويه) فليستحِ »[4].

وقد تهافت العلماء على قراءته والإفادة منه، وعابوا من لم يقرأه من أهل النحو[5].

---

(١) هو عمرو بن بحر بن محبوب، يلقّب بالجاحظ، ويكنّى بأبي عثمان، من أهل البصرة، وأحد شيوخ المعتزلة، له كتاب: البيان والتبيين، والحيوان، والبخلاء، وكتاب العُرجان والبُرصان والقُرعان. توفي سنة (٢٥٥هـ) وقد جاوز التسعين. يُنظر: بغية الوعاة: (٢/ ٢٢٨).

(٢) يُنظر: إنباه الرواة: (٢/ ٣٥١).

(٣) هو بكر بن محمّد بن بقيّة وقيل: عدّي بن حبيب المازني، يكنى بأبي عثمان، روى عن أبي عبيدة والأصمعي، وروى عنه المبرِّد، والفضل بن محمد اليزيدي وجماعة، صنّف كتابًا في القرآن، وعلل النحو، وتفاسير كتاب سيبويه، وما تلحن فيه العامة، والألف واللام، والتصريف، والديباج في جوامع كتاب سيبويه، وغير ذلك. توفي سنة (٢٤٩هـ)، وقيل: (٢٤٨هـ)، وقيل: (٢٣٠هـ). يُنظر: بغية الوعاة: (١/ ٤٦٣- ٤٦٦).

(٤) يُنظر: أخبار النحويين البصريين: (ص:٦٥).

(٥) كالمالقي (صاحب رصف المباني) يُنظر: بغية الوعاة: (١/ ٣٣١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المجلدة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وقد عني بدراسة الكتاب في العصر الحديث جماعة منهم الأستاذ علي النجدي ناصف[١]، والأستاذ الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة[٢] والدكتور: مازن مبارك[٣]، والدكتورة خديجة الحديثي[٤]، والأستاذ: عبد السلام هارون[٥]، ووُضعت من أجل تيسيره فهارس أشهرها وأوفاها ما صنعه الأستاذ الدكتور: محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه: « فهارس كتاب سيبويه ودراسة له »، وما صنعه أيضًا الأستاذ عبدالسلام هارون في الجزء الخامس من طبعة الكتاب بتحقيقه، ووضع الدكتور حسن بن محمود هنداوي فهرسًا خاصًا بالتراكيب والنماذج النحوية في كتاب سيبويه[٦]، ووضع أحمد راتب النفّاخ فهرسًا لشواهده، ودرس الدكتور محمود سليمان ياقوت (التراكيب غير الصحيحة في (الكتاب) لسيبويه دراسة لغوية) في كتاب مستقل، أما كوركيس عوّاد فقد جمع ما أُلِّف حول سيبويه وكتابه في كتابه القيّم: (سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرنًا).وقد جمع الأستاذ الدكتور مختار بو عناني كذلك ما أُلّف حول الكتاب تحت عنوان: اهتمام العلماء بالكتاب قديماً وحاضرًا ببيلوغرافيا[٧].

---

(١) يُنظر: سيبويه إمام النحاة: (ص:١٢٨-١٩٩).

(٢) في كتابه: فهارس كتاب سيبويه ودراسة له.

(٣) يُنظر: الرماني النحوي: (ص:١٠٦-١٣٢).

(٤) لها خمسة كتب هي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، وكتاب سيبويه وشروحه، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، وسيبويه حياته وكتاب، ودراسات في كتاب سيبويه.

(٥) وهذا في مقدمته (الكتاب).

(٦) ونُشر هذا المسرد في مجلة الدراسات اللغوية الصادرة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد الثالث، العدد الأول، محرم -ربيع الأول- ١٤٢٢هـ(ص:٢٢٩-٣٣٣).

(٧) نُشر في: مجلة القلم- العدد العاشر الخاص بمصادر اللغة -قسم النحو، رمضان- ١٤١٣٠هـ- =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وشرح الكتاب جُلّة من العلماء المتقدمين ذكرهم الأستاذ عبدالسلام هارون في مقدمته للكتاب[1]، وأشهر شروحه شرح السيرافي وقد حقق وطبع في ستة عشر مجلدًا، صدر الأوّل والثاني منهما عن الهيئة المصرية العامة للكتاب وصدرت البقيّة عن مركز تحقيق التراث بدار الكتب والوثائق القومية، والتعليقة لأبي علي الفارسي وقد طبع محققًا في ستّ مجلدات خصّص الأخير منها للفهارس العامة.

وحقق أيضًا شرح عيون سيبويه للمجريطي في مجلد واحد[2]، والنكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشتمري في مجلدين، وقد صدر عن منشورات معهد المخطوطات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالكويت، وشرح الصفار في مجلدين وينتهي الثاني منهما بباب « الفعل الذي تعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول»[3].

= ٢٠٠٩م- جامعة السانية- وهران- الجزائر.

(١) الكتاب: (١/ ٣٧-٤٢).

(٢) طبع بمطبعة حسَّان بالقاهرة.

(٣) طبع في دار المآثر بالمدينة المنورة.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الباب الأول

الأشباه والنظائر في البناء والإعراب والعمل

ويشتمل على ثلاثة فصول:

۞ الفصل الأول: في البناء.

۞ الفصل الثاني: في الإعراب.

۞ الفصل الثالث: في الإعمال والإهمال.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الفصل الأول

في البناء

وفيه خمسة مباحث : -

المبحث الأول : تشبيه بناء الفعل الماضي على الفتح ببناء بعض الأسماء على الحركة.

المبحث الثاني : تشبيه بناء فعل الأمر على السكون بالاسم المبني.

المبحث الثالث : تشبيه بناء الفعل المضارع على السكون بالفعل الماضي.

المبحث الرابع : المشبهات باسم الصوت في البناء.

المبحث الخامس : المشبّهات بـ (خمسةَ عشرَ) في البناء.

* * *** * *

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الأول: تشبيه بناء الفعل الماضي على الفتح ببناء بعض الأسماء على الحركة

ذكر صاحب الكتاب أن الفعل الماضي مبنيٌّ على الفتح لا على السكون؛ لمشابهته المضارع من أوجهٍ إذ يقول: « والفتح في الأفعال التي لم تجرِ مجرى المضارعة قولهم: (ضَرَبَ)، وكذلك كلّ بناءٍ من الفعل كان معناه فَعَلَ. ولم يسكّنوا آخر (فَعَلَ)؛ لأنّ فيها بعض ما في المضارعة، تقول: (هذا رجل ضَرَبَنا)، فتصف بها النكرة، وتكون في موضع (ضاربٍ) إذا قلت: (هذا رجلٌ ضاربٌ) وتقول: (إن فعلَ فعلتُ) فيكون في معنى: إن يَفْعَلْ أفعل، فهي فعلٌ كما أن المضارع فِعْلٌ وقد وقعت موقعها في (إنْ)، ووقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف؛ فلم يسكّنوها كما لم يسكّنوا من الأسماء ما ضارع المتمكّن ولا ما صُيّر من المتمكّن في موضعٍ بمنزلة غير المتمكّن. فالمضارع: (مِنْ عَلُ) حرّكوه؛ لأنهم قد يقولون: (من علٍ) فيُجرونه. وأمّا المتمكّن الذي جُعل بمنزلة غير المتمكّن في موضع فقولك: (ابْدَأ بهذا أوّلُ)، و(يا حَكَمُ) »[1].

فأوجه شبه الماضي بالمضارع كما ذكرها صاحب الكتاب هي: جواز وقوع الماضي صفة للنكرة كقولهم: (مررت برجل قام)، ووقوعه موقع اسم الفاعل مثل: (مررت برجلٍ قائم)، ووقوعه أيضًا موقع الفعل المضارع في أبواب الجزاء نحو: (إن قمتَ قمتُ)[2].وذكر السيرافي أن المبرِّد قد اعترض على وجه الشبه

---

(١) الكتاب: (١/ ١٦).

(٢) يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٤٠-ب)، والمطبوع: (١/ ١٤٦) وشرح الرماني: (١/ ١٢٠)، وشرح الصفّار: (١/ ٢٨٤)، والمقتصد: (١/ ١٣٦) وشرح المفصل لابن يعيش: (٧/ ٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الأخير[1] « فقال: إذا قلنا: (إن قمتَ قمتُ) فـ(إنْ) هي التي قلبت المستقبل إلى الماضي في اللفظ والمعنى على الاستقبال، كما تدخل (لم) على الأفعال المضارعة فتنفيها وتقلب ألفاظها إلى المستقبل، كقولك: (لم يقم زيد) و(لم ينطلق عمرو) والمعنى: (ما قام زيد) و(ما انطلق عمرو)، غير أنّ (لم) هي المغيّرة للّفظ، فكذلك (إنْ) عند أبي العباس مغيّرة لفظ المستقبل إلى الماضي في اللفظ، والمعنى على حاله، وزعم أنّه لا حجَّة لسيبويه فيما ذكره لهذا الاعتلال الذي أورده »[2].

وذهب السيرافي لما ذهب إليه صاحب الكتاب وذكر أنّ هناك فرقًا بين ما ذكره سيبويه وأورده المبرِّد « وذلك أن (لم) وغيرها من الحروف التي تغير الألفاظ وتدخل له، لا يصلح دخولها إلا مغيّرة، ولو كانت (إنْ) هي التي غيّرت اللفظ وقلبت المستقبل إلى الماضي لما جاز أن يوجد إلا كذلك؛ لأن هذا بمنزلة عمل تعمله وتأثير تؤثّره، فلا تدخل إلّا كذلك، كما أنّ (لم) إذا دخلت على الفعل الماضي[3] لم يصح أن يبقى على مضيَّه وقلبته إلى المستقبل »[4]. والحقّ ما ذهب إليه

---

(١) لم أقف على نص الاعتراض في مسائل الغلط لابن ولّاد، لكن وقفت في المقتضب على قوله: «وتقول (من أتاني وتبسط إليّ أكرمه)؛ لأنّ (من أتاني) في موضع (من يأتني)، لا تقع بعد الجزاء إلا ومعناها الاستقبال ». المقتضب: (٢/ ٦٠).

ويقول موافقًا صاحب الكتاب: «... وتقع موقع المضارعة في الجزاء في قولك: (إن فَعلْتَ فعلْتُ) فالمعنى: إن تفعلْ أفعل... » المقتضب: (٢/ ٢) وينظر المرجع نفسه: (٤/ ٨١-٨٢).

(٢) شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة:٤١-أ)، والمطبوع: (١/ ١٤٦-١٤٧).

(٣) اختلف النحاة في الفعل الواقع بعد لم فقيل: « إنه كان ماضي اللفظ والمعنى، فغيّر لفظه دون معناه، ويعزى هذا القول إلى سيبويه » الجنى الداني: (ص:٣١٧)، وقد ذكر صاحب الكتاب أنها « نفي لقوله (فَعَلَ) » الكتاب: (٤/ ٢٢٠)، لذا جعل السيرافي مدخولها فعلًا ماضيًا.

(٤) شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٤١-أ)، والمطبوع: (١/ ١٤٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

شارح الكتاب، فتشبيهه (إنْ) عند دخولها على الماضي من الأفعال لتقلب معناه للاستقبال بـ(لم) عند دخولها على المضارع لتقلب زمنه إلى المضيّ محجوجٌ بلزوم ذلك في (لم) على كلّ حال، وانتفاء ذلك في (إنْ)، فإنها قد تباشر المضارع وهو الأصل فيها، وقد تدخل على الماضي فتجعله في موضع ما وقع موقعه.

وقد ذكر صاحب الكتاب أنهم لم يسكّنوا الماضي؛ لأنّ فيه بعض ما في المضارع، فتركوا بناءه على السكون لذلك، وذكر بعضهم أربعة أوجه لبنائه على الفتح دون الضم أو الكسر[1]:

أولها: أن الفتحة أخفّ الحركات[2].

وثانيها: أن الضمّة لا تصلح فيه لما يقع فيه من اللبس بين فعل الواحد والجماعة.

وثالثها: أن الماضي قد يثنّى ضمير فاعله بالألف لذا حرّك آخره بأقرب الحركات إليه.

ولا يلزم ذلك إذ قد يعترض على هذا الوجه بوروده في المضارع نحو: يجلسان، والأمر نحو: اجْلِسَا، فلا وجه لاختصاص ماضي الأفعال بلزوم آخره الفتح عند اتصاله بضمير الاثنين، ويرد على ذلك أيضًا بقاء البناء حتى عند إسناد الماضي للواحد، ففتح آخر الماضي عند إسناده لألف الاثنين حاصل لعدم اقتضاء الألف حركة مغايرة كالضمة عند إسناده لواو الجماعة، أو السكون عند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة، فبقي آخره على حاله.

---

(١) يُنظر:شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة:٤٠-أ،ب)، والمطبوع: (١/ ١٤٥-١٤٦).

(٢) يُنظر: المقتصد: (١/ ١٣٦)، واللباب في علل البناء والإعراب: (٢/ ١٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وقد ذهب الجرجاني إلى أنهم قد بنوه على الفتح فرقًا بينه وبين الأمر فاختصت الفتحة لخفتها ولأنها أضعف الحركات فكانت مناسبة لضعف تمكن الأفعال، ووصف هذا الرأي بأنه الأمتن والأذهب في التحقيق[1].

ورابعها: أن بناء الماضي يكون على (فَعِل) و(فَعُل) فلو بنوا آخره على ضمّةٍ خرجوا في (فَعِل) من كسرة إلى ضمّة وخرجوا في (فَعِل) من كسرة إلى ضمة وليس ذلك في كلامهم، ولو بنوه على كسرة خرجوا في (فَعُل) من ضمّةٍ إلى كسرة، وهذا قليلٌ مستثقل.

وقد شبه صاحب الكتاب بناء الفعل الماضي على الفتح لمقاربته الفعل المضارع بأمرين:

الأول: تركهم بناء بعض الأسماء غير المتمكنة على السكون لّما ضارعت المعربة.

والثاني: تركهم بناء بعض الأسماء المتمكنة في الأصل على السكون لمّا كان البناء فيها عارضًا لعلّة.

فمثال الأول قولهم: (مِنْ عَلُ) فبني على الضمّ؛ لأنه في حال بنائه أشبه ما كان معربًا منه وهو قولهم: (من علٍ).

فالأصل في (علُ) أن يكون مبنيًّا على السكون[2]؛ لأنه على حرفين لكنهم قالوا فيه: (من علٍ) فأعربوه تشبيهًا له بـ(عالٍ ومُعَالٍ) إذ كان معناها واحدًا[3].

---

(١) يُنظر: المقتصد: (١/ ١٣٦-١٣٨)، ويُنظر: شرح الرماني: (١/ ١٢٠) وأسرار العربية: ص: (٣١٥-٣١٧)، وشرح المفصل لابن يعيش: (٧/ ٥).

(٢) يُنظر:الكتاب: (٤/ ٢٢٨).

(٣) يُنظر: اللسان: مادّة (علا).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فلما ضارع (من عـلُ) (مـن عـلٍ) المحمـول عـلى (عـالٍ) و(مُعـالٍ) بُنـي عـلى الضمّ، وبيان ذلك أن (علُ) اسمٌ بمعنى فوق[1]، وهو « لابدّ أن يكـون مـضافًا إلى شيء: إمّا ظاهر أو بـاطن مقـدّر... فوجـب أن تكـون (عـلُ) و(عـلٍ)... في تقـدير الإضافة، فإذا حذفت المضاف إليه لم يخلُ من أن يكـون معرفـةً أو نكـرة، فـإن كـان المحذوف نكرة تنكّر (عَلُ)... ونوّن، وإن كان معرفـة بُنـي؛ لأنّـه بمنزلـة اسـم قـد اكتفى ببعضه إذ كـان المـضاف والمـضاف إليـه كالـشيء الواحـد، وأدّى عـن معنـى الإضافة، فإن كان (عَلُ) في تقـدير مـضاف إلى معرفـة كـان مبنيًّـا عـلى الـضمّ، وإن كان في تقدير مضافٍ إلى منكور كان معربًا »[2].

فمعنى قـول صـاحب الكتـاب: « فالمـضارع (مِـنْ عَـلُ) حرّكـوه؛ لأنّهـم قـد يقولون: (مِنْ عَلٍ) فيجْرونه » أي: أن الاسم (عَلُ) إذا قُطع عن الإضافة يُبنى[3]، ولكنهم بنوه على الضمّ ولم يبنوه على السكون؛ لأنه قد ضارع (مـن عـلٍ) المتمكن الذي نويت إضافته، فهما « يقعان بمعنى واحد على تقديرين مختلفين، فكلّ واحـد منهما مضارع للآخر؛ لاشتراكهما في معناهمـا واخـتلافهما في تقـديرهما وحركـاتهما، كـما يكـون المبتـدأ مـضارعًا للفاعـل في أن معناهمـا سـواء وإن كـان عاملاهمـا مختلفين»[4] كما في قولك: (ذهب زيدٌ) (وزيدٌ ذاهب).

وقد أجاب السيرافي على من أنكر التسوية بـين الاسـمين (مـن عـلُ) و(مـن

---

(١) يُنظر: المغني: (١/ ١٥٤) « وفيه لغات: يُقال: جئتك من عَلُ يا هذا، ومـن عـلٍ، ومـن عَلْوَ، ومـن عَلْوُ، ومن عَلْوِ » وشرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٤١/ ب) والمطبوع: (١/ ١٤٩).

(٢) شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة، ٤٢-أ)، والمطبوع: (١/ ١٤٩-١٥٠).

(٣) « تشبيهًا بالغايات... إذ المراد فوقيّة نفسه، لا فوقيّة مطلقة... » المغني: (١/ ١٥٤)، ويُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: (٢/ ٣٣٥)، وشرح المفصّل لابن يعيش: (٤/ ٩٠).

(٤) شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة، ٤٢-أ)، والمطبوع: (١/ ١٥٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

علٍ) مع اختلاف معنييهما وتقديريهما لتعريف أحدهما وتنكير الآخر فقال: « هذا جائز وله نظائر في العربية، منها أن (غدًا) منكور ويعرف به اليوم الذي يلي يومك فيستوي في فهم المخاطب: آتيك غدًا وآتيك الغد، وكذلك عشيًّا وعتمة، فكذلك القول في (عَلُ) و(علٍ)، فأعرف ذلك »[1].

ومثال تركهم بناء بعض الأسماء على السكون لتمكنها في الأصل؛ ولأن البناء فيها عارض قولهم: (ابْدَأ بهذا أولُ) و(يا حكَمُ). فأمّا قوله: (ابدأ بهذا أولُ) فإن له حكم (من علُ) فهو عند قطعه عن الإضافة يُبنى، وعند إضافته وتنكيره يعرب، فلمّا كان الأصل فيه الإعراب وكان بناؤه عارضًا لعلّة؛ وهي شبهه بالحرف في افتقاره لما بعده؛ لأنه قطع عن الإضافة وهي مرادةٌ، لكونه مفتقرًا في المعنى للمضاف إليه المحذوف، بني على الضمّ ولم يبنَ على السكون.

ولسائل أن يقول: لم جعل صاحب الكتاب (من علُ) مبنيًا على الضمّ لمشابهته (من علٍ) المتمكّن، وجعل (ابدأ بهذا أوّلُ) مبنيًّا على الضمّ لكون البناء فيه عارضًا، وظاهرهما أن لهما الحكم نفسه فقد بُنيا لما قطعا عن الإضافة ونوي معناها وكلاهما ظرف[2]؟

---

(١) النكت: (١/ ١١٦)، ويُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة، ٤٢-ب)، والمطبوع: (١/ ١٥٠)، والتعليقة: (١/ ٢١)، وشرح الرماني: (١/ ١١٩)، وشرح الصفار: (١/ ٢٨٥-٢٨٦).

(٢) وقد سوّى شارحا الكتاب بين (قبلُ وبعدُ) في حال قطعهما عن الإضافة لفظًا وبين بـ(من علُ) و(ابدأ بهذا أوّل). يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة، ٤٢-ب)، والمطبوع: (١/ ١٥١)، وشرح الرماني: (١/ ١٢٠)، أمّا الصفار فنصّ الكتاب في نسخته: « وأمّا المتمكن الذي جعل بمنزلة غير المتمكن فهو: قبل وبعدُ » شرح الصفار: (١/ ٢٨٦)، ولم يعرض لذكر (ابدأ بهذا أوّل).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

والجواب عن ذلك: أن هناك فرقًا لطيفًا بين (قبلُ) و(بعدُ) و(من علُ) من جهة وبين (علُ) و(أولُ) من جهة أخرى، وهو أن (علُ) اسم مبنيٌ على حرفين وهو غير متمكّن، وأن (قبلُ وبعدُ) ظرفان في الأصل، ولا تنفك عن الإضافة بحال إلاّ إذا نوي تنكيرها، وزاد الجرجاني وجهًا آخر فقال: « والفرق بين (عَلُ) وأخواته، أن الإضافة لا تظهر معه، وإنّما تظهر مع ماهو بمعناه. ألا ترى أنك لا تقول: (ضربته من علـه) كما تقول: (جئتك من قبله)، وإنّما تقول: (من أعلاه)...»[1]، أمّا (أول) فهو اسم معرب غير مبني ولا تلزمه الإضافة، فقد يقع بمعنى (شيءٌ) كقولك: (أوّل العلم حسن الاستماع)، وقد يقع اسم تفضيل بمعنى أسبق ويكون حينئذ ممنوعًا من الصرف[2] نحو: (حضر زيد أوّل من القوم)، وقد يأتي ظرف زمان بمعنى: (قبل) فينصب ولا يعرض له البناء إلا في حال واحدة وهي: قطعه عن الإضافة لفظًا مع نيّة معناها، أما في سائر أحواله فهو معرب سواءٌ أأضيف، أم حُذف المضاف إليه ونوي لفظه، أم قطع عن الإضافة لفظًا ومعنى، ولم يحمله صاحب الكتاب على (عل)، لأنّه ليس مبنيًا وليس ظرفًا في الأصل، فالبناء والظرفية قد تعرض فيه وليستا أصلًا له[3].

وأما قوله: (يا حكمُ) فإن المنادى المفرد معربٌ في الأصل، ولكنّه لّما وقع موقع المضمر بُني[4]، ولم يُبنَ على السكون؛ لأن علة البناء- وهي وقوعه موقع الضمير في حال النداء- عارضة، وفي بيان ذلك يقول السيرافي: «... فكان ينبغي

---

(١) المقتصد: (١/ ١٤٧).

(٢) يُنظر: الكتاب: (٣/ ٢٨٨-٢٨٩)، وشرح الكافية للرضي: (٣/ ٤٦٠-٤٦١).

(٣) يُنظر: أوضح المسالك: (٤/ ١٥٤-١٦٠).

(٤) فمعنى : (يا حكم): يا أنتَ.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

أن يكون مكان الاسم المنادى مكني، غير أن المنادِي إذا أراد أن ينادي واحدًا من جماعةٍ ليعطفه عليهما حتى يصغي إليه، فلا بدّ من ذكر اسمه الظاهر الذي يخصّه دون غيره، إذ كانت الكنايات يشترك هو فيها والذي معه، فلمّا احتيج إلى الاسم الظاهر لهذه الضرورة... وكان الموضع موضع كناية وجب أن يُبنى لما صار إليه من مشاركة المكني الذي يجب بناؤه؛ لأن الأسماء إنما تُبنى على حسب وقوعها موقع المبنيات... »[1].

واعتلّوا لبنائه على الضمّ دون الكسر والفتح؛ بأن المنادى المضاف حقّه النصب، والمضاف لياء النفس حقّه الكسر فلم يبقَ له إلاّ البناء على الضمّ[2]، وجعله بعضهم محمولًا على (قبلُ وبعدُ)، فكما أنهما غايتان يتمّ بهما الكلام وينقطع عندهما، جُعل المنادى بمنزلتهما[3]، وحُمل المنادى عليهما من وجه آخر أيضًا، وهو

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة، ٤٢-ب)، والمطبوع: (١/ ١٥١).ويُنظر: المقتضب: (٤/ ٢٠٤-٢٠٥)، وشرح الرماني: (١/ ١٢٠). وقد جعل بعضهم بناء المنادى محمولًا على بناء الأصوات؛ لأن النداء صوت تنبه به المخاطب، يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٤٣-أ)، والمطبوع: (١/ ١٥٣)، وأسرار العربية: (ص:٢٢٤)، وهو مذهب صاحب الكتاب. يُنظر: الكتاب: (٢/ ٢٠٨).

ويرى بعضهم أن المنادى مبنيّ؛ لأنّه أشبه (كاف) الخطاب في: الخطاب والتعريف والإفراد. يُنظر: أسرار العربية: (ص:٢٢٤)، واللباب في علل البناء والإعراب: (١/ ٣٣٠-٣٣١). وجعله الفرّاء مبنيًّا؛ لأنّه في الأصل مندوب، فـ(يا زيدٌ) أصلها: يا زيداه، فلمَّا حُذفت (الألف) ضمّ ما قبلها كما ضُمّت (قبلُ، وبعدُ). يُنظر: الإنصاف: (١/ ٣٢٣). وهو عند الكسائي معربٌ غير مبنيّ. يُنظر: الإنصاف: (١/ ٣٢٣- وما بعدها)، والمقاصد الشافية: (٥/ ٢٥٨).

(٢) يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٤٣-ب)، والمطبوع: (١/ ١٥٤)، وشرح الرماني: (١/ ١٢٠)، وأسرار العربية: (ص:٢٢٤-٢٢٥).

(٣) يُنظر: أسرار العربية: (ص:٢٢٥). وقد صرّح صاحب الكتاب بتشبيه المنادى المفرد والمضاف =

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

شبه المنادى بهما في إعرابهما ونصبهما حال الإضافة، وبناؤهما حال قطعهما عنها، فكذلك المنادى، فإنه يعرب وينصب في حال إضافته، ويُبنى في حال إفراده.

وسنرى أن صاحب الكتاب يجعل علّة بنائه شبهه لأسماء الأصوات، وعلّة بنائه على الضمّة كون الاسم أوّل أحواله الابتداء، والمبتدأ مرفوع[1].

وقد قرّر صاحب الكتاب أن الأسماء إذا بنيت فإنها لا تبنى على السكون إذا كانت لها نظائر معربة أو إذا كان البناء فيها عارضًا لعلّة إذ يقول: « وسألت الخليل عن (من عَلُ) هلّا جُزمت اللام؟، فقال: لأنهم قالوا: (من عَلٍ)، فجعلوها بمنزلة المتمكّن، فأشبه عندهم (من مُعالٍ)، فلمّا أرادوا: أن يُجعل بمنزلة (قبلُ) و(بعدُ) حرّكوه كما حرّكوا (أوّلُ) فقالوا: (ابدأ بهذا أوّلُ)، وكما قال: (يا حكمُ أقبلْ) في النداء[2]؛ لأنها لمّا كانت أسماء متمكّنة؛ كرهوا أن يجعلوها بمنزلة غير المتمكّنة، فلهذه الأسماء من التمكّن ما ليس لغيرها، فلم يجعلوها في الإسكان بمنزلة غيرها، وكرهوا أن يُخِلُّوا بها. وليس (حكمُ) و(أوّلُ) ونحوها كـ(الذي) و(مَنْ)؛ لأنها لا تضاف ولا تتمّ اسمًا ولا تكون نكرة، و(مَنْ) أيضًا لا تتمّ اسمًا في الخبر، ولا تضاف كما تضاف (أيٌّ) ولا تنوّن كما تنوّن (أيٌّ) »[3].

فالخليل يعلّل عدم بنائهم (من علُ) على السكون فيقول: « لأنهمّ قالوا:

= بـ(قبل) و(بعد) يُنظر: الكتاب: (٢/ ١٨٢-١٨٣).

(١) يُنظر: الكتاب: (١/ ٢٣، ٢/ ٢٠٨).

(٢) في تشبيه المنادى المعرفة بـ(قبل) و(بعد) عند قطعهما عن الإضافة يُنظر: الكتاب: (٢/ ١٨٢-١٨٣).

(٣) الكتاب: (٣/ ٢٨٧-٢٨٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

(من علٍ)،فجعلوها بمنزلة المتمكّن فأشبه عندهم (من مُعَالٍ) »[1].

فحقّ (علُ) أن تُبنَى على السكون في الأصل؛ لأنها مبنيَّة، ولكنها لَمَّا أُعربت في قولهم: (من علٍ) لمضارعتها (من مُعالٍ) المعربة بُنيت على الضمّ، أمّا اختيارهم بناءها على الضمّ دون الفتح والكسر، فلوجود نظائر لذلك كـ(قبلُ) و(بعدُ) عند قطعها عن الإضافة لفظًا، ومثل (أوّل) في قولهم: (ابدأ بهذا أوّل)، وكالمنادى في قولهم: (يا حكمُ)، وفي هذا يقول صاحب الكتاب نقلًا عن شيخه الخليل: « فلمّا أرادوا أن يُجعل بمنزلة (قبل) و(بعد) حرّكوه كما حرّكوا (أوّل) فقالوا: (ابدأ بهذا أوّلُ)، وكما قالوا: (يا حكمُ أقبل) في النداء »[2].

ثم ذكر بأنهم عمدوا لبناء (أوّل) و(حكم) على الضمّ دون السكون كراهية أن تُجعل الأسماء المتمكّنة في الأصل كغير المتمكّنة التي حقّها الإسكان، وكان بناؤها على السكون إخلالًا بها، وخروجا عن الأصل فيها فكرهوه، وجعلوا لهذه المبنيات حكمًا ليس لغيرها، فهذا المراد بقوله: « لأنّها لمّا كانت أسماء متمكّنة كرهوا أن يجعلوها بمنزلة غير المتمكّنة؛ فلهذه الأسماء من التمكّن ما ليس لغيرها، فلم يجعلوها في الإسكان بمنزلة غيرها وكرهوا أن يخلّوا بها »[3].

ثم ذكر أن الأسماء التي يعرض لها البناء كـ(أوّلُ) و(حكمُ) ليست مثل الأسماء المبنية نحو: (الذّي) و(مَنْ)، فـ(الذّي) لا يُضاف، ولا يتمّ دون صلته ولا يقع نكرة كالأسماء المتمكّنة، وكذا (مَنْ) فإنها لا تتمّ اسمًا في الخبر[4]، ولا تضاف

---

(١) الكتاب: (٣/ ٢٨٧).

(٢) الكتاب: (٣/ ٢٨٧-٢٨٨).

(٣) الكتاب : (٣/ ٢٨٧-٢٨٨).

(٤) لأنّها قد تستقلّ اسمًا في الاستفهام نحو: (مَنْ عندك؟).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

أو تنوّن كـ(أيَّ)، فهما وإن كانا موصولين فإن للثانية منهما تمكّنا ليس للأولى؛ إذ تأتي مضافة نحو: (أعجبني أيُّهم قائم)، ومنوّنة نحو (أعجبني أيٌّ قائم) فجعل لها حظًّا من التمكّن ليس لـ(مَنْ) وهذا المقصود من قوله « وليس (حكمُ) و(أوّلُ) ونحوهما كـ(الّذي) و(مَنْ)؛ لأنها لا تضاف ولا تتمّ اسمًا ولا تكون نكرة، و(مَنْ) أيضًا لا تتمّ اسمًا في الخبر، ولا تضاف كما تضاف (أي)، ولا تنوّن كما تنوّن (أي)»[1].

وجملة القول: أن الفعل الماضي بني على الفتح لا السكون؛ لأنّه أشبه الفعل المضارع من أوجه، وشبّه ذلك بعدولهم عن الإسكان للضمّ في (عـلُ) فهو اسم مبني لكنهم استعملوه معربًا فقالوا: (من علٍ) تشبيهًا له بـ(مِنْ عالٍ) و(من مُعَالٍ)، فلمّا ضارع (عَلُ) المبني (علٍ) المعرب بُني على الضمّ ولم يسكّن، وشبهه أيضًا بـ(أوّل) إذا أضيف وقطع عن الإضافة، وبـ(حكم) في النداء، فهما اسمان معربان في الأصل، فلمّا عرض لهما البناء عُدل ببنائها عن السكون للضمّ لئلّا تُجعل بمنزلة غير المتمكّن.

والله تعالى أعلم.

---

(١) الكتاب: (٣/ ٢٨٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثاني: تشبيه بناء فعل الأمر على السكون بالاسم المبني

شبّه صاحب الكتاب فعل الأمر في بنائه على السكون وبعده عن مشابهة الفعل المضارع بالأسماء المغرقة في البناء في بعدها عن الأسماء المعربة، وفي ذلك يقول: « والوقف قولهم: (اضربْ) في الأمر، لم يحرّكوها؛ لأنّها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارِعة، فبعدت من المضارعة بُعْدَ (كم) و(إذ) من المتمكّنة، وكذلك كلَّ بناء من الفعل كان معناه: افْعَلْ »(١).

فالأمر عند صاحب الكتاب لما بعد عن مشابهة المضارع بني على السكون رجوعًا إلى الأصل ولم يُبن على الحركة، وكان بعده عن المضارع من جهة أن الأمر لا يوصف به كما يوصف بالماضي والمضارع « ألا ترى أنّك لا تقول: (مررتُ برجلٍ قُمْ إليه)، ولا يقع فعل الأمر موقع الفعل المضارع كما وقع موقعه الماضي، ألا ترى أنك تقول: (إنْ قمتَ قمتُ) مكان (إنْ تقمْ أقمْ)، ولا يصلح في موضعه فعل الأمر، ولم يكن لفعل الأمر وجه يوجب بناءَه على الحركة فتُرك على أصله »(٢).

فإن قال قائل: لم علل صاحب الكتاب بناء الأمر على السكون والشيء إذا جاء على أصله لا يعلل؟ ولم حمل الأمر في مباعدته المضارع على الأسماء المبنية التي بعدت عن المتمكنة، مع أن البناء أصل في الأفعال فرع من الأسماء؟

فالجواب عن ذلك، أن صاحب الكتاب لّما علّل خروج الماضي عن الأصل ببنائه على الفتح لا السكون، ثنّى ها هنا بذكر بُعْدِ الأمر عن العلّة الموجبة

---

(١) الكتاب: (١/ ١٧).

(٢) شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٤٤٠-ب، ٤٥-أ)، والمطبوع: (١/ ١٥٦-١٥٧) ويُنظر: التعليقة: (١/ ٢١-٢٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

للخروج عن الأصل، وقابل ذلك ببُعد الأسماء المبنية على السكون من الأسماء المتمكنة، فلم يحمل الأصل على الفرع وإنما قابله به.

ومعنى قوله: « فبعُدَت من المضارعة بعد (كمْ)[1] و(إذْ)[2] من المتمكّنة » أي: بَعُد فعل الأمر من الأفعال المضارعة كما بعدت (كمْ) و(إذْ) المبنيتان على السكون من الأسماء المعربة، وفي ذلك يقول السيرافي: « وأبعد الأشياء من المتحرّك المتصرّف ما بُني على السكون... وكذلك فعل الأمر الذي هو مبنيَّ على السكون أبعد الأشياء من الأفعال المضارعة المعربة.. »[3].

أمّا الكوفيون فيذهبون بالأمر مذهبًا آخر، إذ يجعلونه في الأصل مضارعًا معربًا بالجزم، فأصل افعلْ عندهم: (لِتَفْعَلْ)، فلمَّا كَثُر ذلك في كلامهم استثقلوا (اللام) فحذفوها مع حذف حرف المضارعة لئلا يلتبس المضارع الموقوف عليه بالأمر، وجيء بهمزة الوصل للتوصل إلى النطق بالساكن فأصبح الفعل (افعلْ)، ولا يخفى ما في هذا من التكلّف[4].

---

(١) علّة بناء (كم) لتضمنها معنى الحرف في الاستفهام وفي الخبر حملوها على نقيضها (ربّ) فبينت مثلها. يُنظر: أسرار العربية: ص(٢١٤).

(٢) علة بناء (إذْ) افتقارها إلى ما بعدها من الجمل، يُنظر: الجنى الداني: (ص١٨٦).

(٣) شرح السيرافي: (المخطوط:١/ ورقة: ٤٥-ب)، والمطبوع: (١/ ١٥٨)، وجاءت العبارة في المطبوع: « وأبعد الأشياء من المتحرّك المتصرّف مبني على السكون » والصواب ما أثبته من المخطوط.

(٤) للوقوف على مذهبهم يُنظر: معاني القرآن للفرآء: (١/ ٤٦٩)، مجالس ثعلب: (٢/ ٤٥٦)، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: (ص:٥٤). ولتفنيد حججهم يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: (ص:١٧٦-وما بعدها)، والإنصاف في مسائل الخلاف: (٢/ ٥٢٤- وما بعدها)، وأسرار العربيَّة: (ص:٣١٧- وما بعدها).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد شبّه فعل الأمر في بنائه على السكون وبعده عن العلّة الموجبة لبنائه على الحركة بـ (كمْ) و (إذْ) المبنيتان على السكون في بعدهما عن الأسماء المعربة وعن العلّة المسوّغة لبنائهما على الحركة.

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩ ١٤٣٤/١٢/٠٥ Ali Fattani

المبحث الثالث: تشبيه بناء الفعل المضارع على السكون بالفعل الماضي

كما شبّه صاحب الكتاب الماضي بالمضارع وجعل هذا الشبه سببًا لبناء الماضي على الحركة دون السكون، شبّه المضارع عند اتصاله بنون النسوة بالماضي وعدّ ذلك سببًا لبنائه على السكون، وفي ذلك يقول: « وإذا أردت جمع المؤنّث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نونًا، وكانت علامة الإضمار، والجمع فيمن قال: (أكلوني البراغيث)، وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب، كما فعلت ذلك في (فَعَلَ) حين قلت: (فَعَلْتُ وفَعَلْنَ)، فأسكن هذا هاهنا وبني على هذه العلامة، كما أسكن (فَعَلَ)؛ لأنّه فِعْل، وهو متحرّك كما أنّه متحرّك، فليس هذا بأبعد فيها – إذ كانت هي و(فَعَلَ) شيئًا واحدا– من (يَفْعَلُ)، إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست باسم، وذلك قولك: (هنّ يَفْعَلْنَ، ولن يَفْعَلْنَ)، ولم يَفْعَلْنَ).

وتفتحها لأنّها نون جمع، ولا تحذف؛ لأنها علامة إضمار، وجمع في قول من قال: (أكلوا في البراغيث).

فالنون ها هنا في (يَفْعَلْنَ) بمنزلتها في (فَعَلْنَ). وفُعل بلام (يَفْعَلُ) ما فعل بلام (فَعَلَ) لما ذكرت لك؛ ولأنّها قد تُبنى مع ذلك على الفتحة في قولك: (هل تَفْعَلَنَّ). وألزموا لام (فَعَلَ) السكون وبنوها على العلامة وحذفوا الحركة لمّا زادوا؛ لأنها في الواحد ليست في آخرها حرف إعراب لما ذكرت لك »[1].

ذكر صاحب الكتاب أن الفعل المضارع إذا أسند إلى لجماعة الإناث

---

(١) الكتاب: (١/ ٢٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

لحقته علامة هي النون[1]، وهي إمّا أن تكون ضميرًا للجمع، وإمّا أن تكون علامة للجمع كما في قولهم: (أكلوني البراغيث).

ثم بيّن أنها إذا لحقت المضارع المسند إلى الواحد مثل: (يَفْعَلُ) سُكّن آخره أعني: (حرف الإعراب) فيصبح: (يَفْعَلْنَ) كما سكّن آخر الماضي لّما لحقته النون وغيرها من ضمائر الرفع نحو: (فَعَلْتُ) و(فَعَلْنَ)، « وإنّما سكّن آخر الفعل من قبل أن هذا الضمير متحرّك؛ لأنّه نائب عن معرب وهو اسم، فإذا انضمّ إلى الفعل- والفعل لا بُدّ منه ولا يصح معناه إلا به، ولا يجوز انفراده عنه إذا كان متصلًا- صار الفعل والضمير كالشيء الواحد، واجتمع أربع متحركات، وذلك غير موجود في شيء من كلامهم وأشعارهم إلا بحذف »[2]، فلما أرادوا تسكين الأوّل امتنع ذلك؛ لأنه لا يمكن البدء بساكن، وتعذر تسكين الثاني؛ لأنه مدار اختلاف الأبنية نحو: فَعَل، وفَعِل، وفَعُل، ولم يسكنوا الرابع؛ لأنه نائب مناب الاسم « الفاعل » فكان مستحقًا للحركة من أجل ذلك، ولو سكّنوه لالتبس المتكلم بالمؤنثة الغائبة نحو: (جَلَسَتْ)، فلم يكن هناك بدٌّ من تسكين الحرف الثالث، فهو قابلٌ لأن يُوقف عليه بالسكون[3].

وهذه العلّة -وهي توالي أربع متحركات عند إسناد الماضي للنون- التي

---

(١) « لأن حروف المدّ واللين- التي هي أحق بالزيادة- قد اقتطعها ما هو أولى بها من تثنية الاسم وجمعه، وتثنية الضمير وجمعه في المذكر. فلمّا امتنعت تلك الأحرف وجب زيادة ما هو أقربها إليها وأشبه بها وهي النون » شرح الرماني: (١/ ١٣١)، ويُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: (٧/ ١٠).

(٢) شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة، ٨٣-أ)، والمطبوع: (٢/ ٢٣)، ويُنظر: شرح الرماني: (١/ ١٣٢).

(٣) شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة، ٨٣-أ)، والمطبوع: (٢/ ٢٣)، ويُنظر: شرح الرماني: (١/ ١٣٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

أوجبت تسكين لام الفعل الماضي ليست في المضارع إذا أسند؛ لأن فاءه ساكنة، فلأي شيء كان إسكان لامه هنا؟

والجواب عن ذلك: أن الإسكان هاهنا إنما كان لمجرد الحمل- أي حمل المضارع على الماضي-ولا يمنع من ذلك كون المضارع معربًا، فالإعراب إنما حصل فيه لعلة وكان حقّه أن يُبنى؛ لأن الفعل أصله البناء، فوجب حمله على أصله من البناء(١)، وقد علل السيرافي إسكان آخر المضارع هنا بقوله: « العلة إذا لحقت شيئًا من الأفعال لمعنى فإنه قد يُحمل عليه سائر الأفعال التي ليست فيها ذلك المعنى؛ لئلا يختلف منها وجه » (٢).

وقد نصّ صاحب الكتاب على العلة التي من أجلها حُمل المضارع على الماضي هاهنا وهي أن كليهما فعل، وكلاهما متحرّك الآخر حيث يقول: « فأسكن هذا هاهنا(٣).وبُني على هذه العلامة(٤) كما أسكن (فَعَلَ)؛ لأنه فِعْلٌ كما أنه فِعْلٌ، وهو متحرّك كما أنّه متحرّك » (٥).

ثم بيّن أن حمل المضارع في إسكان آخره وقد شارك الماضي في أصله الذي يوجب بناءه وهو الفعلية ليس بأبعد من حمله على الاسم في الإعراب

---

(١) يُنظر: شرح الصفار: (١/ ٣٣٣).

(٢) شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة، ٨٣-ب)، والمطبوع: (٢/ ٢٥)، وجُعل من ذلك إعلال الواو بالحذف في (نعد) و(أعد) و(تعد) حملًا على إعلالها في (يعد) بالحذف لوقوعها بين ياءٍ مفتوحة وكسر لينتظم منهاج الأفعال.

(٣) أي المضارع المسند للنون.

(٤) أي السكون.

(٥) الكتاب: (١/ ٢٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وترك البناء[1] وفي ذلك يقول: « فليس هذا بأبعد فيها إذ كانت هي و(فَعَلَ) شيئًا واحدًا من (يَفْعَلُ) إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست باسم وذلك قولك: (هنّ يَفْعَلْن ولن يَفْعَلْن) » [2].

وهذا الذي ذكره صاحب الكتاب من تسكين لام المضارع إذا لحقته النون حملًا على تسكينها في الماضي مذهب من يجعل المضارع مبنيًا في هذه الحال، فمن النحاة من يجعل علّة الإعراب عتيدة فيه لا تنفك عنه[3]، فهو عندهم معرب، وعلامة إعرابه مقدّرة قبل علامة الإضمار كما تقدّر العلامة قبل (ياء النفس) في: (غلامِي)، وعندهم «متى وُجدت الزوائد الأربعة وُجدت المضارعة، وإذا وُجدت المضارعة وُجد الإعراب» [4].

ورُدَّ هذا الذي ذهبوا إليه بأن الفعل أصله البناء، فينبغي حمله على أصله، ولا يُلتفت لشبهه الاسم إذا قارنه شبه بالفعل من وجهٍ أقوى [5].

وقد ذكر صاحب الكتاب أن هذه النون « يعني: نون النسوة » تُفتح؛

---

(١) مضارعة الفعل المضارع لاسم الفاعل في اللفظ والمعنى والاستعمال جعلته معربًا لا مبنيًا كما هو الأصل في الأفعال يُنظر: لباب الإعراب: (ص٥٠٢)، قال المبرِّد: « وكان حدّها [أي الأفعال] ألاّ يعرب شيء منها؛ لأن الإعراب لا يكون إلا بعامل، فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها لزمك أن تجعل لعواملها عوامل وكذلك لعوامل عواملها إلى مالا نهاية، فهذا حدّها في الأصل » المقتضب: (٤/ ٨٠).

(٢) الكتاب: (١/ ٢٠)، ويُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة، ٨٤-أ)، والمطبوع: (٢/ ٢٦)، وشرح المفصل لابن يعيش: (٧/ ١٠).

(٣) يُنظر: شرح الصفار: (١/ ٣٣٣)، وهذا مذهب السهيلي. يُنظر: نتائج الفكر: (ص: ١١٠).

(٤) نتائج الفكر: (ص: ١١١).

(٥) يُنظر: شرح الصفَّار: (١/ ٣٣٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٠٢٩ ١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

لأنّها نون جمع وفي ذلك يقول: « وتفتحها لأنّها نون جمع... » [1]، وبيّن في موضع تقدّم هذا الموضع سبب فتح نون الجمع في الأسماء حيث قال: « وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زائدتان[2]:

الأولى: منها حرف المدّ واللين، والثانية: نون... ونونها مفتوحة، فرّقوا بينها وبين نون الاثنين كما أن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما » [3].

وجُعلت الكسرة لنون المثنى والفتحة لنون الجمع ليكون الأخف مع الأثقل، فالكسرة أثقل من الفتحة كما أن الجمع أثقل من التثنية، وجعلوا لعلّة ذلك وجهًا آخر: وهو الفرار من اجتماع ضمٍ وكسرٍ في كلمة واحدة، فلو جُعلت نون الجمع مكسورة؛ لأوجب ذلك انتقالهم في النطق من الواو للكسرة في حال الرفع، وهذا مستثقل لا نظير له في كلامهم إلاّ بناء (فَعِلَ) على مالم يُسمَّ فاعله كما في « ضُرِبَ »، وكسرها موجبٌ لانتقالهم من ياء إلى كسر في حالي النصب والجرّ وفي هذا توال لما يستثقلون، ولم يضمّوها لأن الضمّة أثقل الحركات[4]، فلم يبق إلاّ الفتح، وحملوا نون النسوة في إلزامها الفتح واطّراح ضمتها وكسرها على نون الجمع، وذكر السيرافي علّة أخرى توجب فتح هذه النون « وهي أنّها ضمير، وأثقل الأسماء الضمائر، وإذا احتجنا إلى تحريكها حرّكناها بأخفّ الحركات » [5]،

---

(١) الكتاب: (١/ ٢٠).

(٢) أي: لحقت الأسماء زائدتان.

(٣) الكتاب: (١/ ١٨).

(٤) يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة، ٧٥-أ)، والمطبوع: (١/ ٢٣٢)، ويُنظر: سرّ صناعة الإعراب: (٢/ ٤٨٨)، وأسرار العربية: (ص:٥٥-٥٦)، وشرح المفصل لابن يعيش: (٧/ ١٠).

(٥) شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة، ٨٤-أ)، والمطبوع: (٢/ ٢٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فإن قال قائل: فهذه تاء الفاعل ضمير وقد تُحرّك بالكسر والضمّ، فالجواب عن ذلك: أنّهم إنّما فعلوا ذلك بها للفرق بين تاء الفاعل التي هي للمتكلم أو المخاطب والمخاطبة.

ثم ذكر صاحب الكتاب أن هذه النون لا تُحذف؛ لأنها لا تخلو من أن تكون ضميرًا أو علامة للجمع حيث يقول: « ولا تحذف[1]؛ لأنّها علامة إضمار، وجمع[2] في قول من قال: (أكلوني البراغيث) » [3]، ومراده: أنّها إن كانت ضميرًا فهي فاعل، والفاعل عمدة فلا يُحذف، وإن كانت « علامة تُؤذن بجماعة تأتي من بعد فلا سبيل إلى حذفها أيضًا؛ لأن الذي يقدمها للعلامة غرضه وقصده تبيين ما بعدها بها، فإذا حذفها فقد أبطل ما قصد له » [4].

ثم عاد صاحب الكتاب للحديث عن مناط الحمل هاهنا فقال: « فالنون هاهنا في (يَفْعَلْن) بمنزلتها في (فَعَلْنَ)، وفُعل بلام (يَفْعَل)، ما فُعل بلام (فَعَل) لما ذكرت لك»[5]، أي أن (النون) في المضارع مثل النون في الماضي في إسكان ما قبلها -أعني لام الفعل- وقد تقدم ذكر ذلك[6].

ثم قال: «ولأنَّها قد تبنى مع ذلك على الفتحة في قولك: (هل تَفْعَلَنَّ)»[7].

---

(١) يعني: نون الإناث.

(٢) لا يقصد أنها ضمير وعلامة جمع في آنٍ واحد. يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٨٢-أ)، والمطبوع: (٢/ ١٩).

(٣) الكتاب: (١/ ٢٠).

(٤) شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة، ٨٤-أ)، والمطبوع: (٢/ ٢٧).

(٥) الكتاب: (١/ ٢٠).

(٦) يُنظر: (ص:٥٤) من البحث.

(٧) الكتاب: (١/ ٢٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فهو هاهنا « يريد أن يُسهِّل بناء هذا الفعل، وإن استقرّ فيه الإعراب » [1]، فيذكر أن هذه اللام -أعني: لام الفعل المضارع- تُبنى على الفتح إذا اتّصل الفعل بنون التوكيد، وذلك تخلصًا من التقاء الساكنين كما في: (هل تَفْعَلَنَّ)، فيزول الإعراب العارض فيه لتمكّنه من الفعلية بمقارنته النون، « وذلك من قبل أن الأصل في الأفعال أن تكون مبنيّة، وإنّما أعرب منها ما أعرب للشبه بالاسم، فإذا دخلت عليها نون التأكيد أكّدت معنى الفعلية ومكّنته، فغلب جانب الفعل، وبَعُد من الاسم فعاد إلى أصله » [2]، فإذا كانت نون التوكيد تؤثر في الفعل فتخرجه عمّا كان عليه من الإعراب فنون الإناث بهذا التأثير أولى إذ لا غنىً للفعل عنها[3].

ثم قال: « وألزموا لام (فَعَلَ) السكون وبنوها على العلامة وحذفوا الحركة لمّا زادوا؛ لأنها في الواحد ليست في آخرها حرف إعراب كما ذكرت لك»[4].

يعني: أنهم ألزموا لام الفعل الماضي السكون، وبنوا الفعل على هذه لعلامة وحذفوا الفتح الذي بني عليه قبلًا لمّا زادوا نون الإناث في آخره؛ لأن الفتح الذي أزالوه وأحلوا السكون محلّة لم يكن حركة إعراب بل هو علامة بناء[5]،

---

(١) شرح الصفار: (١/ ٣٣٥).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: (٧/ ١٠)، ونظّر لذلك: بزوال منع صرف الاسم إذا قارنته الإضافة أو وقع مدخول (أل)، ويُنظر: شرح الرماني: (١/ ١٣٣).

(٣) يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة، ٨٤-ب)، والمطبوع: (٢/ ٢٨).

(٤) الكتاب: (١/ ٢٠).

(٥) تقدّم الحديث عن علّة بناء الماضي على الفتح دون السكون. يُنظر: (ص:٤٠-وما بعدها) من البحث.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فلام الفعل ليست حرف إعراب[1]، وفي بيان ذلك يقول الصفار: « لمّا زادوا ما هو مع الفعل بمنزلة شيء واحد، وتوالى لهم أربع حركات سكّنوا الآخر؛ ليزُولوا عن هذا الثقل » [2]، فهو هاهنا يسوّغ بمزيد بيانٍ بناءهم آخر المضارع على السكون إذا لحقته نون الإناث حملًا له على الماضي.

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد شبّه بناء المضارع على السكون إذا اتصلت به نون النسوة كذلك حملاً على أصله من البناء، وعلّل ذلك بأن كليهما فعلٌ وكلاهما متحرك الآخر، ثمّ بيّن أن حمل المضارع على الماضي في إسكان آخره ليس بأبعد من حمله على الاسم في إعرابه وترك بنائه.

والله تعالى أعلم.

---

(١) يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة، ٨٤-ب)، والمطبوع: (٢/ ٢٩-٣٠).

(٢) شرح الصفار: (١/ ٣٣٥-٤٤٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الرابع:
المشبهات باسم الصوت في البناء

أولاً: أسماء الإشارة:

تحدّث صاحب الكتاب عن ذلك في باب التسمية بأسماء الإشارة الذي سمَّاه: بـ « هذا باب تغيير الأسماء المبهمة إذا صارت علاماتٍ خاصّة »[(١)]، وفيه يقول: « وذلك: (ذا، وذي، وتا، وأُلَا، وأُلَاءِ وتقديرها: أولاعِ[(٢)]). فهذه الأسماء لمّا كانت مبهمة تقع على كلّ شيء، وكثرت في كلامهم، خالفوا بها ما سواها من الأسماء في تحقيرها وغير تحقيرها، وصارت عندهم بمنزلة: (لا) و(في) ونحوها، وبمنزلة الأصوات نحو: (غَاقِ) و(حاءِ)، ومنهم من يقول: (غاقٍ) وأشباهها. فإذا صار اسمًا عُمل فيه ما عُمل بـ(لا)؛ لأنّك قد حولته إلى تلك الحال كما حوّلت (لا)»[(٣)].

فشبّه صاحب الكتاب بناء أسماء الإشارة ببناء الحروف وبناء أسماء الأصوات وبيان ذلك، أن هذه الأسماء لَمَّا كانت مبهمة يُشار بها إلى كلّ شيء[(٤)]، ولَمَّا كانت كثيرة الاستعمال في كلامهم جعلوا لها أحكامًا خالفوا بها ما سواها من

---

(١) الكتاب: (٣/ ٢٨٠).

(٢) إنّما قدّرها بالعين هنا؛ من قبل أنّهم كانوا يعدّون الهمزة من حروف العلّة. ويُنظر ذلك بتفصل في: الأصوات العربية- للدكتور كمال محمّد بشر: (ص: ١١٢، وما بعدها).

(٣) الكتاب: (٣/ ٢٨٠-٢٨١).

(٤) « يقال لهذه الأسماء مبهمات؛ لأنها تشير بها إلى كل ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء فتلبس على المخاطب، فلم يدرِ إلى أيّها تشير فكانت مبهمة لذلك.. » شرح المفصل لابن يعيش: (٣/ ١٢٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الأسماء المعربة في التصغير[1] وغيره كالجمع والنسبة، وجعلوها من أجل ذلك مبنيَّة كالحروف[2]، وأسماء الأصوات كـ(غاقِ) و(حاءِ)؛ لأنّها مبنيَّة قد وُضعت موضعًا واحدًا لا تزول عنه، وفي ذلك يقول الفارسي: « قوله صارت بمنزلة (لا، وفي): فإنّه يعني أن هذه المبهمات وإن كانت أسماء بمنزلة الحروف في أنّها مبنيّة كما أن الحروف مبنية؛ وإنّما بُنيت لأنها لزمت موضعًا واحدًا كما لزمت الحروف موضعًا واحدًا »[3].

ثم ذكر -أعني أبا عليّ- أن الكلمة إذا كانت معرفة في أصل وضعها ولم تكن نكرة يعرض لها التعريف، أو إذا كانت نكرة في أصل الوضع ولا تُعرّف بحال فإنها تبنى حيث يقول: « وإنما بُنيت لأنّها لزمت موضعًا واحدًا كما لزمت الحروف موضعًا واحدًا، فوقعت في الإشارة معرفة ولم يقع تعريفها بعد تنكيرها كما وقع تعريف أسماء الأنواع بعد تنكيرها، والاسم متى وقع معرفة لا يجوز تنكيره، أو نكرة لا يجوز تعريفه لم يكن إلّا مبنيًّا»[4].

فكأن علّة بناء أسماء الإشارة عند صاحب الكتاب إنّما كانت لجمودها ولزومها موضعًا واحدًا لا تحول عنه كالحروف وأسماء الأصوات.

---

(١) فلم تصغّر على المعهود من أوزان التصغير، « فإن قيل: فبم خالفوا بين تصغير الأسماء المبهمة وما أشبهها وبين الأسماء المتمكنة في التصغير... قيل: إنّما فعلوا ذلك جريًا على أصول كلامهم في تغيير الحكم عند تغير الباب؛ لأن الأسماء المبهمة لمّا كانت مغايرة للأسماء المتمكنة جعلوا لها حكمًا غير حكم الأسماء المتمكنة لتغايرهما... » أسرار العربية: (ص: ٣٦٧-٣٦٨).

(٢) هذه علّة بنائها عند سيبويه، وجُعل بناؤها راجعًا لشبهها حرفًا غير موجود في المعنى كان حقّه أن يوضع. يُنظر تفصيل ذلك في: شرح الرضي على الكافية: (٢/ ٤٧١- وما بعدها).

(٣) التعليقة: (٣/ ٩١).

(٤) التعليقة: (٣/ ٩١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ونبّـه صـاحب الكتـاب إلى أنّ مـا يعـرض لأسـماء الأصـوات مـن تنوينهـا لا يعني أنّها معربةٌ متمكّنة، وإنّما هو تنوين التنكير الذي يدخل على اسـم الـصوت فيجعله شائعًا منكرًا، وفي ذلك يقول أبـو عـليّ: « هـذا التنـوين لحقـه لا مـن حيـث يلحق المنصرف، لكنه كالزيادة التي تلحق الكلمة، وهو يجيء علامـةً بـين المعهـود والشائع[1]، كأنّ (غاقٍ) صوت ليس بمعهود، و(غاقِ) صوت معهود »[2].

ثمّ بيّن صاحب الكتاب أن أسماء الإشارة إذا سُمّي بها، زال بناؤها وصارت معربة، ويُفعل بها حينئذٍ ما يُفعل بالحرف عند التسمية بـه، وفي شرح ذلـك يقـول السيرافي: « اعلم أنّ الحروف متى سمّينا بها رجلًا أو غيره أجريناها مجرى الأسـماء في الإعراب، وفي جعلها على بناء يكون مثله في الأسماء إن لم يكـن كـذلك، كقولنـا في رجل، سمّيناه: (قدْ) و(هَلْ): (هذا قدٌ)، و(رأيتُ قـدًا)، و(مـررتُ بقـدٍ)، وإن سمّيناه بـ(أو) أو (في) أو (لا) غيّرناها؛ لأنّـه لـيس في الأسـماء المتمكّنـة اسـم مـبهم مفرد على حرفين الثاني منهما حرف لين، فجعلناها على ثلاثة أحرف، فزدناها عـلى الياء ياءً، وعلى الواو واوًا، وعلى الألف همزة... وما كـان مـن الأسـماء المبنيـة فإنّهـا إذا سُمّي بها رجلٌ أو غيره يجري مجرى الحـروف « لأن المبنيـات كلّهـا مـن الأسـماء والأفعال والحروف إذا سُمّي بها أُعربت، فتقول في رجلٍ سُـمّي بـ(ذا) للإشـارة: (هـذا ذاءٌ)، و(مـررتُ بـذاءٍ) كـما قلـت في المـسمّى بـ(لا): (هـذا لاءٌ)، و(مـررتُ بلاءٍ)، ونقول للمسمّى بـ(ذي): (هـذا ذيٌّ) بتـشديد اليـاء، كـما قلـت: (هـذا فيٌّ)، وإن سميّته بـ(أولى) المقصورة قلت: (هذا أولىً)، و(مـررت بـأولىً) فيجـري مجـرى (هدىً) منوّنا... وتقول في (أولاء) إذا سـمّيت بـه رجـلًا: (هـذا أُولاءٌ)، و(رأيـتُ

---

(١) وردت في الأصل: شايع.

(٢) التعليقة: (٣/ ٩١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

أُلاءً)، و(مررتُ بأُولاءٍ)... »[1].

وجملة القول: أن أسماء الإشارة مبنيَّة عند صاحب الكتاب لشبهها بالحرف واسم الصوت في الجمود، وإذا سمّيت بها غُيّرت عن بنائها التي هي عليه وألحقت ببناء الأسماء المعربة وأعربت كما يُفعل بالحرف حين التسمية به.

والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ٤/ ورقة: ١٢٠ - أ، ب)، والمطبوع: (١٢/ ١١٣-١١٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثانيًا: أسماء الأفعال:

جعل صاحب الكتاب أسماء الأفعال محمولةً على أسماء الأصوات في التعريف والتنكير[1]، ولم أقف له على نصّ يذكر فيه علّة بنائها، ولكنّ حملها على أسماء الأصوات في هذا -أعني في التعريف والتنكير- يرجّح أن بناءها عنده إنّما كان لمشابهتها أسماء الأصوات.

وقد ذكر النحاة في تعليل بنائها أقوالًا منها: أنّها إنما بُنيت « لوقوعها موقع الفعل المبني وهو الأمر... »[2]، وقيل إن المحققين جعلوا علّة بنائها شبهها بالحرف العامل في كونه مؤثرًا غير متأثر[3]، وقيل هي مبنية « لكونها أسماء لما أصله البناء، وهو مطلق الفعل..... »[4]، وإذا ثبت بناؤها تعيّن أن التنوين الداخل عليها هو تنوين التنكير، وفي هذا يقول صاحب الكتاب: « وزعم الخليل أن الذين يقولون: (غاقِ غاقِ، وعاءِ، وحاءِ) -فلا ينوّنون فيها ولا في أشباهها- أنّها معرفة، وكأنك قلت في (عاءِ، وحاءِ) الإتباع، وكأنّه قال: قال الغرابُ هذا النحو. وأنّ الذين قالوا: (عاءٍ، وحاءٍ، وغاقٍ) جعلوها نكرة.

وزعم الخليل أن الذين قالوا: (صهٍ ذاك) أرادوا النكرة، كأنّهم قالوا: سكوتًا، وكذلك (هيهات)، وهو بمنزلة ما ذكرنا عنده، وهو صوت.

وكذلك (إيهٍ، وإيهًا، ووَيْهٍ، ووَيْهًا) إذا وقفت قلت: (وَيْهًا)، ولا تقول: (إيهٍ)

---

(١) يقول ابن مالك: «... ولمّا كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالًا، ومن قبل اللفظ أسماء جُعل لها تعريف وتنكير » شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٨٨).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: (٤/ ٣١)، ويُنظر: شرح الرضي: (٣/ ٨٣).

(٣) ذكر ذلك ابن مالك في شرح الكافية الشافية: (٣/ ١٣٨٤).

(٤) شرح الرضي: (٣/ ٨٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

في الوقف، وإيْهًا وأخواته نكرةٌ عندهم، وهو صوت »[1].

فهو ينقل عن شيخه الخليل أن الذين تركوا التنوين في أسماء الأصوات كـ(غاقِ، غاقِ، وعاءِ، وحاءِ) جعلوها معرفة على معنى: قال المصوّت هذا الصوت بعينه[2]، والذين جعلوها منوّنة نكّروها.

وحملوا عليها أسماء الأفعال، فمن قال (صهٍ) بالتنوين أراد تنكيره، كأنّه قال: سكوتًا، وكذا (هيهاتٍ) كأنّه قال: (بُعْدًا).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التنكير والتعريف ليسا منصرفين للفعل الذي هذا الاسم بمعناه، « إذ الفعل لا يكون معرّفًا ولا منكرًا... بل التنكير راجع إلى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه؛ لأنّ المنوّن منّها إمّا مصدر أو صوت قائم مقام المصدر أولًا، ثم ينتقل عنه إلى باب اسم الفعل ثانيًا،... فصهٍ بمعنى سكوتًا، وإيهٍ: بمعنى زيادة، فيكون المجرّد من التنوين، مما يلحقه التنوين، كالمعرَّف، فمعنى صهْ: اسكت السكوت المعهود المعيّن. وتعيين المصدر بتعيين متعلّقه أي: المسكوت عنه، أي افعل السكوت عن هذا الحديث المعيّن، فجاز -على هذا- ألاّ يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار إليه، وكذا (مهْ): أي كفّ عن هذا الشيء، وإيهِ: أي هات الحديث المعهود، فالتعريف في المصدر راجع إلى تعريف متعلقه، وأمّا التنكير فيه فكأنّه للإبهام والتفخيم... »[3].

فالتنكير أوالتعريف في أسماء الأفعال إنّما هو في المعنى للمصادر التي تدلّ عليها هذه الأفعال.

---

(١) الكتاب: (٣/ ٣٠٢).

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب: (٥/ ٢٣١٦).

(٣) شرح الرضي: (٣/ ٩١)، ويُنظر: الإقليد: (٢/ ٩١٣-٩١٤)، والمقاصد الشافية: (٥/ ٥١٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ونبه صاحب الكتاب بقوله: « إذا وقفت قلت: وَيْهًا، ولا تقول: إيهٍ في الوقف، وإيْهًا وأخواته نكرةٌ عندهم وهو صوت » [1] إلى أن تنكير هذه الأسماء قد يطرّح في الوقف وتبقى على تنكيرها، ومثّل لذلك بقولهم: (إيه) بلا تنوين عند الوقف.

ومن هذه الأسماء ما يقع منكورًا، وغير منكورٍ، وفي بيان ذلك يقول السيرافي: « ولحاق التنوين في هذه المبنيات علامة للتنكير، إلاّ أن منها ما لم تستعمله العرب إلاّ منكورًا، ومنها ما استعمتله على التنكير والتعريف.

فمما استعملته منكّرًا فقط قولهم: (إيهًا يا زيد) إذا أردت اكفف، و(وَيْهًا) إذا أغريته، و(إيهٍ) إذا استزدته » [2].

ونقل شارح الكتاب الخلاف حول بيت ذي الرُّمّة[3] الذي أتى فيه بـ(إيهٍ) دون تنوين فقال: « وقد خطّأ الأصمعي[4] ذا الرُّمة في قوله:

---

(١) الكتاب: (٣/ ٣٠٢).

(٢) شرح السيرافي: (المخطوط: ٤/ ورقة، ١٣١-أ)، والمطبوع: (١٢/ ١٤٥).

(٣) هو غيلان بن عقبة بن بهيس بن مسعود العدوي، كان شديد القصر يضرب لونه إلى السواد، أكثر شعره تشبيبٌ وبكاء على الأطلال يذهب فيه مذهب الجاهليين، عَشِقَ ميَّة المنقريّة واشتهر بها. له ديوان شعر مطبوع. تُنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء: (٢/ ٢/ ٥٤٩-٥٧٠)، والشعر والشعراء: (ص:٣٥٦-٣٦٣)، والخزانة: (١/ ١٠٦).

(٤) هو عبد الملك بن قُرَيْب بن عبد الملك بن عليّ بن أسمع بن مُظهِّر بن رباح... الباهلي، يكنى بأبي سعيد، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والنوادر، روى عن أبي عمرو بن العلاء، وقرّة بن خالد، ونافع بن أبي نعيم، وشعبة، وحمَّاد، وسلمة، وغيرهم. صنَّف غريب القرآن، والمقصور والممدود، والفِرقَ، والأضداد، وغير ذلك كثير توفي سنة: (٢١٥هـ). يُنظر: بغية الوعاة: (٢/ ١١٢-١١٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وَقَفْنَا فَقُلْنَا: إِيْهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ البَلاَقِعِ[1]

فقال: ترك التنوين في (إيهٍ) [2].

وقوم من النحويين أنكروا قول الأصمعي وصوبوا ذا الرمّة[3]، فقالوا: أتى به معرفة كما يُقال: (غاقِ غاقِ) » [4].

وذهب شارح الكتاب إلى ذهب إليه الأصمعي محتجًا بأن العرب لم تستعمل (إيهٍ) إلاّ منكرًا، فقال: « وقد أصاب الأصمعي في ذلك؛ لأنّه أراد أن العرب لم تستعمل (إيهٍ) إلاّ منكورًا، فلا يجوز استعماله معرفة، كما لا يجوز ترك التنوين في: (وَيهًا وإيهًا) وإنّما يُحمل هذا من ذي الرُّمة على الضرورة؛ لمّا اضطر تأوّله معرفة»[5].

---

(١) يُنظر البيت في: ديوان ذي الرُّمة: (ص٣٥٦).

يعني: وقفنا وقلنا: زدنا من الحديث عن أم سالم، والبلاقع: جمع بَلْقع وبَلْقَعة وهي الأرض القفر التي لا شيء بها. يُنظر: اللسان: مادّة (بلقع).

والشاهد فيه: استعماله (إيه) معرفة بلا تنوين، وحقّه التنكير فلم يسمع إلاّ منونًا؛ للضرورة، خلافًا لمن يرى جواز تنوينه على نيَّة تعريفه. يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: (٤/ ٣٢، ٧٠-٧١).

(٢) يُنظر: الخزانة: (١٠/ ١١٢-١١٤).

(٣) حمل ذلك بعضهم على نية الشاعر الوقف. يُنظر: إصلاح المنطق: (ص:٢٩١)، ومجالس ثعلب: (ص:٢٢٨)، وجعل بعضهم ترك التنوين من الضرورة. يُنظر: الخزانة: (٦/ ٢٠٩).

أما الفارسي وابن جني والزجاج فجعلوا ترك التنوين علامة المعرفة، والتنوين علامة التنكير، فكأن الشاعر قال: هاتِ الحديث عن أم سالم، فأراد حديثًا بعينه. يُنظر: سر الصناعة: (٢/ ٤٩٤)، والخزانة: (٦/ ٢٠٨-٢١٠).

(٤) شرح السيرافي: (المخطوط: ٤/ ورقة: ١٣١-أ)، والمطبوع: (١٢/ ١٤٥).

(٥) شرح السيرافي: (المخطوط: ٤/ ورقة: ١٣١-أ)، والمطبوع: (١٢/ ١٤٥) ويُنظر النكت: (٢/ ٨٦٦-٨٦٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ويَرِدُ على هذا الذي ذهب إليه الأصمعي وشارح الكتاب أمران:

أولهما: أن إفراد (إيه) بحكم خاص -وهو إلزامه التنوين مطلقًا- لا موجب له، والتوقف فيه عند السماع عن العرب محجوج بكثرة نظائره في كلامهم وفي ذلك يقول السيرافي: « وأمّا ما يجوز فيه الأمران جميعًا: (فغاقِ وغاقٍ)، وهو حكاية صوت الغراب، و(حاءِ وعاءِ، وحاءٍ وعاءٍ) وهما صوتان للغنم، و(جاهِ وجاهٍ) وهما زجر السبع، و(صهْ وصهٍ)، و(مهْ ومهٍ)، و(هيهاتَ وهيهاتٍ) وذلك كثيرٌ في كلامهم »[1].

فلا مسوّغ لاطراح قياسه على مثله من أسماء الأفعال.

وثانيهما: أن للسامع استزادة المتكلّم من حديث بعينه، وهذا ما يُحمل عليه قول ذي الرُّمة، فإنّه إنّما استزاد الطلل حديثًا معروفًا « كأن قال: حدّثنا الحديث أو خبّرنا الخبر »[2] عن أم سالم لا غير.

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد جعل أسماء الأفعال محمولةً على أسماء الأصوات في التعريف والتفكير؛ فمن نوّنها جعلها نكرة ومن ترك تنوينها فهي عنده معرفة. ثمّ نبّه إلى أن تنوينها قد يُطرّح في الوقف وهي باقية على تنكيرها.

والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ٤/ ورقة: ١٣١-أ،ب)، والمطبوع: (١٢/ ١٤٦).

(٢) يُنظر: اللسان: مادة: (أيه).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثالثًا: الأسماء الأعجمية المختومة بـ(ويه):

شبّه صاحب الكتاب الأعلام الأعجميَّة المختومة بـ(وَيْه) بأسماء الأصوات فكانت مبنيَّة على الكسر عنده في كلّ حال، وفي ذلك يقول: «... وأمَّا (عمرويه) فإنّه[1] زعم أنّه أعجميّ، وأنّه ضربٌ من الأسماء الأعجمية، وألزموا آخره شيئًا لم يلزم الأعجمية، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوت » [2].

وأمّا علّة إلحاقه بأسماء الأصوات عند صاحب الكتاب فهي جمعه بين أمرين هما: العلميَّة، والزيادة اللاحقة آخره (يعني: وَيْه)، فانحط عن منزلة الأسماء الأعجمية كإسماعيل ونحوه[3]، فتُرك إعرابه وألزم الكسر والتنوين -عند التنكير- في كلّ موضع[4]، وفي ذلك يقول صاحب الكتاب: « لأنّهم رأوه قد جمع أمرين فحطّوه درجة عن إسماعيل وأشباهه، وجعلوه في النكرة بمنزلة (غاقٍ) منوّنة مكسورة في كل موضع»[5].

فهو ملحق في بنائه ببناء الصوت: لأنه ختم بالصوت فعومل معاملته[6]، وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: « الذي أوجب بناء (عَمْرَوَيْهْ)؛ أن المضاف إلى

---

(١) يعني شيخه الخليل.

(٢) الكتاب: (٣/ ٣٠١).

(٣) لأن « العجمة وضمّ صوت إليه لم يكن في أسمائهم فحطّوه درجةً عن إسماعيل وأشباهه » التعليقة: (٣/ ١١٣).

(٤) وأجاز غيره -وهو الجرمي- أن يعرب إعراب مالا ينصرف. يُنظر: التذييل والتكميل: (٢/ ٣١٥-٣١٦)، وتعليق الفرائد: (٢/ ١٤٦).

(٥) الكتاب: (١/ ٣٠١).

(٦) يُنظر: المقاصد الشافية: (١/ ٣٧٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

(عمرٍو) صوت، وهو في كلام العجم على غير هذا اللفظ، إنّما هو: (عَمْرُوه)، وإنّما هو زيادة صوت في اسم (عمرو) المعروف في كلام العرب، فغيّروا لفظ الصوت والصوتيَّة مبقّاة؛ لأن أصوات العرب بالبهائم وغيرها تخالف أصوات العجم، كما اختلفت سائر ألفاظهم؛ وبنوه على الكسر لاجتماع الساكنين وجعلوا علامة التنكير فيه التنوين تقول: (هذا عمرويهِ وعمرويهٍ آخر)... »[1].

فالبناء لأنه قد انحط عن درجة الأسماء الأعجمية المتروك صرفها فألحق بالصوت، والتنوين للتنكير.

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد شبّه الأعلام الأعجمية المنتهية بـ(ويه) بأسماء الصوت، وقد انحطّ عن منزلة الأسماء الأعجمية للزيادة التي لحقت آخره، فتُرك إعرابه وأُلزم آخره الكسر على كلّ حال.

والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ٤/ ورقة: ١٣٠-ب، ١٣١-أ)، والمطبوع: (١٢/ ١٤٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

رابعًا: الظروف غير المتمكنة:

شبَّه صاحب الكتاب الظروف المبهمة غير المتمكّنة بأسماء الأصوات، وإنّما كانت عنده غير متمكّنه؛ لأنها لا تُنكّر[1] ولا تصرَّفُ تصرّفَ غيرها من الأسماء، ولا تثنى ولا تجمع ولا تصغّر ولا تنعت، ولا يخبر عنها ولا ينسب إليها، وقد أفرد لهذه الظروف بابًا أسماه: « هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة؛ وذلك لأنها لا تضاف ولا تصرَّف تصرّف غيرها ولا تكون نكرة »[2]، وفيه يقول عن معرض شبهها بأسماء الأصوات:

« وذاك: أين[3]، ومتى[4]، وكيف[5]، وحيث[6]، وإذ[7]، وإذا[8]، قبل[9]،

---

(١) أي لا تنقطع عن الإضافة بحال، فالإضافة فيها منوية في المعنى أبدًا فـ « لا تكون نكرة متمكّنة مثل: رجل وفَرَس » التعليقة: (٣/ ١١).

(٢) الكتاب: (٣/ ٢٨٥).

(٣) هي ظرف مكان، يقول سيبويه في معناها: « (أين): أيُّ مكانٍ؟ » الكتاب: (٤/ ٢٣٣)، وتعمل مع (ما) ودونها.

(٤) هي موضوعة للزمان، وفيها يقول سيبويه: « و(متى): أيّ حينٍ؟ » الكتاب: (٤/ ٢٣٣) وذكر أن معناها: « في أي زمان؟ » الكتاب: (٤/ ٢٣٥).

(٥) ذكر صاحب الكتاب أن معناها: « على أيّ حال؟ » الكتاب: (٤/ ٢٣٣).

(٦) هي عند صاحب الكتاب ظرف يُضاف لما يليه من الجمل، وتبتدأ بعده الأسماء. يُنظر: الكتاب: (٣/ ٥٨).

(٧) ذكر صاحب الكتب أنها ظرف لما مضى من الدهر. يُنظر: الكتاب: (٣/ ٦٠، ٤/ ٢٢٩)، وتضاف للجمل الفعلية والاسمية. يُنظر: الكتاب: (٣/ ١١٩).

(٨) هي عند صاحب الكتاب ظرف لما يستقبل من الدهر . يُنظر: الكتاب: (٤/ ٢٣٢)، وتضاف إلى الجمل الفعلية في الكثير الغالب. يُنظر: الكتاب: (١/ ١٠٦-١٠٧)، (٣/ ١١٩).

(٩) اسم يقع ظرفًا عند صاحب الكتاب. يُنظر: الكتاب: (٤/ ٣٣٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وبعد[١]. فهذه الحروف[٢] وأشباهها لمّا كانت مبهمة غير متمكنة شبّهت بالأصوات وبما ليس باسم ولا ظرف[٣] ... »[٤].

وقوله (لا تُضاف) أي: لا تضاف إضافة محضة[٥]، لأن (إذ) و(إذا) و(حيث) تضاف إلى الجمل فـ « صارت إضافتها كلا إضافة، فأشبهت (قبل) و(بعد) في قطعهما عن الإضافة »[٦]، فهو ينصّ هاهنا على وجه الشبه الذي من أجله ألحقت هذه الظروف بأسماء الأصوات في البناء وهو إبهامها وعدم تصرّفها وقصرها عن التمكّن في الاسمية فجُعلت كأسماء الأصوات والحروف، فكلتاهما مبهم في نفسه غير متصرف ولا متمكّن.

ثم ذكر صاحب الكتاب أن حقّ هذه الظروف البناء على السكون، لكنها قد تخرج عن ذلك إلى البناء على الحركة إذا كان ما قبل آخرها حرفًا ساكنًا، وفي ذلك يقول: « فإذا التقى في شيء منها حرفان ساكنان حرَّكوا الآخر منهما، وإن كان الحرف الذي قبل الآخر متحركًا أسكنوه كما قالوا: (هَلْ) و(بَلْ)، و(أجَلْ) و(نَعَمْ)، وقالوا: (جَيْرِ) [٧] فحرَّكوه لئلا يسكن حرفان »[٨].

---

(١) اسم يقع ظرفًا عند صاحب الكتاب. يُنظر: الكتاب: (٤/ ٣٣٣).

(٢) يعني هذه الأسماء ولا يقصد الحرف بمعناه النحوي، وهذا كثير في كلامه ~ ، يُنظر: على سبيل المثال الكتاب: (٣/ ١٦١).

(٣) يعني: الحرف.

(٤) الكتاب: (٣/ ٢٨٥).

(٥) يُنظر: التعليقة: (٣/ ٩٧).

(٦) شرح المفصل لابن يعيش: (٤/ ٩١).

(٧) حرف جواب بمعنى (نعم)، المغني: (١/ ١٢٠).

(٨) الكتاب: (٣/ ٢٨٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وتُحرَّك بالفتح تخفيفًا؛ لأن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين التحريك بالكسر، كما في (جَيْرِ) فإنه قد بني على الأصل، وفي الحديث عن كسر راء (جَيْرِ) يقول شارح الكتاب: « فإن قال قائل: لم كسروا (جَيْرِ) وقد فتحوا (أينَ) و(كيْفَ)؟، ففي ذلك جوابان:

أحدهما: أن (جَيْرِ) جاء على قياس اجتماع الساكنين في الأصل وهو موجبٌ للكسر.

والجواب الثاني: أن (جَيْرِ) قد يُحلف به فيقال: (جير لأفعلنّ)، فيقع موقع الاسم المحلوف به، وهو مفتوح كقولك: (اللهَ لأفعلنَّ) و(يمينَ الله لِأفعلنَّ) فحرَّكوه بحركة للبناء غير حركة الإعراب لو أعرب » [1].

ومراده أن بناءه على الكسر إنّما كان ليُعلم أنه مبنيٌّ لا معرب؛ لأنه قد يقع موقع الاسم: المعرب المحلوف به كما في قولهم: (جَيْرِ لأفعلنَّ)، فكأنّ بناءه على الكسر تنبيهٌ على أنّه مبنيّ لا معرب.

وقد علّق الفارسيّ على بنائه على الكسر بقوله: « (جَيْرِ) كسر آخره لالتقاء الساكنين ولم يفتح -وإن كان قبله ياء- كما فُتح (أَيْنَ) و(كَيْفَ)؛ لأن أصل الحركة لالتقاء الساكنين الكسر، فجاء هذا على الأصل؛ ليُعلم أن ما جاء منه مفتوحًا فذا أصله... » [2].

فمجيء (جيرِ) مبنيًا على الكسر تنبيه للأصل المتروك في (أيْنَ) و(كيْفَ) ونظائرهما مما حُرّك لالتقاء الساكنين وترك الكسر فيه تخفيفًا.

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ٤/ ورقة: ١٢٤-أ)، والمطبوع: (١٢/ ١٢٣).

(٢) التعليقة: (٣/ ٩٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وأمّا ما حُرّك الساكن فيه بالضمّ، فقد قال فيه صاحب الكتاب: « فأمّا ما كان غايةً نحو: (قبْلُ)، و(بعْدُ)، و(حيثُ) فإنّهم يحرّكونه بالضمّة، وقد قال بعضهم: (حيثَ) شبّهوه (بأيْنَ) » [(١)].

و« تُسمى (قبلُ) و(بعدُ) وما أشبههما من الظروف المبنية على الضمّ لقطعها عن الإضافة: غايات، ومعنى هذه التسمية: أن هذه الظروف إذا أضيفت كان غايتها آخر المضاف إليه، فإذا قطعت عن الإضافة صارت أواخرها غاياتها، فسُميت لذلك (غاية)» [(٢)].

وقد ذكر صاحب الكتاب أن هذه الغايات مبنية على الضمّ، وقد تقدّم في كلامه أن هذه الظروف إنّما بنيت؛ لأنها لا تتمكّن ولا تصرَّف ولا تنكر، وكان حقّها أن تبنى على (السكون)؛ إذ هو الأصل في البناء، لكن عُدل عنه في بعضها خوف التقاء الساكنين (سكون الحرف قبل الأخير وسكون البناء)، فبُني شيءٌ منها على الفتح تخفيفًا، وبُني آخر على الكسر جريًا على الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين، وبُني ما كان غاية منها على الضمّ مثل قبلُ وبعدُ وحيثُ[(٣)]، وقد اعتلّ النحاة لبناء (قبلُ وبعدُ) حال قطعهما عن الإضافة بعللٍ مختلفةٍ[(٤)] ترجع في أصلها إلى أن قطعها عن الإضافة يجعلها بعض كلمة؛ لأن المضاف والمضاف إليه

---

(١) الكتاب: (٣/ ٢٨٦).

(٢) المرتجل: (ص:١٠٢).

(٣) يقول المبرد: « فمن جعل (حيثُ) مضمومة -وهو أجود القولين- فإنّما ألحقها بالغايات نحو: (من قبلُ) و(من بعدُ) » المقتضب: (٣/ ١٧٨)، وجه الشبه بين (حيث) و(قبل وبعد): أنها جميعًا تُعدّ غايةً، وأن (حيث) لا تضاف إلا للجمل غالبًا، فكانت إضافتها كلا إضافة فأشبهت (قبلُ) و(بعدُ) في قطعهما عن الإضافة. يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: (٤/ ٩١).

(٤) يُنظر: حيث لغاتها وتراكيبها النحوية: (ص:٢٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

كالشيء الواحد[١]، وبعض الكلمة كالحرف حقّه البناء؛ لاحتياجه إلى معنى ذلك المحذوف[٢]، فهما يشبهان الحرف لفظًا ومعنًى، أمّا المعنى فقد تقدّم وهو الافتقار لما بعده، وأمّا اللفظ فمردّه لجمودهما وعدم تصرّفهما[٣].

وأمّا اختيارهم الضمّ لتبنى عليه فهو راجع إلى أمرين[٤]:

أولهما: أنهما قد اقتضيا المضاف إليه وحُذف عنهما، فعوّضا عنه بأقوى الحركات وهي الضمّة.

وثانيهما: أن الفتح والكسر قد يعرض فيهما إذا أُعربا، فاختير الضمّ للبناء لئلاّ تلتبس حركة البناء بحركة الإعراب.

وقد حُملت (حيثُ) عليهما في البناء على الضمّ وهي اللغة الجيّدة[٥] لشبهها بهما في كونها غاية، وفي كون إضافتها غير محضة فكأنها قطعت عن الإضافة[٦]، ثم ذكر صاحب الكتاب أن من العرب من يبنيها على الفتح طلبًا للخفّة فيجعلها مثل: (أيْنَ) [٧].

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد شبّه الظروف المبهمة غير المتمكنّة

---

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: (٤/ ٨٦).

(٢) يُنظر: شرح الكافية للرضي: (٣/ ١٦٨).

(٣) يُنظر: شرح التسهيل: (٣/ ٢٤٣).

(٤) يُنظر: أسرار العربية: (ص:٣١)، واللباب في علل البناء والإعراب: (٢/ ٨٣).

(٥) يُنظر: المقتضب: (٣/ ١٧٨)، واللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٧٩).

(٦) « إلا أن الحركة في (حيثُ) لالتقاء الساكنين، وفي (قبْلُ) و(بعْدُ) للبناء » شرح المفصل لابن يعيش: (٤/ ٩١).

(٧) وقد حكى الكسائي أن من العرب من يبنيها على الكسر، وهو الأصل في التقاء الساكنين. يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب: (٢/ ٨٠)، وشرح المفصل لابن يعيش: (٤/ ٩١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

بأسماء الأصوات؛ وذلك بجامع الجمود وعدم التمكّن كسائر الأسماء فمنها ما يُبنى على الفتح تخفيفاً، أو على الكسر جريًا على الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين، أو على الضمّ إذا كان غاية وقطع عن الإضافة.

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

خامسًا: الغايات المبهمة:

شبّه صاحب الكتاب الغايات المبهمة[1] (قبلُ) و(بعدُ) بأسماء الأصوات في الجمود وعدم التمكن والإبهام، وفي ذلك يقول: « ... ويدلّك على أن (قَبْلُ) و(بَعْدُ) غير متمكنين أنّه لا يكون فيهما مفردين ما يكون فيهما مضافين؛ لا تقول: (قَبْلُ) وأنت تريد أن تبني عليها كلامًا، ولا تقول: (هذا قَبْلُ) كما تقول: (هذا قَبْلُ العَتَمة)، فلمّا كانت لا تمكّن، وكانت تقع على كلّ حينٍ شُبّهت بالأصوات و(هَلْ) و(بَلْ)؛ لأنّها ليست متمكّنة »[2].

فدليل جمودها وعدم تمكّنها في الاسمية اختلاف حالها عند ذكرها مضافة عن حالها حين قطعها عن الإضافة، فإنها إذا أضيفت تُعرب، وإذا قُطعت عن الإضافة بنيت على الضمّ[3]، فلمّا كانت على هذا الحال من عدم التمكن، وكانت مبهمة صالحة للوقوع على كلّ حين شُبّهت بأسماء الأصوات فحُملت عليها في البناء حال قطعها عن الإضافة.

وجملة القول: أن الغايات المبهمة لمّا كانت على هذا الحال من عدم التمكّن، وكانت مبهمة صالحة للوقوع على كلّ حين شبهها صاحب الكتاب بأسماء الأصوات فحُملت عليها في البناء حال قطعها عن الإضافة.

والله تعالى أعلم.

---

(١) تقدّم الحديث عنها (ص:٧٤) من البحث.

(٢) الكتاب: (٣/ ٢٨٦).

(٣) تقدم بيان ذلك في: (ص: ٤٥، ٤٧، ٧٥) من البحث.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

سادسًا: المنادى المفرد العلم:

ذكر صاحب الكتاب أن المنادى (المفرد المعرفة) مبنيٌّ وبيّن علّة ذلك، حيث يقول: « وإنّما فعلوا هذا[١] بالنداء لكثرته في كلامهم، ولأنّ أوّل الكلام أبدًا النداء، إلاّ أن تدعه استغناءً بإقبال المخاطب عليك، فهو أوّل كلّ كلام لك به تعطف المكلّم عليك »[٢].

فعلّة بناء المنادى -عند صاحب الكتاب- كثرته في الكلام، فبنوه تخفيفًا لكثرة الاستعمال، ومردّ هذه الكثرة إلى أن النداءَ أوّلُ كلّ كلام تعطف به المكلَّم عليك، فلا تدعه إلاّ مستغنيًا بإقباله[٣].

ثم ذكر علّة إلحاقه بأسماء الأصوات في البناء فقال: « فلمّا كثر[٤] وكان الأول في كلّ موضع[٥]، حذفوا منه تخفيفًا؛ لأنهم مما يغيّرون الأكثر في كلامهم حتى يجعلوه بمنزلة الأصوات وما أشبه الأصوات من غير الأسماء المتمكنة.. »[٦].

فكثرته في كلامهم وتصدّره جعلتهم يبنونه تخفيفًا، ويلحقونه بأسماء الأصوات، وقد نبّه صاحب الكتاب بقوله: « لأنّهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم

---

(١) أي: جعلوه مبنيًا.

(٢) الكتاب: (٢/ ٢٠٨).

(٣) تقدم الحديث عن علّة بناء المنادى في أول البحث. يُنظر: (ص:٤٦-٤٨) من البحث.

(٤) أي النداء.

(٥) « ومعنى هذا أن المتكلم إذا تكلّم فلا بُد من مخاطب يخاطبه بكلامه الذي تكلّم به، فيقول له: يا فلان كان من الأمر كذا وكذا، وإن كان المخاطب مقبلًا عليه جاز أن يدع (يا فلان) ». النكت: (١/ ٥٥٦).

(٦) الكتاب: (٢/ ٢٠٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

حتى يجعلوه بمنزلة الأصوات... » إلى أنهم قد يحيلون الأمر عّما يقتضيه قياسه تيسيرًا، فالمنادى حقّه أن ينوّن، لكنهم حذفوا التنوين وبنوه على الضمّ لما سلف ذكره(١).

وليس إلحاق المنادى باسم الصوت أو بما يشبه الصوت من الغايات المبهمة يعني إبهامه أو تنكيره، فإن كثيرًا من الأسماء المبنية التي ألحقها سيبويه بأسماء الأصوات تشترك معها في الإبهام والتنكير، أمّا المنادى فإنه باقٍ على تعريفه، وإنما ألحق بأسماء الأصوات في البناء للتخفيف، وفي هذا يقول صاحب الكتاب: « ومما يقوي أنّه معرفة ترك التنوين فيه؛ لأنه ليس اسم يشبه الأصوات فيكون معرفة إلّا لم ينوّن، وينوّن إذا كان نكرةً. ألا ترى أنّهم قالوا: (هذا عمرويه وعمرويهٍ آخر)»(٢).

فإن بناءه كان على الضمّ ولم يكن على السكون؛ لأنّه بناء عارض لعلّة، فإنّما اطّرح تنوينه للتخفيف، ولم يكُ مشبهًا لاسم الصوت في إبهامه أو تنكيره؛ لأن الاسم إن كان معرفة وألحق باسم الصوت حذف تنوينه حال كونه معرفة، وأثبت حال كونه نكرة كما في (هذا عمرويه وعمرويهٍ آخر) (٣)، ولكنّ المنادى متروك تنوينه إلّا إن قصد تنكيره.

---

(١) ذكر صاحب الكتاب أنّهم قد يحذفون من المنادى؛ لكثرته في كلامهم كما فعلوا ذلك في (لم أُبَلْ) فأصلها من (بالَيْتُ) لكنّهم حذفوا الألف للجزم، والجزم موضعٌ للحذف، وشبهها بنون (يكون). يُنظر الكتاب: (٢/ ٢٠٨، ٤/ ٤٠٥)، وقد يزيدون فيه كذلك كما زادوا (الهاء) في (أمّهات)؛ لأن أصلها: (أمّات) يُنظر: النكت: (١/ ٥٥٦)، وشرح المفصل: (٢/ ١١).

(٢) الكتاب: (٢/ ١٩٩).

(٣) تقدّم الحديث عن إلحاق الأعلام المختومة بـ(وَيْه) باسم الصوت، وعن لحاق التنوين آخرها في كلّ موضع للتنكير. يُنظر: (ص:٧٠) من البحث.

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ونبّه الفارسيّ على أن الاسم المتمكّن في غير النداء لا يجعل بمنزلة الغايات المبهمة أو أسماء الأصوات حيث يقول: « لا يُجعل الاسم المتمكّن في غير النداء بمنزلة ما جُعل من الغايات كالصوت[1]، فإن الاسم المفرد المعرفة جُعل كالغايات التي هي كالصوت في أنّه مبنيّ، كما أن الصوت مبنيّ، فالغايات موافقة للصوت في البناء، وإن كانت الغاية لها في البناء مزيَّة على الأصوات في أنّها قد بُنيت أواخرها على الحركة وإن لم يكن ما قبلها ساكنًا؛ وذلك لتمكنها في بعض المواضع»[2].

ومراده أن الغايات لمّا كانت متمكّنة في بعض المواضع كانت لها مزيّة على أسماء الصوت فلم تُبنَ على السكون بل على الحركة، والمنادى متمكن في غير النداء لذا فليس بمنزلة الغايات أو الصوت، ولكن يحمل عليها حال ندائه لأمرين:

أولهما: أنّه مما يصوّت للنداء به كما يصوّت ببعض أسماء الصوت طلبًا للنداء.

والثاني: أن المنادى لما أُفرد ولم يضف أشبه (قبلُ وبعدُ) حال قطعها عن الإضافة إذ تبنى على الضمّ، أمّا في غير النداء فهو اسم معرب متمكن.

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد جعل المنادى ملحقًا بأسماء الأصوت في البناء لكثرته في كلامهم تخفيفاً؛ لأن من سنن العرب تغيير الأكثر مما يتكلّمون به تسهيلاً.

والله تعالى أعلم.

---

(١) يعني: (قبل، بعد).

(٢) التعليقة: (١/ ٣٤٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

سابعًا: الأعداد المركبة وما ألحق بها:

شبّه صاحب الكتاب الأعداد المركبة وما يشبهها بالمبهمات المحمولة على أسماء الأصوات، وفي ذلك يقول: « وأمَّا (خمسة عشر)، وأخواتها و(حادي عشرَ) وأخواتها فهما شيئآن جُعلا شيئًا واحدًا، وإنّما أصل (خمسة عشرَ): خمسةٌ وعشرٌ، ولكنّهم جعلوه بمنزلة حرف واحد. وأصل (حادي عشر) أن يكون مضافًا كثالث ثلاثةٍ، فلمّا خُولف به عن حال أخواته مما يكون للعدد خُولف به وجُعل كأولاء، إذ كان موافقًا له في أنّه مبهمٌ يقع على كلّ شيءٍ.

فلمّا اجتمع فيه هذان أجري مجراه، وجُعل كغير المتمكّن. والنّون لا تدخله كما تدخل (غاقٍ)؛ لأنّها مخالفة لها ولأضربها في البناء، فلم يكونوا لينوّنوا؛ لأنّها زائدة ضُمّت إلى الأوّل، فلم يجمعوا عليه هذا والتنوين »[1].

فـ(خمسةَ عشرَ وأخواتها)[2] و(حاديَ عشرَ وأخواتها)[3] مبنيّة عند صاحب الكتاب، وعلّة البناء عنده أنهما شيئان جُعلا شيئًا واحدًا، فكان حقّ (خمسة عشر) أن يُقال فيها: (خمسةٌ وعشرةٌ)، وحقّ (حادي عشر) أن يكون مضافًا نحو (ثالثِ ثلاثةٍ) لكنهم جعلوها بمنزلة حرف واحدٍ وبنوها[4] وقد جعلها النحاة بعده مبنيَّة

---

(١) الكتاب: (٣/ ٢٩٧-٢٩٨).

(٢) يعني بها الأعداد المركبة من (أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ) عدا (اثني عشر).

(٣) يعني الأعداد المركبة التي جعل صدرها على زنة (فاعل) وهي من (حادي عشر) إلى (تاسع عشر) عدا (ثاني عشر).

(٤) ذكر ذلك ابن مالك في شرح الكافية الشافية: (٣/ ١٦٩٤)، وأورد رأيًا آخر، وهو: أنّ كلّ اسم قُصدت زيادة معناه تغيّرت بنيته أو زيد عليها أو جعل تابعًا أو متبوعًا، « وما عُدل به عن ذلك بُني لشبه الحرف بمباينة الأسماء والأفعال وهذا سبب بناء (خمسةَ عشرَ) وإخوته » المرجع السابق، الصفحة نفسها.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

لتضمنها معنى (الواو)، وفي ذلك يقول شارح الكتاب: « اعلم أنّ الذي أوجب بناء (خمسة عشر) تضمّنها معنى (الواو)؛ لأنّك إذا قلت: (عندي خمسةَ عشرَ دينارًا) فمعناه: خمسةٌ وعشرةٌ، فبُنيت لتضمّن معنى الواو. وكذلك أكثر المبنيات تجري مجرى الحروف مبنيَّة »[1]، ومنهم من يبني العجز لتضمّنه معنى الواو، ويبني الصدر لوقوع العجز منه موقع تاء التأنيث[2].

وأمّا بناء (حاديَ عشرَ) فهو عند صاحب الكتاب كبناء (خمسةَ عشرَ)، وفي علّة بنائه يقول شارح الكتاب، « وأمّا (حاديَ عشرَ) و(ثالثَ عشرَ) فإنّما أصلها ثالثُ ثلاثة عشر، كما يُقال: ثالثُ ثلاثة، ومعناه: أحدٌ يليه عشر، ثمّ خفّفوه لطوله فحذفوا (ثلاثة) وأقاموا (ثالث) مقامها، ففتحوه كما كانت ثلاثة مفتوحة، وكذلك (حاديَ عشرَ) أصله: (حادي أحد عشرَ) فحذفوا أحد وأقاموا (حادي) مقامه ففتحوه » [3].

وإنما جعلوا هذه الأعداد بمنزلة الكلمة الواحدة ولم يجعلوها معطوفة؛

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ٤/ ورقة: ١٢٩-أ)، والمطبوع: (١٢/ ١٣٩).

(٢) هو ابن مالك في شرح التسهيل: (٢/ ٤٠٢)، وردّ ذلك أبو حيان في التذييل بقوله: « وهذا مخالفٌ لكلام أصحابنا، فإنهم يقولون: (بُني الاسمان لتضمّنهما معنى حرف العطف)... فالموجب عند أصحابنا لبنائهما معًا هو تضمّن معنى الحرف، إذ العطفية نسبة بين المعطوف عليه والمعطوف، فلا يمكن أن يوجد العطف إلاّ بوجودهما، فكلّ منهما يطلب حرف العطف لحصول هذه النسبة، فليس العجز وحده هو الذي تضمّن معنى الواو » التذييل والتكميل: (٩/ ٣١٩)، وأمّا ما جعله علّة لبناء الصدر فهو « علّة لكون الصدر بُني على الفتح، قالوا: لأن الاسم الثاني من الاسمين بمنزلة تاء التأنيث، فعنده أن المركب فيه علّتا بناء وعند أصحابنا هي علّة واحدة » يُنظر: المرجع نفسه، ويُنظر: المقاصد الشافية: (٦/ ٢٦٧) وفيه ذكر أن العجز بُني على الفتح لقصد التخفيف لخفّة الفتحة دون أختها.

(٣) شرح السيرافي: (المخطوط: ٤/ ورقة: ١٢٩-ب)، والمطبوع: (١٢/ ١٣٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

لأن العطف فيها مُلْبس، « وموضع اللبس أن يقول الإنسان لآخر: قد أعطينك بهذا الثوب خمسة وعشرةً فلَمْ تبعْ.ومعناه: أعطيتك بهذا الثوب مرة خمسة فلم تبعْ، ومرّة عشرة فلم تبعْ »[1] لذا تُرك العطف هاهنا.

ثم بيّن صاحب الكتاب أنّه لما خولف بـ(خمسة عشرَ) جُعل (كأولاء) مبنيًا، والمعنيُّ بالمخالفة هنا: طرح الواو كما في (خمسة وعشرين)، فلم يكن على القياس[2].

وإنّما حمله صاحب الكتاب في البناء على (أولاء) لأنّه موافق له في الإبهام، «وسيبويه يجري كثيرًا على المبنيات لفظ الإبهام كهذا وما أشبهه، لإشارة بنائه إلى كلّ شيء، وكذلك خمسة عشر؛ لأنه عدد لكلّ شيء » [3].

ثم ذكر بأن اجتماع الإبهام فيه، وتصيرهم إيّاه بمنزلة اسم واحد[4] جعلته يجري مجرى (أولاء) غير المتمكّن فجُعل مثله.

ثم بيّن صاحب الكتاب أن التنوين لا يدخل العدد المركب كما يدخل في اسم الصوت (غاقٍ)؛ لأن (خمسةَ عشرَ) مخالف (لغاقٍ) ولأضربه في البناء، فهو اسمان في الأصل جُعلا بمنزلة اسم واحد، فلم ينوّنوه عند تذكيره لئلّا تجتمع للأوّل منه زيادتان[5].

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ٤/ ورقة: ١٢٩-ب)، والمطبوع: (١٢/ ١٣٩-١٤٠)، وهذا القول للزجاج، ووصفه شارح الكتاب بأنه « قولٌ مستحسن ».

(٢) يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ٤/ ورقة:١٢٩- ب)، والمطبوع: (١٢/ ١٣٩-١٤٠).

(٣) شرح السيرافي: (المخطوط: ٤/ ورقة:١٢٩- ب)، والمطبوع: (١٢/ ١٤٠).

(٤) يُنظر: التعليقة: (٣/ ١٠٩).

(٥) يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ٤/ ورقة:١٢٩- ب)، والمطبوع: (١٢/ ١٤٠)، ولا يلزم تنوينه حال تنكيره؛ لأنّه نكرة ما لم تلحقه الألف واللام نحو: الخمسة عشر.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ومما ألحق بـ(خمسةَ عشرَ) في التركيب والبناء على فتح الجزأين مما ليس بحال ولا ظرف قولهم: (حَيْصَ بَيْصَ) [1]، وفيه يقول الكتاب: « ونحو هذا[2] في كلامهم: (حَيْصَ بَيْصَ) مفتوحة؛ لأنها ليست متمكنة[3]. قال أميَّة بن أبي عائذ[4]:

قّدْ كُنْتُ خَرَّاجًا وَلوجًا صَيْرَفًا لم تلتَحِصْني حَيْصَ بَيْصَ لَحاصِ[5]»[6]

فـ(حيصَ) و(بيصَ) جعلا اسمًا واحدًا يُكنّى به عن الأمر الشديد،

---

(١) يُنظر: جمهرة الأمثال: (٢/ ٢٦٢)، والحَيْص: الرجوع والتخلف، والبيص: الشدّة. وقولهم: وقعوا في حيص بيص أي: في اختلاط من أمر ولا مخرج لهم ولا محيص منه. يُنظر: اللسان: (حيص) و(بيص).

(٢) أي نحو (خمسةَ عشرَ) ممّا جُعل اسمًا واحدًا وبُني على فتح الجزأين.

(٣) « (حيصَ بيصَ) أقعد في البناء؛ لأنّه لا يصح له معنى إضافة، فالأوّل كبعض حروف الاسم » التعليقة: (٢/ ١١٠)، وقد نصَ ابن مالك في شرح الكافية الشافية على أنه ليس بظرف ولا حال. يُنظر: (٣/ ١٦٩٩)، وجعله السكري في البيت الآتي في محلّ نصب حالاً، يُنظر: شرح أشعار الهذليين: (٢/ ٤٩١). وحملها على غير الحال أولى؛ لأنها وقعت بعد نكرة.

(٤) هو أميَّة بن أبي عائذ العَمْري الهذلي من بني عمرو بن الحارث شاعر مخضرم، وكان من مدّاح بني أميَّة، وله قصائد في عبد الملك بن مروان، رحل إلى مصر وأكرمه فيها عبد العزيز بن مروان وأقام بها مدّة، ثمّ تشوّق إلى البادية وإلى أهله فعاد. تُنظر ترجمته في: الخزانة: (٢/ ٤٣٥- ٤٣٦).

(٥) يُنظر البيت في: تحصيل عين الذهب: (ص:٤٨٢)، وشرح أشعار الهذليين: (٢/ ٤٩١).

الخرّاج والولّاج: الحسن التصرف في الأمور المتخلّص منها، وكذلك الصَيْرف، ولحاصِ: اسم للداهية معدول عن لا حصة.

والشاهد فيه: قوله (حيصَ بيصَ) حيث بناه على الفتح حملًا على (خمسةَ عشرَ) لتضمّنه معنى حرف العطف لما تضمّن من معنى الكناية عن الداهية والشدة.

(٦) الكتاب: (٣/ ٢٩٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فبُني على فتح جزأيه كبناء (خمسةَ عشرَ) [1].

ثم بيّن صاحب الكتاب أن العرب لا تغيّر (خمسةَ عشرَ) عن بنائها فتلزمها حالًا واحدة في الإضافة وعند اتصالها بالألف واللام، وفي ذلك يقول:

« واعلم أن العرب تدع (خمسةَ عشرَ) في الإضافة والألف واللام على حال واحدة، كما تقول: (اضرب أيُّهم أفضلُ)، وكـ(الآن)؛ وذلك لكثرتها في الكلام وأنّها نكرة فلا تغيّر »[2].

فمراده بالحال الواحدة: البناء مطلقًا، وهي في هذا محمولة على (أيّ) عند الوصل بها مضافة وقد حُذف صدر صلتها[3]، فإن الإضافة لا تردها للإعراب، بل تبقى مبنية وشبّهها صاحب الكتاب بـ(الآن)، فإنه مبنيٌّ[4] على اتصاله بالألف واللام وهي كالإضافة.

ونعت صاحب الكتاب اللغة التي يعرب فيها (خمسةَ عشرَ) حال إضافتها بأنها لغة رديئة حيث قال: « ومن العرب من يقول: (خمسةَ عَشَرُك) وهي لغة رديئة »[5].

---

(١) يُنظر: التذييل والتكميل: (٩/ ٣٩٠- ٣٩١)، وتعليق الفرائد: (٧/ ١١١- ١١٢).

(٢) الكتاب: (٣/ ٢٩٨- ٢٩٩)، ويُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: (٤/ ١١٣- ١١٤).

(٣) يُنظر: التعليقة: (٣/ ١١٠)، وشرح ابن عقيل/ (١/ ١٥٣- وما بعدها).

(٤) في علّة بناء (الآن) خلافٌ طويلٌ، والراجح أنّه إنّما بُنيَ؛ لأن الألف واللام فيه جاءت على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضرة واسم الإشارة مبنيٌّ فكذلك ما أشبهه. وكان الأصل أن يُبنى على السكون، لكنهم جعلوه مبنيًّا على الفتح تخلّصًا من التقاء الساكنين؛ ولأنّ الفتحة أخفّ الحركات. للوقوف على تفصيل المسألة: يُنظر: الإنصاف: (٢/ ٥٢٠-٥٢٤). وسيأتي عنه الحديث مفصلًا في: (ص:٨٨) الهامش: (١) من البحث.

(٥) الكتاب: (٣/ ٢٩٩). « كان الزجاج يجيز فيه الإضافة كما تجوز في (حضر موت) فيقول: =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وقد علّل شارح الكتاب إعرابهم العدد المركب هنا بقوله: « يحملها على بعض ما تردّه الإضافة إلى التمكن والأصل... »[1]، ورداءتها ترجع إلى أن ما « لم يعرب في حال تنكير فهو من الإعراب في حال تعريفه أبعد، ومما يضعف إعرابه أن المعنى الذي بُني له في حال التنكير قائم فيه في حال التعريف، وهو معنى حرف العطف... بل هو في المعرفة أبعد؛ لأن التعريف أحد ما لا يُصرف له الاسم، وترك الصرف يقرّب من البناء، فإعراب (خمسةَ عشرَ) في حال التعريف والإضافة بعيد في القياس شاذّ عنه »[2].

ثمّ بيّن أنّهم إنّما ألزموها البناء وجعلوها على حالٍ واحدةٍ كـ(أي) إذا أضيفت وحُذف صدر صلتها، وظرف الزمان (الآن) لكثرتها في كلامهم فعمدوا ذلك تخفيفًا، وهي باقية على تنكيرها لا تعرّف.

ثم ذكر صاحب الكتاب أن من الأسماء كذلك ما أجري هذا المجرى حيث قال: «ومثل ذلك: (الخازِ بازِ) [3]، وهو عند بعض العرب: ذبابٌ يكون في الروض، وهو عند بعضهم: الداء، جعلوا آخره كسرًا (كجَيْر) و(غاقٍ)؛

= (هذه خمسةُ عشرٍ ورأيت خمسةَ عشرٍ) ». شرح السيرافي: (المخطوط: ٤/ ورقة: ٣٠- أ)، والمطبوع: (١٢/ ١٤١)، وما ينصرف ومالا ينصرف: (ص:١٣٧).

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ٤/ ورقة: ١٣٠- أ)، والمطبوع: (١٢/ ١٤١).

(٢) التعليقة: (٣/ ١١١).

(٣) وفيه لغات: الخازِ بازِ بالبناء على الكسر، والخازَ بازَ بالبناء على الفتح، وخازَ بازُ بفتح الأول وضمّ الثاني، وخازِ بازُ بكسر الأول وضمّ الثاني، وخازُ بازٍ بإعراب الأول وإضافته للثاني، وخِزْ بازٌ معربًا، وخازِ باءُ ممنوعًا من الصرف. يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ٤/ ورقة: ١٣- أ) والمطبوع: (١٢/ ١٤١)، والتذييل والتكميل: (٩/ ٣٩١- ٣٩٢). وله معانٍ: الذباب، أو صوته، أو نبتٌ، أو داءٌ يصيب حلوق الإبل والناس، أو اسم للهرّ. يُنظر: المرجعان السابقان، الصفحات نفسها.

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

لأن نظائره في الكلام التي لم تقع علامات إنّما جاءت متحرّكة بغير جرٍ ولا نصب ولا رفع، فألحقوه بما بناؤه كبنائه، كما جعلوا (حيث) في بعض اللغات كـ(أيْنَ)، وكذلك (حينئذٍ) في بعض اللغات؛ لأنّه مضاف إلى غير متمكّن، وليس كـ(أينْ) في كلّ شيء، كما جعلوا (الآن) كـ(أينَ) وليس مثله في كلّ شيء ولكنّه يضارعه في أنّه ظرف، ولكثرته في الكلام، كما ضارع (حينئذ) (أينَ) في أنّه أضيف إلى اسم غير متمكّن فكذلك صار هذا: ضارع (خمسةَ عشرَ) في البناء وأنّه غير علم » [1].

ثمّ ذكر صاحب الكتاب أنهم جعلوا لفظ (الخازباز) كلفظ نظائره من المركبات كالأعداد وما ألحق بها[2]، لكنّهم بنوه على الكسر كما بنوا (جيْرِ) و(غاقِ) عليه[3]، ثمّ ذكر أن نظائره من غير الأعلام قد جاءت مبنيَّة على غير السكون من علامات البناء[4]، فألحقوه بما كان مناظرًا له في التركّب من جزأين في البناء.

ونظير ذلك جعلهم (حيثَ) [5] مفتوحة في بعض اللغات كـ(أينَ)، وحملهم (حينَ) في لغة من يفتح النون في (حينَئذٍ) [6] إذا أضيفت للظرف غير المتمكّن (إذْ) على (أيْنَ) كذلك، ثم نبّه أنهم فتحوا نون (حينَ) حملًا على نون (أينَ) مع أن (حين) ليس مثل (أين) في كلّ أحوالها، فإن (أين) مبنية أبدًا، و(حين) مبنية لأنها

---

(١) الكتاب: (٣/ ٢٩٩).

(٢) نحو: (حيصَ بيصَ).

(٣) لأنها الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين.

(٤) أعني الفتحة.

(٥) فعلوا ذلك بها طلبًا للخفّة. يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: (٤/ ٩١)، واللباب في علل البناء والإعراب: (٢/ ٨٠).

(٦) منهم من يعرب (حينَ) ومنهم من يبينها. يُنظر: لباب الإعراب للإسفرايني (ص:٢٠١) إذا أضيفت إلى (إذْ) من أسماء الزمان.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

أضيفت لـ(إذْ) فهم قد يحملون الشيء على الشيء وإن لم يكن مثله في كلّ أحواله فإنهم قد جعلوا (الآن) [1] مبنيًّا على الفتح كـ(أين) وليس مثله في كلّ شيء، فإن (الآن) تدخله الألف واللام، وليس (أينَ) كذلك[2]، لكنّه يشبهه في الظرفية، وفي كثرته في الكلام، كما أشبه (حين) إذا أضيف إلى (إذا) (أينَ) في بنائه على الفتح، و(الخازِ بازِ) كذلك أشبه (خمسة عشرَ) في البناء وفي أنّه ليس بعلم.

ثم بيّن صاحب الكتاب أنّه إذا صار شيء من هذه الأعداد وما ألحق بها علمًا زال عنه البناء فأعرب وغيّر، وذلك نظير تغييرهم المبهمات (كأولاء) و(ذا) و(مَنْ) و(الأصوات) و(لو) إذا سمّوا بها، وفي ذلك يقول: « وجميع هذا إذا صار شيء منه علمًا أُعرب وغُيّر، وجُعل كحضْرمَوتَ، كما غُيّرت: (أولاءِ) و(ذا) [3] و(مَنْ) والأصوات و(لَوْ) ونحوها[4] حين كنّ علاماتٍ » [5].

فأمّا الأعداد المركبة وما ألحق بها من المركبات من غير الأعلام إذا سُمي بها وجُعلت كحَضَرَمَوْت، فتعرب ويكون إعرابها على آخرها، أو تجرى مجرى

---

(١) قيل بني لتضمنه معنى الإشارة. يُنظر: الإنصاف: (٢/ ٥٢٠-وما بعدها) وقيل بُني لتضمّنه معنى لام التعريف. يُنظر: الإغفال: (١/ ٢٧٩)، وقيل لأنها نكرة في الأصل خالفت نظائرها فاستعملت من أول وضعها بالألف واللام. يُنظر: الأصول: (٢/ ١٣٧)، وقيل: إنه مبنيّ لتضمنّه معنى الحرف وهو لام الحضور. يُنظر: شرح ابن عقيل: (١/ ١٧٠)، وقيل هو مبنيّ لشبهه الحرف في الجمود فهو لا يثنى ولا يجمع ولا يصغّر. يُنظر: التذييل والتكميل: (٨/ ٧).

(٢) يُنظر: التعليقة: (٣/ ١١٢).

(٣) تحدث صاحب الكتاب عن التسمية بأسماء الإشارة في باب منفرد. يُنظر: الكتاب: (٣/ ٢٨٠)، وتقدّم الكلام عن ذلك في البحث. يُنظر: (ص:٦٣-٦٤).

(٤) يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ٤/ ورقة: ١٢٠-ب)، والمطبوع: (١٢/ ١١٣-١١٤).

(٥) الكتاب: (٣/ ٣٠٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الاسمين المتضايفين[1]، وأمّا أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والحروف وأسماء الصوت فتعرب وتنوّن كالأسماء المتمكنة لزوال مقضى البناء -وهو الإبهام- بعد صيرورتها أعلامًا تعيّن مسماها[2].

وجملة القول: أن صاحب الكتاب يشبّه بناء الأعداد المركبّة ببناء المبهمات كأسماء الإشارة المحمول بناؤها على بناء أسماء الأصوات. وإنما كان تشبيهه الأعداد المركبّة بأسماء الإشارة من قِبل اجتماعهما في المخالفة؛ فكما خالفت أسماء الإشارة سائر الأسماء في إبهامها وجمودها وعدم تصرّفها، خالفت الأعداد المركبة سائر الأعداد بترك عطف الثاني على الأوّل فيها وأسماء الإشارة وغيرها من المبهمات محمولة على أسماء الأصوات كما تقدم.

والله تعالى أعلم.

---

(١) ومنهم من يعربها إعراب مالا يصرف. يُنظر: شرح ابن عقيل: (١/ ١١٩-١٢٠).

(٢) مما ألحقه صاحب الكتاب (بخمسة عشر) في التركيب والبناء من الظروف: (يومَ يومَ) و(صباحَ مساءَ) و(بيتَ بيتَ) و(بين بين) وتجوز فيه الإضافة كذلك: يُنظر: الكتاب: (٣/ ٣٠٢-٣٠٣)، ومن الأحوال قولهم: (أيادي سبأ) و(قالي قلا) و(بادي بدا) و(شغر بغر) و(أخول أخول) يُنظر: الكتاب: (٣/ ٣٠٤-٣٠٥-٣٠٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الخامس:
المشبّهات بـ (خمسةَ عشر) في البناء

أولاً: (كَمْ):

شبه صاحب الكتاب (كَمْ) الاستفهامية (بخمسةَ عشرَ) في أن كلتيهما اسم حقه أن يُعرب وينوّن، لكنهم تركوا تنوينه لعلّة، وفي ذلك يقول: « واعلم أن (كَمْ) تعمل في كلّ شيء حَسُن (للعشرين) أن تعمل فيه، فإذا قبح (للعشرين) أن تعمل في شيءٍ قبح ذلك في (كَمْ) لأن (العشرين) عددٌ منوّن وكذلك (كم) هو منوّن عندهم، كما أن (خمسة عشرَ) عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه، لولا ذلك لم يقولوا: (خمسةَ عشرَ درهمًا)، ولكن التنوين ذهب منه كما ذهب مما لا ينصرف وموضعه موضع اسم منوّن. وكذلك (كَمْ) موضعها موضع اسم منوّن، وذهبت منها الحركة كما ذهبت من (إذْ) لأنهما غير متمكنين»[1].

حمل صاحب الكتاب (كم) على (العشرين) في أن كليهما عدد منوّن، فكلّ ما يحسن (للعشرين) أن تعمل فيه تعمل فيه (كم)،وكلّ شيء قبح (للعشرين) أن تعمل فيه قبح عمل (كم) فيه. وفي بيان هذا يقول السيرافي: « وشُبّهت [يعني (كم)] بـ(عشرين)؛ لأنها تنصب، ومنصوبها واحد من النوع، فمذهبها مذهب ما ينصب واحدًا منكورًا وهي من (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين).

وتقدّر (كم) بتقدير اسم كان منونًا ينصب ما بعده بالتنوين، ودخله البناء وحذف التنوين، لوقوعه موقع حرف الاستفهام فصار ينصب ما بعده بتقدير التنوين »[2].

---

(١) الكتاب: (٢/ ١٥٧).

(٢) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٢٠-ب).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فكلاهما اسم انتصب التمييز بعده عن تمامه، وتمامه حاصل بتنوينه[1]. لأنه اسم، والاسم مستحق للتنوين، ومن هنا كان إجراء (كم) مجرى (عشرين) [2].

ثم بيّن أن (كم) في وقوعها موقع الاسم المنوّن مع ترك تنوينها نظيرة (خمسة عشرَ) فإنه بمنزلة الاسم المنون، ودليل ذلك انتصاب التمييز بعده في قولهم: (خمسة عشرَ درهمًا) فذهب منها التنوين لبنائها[3] كما ذهب من (خمسةَ عشرَ) تركبه وجعله بمنزلة اسم واحد[4].

وحمل صاحب الكتاب ذهاب الحركة من (كم) على ذهابها من الظرف (إذْ)؛ لأنهما اسمان غير متمكنين في الكلام « أي ليسا بمعربين؛ لما فيها من معنى الحرف، ففي (كم) معنى الاستفهام، وفي (إذْ) أنها لا تقع إلاّ مضافة أو ملحقة ما هو بدل الإضافة، وذلك المُلْحق هو النون في (يومئذٍ) فلمّا لم يُفرد صار بمنزلة بعض حروف المضاف إليه »[5].

وجملة القول: إن صاحب الكتاب يشبّه (كم) بـ (خمسة عشر) في أن كليهما بمنزلة اسم كان حقّه أن ينوّن، لكنهم تركوا تنوين (كم) لأنها اسم مبنيٌّ، وتركوه في (خمسة عشر)؛ لأنها اسم مركب. ودليل أنهما بمنزلة اسم منون انتصاب الاسم بعدهما عن تمامهما كانتصاب ما بعد (العشرين) عن تمامه.

والله تعالى أعلم.

---

(١) النون في (عشرين) تقابل التنوين في الاسم المفرد.

(٢) يُنظر: المقتصد: (٢/ ٧٤٤-٧٤٥) ويُنظر: المقاصد الشافية: (١/ ١٢٨).

(٣) بُنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام وهو الهمز. يُنظر: أسرار العربية: (ص:٢١٤).

(٤) تقدم الحديث عن بناء (خمسة عشر). يُنظر: (ص:٨١-وما بعدها) من البحث.

(٥) التعليقة: (١/ ٣٠٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثانيًا: المركب المزجي:

شبه صاحب الكتاب الأعلام المركّبة تركيبًا مزجيًّا بـ(خمسة عشر) عند ترخيمها حيث يحذف عجزها ويبقى الصدر كما هو، ذكر ذلك في بابٍ سمَّاه: «باب الترخيم في الأسماء التي كلّ اسمٍ منها من شيئين كانا بائنين، فضمَّ أحدهما إلى صاحبه فجُعلا اسمًا واحدًا بمنزلة: (عَنْتَرِيْسٍ) [1] و(حَلَكُوكٍ) [2] » ، ومثّل بقوله: « وذلك مثل: (حَضْرَمَوْتَ) و(مَعْدِي كَرِبَ) و(بُخْتَ نَصَّرَ) و(مَارَسَرَجِسَ)، ومثل رجلٍ اسمه (خمسةَ عشرَ) ومثل (عَمْرَ وَيْهِ) » [3].

ثم ذكر أنّ الخليل جعل العجز في مثل هذا بمنزلة تاء التأنيث، فإذا رُخِّم حذف عجزه وبقي الصدر حيث يقول: « فزعم الخليل ~ أنّه تُحذف الكلمة التي ضُمّت إلى الصدر رأسًا، وقال: أُراه بمنزلة الهاء » [4].

واستدل على إنزاله العجز منزلة تاء التأنيث بأمور، منها: التحقير (التصغير) [5]، فقد لحظ ~ أن المركّب إذا صُغّر لم يُغيّر العجز عن حاله التي كان عليها قبل التصغير، كما أن الاسم المفرد إذا صُغّر لا تُغيّر حركة الحرف الذي قبل تاء التأنيث عن حالها، ففي تحقير (تمرَة) نقول: (تُمَيْرَة)، وفي تحقير: (حَضْرَمَوْتَ) نقول: (حُضَيْرَمَوتَ) فالعجز (مَوْتَ) باق على حاله التي كان عليها قبل التحقير

---

(١) العنتريس: الناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم الجواد الجريئة، وقد يوصف به الفرس. يُنظر اللسان: مادّة (عترس).

(٢) الحَلَكُوْك: الشديد السواد. يُنظر: اللسان: مادّة (حلك).

(٣) الكتاب: (٢/ ٢٦٧).

(٤) الكتاب: (٢/ ٢٦٧).

(٥) يُنظر: الكتاب: (٣/ ٤٧٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

كبقاء فتحة راء (تمرَة) على حالها[1]، وفي ذلك يقول: « ألا ترى أنيّ إذا حقّرته لم أُغير الحرف الذي يليه كما لم أغير الذي يلي الهاء في التحقير عن حاله التي كان عليها قبل أن يحقّر، وذلك قولك في (تَمرَة): (تُمَيْرَة) فحال الراء واحدة، وكذلك التحقير في (حَضْرَمَوْتَ) تقول: (حُضَيْرَمَوْتَ) »[2].

واستدل الخليل ~ على حذف الثاني من الاسم المركب حال الترخيم بحذفه عند النسب، وما هو من مواضع الحذف، فكان حذفه عند الترخيم أولى كما تقول في النسب لأربعة عشر: (أَرْبَعيّ) حيث يقول: « وقال: أراني إذا أضفتُ إلى الصدر وحذفت الآخِرَ فأقولُ: في (مَعْدِي كَرِبَ): (معديٌّ)، وأقول في الإضافة إلى (أربعة عشرَ): أَرْبَعيٌّ، فحذفُ الاسم الآخر بمنزلة (الهاء)، فهو في الموضع الذي يُحذف فيه ما يَثبت في الإضافة أجدر أن يحذف إذا أردت أن ترخّم»[3].

وفي بيان ذلك يقول شارح الكتاب: « لأنك تقول في (مَعْدِي كَرِبَ): (معديّ)، كما تقول في البصرة: (بصريّ)، وكذلك تقول في (أربعةَ عشرَ): (أربعيّ)، حذفت الاسم الأخير فبقي (أربعة) وأضفت إليها، بحذف الهاء كما يجب ذلك في مثلها ممَّا فيه الهاء»[4].

---

(١) يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٧٩-ب)، والمطبوع: (٨/ ٩٧)، والنكت: (١/ ٥٩٠-٥٩١)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: (٢/ ٧٧١).

(٢) الكتاب: (٢/ ٢٦٧).

(٣) الكتاب: (٢/ ٢٦٧-٢٦٨)، وينظر شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٧٩-ب)، والمطبوع: (٨/ ٩٧).

(٤) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٧٩-ب)، والمطبوع: (٨/ ٩٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وبيّن معنى قول سيبويه ~ : « فهي في الموضع الذي يحذف فيه »، فقال: « وذلك أنا إذا كنّا نحذف في الإضافة -وهي النسبة- الاسم الثاني إذا قلنا: (معيدِيٌّ) و(أربعيٌّ) كان الاسم الثاني في الترخيم أولى بالحذف إذا كنا نحذف في الترخيم مالا نحذف في الإضافة التي هي النسبة، وذلك قولك في النسبة إلى (جَعْفَر): (جَعْفَرِيّ)، وتقول في ترخيمه: يا جَعْفَ » [1].

ثم بيّن ~ أن الاسم الثاني في هذه الأعلام يضمّ للأول كما تضمّ تاء التأنيث للاسم الذي تلحقه، فهي ليست من حروف الزيادة التي يلحق الاسم بها ببناء آخر كما يُلحق الثلاثي بالرباعي، والرباعي بالخماسي، فالعجز ليس زيادة إلحاق على الاسم الأوّل بل هو متّصل به ولا يغيّر بناءه شأنه شأن ياء النسب وألف جمع التأنيث، وفي ذلك يقول: « وهذا يدّل على أنّ الهاء[2] تُضمّ إلى الأسماء كما يضمّ الاسم الآخر إلى الأوّل.

ألا ترى أنها لا تُلْحق بنات الثلاثة بالأربعة، ولا الأربعة بالخمسة، كما أنّ هذه الأسماء الآخرة لم تضمّ إلى الصدر لتُلحق الصدر ببنات الأربعة، ولا لتلحقه ببنات الخمسة؛ وذلك لأنها ليست زائدات في الصدور، ولا هي منها، ولكنها موصولة بها، وأجريت مجرى (عَنْتَرِيْسَ) ونحوه، ولا يغيّر لها بناء كما لا يغيّر لياء الإضافة أو ألف التأنيث أو لغيرهما من الزيادات... » [3].

ثم ذكر بأن أعجاز هذه الأعلام المركبة مضمومة إلى صدرها كما ضمّ

---

(١) شرح السيرافي المخطوط: (٣/ ورقة: ٧٩-ب)، والمطبوع: (٨/ ٩٧).

(٢) يعني تاء التأنيث.

(٣) الكتاب: (٢/ ٢٦٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المضاف إليه إلى المضاف[1]، فالثاني ليس من الأوّل لكنّه متّصل به، ويعربان كالاسم الواحد الذي لا يَبِيْنُ آخره من أوّله فقال: « كما أن الأسماء الآخرة لم تغيّر بناء الأولى عن حالها قبل أن تُضمّ إليها، لم تغيّر (خمسة) في (خمسةَ عشرَ) عن حالها. فـ(الهاء) وهذه الأسماء الآخرة مضمومة إلى الصدور كما يضمّ المضاف إليه إلى المضاف؛ لأنهما كانا بائنين وُصل أحدهما بالآخر، فالآخر بمنزلة المضاف إليه في أنّه ليس من الأول ولا فيه، وهما من الإعراب كاسمٍ واحد لم يكن آخره بائنًا من أوّله »[2].

وبيّن ~ أنك إن رخّمت رجلًا اسمه (خمسةَ عشرَ) حذفت العجز وأبنت الهاء كما تفعل حين تلفظها (خمسة) قبل لحاق (عشر) بها فقال: « وإذا رخّمت رجلًا اسمه (خمسةَ عشرَ) قلت: يا خمسةَ أقبل، وفي الوقف تبيِّن الهاء-يقول: لا تجعلها تاءً-[3]؛ لأنها تلك الهاء التي كانت في (خمسة) قبل أن تضمّ إليها (عشرَ) »[4].

وعلّلوا ذلك بأنه « لمّا أريد حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعظمتين متصلتين عنده، فهو أقبل للفكّ من مفاصل المتصل بعضها ببعض؛ لأنه قريب العهد بالالتئام بسبب التركيب العارض: حُذف الجزء الأخير بكماله، فإذا رخّمت (خمسةَ عشرَ) قلت: (يا خمسةَ أقبل)، وفي الوقف تقلب (التاء) (هاء) في اللغتين ولا تخلّيها (تاء)؛ لأنها تلك (التاء) التي

---

(١) يُنظر: الكتاب: (٣/ ٤٧٥).

(٢) الكتاب: (٢/ ٢٦٨).

(٣) « واضحٌ أنها تعليق من الأخفش أو غيره » . المحقق.

(٤) الكتاب: (٢/ ٢٦٨- ٢٦٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

كانت في (خمسة) قبل أن يضمّ إليها (عشر) »[1].

فجملة القول: أن الأعلام المركبة تركيبًا مزجيًا تشبه (خمسةَ عشرَ) في حذف عجزها إذا رُخّمت مع بناء صدرها على الفتح، وكذا إذا نُسب إليها أو حقّرت فإن يائي التحقير والنسب تلحق الأول منها، والعجز باقٍ على حاله قبل دخولها في التحقير، ومحذوف في حال النسب كما يُصنع به في حال الترخيم.

والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح الكافية للرضي: (١/ ٤٠٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثالثًا: الأعداد المركبة التي صدرها على وزن (فاعل):

شبه صاحب الكتاب الأعداد المركَّبة التي صدرها علة زنة (فَاعِل) بـ(خمسةَ عشرَ) في البناء، فقال: « وإذا أردت أن تقول في (أحدَ عشرَ) كما قلت: (خامس) قلت: (حاديَ عشرَ). وتقول: (ثانيَ عشرَ، وثالثَ عشرَ) وكذلك هذا إلى أن تبلغ (تسعةَ عشرَ). ويجري مجرى (خمسةَ عشرَ) في فتح الأول والآخر، وجُعلا بمنزلة اسم واحد كما فُعل ذلك بـ(خمسةَ عشرَ). و(عشر) في هذا أجمع بمنزلته في (خمسةَ عشرَ).

وتقول في المؤنّث كما تقول في المذكر، إلّا أنك تُدخل في فاعلةٍ علامة التأنيث، وتكون (عشِرة)[1] بعدها بمنزلتها في (خمسةَ عشِرةَ). وذلك قولك: (حاديةَ عشِرةَ، وثانيةَ عشِرةَ، وثالثَة عشِرةَ) وكذلك جميع هذا إلى أن تبلغ (تِسْعةَ عشِرة) [2] ».

فحال العدد في التأنيث كحاله في التذكير من حيث البناء، إلّا أنّهم ألحقوا بصدره علامة التأنيث، وهي التاء، كما ألحقوها بعجزه[3].

وفي الحديث عن بناء العدد المركب الذي صدره على زنة (فَاعِل) يقول شارح الكتاب: «... فإذا زدت على العشرة فالذي ذكر سيبويه: بناء الأول والثاني وذلك حاديَ عشرَ، وثانيَ عشرَ، وثالثَ عشرَ تفتح الأول والثاني، جعلها اسمًا

---

(١) كسر شين (عشِرة) إذا جاوز المؤنث العشر لغة بني تميم. يُنظر الكتاب: (٣/ ٥٥٧).

(٢) الكتاب: (٣/ ٥٦٠).

(٣) « هذا مذهب [سيبويه] يجمع بين تأنيثين. قال السيرافي في شرحه: (ولا أعلم خلافًا في جواز: حاديةَ عشرَ) يعني بحذف التاء من الثاني... » التذييل والتكميل (٩/ ٣٦٦)، ويُنظر: شرح السيرافي: المطبوع: (١٤/ ١٢٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

واحدًا، وجعل فتحها كفتح ثلاثة عشر »[1].

وكذلك يُبنى المركب الذي صدره على زنة فاعل إذا أضيف إلى تمامه الذي هو من لفظه يقول صاحب الكتاب: « ومن قال: (خامسُ خمسةٍ)قال: (خامسُ خمسةَ عشرَ)، و(حادي أحدَ عشرَ).

وكان القياس أن تقول: (حاديَ عشرَ أحدَ عشرَ)؛ لأنّ (حاديَ عشرَ) و(خامسَ عشرَ) بمنزلة (خامس) و(سادس)، ولكنّه- يعني (حادي)- ضمّ إلى (عشرَ) بمنزلة (حضرَموتَ). قال: تقول: (حاديَ عشرَ) فتبنيه وما أشبهه، كما قلت: (أحدَ عشرَ)وما أشبهه.

فإن قلت: (حاديَ أحدَ عشرَ) فـ(حادي) وما أشبهه يُرفع ويُجرّ ولا يُبنى؛ لأنّ (أحدَ عشرَ) وما أشبهه مبنيَّ، فإن بنيتَ (حادي) وما أشبهه معها صارت ثلاثة أشياء اسمًا واحدًا.. »[2].

ومراده: أن من أضاف العدد المركب المصوغ صدره على فاعل إلى لفظه الذي هو تمامه يقول: (خامسُ خمسةَ عشرَ)، وقياسه أن يُقال: (حاديَ عشرَ أحدَ عشرَ)؛ لأن (حاديَ عشرَ) وحدها كـ(خَامِس، وسَادِس) لا تُفهم إضافة[3]، لكنّهم ضمّوا (حادي) إلى (عشرة) فبُني كبناء (حضرَ موتَ) ومنع بعضهم بناءَه وأبطله؛ لأنّه يحتمل أن يكون ما ورد منه مفردًا، فكيف يُعلم الحذف فيه؟[4]،

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ٥/ ورقة: ١٤- ب)، والمطبوع: (١٤/ ١٢٢).

(٢) الكتاب: (٣/ ٥٦٠).

(٣) يُنظر: الإقليد: (٣/ ١٢٩٠)، والتذييل والتكميل: (٩/ ٣٦٣- ٣٦٤)، والمقاصد الشافية: (٦/ ٢٨٩- ٢٩٠).

(٤) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور: (٢/ ٤١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وأجيب عن ذلك بأن معنى الإضافة يُعلم بالقرائن وما يقتضيه السياق[١].

وقد جعل بعضهم (حادي) من (حادي عشر) بعد الحذف معربًا[٢] والعجز (عشرَ) باقٍ على بنائه، وجعله آخرون شاذًا قليلًا لا يُقاس عليه[٣].

ومنهم من أعرب جزأيه إعراب المتضايفين « لئلّا يلتبس باسم الفاعل غير المضاف؛ لأن إعرابه يدلّ على أنّه لو كان غير محذوف لم يجز فيه الإعراب لما تضمّنه من معنى الحرف »[٤]، وشرطه بعضهم بسماع؛ لأنّ فيه اجحافًا كثيرًا بالكلام[٥].

والحق جواز الوجهين؛ لأن البناء يقتضيه القياس، وقد نصّ عليه صاحب الكتاب بقوله: « ولكنّه- يعني حادي- ضمّ إلى (عشر) بمنزلة (حَضَرَ مَوْتَ) قال: تقول حَادِيَ عَشَر، فتبنيه وما أشبهه، كما قلت: (أحدَ عشرَ) وما أشبهه.. »[٦] وأمّا الأعراب فقد جاء به سماع والنقل هذا فيما يتعلّق بالصدر.

أمّا العجز فحقّه البناء؛ لأن عشرًا في التركيب لا تعرب بحال، وهي وإن حُذف صدرها لفظًا فهو مبني ومراد، ولم يرد في إعرابه سماع ولم يعضده نقل.

ويعد فراغه من ذكر أوجه استعمال العدد المضاف لما اشتق منه بيّن أن من اكتفى بحذف العجز الأول فقال: (حادي أحدَ عشرَ) جعل الأول- أعني

---

(١) يُنظر: المقاصد الشافية: (٦/ ٢٩٠- ٢٩١).

(٢) حكى هذا الوجه الكسائي، وأعربوه؛ لأنهم جعلوا العجز الأوّل المحذوف غير مراد فانتفى سبب بنائه، وجعلوا الصدر الثاني المحذوف مرادًا فأعربوه لذلك. يُنظر التذييل والتكميل: (٩/ ٣٦٥).

(٣) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور: (٢/ ٤١)، والتذييل والتكميل: (٩/ ٣٦٥).

(٤) التذييل والتكميل: (٩/ ٣٦٣).

(٥) يُنظر: التذييل والتكميل: (٩/ ٣٦٣).

(٦) الكتاب: (٣/ ٥٦٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

حادي- معربًا لا مبنيًّا؛ لأنّه إن بُني جُعلت ثلاثة أسماء بمنزلة اسم واحد ولا نظير لهذا في كلامهم[1].

ثم ذكر أن منهم من يجريه على القياس الذي ذكره آنفًا، ولكنّ هذا قليل، فقال: «وقال بعضهم: تقول: (ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ) ونحوه وهو القياس[2]، ولكنّه حذف استخفافًا؛ لأن ما أبقوا دليلٌ على ما ألقوا... »[3] ثم قال: « وليس قولهم: (ثالثُ ثلاثةَ عشرَ) في الكثرة كـ(ثالث ثلاثة)؛ لأنّهم قد يكتفون بـ(ثالثَ عشرَ) »[4].

وجملة القول: أن العدد المركب إذا جُعل على فاعل فهو مبنيّ بناء (خمسةَ عشرَ)، فإن أضيف إلى تمامه الذي من لفظه فإن فيه ثلاثة أضربٍ من الاستعمال:

الأول: أن يذكر التركيبُ الأولُ تامًّا وكذلك الثاني، ويكونان مبنيين بناء خمسةَ عَشَرَ، وذكر صاحب الكتاب أن هذا مذهبٌ لبعضهم، وهو القياس.

---

(١) يُنظر: الإقليد: (٣/ ١٢٩٠)، والتذييل والتكميل: (٩/ ٣٦٢)، والمقاصد الشافية: (٦/ ٢٨٨-٢٨٩).

(٢) « أنكر ثعلب هذا، وذكر أنّه غير محتاج إلى أن يقول: (ثالث عشر ثلاثة عشر)، وأن الذي قاله سيبويه خلاف مذهب الكوفيين، وكان حجّة الكوفيين أن (ثلاثة عشر) لا يمكن أن تبني من لفظها فاعلا، وإنما يُبنى من لفظ أحدهما وهو (ثلاثة) فذكر (العشر) مع (ثالث) لا وجه له... » شرح السيرافي: (المخطوط: ٥/ ورقة: ١٤-أ، ١٥-ب)، والمطبوع: (١٤/ ١٢٢).

والحق ما ذكره صاحب الكتاب؛ « فإنّه لمّا لن يمكن أن يُبنى منهما وبُني من أحدهما احتيج إلى ذكر الآخر؛ ليتميّز ما هو (واحد ثلاثة) ممّا هو (واحد ثلاثة عشر)، فأتى باللفظ كله ». الإنصاف: (١/ ٣٢٢).

(٣) الكتاب: (٣/ ٥٦٠).

(٤) الكتاب: (٣/ ٥٦١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

والثاني: أن يحذف عجز التركيب الأول، ويذكر الثاني، فيكون صدر الأوّل معربًا لا مبنيًا؛ لئلاّ تُجعل ثلاثة أسماء بمنزلة اسم واحد.

والثالث: أن يحذف من العدد الأول عجزه، ومن الثاني صدره استغناءً بما ذكر عمّا حُذف استخفافًا، ويجوز فيه البناء على نيَّة تركبهما معًا، ويُعرف الفرق بينه وبين العدد الذي جُعل على فاعل دون إضافة بقرائن اللفظ والسياق، ويجوز إعراب الأوّل على نيّة ترك تركبه، وبناء الثاني على نيّة التركيب وقد جاء به سماع عن العرب[1] وجوّزوا فيه بناء الجزأين فيعربان إعراب المتضايفين ولم يعضده نقل.

والله تعالى أعلم.

---

(١) يُنظر: شرح السيرافي: المطبوع: (١٤/ ١٢٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

رابعًا: (لا) النافية للجنس مع اسمها:

شبّه صاحب الكتاب تنزّل (لا) مع اسمها منزلة اسمٍ واحدٍ بـ(خمسةَ عشرَ)، ذكر ذلك في بابٍ سمَّاه: « باب النفي بـ(لا) » [(١)]، ذكر فيه أنّ (لا) تنصب ما بعدها كنصب (إنَّ) ما بعدها، وأنّ اطّراح التنوين مما تنصبه لازم؛ لأنها جُعلت وما عملت فيه كالاسم الواحد مثل: (خمسة عشرَ)، وفي ذلك يقول: « و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها. وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسمٍ واحد نحو: (خمسةَ عشرَ)؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم -وهو الفعل وما أجري مجراه-؛ لأنها لا تعمل إلاّ في نكرة، و(لا) وما تعمل فيه في موضع ابتداء، فلمّا خُولف بها عن حال أخواتها خُولف بلفظها كما خولف بـ(خمسةَ عشرَ)»[(٢)].

فـ(لا) النافية ناصبة كـ(إنّ)، ولكنّ معمولها لا ينوّن؛ لأنّه قد تركّب معها وجُعلا بمنزلة اسمٍ واحدٍ، وإنّما فُعل بها هذا مع معمولها؛ لأنها مخالفة للعوامل التي تنصب كالفعل وما أجري مَجْرَاه في العمل؛ لأنها لا تعمل إلاّ في نكرة «وسائر أخواتها كـ(مَا) و(لَيْسَ) لا يمتنع واحدة منها أن تعمل في معرفة، وإنّما لم تعمل إلاّ في نكرة؛ لأن الواحد يراد به الكثرة، والمعرفة لا تدلّ على أكثر من نفسها، ومن الخلاف بين (لا) وغيرها من حروف النفي أن ما ينفى به لا موجب له، وما يُنفى بغيره قد يكون له موجب، ألا ترى أنّه إذا قال: (لا رجلَ في الدار) فقد نفى جميع النوع؟، وإيجاب هذا بعيد قريب من الممتنع»[(٣)].

فلمّا كانت (لا) على هذا النحو من الاختلاف خالفوا بلفظها كذلك،

---

(١) الكتاب: (٢/ ٢٧٤).

(٢) الكتاب: (٢/ ٢٧٤).

(٣) التعليقة: (٢/ ٢٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فجعلوها مع منصوبها اسمًا واحدًا في موضع مبتدأ، كما خالفوا بلفظ (خمسةَ عشرَ) عن سائر الأعداد المعطوفة[1] نحو: (خمسة وعشرين).

وفي ذلك يقول شارح الكتاب: «... الذي أوجبت لـ(لاَ) أن تعمل أنها وليت الأسماء فلم تفارقها، وكلّ شيء وليّ شيئًا فلم يفارقه وجب له أن يعمل فيه، والذي أوجب لها النصب أنها داخلة على مبتدأ وخبر، وكلّ داخلٍ على مبتدأ وخبر يجب أن يعمل النصب إذا وَلِيَ الأسماء دون الأفعال نحو: (لَيْتَ) و(إنَّ) و(كأنّ)، ومضارعتها (إنّ) أنها لا تلي الأفعال.

والذي أوجب البناء أنّها خالفت العوامل؛ لأنّ العوامل تصرّف، وتصرّفها أن تلي المعارف والنكرات كقولك: (إنّ زيدًا) و(إنّ رجلًا)، و(لا) هذه لا تفارق النكرات، فلمّا لزمت النكرة هذا اللزوم، وخالفت نظائرها من الحروف العوامل في الأسماء فُعل بها ذلك.

وقال أبو إسحاق[2] ليست مبنيّة، وإنّما شبّهها بـ(خمسةَ عشرَ) -يعني سيبويه- لأنها لا تفارق ما تعمل فيه، كما أنّ (خمسة) لا تفارق (عشرة)... »[3].

ثم قال: «... قد يعمل العامل في الشيء فيمنع التصرُّف الذي لنظائره، ولا يكون ذلك مبطلًا عمله... » [4].

وجعل صاحب الكتاب لـ(لا) نظيرًا في الاختصاص بالنكرات (ربّ)

---

(١) يقول صاحب الكتاب: « وخولف بـ(خمسةَ عشرَ)؛ لأنها إنّما هي: خمسةٌ وعشرةُ » الكتاب: (٢/ ٢٧٥).

(٢) الزجاج.

(٣) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٨٢-ب)، والمطبوع: (٨/ ١٠٨).

(٤) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٨٣-أ)، والمطبوع: (٨/ ١٠٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

و(كمْ) إذ لا تباشران إلاّ النكرات، وفي ذلك يقولك « فـ(لا) لا تعمل إلاّ في نكرة كما أنّ (ربّ) لا تعمل إلاّ في النكرة، وكَما أَنَّ (كمْ) لا تعمل في الخبر والاستفهام إلاّ في النكرة؛ لأنك لا تذكر بعد (لا) إذا كانت عاملة شيئًا بعينه، كما لا تذكر ذلك بعد (ربّ)، وذلك لأنّ (ربّ) إنّما هي للعدّة بمنزلة (كمْ)... »[1].

فَـ(لاَ) لا تعمل إلاّ في النكرة، وعلّة عملها في النكرة عنده أنها جواب لسؤال، متضمّنٍ (مِنْ) الاستغراقية، وفي ذلك يقولك « فـ(لا) لا تعمل إلاّ في نكرة من قبل أنّها جواب فيما زعم الخليل ~ في قولك: (هل من عبيدٍ وجارية؟) فصار الجواب نكرة، كما أنّه لا يقع في هذه المسألة إلاّ نكرة »[2].

وقد شرح السيرافي هذا مبيّنًا أن قولهم: (لا رجلَ في الدار) إنّما هو جوابٌ لسؤالهم: (هَلْ مِنْ رجلٍ في الدار؟)؛ وذلك لأنّه إخبار، وكلّ إخبارٍ يجوز أن يكون جوابًا لسؤال ولكن لمّا كان (لا رجلَ في الدار) نفيًا عامًا لجنس الرجال اقتضى ذلك أن يكون السؤال عنه سؤالًا عامًا أيضًا، وهذا لا يتأتى إلاّ بإدخال (مِنْ) للتنصيص على العموم، فلو جُعل السؤال دون حرف (منْ) فقيل: (هل رجلٌ في الدار؟) لاحتمل أن يكون سؤالًا عن واحدٍ كقولهم: (هل عبد الله في الدار؟) فـ« الذي يوجب عموم المسألة: دخول (مِنْ)؛ لأنها لا تدخل إلاّ على واحدٍ منكور في معنى الجنس »[3].

---

(١) الكتاب: (٢/ ٢٧٤-٢٧٥)، ويُنظر كذلك: الكتاب: (١/ ٤٢٧، ٢/ ١٠١-١٠٩)، والمقتضب: (٤/ ١٤٠).

(٢) الكتاب: (٢/ ٢٧٥).

(٣) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٨٢-أ)،والمطبوع: (٨/ ١٠٦) ويُنظر: شرح التسهيل: (٢/ ٦٥)، وشرح الكافية للرضي: (٢/ ١٦٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩.
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وفصّلوا القول في مخالفة (ربّ) لأخواتها فقالوا: «... (ربّ) لا تدخل إلاّ على نكرة دالة على أكثر من واحد لا يكون إلاّ كذلك، وأخواتها إنما يدخلن على الاسم الخاص، وإن دخل شيء منها على العام لم يمتنع أن يدخل على الخاص، و(ربّ) لا تدخل إلاّ على الاسم العام الدال على أكثر من واحد، لهذا المعنى الذي ذكرنا في (ربّ) لم تقع إلا صدرًا؛ لأن هذا المعنى إنّما يكون في النفي، فأشبه (ربّ) به النفي فوقع صدرًا، كما يكون النفي صدرًا...»[1] أمّا عداها من حروف الجرّ فلا تتصدّر، لأنّها تضيف معنى ما قبلها لما بعدها[2]، و(كمْ) محمولة على (ربّ) لأنّها مثلها للعدة.

ثم ذكر بأن (لا) في مخالفتها سائر ما ينصب في عملها ولفظها مشبهة لـ(أيّهم) التي خالفت (الذي)، يقول صاحب الكتاب: « فخولف بلفظها[3] حين خالفت أخواتها كما خولف بـ(أيّهم) حين خالفت (الذي) »[4]، « فالموافقة بين (أيٌّ) و(الذي) أنّ (أيٌّ) قد تكون موصولًا كما أنّ (الذي) موصول، والمخالفة بينهما أن (أيَّ) معرب، و(الذي) مبنيّ، و(أيّ) مخالفة لـ(الذي) في المعنى، لأنّه في كلّ المواضع يلزمها أن تكون بعضًا من كلّ، وليس (الذي) كذلك... »[5]، و(أيّ) تضاف وتنوّن، وليس كذلك (الذي) لهذا كان لـ(أيّ) حظٌّ من التمكن

---

(١) التعليقة: (٢/ ٢٠-٢١).

(٢) وإن وقع منها شيء صدرًا نحو: (بزيدٍ مررتُ) فهو متأخرٌ في الرتبة. يُنظر: التعليقة: (٢/ ٢٠-٢١).

(٣) يعني: (لا).

(٤) الكتاب: (٢/ ٢٧٤-٢٧٥).

(٥) التعليقة: (٢/ ٢١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ليس لغيرها[1].

ومثل (لا) و(أيّ) في المخالفة باللفظ سائر ما يجري مجراه قولهم: (يا الله) يقول صاحب الكتاب: « وكما قالوا: (يـاأللهُ) حين خالف ما فيه الألف واللام...»[2].

فإنّه يمتنع نداء ما فيه الألف واللام إلاّ لفظ الجلالة، ويتوصل لندائه «بجعله صفة لـ(أيّ) متلوّه بـ(هاء) التنبيه نحو: (يا أيّها الرجل) » [3].

« فلمّا نودي هذا الاسم وفيه الألف واللام قطعت ألفها تشبيهًا بألف الوصل، فأمّا لِمَ نودي وفيه الألف واللام؟ فقد يُقال: إن الألف واللام صارتا عوضًا من الهمزة المحذوفة فيمن كان أصل الاسم عنده (إلاهًا) »[4].

وفي هذا يقول صاحب الكتاب: « واعلم أنّه لا يجوز لك أن تنادي اسمًا فيه الألف واللام البتة، إلاّ أنّهم قد قالوا: (يا الله اغفر لنا)، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف، وليس بمنزلة (الذي قال ذلك) من قِبل أن (الذي قال ذلك) وإن كان لا يفارقه الألف واللام ليس اسمًا بمنزلة (زيد) و(عمرو) غالبًا. ألا ترى أنك تقول: (يا أيها الذي قال ذلك)؟، ولو كان اسمًا غالبًا بمنزلة (زيد) و(عمرو) لم يجز ذا فيه، وكأن الاسم -والله أعلم- (إله)، فلمّا أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفًا منها. فهذا

---

(١) يُنظر: الكتاب: (٣/ ٢٨٨).

(٢) الكتاب: (٢/ ٢٧٥).

(٣) شرح التسهيل: (٣/ ٣٩٩).

(٤) التعليقة: (٢/ ٢٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

أيضًا مما يقوّيه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحروف » [1].

ثم ذكر صاحب الكتاب بأن تركّب (لا) مع اسمها كـ(خمسةَ عشرَ) لم يمنعها من العمل فيه، وجعل له نظيرًا قولهم: (يا ابنَ أمَّ) حيث يقول: « فجُعلت[2] وما بعدها كـ(خمسةَ عشرَ) في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها، كما قالوا: (يا ابنَ أمَّ)، فهي مثلها في اللفظ، وفي أن الأوّل عاملٌ في الآخر... » [3].

فـ(لا) تعمل في اسمها الذي تركّبت معه كـ(خمسةَ عشرَ) كما يعمل المضاف في المضاف إليه في قولهم: (يا ابنَ أمَّ)، إلاّ أنّ (لا) مخالفةٌ لـ(خمسةَ عشرَ)؛ « لأن (لا) عملت فيما بعدها النصب و(خمسةَ) لم تنصب (عشر) » [4].

وأصل المسألة: أن المنادى إذا أضيف إلى مضاف إلى ياء المتكلّم وجب إثبات الياء، إلاّ في (ابن أمَّ) و(ابن عمَّ)، فتحذف الياء منهما لكثرة الاستعمال، ويتركب الاسمان معًا تخفيفًا لكثرة الاستعمال، فـ(ابن) مضافٌ إلى (أمّ) يعمل فيه كما عملت (لا) في اسمها[5].

« ومما يوفّق بين (يا ابن أمّ) و(لا رجلَ) أن (رجلَ) حُرّك في حال البناء بالحركة التي كان يكون بها معربًا، كما أن (ابن) من قولك: (يا ابن أمّ) حرّك في البناء بالحركة التي يكون بها معربًا، ألا ترى أنك إذا لم تبنِ (ابنًا) مع (الأم) كان

---

(١) الكتاب: (٢/ ١٩٥)، ويُنظر: المقاصد الشافية: (٥/ ٢٨٩-٢٩٠).

(٢) يعني: (لا).

(٣) الكتاب: (٢/ ٢٧٥).

(٤) التعليقة: (٢/ ٢٣).

(٥) يُنظر: المقاصد الشافية: (٥/ ٣٣٩-وما بعدها).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

(ابن) منصوبًا؟، كما أنّك لو لم تبنِ (رجل) مع (لا) كان منصوبًا... »[1].

ثم ذكر صاحب الكتاب أن (لا) في امتناع الفصل بينها وبين المنفي كـ(خمسةَ)و(عشرَ) إذ لايجوز الفصل بينهما في (خمسةَ عَشَرَ) وفي ذلك يقول: «واعلم أنك لا تفصل بين (لا) وبين المنفي، كما لا تفصل بين (مِنْ) وبين ما تعمل فيه؛ وذلك أنّه لا يجوز لك أن تقول: (لا فيها رجلَ)، كما أنّه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه: (هل مِنْ فيها رجلٍ)، ومع ذلك أنهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة (خمسةَ عشرَ)، فقبُح أن يفصلوا بينهما عندهم، كما لا يجوز أن يفصلوا بين (خمسة) و(عشر) بشيءٍ من الكلام؛ لأنها مشبهةٌ بها »[2].

فـ(لا) لا يجوز الفصل بينها وبين اسمها بفاصل، كما لا يفصل بين (مِنْ) ومجرورها، ثم إن (لا) مع الاسم المفرد بعدها بمنزلة (خمسةَ عشرَ) في اللفظ، فكما لا يصحّ الفصل بين (خمسة) و(عشر) لا يصحّ الفصل بين (لا) واسمها، ولا فرق في كون الفاصل هو الخبر أو غيره، ويُفهم من هذا أيضًا أن عملها يبطل إذا تقدّم خبرها على اسمها[3].

وجملة القول: أن (لا) النافية للجنس تتركب مع اسمها كتركب (خمسةَ عشرَ) وإنّما خالفوا بلفظها؛ لأنها خالفت ما يعمل النصب مثلها، فهي مختصّة بالدخول على النكرات كـ(ربّ) و(كمْ)، ومثلها في مخالفة اللفظ لمَّا خالف ما هو بمنزلته: (أيّهم) و(يا الله).

---

(١) التعليقة: (٢/ ٢٣)، ويُنظر: الكتاب: (٣/ ٣٠٣).

(٢) الكتاب: (٢/ ٢٧٦).

(٣) يُنظر: المقتضب: (٤/ ٣٦١)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: (٢/ ٢٧٣)، وشرح التسهيل: (٢/ ٦٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وهي في عملها في اسمها مع تركبها معه بمنزلة (يا ابن أمّ) الذي تركب فيه (ابن) مع (أمّ) وعمل فيه.

ولا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وبين (خمسة) و(عشرة) من (خمسةَ عَشرَ).

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الفصل الثاني

في الإعراب

وفيه سبعة مباحث : -

المبحث الأول : تشبيه الفعل المضارع باسم الفاعل.

المبحث الثاني : جعل الجزم نظيرًا للجرّ.

المبحث الثالث : جعل (النون) في الأفعال الخمسة نظيرة الضمة في الفعل المضارع.

المبحث الرابع : تشبيه الممنوع من الصرف بالفعل المضارع.

المبحث الخامس : جعل (التاء) في جمع المؤنث السالم نظيرة (الواو والياء) في جمع المذكر السالم.

المبحث السادس : تشبيه المنادى المعرب بـ (قبل وبعد) إذا أضيفتا.

المبحث السابع : تشبيه (كلا وكلتا) بـ (على ولدى).

* * * ** * * *

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الأول: تشبيه المضارع باسم الفاعل

شبه صاحب الكتاب الفعل المضارع[١] باسم الفاعل وهذه علّة إعرابه، وفي هذا يقول: «... فالرفع والجرّ والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنّة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أولها الزوائد الأربع: (الهمزة، والتاء، والياء، والنون)، وذلك قولك: أفعل أنا، وتفعل أنت أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن »[٢].

فهذه العلامات التي ذكر لحروف الإعراب من الأسماء المعربة وللأفعال المضارعة؛ لأنها علامات إعراب لا بناء[٣]، ثم ذكر علامة الفعل المضارع وهي لحاق الزوائد أوّله للدلالة على التكلّم والخطاب والغيبة.

ثم بيّن ~ أن الأفعال المضارعة إنّما لحقت الأسماء المتمكّنة[٤] لمشابهتها

---

(١) « اعلم أن الأفعال المضارعة هي المشابهة للأسماء، والمضارعة مشتقّة من الضرعين كأنّ المعنى أن الشيئين إذا تشابها فكأنهما قد رضعا من ضرعٍ واحد، وقيل إن ذلك لما بين الضرعين من المشابهة » المقتصد: (١/ ١١٨).

وقد جعل ثعلب معنى المضارعة هو الرافع للمضارع وعدّه شارح الكتاب وهمًا منه. يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ١٨٨-أ)، والمطبوع: (٩/ ١٧١)، وشرح المفصل لابن يعيش: (٧/ ١٢) وفصّل صاحب المقتصد القول فيها وفيما اقتضى للمضارع الرفع. يُنظر: المقتصد: (١/ ١٢٠-١٢٣). ومقتضى مذهب ثعلب أن المضارع قد أتى على أصله معربًا، وما جاء على أصله لا يسال عن علّته، يُنظر: الإيضاح في علل النحو: (ص:٧٨-٨٢)، وعلى هذا فجَعْلُه المضارعة معنًى يستحق به المضارع الرفعَ غير بعيد من مذهبه.

(٢) الكتاب: (١/ ١٣).

(٣) يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ١٦-أ، وما بعدها)، و(المطبوع): (١/ ٦٨-وما بعدها)، وشرح الصفار: (١/ ٢٥٧-وما بعدها).

(٤) « الاسم المتمكّن: ما لم يشابه الحروف، وكان من الأسماء النكرات الواقعة على الأنواع الذي تعتقبه التعريف بعد التنكير ». التعليقة: (١/ ١٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

أسماء الفاعلين حيث قال في توضيح وجه الشبه: « وإنّما ضارعت أسماء الفاعلين أنّك تقول: (إنّ عبدَ الله ليفعلُ) فيوافق قولك: (لفاعلٌ)، حتّى كأنّك قلتَ: (إنّ زيدًا لفاعلٌ) فيما تريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق (فَعَلَ) اللام.

وتقول: (سيفعلُ ذلك) و(سوف يفعلُ ذلك) فتُلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماءَ للمعرفة »[1].

فالفعل المضارع عنده أعرب لمشابهته اسم الفاعل في المعنى بدلالة قوله: «فيما تريد من المعنى »، وفي الاستعمال بدلالة قوله: « وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ولا تلحق (فَعَلَ) اللام » وهذا هو الفرق بين المضارع والماضي، ولذلك لم يعرب الماضي وإنّما بُني على الفتح كما تقدّم[2]. فلا يصحّ أن تلحقه هذه اللام اللاحقة للمضارع إذا وقع خبرًا لـ(إنّ) [3].

أمّا لحاق (السين وسوف) فهو نظير لحاق (الألف واللام) لاسم الفاعل وغيره من الأسماء التي تكون نكرة فتُعرّف، ووجه الشبهه بين لحاق (السين وسوف) بالمضارع ولحاق (الألف واللام) بالنكرة: أنّ المضارع صالحٌ للحاضر والمستقبل، فتدخل عليه (السين أو سوف) فتخصصه بالاستقبال، والنكرة تصدق على كلّ فرد من أفراد الجنس، فإذا دخلت عليها (الألف واللام) صدقت على واحد معين من الجنس[4].

---

(١) الكتاب: (١/ ١٤).

(٢) يُنظر: (ص:٤٠-وما بعدها) من البحث.

(٣) يُنظر: شرح السيرافي: المطبوع: (١/ ٧٤).

(٤) يُنظر: شرح السيرافي: المطبوع: (١/ ٧٣- ٧٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

قال صاحب التعليقة في بيان ذلك: « الأفعال التي في أوائلها الزوائد الأربعة تشابه الأسماء من غير جهةٍ:

إحداها: أنّها إذا سُمعت عمّت بالدلالة غير وقت، كما أن (رجلًا) يعمّ بالدلالة غير شخص، فإذا قيل: (سيضرب) أو (سوف يضربُ) خصت وقتًا بعينه، كما أنّه إذا قيل: (الرجل) أو (الضرب) خَص شخصًا أو حدثًا بعينهما، فارتفع العموم عنه بدخول الحرف فيه كما ارتفع بذلك عن الاسم، فهذه جهة مشابهتها للأسماء[1].

وجهة أخرى شابهت بها الأسماء: وهي دخول اللام عليها إذا وقعت خبرًا لـ(إنّ) في نحو: (إنّ زيدًا ليضربُ) وحكم هذه اللام أن تدخل على الأسماء المبتدأة دون الأفعال... وأنها إنّما دخلت على الأفعال لمشابهتها للأسماء... »[2]، وزاد النحاة وجهًا ثالثًا لشبه المضارع بالاسم وهو: وقوعه موقع الاسم، فإن قولك: (مررت برجل كاتبٍ) بمعنى: (مررت برجل يكتبُ) [3]، « والوجهان الأولان عليهما الاعتماد وإيّاهما ذكر صاحب الكتاب »[4].

---

(١) يُنظر: المقتصد: (١/ ١١٨).

(٢) التعليقة: (١/ ١٧- ١٩)، ويُنظر: المقتصد: (١/ ١١٨، وما بعدها).

(٣) يُنظر: المقتصد: (١/ ١٢٠). وهذه هي علّة الرفع عند صاحب الكتاب.

(٤) المقتصد (١/ ١٢٠)، وزاد السيرافي وجهًا رابعًا، وهو وقوعه صفة للنكرة نحو: « مررت برجل يقوم » والحقّ أن هذا غير مختصّ بالمضارع فقط، وإنما يقع الماضي موقعه فتقول: « هذا رجلٌ ضَرَبنا».

يُنظر: شرح السيرافي: المطبوع: (١/ ٧٤)، ويُنظر: الكتاب: (١/ ١٦) حيث ذكر أوجه شبه الماضي بالمضارع وقد تقدّم الحديث عنها أوّل البحث. يُنظر: (ص: ٣٨-وما بعدها).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثمّ بيّن صاحب الكتاب أن هذه الأفعال وإن أعربت فهي ليست بأسماء حيث يقول: « ويبيّن لك أنها ليست بأسماء: أنّك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك. ألا ترى أنّك لو قلت: (إنّ يضربَ يأتينا) وأشباه هذا، لم يكن كلامًا؟!، إلّا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعها في المعنى... ولدخول (اللام) قال الله جل ثناؤه: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[1]، ولما لحقها من (السين وسوف) كما لحقت الاسم (الألف واللام) للمعرفة»[2].

وجملة القول: أن المضارع إنّما أعرب لشبهه اسم الفاعل في أمرين:

الأول: لحاق لام الابتداء به على حدّ دخولها الاسم.

والثاني: دخول (السين وسوف) عليه فتمحّضه للاستقبال، كما تدخل (الألف واللام) الاسم فتعرّفه.

وزاد بعضهم وجهًا آخر وهو وقوعه موقع اسم الفاعل مع صحّةِ معناه.

والله تعالى أعلم.

---

(١) سورة النحل: (١٢٤).

(٢) الكتاب: (١/ ١٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثاني: جعل الجزم نظيرًا للجرّ

جعل صاحب الكتاب الجزم في الأفعال نظيرًا للجرّ في الأسماء، وبيّن أن الاسم قد منع الجزم كما منع الفعل الجرّ وفي ذلك يقول: « واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلّا الأفعال، ولا يكون الجزم إلاّ في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، كما أنّ الجرّ لا يكون إلّا في الأسماء.

والجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب، وليس للفعل في الجرّ نصيب »[1].

ولمّا شابه المضارع اسم الفاعل وأعرب لم يبلغ درجة المشبّه به في التمكّن من الإعراب، لذلك منع الجرّ الذي هو من خصائص الاسم المتمكّن، وأعطي إعرابًا لا يكون في الاسم مطلقًا وهو الجزم الذي يختصّ به المضارع؛ فلم يجزموا الاسم؛ لأنه إنّما يعرب بالحركة والتنوين، وقد يمنع منه التنوين حينًا، فما كانوا ليجمعوا فيه بين ذهاب الحركة والتنوين؛ لما في ذلك من الإجحاف به، وفي هذا يقول صاحب الكتاب: « وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة... »[2] واعتلوا لامتناع الجزم في الأسماء بأمور:

أولها: أن الجزم إنّما تحدثه عوامل لا تدخل على الأسماء، وإنّما هي مختصّة بالدخول على مضارع الأفعال[3].

---

(١) الكتاب: (٣/ ٩).

(٢) الكتاب: (١/ ١٤)، ويُنظر: شرح السيرافي: المطبوع: (١/ ٧١).

(٣) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب: (١/ ٦٨)، وذكر شارح الكتاب أن هذا الاحتجاج للمازني.يُنظر: شرح السيرافي: المطبوع: (١/ ٧٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وثانيًا: أن ذهاب الحركة من الفعل ليس كذهابها من الاسم؛ فالاسم تعتوره معانٍ لا تستبين إلّا بعلامة الإعراب كالفاعلية والمفعولية، فلا يستقيم حذفها منه، وليس الفعل كذلك؛ لأنّ دلالته على الحدث والزمن ثابتة(١).

وثالثها: أنّ الجزم موضع حذفٍ وتخفيفٍ وإسقاط؛ وهو إذ ذاك بالفعل أولى لأنّه أثقل من الاسم(٢).

ورابعها: أنّ الفعل بالجزم يرجع للأصل الذي كان ينبغي أن يكون عليه وهو البناء على السكون.

وخامسها: أنّ ذهاب الحركة في الجزم حطٌّ للفرع عن منزلة الأصل إذ الإعراب فرع في الأفعال أصلٌ في الأسماء، والجزم يُبقي الفعل على حركتين هما: الرفع والنصب، والاسم له ثلاث حركات(٣).

وسادسها: أن الجزم لا تذهب به الزيادات المجتلبة لمعنًى كالحركات في الاسم، وإنّما يحذف له ما يكون من الكلمة كالحركة التي لا تستقلّ بنفسها، كالضمة التي كانت في (يضربُ) حين قيل: (لم يضربْ)، وما يقوم مقامها كالنون في (يضربان وتضربون) وكالواو التي هي لامٌ في (يغزو) (٤).

ثمّ ذكر صاحب الكتاب أن الجرّ ممتنع في الأفعال على حدّ امتناع الجزم في الأسماء فقال: « وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنّه ليس في الأسماء جزم؛ لأن

---

(١) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب: (١/ ٦٨).

(٢) يُنظر: المقتصد: (١/ ١٦٨)، واللباب في علل البناء والإعراب: (١/ ٦٨).

(٣) يُنظر: المقتصد: (١/ ١٦٨).

(٤) يُنظر: المقتصد: (١/ ١٦٩)، ويُنظر: الإيضاح في علل النحو: (ص:١٠٢- ١٠٦) للوقوف على المسألة بتفصيل.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال »[1].

فعلّة امتناع الجرّ ها هنا ما ذكره صاحب الكتاب من أنّ الاسم المضاف إليه يكون داخلًا في المضاف، وهما معًا كالشيء الواحد، ومعلوم أن الإضافة معاقبة للتنوين الذي هو علامة التمكّن في الاسم، فلّما تعذرت الإضافة للفعل امتنع الجرّ فيه.

وفي بيان علّة امتناع الجرّ من الأفعال يقول الزجاجي[2] معقبًا على كلام صاحب الكتاب: « هذا الذي يعتمد عليه الناس في امتناع الأفعال من الخفض، وكلّ علّة تذكر بعد هذا في امتناع الأفعال من الخفض، فإنّما هي شرح هذه العلّة وإيضاحها أو مولّدة منها، وليس فيها زيادة معنى بوجه ولا سبب، لا في مذهب البصريين ولا الكوفيين...»[3].

والحقّ ما ذكره الزجاجي، فإن النحاة بعده أطالوا في بيان علّة امتناع الجرّ في الأفعال وكلّها راجعة لما ذكره صاحب الكتاب[4]، وقد فسر الزجاجي كلامه

---

(١) الكتاب: (١/ ١٤).

(٢) هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجّاجيّ، منسوبٌ إلى شيخه: إبراهيم الزجّاج. أصله من صمير، نزل بغداد ولزم الزجاج، وأملى وحدّث عنه بدمشق، وعن نفطويه وابن دريد وأبي بكر بن الأنباري والأخفش الصغير وغيرهم، وروى عنه: أحمد بن شرام النحوي، وأبو محمد بن أبي نصر. صنّف: الجمل، والإيضاح الكافي، وشرح كتاب الألف واللام للمازني، واللامات، وغير ذلك. توفي سنة (٣٣٩هـ) بطبريّة. يُنظر: بغية الوعاة: (٢/ ٧٧).

(٣) إيضاح علل النحو: (ص:١٠٧).

(٤) يُنظر: المقتصد: (١/ ١٧١)، والمرتجل: (ص:٥٢)، واللباب في علل البناء والإعراب: (١/ ٦٨-٦٩)، وفي تفصيل القول فيها يُنظر: إيضاح علل النحو: (ص:١٠٧-١٢٠)، وشرح السيرافي: المطبوع: (١/ ١٠٠-وما بعدها)، وشرح الصفار: (١/ ٢٧٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. المنورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

بقوله: «...وإنّما قال: (وليس في الأفعال المضارعة جرّ) فقصدها دون سائر الأفعال؛ لأن كلّ فعل سوى المضارع عنده مبنيّ غير معرب... فكأنّه أجاب من سأله فقال له: (إذا كان الفعل المضارع عندك معربًا فلم امتنع من الخفض؟) فقال: لأن المجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال واختصر الجواب كما ترى.

وشرحه: أن المجرور مضاف إليه، واقع موقع التنوين، لأنّه زيادة في الاسم يقع آخرًا، والأفعال لا يُضاف إليها فامتنعت من الخفض لذلك. وتقريب هذا أن يُقال: لم تخفض الأفعال؛ لأن الخفض لا يكون إلاّ بالإضافة، والإضافة إلى الأفعال مستحيلة، فامتنعت من الخفض لذلك... »[1].

ولا يُعترض على كلام صاحب الكتاب الذي نصّ فيه على امتناع الجرّ في الفعل لامتناع الإضافة فيه بما أضافته العرب للفعل كظروف الزمان نحو (إذ) و(إذا) وما كان بمعناها[2]، ومنزلتها[3]، و(ذي) [4]؛ لأن الإضافة هنا غير مخرجة الفعل عن أصله، وإنّما أضافوها للفعل لكثرتها في كلامهم -أعني ظروف الزمان[5]-، « فليس إضافة هذه الأشياء إلى الأفعال... بمفسد لما ذكرناه...

---

(١) الإيضاح في علل النحو: (ص:١٠٧-١٠٨).

(٢) يُنظر: الكتاب: (٣/ ١١٩)، وشرح السيرافي: (المخطوط: ٤/ ورقة:١٧-ب)، والمطبوع: (١٠/ ١٦٣-١٦٤).

(٣) أعني: (آية) يُنظر: الكتاب: (٣/ ١١٨)، شرح السيرافي: (المخطوط: ٤/ ورقة: ١٨-أ)، والمطبوع: (١٠/ ١٦٤-١٦٥)، والبديع (١/ ٣٠٠).

(٤) يُنظر: الكتاب: (٣/ ١١٨).

(٥) يُنظر: الكتاب: (٣/ ١١٧)، ويُنظر حديثه أيضًا في (١/ ٣٦-٣٧)، وشرح السيرافي: (المخطوط: =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

إنما جازت؛ لأن الأفعال مع فاعليها جملٌ، ومن شروط أسماء الزمان أن تضاف إلى الجمل إذا كانت موضّحة لها... »[1].

ولمّا كان الجزم نظير الجرّ عند صاحب الكتاب فإنّه قد جعل نصب المضارع المتصل بألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة محمولًا على الجزم في حذف النون كما كان النصب في الاسم المثنى والمجموع على حده بالياء محمولًا على الجرّ، لذلك يقول عن نون الرفع في الأفعال الخمسة: « فأثبتوها في الرفع، وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد.ووافق النصب الجزم في الحذف كما وافق النصب الجرّ في الأسماء؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء، والأسماء ليس لها في الجزم نصيب، كما أنّه ليس للفعل في الجرّ نصيب، وذلك قولك: هما يَفْعَلاَنِ، ولم يَفْعَلاَ، ولن يَفْعَلاَ... »[2].

ومراده أنهم أثبتوا النون في الرفع كما أثبتوا الضمّة، وحذفوها في الجزم لأنّه موضع حذف كما حذفوا الحركة.

وبيّن أنهم قد ألحقوا النصب بالجزم في حذف النون كما ألحقوه في الأسماء بالجرّ[3]، ثم بيّن أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء وقد تقدّم بيان هذا في أول المبحث.

= ٤/ ورقة: ١١٧-أ،ب)، والمطبوع: (١٠/ ١٦٣)، والمقتضب: (٣/ ١٧٦)، والأصول: (٢/ ١١)، والتبصرة: (١/ ٢٩٥)، وشرح المفصل لابن يعيش: (٣/ ١٦-١٧)، والأشباه والنظائر: (٢/ ٨٧).

(١) الإيضاح في علل النحو: (ص:١١٣).

(٢) الكتاب: (١/ ١٩).

(٣) يُنظر: شرح السيرافي: المطبوع: (٢/ ٢١)، والمقتصد: (١/ ١٧٨-١٧٩)، وشرح الصفار: (١/ ٣٢٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد جعل الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء، وبيّن أن الجرّ في الأفعال ممتنع على حدّ امتناع الجزم في الأسماء، وعلّة ذلك أن الأفعال لا تضاف، والأسماء تنهك بحذف الحركة منها، وقد كان منهم حذف التنوين في مواضع، ثم ذكر أن نون الأفعال الخمسة محمولة على الضمّة، فهي تثبت حال الرفع، وتُحذف في الجزم والنصب، وبيّن أن النصب محمول على الجزم، كما حملوه في الأسماء على الجرّ.

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثالث: جعل (النون) في الأفعال الخمسة نظيرة الضمة في الفعل المضارع

ذكر صاحب الكتاب أن المضارع إذا اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، لحقته أيضًا نون هي علامة الرفع كما كانت الضمّة علامة للرفع في الواحد المذكر، وفي هذا يقول: « واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها (ألف ونون)، ولم تكن الألف حرف الإعراب؛ لأنّك لم ترد أن تثنيّ (يَفْعلُ) هذا البناء فتضمّ إليه (يفعلُ) آخر، ولكنك إنّما ألحقته هذا علامة للفاعلين، ولم تكن منوّنة ولا يلزمها الحركة؛ لأنّه يدركها الجزم والسكون، فتكون الأولى حرف الإعراب، والثانية كالتنوين، فكما كان حالها في الواحد غير حال الاسم وفي التثنية لم تكن بمنزلته، فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون؛ لتكون له في التثنية علامة للرفع، كما كان في الواحد إذ مُنع حرفَ الإعراب..»[1].

فقد عدّ صاحب الكتاب (الألف والواو) علامة للفاعلين، وجعلهما المازني[2] حرفين يدلان على الفاعلَيْن والفاعلِيْن المضمرين، والفاعل منويّ، كالفاعل في قولهم: (زيدٌ قام). ورُدّ هذا بأنه قد يكون للمتكلّم فعلٌ لا علامة للضمير فيه، كقولك: (أنا أقوم) و(أذهب)، فإذا جاز أن يكون له فعلان أحدهما يكون ضميره في النية وهو: (أقوم) و(أذهب) والآخر يتصل به ضمير المتكلّم، جاز أن يكون ذلك في الغائب وأيضًا فإنك إذا قلت: (زيد قامَ والزيدان قاما) فقد حلّت هذه الألف والضمير الذي في (قام) محل (أبوه) إذا قلت: (زيدٌ قام أبوه)،

---

(١) الكتاب: (١/ ١٩).

(٢) يُنظر: شرح السيرافي: المطبوع: (٢/ ١٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فلمّا حلّ محلّ مالا يكون إلاّ اسمًا وجب أن يكون اسمًا » [1].

ثمّ بين صاحب الكتاب أن (الألف) في مثل: (يقومان) ليست حرف إعراب؛ « لأن آخر الفعل قبل الألف، وحرف الإعراب هو الحرف الأخير من الكلمة الذي بتمامه يتمّ معنى الكلمة » [2]، كما أن الفعل لا يثنّى، فلا تضمّ إليه فعلًا آخر كما صنعوا بالأسماء فتكون (الألف) علامةً لتثنيتها، وتكون حرف الإعراب؛ بل هي هاهنا ضمير الفاعلَين لا علامة التثنية.

ثمّ بين أن هذه الأفعال التي لحقتها (الألف والنون) لم تكُ منوّنة كما كان الاسم منوّنًا، ولا تلزمها الحركة كما تلزمه؛ لأنها تسقط بالجزم وتقطع بالسكون، لذا لم تكن (الألف) حرف الإعراب، ولم تكن النون بدلًا من التنوين كما في الاسم [3].

وذكر بأن الفعل لما خالف الاسم في الإفراد والتثنية لم يكُ بمنزلته؛ لأن الاسم يقع منوّنًا تلزمه الحركة، والفعل على خلاف هذا، ومخالفته إياه حاصلة، لذا خولف من أن الفعل لا يثنّى بضمّ مثله في التثنية إليه كالاسم، لذا خولف بإعرابه إذا أسند (للألف والواو)، فجُعل لرفعه ثبوت النون؛ لأنه قد مُنع حرف الإعراب، فما قبل ألف الاثنين مفتوح، وما قبل واو الجمع مضموم [4].

وتكلّم صاحب الكتاب عن (نون الرفع) فقال: « وجعلوا النون مكسورة

---

(١) شرح السيرافي: المطبوع: (٢/ ١٠).

(٢) شرح السيرافي: المطبوع: (٢/ ١٦).

(٣) يُنظر: شرح السيرافي: المطبوع: (٢/ ١٦)، والتعليقة: (١/ ٣٦-٣٧)، وشرح الصفّار: (١/ ٣٢٢-٣٢٤).

(٤) يُنظر: شرح السيرافي: المطبوع: (٢/ ١٧)، وشرح الصفّار: (١/ ٣٢٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩ ١٤٣٤/١٢/٠٥ Ali Fattani

كحالها في الاسم ولم يجعلوها حرف الإعراب؛ إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم»[1].

ومراده أن نون الرفع مكسورةٌ تخلصًا من التقاء الساكنين كحالها في الاسم، فكما أنها تكون مكسورة في الاسم المثنى الذي تلحقه عوضًا عن التنوين في مفرده، فهي مثلها هاهنا، وبيّن أنهم لم يجعلوها حرف إعراب؛ لأنها تحذف حال الجزم والنصب فلا تستقرّ، وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: « يعني إذا كانت متحركة لا تثبت في الجزم؛ وذلك أن حرف الإعراب لا يسقط إذا كان متحركًا في الفعل بدخول الجزم عليه، كقولك: (يذهبُ) ثمّ تقول: (لم يذهبْ)، وإذا كان حرف الإعراب ساكنًا في الفعل أزاله الجزم كقولك: (لم يقضِ) و(لم يغزُ) و(لم يخشَ) وهذه النون متحركة تذهب في الجزم إذا قلت: (لم يَذْهَبَا) فعلمنا أن النون ليست بحرف إعراب »[2]، وحاصل قوله أن هذه النون لّما كانت متحركة مزالة في الجزم تبيّن أنها ليست حرف إعراب.

ثمّ بين صاحب الكتاب ~ أنهم لم يحذفوا هذه الألف؛ لأنها إمّا أن تكون للفاعلَيْن كما في قولك: (الزيدان قاما)، وإمّا أن تكون علامة للتثنية إذا قلت: (قاما الزيدان)، وفي ذلك يقول: « ولم يكونوا ليحذفوا (ألف)؛ لأنها علامة الإضمار والتثنية في قول من قال: (أكلوني البراغيث)، وبمنزلة (التاء) في (قلتُ) و(قالتْ) فأثبتوها في الرفع، وحذفوها في الجزم كما حذفوا حركة الواحد... »[3].

---

(١) الكتاب: (١/ ١٩).

(٢) شرح السيرافي: المطبوع: (٢/ ١٨)، وينظر التعليقة: (١/ ٣٧)، وشرح الصفار: (١/ ٣٢٤).

(٣) الكتاب: (١/ ١٩)، ولمزيد بيان. يُنظر: شرح السيرافي: المطبوع: (٢/ ١٨-١٩)، والتعليقة: (١/ ٣٧-وما بعدها)، وشرح الصفار: (١/ ٣٢٥-٣٢٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ولمّا فرغ ~ من الكلام عن لحاق ألف الاثنين بالمضارع شرع في الحديث عن لحاق واو الجمع بالمضارع فبيّن أن حال الفعل في الجمع كحاله مع المثنى، إلاّ أنهم جعلوا نون الجمع مفتوحة كحالها في الأسماء المجموعة جمع مذكر سالمًا فقال: « وكذلك إذا لحقت الأفعال علامةٌ للجمع لحقتها زائدتان، إلاّ أن الأولى واو مضمومٌ ما قبلها لئلاّ يكون الجمع كالتثنية، ونونها مفتوحة بمنزلتها في الأسماء كما فعلت ذلك في التثنية؛ لأنهما وقعتا في التثنية والجمع كما أنّهما في الأسماء كذلك، وهو قولك: (هم يفعلون)، و(لم يفعلوا)، و(لن يفعلوا) »[1].

وكذا الأمر في ضمير الفاعلة إذ تفتح النون كما صنعوا بها في الجمع وفي هذا يقول: « وكذلك إذا ألحقت التأنيث في المخاطبة، إلاّ أن الأولى ياء، وتفتح النون؛ لأن الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع، وهي تكون في الأسماء في الجرّ والنصب، وذلك قولك: (أنت تفعلين)، و(لم تفعلي)، و(لن تفعلي) » [2].

وقصد بالزيادة التي في الجمع: الياء الواقعة في الجرّ والنصب نحو: (الزَيْدِيْنَ)، فالياء التي في المضارع الذي لحقته (ياء الفاعلة) كالتي في الاسم المجموع حال نصبه وجرّه، لذا فتحت نون الرفع في الفعل كما كانت النون في الاسم مفتوحة.

وحاصل قوله: أن المضارع إذا اتصل به (ألف الاثنين) أو (واو الجماعة) أو (ياء المخاطبة) لحقته (نون) هي نظيرة الضمة علامة الرفع في الواحد؛

---

(١) الكتاب: (١/ ١٩)، ويُنظر: شرح الصفار: (٣٢٨-٣٢٩).

(٢) الكتاب: (١/ ١٩-٢٠)، وقد عدّ الأخفش هذه الياء علامة للمؤنث وليست بضمير، وجعلها بمنزلة الكسرة في ذهبتِ وضربتِ، ورُدّ هذا بأنّها لو كانت علامة للضمير للزم ثبوتها في التثنية على حدّ ثبوت (التاء) في (قامتا). يُنظر هذا بتفصيل في: التعليقة: (١/ ٤٠-٤٢)، وشرح الصفار: (١/ ٣٣٠-٣٣٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

لأن المضارع حال اتصاله بالضمائر ليس له حرف إعراب ليظهر عليه أثر الجزم والنصب، فألحقت النون ليكون ثباتها دليلًا على رفعه، وحذفها دليلًا على جزمه ونصبه. وهذه النون مكسورة في التثنية حملًا على الاسم، ومفتوحة في الجمع حملًا على الاسم أيضًا، ومكسورة مع (ياء المخاطبة)؛ لأن ياء المخاطبة مكسورٌ ما قبلها كياء الجمع في حالي النصب والجرّ.

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الرابع: تشبيه الممنوع من الصرف بالفعل المضارع

شبّه صاحب الكتاب الممنوع من الصرف بالفعل المضارع وفي هذا يقول: «واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام، ووافقه في البناء أجري لفظه مجرى ما يستثقلون، ومنعوه ما يكون لما يستخفّون. وذلك نحو: (أبيَض) و(أسودَ) و(أحمرَ) و(أصفرَ) فهذا بناء (أذهبُ) و(أعلمُ)، فيكون في موضع الجرّ مفتوحًا، استثقلوه حين قارب في الكلام، ووافق في البناء » [1].

ومراده أن المضارع لمّا شابه الاسم فأُعرب، منعت بعض الأسماء التمكن لمشابهتها الفعل، فالاسم إنّما تمكّن وصُرف لخفّته فدخله التنوين والجرّ، والفعل إنما جُزم لما فيه من الثقل، فإذا أشبه الاسم الفعل لحقه ثقل فمنعوه ما يكون لغيره من الأسماء المتمكّنة فتركوا تنوينه وجرّه بالكسر كما صنعوا بالفعل.

ومراده بقوله: « فيكون في موضع الجرّ مفتوحًا، استثقلوه حين قارب الكلام، ووافق البناء »، أي: استثقلوه لما وافقه في شبهه به في علّة فرعية يكون بها كالفعل ويبعد من الاسم المتمكّن[2]، ولمّا وافقه كذلك في زنته؛ لأن بناء (أفعلُ) للمضارع.

وعِلل منع الصرف كلّها ترجع لأصل واحد وهو شبه الاسم بالفعل، وهو أمر حاصل في الاسم إذا صُيّر فرعًا؛ لأن الفعل فرع الاسم[3]، وقد بيّن صاحب

---

(١) الكتاب: (١/ ٢١).

(٢) يُنظر: شرح السيرافي: المطبوع (٢/ ٣٤-٣٩)، وشرح الصفار: (١/ ٣٤٠)، والمقاصد الشافية: (٥/ ٥٧٥-وما بعدها).

(٣) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب: (١/ ٥٠٠-وما بعدها).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الكتاب هذا بقوله: « واعلم أن النكرة أخفّ عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكّنًا؛ لأن النكرة أوّل، ثمّ يدخل عليها ما تُعرّف به. فمن ثمّ أكثر الكلام ينصرف في النكرة.

واعلم أنّ الواحد أشدّ تمكّنًا من الجميع؛ لأن الواحد الأوّل، ومن ثمّ لم يصرفوا ما جاء من الجمع[1] ليس يكون للواحد، نحو: (مَساجِد)، و(مَفَاتِيح).

واعلم أن المذكّر أخفّ عليهم من المؤنث؛ لأنّ المذكّر أوّل، وهو أشدّ تمكنّا، وإنّما يخرج التأنيث من التذكير. ألا ترى أن (الشيء) يقع على كلّ ما أخبر عنه من قبل أن يُعلم أذكرٌ هو أو أنثى، والشيء ذكر؟، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفّ عليهم، وتركه علامةٌ لما يستثقلون. وسوف يُبيّن ما ينصرف ومالا ينصرف إن شاء الله »[2].

وبيان هذا أن النكرة أخفّ من المعرفة وأشدّ تمكنًا فهي في المعنى شائعة، والتعريف أمر حادث إذ يتخصص الاسم بأوصاف زائدة على هذا المعنى المشاع فتدخله علامة لفظية لا تكون في النكرة، لذا عُدّت النكرة أصلًا والمعرفة فرعًا[3].

ثمّ ذكر بأن الواحد أشدّ تمكّنًا من الجمع؛ لأنّه أخف منه وسابقٌ له، فإن كان الجمع على بناء لا يكون للواحد، وانعدم نظيره في الآحاد؛ كان بمنزلة ما جمع

---

(١) في طبعة هارون: « من الجميع ما جاء على مثال » يُنظر: الكتاب: (١/ ٢٢). وما أثبتّه من طبعة بولاق: (١/ ٧).

(٢) الكتاب: (١/ ٢٢).

(٣) يُنظر: شرح السيرافي: المطبوع: (٢/ ٣٥)، وشرح الصفار: (١/ ٣٤٤-٣٤٦)، واللباب في علل البناء والإعراب: (١/ ٥٠١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

مرتين فانتهوا بجمعه للغاية القصوى فكان فرع الفرع[1].

وكان المذكّر أخفّ عليهم من المؤنّث؛ لأنّ التذكير لا علامة له فهو أسبق من المؤنث وأعمّ، فإن احتيج لتأنيث الاسم اجتلبت له العلامة، فكان التذكير أصلًا والتأنيث فرعًا[2].

وجملة القول: أن الأصل في الأسماء التمكن والصرف فإذا أشبهت الأفعال بوجهٍ ثَقُلت ومنعت ما كان لها من التنوين والجرّ بالكسر.

والله تعالى أعلم.

---

(١) يُنظر: شرح الصفار: (١/ ٣٤٦-٣٤٨)، واللباب في علل البناء والإعراب: (١/ ٥٠٣-٥٠٤).

(٢) يُنظر: شرح السيرافي: المطبوع: (٢/ ٣٦-٣٧)، وشرح الصفار: (١/ ٣٤٨-٣٥٠)، واللباب في علل البناء والإعراب: (١/ ٥٠٢).

وهناك علل لمنع الصرف أخرى أوردها صاحب الكتاب في غير هذا الموضع. يُنظر: الكتاب: (١/ ٢١-٢٢، ٣/ ٩٣-وما بعدها)، وشرح السيرافي: (٤/ ورقة: ٧٤-ب، وما بعدها)، والمطبوع: (١١/ ١٧٦-وما بعدها) ، وما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج: (ص:٩-وما بعدها)، والمقاصد الشافية: (٥/ ٥٧٥-وما بعدها).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الخامس: جعل (التاء) في جمع المؤنث السالم نظيرة (الواو والياء) في جمع المذكر السالم

(الواو والياء) في جمع المذكر السالم حرفا إعرابٍ عند صاحب الكتاب[1]، وفيه دلالة على الإعراب رفعًا أو جرًا ونصبًا. وقد منعت الحركة والتنوين وعوّض عنهما بالنون المفتوحة فـ(الواو) في (هؤلاء مسلمون) كـ(الدال المضمومة) في (هذا زيدٌ)، وكذلك (الياء) في النصب والجرّ.

وفي جمع المؤنث السالم حرف الإعراب هو (التاء)، وهي في الرفع مضمومة، وفي النصب والجرّ مكسورة.

فـ(التاء المضمومة) نظيرة (الواو) في جمع المذكر السالم، و(التاء المكسورة) نظيرة الياء في جمع المذكر السالم، والتنوين في (التاء) في جمع المؤنث السالم بمثابة نون الجمع. هذا تفصيل ما أجمله صاحب الكتاب بقوله: « ومن ثمّ جعلوا (تاء) الجمع في الجرّ والنصب مكسورة؛ لأنهم جعلوا (التاء) التي هي حرف الإعراب كـ(الواو) و(الياء)، والتنوين بمنزلة (النون)؛ لأنها في التأنيث نظيرة (الواو) و(الياء) في التذكير، فأجروها مجراها »[2].

وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: « فحُمل جمع المؤنث على جمع المذكّر في أن جُعل للرفع علامة يُفرد بها، وللنصب والجرّ علامة واحدة اشتركا فيها كقولك: (جاءني مسلماتٌ) و(رأيتُ مسلماتٍ) و(مررتُ بمسلماتٍ)، وصارت

---

(١) وفي المسألة خلافٌ.يُنظر: المقتضب: (٢/ ١٥٣- ١٥٥)، والانتصار: (ص:٤٥- ٤٦)، والإيضاح في علل النحو: (ص:٣٠- ١٣٤، ١٤١)، وشرح السيرافي: المطبوع: (١/ ٢١٩- ٢٢٣)، وسرّ صناعة الإعراب: (٢/ ٦٩٥- ٧١٧)، والإنصاف: (١/ ٢٩٦- ٣٠١، ٣١٥- ٣١٧).

(٢) الكتاب: (١/ ١٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩. ١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

(التاء) في (مسلماتٍ) هي آخر ما صيغت عليه الكلمة لمعنى الجميع؛ لأن بزوالها يتغيّر المعنى، كما صارت (الواو) و(الياء) آخر ما صيغ عليه الجمع لمعناه، وبزوالها يزول معنى الجمع، و(التاء) حرف إعراب كما أن (الواو) والياء، حرفا إعراب.

وليست (النون) في جمع المذكر بمنزلة (التاء) في جمع المؤنّث؛لأنّ زوال (النون) في جمع المذكّر إذا أضفتَ فقلتَ: (مسلموك) لا يزيل معنى الجمع كما يزيله زوال (التاء)، ودخل الإعراب والتنوين على (التاء)، فلم يُحتج إلى عوضٍ من التنوين والحركة كما احتجنا إلى تعويضهما (النون) في جمع المذكر، فصار التنوين فيه يعاقب الإضافة، كما عاقبت (النون) الإضافة، فالتنوين في هذا الجمع بمنزلة النون »[1].

وإنّما حُمل النصبُ على الجرّ في جمع المؤنّث؛ لأن الجرّ مختصّ بالأسماء، كما كان الجزم مختصًّا بالأفعال، وأمّا النصب فإنّه مشتركٌ بين الفعل والاسم.

وجملة القول: أن (التاء) في جمع المؤنث نظيرة (الواو) رفعًا، و(الياء) نصبًا وجرًّا في جمع المذكر، وتنوينها نظير النون فيه.

والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح السيرافي: المطبوع: (١/ ٢٣٨)، ويُنظر: شرح الصفار: (١/ ٣١٨- ٣٢١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث السادس:
تشبيه المنادى بـ (قبل) و(بعد) إذا أضيفتا

ذكر صاحب الكتاب نقلًا عن شيخه الخليل أن المنادى إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف أو نكرةً غير مقصودةٍ فإنه يُنصب ولا يُبنى كما صنعوا ذلك في (قبل) و(بعد).

فحملوا المنادى عليها في إعرابه ونصبه كما حملوه عليها حين عُرّف وبني[(١)]، وفي هذا يقول: « وزعم الخليل ~ أنّهم نصبوا المضاف نحو: (يا عبدَ الله) و(يا أخانا)، والنكرة حين قالوا: (يا رجلًا صالحًا) حين طال الكلام، كما نصبوا: (هو قبلكَ) و(هو بعدكَ)... »[(٢)].

وعلّة نصب المنادى إذا أضيف أنّه قد دخله ما يرجّح جانب الإعراب فيه، وهو الإضافة؛ لأنها من خواص الأسماء المعربة في الغالب، وحُمل عليه في ذلك الشبيه بالمضاف وأجرى مجراه. أمّا النكرة المنوّنة فإنّها قد حُملت على المضاف لمّا طالت بالتنوين[(٣)].

وكذا (قبل) و(بعد) فإنّهما إن أضيفا لفظًا أو معنى أعربا وتُرك بناؤهما[(٤)].

وإنّما قال الخليل: « حين طال الكلام »؛ « لأن التنوين زائد في الاسم بعد مبناه على ما بُني عليه، على المعنى الذي أوجب زيادته، وطول الاسم هو زيادة

---

(١) تقدّم الحديث عن إلحاق المنادى و(قبل) و(بعد) بالأسماء المتمكنة التي عرض لها البناء فلم تُبنَ على السكون في أوّل هذا البحث. يُنظر: (ص:٤٧-٤٩).

(٢) الكتاب: (٢/ ١٨٢).

(٣) يُنظر: المقاصد الشافية: (٥/ ٢٦٢).

(٤) يُنظر: أوضح المسالك: (٣/ ١٥٤- ١٦٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

التنوين فيه لا كثرة حروفه »[1].

وفي موضعٍ آخر من الكتاب يقول سيبويه نقلًا عن شيخه: « وقال الخليل ~ : إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة؛ لأن التنوين لحقها فطالت، فجُعلت بمنزلة المضاف لمّا طال نُصب ورُدّ إلى الأصل، كما فعلوا ذلك بـ(قبل) و(بعد) »[2].

ومراده أن النكرة في النداء إن وُصفت أم لم تُوصف فهي منصوبة؛ لأنها طالت بالتنوين وجُعلت كالمضاف، والإضافة تردّ الشيء إلى أصله، والأصل في المنادى أن يكون معربًا منصوبًا، وكذا (قبل) و(بعد) فإنهما لمّا أضيفتا أعربتا.

ثم يتحدّث عن (قبل) و(بعد) إذا قطعتا عن الإضافة لفظًا وتقديرًا فقال: «وزعموا أن بعض العرب يصرف (قبلًا) و(بعدًا)، فيقول: (ابْدأ بهذا قبلًا) فكأنّه جعلها نكرة»[3].

ثمّ يقول: « فإنّما جعل الخليل ~ المنادى بمنزلة (قبل) و(بعد)، وشبّهه

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة:٣٧- أ).

(٢) الكتاب: (٢/ ١٩٩).

(٣) الكتاب: (٢/ ١٩٩)، ومن شواهد ذلك قول الشاعر- وهو يزيد بن الصعق-:

فساغ لي الشرابُ وكنت قبلًا أكاد أغَصّ بالماء الحميمِ

فأعرب (قبلًا) لقطعها عن الإضافة لفظًا ومعنى، وقول الآخر:

ونحن قتلنا الأسْدَ أسْدَ شنوءةٍ فما شربوا بعدًا على لذة خمرا

فأعرب (بعدًا) لقطعها عن الإضافة لفظًا ومعنى.

وقد نصّ ابن هشام على أنها إذا أعربت ونُوّنت فهي نكرة. يُنظر: أوضح المسالك: (٣/ ١٥٦، ١٥٨- ١٥٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

بهما مفردين[1] إذا كان مفردًا[2]، فإذا طال وأضيف شبهه بهما مضافين إذا كان مضافًا؛ لأن المفرد في النداء في موضع نصبٍ، كما أن (قبل) و(بعد) قد يكونان في موضع نصبٍ وجرٍّ ولفظهما مرفوع، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل.

وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين وطالت، وصارت بمنزلة المضاف وقال ذو الرمّة:

أدارًا بحزوى هِجْتِ للعينِ عَبْرةٌ فماءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أو يَتَرَقْرَقُ[3] »[4]

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد شبّه المنادى المفرد المبني بالظرفين (قبل) و(بعد) إذا قطعا عن الإضافة لفظًا، وشبّه المنادى المنكور المنوّن أو المضاف أو المشبّه به بـ(قبل) و(بعد) إذا أضيفا أو قطعا عن الإضافة لفظًا ومعنًى[5].

والله تعالى أعلم.

---

(١) أي: منقطعين عن الإضافة لفظًا ومعنًى.

(٢) فإنه حينئذٍ يُبنى على الضمّ كما تبنى (قبل) و(بعد) على الضمّ.

(٣) يُنظر البيت في: ديوان ذي الرُّمة: (ص: ٣٨٩)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص: ١٣٢)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٤١٠)، وتحصيل عين الذهب: (ص: ٣١١).

حُزْوَى: مكان بعينه، يرفضّ: يتفرّق ويجيء شيئًا بعد شيء، يترقرق: يجري ويسيل.

والشاهد فيه: نصب (دار)؛ لأنّه منادى منكور في اللفظ لاتصاله بالمجرور بعده، ووقوعه موقع صفته.

(٤) الكتاب: (٢/ ١٩٩). وقد أورد سيبويه للنكرة الموصوفة شواهد أخرى. يُنظر: الكتاب: (٢/ ٢٠٠).

(٥) يُنظر: المقاصد الشافية: (٥/ ٢٦٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث السابع: تشبيه (كلا) و(كلتا) بـ (على) و(لدى)

شبّه صاحب الكتاب (كلا) و(كلتا) إذا أضيفتا إلى مضمر في حالي النصب والجرّ بـ(على)[1] و(لدى) وفي ذلك يقول: « وسألت الخليل عمّن قال: (رأيت كِلا أخويك)، و(مررتُ بكلا أخويك) ثم قال: (مررتُ بكليهما)، فقال: جعلوه بمنزلة (عليك) و(لديك) في الجرّ والنصب؛ لأنهما ظرفان يستعملان في الكلام مجرورين ومنصوبين، فجُعل (كلا) بمنزلتهما حين صار في موضع الجرّ والنصب.

وإنّما شبّهوا (كلا) في الإضافة بـ(على) لكثرتهما في كلامهم؛ ولأنهما يخلوان من الإضافة.

وقد يشبّه الشيء بالشيء وإن كان ليس مثلَه جميع الأشياء... كما شُبّه (أمس) بـ(غاقٍ) وليس مثله، وكما قالوا: (منَ القومِ) فشبّهوها بـ(أَيْنَ) »[2].

فسيبويه ينقل عن شيخه أنهم جعلوا (كليهما) المجرورة والمنصوبة بمنزلة: (عليك) و(لديك)؛ لأنهما مثلها في الكلام، فهما ظرفان يقعان مجرورين ومنصوبين، وكذلك (كلا) إذا أضيفت لمضمر تلحقها الياء في الجرّ والنصب.

وألحقوا (كلا) بـ(على) لكثرتها في كلامهم؛ ولأنهما ملازمان للإضافة، وفي بيان ذلك يقول شارح الكتاب: «... فحملوا (كلا) لما اتّصل بالمكني على (عليهما) و(لديهما) في حال النصب والجرّ، وقالوا في حال الرفع: (جاء أخواك كلاهما)، شبّهوا (كليهما) في لزوم الإضافة بـ(عليهما) لما اجتمعا في لزوم الإضافة، وإنما حملوه في الجرّ والنصب على (عليك) دون الرفع؛ لأن (عليك) قد تقع في موضع

---

(١) (على) الظرفية وليست الحرفية. يُنظر الحديث عنها في الكتاب: (١/ ٤٢٠، ٣/ ٢٦٨، ٤/ ٢٣١)، ويُنظر: الجنى الداني: (ص: ٤٧٠- وما بعدها).

(٢) الكتاب: (٣/ ٤١٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

مجرور ومنصوب، ولا يقع في موضع مرفوع كقولك: (من عليه) و(من لديه)، و(هذا عليه) و(لديه) فهما ظرفان يقعان في موضع الجرّ والنصب، ولا سبيل إلى الرفع فيهما، فحمل (كلا) عليهما في الحالتين اللتين تكونان لهما... »[1].

فشارح الكتاب يقرّر هاهنا أن (كلا) لا تُحمل على (على) و(لدى) في حال الرفع؛ «لأنها بَعُدت برفعها عن شبه (عليك) و(إليك) و(لديك)؛ إذ كن لاحظّ لهن في الرفع...»[2].

وقد ذكر بأن وجه الشبه بينهما لزوم الإضافة، ووقوعهما مجرورين ومنصوبين وهذا ما ذكره صاحب الكتاب، وزاد النحاة بعده أوجهًا للشبه أخرى، فإضافةً لملازمتها الإضافة[3]، ذكروا بأنها جميعًا مختومة بألف لازمة[4]، وأنها لا تستعمل استعمال ما يأتي مفردًا ومضافًا؛ فهي لا تصرّف[5]، وأن ألفاتها لا تقلب مع المظهر وتقلب مع المضمر[6]، وهذا ليحصل الفرق بين ألف المتمكن وغير المتمكن[7]، وأنها جميعًا يلزم دخولها على الأسماء[8].

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ٤/ ورقة: ١٨٧- أ، ١٨٨- ب)، والمطبوع: (١٣/ ١٠٩)، ويُنظر: التعليقة: (٣/ ٢٥٣).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: (١/ ٥٤- ٥٥).

(٣) يُنظر: أسرار العربية: (ص: ٢٨٩)، والإنصاف: (٢/ ٤٥٠)، وشرح المفصل لابن يعيش: (١/ ٥٤). والمغني في النحو: (١/ ٢٧٩).

(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: (١/ ٥٤).

(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: (١/ ٥٤).

(٦) يُنظر: الإنصاف: (٢/ ٤٥٠).

(٧) يُنظر: المغني في النحو: (١/ ٢٧٩).

(٨) يُنظر: أسرار العربية: (ص: ٢٨٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وقد اعتلّ بعضهم[1] لقلب ألف (كلا) عند إضافتها للمضمر ياءً بشدّة اتصال الألف في آخرها بالمضمر، وفي ذلك يقول: « فإن قيل: فلأي شيءٍ كانا بالألف في الرفع، والياء في النصب والخفض مع إضافتها إلى المضمر؟ فالجواب: إن العرب قد تقلب الألف ياءً مع المضمر في نحو: (عليه) و(إليه) و(لديه)، وإنّما تفعل ذلك إذا كان اللفظ الذي في آخره ألفٌ شديد الاتصال بالمضمر، ألا ترى أن (لدى) و(إلى) و(على) لا تستعمل واحدة منها مفردة فهي شديدة الافتقار إلى ما بعدها. والمضمر أيضًا لاتصاله شديد الافتقار لما قبله؛ ولأن (كلا) أيضًا لا تستعمل إلّا مضافة »[2].

وهذا عندي فيه نظر، فإن (كلا) في حال الرفع آخرها ألف وإذا أضيفت إلى مضمر فمقتضى كلامه أنها شديدة الاتصال به كما في قولهم: (جاء الرجلان كلاهما)، فلِمَ قُلبت في النصب والجرّ ياءً، ولم تقلب في الرفع؟.

والحق أنها قلبت ياءً في حالي النصب والجرّ حملًا على إعراب المثنّى إذا أضيفت لمضمر، ولمّا كانت ملازمة للإضافة لا تنفك عنها بحال، حُملت على ما يماثلها وهما (على الظرفية) و(لدى) فإنهما إمّا في موضع جرٍ أو نصبٍ، وتُقلب ألفهما ياءً عند إضافتهما للضمير، وهذا ما ذكره صاحب الكتاب وهو عندي الوجه، وما زاده النحاة بعده مفضٍ إليه ومحمول عليه.

وأمّا عدم تشابه(كلا) و(على) و(لدى) في حال الرفع فلا ينقض ما بينهما من التشابه في حالي النصب والجرّ، إذ لا يلزم تشبيه أمرٍ بأمر أن يوافق المشبّهُ المشبّهَ به في جميع أحواله، وهذا ما ذكره صاحب الكتاب بقوله: « وقد يشبّه الشيءُ بالشيءِ وإن كان ليس مثلَه في جميع الأشياء»[3]، وضرب لذلك مثلًا: تشبيههم (أمسِ)

---

(١) هو ابن عصفور.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: (١/ ٢٧٨-٢٧٩).

(٣) الكتاب: (٣/ ٤١٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المجموعة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

بـ(غاق) في البناء على الكسر، وفيه يقول: «... وكسروه كما كسروا (غاقِ) إذا كانت الحركة تدخله لغير إعراب، كما أن حركة (غاق) لغير إعراب... »[1]، فـ(أمس) ظرف و(غاق) اسم صوت ومع هذا حمل عليه في البناء على الكسر.

وضرب لذلك مثلًا آخر، وهو تشبيه (مِنْ) بـ(أيْن) في فتح آخرها تخلّصًا من التقاء الساكنين في قولهم: (منَ القومِ)، فإنّهم قد فتحوا آخره وكان حقّه الكسر، كما افتحوا آخر (أيْنَ) لمّا كانت الياء ساكنة قبلها تخفيفًا وفيه يقول: « وكما قالوا: (مِنَ القوم) فشبّهوها بـ(أيْن) »[2].

وفي بيان ذلك يقول الفارسيّ: « شبّه (مِنَ القوم) بـ(أيْنَ) في أن فُتحت النون منهما لالتقاء الساكنين كما فُتحت من (أيْنَ)، فكان حكمها أن تكسر لالتقاء الساكنين؛ لأن الساكنين إذا اجتمعا من كلمتين حُرّك الأول بالكسر، إلّا أنّ الساكن من (مِنْ) تحرّك بالفتح من أجل الكسرة التي قبله، كما فتح من (أيْنَ) للياء قبلها، فشُبّهت الكسرة بالياء وإن لم تكن مثله »[3].

وجملة القول: أن (كلا) إذا أضيفت إلى مضمرٍ في حال النصب والجرّ تُحمل على: (على) و(لدى) في قلب ألفها ياءً؛ لكثرتها في كلامهم ككثرة (على)؛ ولأنها لا تنفك عن الإضافة كـ(على) و(لدى) إذ تلزمهما الإضافة على كلّ حال.

والله تعالى أعلم.

---

(١) الكتاب: (٣/ ٢٨٣).

(٢) الكتاب: (٣/ ٤١٣).

(٣) التعليقة: (٣/ ٢٥٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الفصل الثالث

في الإعمال والإهمال

وفيه أربعة عشر مبحثًا : -

المبحث الأول : تشبيه الفعل المتعدي المستوفي مفاعيله بالفعل اللازم.

المبحث الثاني : تشبيه الأفعال الناسخة بعضها ببعض.

المبحث الثالث : أشباه الفعل في العمل.

المبحث الرابع : المشبهات باسم الفاعل.

المبحث الخامس : المشبهات بالصفة المشبهة.

المبحث السادس : أشباه (ليس) في العمل.

المبحث السابع : المشبهات بالاسم التام (عشرين).

المبحث الثامن : تشبيه نصب الكلام التام ما بعده بنصب (الدرهم) لـ(العشرين).

المبحث التاسع : المشبهات بـ(إنّ) الناسخة.

المبحث العاشر : الأشباه في العمل في النكرة.

المبحث الحادي عشر : تشبيه (إذا) بـ(إنْ) الجازمة.

المبحث الثاني عشر : تشبيه (إذن) بـ(أرى).

المبحث الثالث عشر : الأشباه في الإضمار والعمل.

المبحث الرابع عشر : الأشباه في الإهمال.

* * * ** * * *

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الأول: تشبيه الفعل المتعدي المستوفي مفاعيله بالفعل اللازم

شبّه صاحب الكتاب الفعل إذا استوفى ما يتعدّى إليه بالفعل اللازم الذي يتعدّى إلى ظرفي الزمان والمكان والحال، والمصدر[1]، وفي ذلك يقول: « واعلم أنّ هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك متعدّى، تعدّت إلى جميع ما يتعدّى إليه الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل، وذلك قولك: (أعطى عبدُ الله زيدًا المالَ إعطاءً جميلًا)، و(سرقتُ عبدَ الله الثوبَ الليلةَ)، لا تجعله ظرفًا، ولكن كما تقول: (يا سارقَ الليلةِ زيدًا الثوبَ)، لم تجعلها ظرفًا.

وتقول: (أعلمتُ هذا زيدًا قائمًا العلمَ اليقين إعلامًا)، و(أدخل اللهُ عمرًا المدخلَ الكريمَ إدخالًا)؛ لأنّها لمّا انتهت صات بمنزلة مالا يتعدّى) » [2].

وفي بيان ذلك يقول شارح الكتاب: « أراد أن الفعل الذي يتعدّى إلى مفعولٍ، أو إلى مفعولين، أو إلى ثلاثة، يتعدّى بعد تعدّيه إلى المفعول أو المفعولين أو الثلاثة إلى الظرف من الزمان والمكان والحال، والمصدر » [3]، واستيفاؤه ما يتعدى إليه « لا ينقصه من قوّة العمل، بل يزيده فهكذا قياسه » [4].

وقوله: « (وسرقتُ عبدَ الله الثوبَ الليلةَ) لا تجعله ظرفًا ولكن كما تقول: (يا سارق الليلة الثوب)... » يعني أن (الليلة) ليست ظرف زمان هاهنا، بل مفعول به على الاتساع، فـ « أوضح بإضافة السارق إلى الليلة أنها غير ظرفٍ، وأنّها

---

(١) يُنظر: شرح السيرافي: المطبوع: (٢/ ٣٢٩).

(٢) الكتاب: (١/ ٤١).

(٣) شرح السيرافي: المطبوع: (٢/ ٣٢٩)، ويُنظر شرح الصفار: (٢/ ٧٢٥-وما بعدها).

(٤) شرح الرماني: (١/ ٢٠٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المجموعة الثانية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

مفعـول بـه عـلى الـسعة؛ لأن الظـروف لا يـضاف إليهـا بـل تكـون متـضمنّة الأحداث»[1].

وجملة القول: أن الفعل إذا استوفى ما يطلبه من المفاعيل صار مشبهًا للفعل اللازم في تعدّيه للمصدر والحال والظروف، فتعدّيه لا ينقصه من قوّة العمل بل يزيده.

والله تعالى أعلم

---

(١) التعليقة: (١/ ٧٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩ ١٤٣٤/١٢/٠٥ Ali Fattani

المبحث الثاني: تشبيه الأفعال الناسخة بعضها ببعض

أولاً: تشبيه (كاد) بـ(كان):

شبّه صاحب الكتاب عمل الفعل (كاد) بـ(كان) في كتابه فقال: « ومن ذلك أيضًا: (كدتُ أفعلُ ذاك) و(كدتَ تفرغُ)، فـ(كدْتُ) و(فعلتُ) لا ينصب الأفعال ولا يجزمها، و(أفعلُ) هاهنا في (كنتُ) إلاّ أن الأسماء لا تستعمل في (كدتُ) وما أشبهها.

... فصارت (كدتُ) ونحوها بمنزلة (كنتُ) عندهم، كأنّك قلت: (كدتُ فاعلًا)، ثم وضعت (أفعلُ) في موضع (فاعل) »[1].

ومراده بقوله: « وأفعل هاهنا بمنزلتها في (كنتُ) » أن (أفعلُ) في هذا الباب في محل نصب خبر الفعل (كاد)؛ لأنها لو وقعت بعد (كنت) لكانت في موضع نصب خبرها، و(كاد) بمنزلة (كان) في العمل، إلاّ أنّ (كاد) لا يقع خبرها اسمًا مثل (كان) بل لا بدّ أن يكون فعلًا.

وفي حديثه عن امتناع دخول (أَنْ) على خبر (كاد) يقول: « ويضطرّ الشاعر فيقول: (كدتُ أنْ)، فلمّا كان المعنى فيهن ذلك[2] تركوا الأسماء[3] لئلاّ يكون ما

---

(١) الكتاب: (٣/ ١١). ويقول أبو عليّ الفارسي: « التقدير في (أفعلُ) الواقع بعد (كدتُ) أنّه في موضع اسم منصوب، فالموضع موضع اسم في المعنى، وإن لم يقع الاسم فيه في الاستعمال، ولو وقع اسمٌ فيه لم يكن إلا منصوبًا كما انتصب (أبؤسًا) في: (عسى الغوير أبؤسًا)... » التعليقة: (٢/ ١٣٠).

(٢) أي: « أن معناها ومعنى غيرها معنى ما تدخله (أنْ) نحو قولهم: (خليق أن يقول ذاك) وقارب أن لا يفعل » الكتاب: (٣/ ١٢).

(٣) يقول السيرافي: « وإنّما ألزموا فيه الفعل؛ لأنّه أريد به الدلالة بصيغة الفعل على زمانه أو مداناته، =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

هذا معناه كغيره، وأجروا اللفظ كما أجروه في (كنتُ) لأنّه فعلٌ مثله.

و(كدتُ أن أفعل) لا يجوز إلاّ في شعر؛ لأنّه مثل (كان) في قولك: (كان فاعلًا) و(يكون فاعلًا) » [1].

فصاحب الكتاب يشبّه (كاد) بـ(كان) في العمل، وإن اختلفا في أن خبر (كاد) لا يكون إلا فعلًا مضارعًا عاريًا من (أنْ)، ولم يعلّل صاحب الكتاب حذف (أن) من خبر (كاد) وعلّله مَن بعده بأنّ « (كاد) أبلغ في تقريب الشيء من الحال، بل توجب شدّة قربه منه، فلمّا كانت كذلك، حُذفت (أن) منها لدلالتها على الاستقبال » [2].

ثم ذكر بأن خبر (كاد) قد يأتي مقترنًا بـ(أن) في الشعر تشبيهًا له بـ(عسى)، فيقول: « وقد جاء في الشعر: (كاد أن يفعل)، شبّهوه بعسى. قال رؤبة[3]:

= وقرب الالتباس به ومواقعته، فإذا قلت: (كدتُ أفعل كذا) فلست بمخبرٍ أنّك فعلته، ولا أنّك عريت منه عريّ من لم يَرُمْهُ، ولكنّك رُمْتَه وتعاطيتَ أسبابه حتى لم يبق بينك وبينه شيء إلاّ مواقعته. فإذا قلت: (كدتُ أفعله) فكأنّ أفعله حدٌّ انتهيت إليه ولم تدخل فيه، فكأنّك قلت: كنتُ مقاربًا لفعله، وعلى حدّ فعله. ولفظ (كدت) أدلّ على حقيقة المعنى وأخصر في اللفظ...و(كاد زيد يفعل) إنّما يُقال لمن هو على حدّ الفعل وليس فيه مهلة، فلمّا كانت كذلك صارت للحال: شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة:١٩٥-أ)، والمطبوع: (٩/ ١٨٨-١٨٩).

(١) الكتاب: (٣/ ١٢).

(٢) أسرار العربية: (ص:١٢٩). وفي ذلك يقول السيرافي: « والباب في (كاد) وإسقاطها (أن)؛ لأنك إذا قلت: (كاد يفعل) فإنّما تقوله لمن هو على حدّ فعلك كالداخل فيه، وسبيل المستقبل أن تكون في كونه مهلة » شرح السيرافي: (المخطوط: ٤/ ورقة:٤٨-ب)،والمطبوع: (١١/ ٩٣-٩٤). ويُنظر: شرح الكافية للرضي: (٤/ ٢٢٢).

(٣) هو رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعديّ، راجزٌ من الفصحاء المشهورين، كان أكثر إقامته في البصرة، أخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجّون بشعره، ويقولون بإمامته في اللغة. =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

قَــدْ كَــادَ مِــنْ طُــوْلِ الــبِلَى أَنْ يَمْــصَحَا[1]

والمحصُ مثله » [2].

وتعليل ذلك كما ذكر السيرافي: « إذا أدخل (أن) في (كاد) فكأنه بَعُدَ من الحال حتى أشبه (عسى) » [3].

وجملة القول: أن (كاد) تشبهَ (كان) في العمل غير أن خبرها غالبًا لا يأتي إلاّ جملة فعلية فعلها غير مقترن (بأن)، وقد يقترن بها في الفعل اضطرارًا تشبيهًا لـ(كاد) بـ(عسى).

والله تعالى أعلم.

= توفي بالبادية سنة: (١٤٥هـ) وكان قد أسنّ.

تُنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء: (٢/ ٧٦١-٧٦٧)، والشعر والشعراء: (ص:٣٩٩-٤٠٣)، ووفيّات الأعيان: ((٢/ ٣٠٣-٣٠٥).

(١) يُنظر: البيت في: ملحق ديوان رؤبة: (ص:١٧٢)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:١٧٤)، وتحصيل عن الذهب: (ص:٤٤٣)، والخزانة: (٩/ ٣٤٧).

البِلَى: القدم، يمصح: يذهب ويدرس.

والشاهد فيه: دخول (أنْ) على (كاد) للضرورة، والمستعمل في كلام العرب إسقاطها، ودخلت عليها تشبيهًا لها بـ(عسى).

(٢) الكتاب: (٣/ ١٦٠).

(٣) شرح السيرافي: (المخطوط: ٤/ ورقة: ٤٨-ب)، والمطبوع: (١١/ ٩٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثانيًا: تشبيه (عسى) بـ(كاد):

ذكر صاحب الكتاب أن من العرب من يشبّه (عسى) بـ(كاد) فقال: «واعلم أنّ من العرب من يقول: (عسى يفعلُ) يشبّهها بـ(كاد يفعلُ)، فـ(يفعلُ) حينئذٍ، في موضع الاسم المنصوب في قوله: (عسى الغويرُ أبؤسًا) [(١)]. فهذا مثلُ من أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى (كاد) قال هُدْبَةُ[(٢)]:

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه ... يكون وراءَه فرجٌ قريبُ[(٣)] »[(٤)].

---

(١) هذا مثلٌ يضربُ للرجل يُقال له: لعلّ الشرَّ جاء من قبلك. وأصله من قوله الزَّباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه: « عسى الغوير أبؤسًا » أي: لعلّ الشرَّ يأتيكم من قبل الغار.

والغوير: تصغير غار، والأبؤس: جمع بؤس، وهو الشدَّة.

يُنظر: مجمع الأمثال: (٢/ ٢١).

(٢) هو أبو سليمان هُدبة بن خَشْرَم بن كُرز من بني عامر بن ثعلبة بن عبد الله بن ذبيان بن الحارث، قتل صهره في أيام ولاية سعيد بن العاص على المدينة ثمّ هرب، فقبض سعيد على نفر من قوم هدبة فيهم عمّه، ولم يطلقهم حتى جاء هدبة وأسلم نفسه للسجن وقضى في السجن مدّة (من ثلاث إلى ست سنوات)، قتله ابن أخته المسوّر أخذًا بثأر أبيه في آخر خلافة معاوية سنة (٦٠هـ)، وكان من أسرة كلّها شعراء، وكان شاعرًا مطيلًا، وله رجز، أسلوبه بدوي، وأجود شعره الذي قاله في السجن. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء (ص:٤٦٤-٤٦٧)، ومعجم الشعراء: (ص:٤٦٠-٤٦١).

(٣) يُنظر: البيت في شرح أبيات سيبويه للنحاس: (١٥٧)، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (٢/ ١٠٧)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٤٤٢)، والخزانة: (٩/ ٣٢٨).

والشاهد فيه: إسقاط (أنْ) من خبر (عسى) ورفع الفعل.

(٤) الكتاب: (٣/ ١٥٨-١٥٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩ ١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فـ(عسى) مشبّهة بـ(كاد) المحمولة على (كـان) في العمـل[1]، والفعـل بعـدها في محلّ نصبٍ خبرٍ لها، وقول العرب: (عسى الغويرُ أبؤسًـا) جُعلـت فيـه (عـسى) بمنزلة (كان) حيث أتى خبرها اسمًا منصوبًا لا فعلًا.

وجملة القول: أن (عسى) مشبّهة بـ(كاد) في إسقاط (أن) من خبرها.

والله تعالى أعلم.

---

(١) يقول السيرافي: « ومثله (عسى زيد أن يقـوم) ومعنـاه: عـسى زيـدٌ القيـام؛ لأن القيـام لا يـدلّ عـلى زمان محصّل، فلزموا الفعل الذي يدلّ على الزمان بعينه. وإذا قلـت: (عـسى زيـدٌ يقـومُ) بإسـقاط (أن) جاز، و(يقوم) في موضع (قائم)، ولذلك قيل: (عـسى الغـويرُ أبؤسًـا) و(عـسى زيـد يفعـل) وإنّـما تريـد: عـسى زيـد يفعـل فـيما يـستقبل » شرح الـسيرافي: (المخطـوط: ٣/ ورقـة: ١٩٥-أ)، والمطبوع: (٩/ ١٨٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثالثًا: تشبيه (جَعَلَ) و(أَخَذَ) بـ(كان):

شبّه صاحب الكتاب (جَعَلَ) و(أَخَذَ) بـ(كان) فقال: « ومثله[1] (جَعَلَ يقولُ)، لا تذكر الاسم هاهنا ومثله: (أخذ يقول)، فالفعل هاهنا بمنزلة الفعل في (كان) إذا قلت: (كان يقول)، وهو في موضع اسمٍ منصوب بمنزلته ثمَّ. وهو ثمَّ خبر كما أنّه هاهنا خبر، إلاَّ أنّك لا تستعمل الاسم، فأخلصوا هذه الحروف للأفعال، كما خلصت حروف الاستفهام للأفعال نحو: هلاَّ[2] وألاّ[3]»[4].

فصاحب الكتاب يجعل هذه الأفعال محمولة على (كان) في العمل، فإذا قيل: (كان يقول) فـ(يقول) في محلّ نصب خبرٍ لـ(كان)، كما جُعل (يقول) في محل نصب خبر (أخذ) في (أخذ يقولُ).

فالفرق بين هذه الأفعال وبين (كان): أن أخبارها لا تقع إلاّ جملًا فعليَّة غير مقرونة بـ(أن)، فأخلصوا أخبار هذه الأفعال لأن تكون جملًا فعلية، كما خلصت حروف الاستفهام (هلاّ وألاّ) للأفعال، فلا تقع بعدها الأسماء[5].

ولمّا كانت هذه الأفعال محمولة في معناها على معنى غيرها مثل: خليق وقارب، فكلاهما مما يليه المصدر المؤول للدلالة على دنو الفعل وقرب وقوعه،

---

(١) أي: مثل (كاد).

(٢) حرف تحضيض لا يليه إلاّ الفعل. يُنظر الحديث عنه في: الكتاب: (٣/ ١١٥)، والجنى الداني: (ص:٦١٣-٦١٤).

(٣) حرف تحضيض لا يليه إلاّ الفعل. يُنظر الحديث عنه في الكتاب: (١/ ٩٨، ٣،٢٩٧/ ١١٥)، والجنى الداني: (ص:٥٠٩).

(٤) الكتاب: (٣/ ١٦٠).

(٥) يُنظر: الكتاب: (٣/ ١٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

منعت الأسماء؛ لأن هذا لا تدلّ عليه الأسماء، لذلك تركت وعدل عنها إلى الأفعال المضارعة.

وفي هذا يقول صاحب الكتاب: « وكأن معنى (جَعَلَ يقولُ) و(أَخَذَ يقولُ): قد آثر أن يقول ونحوه فمن ثمّ منع الأسماء؛ لأن معناها معنى ما يستعمل بـ(أنْ) فتركوا الفعل حين خزلوا (أنْ)، ولم يستعملوا الاسم لئلاّ ينقضوا هذا المعنى » [1].

وجملة القول: أن الفعلين (أَخَذَ) و(جَعَلَ) كـ(كان) في العمل غير أن أخبارها أفعال لا أسماء.

والله تعالى أعلم.

---

(١) الكتاب: (٣/ ١٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

رابعًا: تشبيه (حسب) بـ(كان):

شبّه صاحب الكتاب (حسب) بـ(كان) في احتياجه للمبتدأ والخبر، وفي ذلك يقول: « وتقول: (حسبتُك إيَّاه)، و(حسبتني إيَّاه)؛ لأن (حسبتنيه) و(حسبتُكه) قليلٌ في كلامهم؛ وذلك لأن (حسبتُ) بمنزلة (كان)، إنّما يدخلان على المبتدأ والمبنيّ عليه، فيكونان في الاحتياج على حال.

ألا ترى أنّك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما، كما لا تقتصر عليه مبتدأ. والمنصوبان بعد (حسبت) بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد (ليس) و(كان)، وكذلك الحروف التي بمنزلة (حسبت) و(كان)؛ لأنها إنّما يجعلان المبتدأ والمبنيّ عليه فيما مضى يقينًا أو شكًّا أو عِلْمًا، وليس بفعلٍ أحدثته منك إلى غيرك كـ(ضربت) وأعطيت)، إنّما يجعلان الأمر في علمك يقينًا أو شكًّا فيما مضى » [1].

ذكر هذا صاحب الكتاب في بابٍ سمّاه: « هذا باب إضمار المفعولين اللذين تعدّى إليهما فعل الفاعل » [2]، وفيه بيّن أنّ اتصال المفعول الثاني في باب (ظنّ) وأخواتها بالفعل قليل؛ وعلّل هذا بأنّ (حسبت) في قولهم: (حسبتك إيّاه)، و(حسبتني إيّاه) بمنزلة (كان) فكما أن (كان) الناقصة تدخل على المبتدأ والخبر وتعمل فيهما، ولا يتمّ معناها إلاّ بهما. وكان الاختيار في معمولها الثاني (خبرها) انفصاله إذا كان ضميرًا، فكذلك هذا الفعل، فإنّه يطلب المبتدأ والخبر مفعولين له، ولا يتمّ معناه إلاّ بهما، ويكثر انفصال مفعولها الثاني إذا وقع مضمرًا فشبّه اقتضاء هذا الفعل للمفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر باقتضاء (كان) معموليها.

---

(١) الكتاب: (٢/ ٣٦٥-٣٦٦).

(٢) الكتاب: (٢/ ٣٦٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وحمل انفصال المفعول الثاني في هذا الباب على انفصال خبر (كان) [1].

وفي بيان ذلك يقول شارح الكتاب: « واعلم أن (حسبت) مع الفاعل منزلته منزلة (كان) بغير فاعل؛ لأن (كان) وحدها تدخل على المبتدأ والخبر، فيرتفع بها المبتدأ، وينتصب بها الخبر، و(حسبت) مع فاعل المحسبة تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصبهما؛ لأنّه دخل عليهما فعلٌ وفاعلُ فانتصبا على أنهما مفعولا (حسبت)، ولمّا كان المفعول الثاني من (حسبت زيدًا منطلقًا) بمنزلة خبر (كان) في قولك: (كان زيدٌ منطلقًا)، وكان الاختيار في إضمار خبر (كان) أن يكون منفصلًا على ما تقدّم من ذكره[2] وجب أن يكون المفعول الثاني من (حسبت) كذلك، ولأنّ ذلك خبره يقع موقعه الفعل، والجملة، والظرف غير المتمكّن، كما أن خبر (كان) كذلك، تقول: (حسبتك إياه)، و(حسبتني إياهِ)، كما تقول: (كنت إياه) و(حسبتُنيه) و(حسبتُكه) قليلٌ، كما أن (كنته) و(كنتني) و(عمرو كانه زيدٌ) قليل... » [3].

فجملة القول: أن (حسب) وأخواتها من أفعال القلوب مشبهة لـ(كان) في اقتضائها المبتدأ والخبر معمولين لها، ومن هنا كان الاختيار فيها وفي باب (كان) انفصال المعمول الثاني إذا كان ضميرًا؛ « لأنّه خبر المبتدأ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر »[4] مع (حسبت)، ولأنّ الأول في باب (كان) لمّا كان

---

(١) يُنظر: الكتاب: (٢/ ٣٥٨).

(٢) يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ١٤٠-ب)، والمطبوع: (٩/ ٥٠-٥١).

(٣) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ١٤٦-ب)، والمطبوع: (٩/ ٦٦).

(٤) شرح التسهيل: (١/ ١٥٤)، وفي انفصال واتصال الضمير بعد (كان) خلاف بين سيبويه وابن مالك. يُنظر: شرح التسهيل: (١/ ١٥٤-وما بعدها).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

مرفوعًا كان كالجزء من الفعل، فاختير في الثاني الانفصال؛ لأن المرفوع قد فصل بينه وبين الفعل.

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

خامسًا: تشبيه (تقول) بـ(تظنّ):

ذكر صاحب الكتاب أن القول قد يشبّه بالظنّ، وفي هذا يقول: « (تقولُ) في الاستفهام، شبهوها بتظنّ، ولم يجعلوها كـ(يظنّ) و(أظنّ) في الاستفهام؛ لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن (ظنّ) غيره، ولا يستفهم هو إلا عن ظنّه. فإنّما جُعلت كـ(تظنّ)، كما أنّ (ما) كـ(ليس) في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها، وإذا تغيّرت عن ذلك أو قدّم الخبر رجعت للقياس، وصارت اللغات فيها كلغة تميم »[1].

فشروط إجراء القول مجرى الظن -كما يُفهم من كلام صاحب الكتاب- أن يكون الفعل مضارعًا، للمخاطب، مسبوقًا باستفهام، ولم يجعلوا فعل (القول) إذا كان لغير المخاطب وكان دالًا على الغائب أو المتكلّم (نحو: يقول: وأقول) بمنزلة (الظن) بعد الاستفهام؛ لأن المخاطب لا يُسأل عن ظن غيره، ولا يسأل نفسه عن ظنّه هو- ويكون الاستفهام حينئذٍ باقيًا على معناه من غير إنكار- على حين يجوز للمتكلّم أن يسأل المخاطب عن ظنّه.

وإلحاق (أتقول) بـ(تظنّ) عند صاحب الكتاب مبنيٌّ على أن الشيء قد يلحق بالشيء في موضعٍ بعينه، ولا يلحق به في مواضع كثيرة[2].

وقد نظّر لذلك بـ(ما) النافية، فإنها تُلحق بـ(ليس) في العمل في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها، وإذا تغيّر معناها عن معنى (ليس) بأن ينتقض نفيها بالاستثناء، أو يُقدّم خبرها عليها، فإنها تعود إلى ما كانت عليه في الأصل، ولا تعمل كما في لغة بني تميم[3].

---

(١) الكتاب: (١/ ١٢٢).

(٢) يُنظر: الكتاب: (١/ ٩٦، ١٢٢).

(٣) يُنظر: في إعمال (ما) عمل (ليس): الكتاب: (١/ ٥٧-٦٩)، وشرح الجمل لابن عصفور: =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وفي بيان ذلك يقول شارح الكتاب: « اعلم أن القول قد يستعمل في معنى الظن والاعتقاد؛ وذلك أن القول والظن يدخلان على جملة، فَتَصَوُّرُها في القلب: هو الظن أو العلم، والعبارة عنها باللسان هو القول. من ذلك قول القائل: هذا قول فلان، ومذهب فلان.

ومن العرب من يعمل القول إعمال الظن على كلّ حال، فيقول: (قلتُ: زيدًا منطلقًا)، كما يقول: عملتُ زيدًا منطلقًا. وفيهم من يجعله بمنزلة الظن- إذا استفهم المخاطبُ خاصة- فيقول: (أقلت: زيدًا منطلقًا؟)، و(أتقول: زيدًا منطلقًا؟) على معنى: أظننت زيدًا منطلقًا؟ وأتظن زيدًا منطلقا؟، وإنّما يُفعل ذلك في المخاطب إذا استفهم عن ظنّه؛ لأن أكثر ما يقول الإنسان لمخاطبه: أتقول كذا وكذا في كذا؟، أو ما تقول في كذا؟ إنّما تريد به: ما تعتقد إلى أي شيءٍ يذهب. ألا ترى أنّك لو قلت لفقيهٍ: ما تقول في تحريم المسكر؟ فقال لك: أنا أذهب إلى تحليل القليل منه، لكان معناه: أنا أعتقد هذا وأذهب إليه، وكثر هذا المعنى فأجروه مجرى الظن؛ فإذا قالوا للمخاطب: (أيقول زيدٌ عمرو منطلق؟) حكوا؛ لأنه لم يكن أن يستفهم المخاطب عن ظنّ غيره، فجعله سيبويه بمنزلة تشبيه أهل الحجاز (ما) بـ(ليس) إذا لم يقع استثناء ولم يتقدّم الخبر، فإذا وقع الاستثناء، أو قُدّم الخبر رَجع إلى القياس؛ لأنها لم تقوَ أن تعمل مع التغيير عمل (ليس) كما لم يقوَ القول في غير استفهام المخاطب [أن يعمل[1]] عمل (ظنّ)؛ لأنّه لم يكثر ككثرته فيه؛ فرجع إلى القياس »[2].

= (١/ ٥٩١-وما بعدها)، وشرح التسهيل: (١/ ٣٦٨-وما بعدها)، والهمع: (٢/ ١٠٩-وما بعدها).

(١) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٢٣٢- ب، ورقة:٢٣٣- أ)، والمطبوع: (٣/ ٢٤٠-٢٤١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وقد بين صاحب الكتاب أن إجراء القول مجرى الظنّ- مع توافر شروطه[1]- جائز لا واجب، فإن شاء المتكلّم عدل عن النصب إلى الرفع على الحكاية؛ لأنّها الأصل، وفي ذلك يقول: « وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية[2]».

وقد ذكر صاحب الكتاب أن قومًا من العرب- يوثق بعربيتهم- يلحقون باب القول جميعه بالظن، بلا شروط، وهم بنو سليم، فقال: « وزعم أبو الخطاب[3]- وسألته غير مرّة- أن ناسًا من العرب يوثق بعربيتهم- وهم بنو سليم- يجعلون باب (قلتُ) أجمع مثل (ظننتُ) »[4].

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد ذكر تشبيههم (القول) بالظن في مواضع من كلامهم متى سبق باستفهامٍ غير منفصلٍ عنه، وكان مضارعًا للمخاطب، أمّا عند بني سليم فهو جارٍ مجرى الظن على كلٍّ حال.

والله تعالى أعلم.

---

(١) وهي: أولًا: أن يكون الفعل مضارعًا.

وثانيًا: أن يكون الفعل للمخاطب.

وثالثًا: أن يسبق القول باستفهامٍ، حرفًا كان أو اسمًا.

ورابعًا: ألّا يُفصل بين الاستفهام والقول بغير معمول القول.

يفهم هذا الكلام من صاحب الكتاب. ينظر قوله في: الكتاب: (١/ ١٢٢- ١٢٣)، والارتشاف: (٤/ ٢١٢٧- ٢١٢٨).

(٢) الكتاب: (١/ ١٢٤).

(٣) الأخفش الكبير.

(٤) الكتاب: (١/ ١٢٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثالث: أشباه الفعل في العمل

أولاً: تشبيه اسمي الفاعل والمفعول بالفعل المضارع:

شبّه صاحب الكتاب اسم الفاعل واسم المفعول بالفعل في العمل، ونصّ على ذلك في حديث مجمل عن الأسماء العاملة عمل الفعل في باب جعله توطئةً لبيان عمل الفعل وما يعمل عمله من الأسماء، فذكرها جملة ثمّ فصّلها في أبواب متفرّقة فقال: « هذا[1] باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولا يتعدّى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول... »[2].

وفي بيان المراد بهذا يقول السيرافي: «... اعلم أن اسم الفاعل المشتقّ له من الفعل يعمل عمل الفعل، كقولك: (هذا ضاربٌ زيدًا)، فـ(ضارب) ينصب (زيدًا) كما ينصبه (يضرب) إذا قلت: (هذا يضرب زيدًا)، وإذا قلت: (هذا معطٍ زيدًا درهمًا، وهذا حاسبٌ أخاك منطلقًا، ومُعْلِمٌ زيدًا عمرًا قائمًا) فهو بمنزلة: (يعطي، ويحسب، ويُعْلِم)، وإذا قلت: (هذا معطى درهمًا)، فهو بمنزلة قولك: (هذا يُعطي درهمًا)، فـ(يُعطى) هو فعل مفعولٍ تعدّى إلى مفعول آخر، و(معطى) اسم المفعول المشتقّ من هذا الفعل فعمل عمله، وكذلك يقول: (هذا مكسوٌّ أبوه ثوبًا)، فعمل (مكسوٌّ) عمل (يكسى)، ويصير بمنزلة قولك: هذا يُكسى

---

(١) اسم الإشارة ساقطة من طبعة عبد السلام هارون، يُنظر: (١/ ٣٣)، وطبعة د. إيميل بديع يعقوب، يُنظر: (١/ ٦٦)، ومثبتٌ في طبعة بولاق: (١/ ١٤)، وطبعة الأستاذ الدكتور محمد كاظم البكّاء: (١/ ٥١).

(٢) الكتاب: (١/ ٣٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

أبوه ثوبًا»[1].

وقد تحدّث صاحب الكتاب عن عمل اسمي الفاعل والمفعول، ونصّ على أن اسم الفاعل يجري مجرى الفعل، ويعمل عمله ظاهرًا ومضمرًا، ومقدّما ومؤخّرًا في أحد أبواب الاشتغال، فقال: « هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري غيره مجرى الفعل، وذلك قولك: (أزيدًا أنت ضاربه؟)، و(أزيدًا أنت ضاربٌ له)، و(أعمرًا أنت مكرمٌ أخاه؟)، و(أزيدٌ أنت نازلٌ عليه؟)، كأنّك قلت: أنت ضارب، وأنت مكرم، وأنت نازل، كما كان ذلك في الفعل؛ لأنّه يجري مجراه، ويعمل في المعرفة كلّها والنكرة، مقدّمًا ومؤخرًا، ومظهرًا ومضمرًا »[2].

وفي شرح ذلك يقول السيرافي: « يعني أن قولنا: (أزيدًا أنت ضاربه؟) بمنزلة قولك: (أزيدًا أنت تضربه؟)، وقد بيّنا أن اسم الفاعل يجري مجرى الفعل ويعمل عمله.

فإن قال قائل: فأنت إذا قلت: أزيدًا أنت ضاربه؟ (الهاء) في موضع جرّ، فكيف نصبت (زيدًا) وضميره مجرور؟!

قيل له: جرّ ضميره لا يمنع أن يكون (ضارب) في معنى الفعل، كما كان ذلك في قولك: (أزيدًا مررتَ به؟)؛ لأن ضميره مجرور، وإنّما الجرّ في اللفظ، والنيّة نيّة التنوين في (ضاربه) كأنّك قلت: ضاربٌ له... »[3].

وقد بيّن الرماني وجه نقصان اسم الفاعل عن الفعل في العمل حيث يقول:

---

(١) شرح السيرافي: المطبوع: (٢/ ٢٦٠).

(٢) الكتاب: (١/ ١٠٨)، ويُنظر: الكتاب أيضًا: (١/ ٢١).

(٣) شرح السيرافي: (المخطوط): (١/ ورقة: ٢٢٢- أ)، والمطبوع: (٤/ ٢٠٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

« واسم الفاعل قوي العمل لشدّة قربه من الفعل المضارع، فهو يعمل في كلّ ما يعمل فيه الفعل من المعرفة والنكرة والمضمر والمظهر والمقدّم والمؤخّر، والسبب والأجنبي، إلّا في موضع واحد، وهو أنّه إذا جرى على غير من هو له لم يعمل في الضمير المنفصل، ويعمل الفعل في الضمير المنفصل، فينقص عن قوة العمل بهذا الوجه، وبوجهٍ آخر وهو أنّه يصلح أن يخلو من العمل بحقّ الاسمية ولا يخلو الفعل من العمل؛ لأنّه لا بدّ له من الفاعل »[1].

ويفهم من كلام الشارح أنّ جرّ ضمير العائد إلى (زيد) بالإضافة في قولهم: (أزيدًا أنت ضاربه؟)، لا يمنع أن يكون اسم الفاعل فيه في معنى الفعل، فالإضافة هنا لفظية للتخفيف، والمعنى على ثبات التنوين[2].

وأمّا قول صاحب الكتاب: « لأنه يجري مجراه ويعمل في المعرفة كلّها، والنكرة، مقدّمًا ومؤخرًا، ومظهرًا ومضمرًا » ففيه « إشارة إلى قوّة عمل اسم الفاعل لقوّة مشابهته للفعل »[3]، وعلى هذا يجوز أن يقال: « هذا ضاربٌ زيدًا، وقاتلٌ رجلًا، وهذا زيدًا ضاربٌ، وهذا أباك قاصدٌ، فذكر سيبويه هذا ليثبت أنّه يعمل عمل الفعل ويجري مجراه »[4].

وقد نبّه صاحب الكتاب إلى أن اسم المفعول بمنزلة اسم الفاعل في قوّة العمل حيث قال: « وكذلك جميع هذا، فـ(مَفْعُولٌ) مثل: (يُفْعَلُ)، و(فاعِل) مثل:

---

(١) شرح الرماني: (١/ ٣٣٢- ٣٣٣).

(٢) يُنظر: الأصول: (١/ ١٢٦- وما بعدها)، والمقتصد: (٥١٦- وما بعدها).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: (٦/ ٦٨).

(٤) شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٢٢٢- أ)، والمطبوع: (٤/ ٢٠٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

(يَفْعَلُ) »[1].

ومعنى هذا أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل الذي لم يُسمّ فاعله، كما أنّ اسم الفاعل يعمل عمل الفعل المبنيّ للفاعل، وفي بيان ذلك يقول السيرافي: «يريد أن: (محبُوس) و(مكابر) وما أشبهه يجري مجرى: يُحْبَس ويُكَابَر، والأفعال التي لم يتسمَّ فاعلوها، وضارب وشاتِم ومقاتل ومكسِّر يجري مجرى: يضرِب ويشتِم، ويقاتِل ويكسِّر والأفعال التي تَسَمَّى فاعلوها »[2].

وفي بابٍ آخر بيّن صاحب الكتاب أن اسم الفاعل المنكّر المنوّن يجري مجرى الفعل المضارع في المعنى والعمل حيث يقول: « هذا بابٌ من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يَفْعَلُ) كان نكرةً منوّنًا »[3].

فيفهم من كلام صاحب الكتاب في هذا الباب أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل المضارع إذا كان منوّنًا، وكان دالًا على الحال أو الاستقبال.

وقد بيّن سيبويه ذلك بالأمثلة فقال: وذلك قولك: (هذا ضارٌ زيدًا غدًا)، فمعناه وعمله مثل: (هذا يضرب زيدًا غدًا). فإذا حدثت عن فعلٍ في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك.

وتقول: (هذا ضاربٌ عبد الله الساعة)، فمعناه وعملهُ مثل: (هذا يضربُ

---

(١) الكتاب: (١/ ١٠٩).

(٢) شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ١٢٣-أ)،والمطبوع: (٤/ ٢٠٨). ويُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: (٦/ ٨٠-٨١)، وشرح الكافية الشافية: (٢/ ١٠٥٣)، وشرح الكافية للرضي: (٣/ ٤٢٧ وما بعدها).

(٣) الكتاب: (١/ ١٦٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

زيدًا الساعة)، و(كان زيدٌ ضاربًا أباك)، فإنّما تحدّث أيضًا عن اتّصال فعلٍ في حال وقوعه، و(كان موافقًا زيدًا)، فمعناه وعمله كقولك:كان يضرب أباك ويوافق زيدًا. فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوّنًا »[1].

فإيراده لفظ (غدًا) في: (هذا ضاربٌ زيدًا غدًا)، ولفظ (الساعة) في: (هذا ضاربٌ عبد الله الساعة) يدلّ على أنّه أراد بالأوّل الاستقبال، وبالثاني الحال.

ثم بيّن أن اسم الفاعل في قولهم: (كان زيدٌ ضاربًا أباك) و(كان موافقًا زيدًا) معناه معنى المضارع، فـ(ضاربًا) بمعنى: (يضرب) و(موافقًا) بمعنى (يوافق)، لذا عمل اسم الفاعل هنا عمل فعله ونصب ما بعده؛ لأن المتكلّم إنّما أراد الحديث عن فعلٍ متّصلٍ غير منقطعٍ حال وقوعه، فهو يحكي عن حالٍ مضت واصفًا الفعل أثناء وقوعه فيها، لا أنّه قد وقع وانتهى؛ لذلك فهو جارٍ مجرى الفعل المضارع في المعنى والعمل.

وفي موضع آخر بيّن صاحب الكتاب أن اسم الفاعل قد عمل لمشابهته الفعل[2]، كما أن الفعل المضارع قد أعرب لمشابهته اسم الفاعل[3]، وفي هذا يقول: « فإذا أخبر أنّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتّة؛ لأنّه إنّما أجرى مجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعلُ المضارع في الإعراب، فكّل واحدٍ منها داخلٌ على صاحبه، فلمّا أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك

---

(١) الكتاب: (١/ ١٦٤)، ويُنظر أيضًا: الكتاب: (١/ ١٣٠، ١٧٧، ٢/ ١٨- وما بعدها).

(٢) يشبه اسم الفاعل الفعل المضارع من عدّة أوجه، وفي ذلك يقول أبو عليّ الفارسي: « وإنّما أعمل اسم الفاعل عمل الفعل لما كان جاريًا عليه في حركاته وسكونه وتأنيثه وتذكيره، وأنّه يُثنى ويجمع بالواو والنون، وبالألف والتاء، كما تلحق الأفعال علامة التأنيث... » الإيضاح العضدي: (ص: ١٧١). ويُنظر: الأصول: (١/ ١٢٢)، والمقتصد: (١/ ٥٠٦- وما بعدها، ٥١٥).

(٣) يُنظر: (ص:١١١-وما بعدها) من البحث.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الفعل؛ لأنّه إنّما شبّه بما ضارعه من الفعل كما شبّه به في الإعراب »[1].

ومراده أن اسم الفاعل إنّما عمل لأنّه محمول على المضارع في المعنى وفي حركاته وسكناته، فإذا دلّ على المضي فإنّه حينئذٍ لا ينوّن ولا يعمل لمشابهته الفعل الماضي، فهو بمنزلته وجارٍ مجراه فمنع العمل لزوال ما كان يعمل بموجبه[2].

وبين صاحب الكتاب عمل الفاعل المنوّن بالشواهد فقال: « ومما جاء في الشعر منوّنًا من هذا الباب قوله[3]:

إنّي بحبْلِكِ واصلٌ حبلي ... وبريشِ نَبْلِكِ رائشٌ نبلي[4]

وقال عمر بن أبي ربيعة[5]:

---

(١) الكتاب: (١/ ١٧١).

(٢) في قضية إعمال اسم الفاعل الدال على المضيّ خلاف، فقد منعه النحاة وأجازه الكسائي مطلقًا، وقيّد السيرافي الجواز بإضافة اسم الفاعل واقتضائه بعد الإضافة مفعولًا. للوقوف على المسألة بتفصيل. يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٢٢١- ب،٢٢٢- أ)، وشرح المفصل لابن يعيش: (٦/ ٧٦- ٧٧)، وشرح التسهيل: (٣/ ٧٥) .

(٣) قيل البيت لامرئ القيس. يُنظر: الديوان: (ص:٢٣٩)، وقيل: هو للنمر بن تولب. يُنظر: ملحق ديوانه ضمن (شعراء إسلاميون): (ص:٤٠٥).

(٤) يُنظر: البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٨)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٣٥٨)، وتحصيل عين الذهب: (ص:١٣٥).

والشاهد فيه: تنوين (واصل، ورائش) ونصب ما بعدهما تشبيهًا بالفعل المضارع؛ لأنهما في معناه ومن لفظه، فجريا في العمل مجراه كما جرى في الإعراب مجراهما.

(٥) هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، أبو الخطّاب، أرقّ شعراء عصره، من طبقة جرير والفرزدق، كلّ شعره في الغزل واللهو، تاب في آخر حياته، وغزا في البحر فمات غرقًا. له ديوان شعر مطبوع. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء: (ص:٣٧١-٣٧٤) ووفيات الأعيان: (٣/ ٤٣٦-٤٣٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ومِـنْ مـاليءٍ عَينيـهِ مـنْ شيءِ غـيرِه إذا راحَ نحوَ الجَمرةِ البيضُ كالدّمى[1]» [2]

وجملة القول: أن اسم الفاعل إذا كـان نكـرة منوّنًـا فإنّـه يعمـل عمـل الفعـل المضارع؛ لأنّه محمولٌ عليه.

والله تعالى أعلم.

---

(١) يُنظر: البيت في: ديوان عمر بن أبي ربيعة: (ص:٣٨)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٨١)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٢٤٣)، وتحصيل عين الذهب: (ص:١٣٥).

البيض: النساء، والدمى: صور الرخام، شبّه بها النساء؛ لأنّ الـصانع لهـا لا يُبقـي غايـة في تحسينها وتلطيف شكلها وتخطيطها.

والشاهد فيه: تنوين (مالئ) ونصب (عينيه) به تشبيهًا له بالفعل المضارع.

(٢) الكتاب: (١/ ١٦٤-١٦٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المعوزة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثانيًا: تشبيه اسم الفاعل المحلّى بـ(أل) بالفعل الماضي:

شبه صاحب الكتاب اسم الفاعل المحلى بـ(أل) بالفعل الماضي حيث يقول « هذا بابٌ صار الفاعل فيه بمنزلة (الذي فَعَلَ) في المعنى وما يعمل فيه، وذلك قولك: (هذا الضاربُ زيدًا)، فصار في معنى: هذا الذي ضرب زيدًا، وعمل عمله؛ لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك: (هذا الضاربُ الرجلَ)، وهو وجه الكلام » [(١)].

فقول صاحب الكتاب: « صار الفاعل فيه بمنزلة: الذي فَعَلَ في المعنى » فيه إشارة إلى أن اسم الفاعل في هذا الباب واقعٌ صلةً لـ(أل)، وهذا يعني أن لفظه اسمٌ ولكن معناه معنى الفعل[(٢)]، وعيّن صاحب الكتاب زمن الفعل الذي هو بمعناه فقال: الذي فَعَلَ، فيفهم منه أن اسم الفاعل هنا دالٌ على المضيّ.

وقوله: « وما يعمل فيه » إشارة إلى أن اسم الفاعل يعمل وإن كان دلًا على المضيّ، بعد وقوعه صلةً للألف واللام.

ومن هذا يُخلص إلى أنه « إن وقع الذي بمعنى الماضي صلةً للألف واللام استوى هو والذي بمعنى المضارع في استحقاق العمل؛ لأنّه وقع موقعًا يجب تأوّله فيه بالفعل، كما يجب تأوّل الألف واللام بـ(الذي) أو أحد فروعه، فقام تأوّله مقام ما فاته من الشبه اللفظي... » [(٣)].

وإذا كان صاحب الكتاب قد تحدّث عن إعمال اسم الفاعل المقرون بـ(أل)،

---

(١) الكتاب: (١/ ١٨١-١٨٢).

(٢) يُنظر: الكتاب: (١/ ١٣٠-١٣١)، والتعليقة: (١/ ٢٤١-٢٤٢)، وشرح المفصل لابن يعيش: (٦/ ٧٧)، وشرح التسهيل: (٣/ ٧٥-٧٦).

(٣) شرح التسهيل: (٣/ ٧٥-٧٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وقدّره في كلٍّ بـ(الذي فَعَلَ) [1]، فهل يعمل إذا قرن بـ(أل) ودلّ على الحال، أو الاستقبال؟

الحق أن اسم الفاعل إذا دخلت عليه (أل) يعمل في الأحوال الثلاثة، سواءً أدلّ على المضيّ، أم على الحال، أم الاستقبال[2].

ولكن « ظنّ قومٌ منهم الرماني أنّه لا يعمل إلاّ في المضيّ،وحملهم على ذلك أن سيبويه حين ذكر إعمال اسم الفاعل المقرون بالألف واللام لم يقدّره إلاّ بالذي فَعَلَ...»[3].

وفي ذلك يقول الرماني: « الذي يجوز في اسم الفاعل إذا صار بمنزلة (الذي فَعَلَ) أن يعمل عمل الفعل الماضي، كقولك: (الضاربُ زيدًا)؛ لأن الألف واللام نُقلت عن الحرف فيه إلى الاسم، ونُقل اسم الفاعل إلى الفعل، ودليل ذلك: (الضارب أباه زيدٌ) فيعود الضمير إلى الألف واللام كما يعود إلى (الذي)، ولا يجوز أن يعود الضمير إلى حرف، لأن الحرف ليس له معنى في نفسه، وإنّما معناه في غيره.

والدليل على نقل اسم الفاعل إلى (فَعَلَ) قولهم: (الضاربُ زيدًا أمسِ) فأعملوه على معنى الماضي، وقد دخل عليه هذه الألف واللام التي بمعنى (الذي)، ولا يصلح أن توصل إلّا بجملة أو ما قام مقام الجملة، فلمّا كان (ضارب) لا يقوم مقام الجملة إلّا أن يُنقل إلى معنى (ضَرَبَ) وتقديره: لم[4]

---

(١) يُنظر: الكتاب: (١/ ١٣٠، ١٨١-١٨٢).

(٢) يُنظر: المقتصد: (١/ ٥٢٧).

(٣) شرح التسهيل: (٣/ ٧٦)، ويُنظر شرح الكافية للرضي: (٣/ ٤١٩).

(٤) في الأصل: (ولَمْ)، ولا يستقيم المعنى مع بقاء (الواو)؛ لئلّا تبقى (لمّا) بلا جواب.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

يصلح أن توصل الألف واللام إلّا وهو على تقدير (فَعَلَ) ومعناه.

وليس نقل اسم الفاعل إلى الفعل بأبعد من نقل الحرف إلى الاسم، وعلى هذا جعله سيبويه بمعنى (الذي فَعَلَ) حتّى يكون مختصًّا بالزمن الماضي »[1].

وحجّة الرماني مبنيّة على ما جاء في كتاب سيبويه من الحديث عن اسم الفاعل المحلّى بـ(أل)، ودلالته على المضي، ولكنّ صاحب الكتاب لم يتعرّض للحديث عن الذي بمعنى المضارع[2]، ولم يصرّح بشيء من هذا.

وقد اعتلّ ابن مالك لعدم تصريح صاحب الكتاب بهذا قائلًا: « لأنّه قد صحّ له العمل دون الألف واللام، فعمله عند اقترانه بهما على معنى (الذي) أحقّ وأولى... »[3].

ثمّ أورد شواهد عدّة لإعمال اسم الفاعل المحلّى بـ(أل) المقصود به الحال أو الاستقبال[4].

وقد اعترض المبرِّد على صاحب الكتاب تأويله اسم الفاعل المحلّى بـ(أل) بـ(الذي فَعَلَ) فقال: « ومن ذلك قوله في بابٍ ترجمته: هذا بابٌ من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعًا، ذكر أن قولك: (الضارب) و(الشاتم)، وما أشبه ذلك لا تدخله الألف واللام إلّا على معنى: الذي فَعَلَ، ولا اختلاف بين النحويين في أنه تدخله على الوجهين جميعًا على: الذي فَعَلَ، وعلى الذي يَفْعَلُ، ألا ترى أنّك تقول: الضارب زيدًا غدًا عبد الله، كما تقول: الضاربُ زيدًا أمسِ عبد الله.

---

(١) شرح الرماني: (٢/ ٤٤٠- ٤٤١).

(٢) يُنظر: شرح التسهيل: (٣/ ٧٦)، وشرح الكافية للرضي: (٣/ ٤١٩).

(٣) شرح التسهيل: (٣/ ٧٦).

(٤) شرح التسهيل: (٣/ ٧٦- ٧٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

قال جرير[1]:

فبِتُّ والهَمُّ تَغْشَانِي طوَارِقُهُ مِنْ خَوْف رِحْلَةِ بَيْنَ الظَّاعِنِيْنَ غَدَا[2]

وهذا أفشى وأوكد من أن يحتجّ به »[3].

فوجه اعتراض المبرِّد على صاحب الكتاب هو جعله اسم الفاعل المقرون بـ(أل) بمعنى الفعل الماضي، وقد استقرّ عند النحاة مجيئه بمعنى المضارع أيضًا.

وقد ردّ ابن ولّاد ما اعترض به المبرد على صاحب الكتاب من وجوه:

أولها: أن الأصل في اسم الفاعل إذا كان مصحوب (أل) أن يكون بمعنى: الذي فَعَلَ، « وإنّما يعرض له أن يأتي على معنى (يَفْعَلُ) على حسب الأفعال التي يقع الكلام فيها »[4].

والدليل على ذلك قولهم: (هذا الذي يزورنا ويُكرمنا)، فقد جاء الفعل المضارع في صلة (الذي) ومعناه على المضي، أي: (الذي زارنا وأكرمنا)، فيُتأوّل المضارع بالماضي؛ لأنّه الأصل، والمضارع داخلٌ عليه لما يعرض فيه، على حين لا

---

(١) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفى بن بدر الكلبي اليربوعي يكنّى بأبي حزرة، شاعر مشهور من تميم، ولد باليمامة، وكان هجاؤه مرًّا، وهو من أحسن الناس تشبيبًا، كانت له مساجلات مع شعراء زمنه كالفرزدق والأخطل، ولكنّ نقائضه مع الفرزدق هي الأكثر شهرةً؛ لذا جمعت في ثلاثة أجزاء، وله ديوان شعر مطبوع. تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء: (٢/ ٣٧٤-٤٥١)، والشعر والشعراء: (٣٠٩- ٣١٤).

(٢) يُنظر: البيت في: الخزانة: (٨/ ١٣٩).

والشاهد فيه: نصب (غدًا) باسم الفاعل المحلّى بـ(أل) وهو: (الظاعنين) وهو دال على الاستقبال.

(٣) الانتصار: (ص: ٧٥- ٧٦).

(٤) الانتصار: (ص: ٧٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩.
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

يجوز تأويل الماضي بالمضارع.

ويُقاس على ذلك أفعال الجزاء، فالأصل فيها أن تكون مضارعة، ولكن قد تأتي بلفظ الماضي نحو: (إنْ فعلتَ فَعَلْتُ)، والمعنى على الاستقبال، « فالماضي فيها يرجع معناه إلى الاستقبال، والمستقبل لا يرجع معناه إلى الماضي؛ لأنّه الأصل وقد جاء على لفظه »[(١)].

وثانيها: أن صاحب الكتاب لم ينصّ على منع مجيء اسم الفاعل إذا قارنته (أل) بمعنى: الذي يَفْعَلُ، فهو لم يقطع بمنع ذلك، وجعل ابن ولّاد نظير ذلك ما ذكره في (باب كان)[(٢)] حيث قال: « ولو قلت: ما كان مثلُك أحدًا كنت ناقضًا؛ لأنّه لا يكون مثله إلّا من الناس »[(٣)]، فذكر أصل الكلام وحدّه، وجعل من يقول ذلك ناقضًا، ثمّ أجازه على معنى التحقير والتصغير. ومعنى ذلك أن سكوته عن المواضع التي أتى فيها اسم الفاعل المحلّى بـ(أل) بمعنى: (الذي يَفْعَلُ) لا يقتضي منع مجيئه على هذا المعنى، وإنّما جعله في كلّ المواضع بمعنى الفعل الماضي؛ لأنّه قد أُتي بالكلام على أصله، وقد يخرج عن هذا الأصل بحسب ما يعرض له في الكلام.

وثالثها: أن البيت الذي احتجّ به المبرِّد على مجيء اسم الفاعل بمعنى (الذي يَفْعَلُ) وهو قول جرير:

---

(١) الانتصار: (ص: ٧٧). ويُفهم من كلام ابن ولّاد أن الأصل هو وقوع الماضي بعد الاسم الموصول، والفعل المضارع بعد أداة الشرط، ثم قد يقع الفعل المضارع بعد الاسم الموصول فيكون بمعنى الماضي، وقد يقع الفعل الماضي بعد أداة الشرط فيكون بمعنى المضارع.

(٢) ذكر ذلك في: « هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة ». الكتاب: (١/ ٥٤).

(٣) الكتاب: (١/ ٥٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فبِتُّ والهَمُّ تَغْشَانِي طوَارِقُهُ مِنْ خَوْف رِحْلَةِ بَيْنِ الظَّاعِنِيْنَ غَدَا

« إنّما هو على تقدير فعلٍ محذوف قد وجب؛ لأنّ الظنّ بظعنهم قد سلف قبله لتهيّئهم له وتأهبهم له، فصار مقدّرًا أو مظنونًا، وصار ذلك واقعًا، أعني: التقدير والظنّ»[1].

وقد ذكر أبو علي الفارسيّ أن في البيت حذفًا، والتقدير: من خوف الارتحال، وخوف الفراق[2].

وفيه يقول الرضيّ: « ويحتمل انتصاب (غدًا) بـ(رحلة)، وبـ(بَيْن)، وبـ(الظاعنين)، والاستدلال بالمحتمل ضعيف، مع أن كلامنا فيما ينصب مفعولًا به، والظرف يكفيه رائحة الفعل »[3].

ووافقه في ذلك البغدادي، فقال: « فلا يتمّ ما ادعاه المبرِّد من جواز عمل اسم الفاعل الماضي، مع أن الكلام في اسم الفاعل الذي ينصب مفعولًا به لا ظرفًا »[4].

واستشهاد المبرِّد بهذا البيت وإن داخله الضعف والاحتمال لا ينفي مجيء اسم الفاعل المحلّى بـ(أل) بمعنى (الذي يَفْعَلُ) وعمله فيما بعده؛ لثبوت ذلك في القرآن الكريم وغيره[5].

ورابعها: أن أبا العباس المبرِّد يوافق صاحب الكتاب في أنّ اسم الفاعل

---

(١) الانتصار: (ص: ٧٦- ٧٧).

(٢) يُنظر: إيضاح الشعر: (ص: ٩٥).

(٣) شرح الكافية للرضي: (٣/ ٤٢٠).

(٤) الخزانة: (٨/ ١٣٩).

(٥) يُنظر: شرح التسهيل: (٣/ ٧٦- ٧٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المجرَّد من (أل) لا يعمل إذا كان بمعنى الفعل الماضي، فهو معرّف بالإضافة؛ وإنّما يعمل ما كان بمعنى المضارع لأنّه لا يضاف، فلا يتعرّف بل هو باقٍ على تنكيره، ومعنى ذلك أن دخول الألف واللام على اسم الفاعل الذي هو بمعنى المضيّ تجعل تعريفه آكد وأولى؛ لأن ذلك منويٌّ فيه قبل دخول الألف واللام، «فلمّا دخلت الألف واللام التي للتعريف صار الحدّ فيه أن يكون معرفة لدخول علم التعريف وقبل دخوله كان محتملًا للأمرين جميعًا بلفظه، فلمّا دخل علم التعريف[1] كان المعرفة أولى به »[2]، فتعريفه ثابتٌ في الحالين: بالإضافة عند التجرّد، وبالألف واللام عند مقارنتها عند ابن ولّاد، ولكنّه قد يحتمل معنى آخر وهو المضارعة « على حسب ما يعرض في الكلام من المعاني، والمجازات، والأحوال التي يتخاطب الناس بها »[3].

وما ذكره ابن ولاّد من تعرّف اسم الفاعل المجرّد من (أل) إذا كان بمعنى الماضي لا خلاف فيه[4]، أمّا ما ذكره من أنّ (أل) الداخلة عليه تفيد التعريف ففيه نظر، فقد ذكر ابن مالك أن المازني يجعل (أل) الموصولة للتعريف، وأنّ الضمائر في قولهم: الحسن وجهه، والكريم أبوهما، والكريم أبوهم، والكريم أبوهنّ عائدة إلى موصوفاتٍ محذوفة[5]، وقد ضعّف ابن مالك هذا الرأي[6]، وأثبت أن (أل) الداخلة على اسم الفاعل ليست للتعريف وإنّما موصولة لا تفيد تعريفًا.

---

(١) بعد هذا في الأصل تكررت: (وقبل دخوله).

(٢) الانتصار: (ص: ٧٦).

(٣) الانتصار: (ص:٧٦).

(٤) يُنظر: شرح ابن عقيل: (٢/ ٤٥).

(٥) يُنظر: شرح التسهيل: (١/ ٢٠٠).

(٦) تنظر المسألة بتفصيل في شرح التسهيل: (١/ ٢٠٠-٢٠١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد شبّه اسم الفاعل المحلى بـ(أل) بالفعل الماضي في المعنى والعمل.

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثالثًا: تشبيه المصدر بالفعل المضارع في المعنى والعمل:

شبّه صاحب الكتاب المصدر بالفعل المضارع، وقد عقد في بيان هذا بابًا سمَّاه: « هذا بابٌ من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه » ، قال فيه: وذلك قولك: (عجبتُ من ضربٍ زيدًا)، فمعناه أنه يضرب زيدًا، وتقول: (عجبت من ضربٍ زيدًا بكرٌ)، و(من ضربٍ زيدٌ عمرًا)، إذا كان هو الفاعل، كأنّه قال: عجبت من أنّه يضربُ زيدٌ عمرًا، ويضربُ عمرًا زيدٌ.

وإنّما خالف هذا الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع في أنّ فيه فاعلًا ومفعولًا؛ لأنّك إذا قلتَ: (هذا ضاربٌ) فقد جئت بالفاعل وذكرته، وإذا قلت: (عجبتُ من ضربٍ) فإنّك لم تذكر الفاعل، فالمصدر ليس بالفاعل، وإن كان فيه دليلٌ على الفاعل، فلذلك احتجت فيه إلى فاعلٍ ومفعول، ولم تحتج حين قلت: (هذا ضاربٌ زيدًا) إلى فاعلٍ ظاهر؛ لأن المضمر في (ضارب) هو الفاعل »[1].

ويلحظ أن صاحب الكتاب في ترجمته للباب قد جعل المصدر جاريًا مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، ومعلومٌ أن المصدر لا يتقيّد عمله بزمن معيّن كاسم الفاعل، فلم جعله صاحب الكتاب جاريًا مجرى المضارع في المعنى والعمل؟

الجواب عن ذلك: أن صاحب الكتاب قد اختار الفعل المضارع؛ لأنّه أقرب الأفعال إلى المصدر، فهو أقرب للمصدر ممّا دلّ على الاستقبال أو المضيّ، وهو ما يسميه صاحب الكتاب: « ما لم ينقطع وهو كائن »[2]، فهو لا يدلّ على الاستقبال، بل يدلّ على الحال الدائمة. وقد قدّر سيبويه المصدر ؛ لتوضيح الأمثلة التي ذكرها

---

(١) الكتاب: (١/ ١٨٩).

(٢) يُنظر: الكتاب: (١/ ١٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

بـ(أنّ)، وأتى بالفعل المضارع في الخبر؛ لأن دلالة التعبير بالجملة الاسمية التي خبرها فعلٌ مضارع أقرب ما يكون للمصدر.

ويظهر من الأمثلة التي ساقها صاحب الكتاب جواز تقديم مفعول المصدر على فاعله، إذ يقول: (عجبتُ من ضربٍ زيدًا بكرٌ)، أمّا تقديم معمول المصدر عليه فممتنع؛ « لأنّه من صلته، والصلة لا تقدّم على الموصول، وإنّما كان المصدر موصولًا؛ لأنّه في معنى (أن فَعَلَ) أو (أن يفعلَ). و(أن) ناقصٌ يحتاج إلى متمّم، فعومل المصدر هذه المعاملة في الصلة ليبيّن به أنّه في هذا المعنى، فتقول: (عجبتُ من ضربٍ زيدٌ عمرًا)، ولا يجوز تقديم (عمرو) على (ضرب)، لا تقول: عمرًا عجبت من ضربٍ زيدٌ، ولا: عجبتُ عمرًا من ضربٍ زيدٌ... »[1].

وقد وازن صاحب الكتاب في معرض حديثه عن المصدر الجاري مجرى الفعل بين المصدر واسم الفاعل، فذكر أن في اسم الفاعل ضميرًا عائدًا إلى الفاعل؛ لأنه دالٌ على من قام بالحدث أمّا المصدر فلابُدّ من ذكر فاعله؛ لأنه لا

---

(١) شرح الرماني: (٢/ ٤٥١)، ويُنظر: شرح الكافية للرضي: (٣/ ٤٠٦)، ومن النحاة من يجعل وقوع المصدر صلة لـ(أنْ) شرطًا لصحّة عمله. يُنظر: التبصرة: (١/ ٢٣٩)، والبديع: (١/ ٥٢٠)، وشرح المفصل لابن يعيش: (٦/ ٥٩)، وشرح الكافية للرضي: (٣/ ٤٠٥). وقد نبّه ابن مالك في شرح التسهيل إلى أن هذا هو الغالب وليس شرطًا في العمل إذ يقول: « وليس تقدير المصدر العامل بأحد الأحرف [الثلاثة] شرطًا في عمله، ولكن الغالب أن يكون كذلك... » (٣/ ١١١)، ثم أورد شواهد عدّة لذلك. وفي موضعٍ آخر يقول: « قد تقدّم بيان كون المصدر العامل بإجماع بحرف مصدري موصول بفعل، وأن ذلك التقدير غالبٌ لا لازم » (٣/ ١١٣)، ويُنظر شرح الكافية الشافية: (٢/ ١٠١٢) في حديثه عن ضربي المصدر العامل عمل الفعل. ويُلحظ أن صاحب الكتاب لم يقدّر المصدر في هذا الباب إلّا بـ(أنّ) الثقيلة، وفي ذلك يقول ابن مالك: « ولم يقدّره في الباب بغير (أنّ) الثقيلة. وإذا ثبت أنّ عمل المصدر غير مشروط بتقدير حرفٍ مصدري أمكن الاستغناء عن إضمار في نحو: له صوت صوتَ حمار ». شرح التسهيل: (٣/ ١١٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩.
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

يتحمّل الضمير، فهو دالٌ على الحدث المجرد، وفي ذلك يقول الرماني: « والفرق بين المصدر وبين اسم الفاعل في الدلالة على الفاعل: أنّ المصدر يدلّ على الفاعل من جهة انعقاد معناه بمعنى الفاعل من غير ذكر موضعٍ له، واسم الفاعل يدلّ على الفاعل من جهة ذكر موضع له.

ويوضّح ذلك أنّك إذا قلت: (ذممته لأجل الضرب) فله معنى ينفصل عن معنى: (ذممته لنفس الضارب)، فالذّم الأوّل لنفس الضرب، والثاني لنفس الضارب، ونفس الضارب غير نفس الضرب، وما وقع له أحد الذَّمين غير ما وقع له الذّم الآخر، ولذلك جاز أن يضاف المصدر إلى الفاعل، ولم يجز أن يضاف اسم الفاعل إلى الفاعل تقول: (عجبتُ من ضربِ أبيه زيدًا)، ولا يجوز (هذا ضارب أبيه زيدًا)، ولكن تقول: (هذا ضاربٌ أبوه زيدًا) »[1].

ويختلف المصدر عن اسم الفاعل- أيضًا- في « أن المصدر يضاف إلى الفاعل والمفعول، ولا يضاف اسم الفاعل إلّا إلى المفعول خاصّة... »[2].

ثمّ أورد صاحب الكتاب شواهد لعمل المصدر المنوّن فقال: « فممَّا جاء من هذا قوله ﷻ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾﴾[3]، وقال[4]:

---

(١) شرح الرماني: (٢/ ٤٥١- ٤٥٢)، ويُنظر: المقتصد: (١/ ٥٦٥- وما بعدها). وقد ذكر ابن يعيش في شرح المفصل أربعة أوجه يختلف بها اسم الفاعل عن المصدر سوى ما ذكره سيبويه والرماني.
يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: (٦/ ٦١).

(٢) شرح الرماني: (١/ ٣٤٣)، ويُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٢٢٦- أ- ب، ٢٢٧- أ)، والمطبوع: (٣/ ٢٢٠).

(٣) سورة البلد: (١٤- ١٥).

(٤) البيت بلا نسبة.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المعورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابَكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالمَوَارِدِ [1]

ثمّ ذكر شواهد إعماله مضافًا، حيث يقول:

« وممّا جاء لا ينوّن قول لبيد[2]:

عَهْدِي بِهَا الحيّ الجَمِيْعَ وَفيهمُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسرٌ ونِدامُ[3]

ومنه قولهم: (سمعُ أُذُني زيدًا يقول ذلك) »[4].

---

(١) يُنظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص: ٦١). وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٣٥١)، وتحصيل عين الذهب: (ص: ١٥٧).

الموارد: الطرق إلى الماء.

يريد: لولا أنهم يرجون أن تنصرهم علينا إن حاربناهم، ولولا أنّا نرهب عقابك إن قتلناهم لصاروا لنا أذلّاء نطأهم كما يُوطأ الطريق إلى الماء، وخصّها؛ لأنّها أعمر الطرق.

والشاهد فيه: تنوين (رهبة) ونصب ما بعدها على معنى: (وأن نرهب عقابك).

(٢) هو لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر العامري، أبو عقيل، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية كان يلقّب بـ « ربيعة المُقترين » أو « ربيع المقترين »؛ من أهل عالية نجد، أدرك الإسلام، ووفد على النبي ﷺ، وهو من المؤلفة قلوبهم، سكن الكوفة وبها توفي، وقد عمّر طويلًا، وهو من شعراء الجاهلية المجيدين، وعُدّ من أصحاب المعلّقات، وشعره فخم شريف المعاني يدور أكثره حول الفخر والحماسة والمدح. له ديوان شعر مطبوع. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء: (ص: ١٧١ - ١٧٨).

(٣) يُنظر البيت في: ديوان لبيد بن ربيعة: (ص: ٢٨٨)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص: ٥٥، ٦٦)، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ١٦٢)، وتحصيل عين الذهب: (ص: ١٥٩).

الميسر: القمار على الجزور، والندام: المنادمة.

وصف دارًا خلت من أهلها فذكر ما كان عَهِد بها من اجتماع الحيّ مع سلامة الحال.

والشاهد فيه: نصب (الحيّ) بـ(عهدي)؛ لأن معناه: عَهِدتُ بها الحيَّ.

(٤) الكتاب: (١/ ١٩٠ - ١٩١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩ ١٤٣٤/١٢/٠٥ Ali Fattani

ثم أورد أمثلة وشواهد لعمل المصدر المعرّف بالألف واللام فقال: «وتقول: (عجبتُ من الضرب زيدًا)، كما قلت: عجبت من الضارب زيدًا، يكون الألف واللام بمنزلة التنوين.

وقال الشاعر[1]:

ضعيفُ النّكايَةِ أعدَاءَهُ يخالُ الفِرارَ يُراخِي الأجَلْ [2]

وقال المرَّار الأسدي[3]:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَي المُغِيْرةُ أنني لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكِل عَنْ الضّرْبِ مِسْمَعَا[4]»[5]

---

(١) البيت بلا نسبة.

(٢) يُنظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص: ١٦٠)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٣٥٢)، وتحصيل عين الذهب: (ص: ١٦٠)، والخزانة: (٨/ ١٢٧).

والشاهد فيه: نصب (الأعداء) بـ(النكاية) لمنع الألف واللام من الإضافة ومعاقبتها للتنوين الموجب للنصب.

(٣) هو المرّار بن سعيد بن حبيب الفقعسي، أبو حسان، شاعرٌ إسلامي من شعراء الدولة الأموية. وكان مفرط القصر ضئيلًا. هاجى المساور بن هند (الشاعر العبسي المعمّر الذي قيل إنّه عاش منذ حرب داحس والغبراء حتى أيّام الحجاج). له ديوان شعر مطبوع. تُنظر ترجمته في: الشعر والشعراء: (ص: ٤٧١- ٤٧٢)، والخزانة: (٤/ ٢٨٨- ٢٨٩، ٧/ ٢٥٢- ٢٥٣).

(٤) يُنظر البيت في: ديوان المرَّار بن سعيد الفقعسي: (ص: ٤٦٤)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص: ٦٧)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ١٨١) وتحصيل عين الذهب: (ص: ١٦١)، والخزانة: (٨/ ١٢٩).

النكول: الرجوع عن القِرْن جُبْنًا.

يريد أنهم علموا ما صنعت حين لحقتهم وضربت مسمعًا بالسيف.

والشاهد فيه: نصب (مسمعًا) بـ(الضرب).

(٥) الكتاب: (١/ ١٩٢- ١٩٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد شبّه المصدر بالفعل المضارع في معناه وعمله، واختار المضارع من الأفعال؛ لأنّه الأقرب للمصدر، ويعني به الدال على الحال الدائمة.

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

رابعًا: تشبيه (إنّ) وأخواتها بالفعل:

شبّه صاحب الكتاب (إنّ) وأخواتها بالفعل في العمل، وقاس إعمالها عمل الفعل مع انحطاطها دونه رتبة بعمل (العشرين) في (الدرهم) الذي يعمل كعمل الأسماء العاملة عمل الفعل مع أنّه ليس ملحقًا بالفعل[1]، وفي هذا قد عقد صاحب الكتاب بابًا سمَّاه: « هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده » وفيه يقول: « وهي من الفعل بمنزلة (عشرين) من الأسماء التي بمنزلة الفعل، لا تصرَّف تصرَّف الأفعال، كما أن (عشرين) لا تصرَّف تصرَّف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلته، ولكن يقال: بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشُبّهت بها في هذا الموضع فنصبت (درهمًا)؛ لأنّه ليس من نعتها ولا هي مضافة إليه، ولم ترد أن تحمل (الدرهم) على ما حُمل العشرون عليه، ولكنّه واحدٌ بُيِّن به العددُ، فعملت فيه كعمل (الضارب) في (زيدٍ) إذا قلتَ: (هذا ضاربٌ زيدًا)؛ لأنّ (زيدًا) ليس من صفة (الضارب)، ولا محمولًا على ما حُمل عليه (الضارب)، وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال. وهي: إنّ، ولكنَّ، وليت، ولعلّ، وكأنّ، وذلك قولك: (إنّ زيدًا منطلق)، و(إنّ عمرًا مسافر)، و(إنّ زيدًا أخوك)، وكذلك أخواتها » [2].

فهذه الحروف عند صاحب الكتاب تعمل فيما بعدها عمل الفعل المتعدّى فيما بعده، فتنصب وترفع كما يرفع الفعل وينصب، ولم يذكر صاحب الكتاب عن وجه الشبه شيئًا، فلم يصرّح به، لكنّه جعلها من الفعل بمنزلة (عشرين) من الاسم العامل عمل فعله، ومفهوم كلامه أنّه يشبّه هذه الحروف في نصب ما بعدها بالأفعال الناصبة لمفعولاتها، ومشابهتها للفعل في هذا بمنزلة مشابهة

---

(١) يُنظر: الكتاب: (١/ ٩٥).

(٢) الكتاب: (٢/ ١٣١)، وينظر من الجزء نفسه: (ص:١٤٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

(العشرين) في نصب ما بعده بالأسماء العاملة عمل الفعل؛ لأنّه لو قيل: (هذه عشرون درهمًا) لم يكن (الدرهم) نعتًا لـ(العشرين) فيُعرب بإعرابه، وليس مضافًا إليه؛ لأن (العشرين) اسم تامٌ بالنون التي لحقت آخره فلا تصلح إضافته، ولا يجوز عطفه على (العشرين) فيعمل فيهما عامل واحد، لذا عمل (العشرون) فيما بعده فنصبه كعمل اسم الفاعل فيما بعده النصب.

وبسط النحاة القول بعد صاحب الكتاب في أوجه الشبه بين الفعل وهذه الحروف وردّوها إلى وجهين: شبه لفظيٌّ، وشبه معنويّ[1]، ويمكن إجمالها في خمسة أمور[2]:

الأوّل: أنّها مبنيّة على الفتح كالفعل الماضي[3].

والثاني: أنّها ثلاثية كالأفعال.

والثالث: أنها تلزم الدخول على الأسماء مثل الأفعال.

والرابع: أنّها تتصل بنون الوقاية إذا لحقتها (ياء المتكلم) كالفعل.

والخامس: أنّ فيها معاني الأفعال فـ(إنّ، وأنّ) تعني: أكّدتُ، و(كأنّ) تعني شبّهتُ، و(لكنّ) تعني: استدركتُ، و(ليت) تعني: تمنّيتُ، و(لعل) تعني، ترجّيتُ.

---

(١) للوقوف على تفصيل ذلك وما فيه من الخلاف... يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة ٤-أ-ب)، والمقتضب: (٤/ ١٠٨)، والأصول: (١/ ٢٣٠)، وشرح الجمل لابن عصفور: (١/ ٤٢٢-٤٢٣)، وشرح التسهيل: (٢/ ٨)، وشرح الكافية للرضي: (٤/ ٣٣٠-٣٣١).

(٢) يُنظر: أسرار العربية: (ص: ١٤٨-١٤٩).

(٣) يقول سيبويه: «... وأمّا (إنّ) و(ليت)، فحرّكت أواخرهما بالفتح؛ لأنهما بمنزلة الأفعال نحو: (كان) فصار الفتح أولى... ». الكتاب: (٣/ ٢٦٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ولم يذكر صاحب الكتاب سبب تقديم منصوب هذه الحروف على مرفوعها، فذكر بعضهم أن ذلك جُعل للتفريق بين هذه الحروف وبين (كان) وأخواتها في العمل؛ لأنها يدخلان على المبتدأ والخبر(١).

وذهب آخرون إلى أن سبب ذلك هو التنبيه على فرعيتها، إذ الأصل أن يلي الفعل فاعله المرفوع، فإذا تأخّر مرفوع هذه الحروف حصلت المخالفة بينهما وبين الفعل، وظهر انحطاطها عن رتبته(٢). وقيل: لمّا كانت معاني هذه الحروف تتحقق في أخبارها، تنزّلت أخبارها منها منزلة العمدة في الكلام وهو الفاعل، فارتفعت بذلك، وجُعلت أسماؤها بمنزلة الفضلات فانتصبت(٣).

واعتلّ فريق لذلك بأنّه لو قدّم المرفوع على المنصوب، لاقتضى ذلك دخول ضمائر الرفع على هذه الحروف كما يُقال في (كان) كنتُ، وكنتَ ودخول هذه الضمائر مغيّر للبنية، وهذه الحروف لا تحتمل هذا التغيير، فلا يصحّ أن يُقال: إننتُ، وإننتَ، لذلك التزم فيها تقديم المنصوب على المرفوع(٤).

وقد ذكر صاحب الكتاب في الباب نفسه أن (إنّ) وأخواتها قد عملت عملين كما أن (كان) قد عملت عملين أيضًا، وفي هذا يقول: « وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت: (كان أخاك زيدٌ). إلّا أنّه ليس لك أن تقول: كأنّ أخوك عبدَ الله، تريد كأنّ عبد الله أخوك؛ لأنها لا تصرّف تصرّف الأفعال ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في

---

(١) يُنظر: الأصول: (١/ ٢٣٠).

(٢) يُنظر: المقتصد: (١/ ٤٤٤)، وشرح التسهيل: (٢/ ٨)، وشرح الكافية للرضي: (٤/ ٣٣١).

(٣) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور: (١/ ٤٢٤)، وشرح التسهيل: (٢/ ٩).

(٤) يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٤-ب).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

(كان). فمن ثمّ فرّقوا بينهما كما فرّقوا بين (ليس) و(ما)، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال »[1].

فيفهم من كلامه أنّ هذه الحروف لمّا نقصت في تصرّفها عن منزلة الأفعال، وجب أن يُراعى ترتيب معموليها، فلا تعمل في الخبر مقدّمًا، ونظير ذلك ما فرّقوا به بين (ليس) و(ما) في العمل[2].

والمقصود بتصرّفها تصرّف الأفعال ما تجيزه قوّة العامل للفعل من تقديم المنصوب على المرفوع، والإضمار فيها، وفي هذا يقول صاحب الكتاب: « ... ولو قلت: (إنّ زيدًا فيها)، أو(إنّ فيها زيدًا)، و(عمرٌو أدخلته، أو دخلت به) رفعته إلّا في قول من قال: زيدًا أدخلتُه وزيدًا دخلت به؛ لأنّ (إنّ) ليس بفعلٍ وإنّما هو مشبّه به، ألا ترى أنّه لا يضمر فيه فاعل، ولا يؤخر فيه الاسم، وإنّما هو بمنزلة الفعل كما أن (عشرين درهمًا) و(ثلاثين رجلًا) بمنزلة: (ضاربين عبدَ الله)، وليس بفعلٍ ولا فاعل... »[3].

وقد شرح السيرافي ذلك موضّحًا أن (إنّ) وأخواتها ليست بأفعالٍ، لذا لا يضمر فيها الفاعل كما يضمر في الفعل، فلا يصحّ أن يُقال فيها: (الزيدون إنّوا قائمين)، ولا (أنّت قائمًا)، لذلك التزم فيها نصب الاسم وتأخيره، ولا يمنعها هذا من العمل، مثلما تعمل (العشرون) فيما بعدها وهي ليست بأفعالٍ، ولا ممَّا يجري مجرى الأفعال[4].

---

(١) الكتاب: (٢/ ١٣١).

(٢) يُنظر: الكتاب: (١/ ٥٩)، وأسرار العربية: (ص:١٤٦)، وشرح المفصل لابن يعيش: (١/ ١٠٨)، وشرح الجمل لابن عصفور: (١/ ٥٩٥)، وشرح التسهيل: (١/ ٣٦٩- ٣٧٠).

(٣) الكتاب: (١/ ٩٥).

(٤) يُنظر: شرح السيرافي: (١/ ورقة: ٢٠٢-ب).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد شبّه عمل الأفعال الناسخة فيما بعدها بعمل الأفعال المتعدّية فيما بعدها، وقاسها على تشبيه عمل (العشرين) في (الدرهم) بعمل الأسماء المشبّهة بالفعل فيما بعدها، وبيّن أنّها لا تصرّف تصرّف الأفعال حطًّا للفرع عن منزلة الأصل.

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الرابع: المشبهات باسم الفاعل

أولاً: تشبيه صيغ المبالغة باسم الفاعل:

كما حمل صاحب الكتاب المجموع من اسم الفاعل على المفرد في العمل، حمل ما كان للمبالغة من أسماء الفاعلين على اسم الفاعل في العمل كذلك، فالمجموع من أسماء الفاعلين؛ والمبالغ في إيقاع الأمر منهم يجريان مجرى اسم الفاعل المفرد في العمل، وفي ذلك يقول صاحب الكتاب: « وممَّا يُجرى مجرى فاعلٍ من أسماء الفاعلين (فَواعِلُ)، أجروه مُجرى (فاعِلةٍ) حيث كانوا جمعوه وكسروه عليه، كما فعلوا ذلك (بفاعلينَ وفاعلاتٍ) فمن ذلك قولهم: (هنَّ حواجُّ بيت الله).

وقال أبو كبير الهذلي[1]:

مِمَّــنْ حَمَلْــنَ بــهِ وهُــنَّ عَوَاقــدٌ حُبُكَ النِّطاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مهبّل[2]

وقال العجّاج[3]:

---

(١) هو عامر بن الحليس الهذلي، شاعر فحل من شعراء الحماسة. قيل: أدرك الإسلام وأسلم، وله خبر مع النبي ﷺ. تُنظر ترجمته في: الشعر والشعراء: (٤٤٩-٤٥٢)، والخزانة: (٨/ ٢٠٩).

(٢) ينظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص: ٧٢)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٣١٨)، وتحصيل عين الذهب: (ص:١١٠)، والخزانة: (٨/ ١٩٢).

وحبك النطاق: مشدّه، والنطاق: إزار تشدّه المرأة في وسطها، مهبّل: ثقيل، ويُقال هو الذي يُدعى عليه بالهَبَل أي: الفقد.

والشاهد فيه: نصب (حبكَ النطاق) بـ(عواقد)، ونوّن (عواقد) للضرورة.

(٣) هو عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي، العجاج، أبو الشعثاء، راجزٌ مجيد، ولد في الجاهلية ثمّ أسلم، وعاش إلى أيّام الوليد بن عبد الملك، وهو أوّل من رفع الرجز وشبّهه بالقصيد، وهو والد رؤبة الراجز المشهور، وله ديوان رجز كبير. تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء: (٢/ ٧٣٨)، والشعر والشعراء: (ص:٣٩٧-٣٩٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

أَوَالفًـا مكّـة مِـنْ وُرْقِ الحَمِـيّ[1]

وقد جعل بعضهم (فعّالًا) بمنزلة (فَواعِل)، فقالوا: (قُطَّان مكّة)، و(سكَّان البلد الحرام)؛ لأنّه جمعٌ (كفواعلِ).

وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مُجراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنّه يريد به ما أراد بـ(فاعل) من إيقاع الفعل، إلّا أنه يريد أن يحدّث عن المبالغة... »[2].

ومراده أن اسم الفاعل مجموعًا يعمل عمل المفرد، وفي بيان هذا يقول السيرافي: «... وقد علمتَ أن الفاعل يثنى ويُجمع على حسب ما يكون له من الفعل، فيكون تثنية الفاعل وجمعه جاريًا مجرى الفعل. وأحق الجموع بذلك الجموع السالمة؛ لأنّها تطرد على الواحد اطّرادًا لا ينكسر، ويسلم فيه لفظ الواحد، وطريقته طريقة واحدة، وذلك قولك: (الزيدان ضاربان عمرًا)، و(الزيدون ضاربون عمرًا).

وتقدّم فتقول: (الزيدان عمرًا ضاربان)، و(الزيدون عمرًا ضاربون)، و(الهندات ضاربات عمرًا)، و(عمرًا ضاربات)، ثم أجروا الجمع المكسَّر على الجمع السالم، إذ كانا جميعًا جَمْعَيْنِ، وكان القصد فيهما إلى معنىً واحد، وإن كانت

---

(١) ينظر البيت في: ديوان العجاج: (١/ ٤٥٣)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٢٩)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٥٨).

ورق: جمع أوْرَق ووَرْقَاء، وهي التي على لون الرماد تضرب إلى الخَضْرَة، الحميّ: يريد الحمام فغيّرها إلى الحميّ. يصف حمام مكّة القاطنة بها لأمنها فيها.

والشاهد فيه: نصب (مكّة) بـ(أوالفًا)؛ لأنه جمع (آلفة) وهي تعمل عمل الفعل المضارع؛ لأنها في معناه، فجرى جمعها في العمل مجراها.

(٢) الكتاب: (١/ ١٠٩-١١٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وجوه الجمع المكسّر كثيرة فقالوا: (الزيدون ضرَّاب عمرًا)، و(عمرًا ضُرَّاب)، و(الهندات ضوارب عمرًا)، و(عمرًا ضوارب)، ثم أجروا اسم الفاعل الذي فيه معنى المبالغة مجرى الفعل الذي فيه معنى المبالغة في العمل، وإنْ لم يكن جاريًا عليه في اللفظ، فقالوا: (زيدٌ ضرَّاب عبيده)، و(قتّالٌ أعداءه)، كما قوال: (يُضرّب) و(يقتّل) »[1].

فأسماء الفاعلين إذا جمعت جمع سلامة تعمل مقدّمة ومؤخّرة؛ لأنها تجري على المفرد في لفظه، وحُمل ما كان مجموعًا جمع تكسير عليها؛ لأن القصد من الجمع واحدٌ وإن كانت له وجوه كثيرة[2].

وقد أورد صاحب الكتاب لهذا أمثلة، منها قولهم: (هنَّ حواجُّ بيت الله)، فـ(حواجّ) جمع (حاجّة)، « وفيه نيّة التنوين، وإنّما سقط؛ لأنّه لا ينصرف، فكان ما فيه من أسباب منع الصرف بمنزلة التنوين، فلذلك نصب ما بعدها كأنّك قلت: (حواجٌّ بيتَ الله)، ويجوز (حواجُّ بيتِ الله) بالخفض، وينوي سقوط التنوين للإضافة لا لمنع الصرف »[3].

ثم استشهد يقول الشاعر:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مهبّلِ

فـ(عواقد) جمع (عاقدة)، فصرفه للضرورة، ونصب به (حبك النطاق)[4]

---

(١) شرح السيرافي: (١/ ورقة: ٢٢٣-أ-ب)، والمطبوع: (٣/ ٢٠٨- ٢٠٩).

(٢) يُنظر: الأصول: (١/ ١٢٦)، والبديع: (١/ ٥٠٩- ٥١٠)، وشرح المفصّل لابن يعيش: (٦/ ٧٤- ٧٥)، وشرح الكافية الشافية: (٢/ ١٠٤٠- وما بعدها).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: (٦/ ٧٥).

(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: (٦/ ٧٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وأورد بيت العجاج:

أوَالِفًـــا مكّـــة مـــن وُرْقِ الحَمِـــيّ

فـ(أوالف) جمع (آلفة)، وصُرف للضرورة، ونُصب به لفظ (مكّة) [1].

وذكر صاحب الكتاب أيضًا أن بعضهم يجعل (فعّالًا) بمنزلة (فواعل) في العمل، وقد شرح السيرافي ذلك بقوله: « وقد جعل بعضهم (فعّالًا) بمنزلة (فواعل)، فقالوا: (قُطّان مكة) و(سكّان البلد الحرام)؛ لأنّه جمع كـ(فواعل)، وقد بيّنا أن الجمع المكسّر، وإن كانت له وجوه يجري مجرى الجمع السالم، غير أن بعض الجمع المكسّر أشدّ اطّرادًا من بعض، وذلك أنّه يكسّر جمع الفاعل والفاعلة على القياس الذي لا ينكسر؛ لأن قياس تكسير الاسم الذي على أربعة أحرف أن تدخل ألف الجمع ثالثةً، ويفتح أوّله، ويكسر ما بعد الألف.

فلمّا جمعتَ (فاعلة) أدخلتَ بعد ألف (فاعلة) ألفًا للجمع، وقلبت ألف فاعلة واوًا لاجتماع الساكنين، ثمّ حملوا (فُعّالًا) عليه »[2].

والمفهوم من كلامه أن (فعّالًا) حُملت على (فواعل)؛ لأنها جميعًا جمع (فاعل)، وإن كان الأوّل أكثر اطرادًا.

وجملة القول: أن صاحب الكتب قد شبّه المجموع من اسم الفاعل بالمفرد منه فأجراه مجراه في العمل، وشبّه به المجموع من صيغ المبالغة فأجراها مجراه كذلك، والذي ظهر لي من تأمل كلام صاحب الكتاب وشارحه أن سيبويه يسوّي في الحمل على المفرد في الإعمال بين تعدد الفاعلين وتعدد الفعل، فكما

---

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: (٦/ ٧٥).

(٢) شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٢٢٣- ب)، والمطبوع: (٣/ ٢١٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

يحمل اسم الفاعل جمعًا على اسم الفاعل مفردًا، يُحمل ما دلّ على المبالغة في الفعل على اسم الفاعل الدال على الفعل الواحد، فالتعدديّة في القائم بالفعل أو في الحدث نفسه لا تبعد به عن العمل عمل المفرد ذاتًا وحدثًا.

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثانيًا: تشبيه الصفة المشبّهة باسم الفاعل:

سمّاها صاحب الكتاب: (الصفة المشبّهة بالفاعل فيما عَمِلتْ فيه) في بابٍ عقده للحديث عنها، فتشبيهه إيّاها باسم الفاعل ظاهرٌ فيما سمّاها به، ونصّ على أن استحقاقها العمل إنّما هو لقربها من اسم الفاعل لا الفعل، وفي ذلك يقول: «هذا باب الصفة المشبّهة بالفاعل فيما عَمِلت فيه، ولم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل؛ لأنّها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنّما شبّهت بالفاعل فيما عملت فيه. وما تعمل فيه معلوم، إنّما تعمل فيما كان من سببها معرَّفًا بالألف واللام أو نكرة، ولا تجاوز هذا؛ لأنّه ليس بفعلٍ ولا اسم هو في معناه. والإضافة فيها أحسن وأكثر؛ لأنّه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه، فكان هذا أحسنّ عندهم أن يتباعدَ منه في اللفظ، كما أنّه ليس مثله في المعنى وفي قوّته في الأشياء، والتنوين عربيٌّ جيّد. ومع هذا أنّهم لو تركوا التنوين أو النون لم يكن أبدًا إلا نكرة على حاله منوّنًا. فلمّا كان تركُ التنوين فيه والنون لا يُتجاوز به معنى النون والتنوين، كان تركهما أخفّ عليهم، فهذا يقوّي أن الإضافة أحسن مع التفسير الأوّل »[1].

فهو ~ يذكر أن الصفة المشبّهة تعمل عمل اسم الفاعل؛ لأنّها تشبهه، لكنها لم تقوَ قوّته؛ لأنّها ليست بمعنى الفعل المضارع كاسم الفاعل.

وبيّن أنّها لضعف شبهها بالفعل وحملها في الإعمال على المحمول عليه [أعني على الفعل] جعلها لا تعمل إلا فيما كان من سببها نكرةً، أو معرَّفًا بـ(أل)، ولكنّ إضافتها إلى معمولها أكثر من نصبها له.

وفي بيان ذلك يقول الرّماني: « الذي يجوز في الصفة المشبّهة من الإعمال أن تعمل عَمَلَ اسم الفاعل فيما كان من سبب الموصوف، وعمل المضاف.

---

(١) الكتاب: (١/ ١٩٤-١٩٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

أمّا عمل اسم الفاعل فلشبهها به من أربعة أوجه: أنّها صفة، وأنّها مطلقة كاسم الفاعل (خلاف أفعل منك)، وأنّها تثنّى وتجمع جمع السلامة كما يجمع اسم الفاعل، وأنّها تونّث وتذكّر.

فلمّا قاربت اسم الفاعل بهذه الأوجه عملت عمله. ولم يكن لها ذلك بحقّ الاسمية، كما أن اسم الفاعل لمّا قارب الفعل عمل عمله ولم يكن له ذلك بحقّ الاسمية وإنّما هو له بحقّ الشبه، إلا أن اسم الفاعل أقوى في العمل، كما أن الفعل أقوى من العمل من اسم الفاعل؛ لأن كل مشبّهٍ فالمشبّه به أقوى في بابه من المشبّه كم هو في (ما) و(ليس) ونحو ذلك... » [1].

فالرماني فيما سبق يعلّل عمل الصفة المشبّهة، بعد أن تقرّر أنّها لم تجرِ مجرى الفعل في العمل لضعفها، ببيان أوجه حملها على اسم الفاعل، فذكر أوجه الشبه بينهما الذي سكت عنه صاحب الكتاب.

ويفهم من كلام سيبويه ~ أن المنصوب المعرفة بها-لمّا بعدت عن الفعل- ليس مفعولًا في المعنى؛ لأنّها تصاغ من الأفعال اللازمة، ولا يصحّ أن يكون تمييزًا؛ لأنه معرفة، وإنّما هو مشبّه بمفعول اسم الفاعل، هذا ما يُفهم من كلامه وإن لم يصرّح ببيان جهة النصب.

وليست تعدية الصفة المشبّهة إلّا تشبيهًا لها باسم الفاعل، « فإذا قلتَ: (زيدٌ

---

(١) شرح الرماني: (٢/ ٤٦٢). وقد ذكر الرضيّ وجهًا آخر لشبهها بالفعل فقال: « وإنّما عملت الصفة المشبّهة... لأنها شابهت اسم الفاعل؛ لأن الصفة ما قام الحدث المشتقّ هو منه، فهو بمعنى (ذو) مضافًا إلى مصدره، فـ(حَسَن) يعني: ذو حُسْنٍ، كما أن اسم الفاعل -[ومنه ما حوّل عنها]، أعني: حاسنًا- كذلك محلّ للحدث المشتق هو منه، فـ(ضارب) بمعنى: ذو ضربٍ، لا فرق بينهما إلا من حيث الحدوث في أحدهما وضعًا، والإطلاق في آخر... » شرح الكافية للرضي: (٣/ ٤٣٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ضاربٌ عمرًا) فالمعنى: أن الضرب وصل إلى (عمرو)، وإذا قلت: (زيدٌ حسنٌ الوجهَ)، فلست تخبر أن (زيدًا) فعل بـ(الوجه) شيئًا، وإنّما (الوجه) فاعل في الحقيقة، فإن معنى الكلام: زيدٌ حَسُنَ وجهُه »[1].

وقد تحدّث صاحب الكتاب عن عمل الصفة المشبّهة باسم الفاعل في المظهر، فذكر أنّها لا تعمل إلّا فيما كان من سبب الموصوف، ثمّ بيّن أن معمولها المذكور بعدها إمّا أن يكون نكرةً، أو معرفة بالألف واللام. وقوله: « لا تجاوز هذا » أي: لا تعمل في أجنبي عنها، ولا يجوز فيها التقديم والتأخير لضعفها.

ثمّ صرّح ~ بأن إضافتها إلى معمولها « أحسن وأكثر »؛ لأنّها لمّا ضعفت عن العمل كاسم الفاعل أصبحت أقرب إلى الأسماء منها إلى الأفعال، فكانت الإضافة بها أليق؛ لأنها من خواص الأسماء، وبعدت عن النصب؛ لأن النصب من خواص الأفعال، وفي ذلك يقول الرماني: « والإضافة أقوى فيها وأحسن لسببين:

أحدهما: الخفّة بترك التنوين مع اتفاق المعنى.

والآخر: أن الإضافة لها بحقّ الأصل في الاسمية »[2].

وهذه الإضافة لفظيّة لا تكسبها التعريف، وإن أضيفت إلى معرفة[3].

---

(١) البديع: (٢/ ٥١٥)، ويُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: (٦/ ٨١).

(٢) شرح الرماني: (٢/ ٤٦٤)، وفي شرح عبارة صاحب الكتاب يقول السيرافي: « يعني: أن قولك: (حسنُ الوجه) لم يجرِ مجرى (حَسُنَ)، كما جرى (ضارب) مجرى (ضَرَبَ)، فكان الأحسن عندهم في (حَسَن) الإضافة؛ لبعد الإضافة من الفعل في اللفظ، كما تباعد (حَسُن الوجهِ) من الفعل وما يجري مجراه في المعنى. شرح السيرافي: (٢/ ورقة: ١٢- ب)، والمطبوع: (٤/ ١٠٢).

(٣) يُنظر: البديع (٢/ ٥١٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ومع استحسان صاحب الكتاب إضافة الصفة المشبّهة، وذكره بأن هذا هو الأحسن والأكثر، فقد ذكر بأن ترك الإضافة والإبقاء على التنوين ونصب ما بعدها على التشبيه بالمفعول عربيٌّ جيّدٌ.

وجملة القول: أن صاحب الكتاب صرّح بشبه هذه الصفات باسم الفاعل وببعدها عن الفعل، وإن لم يفصّل في وجه الشبه الذي حملت به على اسم الفاعل في العمل.

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثالثًا: تشبيه عمل (عشرين) بعمل (ضاربين):

تقدّم الكلام عن شبه (إنّ) وأخواتها بالفعل، وأنّها في شبهها إيّاه محمولة على شبه (عشرين) بالأسماء العاملة عمل الفعل، فكما أن (إنّ) تعمل عمل الفعل فتنصب وترفع، فكذا (عشرين) فإنّه ينصب ما بعده كنصب اسم الفاعل ما بعده[1].

وفي هذا يقول صاحب الكتاب: «... ولو قلت: (إنّ زيدًا فيها) أو (إنّ فيها زيدًا) و(عمرٌو أدخلتُه أو دخلتُ به) رفعته، إلّا في قول من قال: (زيدًا أدخلته وزيدًا دخلت به)؛ لأنّ (إنّ) ليس بفعلٍ وإنّما هو مشبّه به. ألا ترى أنّه لا يضمر فيه فاعلٌ ولا يؤخّر فيه الاسم، وإنّما هو بمنزلة الفعل، كما أن (عشرين درهمًا)، و(ثلاثين رجلًا) بمنزلة (ضاربين عبدَ الله)، وليس بفعلٍ ولا فاعل »[2].

وقد شرح السيرافي ذلك موضّحًا أن (إنّ) وأخواتها ليست بأفعال، فيضمر فيها الفاعل كما في الفعل، لذا التزموا فيها نصب الاسم وتأخير الخبر، وليس هذا بمانعها من العمل، كما أن (العشرين) تعمل فيما بعدها فتنصبه وليست بفعلٍ ولا مما يجري مجرى الفعل كأسماء الفاعلين، وإن كانت محمولةً عليها في العمل، وفي هذا يقول: « يعني[3]: أن (إنّ) ليست بفعلٍ؛ لأنه لا يضمر فيه الفاعل كما يضمر في الفعل، ألا ترى أنّك لا تقول: (الزيدون إنّوا قائمين)، ولا (أنّت قائمًا) ولا شيء من الضمائر التي تكون الفاعلين، فهي مشبهة بالفعل وليست بفعلٍ، كما أن (عشرين رجلًا) و(بئس رجلًا) مشبّهة بـ(ضاربين رجلًا) ولا يقوى قوّته؛ لأنّك

---

(١) يُنظر: (ص:١٧٥- وما بعدها) من البحث.

(٢) الكتاب: (١/ ٩٥).

(٣) يقصد: سيبويه.

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

تقول: (هؤلاء زيدًا ضاربون) ولا تقول: هذه درهمًا عشرون، ولا رجلًا بئس، وتفصل فتقول: (هؤلاء ضاربون اليوم زيدًا)، ولا تقول: هذه عشرون اليوم درهمًا، فليس لما شُبّه بالشيء قوّته... »[1].

وجملة القول: أن (عشرين) محمول على اسم الفاعل في العمل، وإن لم يقوَ قوّته ولم يتصرّف تصرّفه.

والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ٢٠٢- ب)، والمطبوع: (٣/ ١٤٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الخامس: المشبهات بالصفة المشبهة

أولاً: تشبيه اسم الفاعل بالصفة المشبّهة:

تقدّم تشبيه صاحب الكتاب الصفة المشبهة باسم الفاعل[1]، وفي موضع آخر من كتابه قلب التشبيه فجعل اسم الفاعل مشبها بالصفة المشبهة، وفي ذلك يقول: « وقد قال قوم من العرب ترضى عربيّتهم: (هذا الضاربُ الرجلِ)، شبّهوه بـ(الحسن الوجه)، وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلّا أنه اسمٌ، وقد يجرّ كما يُجرّ وينصب كما ينصب، وسيبيّن ذلك في بابه إن شاء الله.

وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله، وسترى ذلك في كلامهم كثيرًا »[2].

فقولهم: (هذا الضاربُ الرجلِ) بإضافة اسم الفاعل إلى معموله حملٌ له على الصفة المشبهة التي يحسن فيها أن تضاف إلى معمولها، وفي بيان هذا يقول الرماني: « وتقول: (هذا الضاربُ الرجلِ) فيجوز فيه النصب والجرّ. أمّا النصب فعلى عمل الفعل، وأمّا الجرّ فعلى التشبيه بـ(الحسن الوجهِ)؛ لأنّه لما أشبه (الحسنُ الوجه) باب اسم الفاعل، ولذلك قيل فيه: (الصفة المشبهة باسم الفاعل)، وكان كلّ شيئين اشتبها فالشبه بينهما، فإذا وجب لأحدهما حكم من الآخر وجب للآخر حكم منه، فلذلك وجب[3] (الحسنُ الوجهَ) بالنصب تشبيهًا بقولك: (الضاربُ الرجلِ)، وجاز (الضاربُ الرجلِ) تشبيهًا بـ(الحسن الوجهِ)؛ لأنّه في هذه الحال يؤذن أنّه عَمِلَ عَمَل الفعل، وأنّه لم ينصبِ (الوجهَ) على التمييز؛ لأن

---

(١) يُنظر: (ص: ١٨٥) من البحث.

(٢) الكتاب: (١/ ١٨٢).

(٣) « كذا في المخطوط والأولى (جاز) ». المحقق.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

التمييز لا يكون معرفة، فأخذ بحظّه من الشبَهِ في الحال التي تُؤذن بالشبه من جهة صيغته وإعراب لفظه »[1].

ومراده أن اسم الفاعل إذا قارنته (أل) فهو عاملٌ عمل الفعل ناصب ما بعده، وبعض العرب يجرّ به ما بعده بإضافته إليه؛ حملًا له على الصفة المشبهة باسم الفاعل، وعلّل الرماني هذا بأن كلّ أمرين حُمِلاً على بعضٍ في الشبه وكان لأحدهما حكم من الآخر، فللآخر حكمٌ من الأوّل، فكما قيل (الحسنُ وجهًا) حملًا للصفة المشبّهة على اسم الفاعل، قيل: (الضاربُ الرجلِ) حملًا لاسم الفاعل على الصفة المشبهة.

وفي موضع آخر من الكتاب جعل سيبويه اسم الفاعل محمولًا على الصفة المشبهة في إضافته إلى معموله المضاف إلى ما فيه (أل) حيث يقول: « وقد ينبغي في قياس من قال: (الضاربُ الرجلِ) أن يقول: (الضارب أخي الرجل)، كما يقول: (الحسن الأخ) و(الحسن وجه الأخ) وكان الخليل يراه »[2].

وجملة القول: أن صاحب الكتاب شبّه الصفة المشبهة باسم الفاعل فأعملها عمل الفعل، وشبّه اسم الفاعل إذا قارن (أل) بها فأضافه إلى معموله كما تقدّم.

والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح الرماني: (٢/ ٤٤١- ٤٤٢)، ويُنظر: شرح عيون كتاب سيبويه: (ص: ١٠١).

(٢) الكتاب: (١/ ١٩٣)، ويُنظر شرح ابن عقيل: (٢/ ١٣٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثانيًا: تشبيه اسم التفضيل و(عشرين) بالصفة المشبّهة:

شبّه صاحب الكتاب اسم التفضيل بالصفة المشبّهة في باب سمَّاه: « هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعًا؛ لأنّك تبتدئه لتنبّه المخاطب، ثمّ تستفهم بعد ذلك..»[1]

وفيه يقول: « ومما لا يكون في الاستفهام إلّا رفعًا قولك: (أعبد الله أنت أكرم عليه أم زيدٌ؟)، و(أعبد الله أنت له أصدق أم بشر؟)، كأنّك قلت: أعبد الله أنت أخوه أم بشر؟؛ لأن (أفْعَلَ) ليس بفعلٍ، ولا اسم يجري مجرى الفعل، وإنّما هو بمنزلة (حسن) و(شديد) ونحو ذلك. ومثلهُ: (أعبد الله أنت له خير أم بشر؟). وتقول: (أزيدٌ أنت له أشدّ ضربًا أم عمرو؟)، فإنّما انتصاب (الضرب) كانتصاب (زيد) في قولك: (ما أحسنَ زيدًا!)، وانتصاب (وجهٍ) في قولك: (حسن وجهَ الأخِ)، فالمصدر هنا كغيره من الأسماء، كقولك: (أزيد أنت له أطلق وجهًا أم فلان؟). وليس له سبيلٌ إلى الإعمال، وليس له وجهٌ في ذلك »[2].

ومراده أن (عبد الله) في قولهم: (أعبدُ الله أنت أكرم عليه أم زيدٌ؟) مرفوعٌ بالابتداء، ولا يُحمل على (أكرم)، فلا يصحّ أن يقع معمولًا له؛ لأن (أكرم) وما يجري مجراه مما كان للتفضيل ليس بفعلٍ، ولا اسمًا جاريًا مجرى الفعل في العمل، كاسمي الفاعل والمفعول، وصيغ المبالغة، والمصدر، وإنّما هو مشبّه بالصفات المشبّهة باسم الفاعل نحو: (حسن) و(شديد).

ووجه الشبه بينهما ضعف العمل، والعامل الضعيف لا يعمل فيما قبله، ولا يتصرّف في عمله تصرّف العامل القوي كالفعل وما يجري مجراه.

---

(١) الكتاب: (١/ ١٢٧).

(٢) الكتاب: (١/ ١٣٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وقد يفهم من جعل صاحب الكتب انتصاب (الضرب) في قولهم: (أزيدٌ أنت له أشدّ ضربًا...) بمنزلة انتصاب (وجهٍ) في قولهم: (حسنٌ وجه الأخ) أن انتصابه ها هنا على التشبيه بالمفعول؛ لأن معمول الصفة المشبهة إذا كان معرفةَ فلا ينتصب على التمييز خلافًا للكوفيين.

ولكن منع الرضي أن ينصب اسم التفضيل ما بعده على التشبيه بالمفعول من وجهين: « إمّا لأنّه لا ينصب المفعول به فلا ينصب شبهَهُ، وإمّا لأنّ نصب ذلك في الصفة فرع الرفع... وهو توطئة للإضافة إلى ما كان مرتفعًا به... »[1].

ولعلّ صاحب الكتاب حينما جعل الاسم النكرة المنصوب بعد اسم التفضيل بمنزلة معمول فعل التعجب والصفة المشبّهة، إنّما أراد التنبيه على ضعفه في العمل، فهو لا يعمل متأخرًا مثل فعل التعجب، ومثل الصفة المشبّهة التي لا تعمل إلّا فيما كان من سبب الموصوف خاصة، « ولا تعمل في الأجنبي، ولا على جهة التقديم والتأخير؛ لأنها في المرتبة الثالثة من قوّة العمل... »[2].

وفي موضع آخر من الكتاب جعله أضعف من الصفة المشبّهة في قوّة العمل، لذا التزموا فيه وفيما يعمل فيه وجهًا واحدًا، وفي هذا يقول صاحب الكتاب: « ولا يعمل إلّا في نكرة، كما أنّه لا يكون إلّا نكرة، ولا يقوى قوّة الصفة المشبّهة، فألزم فيه وفيما يعمل فيه وجهًا واحدًا. اجتمع فيه لزوم النكرة وأن يُلفظ بواحدٍ وهو يريد الجمع؛ وذلك لأنّه أراد أن يقول: (أوّل الرجال)، فحذف استخفافًا واختصارًا، كما قالوا: كلّ رجلٍ، يريدون: كلّ الرجال. فكما استخفّوا بحذف الألف واللام استخفّوا بترك بناء الجميع، واستغنوا عن الألف واللام

---

(١) شرح الكافية للرضي: (٣/ ٤٦٤).

(٢) شرح الرماني: (٢/ ٤٦٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وعن قولهم: (خير الرجال) و(أوّل الرجال) »[1].

فاسم التفضيل وإن أشبه الصفة المشبّهة في ضعف العمل، فإنه قد انحط عنها منزلةً، لذا التزموا فيه الإفراد والتنكير وإن نووا الجمع، والتزموا فيما يعمل فيه بعد تمامه التنكير، كقولهم: (هو خيرٌ منك أعمالًا).

فأمّا التزامهم التنكير فيه ومنعه التعريف مع أنّه محمول على الصفة المشبّهة وهي تُنكّر وتُعرّف؛ فراجع لحلوله محلّ الفعل ودلالته على المصدر والزيادة، والفعل لا يُعرّف ولا يجمع، وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: « فإن قال قائلٌ فلم لا يكون (أَفْعَل) وبابه إلّا نكرة، وخالف باب الصفة المشبّهة في لزوم التنكير، والصفة المشبّهة يجوز فيها التنكير والتعريف؟، فالجواب في ذلك: أنّ (أَفْضَل) حين مُنع التثنية والجمع بحلوله محلّ الفعل لسبب دلالته على المصدر والزيادة؛ مُنع التعريف كما لا يكون الفعل مُعَرَّفًا ولا يكون مثنى ولا مجموعًا... »[2].

واختصاصه بالعمل في النكرات له وجهان:

« أحدهما: أن المنتصب في (أفضل) وبابه إنّما هو دالٌ على نوعٍ كما يدلّ مفسّر (عشرين) وما جرى مجراه، فنُكّر مفسّر (أفضل) كما يكون ما فسّر (العشرين) وبابها؛ لأنّه لا يدلّ على شيءٍ بعينه...

والوجه الثاني:... أنّه لا يكون إلّا نكرة، فلما خالف في نفسه الصفات المشبّهة فلم يكن إلّا نكرة نقص عمله[3] على مقدار ضعفه[4]، فلم يعمل إلّا في

---

(١) الكتاب: (١/ ٢٠٣).

(٢) شرح السيرافي: (المخطوط: ٢/ ورقة: ١٨- أ)، والمطبوع: (٤/ ١١٩).

(٣) في الأصل: عملها، والصواب ما أثبتّه.

(٤) في الأصل: ضعفها، والصواب ما أثبتّه.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

نكرة... »[1] فتنكير معمول (أَفْعَل) التفضيل المنصوب -كما ذكر السيرافي- إنّما هو لشبهه بتمييز العدد، وللزوم (أفْعَل) التفضيل التنكير نَقَص شبهه عمَّا ألحق به من الصفات المشبّهة، ونقص عمله عنها فلا يعمل إلاّ في النكرات.

وأمّا عمله في المفرد والجمع على ضعفه فـ « لأنّه قد يعرض فيه اللبس فيبيّن، ومتى لم يعرض فيه جاز الواحد في موضع الجمع؛ لأنّ التمييز يقع فيه الواحد في موضع الجمع كما يقع في العدد... » [2].

وقد بيّن السيرافي اللبس الذي قد يوقع فيه مجيء التمييز مفردًا فقال: «...وأنت إذا قلت: (هو أفره منك عبدًا)، و(خيرٌ منك عملًا)، لم يكن في (أفره) دلالةٌ على عددٍ، فيجوز أن يكون له عبدٌ واحدٌ وعملٌ واحد، ويجوز أن يكون لعبدٍ. فإذا قلت: (هو أفره منك عبيدًا)، و(خير منك أعمالًا) دللت بلفظ الجميع على فائدة النوع وأنّهم جماعة، وإذا قلت: (هو أفره منك عبدًا) جاز له أن يكون له لعبدٍ واحدٍ، وعبيدٍ كثيرٍ... » [3].

وعلى هذا فالتمييز مع اسم التفضيل مبيّن للجنس، والمقدار وليس كذلك مع ألفاظ العدد، فالمقدار فيها معلومٌ من لفظ العدد، وإنما كان التمييز لإزالة الإبهام عن الجنس المعدود.

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ٢/ ورقة: ١٨- أ، ب)، والمطبوع: (٤/ ١٢٠)، وفي موضعٍ آخر يقول: «... فلم يجز دخول الألف واللام على التمييز؛ لأنّه لا يغيّر الأوّل على حاله، ولم يكن له معنى إذ كان الحاجة إلى واحدٍ منكورٍ شائعٍ في الجنس.. » شرح السيرافي: (المخطوط: ٢/ ورقة: ٢٤- أ، ب)، والمطبوع: (٤/ ١٣٦).

(٢) شرح الرماني: (٢/ ٤٧٦).

(٣) شرح السيرافي: (المخطوط: ٢/ ورقة:٢٠-ب)، والمطبوع: (٤/ ١٢٥)، ويُنظر الأصول: (١/ ٢٢٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وقد شبه صاحب الكتاب تنكير معمول اسم التفضيل وإلزامه التذكير بما صنعوه في (عشرين) استخفافًا واختصارًا، وفي ذلك يقول: « ومثل ذلك في ترك الألف واللام وبناء الجميع قولهم: (عشرون درهمًا)، إنّما أرادوا: عشرين من الدراهم، فاختصروا واستخفّوا. ولم يكن دخول الألف واللام يغيّر (العشرين) عن نكرته، فاستخفوا بترك مالم يُحتجْ إليه » (١).

ومراده أن دخول الألف واللام إذا لم يغيّر معنى الكلمة من التنكير للتعريف فلا بأس باطّراح الألف واللام استخفافًا كما صنعوا (بالعشرين) حين قالوا: (عشرين درهمًا) وقد قصدوا: عشرين من الدراهم فحذفوا الألف واللام استخفافًا وأفردوا لفظ (الدراهم).

ويقول صاحب الكتاب مؤكدًا ضعف اسم التفضيل في العمل عن الصفة المشبّهة: « ولم تقوَ هذه الأحرف قوّة الصفة المشبّهة ألا ترى أنّك: تؤنثها وتذكّرها وتجمعها كالفاعل، تقول: (مررت برجلٍ حَسَنِ الوجهِ أبوه)، كما تقول: (مررت برجلٍ حسنٍ أبوه)، وهو مثل قولك: (مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه)، فإن جئت بـ(خير منك) أو (عشرين) رفعت؛ لأنها ملحقة بالأسماء لا تعمل عمل الفعل، فلم تقوَ قوّة المشبّهة، كما لم تقوَ المشبّهة قوّة ما جرى مجرى الفعل » (٢).

---

(١) الكتاب: (١/ ٢٠٣).

(٢) الكتاب: (١/ ٢٠٣-٢٠٤) «... فإن قال قائل: ما هذا التشبيه؟ وكيف تقدير هذا الكلام؟

فالجواب في ذلك: أنّك إذا قلت: (مررت برجلٍ حسنِ الوجه)، ففي (حسن) ضمير من (رجل) قد نُقل إليه من (الوجه)، كما أنّك: إذا قلت: (مررت برجلٍ ضارب زيدٍ)، ففي (ضارب) ضمير (الرجل) إلاّ أنّه غير منقول. فإذا قلت: (مررت برجلٍ حسن الوجه أخوه) نقلت ذلك الضمير من(الوجه) إلى (الأخ) كما كنت تنقله إليه؛ لأنّه من سببه.

كما تقول: (مررت برجلٍ ضاربٍ زيدٍ أبوه)، فتجعل (أبوه) مكان الضمير الذي كان في (ضارب) =

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ومراده: أن (أَفْعَل) التفضيل لم يقو قوّة الصفة المشبّهة في جواز تأنيثه وتثنيته وجمعه كما تقدم، ولزم صورةً واحدةً وهي: الإفراد، والتذكير، والتنكير، ولزم ما يعمل فيه أيضًا وجهًا واحدًا وهو الانتصاب على التمييز.

وذكر صاحب الكتاب مثالين هما: (مررتُ برجلٍ حَسَن الوجه أبوه)، و(مررت برجلٍ حسنٍ أبوه)، ليبيّن أنّ الصفة المشبّهة قد عملت فيما كان من سبب الموصوف ظاهرًا الرفع، وليس هذا لاسم التفضيل إلاّ مقيدًا[1]، كما أنّها عملت مضافة إلى معرفة، مثلما عملت منكرة، وليس ذلك لاسم التفضيل للزومه التذكير على كلّ حال.

ثم ذكر صاحب الكتاب أن قولهم: (مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه) وقع فيه اسم الفاعل نعتًا (للرجل)، ورفع (الأب) فاعلًا له، ولو جيء باسم التفضيل، أو بالاسم التام (عشرين) فلا يحملان على لفظ (الرجل)، ولا يصحّ جعلهما نعتين مخفوضين له، وإنما يجب فيهما حينئذٍ الرفع على أنهما خبران مقدمان، والاسم الظاهر المرفوع بعدهما مبتدأ مؤخر، والجملة الاسمية في محلّ جرّ نعت (للرجل)؛ لأن اسم التفضيل و(العشرين) ملحقة بالأسماء، فلا تجري مجرى الأفعال في قوة العمل.

= من (رجل)؛ لأنّا قد بيّنا أن الصفة المشبّهة تجري مجرى اسم الفاعل » شرح السيرافي: (المخطوط: ٢/ ورقة: ٢٢- ب، ٢٣-أ)، والمطبوع: (٤/ ١٢٥).

(١) كما في مسألة الكحل. يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ٢/ ورقة: ١٦٧-ب، ١٦٨-أ، ب، ١٦٩-أ)، والمطبوع: (٦/ ١٠٩- وما بعدها)، والمقتضب: (٣/ ٢٤٨-٢٥٠)، والأصول: (٢/ ١٣١)، والتبصرة: (١/ ١٧٩-١٨١)، وشرح التسهيل: (٣/ ٦٥-٦٨)، وشرح الكافية الشافية: (٢/ ١١٣٩-١١٤١)، والبسيط: (٢/ ١٠٦٩-١٠٧٠)، وشرح الكافية للرضي: (٣/ ٤٦٦-٤٧١)، والارتشاف: (٥/ ٢٣٣٥-٢٣٣٧)، والأشباه والنظائر: (٤/ ١٧٤-١٨٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: « يعني أنّك: إذا قلت: (مررت برجلٍ خيرٌ منك أبوه)، و(برجلٍ عشرون درهمًا ماله) لم تُجرِ (خيرًا) و(عشرين) على الأوّل وترفع ما بعده، كما تجري اسم الفاعل على ما قبله وترفع ما بعده به في قولك: (مررت برجلٍ قائمٍ أبوه). ولم يقوَ (خير منك) و(عشرين رجلًا) قوّة الصفة المشبّهة، يعني: لم تقوَ أن تقول: (مررتُ برجلٍ خيرٍ منك أبوه)، و(عشرين درهمًا دراهمه).

كما تقول:(مررتُ برجلٍ حسن الوجه أبوه)، كما لم تقوَ الصفة المشبهة قوّة اسم الفاعل الجاري على فعله، فتقول:(زيدٌ الوجه حسنٌ) كما تقول: (زيدٌ الرجلَ ضاربٌ)...» [1].

وجملة القول: أن صاحب الكتاب شبّه اسم التفضيل بالصفة المشبّهة في ضعف العمل، ثمّ بيّن أنّه وإن شابهها في الضعف فلم يعمل متأخرًا، فقد انحط عنها منزلة فالتزموا فيه وفيما يعمل فيه وجهًا واحدًا.

والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ٢/ ورقة:٢٣-أ)، والمطبوع: (٤/ ١٣٢- ١٣٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثالثاً: تشبيه ضعف الأفعال بضعف الصفة المشبهة:

شبّه صاحب الكتاب بعض الأفعال في ضعفها وعدم تصرّفها بالصفة المشبّهة، وفي ذلك يقول: « وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعولٍ، ولم يقوَ قوّة غيره مما قد تعدّى إلى مفعولٍ، وذلك قولك: (امتلأتُ ماء) و(تفقأت شحمًا)، ولا تقول: امتلأته ولا تفقَّأته، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدّم المفعول فيه، فتقول: ماءً امتلأتُ، كما لا يُقدّم المفعول فيه في الصفة المشبّهة، ولا في هذه الأسماء؛ لأنها ليست كالفاعل؛ وذلك لأنّه فعلٌ لا يتعدّى إلى مفعول، وإنّما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدى إلى مفعول نحو: (كسرته فانكسر) و(دفعته فاندفع).

فهذا النحو إنّما يكون في نفسه ولا يقع على شيء، فصار (امتلأتُ) من هذا الضرب، كأنك قلت: (ملأني فامتلأت) ومثله: (دحرجته فتدحرج). وإنّما أصله: امتلأت من الماء، وتفقَّأت من الشحم، فحذف هذا استخفافًا، وكان الفعل أجدرَ أن يتعدّى إن كان هذا ينفذ وهو -في أنّهم ضعّفوه- مثله »[1].

فهو ينصّ هاهنا على أن الفعل قد ينفذ إلى التمييز المشبه للمفعول، ولكنّ عمله فيه له وجه آخر يختلف عن عمل الأفعال المتعدية في المفاعيل بعدها، وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: « اعلم أن هذا الباب مثل ما تقدّم من نقل الفعل عن الثاني إلى الأول وذلك أنّ قولك: (امتلأت ماءً) أي: امتلأ مائي، و(تفقّأت شحمًا) أي: تفقّا شحمي، ومثله: (تصببتُ عرقًا) و﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾[2]، وإنّما هو: تصبب عرقي، واشتعل شيب الرأس، فنقل الفعل عن الثاني إلى الأوّل، ونزع عن الثاني، فارتفع الأوّل بالفعل المنقول إليه، وصار فاعلًا في اللفظ، فمنع

---

(١) الكتاب: (١/ ٢٠٥).

(٢) سورة مريم: آية(٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الفعل أن يعمل في فاعله على الحقيقة فيرفعه؛ لأنّه لا يرتفع به أكثر من واحدٍ وتوابعه... » [1].

فشارح الكتاب يشير إلى أن باب التمييز مثل باب الصفة المشبّهة في نقل الفعل عن الثاني إلى الأوّل[2]، فإن قيل: (زيدٌ حسنٌ وجهُهُ) فـ(الوجه) هو فاعل (الحسن)، ولكن قد تنقل الصفة المشبهة عن فاعلها وهو (الوجه) لتعمل في ضمير (زيد) وتضاف إلى (الوجه)، فيُقال: (زيدٌ حسنُ الوجهِ). وكذا الأمر في التمييز[3]، فالأصل أن يُقال تفقّأ شحمي، وتصبّب عرقي، واشتعل شيبُ الرأس، فنُقل الفعل عن العمل في فاعله الحقيقي (وهو: الشحم- والعرق- والشيب) الرفع، فارتفع المضمر به، وانتصب ما كان فاعلًا على التمييز فقيل: (تفقَّأت شحمًا)، و(تصببتُ عرقًا)، و(اشتعل الرأس شيبًا)، « وأمّا قولهم: (امتلأ الإناء ماءً) فليس مثل: (تفقَّأ زيدٌ شحمًا)، ألا ترى أنّك لا تقدر أن تقول: امتلأ ماء الإناءِ، كما تقول: تفقأ شحم زيدٍ؟، غير أنّه لمّا كان يملأ الإناء قربُ من ذلك وكان فاعلًا في الحقيقة»[4].

وأوجه الفرق بين عمل هذه الأفعال في التمييز وعمل غيرها من الأفعال المتعدّية في المفعول أمورٌ:

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ٢/ ورقة:٢٥-أ)، والمطبوع: (٤/ ١٣٩)، ويُنظر: شرح الرماني: (٢/ ٤٧٨).

(٢) يُنظر: الكتاب: (١/ ١٩٤-وما بعدها).

(٣) يُنظر: الأصول: (١/ ٢٢٢)، والتبصرة: (١/ ٣١٦)، وشرح اللمع لابن برهان: (١/ ١٣٩)، والمقتصد: (٢/ ٦٩٢)، والبديع: (١/ ٢٠٣-٢٠٤)، وترشيح العلل: (ص:١٢٢-١٢٣)، والارتشاف: (٤/ ١٦٢٢)، والهمع: (٤/ ٦٨).

(٤) المقتصد: (٢/ ٦٩٣)، ويُنظر: البديع: (١/ ٢٠٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

أولها: أن هذه الأفعال أنفذت إلى التمييز فنصبته، ولكنها انحطت عن منزلة غيرها من الأفعال المتعدّية، فلم تقوَ قوتها في التعدّي إلى المفاعيل ونصبها، وهذا يعني أن نصب هذه الأفعال اللازمة للتمييز بعدها إنّما هو من جهة أخرى غير تلك التي ينصب بها الفعل مفعوله، ولذلك منع صاحب الكتاب أن يُقال: امتلأته أو تفقّأته، فلا سبيل لأن تتعدّى هذه الأفعال فتنصب ما بعدها على المفعولية، وكذا الصفة المشبّهة، لأنها تصاغ من الأفعال اللازمة وتنصب ما بعدها على التشبيه بالمفعول.

يقول السيرافي في بيان هذا: « أراد (تفقَّأت) و(امتلأت) ونحوهما لأنها[1] أفعالُ قد أنفذت إلى ما بعدها من التمييز وهو: شحمًا، وماءً، وعرقًا وأشباه ذلك، ومعنى (أنفذ) أي: أعمل فيه » [2].

وثانيها: أن هذه الأفعال لا تعمل في المعارف فتنصبها، ولذلك منع ~ أن يقال: تفقّأته وامتلأته؛ لأن الضمائر معرفة، يقول السيرافي: « وإنّما لم يجز أن تقول: تفقأته؛ لأن الضمير معرفة، وقد قدّمنا[3] أنّه لا يعمل في الضمائر ولا في غيرها من المعارف،وهي: ما فيه الألف واللام، أو كان مضافًا إلى معرفة » [4]، خلافًا للكوفيين[5]، ولا تعمل الصفة المشبّهة إلاّ فيما كان من سببها ولا تجاوز هذا[6].

---

(١) في الأصل: لإنهما، والصواب ما أثبتّه.

(٢) شرح السيرافي: (المخطوط: ٢/ ورقة: ٢٦-ب)، والمطبوع: (٤/ ١٤٣).

(٣) يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ٢/ ورقة: ٢٤-أ،ب)، والمطبوع: (٤/ ١٤١- ١٤٣).

(٤) شرح السيرافي: (المخطوط: ٢/ ورقة: ٢٤-ب)، والمطبوع: (٤/ ١٤٣). ويُنظر: شرح الرماني: (٢/ ٤٧٨).

(٥) يُنظر: البديع: (١/ ٢٠٧)، والارتشاف: (٤/ ١٦٣٣)، ودراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفرَّاء: (ص:٢٢٦-٢٢٧).

(٦) يُنظر: الكتاب: (١/ ١٩٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وثالثها: أن هذه الأفعال لا يصحّ تقديم التمييز عليها؛ فلا يُقال: ماءً امتلأتُ كما يمتنع تقديم معمول الصفة المشبّهة عليها؛ لضعف هذه العوامل، فلا يستقيم لها ما يستقيم لغيرها من العوامل التي قويت فعملت مع تقدّم معمولاتها عليها، يقول السيرافي في هذا الضرب من الأفعال: « ولم يقوَ قوّة (ضربتُ زيدًا) الذي تعدّى إلى مفعول؛ لأن (ضربت) ونحوه يتعدّى إلى المعارف والنكرات، وتقدّم مفعولاتها وتؤخر، وليس ذلك في (تفقأت شحمًا) وبابه »[1].

ورابعها: أن هذه الفعال ضعفت فلم تعمل فيما بعدها النصب على المفعولية لكونها بمنزلة الانفعال كما في قولنا: كسرته فانكسر، ودفعته فاندفع، ودحرجته فتدحرج، فهذه الأفعال من قبيل المطاوعة، وهي واقعة على نفسها في الحقيقة إذ لا معمول لتقع عليه، وكذلك قولنا: (امتلأ الإناء ماءً) فهو كقولنا: ملأته فامتلأ[2]، فهذه الأفعال لازمة ولا سبيل لتعديتها، وإن نصبت تمييزًا بعدها،

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ٢/ ورقة:٢٤-ب)، والمطبوع: (٤/ ١٤٣). ويُنظر: شرح الرماني: (٢/ ٤٧٨-٤٧٩)، وقد أجاز قومٌ التقديم، يُنظر الخلاف في: شرح السيرافي: (المخطوط: ٢/ ورقة: ٢٥-ب، ٢٦-أ)، والمطبوع: (٤/ ١٤١)، والمقتضب: (٣/ ٣٦-وما بعدها)، والانتصار: (ص:٨٥-وما بعدها)، والأصول: (١/ ٢٢٣-وما بعدها)، والتبصرة: (١/ ٣١٨-وما بعدها)، وشرح اللمع لابن برهان: (١/ ١٤١-وما بعدها)، والمسائل المشكلة: (ص:١٦)، والخصائص: (٢/ ٣٨٤)، والمقتصد: (٢/ ٦٩٣-وما بعدها)، وأسرار العربيَّة: (ص:١٩٧-وما بعدها)، والإنصاف: (٢/ ٨٢٨-وما بعدها)، والبديع: (١/ ٢١٢-٢١٣)، وشرح الجمل لابن خروف: (١/ ١٠٠٢-وما بعدها)، وشرح المفصل للخوارزمي: (١/ ٤٥١)، وشرح الكافية للموصلي: (١/ ٢٣٩-٢٤٠)، وشرح المفصل لابن يعيش: (٢/ ٧٣-٧٤)، وشرح الجمل لابن عصفور: (٢/ ٢٨٣-وما بعدها)، وشرح التسهيل: (٢/ ٣٨٩-وما بعدها)، وشرح الكافية للرضي: (٢/ ٧٠-وما بعدها)، والارتشاف: (٤/ ١٦٣٤-وما بعدها)، وشرح التصريح: (١/ ٤٠٠)، والهمع: (٤/ ٧١-٧٢)، والأشباه والنظائر: (٢/ ٢٤٢-٢٤٣).

(٢) يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ٢٤/ ورقة: ٢٧-ب)، والمطبوع: (٤/ ١٤٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فانتصابه عن تمامها لا عن حدثٍ توقعه به، فإنها في لزومها بمنزلة (انفعل) مطاوع (فَعَل) الذي لا يقع متعدّيًا البتّة[1].

وظاهر كلام صاحب الكتاب أن التمييز منتصبٌ على نزع الخافض، فسقوط حرف الجرّ (من) من قولهم: (امتلأت من الماء) سببٌ لتسلط العامل على التمييز ونصبه إيّاه، وفي شرح ذلك يقول السيرافي: « يعني: أن (امتلأت) و(تفقّأت) وبابه أولى بالعمل في المنكور الذي بعده، إذ كانوا قد عدّوه للعلّة التي ذكرناها من شبهه باسم الفاعل [و][2] كان ما هو فعلٌ على الحقيقة أولى بالتعدّي وأحقّ بالعمل والنفوذ، غير أنهم قد ضعفوا هذا الفعل للعلّةِ التي ذكرناها آنفًا، حتى منعوه التعدّي إلى غير المنكور، فلمّا حلّ هذا المحلّ صار بمنزلة (العشرين) »[3].

فشارح الكتاب يقرّر أن الفعل المذكور أولى بالعمل في التميز بعده، ولكنّه لمّا انحطّ عن منزلة غيره من الأفعال فلم يتصل به معموله مباشرة، ولم يعمل في المعارف، ولم يقدّم عليه المفعول، ضعف عن العمل في التميز بعد سقوط حرف الجرّ بالتعدّي إليه مباشرة كسائر الأفعال، فصار بمنزلة (العشرين) الناصب (للدرهم) بعده على التمام.

---

(١) يُنظر: المنصف: (١/ ٧١-٧٢)، والممتع في التصريف: (١/ ١٨٣، ١٩٠-١٩١)، وشرح شافية ابن الحاجب: (١/ ١٠٨).

(٢) غير موجود بالأصل، والسياق يقتضيه.

(٣) شرح السيرافي: (المخطوط: ٢/ ورقة: ٢٧-ب)، والمطبوع: (٤/ ١٤٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد شبّه بعض الأفعال اللازمة التي ينتصب التميز بعدها عن تمامها في ضعف تصرّفها في العمل عن بقية الأفعال المتعدية للمفعول به بالصفة المشبّهة في ضعفها عن العمل كالفعل واسم الفاعل الذي شبّهت به ولم تتصرّف تصرّفه.

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث السادس: أشباه (ليس) في العمل

ذكر صاحب الكتاب أنّهم أجروا بعض الأحرف مجرى (ليس) في العمل، وقد عقد للحديث عن هذا بابًا سمّاه: « هذا باب ما أجري مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثمّ يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما) تقول: (ما عبد الله أخاك)، و(ما زيدٌ منطلقًا)»[1]، وفيه يقول: « وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى (أمَّا) و(هل) أي: لا يعملونها في شيء وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل وليس (ما) كـ(ليس)، ولا يكون فيها إضمار.

وأمَّا أهل الحجاز فيشبونها بـ(ليس) إذ كان معناها كمعناها، كما شبّهوا (لات) في بعض المواضع وذلك مع الحين خاصة، لا تكون (لات) إلاَّ مع الحين، تضمر فيها مرفوعًا وتنصب الحين؛ لأنّه مفعول به. ولم تمكّن تمكّنها ولم تستعمل إلاّ مضمرًا فيها؛ لأنها ليست كـ(ليس) في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول: (لستَ) و(لستِ) و(ليسوا)، و(عبد الله ليس ذاهبًا)، فتبنى على المبتدأ وتضمر فيه، ولا يكون هذا في (لات)، لا تقول: عبدُ الله لات منطلقًا، ولا قومك لاتوا منطلقين.

ونظير (لات) في أنّه لا يكون إلاّ مضمرًا فيه: (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء، إذا قلت: (أتوني ليس زيدًا)، و(لا يكون بِشْرًا).

وزعموا أن بعضهم قرأ: (وَّلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ) [2] وهي قليلة، كما قال

---

(١) الكتاب: (١/ ٥٧).

(٢) سورة ص: (٣). هذه قرءة أبي السمال. يُنظر: البحر المحيط: (٩/ ١٣٦)، ونسبها صاحب الأصول إلى عيسى بن عمر. يُنظر: الأصول: (١/ ٩٦)، وجاء في البحر أن قراءة عيسى بن عمر بكسر (التاء) وجرّ (النون): (ولاتِ حِيْنِ...)، وبكسر (التاء) ونصب (النون): (وَلَاتِ حِيْنَ...). يُنظر: البحر المحيط (٩/ ١٣٦ - ١٣٧)، وتوجيهها ما ذكر الفرّاء من جواز خفض (لات) لأسماء =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي[1]:

مَـــنْ فَـــرَّ عَـــن نِيْرَانِهـــا فَأَنَـــا ابـــنُ قَـــيْسٍ لا بـــراحُ[2]

جعلها بمنزلة (ليس)، فهي بمنزلة (لات) في هذا الموضع في الرفع »[3].

فـذكر صـاحب الكتـاب أن الحجـازيين[4] يجـرون بعـض الأحـرف مجـرى (ليس) في العمل؛ وذلك لشبهها بها في المعنى.

فأوّل هذه الأحرف (ما)[5]، وقد قدّم صاحب الكتاب الحديث عنها؛ لأنها

= الزمان. يُنظر: معاني القرآن للفرّاء: (٢/ ٣٩٧- ٣٩٨)، وجواهر الأدب: (ص:٣٠٧).

(١) هو سعد بن مالك بن ضُبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عُكاية بن صعب بن عليّ بن بكر بن وائل، كان أحد سادات بكر بن وائل وفرسانها في الجاهلية، وكان شاعرًا، وله أشعار جياد في كتاب بني قيس بن ثعلبة، قُتل في حرب البسوس. تُنظر ترجمته في: الخزانة: (١/ ٤٧٤).

(٢) يُنظر: البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٦٧)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (٢/ ٢٣-٢٤)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٨٥، ٣٥٠)، والخزانة: (١/ ٤٦٧).

البَرَاح: مصدر برح الشيء براحًا: إذا زال من مكانه.

والشاهد فيه: إجراء (لا) مجرى (ليس) كما أجريت (ما) مجراها في لغة أهل الحجاز فتقديره: لا براحٌ لي، على معنى ليس لي براحٌ.

(٣) الكتاب: (١/ ٥٧-٥٨).

(٤) لا تعمل هذه الحروف إلاّ عند الحجازيين، وقد وردت الإشارة لهذا في مواضع عدّة من الكتاب. يُنظر: منه: (١/ ٧٢، ١٢٢-١٤٦، ٢/ ٣١٦).

(٥) يُنظر: الحديث عنها مفصلًا في: شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة ٣٢٩-ب، ٣٣٤-أ)، والمطبوع: (٣/ ٢٤- وما بعدها)، وشرح كتاب سيبويه للرماني: (١/ ٢٣٧-٢٤١)، والنكت: (١/ ١٩٣-١٩٦)، والمقتضب: (٤/ ١٨٨-١٩٢)، والمسائل المشكلة: (ص:٢٨٣-٢٨٦، ٥٩٥-٥٩٦)، والخصائص: (١٢٥، ١٦٧)، والمقتصد: (١/ ٤٢٩-٤٣٧)، والأمالي الشجرية: (١/ ٢٣٨-٢٣٩)، وأسرار العربية: (ص:١٤٣-١٤٧)، وشرح المفصل لابن يعيش: (١/ ١٠٨-١٠٩، ١١٤-١١٦)، وشرح الجمل لابن عصفور: (١/ ٥٩١-٥٩٦)، وشرح

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الأقوى في العمل، فهي لا تختصّ بالعمل في ألفاظٍ بعينها مثل (لات) ، ولا يشترط في معمولها التنكير مثل (لا).

وعلّة إعمالها عمل (ليس) عندهم تشابه معنييهما، فكلتاهما لنفي الحال عند الإطلاق[1].

وزاد غيره من النَّحاة وجهين للشبه بين (ما) و(ليس) سوى اشتراكهما في النفي:

أحدهما: أنها مثل (ليس) في الدخول على المبتدأ أو الخبر، ويقوّي هذا الوجه عندهم: جواز دخول (الباء) في خبرها على حدّ دخولها في خبر (ليس) [2].

والثاني: أنّها مثل (ليس) في تخليص الفعل المحتمل للحال، نحو: (ما زيدٌ يقوم)، فالمعنى على الحال[3].

وبيّن صاحب الكتاب أن بني تميم يهملونها على كلّ حالٍ، فلا ينظرون لشبهها بـ(ليس)، وهي عندهم جاريةٌ مجرى (أمَّا) [4]

= التسهيل: (١/ ٣٦٩-٣٧٤)، وشرح الكافية للرضي: (٢/ ١٨٤-١٩٠)، ورصف المباني: (ص:٣٣٧-٣٨٠)، والجنى الداني: (ص:٣٢٢-٣٢٩)، والنحو والصرف بين التميمين والحجازيين: (ص:٣١-٥٨).

(١) هذا ما عليه جمهور النحاة، وذهب بعضهم إلى أنها لمطلق النفي يُنظر: شرح التسهيل: (١/ ٣٨٠- وما بعدها)، وشرح الكافية للرضي: (٢/ ١٨٥).

(٢) يُنظر: أسرار العربية: (ص:١٤٣).

(٣) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور: (١/ ٥٩١).

(٤) (أمّا): حرف غير عامل فيه معنى الشرط والتوكيد دائمًا، والتفصيل غالبًا، يُنظر: رصف المباني: (ص:١٨١-وما بعدها)، والجنى الداني: (ص:٥٢٢-وما بعدها)، ولم يعرض السيرافي لهذا الموضع من كلام صاحب الكتاب في شرحه. شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة:٣٣١-أ)، =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

و(هلْ)[1] في الإهمال، ووصف صاحب الكتاب ما ذهبوا إليه بأنّه القياس؛ لأن (ما) ليست بفعلٍ مثل (ليس) وإن وافقتها في المعنى؛ لأنها حرفٌ لا يقوى كالفعل في العمل، ثمّ ذكر أن (ما) لم تتمكن في العمل مثل (ليس)، فلا يجوز أن تتصل بها الضمائر حيث يُقال: (ليسوا) و(لسنا) ونحو ذلك[2]، ولا يجوز أن يضمر فيها كما يضمر في (ليس) حيث يُقال: (زيدٌ ليس قائمًا)، فاسم (ليس) هاهنا ضمير مستتر عائدٌ إلى (زيد)، وعلل الرماني ذلك بقوله: «... لا يضمر في الحرف من قِبل أن الإضمار إنّما يستحقه ما يلزم العمل بحقيقته مما معناه في نفسه، وهذا إنّما هو للفعل دون الحرف والاسم » [3].

فالحروف والأسماء غير مستحقّة لأن يضمر فيها؛ لأنّها لا تعمل في الأصل كالأفعال، وإنّما يحصل لها العمل إذا شابهت الفعل، أمّا الأفعال فإنها تعمل في الأصل لذا استحقَّت أن يضمر فيها.

وفي عدم استحقاق الحروف المشتركة للإعمال يقول السيرافي: « اعلم أن (ما) حرف نفي، يليه الاسم والفعل، وقد كان من حكمه ألاّ يعمل شيئًا، وذلك أن عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء فإذا كان الحرف يدخل عليهما، فمن حكمه أن لا يعمل في واحدٍ منهما مثل (ألف الاستفهام) و(هَلْ) و(إنّما)... فتوليهنَّ الأفعال كما توليهنَّ الأسماء،

= والمطبوع: (٣/ ١٥)، ومثّل للمهمل من الحروف بـ(إنّما) لدخولها على الأسماء والأفعال.

(١) (هَلْ): حرف استفهام مبنيٌّ على السكون لا محلّ له من الإعراب. يُنظر: رصف المباني (ص:٤٦٩).

(٢) يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٣٣١-ب)، والمطبوع: (٣/ ١٥).

(٣) شرح الرماني: (١/ ٢٢٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فهذا هو القياس » [1].

والحرف الثاني (لات): ولم يصرّح سيبويه بعلّة حمل (لات) على (ليس) عند أهل الحجاز كما ذكر ذلك في (ما)، وإنّما قال: «... كما شبّهوا بها[2] (لات) في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة... » [3]، وذكر السيرافي بأنهم حملوها على (ليس)؛ لاشتراكهما في النفي[4]، ومنهم من أضاف للشبه المعنوي بين (لات) و(ليس) شبهًا لفظيًا، وهو كونهما على ثلاثة أحرفٍ أوسطها ساكن[5].

وقد بيّن صاحب الكتاب أن (لات) وإن حُملت على (ليس) في العمل، فإنها تختلف عنها من وجوه عدّة، فالفرق بين (لات) و(ليس): أنّهم التزموا في (لات) إضمار أحد الجزأين، فلا يظهر بعدها الاسم والخبر، بل يُضمر الاسم ويظهر الخبر، وهذا هو الأكثر، وجاء على قلّة عندهم إضمار الخبر بعدها.

ثم ذكر أن (لات) ليست مثل (ليس) في جواز اتصال الضمائر بها، فيجوز أن يُقال في (ليس): (لستَ) للمخاطب، و(لستِ) للمخاطبة، و(ليسوا) للغائبين، كما يجوز أن يستكنّ في (ليس) ضمير يعود إلى مذكورٍ قبلها وأن تُبْنى على مبتدأ، فيُقال: (عبد الله ليس منطلقًا)، فيكون اسم (ليس) الضمير العائد إلى المبتدأ (وهو عبد الله) وكلّ هذا ممتنعٌ في (لات) [6].

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٣٣١-أ)، والمطبوع: (٣/ ١٥)، ويُنظر: شرح الرماني: (١/ ٢٢٧).

(٢) أي: (ليس).

(٣) الكتاب: (١/ ٥٧)، ويُنظر أيضًا: الكتاب: (٢/ ٣٧٥).

(٤) يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٣٣١-ب، ٣٣٢-أ)، والمطبوع: (٣/ ١٨).

(٥) يُنظر: شرح التسهيل: (١/ ٣٧٥).

(٦) يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٣٣٢-أ)، والمطبوع: (٣/ ٢٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وخلاصة القول: أن (لات) لمّا ضعفت عن العمل، ولم تتمكّن مثل (ليس) امتنع فيها ما جاز في (ليس) من جواز اتصال المضمرات بها، والإضمار فيها، وذكر معموليها، والتزم فيها الإعمال في الأحيان فقط، فإن جاوزتْ ذلك أهملت ولم تعمل.

وقد شبّه صاحب الكتاب (لات) في لزوم حذف أحد معموليها بـ(ليس) و(لا يكون) في الاستثناء، حيث قال: « ونظير (لات) في أنّه لا يكون إلاّ مضمرًا فيه (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء، إذا قلت: (أتوني ليس زيدًا)، و(لا يكون بِشْرًا) »[1].

فاسم (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء ملتزمٌ إضماره، مثلما التزم في (لات) إضمار اسمها، أو خبرها على قلّة في الثاني، وفي ذلك يقول أبو عليّ الفارسي: «...وهو نظيره في أن الاسم المحدّث عنه مضمر، لا يجوز إظهاره في (ليس) و(لا يكون) إذا استثنيت بهما؛ لأن اسميهما لا يستعمل إظهارهما، كما لا يستعمل إظهار اسم (لات)، فإنّما اتفقا في أن المضمر لا يستعمل إظهاره، لا في موضع الإضمار؛ لأن الإضمار في (ليس) و(لا يكون) في الفعلين أنفسهما، وفي[2] (لات) في النية والجملة دون نفس الحرف »[3].

وفي كلام أبي عليّ تنبية على الفرق بين الإضمار في (لات)، و(ليس) و(لا يكون) إذا استثني بهما، فالإضمار في (لات) إضمارٌ لأحد المعمولين في النيّة،

---

(١) الكتاب: (١/ ٥٧).

(٢) في الأصل: ولا في (لات).

(٣) التعليقة: (١/ ٩٣- ٩٤)، ويُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٣٣٢- ب)، والمطبوع: (٣/ ٢٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

أمّا (ليس) و(لا يكون) ففيهما ضميرٌ مستكن هو اسمهما؛ لأنهما فعلان يتحمّلان الضمير.

ويفهم من كلام صاحب الكتاب أن إضمار اسم (لات) هو الأكثر حيث يقول: « لا تكون (لات) إلّا مع الحين، تُضمر فيها مرفوعًا وتنصب الحين؛ لأنّه مفعول به.. »[1] فقوله: « تضمر فيها مرفوعًا.. » أي: تضمر اسمها، وجُعل الخبر منصوبًا؛ لأنّه شبيه بالمفعول به؛ وذلك لأن خبر (ليس) منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به[2].

ونصّ في موضع آخر على أن إضمار خبر (لات) وارتفاع الحين بعدها على أنه اسمها قليلٌ حيث يقول: « وزعموا أن بعضهم قرأ: [وَلَاْتَ حِينُ مَنَاصٍ][3]، وجعلها في موضع آخر من القليل الذي لا يكاد يعرف، حملًا له على إعمال (ما) مع تقدّم خبرها[4].

والحرف الثالث: لا، ويُفهم من كلام صاحب الكتاب أن إعمالها مخصوص بلغة أهل الحجاز فقط، ومع أنّه لم ينصّ على أن (لا) عاملة عمل (ليس) عند أهل الحجاز خاصّة كما ذكر ذلك في (ما)، فقد ذكر بأنها بمنزلة (ليس) في العمل، فقوله عن بيت سعد بن مالك القيسي: « جعلها بمنزلة (ليس) »[5] « أي: أن الشاعر جعل (لا) في البيت عاملة عمل (ليس)، ولكنها في ذكر اسمها وحذف

---

(١) الكتاب: (١/ ٥٧).

(٢) يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٣٣٢- أ)، والمطبوع: (٣/ ٢٠- ٢١).

(٣) سورة ص: (٣).

(٤) ينظر الكتاب: (١/ ٦٠).

(٥) الكتاب: (١/ ٥٨)، ويُنظر الكتاب: (٢/ ٣٠٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

خبرها بمنزلة (لات) إذا ارتفع ما بعدها -وهذا قليل-، فـ(براحُ) اسم (لا)، والخبر محذوف مقدّر بـ(لي)، أي: لا براحُ لي »[1].

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد شبّه بعض الأحرف في لغة الحجازيين بـ(ليس) في العمل، وهي (ما) و(لات) و(لا). وبيّن أنّها وإن أشبهت (ليس) في عملها فإنها تنحطّ عنها منزلة؛ لأنها فروع و(ليس) أصلٌ محمولٌ عليه.

والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٣٣٢- ب)، والمطبوع: (٣/ ٢١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث السابع:
المشبّهات بالاسم التام (عشرين)

أولاً: (كم):

شبّه صاحب الكتاب عمل (كم) فيما بعدها بعمل (العشرين) في (الدرهم)، وذكر ذلك في بابٍ عقده للحديث عن (كم) بنوعيها: الخبريَّة والاستفهاميَّة[1]، حيث قال: « أمّا (كم) في الاستفهام إذا أُعملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسمٍ يتصرَّف في الكلام منوّن قد عمل فيما بعده؛ لأنّه ليس من صفته ولا محمولًا على ما حُمل عليه. وذلك الاسم: (عشرون) وما أشبهها نحو: ثلاثين وأربعين »[2].

وفي بيان ذلك يقول شارح الكتاب: « وشبّهت[3] بـ(عشرين)؛ لأنها تنصب، ومنصوبها واحد من النوع، فمذهبها مذهب ما ينصب واحدًا منكورًا، وهي من (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين).

وتقدّر (كم) بتقدير اسمٍ كان منوّنًا ينصب ما بعده بالتنوين، ودخله البناء وحُذف التنوين؛ لوقوعه موقع حرف الاستفهام، فصار ينصب ما بعده بتقدير التنوين... »[4].

ونصّ صاحب الكتاب على أن (كم) تعمل في كلّ ما يحسن أن يعمل فيه (العشرون)؛ وذلك لأن (العشرين) بمنزلة عدد منوّن ومثله (كم)، لكنّهم تركوا

---

(١) يُنظر: الكتاب: (٢/ ١٥٦-١٧٠).

(٢) الكتاب: (٢/ ١٥٧).

(٣) يعني: (كم).

(٤) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٢٠- ب).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

تنوينها لوقوعها موقع حرف الاستفهام، كما تركوا تنوين (خمسةَ عشرَ) للتركيب، وفي ذلك يقول: « واعلم أن (كمْ) تعمل في كلّ شيءٍ حَسُنَ لـ(العشرين) أن تعمل فيه، فإذا قَبُح لـ(العشرين) أن تعمل في شيءٍ قَبُح ذلك في (كمْ)؛ لأن (العشرين) عدد منوّن، وكذلك (كمْ) هو منوّنٌ عندهم، كما أن (خمسةَ عشرَ) عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه، لولا ذلك لم يقولوا: (خمسةَ عشرَ درهمًا)، ولكنّ التنوين ذهب منه كما ذهب مما لا ينصرف، وموضعه موضع اسمٍ منوّن. وكذلك (كمْ) موضعها موضع اسم منوّن، وذهبت منها الحركة كما ذهبت من(إذْ)؛ لأنّهما غير متمكنين في الكلام »[1].

وذكر صاحب الكتاب أن (كم) الخبرية تجري في الكلام مجرى اسم غير منوّن يجرّ ما بعده -إذا أسقط التنوين-، ولكن من العرب من يعملها فيما بعدها كعمل الاستفهامية فيما بعدها، فينصب بها كأنّها اسمٌ منوّنٌ؛ لأنّ معناها منوّنةً وغير منوّنة سواء، وفي ذلك يقول: « واعلم أن (كم) في الخبر بمنزلة اسمٍ يتصرَّف في الكلام غير منوّن يجرّ ما بعده إذا أسقط التنوين، وذلك الاسم نحو: (مائتي درهمٍ)، فانجرّ (الدرهم)؛ لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله... واعلم أن ناسًا من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنّها اسمٌ منوّنٌ... ومعناها منوّنةً وغير منوّنةٍ سواء... وبعض العرب ينشد قول الفرزدق[2]:

---

(١) الكتاب: (٢/ ١٥٧).

(٢) هو همام بن غالب بن صعصعة الدارميّ التميميّ، أبو فراس، الملقّب بالفرزدق، كان قصيرًا دميمًا كثير التيه والعجب بالنفس، وكان بدويّ الخُلق ضعيف الإيمان، كان جيّد الجواب سريعه، حاضر البديهة، حسن التخلّص. في شعره جزالة وقوّة ومتانة. له مع جرير أخبارٌ كثيرة، وله ديوان شعر =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

كَـمْ عَمَّـةً لَـكَ يَـا جَرِيْـرُ وَخَالَـةً فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي[1]

وهم كثير، فمنهم الفرزدق والبيت له »[2].

فـ(كم) هنا نصبت (عمةً) بعدها، كما ينصب الاسم التامّ ما بعده.

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد شبّه (كم) بـ(العشرين) في العمل؛ لأن ما بعدها منصوب عن تمامها. فهي بمنزلة اسم منوّن، لكن اطّرح تنوينها لمّا دخلها البناء.

والله تعالى أعلم.

= مطبوع. تُنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء: (٢/ ٢٩٩- ٣٧٤)، والشعر والشعراء: (ص: ٣١٥- ٣٢٤)، ووفيّات الأعيان: (٦/ ٨٦- ١٠٠).

(١) يُنظر البيت في: ديوان الفرزدق: (ص: ٣٥٩)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص: ١١٨)، وتحصيل عين الذهب: (ص: ٢٦٨، ٢٩٨)، والخزانة: (٦/ ٤٨٥).

الفدع: اعوجاج الرسغ من اليد أو الرجل حتى ينقلب الكفّ أو القدم إلى أنسيّها، والعشار: هي النوق التي أتى عليها من حملها عشرة أشهر ثم يبقى عليها الاسم بعد النتاج، وواحدتها عُشراء.

جعل نساء جرير راعياتٍ له، وخصهنّ بالحلب؛ لأن العرب يتعايرون بحلب النساء.

والشاهد فيه: نصب (عمَّة) بعد (كم) الخبريَّة على لغة من ينصب بها في الخبر.

(٢) الكتاب: (٢/ ١٦١- ١٦٢)، ويُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: (٢/ ٤٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثانياً: كنايات العدد (كذا)[1]، و(كأيّن)[2]:

وقد جعلهما صاحب الكتاب جاريتين مجرى (كم) في الاستفهام[3]، ويُفهم مما نقله عن شيخه الخليل ~ أنّهما يعملان فيما بعدهما عمل (العشرين) في (الدرهم) إذا جعلهما ملحقتين بـ(كم) الاستفهامية. وشبّه أيضًا عملهما فيما بعدهما بعمل اسم التفضيل التامّ فيما بعده، وفي ذلك يقول: « وقال [يعني الخليل]: (كذا) و(كأيّن) عملتا فيما بعدهما كعمل (أفضلهم) في (رجلٍ) حين قلت: (أفضلهم رجلًا)، فصار (أيّ) و(ذا) بمنزلة التنوين، كما كان (هم) بمنزلة التنوين »[4].

وفي هذا يقول السيرافي: « ... وهي تنصب ما بعدها بلزوم التنوين لها، وقد كثر في كلام العرب وقوع (مِنْ) بعدها؛ وإنّما اختارت العرب أن يتكلّموا بها مع (مِنْ) فيما ذكر أبو العباس محمّد بن يزيد أنّه إذا قال: (كأيّ رجلًا أهلكت) جاز أن يكون رجلًا نصبًا بـ(كأيّ) فيكون واحد في معنى جميع. ويجوز أن تجعل (كأي) ظرفًا، كأنّه قال: (كأيّ مرّة) وتنصب (رجلًا) بـ(أهلكت) فيصير واحدًا في معنى نفسه، فإذا أدخل (مِنْ) صار واحدًا في معنى جميع، ويخرج أن يكون واحدًا في معنى نفسه »[5].

---

(١) يُنظر: الحديث عنها في: المغني: (١/ ١٨٧- ١٨٨).

(٢) يُنظر الحديث عنها في: شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة ٢٤- أ، ب)، والمسائل المشكلة: (ص: ٣٩٣- ٣٩٤).

(٣) يُنظر: الكتاب (٢/ ١٧٠)، ويُنظر: الكتاب: (٢/ ١٥٧).

(٤) الكتاب: (٢/ ١٧١)، ويُنظر: التعليقة: (١/ ٣١٥).

(٥) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٢٤-أ).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فانتصاب ما بعدها إنّما هو بتمامها بالتنوين، وشبّهها الخليل باسم التفضيل في العمل؛ لأنها تنصب ما بعدها كما ينصب اسم التفضيل ما بعده، ولأنه قد كثر في كلامهم وقوع (مِنْ) بعدها كوقوعها بعد اسم التفضيل.

وجملة القول: أن كذا وكأيّن يعملان عمل (كم) فيما بعدها في الاستفهام، فينصبان كما ينصب الاسم المنوّن ما بعده، وقد تُشبّه (كأيّ) بـ(أفضل) في العمل، وفي دخول (من) بعدها.

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثالثًا: تشبيه المقادير بـ(عشرين):

ألحقها صاحب الكتاب في نصب ما بعدها بنصب (كم) لما بعدها في الخبر والاستفهام حيث قال: « هذا باب ما ينصب نصب (كم) إذا كانت منوّنة في الخبر والاستفهام، وذلك قولك: (ما في السماء موضع كفٍّ سحابًا)، و(لي مِثْلُه عبدًا)، و(ما في النَّاس مِثْلُه فارسًا)، و(عليها مِثْلُها زُبْدًا). وذلك أنّك أردت أن تقول: لي مثله من العبيد، ولي ملؤه من العسل، وما في السماء موضع كفٍّ من السحاب، فحَذفَ ذلك تخفيفًا كما حذفه من (عشرين) حين قال: (عشرين درهمًا)، وصارت الأسماء المجرورة المضاف إليها بمنزلة التنوين، ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولًا على ما حُملت عليه، فانتصب بـ(مِلء كفٍّ) و(مثله) كما انتصب (الدرهم) بـ(العشرين)؛ لأنّ (مثل) بمنزلة (عشرين)، والمجرور بمنزلة (التنوين)؛ لأنّه قد منع الإضافة كما منع التنوين »[1].

فتمام الاسم بالإضافة كما في: (موضع كفّ) و(مثله) منع إضافته لما بعده فانتصب به على التمييز، كما تمّ (العشرون) بالنون ونصب ما بعده في قولهم: (عشرون درهمًا) على التمييز.

وفي بيان ذلك يقول السيرافي: « المقادير في المكيل والموزون والعدد المساحة وغير ذلك تجري مجرى واحدًا، وقوله: (ما في السماء موضع كفٍّ) مقدار من المساحة، كما أن (عشرين) مقدار من العدد، و(سحابًا) هو النوع الذي يفسّره، كما أنّ (درهمًا) نوعٌ يفسّر (العشرين). و(لي مثله) أي: لي مقداره، أي ما يقادره ويماثله في عدد، و(عبدًا) هو النوع وكذا: (ما في الناس مثله فارسًا)، و(عليها

---

(١) الكتاب: (٢/ ١٧٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

مثلها زبدًا) إنّما يريد تمرةً عليها مثل جثتها من الزُبد... ومذهب البصريين فيه كمذهب نصب (العشرين) لما بعده.. »[1].

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد شبّه بعض المقادير بـ (كم) المحمولة على (العشرين) في انتصاب ما بعدها عن تمامها وتعاملها حاصل بإضافتها لما بعدها.

والله تعالى أعلم.

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٢٥- ب)، ويُنظر: المقتصد: (٢/ ٧٢٣- ٧٢٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثامن: تشبيه نصب الكلام التام ما بعده بنصب (الدرهم) بـ(العشرين)

أولاً: نصب المفعول له:

شبّه صاحب الكتاب انتصاب المفعول له بانتصاب (الدرهم) بـ(العشرين). ذكر ذلك في بابٍ عقده للحديث عن المفعول له، وفيه يقول: « هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنّه عذرٌ لوقوع الأمر؛ فانتصب لأنه موقوع له، ولأنّه تفسير لما قبله لمَ كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب (الدرهم) في قولك: (عشرون درهمًا).

وذلك قولك: (فعلت ذلك حذار الشرّ)، و(فعلت ذلك مخافة فلانٍ، وادّخار فلان).

قال الشاعر -وهو حاتم بن عبد الله الطائي-[1]:

وأغفرُ عوراءَ الكريم ادّخاره وأُعرضُ عن شتم اللئيم تكرّما[2] »[3]

---

(١) هو حاتم بن عبد الله بن سعد الحشرج الطائي القحطاني، أبو عدي، من أهل نجد، كان فارسًا، شاعرًا، جوادًا يُضرب المثل بجوده، تزوّج ماوية بنت حجر الغسانية، شعره كثير، ولكن ضاع معظمه، وطُبع الباقي منه في ديوان صغير. تُنظر ترجمته في: الشعر والشعراء: (ص:١٤٧-١٥٢).

(٢) يُنظر البيت في: ديوان حاتم الطائي: (ص: ٢٢٤)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص: ١٠٦)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ١٧٢)، وتحصيل عين الذهب: (ص: ٢٢٧)، والخزانة: (٣/ ١٢٢- ١٣٠).

والعوراء: الكلمة أو الفعلة القبيحة.

والشاهد فيه: نصب (الادّخار) و(التكرّم) على المفعول له، والتقدير: لادّخاره، وللتكرّم، فحذف حرف الجرّ ووصل الفعل فنصب.

(٣) الكتاب: (١/ ٣٦٧- ٣٦٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩ ١٤٣٤/١٢/٠٥ Ali Fattani

ثم يقول: «... وقال الراجز وهو العجاج:

يركـــب كـــلّ عـــاقرٍ جُمْهُـــورِ مَخافـــةً وزَعَـــلَ المَحْبـــورِ

والهَـــوْلَ مـــن تهـــوُّلِ القبـــورِ[1]

وفعلت ذاك أَجْلَ كذا وكذا. فهذا كلّه ينتصب؛ لأنّه مفعول له، كأنّه قيل له: لِمَ فعلتَ كذا وكذا؟، فقال: لكذا وكذا، ولكنّه لمّا طرح اللام عمل فيه ما قبله، كما عمل في (دأْبِ بكارٍ)[2] ما قبله، حين طرَح (مثل) وكان حالًا، وحسن فيه الألف واللام؛ لأنّه ليس بحال؛ فيكون في موضع فاعلٍ حالًا. ولا يشبّه بما مضى من المصادر في الأمر والنهي ونحوهما؛ لأنّه ليس في موضع ابتداء، ولا موضعًا يُبنى على المبتدأ فيبنى معه على المبتدأ. فمن ثمّ خالف باب (رحمة الله عليه)،

---

(١) يُنظر الرجز في: ديوان العجاج: (١/ ٣٥٤- ٣٥٥)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص: ١٠٦)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (ص:١/ ١٧٤)، وتحصيل عين الذهب: (ص: ٢٢٩)، والخزانة: (٣/ ١١٤).

عاقر: العاقر من الرمل ما لا ينبت، والجمهور: المتراكب، والزعل: النشاط. والمحبور: المسرور، والهبور: جمع (هبر) وهو الغائر من الأرض المطمئن.

والشاهد فيه: انتصاب (الهول) على أنّه مفعول له، وهو معرّف بالألف واللام.

(٢) من قول الراجز:

إذا رَأَتْنـــي سَـــقَطَتْ أَبْـــصَارُهَا دَأْبَ بِكَـــارٍ شَـــايَحَتْ بِكَارُهَـــا

وهو: حريث بن غيلان. يُنظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص: ١٠٥)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٣٠٨- ٣٠٩)، وتحصيل عين الذهب: (ص: ٢٢٣- ٢٢٤).

والدأب: العادة، البِكار: جمع بكرة. وهي الإبل الفتيَّة، شايحت: حاذرت.

والشاهد فيه: انتصاب (دأب بكار) بإضمار فعلٍ دلّ عليه قوله: (إذا رأتني...)، كأنّه قال: دأبت.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

و(سقيًا لك)، و(حمدًا لك) »[1].

وقد ذكر صاحب الكتاب في أوّل هذا الباب علّة انتصاب المفعول له إذ قال: «فانتصب لأنّه موقوعٌ له؛ ولأنّه تفسير لما قبله لمَ كان؟، وليس بصفة لما قبله، ولا منه، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك: (عشرون درهمًا) ».

ويقول السيرافي في تفسير هذا: « اعلم أن المصدر المفعول له إنّما هو السبب الذي له يقع ما قبله، وهو جوابٌ لقائلٍ: قيل[2] له: لِمَ فعلتَ كذا؟، فيقول: لكذا وكذا، وكرجلٍ قال لرجل: لِمَ خرجت من منزلك فقال: لابتغاء رزق الله، أو قال له: لم تركت السوق؟ فقال: للخوف من زيدٍ ولحذار الشرّ »[3].

فعلّة انتصاب المفعول له عند سيبويه هي وقوع الفعل من أجله، أو بعبارة أخرى: لأنّه يفسّر وقوع الفعل قبله، ولمّا كان هذا المصدر ليس بصفة فيتبع ما قبله في الإعراب، وليس من تمام الاسم قبله فيجرّ به، انتصب كما ينتصب (الدرهم) بـ(العشرين)؛ وذلك أن (العشرين) اسمٌ قد تمّ بالنون فمنعه تمامه من أن يضاف إلى ما بعده ويجرّه[4]، وكذا المفعول له لم يفتقر إليه كلام قبله فيضاف إليه وينجرّ به، فانتصب كما انتصب (الدرهم) بعد (العشرين)، ويفهم من هذا أن العامل في المفعول له تمام الكلام، وقد صرّح سيبويه بذكر العامل فيه، ونصّ عليه حيث

---

(١) الكتاب: (٣٦٧- ٣٧٠).

(٢) في الأصل (قال)، وإخال الصواب ما أثبتّه.

(٣) شرح السيرافي: (المخطوط: ٢/ ورقة: ١١٠- ب)، والمطبوع: (٥/ ١٤٤).

(٤) يقول صاحب الكتاب: «... وكما منعت (النون) في (عشرين) أن يكون ما بعدها جرًّا إذا قلت: (له عشرون درهمًا...) الكتاب: (١/ ٤٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

يقول: « ولكنّه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله كما عمل في (دأب بكار) ما قبله حين طرح (مثل) وكان حالًا »[1].

فأصل الكلام أن يُقال مثلًا: (فعلتُ ذلك لمخافة الشرّ)، ولكن حذفت اللام هنا وكان الفعل مستوفيًا ما يطلبه، فانتصب المصدر بعده عن تمامه بعد سقوط اللام، وجاز حذف اللام في هذا الباب، وقد وضحّ صاحب الكتاب أن مباشرة الفعل هنا المفعول له وانتصابه به شبيه بانتصاب (دأب بكار) من قول الشاعر:

إذا رأتني سَقَطْت أَبْصَارُها ... دَأَبَ بِكار شايحت بِكارُها[2]

وأصل الكلام: إذا رأتني سقطت أبصارها سقوطًا مثل دأب بكار...، لكنّه حذف المصدر وصفته (مثل)، وأقام المضاف إليه وهو (دأب بكار) مقامه، فانتصب بالفعل بعد طرح (مثل) كما انتصب المفعول له بالفعل قبله بعد طرح اللام.

يقول السيرافي في شرح هذا: « ويجوز حذف اللام ونصب الذي بعدها كقولك: قلته ابتغاء الخير وحذارًا من الشرّ، والناصب للمصدر الفعل المذكور لا غير، والدليل على ذلك أن قائلًا لو قال: فعلتُ هذا الفعل لزيدٍ، لكانت اللام في صلة الفعل المذكور لا غير، ولم يكن بنا حاجة إلى طلب فعلٍ آخر، فإذا ألقيت اللام وهي في موضع نصبٍ بالفعل، وصل الفعل إليه فنصبه »[3].

---

(١) الكتاب: (١/ ٣٦٩).

(٢) مرّ تخريجه. يُنظر: (ص:٢٠٨-٢٠٩) من البحث.

(٣) شرح السيرافي: (المخطوط: ٢/ ورقة: ١١١-أ)، والمطبوع: (٥/ ١٤٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فالدليل على عمل الفعل في المفعول له عند السيرافي تَعَلُّق اللام حال وجودها بالفعل قبلها،فإذا حُذفت اللام عمل الفعل فيما كان مجرورًا بها[1]، وقد نصّ صاحب الكتاب على أن الأفعال قد توصل بحروف الجرّ، فإذا حذفت أحرف الجرّ عمل الفعل في الاسم بعدها إذ يقول: « فلمّا حذفوا حرف الجر عمل الفعل » [2].

وبعد أن أورد صاحب الكتاب شواهد هذا الباب ختمه موضّحًا الفرق بينه وبين غيره من المصادر المستعملة في الأمر والنهي ونحوهما، فيقول: « ولا يشبه بما مضى من المصادر في الأمر والنهي ونحوهما؛ لأنّه ليس في موضع ابتداء، ولا موضعًا يُبنى على مبتدأ فيبنى معه على المبتدأ، فمن ثَمَّ خالف باب (رحمة الله عليه)، و(سقيا لك)، و(حمدًا لك) » [3].

فالفرق إذًا بين هذا الباب وغيره من المصادر المستعملة في الأمر والنهي ونحوهما: أن المفعول له لا يقع مبتدأ، ولا يبنى عليه مبتدأ، فلا يقع خبرًا كسائر المصادر المنتصبة في أوّل الكلام، وفي شرح ذلك يقول السيرافي: « يعني خالف باب (رحمة الله عليه) وسائر المصادر التي يجوز فيها الرفع والنصب مما تقدّم ذكره، فلم يجز في المفعول له غير النصب، يعني أن المصادر التي تنصب في أوّل الكلام

---

(١) وعمله هاهنا عن تمامه، فإنه إذا تمّ مع فاعله انتصب المصدر بعده كما ينتصب الدرهم بالعشرين.

(٢) الكتاب: (١/ ٣٨)، وهذا ما عليه جمهور النحاة البصريين خلافًا للزجاج. يُنظر: الأصول: (١/ ٢٠٦)، والإيضاح العضدي: (ص:٢١٨)، وأسرار العربية: (ص:١٨٦)، وشرح المفصّل لابن يعيش: (٢/ ٥٢)، والمقرب: (١/ ١٦١)، وشرح التسهيل: (٢/ ١٩٦-وما بعدها) وشرح التصريح على التوضيح: (١/ ٣٣٧).

(٣) الكتاب: (١/ ٣٧٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

قد ترفع أيضًا بالابتداء، وبخبر الابتداء نحو: صبرٌ جميلُ، و﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[1] » [2].

ومعنى ذلك: أنّه لا يجوز في المفعول له إلاّ النصب، ويتمنع الرفع لامتناع وقوعه مبتدأ، أو خبرًا يبنى على المبتدأ.

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد شبّه انتصاب المفعول له بانتصاب (الدرهم) بـ(العشرين)، فهو منتصب عن تمام ما قبله.

وقوله: « ولكنّه لمّا طرح اللام عمل فيه ما قبله » فمعناه: أن حرف الجرّ لمّا سقط، وكانت إضافة الفعل للمصدر ممتنعة، وكان الفعل قبله تامًّا بفاعله عمل فيه كما يعمل (العشرون) في (الدرهم) بعده.

والله تعالى أعلم.

---

(١) سورة محمد: (٢١).

(٢) شرح السيرافي: (المخطوط: ٢/ ورقة: ١١١-ب)، والمطبوع: (٥/ ١٤٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثانيًا: انتصاب المفعول فيه:

شبّه صاحب الكتاب انتصاب المفعول فيه بانتصاب (الدرهم) بـ(العشرين)، وقد ذكر هذا في بابٍ يقول فيه: « هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت؛ وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها؛ فانتصب لأنه موقوع فيها ومكونٌ فيها، وعمل فيها ما قبلها، كما أن (العلم) إذا قلت: (أنت الرجل علمًا) عمل فيه ما قبله، وكما عمل في (الدرهم) (عشرونَ) إذا قلت: (عشرون درهمًا).

وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها.

فالمكان قولك: (هو خلفكَ)، و(هو قدّامك وأمامك)، و(هو تحتك وقُبالَتك)، وما أشبه ذلك » [1].

فهو يجعل انتصاب (خلفَك) في (هو خلفَك) وما أشبهه بالمبتدأ قبله، وقد نصّ على ذلك إذ يقول: « فانتصب[2]؛ لأنّه موقوعٌ فيها ومكونٌ فيها، وعمل فيها ما قبلها...».

فعلّة النصب عند صاحب الكتاب هي أن الظرف موقوع فيه ومكون فيه، والعامل فيه هو المبتدأ قبله.

وشبّه انتصاب الظرف هنا بما قبله بانتصاب (علمًا) عن تمام ما قبله في قولك: (أنت الرجلُ علمًا)، وجعل انتصابه كذلك كانتصاب (الدرهم) بـ(العشرين) في: (عشرون درهمًا).

---

(١) الكتاب: (١/ ٤٠٣-٤٠٤).

(٢) يعني الظرف.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ومراده بقوله: « وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها » أي: يعمل المبتدأ في الظرف فينصبه سواء تقدّم المبتدأ أو تأخّر.

أمّا وجه الشبّه بين انتصاب الظرف بالمبتدأ وانتصاب (الدرهم) بـ(العشرين) فقد أشار إليه في قوله: «... فهذا كلّه انتصب على ما هو فيه وهو غيره، وصار بمنزلة المنوّن الذي يعمل فيما بعده نحو (العشرين)، ونحو قوله: (هو خيرٌ منك عملًا)، فصار (هو خلفَك) بمنزلة ذلك.

والعامل في خلفٍ الذي هو موضع له والذي هو في موضع خبره، كما أنك إذا قلت: (عبد الله أخوك) فالآخر قد رفعه الأوّل وعمل فيه، وبه استغنى الكلام، وهو منفصل منه » [1].

فيفهم من كلامه أن الظرف في (زيد خلفَك) وشبهه منتصب بالذي فيه (يعني: المبتدأ)، وهو غيره في المعنى، فكما أن (العشرين) قد عمل في (الدرهم) وهو غيره ومنفصل عنه، وكما عمل (خير) في (عملًا) من قولك: (هو خير منك عملًا) عمل المبتدأ في الظرف فنصبه. يفهم هذا من قوله: « فصار (هو خلفك) و(زيد خلفك) بمنزلة ذلك» أي: بمنزلة عمل (العشرين) و(خير) في (الدرهم) و(عملًا).

يؤيّد هذا قوله: « والعامل في خلف الذي هو موضع له، والذي هو في موضع خبره » يعني به المبتدأ، كما يرفع (عبد الله) (الأخَ) في قولك: (عبد الله أخوك)، وفي هذا يقول: « فالآخر [2] قد رفعه الأول وعمل فيه، وبه استغنى الكلام، وهو منفصل عنه » يعني: أن المبتدأ كما يرفع الخبر ويعمل فيه، ويستغني

---

(١) الكتاب: (١/ ٤٠٦).

(٢) يعني (أخوك) في (عبد الله أخوك).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

به وهو منفصل عنه غير مضافٍ إليه، فكذا يعمل في الظرف فينصبه ويستغني به وهو منفصل عنه.

فكما عمل (العشرين) في (الدرهم) فنصبه واستغنى به كان المبتدأ ها هنا بمنزلته.

وهذا الذي ذكرته من عمل المبتدأ في الظرف تفسير بعضهم لعبارة صاحب الكتاب[1].

وجملة القول: أن في تعيين العامل في الظرف الواقع خبرًا عند صاحب الكتاب خلاف طويل يضيق عنه المقام ولا يقتضيه[2]. وترجيح أن يكون المبتدأ هو العامل عند صاحب الكتاب هو المختارعندي لأمرين:

أولهما: نصّه على ذلك في الكتاب دون تأويل.

وثانيهما: أن جعل المبتدأ عاملًا في الظرف مشبه لعمل (العشرين) في (الدرهم) بجامع عمل الأوّل في الثاني، واستغناؤه به، وانفصاله عنه.

والله تعالى أعلم.

---

(١) ذهب إلى ذلك ابن خروف. يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف: (١/ ٣٩٤-٣٩٥)، وشرح التسهيل: (١/ ٣١٣-٣١٤)، وذهب إليه ابن أبي العافية. يُنظر: الارتشاف: (٣/ ١١٢١)، والهمع: (٢/ ٢١).

(٢) تنظر المسألة بتفصيل في: شرح السيرافي: (المخطوط: ٢/ ورقة: ١٣٢-أ،ب، ١٣٣-أ-ب، ١٣٤-أ)، والمطبوع: (٦/ ٢٦-٢٧، ٢٩-٣٠)، وشرح التسهيل: (١/ ٣١٣-٣١٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثالثًا: انتصاب الحال:

شبّه صاحب الكتاب انتصاب الحال عن تمام الكلام قبله بانتصاب (الدرهم) بـ(العشرين) في مواضع كثيرة من كتابه، ففي بابٍ سمّاه: « هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول »[1] يقول: «... فلو كان [يعني الحال] بمنزلة المفعول الذي يتعدّى إليه فعل الفاعل نحو: (عبد الله) و(زيد) [2]؛ ما جاز في (ذهبت)، ولجاز أن تقول: (ضربت زيدًا أباك)، و(ضربت زيدًا القائم)، لا تريد بـ(الأب) ولا بـ(القائم) الصفة ولا البدل، فالاسم الأوّل المفعول في (ضربت) [3] قد حال بينه[4] وبين الفعل في (ذهب) أن يكون (فاعلًا)، وكما حالت الأسماء المجرورة بين ما بعدها وبين الجارّ في قولك: (لي مثله رجلًا)، و(لي ملؤه عسلًا) وكذلك (ويحه فارسًا)، وكما منعت (النون) في (عشرين) أن يكون ما بعدها جرًّا إذا قلت: (له عشرون درهمًا)»[5].

فوجه الشبه بين انتصاب الحال بالكلام التام قبله، وبين انتصاب (الدرهم) بـ(العشرين) أن كليهما منتصبٌ عن تمام ما يطلبه، فكما يحول الضمير المضاف إليه في (مثله) من قولنا: (لي مثله رجلًا) بين (مثل) و(رجل) ويمنعه من أن يجرّه، كذلك يحول الفاعل في قولنا: (ذهب زيدٌ راكبًا) بين (ذهب) و(راكبًا) فيمنعه من أن يرفعه، وكذلك يحول الفاعل والمفعول معًا في قولنا: (ضربت عبد الله قائمًا)

---

(١) الكتاب: (١/ ٤٤).

(٢) في قولك: (ضربت عبد الله قائمًا) و(ذهب زيدٌ راكبًا).

(٣) يعني: (عبد الله).

(٤) (الهاء) عائدة للحال (قائمًا).

(٥) الكتاب: (١/ ٤٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

بين الفعل (ضرب) و(قائمًا) من أن يرفعه أو ينصبه، وكلّ هذا مشبّه عند صاحب الكتاب بمنع (النون) في (عشرين) إضافته لما بعدها وهو: (الدرهم) فانتصب عن تمام الاسم قبله.

وقد شرح الصفّار هذا بقوله: «... مراده أن يقول: إنّما لم يتسلط عليه العامل [يعني على الحال] إذا قلت: (ضربتُ زيدًا ضاحكًا) على حسب تسلّطه عليه إذا قلت: (ضربت ضاحكًا)؛ لأن الاسم الأوّل قد حال بين الحال والمفعول أن يكون في الفعل بمنزلة المفعول، وأن يكون بدلًا من الفعل، وكأنّه قال: حال بينه وبين أن يكون فيه كذا، فلمّا أخذ معموله جاءت هذه منتصبةً بعد تمام الكلام، ثمّ أخذ يذكر نظيرًا لهذا النصب، حيث كان لأجل الحائل، وذلك: (لي مثله رجلًا)؛ لأنّك لو قلت: لي مثل رجلٍ لانجرّ، فلمَّا حالت الهاء انتصب، وكذلك (ملؤه عسلًا) و(ويحه فارسًا)، و(النون) في (عشرين درهمًا)؛ لأنّه شبهه بـ(ضاربين) في باب الصفة، وجعل هذا النصب كنصب التمييز...»[1].

وفي موضع آخر من الكتاب[2] يقول: «... وأمّا النصب فقولك: (هذا الرجلُ منطلقًا)، جعلتَ (الرجل) مبنيًا على (هذا)، وجعلتَ الخبر حالًا قد صار فيها، فصار كقولك: (هذا عبد الله منطلقًا)... فكأنّ ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنّه حالٌ مفعولٌ فيها؛ لأن المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده، ويكون في معنى التنبيه والتعريف، ويحول بين الخبر والاسم المبتدأ كما يحول الفاعل بين الفعل والخبر، فيصير الخبر حالًا قد ثبت فيها وصار فيها،

(١) شرح الصفّار: (٢/ ٧٥٦-٧٥٧)، ويُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ١٥٢-أ، ب، ١٥٣-أ)، والمطبوع: (٢/ ٣٤٥-٣٥٢)، وشرح الرماني: (١/ ٢٠٨-٢٠٩).

(٢) في باب « هذا ما يرتفع فيه الخبر؛ لأنّه مبنيٌّ على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبر؛ لأنّه حال لمعروفٍ مبنيٌّ على المبتدأ... » الكتاب: (٢/ ٨٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩.
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

كما كان الظرف موضعًا قد صير فيه بالنيّة وإن لم يذكر فعلًا. وذلك أنّك إذا قلت: (فيها زيد) فكأنّك قلت: استقرّ فيها زيدٌ وإن لم تذكر فعلًا؛ وانتصب بالذي هو فيه كانتصاب (الدرهم) بـ(العشرين)؛ لأنّه ليس من صفته ولا محمولًا على ما حمل عليه، فأشبه عندهم (ضاربٌ زيدًا).

وكذلك (هذا) عمل فيما بعده عمل الفعل، وصار (منطلق) حالًا، فانتصب بهذا الكلام انتصاب (راكب) بقولك: (مرّ زيدٌ راكبًا) »[1].

ومراده أنّك إذا قلت: (هذا منطلق) فإن (منطلق) يرتفع بالمبتدأ (هذا) فيعمل فيه الرفع، فإن قيل (هذا الرجل منطلقًا) فقد عمل (هذا) في (الرجل) واستغنى به، وحال دون (هذا) و(منطلقًا) من أن يعمل فيه، لذا انتصب عن تمام ما يطلبه وصار حالًا قد ثبت فيها وصار فيها.

وجعل صاحب الكتاب انتصاب الحال ها هنا كانتصاب الظرف في (فيها زيدٌ)، فإن الظرف ها هنا متعلّق بمحذوف وإن لم يُذكر مقدّر بـ(استقرّ)، فانتصب الظرف ها هنا عن تمام المبتدأ بخبره المقدّر، وجعل هذا نظير انتصاب (الدرهم) بـ(العشرين) الذي تمّ بالنون كما تمّ اسم الفاعل (ضاربٌ) بالتنوين فعمل في (زيد) في قولهم (ضاربٌ زيدًا).

وفي بيان هذا يقول السيرافي: «... تقول: (هذا منطلق) فيرتفع (منطلق) بأنّه خبر (هذا)، ويعمل فيه (هذا)، ثمّ يدخل (الرجل) أو (عبد الله) بعد (هذا) خبرًا لـ(هذا)، فيحول بين (منطلق) وبين (هذا) أن يكون (منطلق) خبرًا له، فيصير (حالًا) كما تقول في الفعل (ذهب منطلق) فيرتفع (منطلق) بالفعل[2]، ثمّ تقول:

---

(١) الكتاب: (٢/ ٨٧).

(٢) في المطبوع: « وبين (منطلق) أن يرتفع بالفعل » شرح السيرافي: (٦/ ١٧٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

(ذهب زيدٌ منطلقًا) فيحول (زيد) بين (ذهب) وبين (منطلقٍ) أن يرتفع به ليصير حالًا قد ثبت فيها وصار فيها، كما أن الظرف موضع قد تصير فيه بالنيَّة، وإن لم تذكر فعلًا، وذلك أنّك إذا قلت: (فيها زيدٌ) فكأنّك قلت: (استقرّ فيها زيد) وإن لم تذكر فعلًا، وهنا أفصح سيبويه بنصب الظرف بـ(استقرّ)، ثمّ شبّه نصب الظروف بنصب (عشرين) ما بعده من اسم النوع المميّز، وإنّما نصب (عشرين) اسم النوع؛ لأنّه ليس من صفته...»[1].

ويقول في بابٍ عقده للحديث في وقوع الحال اسمًا جامدًا: « هذا باب ما ينتصب؛ لأنّه ليس من اسمٍ ما قبله ولا هو هو، وذلك قولك: (هو ابن عمّي دنيا[2])، و(هو جاري بيتَ بيتَ)[3]. فهذه أحوال قد وقعت في كلّ واحدٍ منها شيء.

وانتصب لأنّ هذا الكلام قد عمل فيها كما عمل (الرجل) في (العلم) حين قلت: (أنت الرجل علمًا). فـ(العلم) منتصبٌ على ما فسّرت لك[4]، وعمل فيه ما قبله كما عمل (عشرون) في (الدرهم) حين قلت: (عشرون درهمًا)؛ لأن (الدرهم) ليس من اسم (العشرين)، ولا هو هي. »[5].

فجعل صاحب الكتاب هنا انتصاب الحال في قولهم: (هو ابن عمّي دِنْيًا) و(هو جاري بيتَ بيتَ) عن تمام ما قبله، فهو عنده نظير قولهم: (أنت الرجل

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ٢/ ورقة ١٩٨١-ب)، والمطبوع: (٦/ ١٧٣).

(٢) على تأويل (دِنْيًا) بـ: يناسبني.

(٣) على تأويل (بيتَ بيتَ) بـ: ملاصقًا.

(٤) يُنظر: الكتاب: (١/ ٣٨٤).

(٥) الكتاب: (٢/ ١١٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المعورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

علمًا)، فكما أن (العلم) منتصب، لأن (الرجل) قد حال دونه ودون المبتدأ أن يعمل فيه، فكذلك انتصب (دِنْيًا) و(بيتَ بيتَ) عن تمام المبتدأ بالخبر واستغنائه به، كما عمل (العشرون) في (الدرهم) إذا قلت: (عشرون درهمًا) فـ(الدرهم) منتصب، لأن (عشرون) قد تمّ بالنون ولم يكن (الدرهم) بدلًا منه ولا صفةً له فانتصب على التمييز.

وجملة القول: أن الحال ينتصب عن تمام الكلام قبله كما ينتصب (الدرهم). عن تمام الاسم قبله بالنون في قولك: (عشرون درهمًا).

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

رابعًا: نصب التمييز:

شبّه صاحب الكتاب التمييز المنتصب عن تمام الجملة الاسمية بالتمييز المنتصب عن تمام ما قبله نحو: (عشرون درهمًا)، وهذا في موضعين من كتابه:

الأوّل: ما كان التمييز فيه غاية كالذراع والفرسخ والميل وما يشبهها مما يرفع الإبهام عن النسبة المنعقدة بين المبتدأ والخبر. وفي ذلك يقول: « وأمّا قولهم: (داري خلف دارك فرسخًا) فانتصب؛ لأن (خلف) خبرٌ لـ(دار)، وهو كلامٌ قد عمل بعضه في بعضٍ واستغنى، فلمَّا قال: (داري خلف دارك) أَبْهَمَ، فلم يُدْرَ ما قَدْرُ ذاك؟، فقال: فرسخًا وذراعًا، وميلًا. أراد أن يبيّن. فيعمل هذا الكلام في هذه الغايات بالنصب؛ كما عمل (له عشرون درهمًا) في (الدرهم)، كأنّ هذا الكلام شيءٌ منوّنٌ يعمل فيما ليس من اسمه، ولا هو هو، كما كان (أفضلهم رجلًا) بتلك المنزلة »[1].

يعني: أن الكلام التام الحاصل من تمام المبتدأ بخبره قد عمل في التمييز بعده النصب كما يعمل (له عشرون) في (الدرهم) النصب.

ومعنى قوله: « كأن هذا الكلام شيءٌ منوّن » أي: كأنّ المبتدأ والخبر ها هنا اسمٌ تمّ بالتنوين، وقوله: « يعمل فيما ليس من اسمه » أي: يعمل في اسمٍ لم يُضف إليه، وقوله: « ولا هو هو » أي يختلف عنه، فالعامل والمعمول في المعنى ليسا شيئًا واحدًا، وهذا خلاف اسم التفضيل في قولهم: (أفضلهم رجلًا)؛ لأن اسم التفضيل قد أضيف إلى الضمير (هم) فصار الضمير من اسمه لإضافته إليه، وكان (الرجل) في المعنى هو (الأفضل) »[2].

---

(١) الكتاب: (١/ ٤١٧).

(٢) يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ٢/ ورقة: ١٣٨-ب، ١٣٩-أ) والمطبوع: (٦/ ٤٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

والموضع الثاني: الذي تحدّث فيه صاحب الكتاب عن التمييز المنتصب بعد الجمل الاسميّة: ما ذكره في باب « ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير »[1]. حيث يقول: « وذلك قولك: (ويحه رجلًا!)، و(لله درّه رجلًا). و(حسبك به رجلًا) وما أشبه ذلك.

وإن شئت قلت: ويحه من رجلٍ!، وحسبك به من رجلٍ، ولله درّه من رجلٍ، فتدخل (من) ها هنا كدخولها في (كم) توكيدًا. وانتصب (الرجل)؛ لأنّه ليس من الكلام الأوّل، وعمل فيه الكلام الأوّل، فصارت (الهاء) بمنزلة التنوين.

ومع هذا أيضًا: أنّك إذا قلت: (وَيْحَه!)، فقد تعجّبت وأبهمت من أي أمور الرجل تعجّبت، وأي الأنواع تعجّبت منه. فإذا قلت: (فارسًا) و(حافظًا) فقد اختصصتَ ولم تبهم، وبيّنت في أيّ نوعٍ هو »[2].

فقوله: (فصارت الهاء بمنزلة التنوين) أي: صارت هذه (الهاء) في منعها الاسم المضاف إليها من أن يباشر ما بعدها فيضاف إليه ويجرّه بمنزلة التنوين الذي يتمّ به الاسم فينتصب ما بعده بتمامه، ويمنعه من أن يضاف إليه نحو (عشرون درهمًا) المحمول على (ضاربٌ زيدًا)، وإنّما كان دخول (من) في مثل هذا للتفريق بين التمييز والحال، « فيكون دخول (من) لتحقيق باب التفسير »[3].

وجملة القول: أن التمييز بعد الجملة الاسمية منتصبٌ عن تمام المبتدأ بخبره، كما ينتصب (الدرهم) عن تمام (العشرين).

والله تعالى أعلم.

---

(١) الكاتب: (٢/ ١٧٤).

(٢) الكتاب: (٢/ ١٧٤).

(٣) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٢٧- أ).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

خامسًا: نصب المستثنى:

شبّه صاحب الكتاب عمل ما قبل المستثنى في المستثنى بعمل (العشرين) في (الدرهم) فقال: « هذا باب ما يكون الاستثناء بـ(إلّا).

اعلم أن (إلّا) يكون الاسم بعدها على وجهين:

فأحد الوجهين: أن لا تغيّر الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق...

والوجه الآخر: أن يكون الاسم بعدها خارجًا مما دخل فيه ما قبله عاملًا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل(عشرون) فيما بعدها إذا قلت: (عشرون درهمًا)»[1].

ثمّ فصّل هذا الوجه في بابٍ منفرد فقال: « هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلّا نصبًا؛ لأنه مخرَجٌ مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل (العشرون) في (الدرهم) حين قلت: (له عشرون درهمًا). وهذا قول الخليل ~ ، وذلك قولك: (أتاني القوم إلّا أباك)، و(مررتُ بالقوم إلّا أباك)، و(القوم فيها إلّا أباك)، وانتصب (الأب) إذ لم يكن داخلًا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفةً، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام، كما أن (الدرهم) ليس بصفة لـ(العشرين) ولا محمولٍ على ما حملت عليه وعمل فيها »[2].

هذا في الاستثناء المتّصل المثبت التامّ الذي ذُكر فيه المستثنى منه، وكذلك الأمر في الاستثناء المنقطع حيث قال: « هذا بابٌ يُختار فيه النصب؛ لأن الآخر

---

(١) الكتاب: (٢/ ٣١٠).

(٢) الكتاب: (٢/ ٣٣٠-٣٣١).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩.
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ليس من نوع الأوّل، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: (ما فيها أحدٌ إلّا حمارًا) جاؤوا به على معنى: (ولكنّ حمارًا)، وكرهوا أن يُبدلوا الآخر من الأوّل فيصير كأنّه من نوعه، فحُمل على معنى (ولكنَّ)، وعمل فيه ما قبله كعمل (العشرين) في (الدرهم) »[1].

ومثل ذلك قوله في « هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلًا »[2]: «وعلى هذا (ما رأيتُ أحدًا إلّا زيدًا)، فينصب (زيدًا) على غير (رأيتُ)، وذلك أنّك لم تجعل الآخر بدلًا من الأوّل، ولكنّك جعلته منقطعًا ممّا عمل في الأوّل، والدليل على ذلك أنّه يجيء على معنى: (ولكنّ زيدًا)، و(لا أعني زيدًا)، وعمل فيه ما قبله كما عمل (العشرون) في (الدرهم) إذا قلت: (عشرون درهمًا) »[3].

وجملة القول: أن صاحب الكتاب شبّه عمل ما قبل المستثنى من الكلام التام في المستثنى بعمل (العشرين) في (الدرهم) [4].

والله تعالى أعلم.

---

(١) الكتاب: (٢/ ٣١٩).

(٢) الكتاب: (٢/ ٣١٩).

(٣) الكتاب: (٢/ ٣١٩).

(٤) للنحاة في ناصب المستثنى ستة مذاهب، للوقوف عليها بتفصيل يُنظر: شرح التسهيل: (٢/ ٢٧٧- ٢٧٩). وقد نصّ ابن عصفور على أن انتصاب المستثنى عند صاحب الكتاب بالكلام التام قبله. يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: (٢/ ٢٥٤)، ونصّ على ذلك أيضًا ابن إدريس القرافي. يُنظر: الاستغناء في الاستثناء: (ص: ٦٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث التاسع: المشبهات بـ(إنّ) الناسخة

أولاً: (ظنّ) وأخواتها:

شبّه صاحب الكتاب منع حذف أحد مفعولي (ظنّ) وأخواتها اقتصارًا بمنع حذف خبر (إنّ) والاقتصار على اسمها، وفي ذلك يقول: « وإنّما افترقت (حسبت) وأخواتها والأفعال الأخر؛ لأن (حسبت) وأخواتها إنّما أدخلوها على مبتدأ ومبنيٍّ عليه؛ لتجعل الحديث شكًّا أو علمًا.

ألا ترى أنّك لا تقتصر على المنصوب الأوّل كما لا تقتصر عليه مبتدأ، والأفعال الأخر إنّما هي بمنزلة اسم مبتدأ والأسماء مبنيَّة عليها. ألا ترى أنّك لا تقتصر على الاسم كما تقتصر على المبنيّ على المبتدأ؟، فلمَّا صارت (حسبت) وأخواتها بتلك المنزلة، جُعلت بمنزلة (إنّ) وأخواتها إذا قلت: (إنّني، ولعلّني، ولكنّني، وليتني)؛ لأن (إنّ) وأخواتها لا يقتصر فيها على الاسم الذي يقع بعدها؛ لأنّها إنّما دخلت على مبتدأ ومبنيٍّ على مبتدأ»[1].

فبيّن ~ أن أفعال القلوب خالفت غيرها من الأفعال الدالة على الحدث وزمن وقوعه في أن معمولي باب (ظنّ) لابُدّ أن يكونا مبتدأ وخبرًا، ولا يراد بأفعال هذا الباب الإخبار عن وقوع حدثٍ ما، وإنّما يراد بها جعل الحديث شكًّا أو يقينًا.

ثم ذكر بأن باب (ظنّ) لا يقتصر على المفعول الأوّل، كما لا يُقتصر على المبتدأ وحده دون الخبر، وكما أن الأفعال الأخرى من غير هذا الباب، كالمبتدأ وفاعلوها بمنزلة الخبر، فكما لا يستغني المبتدأ عن خبره، ولا الفعل عن فاعله فكذا أفعال هذا الباب لا يُستغنى فيها بالمفعول الأوّل عن الثاني.

---

(١) الكتاب: (٢/ ٣٦٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فلمّا كانت أفعال القلوب بهذه المنزلة جُعلت في اقتضائها مفعولها الثاني بمنزلة (إنّ) وأخواتها في اقتضائها الخبر، فالحروف الناسخة لابُدّ لها من المبتدأ والمبنيّ عليه فلا يقتصر فيها على الاسم فقط.

وفي بيان معنى كلام صاحب الكتاب يقول السيرافي: « وأمّا (حسبتني)، و(أظنني)، و(أجدني، ووجدتني أفعل كذا)، و(رأيتني) من رؤية القلب، وما جرى مجرى ذلك مما ذكره سيبويه من الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصار على أحدهما ممَّا أصله مبتدأ وخبر؛ فإنّما جاز ذلك فيهنَّ لأنّ المقصود بهذه الأفعال: المفعول الثاني، وليس للأوّل في الفعل نصيبٌ؛ لأنّك إذا قلت: (حسبتُ زيدًا منطلقًا) فـ(المحسبة) لم تقع على (زيدٍ)، وإنّما وقعت على (الانطلاق)، وكان الضمير المتصل أخفّ في اللفظ من المنفصل ومن النفس، فاستعملوا الأخفّ فيه »[1].

وقد تقدّم الحديث في هذا البحث عن تشبيه (حسب) وهو من أخوات (ظنّ) بـ(كان) في الاقتضاء[2].

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد شبّه (ظنّ) وأخواتها في اقتضائها مفعولين باقتضاء (إنّ) خبرها، فكما يمتنع حذف خبر (إن) اقتصاراً يمتنع حذف أحد مفعولي ظنّ اقتصاراً أيضاً.

والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح السيرافي: (٩/ ٧٠).

(٢) يُنظر: (ص: ١٤٨) من البحث.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المعورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثانيًا: (لا) النافية للجنس:

شبّه صاحب الكاتب عمل (لا) النافية للجنس في اسمها بعمل (إنّ) النصب في اسمها وفي ذلك بقول: « و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها... »[1].

فنصّ ها هنا على أن (لا) تعمل فيما بعدها النصب، ولم يذكر بأنها ترفع الخبر بعدها، فلم يقل: وعملها فيما بعدها كعمل (إنّ) فيما بعدها، ولو ذكر ذلك لفُهم أنّها ترفع الخبر سواءً في حال تركبها مع اسمها، أم في حال عدم تركبها؛ لأنّه قد صرَّح في موضعين من كتابه بأن لـ(إنّ) وسائر أخواتها عملين هما: الرفع والنصب[2]، ولم يشر في حديثه عن عمل (لا) إلّا للنصب فقط[3].

ولعلّ صاحب الكتاب حملها على (إنّ) في النصب لأمور:

أوّلها: أن (إنّ) وأخواتها انفردت بتقديم المنصوب بين سائر الحروف العاملة.

وثانيها: أنّ ما بعدها لو تُرك على حاله مرفوعًا بعد دخولها لالتبست بـ(لا)

---

(١) الكتاب: (٢/ ٢٧٤).

(٢) يُنظر: الكتاب: (٢/ ١٣١، ١٤٨).

(٣) ذهب بعضهم إلى أن جميع النحاة البصريين على أن (لا) الناصبة ترفع الخبر إذا لم تتركب مع اسمها، أمّا إذا تركّبت فإنها لا تعمل في الخبر عند صاحب الكتاب. يُنظر: شرح التسهيل: (٢/ ٥٥- ٥٦)، وشرح الكافية للرضي: (١/ ٢٩٠- ٢٩١)، وارتشاف الضرب: (٣/ ١٢٩٧). والذي يظهر لي أنها عاملة في الاسم فقط ولا تعمل في الخبر بحال. يُنظر: عوامل الإعراب عند سيبويه: (٤٣٤- ٤٣٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الرافعة، ولم يكن هناك دليل على عموم النفي، فعُدل عنه[١].

ثالثها: أن خفض ما بعدها قد يُوهم أنّ الجرّ حاصل بـ(من) المقدّرة؛ وذلك لجواز ظهورها في بعض الأحيان[٢] كقول الشاعر[٣]:

فَقَامَ يَذُوْدُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ: أَلَا لَا مِنْ سَبِيْلٍ إِلى هِنْدِ[٤]

كما أن الأصل في حروف الجرّ ألا تأتي مبتدأةً بها في أوّل الكلام، بل لا بُدّ لها من متعلّقٍ إمّا فعلٌ وإمّا ما يشبهه، فعُدل عن خفض ما بعدها فلم يبق إلّا النصب[٥].

وجملة القول: أنّ صاحب الكتاب يشبّه عمل (لا) النافية للجنس في اسمها بعمل (إن) في اسمها، فكلتاهما تعمل في الاسم بعدها النصب.

والله تعالى أعلم.

---

(١) يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٨٢- أ)، والمطبوع: (٨/ ١٠٦)، وشرح التسهيل: (٢/ ٥٤)، وجواهر الأدب: (ص: ٢٨٨).

(٢) يُنظر: جواهر الأدب: (ص: ٢٨٨)، والجنى الداني: (ص:٢٩٢).

(٣) لم أقف على نسبته.

(٤) يُنظر البيت في: أوضح المسالك: (٢/ ١٣)، وشرح التصريح: (١/ ٢٣٩)، وحاشية الصبان: (٢/ ٣).

والشاهد فيه: إبراز (من) الاستغراقية للضرورة، فلو كانت (لا) تعمل الجرّ؛ لتوهم أنّه بـ(من) حال تقديرها.

(٥) يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٨٢- أ)، والمطبوع: (٨/ ١٠٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث العاشر: الأشباه في العمل في النكرة

ذكر صاحب الكتاب أن (لا) النافية للجنس لا تعمل إلّا في نكرة، وجعلها في هذا مشبهةً لـ(ربّ) و(كم) اللتين لا تعملان إلّا في نكرة، وفي ذلك يقول: «...فـ(لا) لا تعمل إلّا في نكرة، كما أن (رُبَّ) لا تعمل إلّا في نكرة، وكما أنّ (كم) لا تعمل في الخبر والاستفهام إلّا في النكرة؛ لأنّك لا تذكر بعد (لا) إذا كانت عاملة شيئًا بعينه كما لا تذكر ذلك بعد (رُبّ)؛ وذلك لأنّ (رُبّ) إنّما هي للعدّة بمنزلة (كم)... »[1].

وقد ذكر صاحب الكتاب علّة اختصاص (لا) بالدخول على النكرات، وفي هذا يقول: « فـ(لا) لا تعمل إلّا في نكرة من قبل أنّها جوابٌ فيما زعم الخليل ~ في قولك: (هل من عبدٍ أو جارية؟) فصار الجواب نكرة، كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلّا النكرة..»[2].

فعلّة عملها في النكرة عنده أنّها جوابٌ لسؤالٍ متضمّنٍ (من) الاستغراقية. وقد شرح السيرافي هذا مبينًا أن قولهم: (لا رجلَ في الدار) إنّما هو جوابٌ لسؤالهم: (هل من رجلٍ في الدار؟)؛ وذلك لأنّه إخبارٌ، وكلّ إخبار يجوز أن يكون جوابًا لسؤال. ولكن لمّا كان (لا رجلَ في الدار) نفيًا عامًّا لجنس الرجال اقتضى ذلك أن يكون السؤال عنه سؤالًا عامًّا أيضًا، وهذا لا يتأتّى إلّا بإدخال (مِنْ) للتنصيص على العموم، فلو جُعل السؤال بدون (مِنْ) فقيل: (هل رجلٌ في الدار؟)، لاحتمل أن يكون سؤالًا عن رجلٍ واحدٍ، كقولهم: (هل عبد الله في الدار؟).

---

(١) الكتاب: (٢/ ٢٧٤).

(٢) الكتاب: (٢/ ٢٧٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فـ « الذي يوجب عموم المسألة: دخول (من)؛ لأنها لا تدخل إلّا على واحدٍ منكورٍ في معنى الجنس... »[١].

وقد شبّه صاحب الكتاب اختصاص (لا) بالعمل في النكرة بـ(ربّ) و(كم)، فإنهما لا تعملان إلّا في النكرة. ووجه الشبه بينهما[٢] أن (لا) إنّما تفيد النفي العام الذي يستغرق الجنس كلّه، و(ربّ) « إنّما هي للعدّة بمنزلة (كم) »[٣]، فهل يعني صاحب الكتاب أن (ربّ) للتكثير لمّا جعلها للعدّة وجعلها بمنزلة (كم)؟، الحقُّ أنهم اختلفوا في تحديد دلالة (رُبّ) عند صاحب الكتاب، إذ ذكر أن معناها ومعنى (كم) واحد في كتابه في موضعين[٤]، وذكر أنها للعدّة بمنزلة (كم) في موضع واحد[٥]، فظاهر كلامه أن (رُبّ) مثل (كم) في الدلالة على التكثير، وإن كان يستعملها في سياق كلامه دالةً على التقليل، كما في قوله عن النصب بـ(ما) مع تقدّم خبرها: « وهذا لا يكاد يُعرف، كما أنّ (لات حينُ مناص)[٦] كذلك. ورُبّ شيءٍ هكذا وهو كقول بعضهم: (هذه مِلْحَفةٌ جديدةٌ) في القلّة »[٧]، وقوله: « وقد يوجّه الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجد غيره، ورُبّما وقع ذلك في

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٨٢- أ)، والمطبوع: (٨/ ١٠٦)، ويُنظر: شرح التسهيل: (٢/ ٦٥)، وشرح الكافية للرضي: (٢/ ١٦٠).

(٢) أعني بين (لا) من جهة، و(رُبّ) و(كم) من جهة أخرى.

(٣) الكتاب: (٢/ ٢٧٤).

(٤) يُنظر الكتاب: (٢/ ١٥٦، ١٦١).

(٥) يُنظر الكتاب: (٢/ ٢٧٤).

(٦) برفع الحين. وقد تقدّم ذكر ذلك، يُنظر: (ص:٢١٢) من البحث.

(٧) الكتاب: (١/ ٦٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

كلامهم...»[1]، وتوجيه هذا أن (رُبّ) تدلّ على التكثير في الأصل، وقد تُجعل للتقليل قليلًا[2]، أو أنها للتقليل في الأصل، ولكن غلب جعلها للكثرة[3]، فيكون صاحب الكتاب قد جعلها بمنزلة (كم) في العدّة حملًا على النقيض لا النظير، وهو في سياق كلامه الآنف ذكرُه قد جاء بها على أصلها[4].

وإنّما كان جعل (رُبّ) و(كم) للعدّة مقتضيًا أن يكون معمولها نكرة؛ لأنّك لا تقصد بعدهما أمرًا بعينه كما في (لا)، فهما يشملان الجنس عامة لا فردًا منه، وفي تعليل ذلك يقول صاحب أسرار العربية: «.. وأمّا كونها لا تعمل إلّا في النكرة؛ فلأنها لمَّا كانت تدلّ على التقليل، والنكرة تدلّ على التكثير، وجب أن تختصّ بالنكرة التي تدلّ على التكثير ليصحّ فيها التقليل »[5].

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد شبّه اختصاص (لا) النافية للجنس بالعمل في النكرات باختصاص (رُبّ) و(كم) بها؛ ووجه الشبه أن (لا) لا تكون

---

(١) الكتاب: (٢/ ٣٧٦).

(٢) يُنظر: شرح التسهيل: (٣/ ١٧٨)، والمغني لابن هشام: (١/ ١٣٤- وما بعدها).

(٣) جعلها الجرجاني دالة على القلّة في الأصل، ولكن غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة. يُنظر: المقتصد: (٢/ ٢٢٨- ٢٢٩).

(٤) وأكثر النحاة على أنها للقلّة كالمبرّد. يُنظر: المقتضب: (٤/ ١٣٩- ١٤٠، ٢٨٩). وقد وقفت على نصّين في كتابه المقتضب ذكر فيهما أن (رُبّ) بمعنى (كم). يُنظر: المقتضب: (٣/ ٥٧- ٥٩)، وظاهر هذا أنها تأتي للتكثير، والله أعلم. والزجاج. يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: (٣/ ١٧٢- ١٧٣، ٥/ ٧٤)، وابن السرَّاج. يُنظر: الأصول: (١/ ٤١٦)، والسيرافي، يُنظر: شرح كتاب سيبويه: (١/ ورقة: ٧١- أ)،والمطبوع: (١/ ١٣٧-١٣٨)، وأبي عليّ الفارسي. يُنظر: التعليقة: (١/ ٣٠٠)، والإيضاح العضدي: (ص: ٢٦٤)، والمسائل المشكلة: (ص: ٢٩٣).

(٥) أسرر العربية: (ص: ٢٦٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

إلّا جوابًا عن سؤالٍ يبرّئ الجنس الواقع بعدها من الاتصاف بالخبر، و(ربّ) و(كم) تكونان للعدّة، فإن كانت (رُبّ) للتكثير كما في (كم) فإنّها تقتضي التنكير في معمولها كما في معمول (كم)؛ لأن النكرة تدلّ على التكثير وتستغرق الجنس كلّه، وإن كانت للتّقليل فوجب أن يكون معمولها نكرة دالًا على التكثير ليصحّ فيه التقليل.

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الحادي عشر:
تشبيه (إذا) بـ(إنْ) الجازمة

ذكر صاحب الكتاب أنّ الشعراء قد جازوا بـ(إذا) مضطرين تشبيهًا لها بـ(إنْ)، وإلاّ فالأصل ألاّ يجازى بها، والمجازاة بها ممتنعة في سعة الكلام؛ لأن (إذا مؤقتّة وسائر حروف الجزاء مبهمة، فما بعدها معلومٌ وكائنٌ لا محالة، وحروف الجزاء ليست كذلك، كما أنها ظرفٌ تضاف لما بعدها، والفعل بعدها واقع موقع الاسم، وهو في هذه الحال مرفوع، ولا يصحّ جزمه، وهذا مفهومٌ من قوله: «وسألته[1] عن (إذا)، ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في (إذا) بمنزلته في (إذْ)، إذا قلت: (أتذكر إذ تقول؟)، فـ(إذا) فيما يستقبل بمنزلة (إذْ) فيما مضى، ويبيّن هذا أنّ (إذا) تجيء وقتًا معلومًا، ألا ترى أنّك لو قلت: (آتيك إذا احمرّ البُسر) كان حسنًا، ولو قلت: (آتيك إنْ احمرّ البُسر) كان قبيحًا. فـ(إنْ) أبدًا مبهمة، وكذلك حروف الجزاء و(إذا) توصل بالفعل، فالفعل في (إذا) بمنزلته في (حين) كأنّك قلت: الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه... »[2].

ثمّ تكلّم عن تشبيههم إيّاها بـ(إنْ) في الشعر اضطرارًا؛ لأنّها مثلها في أنّها لما يُستقبل، وأنّ كلتيهما لا بُدّ له من جواب حيث يقول: « وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبّهوها بـ(إنْ) حيث رأوها لما يستقبل، وأنّها لا بُدّ لها من جواب...»[3]، وقد استشهد صاحب الكتاب على ذلك بأبياتٍ منها قول الفرزدق:

---

(١) يعني: الخليل.

(٢) الكتاب: (٣/ ٦٠) ويُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٢٢٩-أ،ب)،والمطبوع: (١٠/ ٧٤-٧٥)، والمقتضب: (٢/ ٥٥-٥٦)، والتعليقة: (٢/ ١٧٥)، والتبصرة: (١/ ٤١١).

(٣) الكتاب: (٣/ ٦١)، ويُنظر: الكتاب: (١/ ١٣٤)، والمقتضب: (٢/ ٥٦-٥٧)، والتبصرة: (١/ ٤١١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

تَرْفَــعُ لِي خِنْــدِفٌ والله يَرْفَــعُ لِي نارًا إذَا خَمَدَت نِـيْرَانُهم تقـدِ[1]»[2]

ثم عقب على ما استشهد به بأنّه من قبيل الاضطرار، وهو خطأ في سعة الكلام، ونبّه على أن رفع ما بعد (إذا) في الشعر جريًا على الأصل هو الجيّد، وأورد شاهدًا لذلك حيث قال: «... فهذا اضطرارٌ، وهو في الكلام خطأ، ولكنّ الجيّد قول كعب ابن زهير[3]:

وَإِذَا مَــا تَــشَاءُ تَبعــثُ منهــا مَغْرِبَ الشَمس نَاشِطًا مَذْعُورًا[4]»[5]

---

(١) يُنظر: البيت في: ديوان الفرزدق: (ص:٢٠٠)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:١٦٥)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٤٠٨)، والخزانة: (٧/ ٢٢).

خندف: أم مدركة وطابخة ابني إلياس بن مضر، وتميم من ولد طابخة ابن إلياس، فلذلك فخِر بخندف على قيس بن عيلان بن مضر.

يقول: ترفع لي قبيلتي من الشرف ما هو في الشهرة كالنار المتوقّدة إذا قعدت بغيري قبيلته.

والشاهد فيه: جزم (تقد) جوابًا لـ(إذا)؛ لأنّه قدّرها عاملة عمل (إنْ) ضرورةً.

(٢) الكتاب: (٣/ ٦٢).

(٣) هو كعب بن زهير بن أبي سُلمى المزني، أبو المضرَّب، شاعرٌ من أهل نجد، له شهرة في الجاهلية والإسلام. هجا النبي ﷺ ثمّ جاءه مستأمنًا وقد أسلم، فعفا عنه النبي ﷺ وخلع عليه بردته. كان أبوه زهير وأخوه بجير، وابنه عقبة، وحفيده العرام جميعهم شعراء. له ديوان شعر مطبوع. تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء: (١/ ٢٢٠-٢٢٣)، والشعر والشعراء: (ص:٨٤-٨٦).

(٤) يُنظر: البيت في ديوان كعب بن زهير: (ص:٢٩)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (٢/ ٩٦)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٤٠٩).

الناشط: الثور يخرج من بلدٍ إلى بلد، فذلك أوحش له وأذعر.

يصف ناقته بالنشاط والسرعة بعد سير النهار كلّه، فشبهها في انبعاثها مسرعة بناشط قد ذُعر من صائدٍ أو سبع.

والشاهد فيه: رفع ما بعد (إذا) على ما يجب فيها.

(٥) الكتاب: (٣/ ٦٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وقد جاء عن أبي عليّ في التعليقة قوله: «... وكان قياس الشاعر إذا اضطرّ فجازى به أن يكفّه عن الإضافة كما كفّ (حيثُ، وإذْ) إذا جوزي بهما عنها، إلاّ أن الشاعر إذا ارتكب الضرورة استجار كثيرًا بما لا يجوز في الكلام... » [(١)].

والذي فهمته من كلام صاحب الكتاب السابق أن المجازاة بـ(إذا) حملًا لها على (إنْ) لا تجوز إلاّ في الضرورة فقط، وأن وجه الكلام ترك المجازاة بها حتّى في الشعر، وللصيمري كلام قد يفهم منه أن سيبويه أشار إلى أن المجازاة بـ(إذ ما) و(إذا ما) قليلة حيث قال: « والمجازاة بـ(إذا ما) و(إذْ ما) يقلّ استعمالها، قال سيبويه: والجيد ما قاله كعب بن زهير... [البيت]... يعني أن الجيّد ألاّ يجزم بـ(إذا ما)... » [(٢)].

وذكر البغدادي في الخزانة[(٣)] نقلًا عن (التذكرة) لأبي حيَّان[(٤)] أن الصيمريّ ذهب أنها تكفّ عن الإضافة بـ(ما) فتجزم ما بعدها مثل (إذْ)، والذي يظهر لي أن صاحب الكتاب تحدّث عن الجزم بـ(إذا) وحدها دون كفّها بـ(ما) فهو لم يذكرها مع (حيث، وإذْ) إذا اتصلت بهما (ما)، وسؤاله الخليل إنّما كان عن (إذا) وحدها، كما أنّ الشواهد التي أوردها لإعمال (إذا) في الاضطرار لم تكفّ فيها (إذا) بـ(ما)، ولم يُشر إلى ذلك أيضًا في حديثه عن بيت كعب السابق.

---

(١) التعليقة: (٢/ ١٧٥-١٧٦).

(٢) يُنظر: التبصرة: (١/ ٤٠٩)، وقد ذكرها ابن الأثير في البديع، وأخبر أن المجازاة بها أقلّ من المجازاة بـ(إذ ما).. يُنظر: البديع: (١/ ٦٢٧).

(٣) يُنظر: الخزانة: (٧/ ٧٨).

(٤) لم أقف على هذا في كتاب (تذكرة النحاة) المحقق، وهو يمثّل المجلد الثاني فقط من جملة أربعة مجلّدات تمثل الكتاب كاملًا كما أفاد المحقق في المقدمة. يُنظر: تذكرة النحاة: (ص:٦٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وجملة القول: أن (إذا) قد يجازى بها في الشعر اضطراراً تشبيهاً لها بـ (إنْ) الجازمة، لأن كلتيهما لما يستقبل، وتفتقرات إلى جواب. وذكر أن الرفع بعدها في الشعر جيّد وهو الأصل، وأن المجازاة بها في سعة الكلام خطأ.

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثاني عشر: تشبيه (إذن) بـ(أرى)

شبّه صاحب الكتاب نصب (إذن) [1] لما بعدها بنصب أرى لما بعدها، وفي ذلك يقول: « اعلم أن (إذن) إذا كانت جوابًا وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل (أرى) في الاسم إذا كانت مبتدأة، وذلك قولك: (إذن أجيئك)، و(إذن آتيك) ومن ذلك أيضًا قولك: (إذن -والله- أجيئك)، والقسم ههنا بمنزلته في (أرى) إذا قلت: (أرى -والله- زيدًا فاعلًا) » [2].

وعلل جواز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم؛ بأنّها لمّا أشبهت (أرى) مع الأسماء في الإلغاء والتقديم والتأخير فأشبهتها في التصرَّف، جوّزوا الفصل بينها وبين الفعل باليمين.

يفهم هذا من قوله: « ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى (إذنْ)؛ لأن (إذن) أشبهت (أرى)، فهي في الأفعال بمنزلة (أرى) في الأسماء، وهي تلغى وتقدّم وتؤخّر، فلمّا تصرَّفت هذا التصرّف؛ اجترءوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين » [3].

وجعلها صاحب الكتاب محمولةً على (أرى) أيضًا في جواز إعمالها وإلغائها إذا وقعت متوسطة بين (الفاء) و(الواو) وبين الفعل، كما يجوز إعمال (أرى) وأخواتها إذا وقعت متوسطة بين معموليها، وفي ذلك يقول: « واعلم أن (إذن) إذا كانت بين (الفاء) و(الواو) وبين الفعل، فإنّك فيها بالخيار: إن شئت أعملتها كإعمالك (أرى) و(حسبت) إذا كانت واحدة منهما بين اسمين؛ وذلك قولك:

---

(١) يُنظر الحديث عنها في: الجنى الداني: (ص:٣٦١-وما بعدها)، والمغني: (١/ ٢٠-وما بعدها).

(٢) الكتاب: (٣/ ١٢).

(٣) الكتاب: (٣/ ١٢-١٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

(زيدًا حسبتُ أخاك)، وإن شئت ألغيت (إذن) كإلغائك (حسبتُ) إذا قلت: (زيد حسبتُ أخوك).

فأمّا الاستعمال فقولك: (فإذن آتيَك) و(إذن أكرمَك)... وأمّا الإلغاء فقولك: (فإذن لا أجيئُك).. » [1].

وشبهها بـ(أرى) في الإلغاء إذا وقعت بين متلازمين كالمبتدأ وخبره، والشرط والقسم وجوابهما، كما تلغى (أرى) إذا وقعت بين الفعل الناسخ والحرف الناسخ ومعمولاتهما، وفي ذلك يقول: « واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمدٌ عليه، فإنها ملغاة لا تنصب البتة، كما لا تنصب (أرى) إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك: (كان أُرى زيدٌ ذاهبًا)، وكما لا تعمل في قولك: (إنّي أُرى ذاهبٌ). فـ(إذن) لا تصل في ذا الموضع إلى أن تنصب كما لا تصل (أرى) هنا إلى أن تنصب، فهذا تفسير الخليل. وذلك قولك: (أنا إذن آتيك)، فهي ههنا بمنزلة (أرى) حيث لا تكون إلاّ ملغاة.

ومن ذلك أيضًا قولك: (إن تأتني إذن آتيك)؛ لأن الفعل ههنا معتمدٌ على ما قبل (إذن)... » [2].

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد شبّه (إذن) بـ(أرى) في أن كلًا منهما ناصب لما بعده، وشبهها بها في جواز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم بجامع جواز التقدّم والتأخر والإلغاء فيهما، وحملها على (أرى) كذلك في جواز الإعمال والإلغاء إذا وقعت متوسطة بين (الفاء) و(الواو)،كما تعمل (أرى) وتلغى إذا

---

(١) الكتاب: (٣/ ١٣-١٤).

(٢) الكتاب: (٣/ ١٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩ ١٤٣٤/١٢/٠٥ Ali Fattani

وقعت متوسطة بين معموليها، وتُلغى (إذن) أيضًا تشبيهًا لها بـ(أرى) إذا وقعت بين متلازمين كما تلغى (أرى) إذا وقعت بين العامل ومعموله.

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثالث عشر:
الأشباه في الإضمار والعمل

أولاً: تشبيه إضمار (لام الأمر) بإضمار (أنْ):

شبّه صاحب الكتاب امتناع عمل الجازم مضمرًا بامتناع عمل الجارّ مضمرًا، وفي هذا يقول: «... فمن ثمَّ لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجارّ »[(١)]، لكنّه استثنى من الجوازم الممتنع إعمالها مع الإضمار (لام الأمر)، فأجاز حذفها مع أعمالها في الضرورة، شبهها بإضمارهم (رُبّ) و(واو القسم) في كلام بعضهم[(٢)].

وفي هذا يقول: « واعلم أن هذه (اللام) قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة، كأنّهم شبّهوها بـ(أنْ) إذا أعملوها مضمرة.وقال الشاعر[(٣)]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبَالَا[(٤)]

وإنّما أراد: لتَفْدِ.

وقال متمّم بن نويرة[(٥)]:

---

(١) الكتاب: (٣/ ٩).

(٢) يُنظر: الكتاب: (٣/ ٩).

(٣) لا يُعرف قائله. ونُسب إلى أبي طالب عمّ النبي ﷺ، وللأعشى، ولحسان بن ثابت.
يُنظر: الخزانة: (٩/ ١٤)، ولم أقف عليه في ديوان أحدٍ منهم.

(٤) يُنظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص: ١٥٧)، وتحصيل عين الذهب: (ص: ٣٨٧-٣٨٨)، والخزانة: (٩/ ١١).
التبال: سوء العاقبة وهو بمعنى الوبال.
والشاهد فيه: إضمار (لام الأمر) في وقوله: (تفدِ)، والمعنى: لتفدِ نفسَك.

(٥) هو متمّم بن نويرة بن جمرة بن شداد اليربوعي التميمي، أبو نهشل. شاعرٌ صحابيّ من أشراف =

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩.
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

عَلى مِثْل أصحاب البَعوضة فاخْمُشي لكِ الويلُ حُرَّ الوجْهِ أو يبكِ من بكى[1]

أراد: لبيكِ.

وقال أُحَيْحَة بن الجُلّاح[2]:

فَمَنْ نالَ الغِنَى فَلْيَصْطَنِعْهُ صَنِيْعَتَهُ ويَجْهَدْ كُلَّ جَهْدِ[3]»[4]

ويظهر مما ساقه من الشواهد ~ جواز إضمار (لام الأمر) مع بقاء عملها للضرورة حملًا على إعمال (أنْ) الناصبة مضمرةً.

وقد نقل السيرافي في شرحه اعتراض المبرِّد على صاحب الكتاب في هذه المسألة حيث يقول: « أمّا حذف (اللام) من (تفدِ نفسَك)؛ فإنّ أبا العباس المبرِّد ينكر البيت، ويزعم أنّه باطل، وأجاز البيت الثاني، وعطف (أو يبكِ من بكى)

= قومه. أشهر شعره رثاء لأخيه مالك. سكن المدينة في أيّام عمر بن الخطاب، وتزوج فيها امرأة لم ترضَ أخلاقه لشدّة حزنه على أخيه. له ديوان شعر مطبوع. تنظر ترجمته في: الإصابة: (٣/ ٣٤٠)، والخزانة: (٢/ ٢٤- ٢٨).

(١) يُنظر البيت في: ديوان متمّم بن نويرة: (ص: ٨٤)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص: ١٥٧)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (٢/ ٨٣)، وتحصيل عين الذهب: (ص: ٣٨٨).

البعوضة: مكان بعينه قُتل فيه أخوه مالك بن نويرة وجماعة من بني يربوع.

يقول: على مثل هؤلاء القوم فاخدشي وجهك وليبكِ من كان باكيًا على مثلهم.

والشاهد فيه: جزم (يبكي) على إضمار (لام الأمر).

(٢) هو أُحَيْحة بن الجلّاح بن الحريش الأوسيّ، أبو عمرو. شاعر جاهليّ من الفرسان. كان سيّد الأوس في الجاهلية مرابيًا كثير المال. تُنظر ترجمته في: الخزانة (٣/ ٣٥٧- ٣٥٩).

(٣) لم أقف عليه فيما رجعتُ إليه.

والشاهد فيه: جزم (يجهد) بـ(لام الأمر) المضمرة. وإن عُطف على ما قبله فلا شاهد في البيت.

(٤) الكتاب: (٣/ ٨-٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

على معنى (فاخمشي)، وقدّره مجزومًا بـ(اللام)، فكأنّه قال: فلتخمشي أو يبكِ من بكى »[1].

وقد ذكر المبرِّد في المقتضب علّة منع الجزم بـ(اللام) مقدّرة فقال: «...لأنّ عوامل الأفعال لا تُضمر، وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء..»[2].

ورد المازنيّ كذلك الاستشهاد بقول الشاعر:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبَالَا

فذهب إلى أنّ (تفدِ) خبرّ أريد به الدعاء وأصله: (تفدي نفسك)، كما في قوله تعالى: ﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾[3]، ولكنّ الشاعر اضطرّ إلى حذف (الياء) [4]، وقد رجّح السيرافي هذا محتجًّا بقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾[5].

وأكثر النحاة[6] على ما ذهب إليه صاحب الكتاب وقد احتجّوا لذلك

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ١٩٢-ب)، والمطبوع: (٩/ ١٨٢)، ويُنظر: النكت: (١/ ٦٩٤-٦٩٥).

(٢) المقتضب: (٢/ ١٣٣)، ولم أقف على هذه المسألة في كتاب الانتصار.

(٣) سورة يوسف: (٩٢).

(٤) يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ١٩٢-ب)، والمطبوع: (٩/ ١٨٣)، ونسب ابن الشجري هذا القول إلى (بعضهم). يُنظر: الأمالي الشجرية: (١/ ٣٧٥).

(٥) سورة الكهف: (٦٤).

(٦) يُنظر: معاني القرآن للفرّاء: (١/ ١٥٩-١٦٠)، ومعاني القرآن للأخفش: (١/ ٧٥-٧٦)، ومجالس ثعلب: (٢/ ٤٥٦)، والأصول: (٢/ ١٧٤)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:١٥٧)، واللامات: (ص:٩٤)، وشرح الأبيات المشكلة: (ص:٦٣-٦٤)، وشرح أبيات سيبويه لابن =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

بأبيات لم يقع خلاف في توجيهها.

والذي ذهب إليه صاحب الكتاب وجمهور النحاة يشهد له السماع كما تقدم، ويعضده القياس وما مما ذهب إليه المبرّد من أن عوامل الأفعال لا تُضمر محجوجٌ بما ورد من إعمال (أنْ) في الفعل المضارع وهي مضمرة، فإن قيل: إنّ (أنْ) لا تعمل مضمرة إلاّ بدليل، وليست (لام الأمر) كذلك، فالجواب: أنّ هذا الشرط يقابله في (لام الأمر) قصر إعمالها مضمرة على الضرورة فقط.

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد شبّه إعمال لام الأمر مضمرة في الضرورة بإعمال (أنْ) الناصبة مضمرة، وشبهها كذلك بإعمال (ربّ) و (واو القسم) المضمرتين في كلام بعضهم.

والله تعالى أعلم.

= السيرافي: (٢/ ٨٣-٨٤)، وسرّ صناعة الإعراب: (١/ ٣٩٠)، والأمالي الشجرية: (١/ ٣٧٥)، والإنصاف: (٢/ ٥٣٠)، وشرح المفصل لابن يعيش: (٩/ ٢٤)، والمقرّب: (١/ ٢٧٢)، وشرح التسهيل: (٤/ ٥٩)، وشرح الكافية للرضي: (٤/ ٨٤-٨٥)، ورصف المباني: (ص:٣٢٨)، والجنى الداني: (ص:١١٢-١١٣)، والمغني: (١/ ٢٢٤).

وللوقوف على المسألة بتفصيل يُنظر: شرح الكافية الشافية: (٣/ ١٥٧٠)، وشرح الكافية للرضي: (٤/ ٨٥)، والجنى الداني: (ص:١١٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثانيًا: تشبيه إضمار (أنْ) بعد (حتى وكي) بإضمار (كان) بعد (أمَّا):

شبّه صاحب وجوب إضمار (أنْ) بعد (حتّى[1]، وكي[2]) بوجوب إضمار الفعل الناقص (كان) بعد (أمَّا)، وفي ذلك يقول: « واعلم أنّ (أنْ) لا تظهر بعد (حتّى وكي)، كما لا يظهر بعد (أمّا) الفعل في قولك: (أمّا أنت منطلقًا انطلقت)، وقد ذكر حالها فيما مضى[3]، واكتفوا عن إظهار (أنْ) بعدهما بعلم المخاطب أن هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل، وأنّهما ليسا مما يعمل في الفعل، وأن الفعل لا يحسن بعدهما إلاّ أن يُحمل على (أنْ)، فـ(أنْ) ههنا بمنزلة الفعل في (أمّا)، وما كان بمنزلة (أمّا) مما لا يظهر بعده الفعل، فصار عندهم بدلًا من اللفظ بـ(أنْ) »[4].

بيّن صاحب الكتاب في نصّه هذا أن علّة إضمار (أنْ) واستغناءهم عن إظهارها راجعٌ لعلم المخاطب أنّ هذين الحرفين لا يباشران الفعل؛ لأنهما مختصان بالأسماء[5]،

---

(١) ذكر صاحب الكتاب أن إضمار (أنْ) بعد (حتى) واجب في موضعين:

الأول: أن تكون (حتى) بمعنى (إلى) فتفيد حينئذٍ انتهاء الغاية.يُنظر: الكتاب: (٤/ ٢٣١).

والثاني: أن تكون (حتى) بمنزلة (كي)، فتفيد حينئذٍ التعليل، وقد تحدّث صاحب الكتاب عن ذلك في بابٍ أفرده للحديث عن (حتى). يُنظر: الكتاب: (٣/ ١٦-١٧)، وبيّن أن النصب بعدها متعيّن إذا سبقت بنفي. يُنظر: الكتاب: (٣/ ٢٤).

(٢) ذكر صاحب الكتاب أن المضارع منتصبٌ بـ(أنْ) المضمرة وجوبًا بعد (كي) التي هي بمنزلة (اللام) معنى وعملًا، وتكون حينئذٍ داخلة على (ما) الاستفهامية مثل (حتى) يُنظر: الكتاب: (٣/ ٦).

(٣) يُنظر: الكتاب: (١/ ٢٩٣-٢٩٤، ٣/ ١٤٩).

(٤) الكتاب: (٣/ ٧).

(٥) لقد علّل صاحب الكتاب وجوب حَمْل الفعل المنصوب على (أنْ) بعد حروف الجرّ، بأنّ هذه الحروف مختصة بالدخول على الأسماء لتعمل فيها الجرّ، ولا يجوز أن تدخل على الأفعال، =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فـ(أنْ) المضمرة هنا بمنزلة (كان) [1] المضمرة بعد (أمّا) في قولهم: (أمّا أنت منطلقًا انطلقتُ)، على تقدير: أن كنتَ منطلقًا انطلقتُ معك، فحذفت (كان) وعوّض عنها بـ(ما) وانفصل الضمير بعد حذفها، ولمّا كانت العرب لا تجمع بين العوض والمعوّض عنه فلا تقول: (ما كان) [2] صارت (أمّا) بدلًا منها، أعنى: بدلًا من اللفظ بالفعل، وكذلك (حتّى وكي) أغنت عن ظهور (أن) بعدها وصارت بدلًا من اللفظ بها.

وجملة القول: أن صاحب الكتاب شبّه وجوب إضمار (أنْ) بعد (حتى) و(كي) بوجوب إضمار (كان) بعد (أمّا)؛ وذلك لعلم المخاطب أن (حتى وكي) لا تليهما الأفعال.

والله تعالى أعلم

= فلمّا وقع ما ظاهره يوهم ذلك، حُمل الكلام على (أنْ) الناصبة، وجُعلت والفعل بعدها بمنزلة اسم واحد في محل جرّ بحرف الجرّ. يُنظر: الكتاب: (٣/ ٦).

(١) قدّره صاحب الكتاب بـ(صار) أيضًا. حيث يقول: «... كأنه قال: لأن صرت منطلقًا أنطلق معك» الكتاب: (٣/ ١٠١).

(٢) خلافًا للمبرِّد، فـ(ما) عنده زائدة لا عوض. يُنظر: شرح الكافية للرضي: (٢/ ١٤٩)، وارتشاف الضرب: (٣/ ١١٩٢)، وما وقفت على ذلك في المقتضب.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثالثًا: تشبيه إضمار (أن) بعد (لام الجحود) بإضمار الفعل في التحذير:

شبّه صاحب الكتاب وجوب إضمار (أنْ) بعد (لام الجحود)، بوجوب إضمار الفعل في قولهم: (إيّاك وزيدًا)[1]، وفي هذا يقول: «... واعلم أن (اللام) قد تجيء في موضع لا يجوز فيها الإظهار[2]، وذلك: (ما كان ليفعلَ)، فصارت (أنْ) ههنا بمنزلة الفعل في قولك: (إيَّاك وزيدًا)... »[3].

ثم ذكر ~ أن قولك: (ما كان ليفعلَ) بدلٌ من اللفظ بـ(أنْ)؛ لأنه نفيٌ لقولك: (كان سيفعلُ أو سوف يفعلُ)، فلمّا تضمّن الفعل هذا المعنى في النفي؛ كانت اللام بدلًا من اللفظ بـ(أنْ) كما كانت (ألف الاستفهام) بدلًا من اللفظ (بواو القسم) في قولهم: (آلله لتفعلنَّ؟)[4]، وفي هذا يقول: «... وكأنّك إذا مثّلتَ قلتَ: ما كان زيدٌ لأن يفعلَ، أي: ما كان زيد لهذا الفعل. فهذا بمنزلته؛ ودخل فيه معنى نفي: (كان سيفعل). فإذا قلت هذا قلت: (ما كان ليفعلَ)، كما كان (لن يفعلَ) نفيًا لـ(سيفعل)، وصارت بدلًا من اللفظ بـ(أنْ)، كما كانت (ألف الاستفهام) بدلًا من (واو القسم) في قولك: (آللهِ لتفعلنَّ؟) »[5].

وفي بيان هذا يقول السيرافي: «... وإنّما قبح ظهورها[6] بعد (لام الجحد)؛

---

(١) الاسم المنصوب على التحذير عند صاحب الكتاب منصوب بفعلٍ مضمر. يُنظر الكتاب: (١/ ٢٧٣).

(٢) يعني: إظهار (أنْ).

(٣) الكتاب: (٣/ ٧).

(٤) يُنظر: الجنى الداني: (ص: ٣٣).

(٥) الكتاب: (٣/ ٧).

(٦) يعني (أنْ).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

لأنها نقيضة فعلٍ ليس تقديره تقدير اسمٍ ولا لفظه لفظ اسمٍ وهو: (السين وسوف) فإذا قلنا: (ما كان زيدٌ ليخرج)، فهو قبل الجحد كان: زيدٌ سوف يخرج أو سيخرج، فإذا قلنا: (ما كان زيدٌ لأن يخرج) بإظهار (أن)، فكأنا جعلنا مقابل: (سوف يخرج، وسيخرج) اسمًا فكرهوا إظهار (أن) لذلك.

ووجه آخر: وهو أن تقديره عندهم (ما كان زيد مقدّرا لأن يخرج أو مستعدًا أو هامًّا أو عازمًا أو نحو ذلك من التقديرات التي توجب المستقبل من الفعل، و(أنْ) توجب الاستقبال فاستغنى بما تضمّن الكلام من تقدير الاستقبال من ذكر (أن) وأمثّل هذا بما يكشفه، يقول القائل: عبدا لله عمّي، فيُقال له: (ما كان عبد الله[1] عمّك)، ويقول القائل: (عبد الله يصوم ويصلّي)، فيُقال: (ما كان عبد الله يقوم ويصلي) بغير (لام)، ويقول القائل: (عبد الله يهمّ أن يقوم، ويريد أن يقومَ)، فيقال له: (ما كان عبد الله ليقوم)، وقوله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾[2]، ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾[3]، كأنّ قائلًا قال: هل الله يريد أن يعذبهم؟، وهل الله يريد أن يضلّ قومًا بعد إذ هداهم، فجُعلت (اللام) علمًا لهذا المعنى... »[4].

ثم يقول صاحب الكتاب: «... فلم تذكر إلّا أحد الحرفين إذ كان نفيًا لما معه حرفٌ، لم يعمل فيه شيءٌ ليضارعه فكأنّه قد ذكر (أنْ). كما أنّه إذا قال: (سقيًا له)؛ فكأنّه قال: سقاه الله »[5].

---

(١) لفظ الجلالة لم يرد في الأصل.

(٢) سورة الأنفال: (٣٣).

(٣) سورة التوبة: (١١٥).

(٤) شرح السيرافي: (المخطوط: ٢/ ورقة: ١٩٢- ب)، والمطبوع: (٩/ ١٧٨-١٧٩).

(٥) الكتاب: (٣/ ٧- ٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ومراده: أنك إذا قلت: (ما كان زيدٌ ليفعلَ) فأنت لم تذكر من الحرفين - يعني: (لام الجحد) و(أنْ)- إلّا (لام الجحد) وحدها دون (أنْ)؛ لأنها نفيٌ للفعل المستقبل الذي قارنته (السين، أو سوف).

ويدلّ على إضمار (أنْ) ههنا؛ أن هذه (اللام) في حال الجحد لم تعمل شيئًا؛ كما أن (السين وسوف) في حال الإيجاب لم تعمل في الفعل شيئًا فيكون النفي مضارعًا للإيجاب[1]؛ فلمَّا كان الفعل منصوبًا بعدها؛ عُلم أن انتصابه إنّما هو بإضمار (أنْ)، كما عُلم أن ناصب (سقيًا له) هو الفعل في (سقاه الله).

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد شبّه وجوب إضمار (أنْ) بعد (لام الجحود) بوجوب إضمار الفعل في التخيير. ولام الجحود نفيٌ للفعل المستقبل الذي دخلته السين أو سوف.

والله تعالى أعلم.

---

(١) يُنظر: التعليقة: (٢/ ١٢٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

رابعًا: تشبيه جواز إضمار (أنْ) وإظهارها بعد (لام التعليل) بجواز إضمار (كان) وإظهارها بعد (إنْ):

وفي هذا يقول صاحب الكتاب: «... وأمّا (اللام) في قولك: (جئتك لتفعلَ) فبمنزلة (إنْ) في قولك: (إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًا فشرٌ)؛ إن شئت أظهرت الفعل ههنا، وإن شئت خزلته وأضمرته. وكذلك (أنْ) بعد (اللام) إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته »[1].

فشبّه (لام التعليل) بـ(إنْ) إذا حذفت بعدها (كان) مع اسمها، كما في قولهم: (إنْ خيرًا فخيرٌ وإن شرًا فشرٌّ)، ووجه الشبه أنّك إن شئتَ أظهرت (أنْ) بعد (اللام) وإن شئت أضمرتها ونصبت بها، كما يجوز أن تظهر (كان) بعد (إنْ) أو تضمرها[2].

وحاصل قوله: أنّ (أنْ) الناصبة بعد لام التعليل تشبه (كان) الواقعة بعد (إنْ) الشرطية في جواز إظهارها وإضمارها.

والله تعالى أعلم.

---

(١) هذا حديث أوّله: « الناس مجزيون بأعمالهم إن ... » رواه ابن جرير عن ابن عباس موقوفاً. الموسوعة الشاملة- الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة: (١/ ٤٥٣).

(٢) يُنظر: أوضح المسالك: (٤/ ١٩١-١٩٢)، والمغني: (١/ ٢٠٩-٢١١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الرابع عشر: الأشباه في الإهمال

أولاً: تشبيه (حتّى) بحروف الابتداء:

شبّه صاحب الكتاب (حتّى) بحروف الابتداء فقال: «... واعلم أن (حتّى) يُرفع الفعل بعدها على وجهين:

تقول: (سرتُ حتّى أدخلُها)، تعني: أنّه كان دخولٌ متصلٌ بالسير كاتصاله به بالفاء إذ قلت: (سرتُ فأدخلُها)، فـ(أدخلُها) ههنا على قولك: (هو يدخلُ، وهو يضربُ) إذا كنت تخبر أنّه في عمله، وأنّ عمله لم ينقطع. فإذا قال: (حتّى أدخلُها) فكانّه يقول: سرتُ فإذا أنا في حال دخول، فـ(الدخول) متّصل بالسير كاتصاله بالفاء. فـ(حتّى) صارت ههنا بمنزلة (إذا) وما أشبهها من حروف الابتداء؛ لأنها لم تجئ على معنى إلى (أنْ)، ولا معنى (كي)، فخرجت من حروف النصب كما خرجت (إذنْ) منها في قولك: (إذنْ أظنُّك).

وأمّا الوجه الآخر: فإنّه يكون السير قد كان وما أشبهه، ويكون الدخول وما أشبهه الآن، فمن ذلك: (لقد سرت حتّى أدخلُها ما أمنعُ)، أي: حتّى أني الآن أدخلُها كيفما شئت... والرفع ههنا في الوجهين جميعًا كالرفع في الاسم[1].

قال الفرزدق:

فَيَا عَجَبًا حَتّى كُلَيْبٌ تَسُبّنِي كَأنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجَاشِعُ[2]

فـ(حتّى) ههنا بمنزلة (إذا)، وإنما هي ههنا كحرفٍ من حروف الابتداء...

---

(١) يُنظر: الكتاب: (٣/ ١٤٣-١٤٤).

(٢) يُنظر البيت في: ديوان الفرزدق: (ص: ٤٠٧)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص: ١٥٨)، وتحصيل عين الذهب: (ص: ٣٨٩).

والشاهد فيه: دخول (حتّى) على جملة ابتدائية، فارتفع الفعل بعدها.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ويدلّك على (حتّى) أنها حرفٌ من حروف الابتداء أنّك تقول: (حتّى إنّه ليفعلُ ذاك)، كما تقول: إنّه يفعل ذاك... »[1].

فجعل صاحب الكاتب (حتّى) مهملةً وحملها على حروف الابتداء في موضعين:

أحدهما: أن يكون الفعل بعدها متّصلًا بالفعل قبلها كاتصاله به بالفاء، كما في وقولهم: (سرتُ حتى أدخلُها)، فهي على معنى: « كان منّي سيرٌ فدخولٌ. فأنت تخبر أنّك في حال دخولٍ اتّصل به سيرك »[2]، فتكون حينئذٍ بمنزلة (إذا) الفجائية التي تليها الجمل الاسمية[3]، وقد عدّها صاحب الكتاب من حروف الابتداء[4]، وبيّن أنها حينئذٍ لا تكون لانتهاء الغاية لتنصب، فخرجت من الحروف الموجبة للنصب كما خرجت (إذنْ) إذا توسطت بين متلازمين ولم تتصدّر من الحروف الناصبة للمضارع[5].

والثاني: أن يكون ما قبلها غير متّصل بما بعدها، لكنّ ما بعدها مسَببٌ عنه، فيكون الثاني مخبرًا عنه الآن، كما في قولهم: (لقد سرتُ حتىّ أدخلُها ما أمنع)، فالثاني منقطع عن الأوّل، لأنّ السير قد كان فيما مضى، والدخول حاصلٌ الآن، لكن السير سبب للدخول ممكّنٌ له.

وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: «... وأمّا وجها رفع الفعل بعد (حتّى)

---

(١) الكتاب: (٣/ ١٧- ١٩).

(٢) المقتضب: (٢/ ٣٩).

(٣) يُنظر: المغني: (١/ ٨٧- وما بعدها).

(٤) يُنظر: الكتاب: (١/ ٩٥).

(٥) يُنظر: الكتاب: (٣/ ١٤، ١٦)، ويُنظر: الجنى الداني: (ص: ٣٦١- وما بعدها).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فأصلهما وجهٌ واحدٌ في المعنى؛ وذلك أن يكون ما قبلها موجبًا لما بعدها، ولكن ما يوجبه ما قبلها فقد يجوز أن يكون عقيبًا له ومتصلًا به، وقد يجوز أن لا يكون متّصلًا به، ولكن يكون موطَّأً مسهّلًا بالفعل الأوّل، متى اختاره صاحبه أوقعه وقد وُطّئ له ومُكّن منه. ومن هذا قوله: (لقد سرتُ حتّى أدخلها ما أمنع)؛ لأنّ السير مكّن له أن يدخلها كيف شاء في المستقبل... و(حتّى) في رفع الفعل بمنزلة (الواو) و(الفاء) و(إذا) و(إنّما) وسائر حروف الابتداء التي يرتفع الفعل بعدها... »[1].

فالسيرافيّ يجعل (حتّى) كحروف الابتداء مهملة في موضع واحد في الأصل، وإليه ردّ الوجهين اللذين ذكرهما صاحب الكتاب، وهو أن يكون الفعل بعدها موجِبًا لما قبلها، وهذا الإيجاب إمّا أن يكون متّصلًا بالأوّل، وإنّما منقطعًا عنه لكنّه موطأٌ به، فيوقعه صاحبه متى شاء.

ثم ذكر صاحب الكتاب دليلًا على أنّ (حتّى) كحروف الابتداء، وهو كسر همزة (إنّ) بعدها؛ لأن (إن) ستقع في صدر الكلام حينئذٍ و« لو كانت الجارّة للاسم لوجب أن يفتح (أنّ) بعدها؛ لأن تلك لا تدخل إلّا على اسمٍ، و(أن) مع صلة اسمٌ »[2].

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد شبّه (حتى) بحروف الابتداء، فالفعل بعدها باقٍ على رفعه، وإن وليتها (إنّ) كُسرت همزتها.

والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٢٠٠- ، ٢٠١- أ)، والمطبوع: (٩/ ٢٠١). ويُنظر: المقتضب: (٢/ ٣٩- ٤١)، والتعليقة: (٣/ ١٣٦)، وشرح أبيات مغني اللبيب: (٣/ ١٢٥).

(٢) التعليقة: (٢/ ١٣٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثانيًا: تشبيه (إنْ) النافية بـ(ما) الزائدة في إبطال العمل:

شبّه صاحب الكتاب (إنْ) النافية إذا وقعت بعد (ما) العاملة عمل (ليس) فكفتها عن العمل بـ(ما) الكافّة لـ(إنّ) عن العمل، وفي هذا يقول: «

وَمَـــــا إِنْ طِبُّنَـــــا جُـــــبْنٌ[1]

وأمّا (إنْ) مع (ما) في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة (ما) في قولك: إنّما الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف (ليس) وبمنزلتها »[2].

---

(١) « كذا في النسخ غير مسبوق بعبارة إنشاد » المحقق.

والبيت لفروة بن مسيك -ويقال- مسيكة- بن الحارث بن سلمة.. المرادي الغطيفي، يكنى بأبي عمر، صحابي من اليمن، سكن الكوفة، ووفد على النبي ﷺ،فاستعمله على مراد ومذحج كلّها. كان رجلًا ذا شرف، وله شعر حسن. تنظر ترجمته في: الإصابة: (٣/ ٢٠٠)، والخزانة: (٤/ ١١٦-١١٧).

وتمام البيت:

وَمَـــا إِنْ طِبُّنَـــا جُـــبْنٌ ولَكِـــنْ مَنَـــايَـــانَـــا ودَوْلَـــةُ آخَرِيْنَـــا

يُنظر: البيت في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (٢/ ٨٩)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٤٤٠)، والخزانة: (٤/ ١١٢).

طبنا: الطبّ هنا العلّة والسبب.

أي: لم يكن سبب قتلنا الجبن، وإنّما كان ما جرى به القدر من حضور المنيَّة وتقدير الدولة لغيرنا فلم يمكنا دفعهم.

والشاهد فيه: إلغاء عمل (ما) لمّا دخلت عليها (إنْ).

(٢) الكتاب: (٤/ ٢٢٠-٢٢١)، وينظر أيضًا: الكتاب: (٣/ ١٥٢-١٥٣)، وشرح السيرافي: (المخطوط: ٤/ ورقة: ٤٣-أ،ب)، والمطبوع: (١١/ ٧٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ومـراده: أن (إنْ) النافيـة إذا وليـت (مـا) تكفّهـا عـن العمـل؛ لانتفـاء مـا استحقت (ما) العمل به وهو معنى النفي، فهو منتقض بـ(إنْ)؛ لأن نفي النفي إيجاب، وهي في هذا ، أي: في كفّها (ما) عن العمل، تشبه (ما) الكافّة[1] التي تلحق (إنّ) وأخواتها فتكفّها عن العمل.

و(إنْ) و(مـا) الكافّتـان في هـذين الموضـعين تـصيّران (مـا) النافيـة و(إن) الناسخة من حروف الابتداء التي لا عمل لها فيما بعدها فهو باقٍ على ما كان عليه قبل دخولها.

وجملة القول: أن صاحب الكتاب شبّه (إنْ) النافية الواقعة بعد (ما) المشبّهة بـ (ليس) بـ (ما) الكافة الداخلة على (إنّ) الناسخة في أن كليهما تبطل عمل ما وليته.

والله تعالى أعلم.

---

(١) يُنظر: المغني: (١/ ٣٠٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثالثًا: تشبيه (إنّما) بـ(أرى) في الإلغاء:

ذكر صاحب الكتاب أن شيخه الخليل قد شبّه (إنّ) في ترك إعمالها فيما بعدها إذا قارنتها (ما) بالفعل (أرى) إذا أُلغي ولم يعمل، وفي هذا يقول: « وقال الخليل: (إنّما) لا تعمل فيما بعدها، كما أن (أرى) إذا كانت لغوًا لم تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل، كما كان نظير (إنّ) من الفعل ما يعمل » [(١)].

ومراده أنّهم جعلوا نظير (إنّما) من الأفعال (أرى) إذا أُلغي، ولم يعمل، كما كان نظير (إنّ) وهي عاملة الأفعال العاملة[(٢)].

ونظير (إنّما) أيضًا في كفّها عن العمل فيما بعدها عند صاحب الكتاب (بعد) إذا لحقته (ما) فلم يضف لما بعده، وفيه يقول:« ونظير (إنّما) قول الشاعر -وهو المرار الفقعسي-:

أَعَلاقـــةً أمَّ الوُلَيِّـــدِ بَعْـــدَمَا أَفنَانُ رأسكَ كالثَّغَام المُخْلِسِ[(٣)]

---

(١) الكتاب: (٢/ ١٣٨).

(٢) تقدّم الحديث عن تشبيه عمل (إن) وأخواتها بعمل الفعل. يُنظر: البحث: (ص:١٧٥).

(٣) يُنظر البيت في: ديوان المرار بن سعد الفقعسي: (ص:٤٦١)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٧٥)، وتحصيل عين الذهب: (ص:١١٩، ٢٨٨).

أفنان الرأس: خصل شعره.

الثغام: شجر إذا يبس أبيضّ.

المخلس: ما اختلط فيه البياض بالسواد.

والشاهد فيه: دخول (ما) لتجعل (بعد) من حروف الابتداء، كما جعلت (إنّما) وأخواتها إذا اتصلت بها (ما).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المجموعة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

جعل (بعد) مع (ما) [1] بمنزلة حرفٍ واحد، وابتدأ ما بعده » [2].

فـ(ما) هاهنا قطعت (بعد) عن أن يضاف لما بعده، كما كفّت (ما) (إنّ) عن أن تعمل فيما بعدها وصيّرتها من حروف الابتداء.

وجملة القول: أن صاحب الكتاب شبّه (إنّ) المكفوفة بـ (ما) بالفعل القلبي (أرى) إذا أُلغي، وجعل لـ(إنّما) نظيرًا (بعدما) فكما كفّت (ما) (إنّ) عن العمل، فقد قطعت كذلك (بعد) عن أن يضاف لما بعده.

والله تعالى أعلم.

---

(١) يُنظر: المغني: (١/ ٣١١).

(٢) الكتاب: (٢/ ١٣٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

رابعًا: تشبيه (حيث) بـ(إنّما) في الابتداء:

شبّه صاحب الكتاب (حيث) بـ(إنّما) و(كأنّما) في ترك إعمالها والابتداء بعدها، وفي هذا يقول: « وإنّما منع (حيثُ) أن يجازى بها أنّك تقول: (حيث تكونُ أكونُ)، فـ(تكونُ) وصلٌ لها، كأنّك قلت: المكان الذي تكونُ فيه أكونُ.

وبيّن هذا أنّها في الخبر بمنزلة (إنَّما) و(كأنّما) و(إذا) أنّه يبتدأ بعدها الأسماء أنك تقول: (حيثُ عبدُ الله قائمٌ زيدٌ)، و(أكونُ حيثُ زيدٌ قائمٌ).

فـ(حيثُ) كهذه الحروف التي تُبْتَدَأُ بعدها الأسماء في الخبر، ولا يكون هذا من حروف الجزاء، فإذا ضممتَ إليها (ما) صارت بمنزلة (إنْ) وما أشبهها، ولم يجز فيها ما جاز فيها قبل أن تجيء بـ(ما)، وصارت بمنزلة (إمّا) »[1].

فـ(حيثُ) لما امتنعت المجازاة بها؛ لأنها من ظروف المكان التي تضاف لما بعدها، جُعلت في الخبر بمنزلة (إنّما) و(كأنّما) و(إذا) التي يبتدأ بعدها الكلام، وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: «... وأمّا دخول (ما) على (حيث) للمجازاة؛ فهو لأن (حيث) اسم للمكان، وكان يلزمها الإيضاح قبل المجازاة بها، كقولك: (أقمتُ حيثُ زيدٌ مقيمٌ)، و(حيثُ زيدٌ مقيمٌ أقيمُ)، ولو قلت: حيث زيد أقيم أو أقمت لم يجز، فلمَّا أرادوا المجازاة لزمهم إبهامها وإسقاط ما يوضحها، وألزموها (ما)، كما ألزموا (ما) (إنّما) و(كأنّما) و(ربّما)، وجعلوا لزوم (ما) دلالة على إبطال مذهبها الأول. وجعلوها بمنزلة (أين) في المجازاة، ولم تَزُل عن معناها الأول، وقصد المكان بها كزوال (إذ) عن معناها الأوّل »[2].

---

(١) الكتاب: (٣/ ٥٨-٥٩).

(٢) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٢٢٧- أ،ب)، والمطبوع: (١٠/ ٧٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فصاحب الكتاب حمل (حيث) على (إنّما) و(كأنّما) في ترك إعمالها والابتداء بعدها لما اتصلت بها (ما) فكفتها عن العمل، فهي تعمل إذا فارقتها (ما) وتُكفّ إذا لحقتها، والأمر خلاف ذلك في (حيثُ) حيث يجازى بها إذا لحقتها (ما)، وتُهمل فلا تجزم إذا بانت (ما) منها؛ لأنّها تضاف للجمل بعدها وهذا من الحمل على النقيض، يقول أبو عليّ: « (حيثُ) ظرف من المكان شُبّه بـ(حين) من ظرف الزمان، فأضيف إلى الجمل كما أضيف (حين)... وكلّ واحد من (حيث) و(إذ)[1] إذا أضيف إلى الجمل صار موضع الجملة جرًّا بالإضافة، فإذا وقع الفعل بعدهما؛ وقع في موضع اسمٍ مجرور، والفعل متى وقع موقع اسمٍ لم يجز فيه إلا الرفع.

فلو جوزي بـ(حيث) و(إذ) ولم يضمّ إليهما (ما) لم تجز المجازاة بهما؛ لأنك إذا جازيت جزمت، وهذا موضع لا يكون فيه الفعل إلا مرتفعًا، لوقوعه موقع الاسم، فلمّا امتنعت المجازاة بهما لما ذكرنا، ضُمّ إليهما (ما) الكافة فمنعتهما الإضافة، كما أنّك ضممتها إلى سائر الحروف والأسماء الجارة، فكففتها عن الإضافة... »[2].

فـ(ما) إذا اطّرحت عملت (حيثُ) في محلّ الجملة بعدها بالإضافة، وأهمل الجزم بها. وإذا اتصلت بها (ما) قطعتها عن الإضافة ومحّضتها للجزم.

وأمّا قول صاحب الكتاب: وصارت بمنزلة (إمّا) » ، فمراده به: أن (حيث) إذا اتصلت بها (ما) صارت جازمة مثل (إمّا)؛ لأنها مركبة عند صاحب الكتاب من (إنْ) و(ما) [3].

---

(١) في الأصل واو هنا، والصواب حذفها.

(٢) التعليقة: (٢/ ١٧١-١٧٢).

(٣) يُنظر: الكتاب: (٣/ ٣٣٢)، والمغني: (١/ ٥٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد شبّه (حيث) إذا لم تتصل بها (ما) بـ(إنّما) و (كأنّما) في أنها تكون حينئذٍ من حروف الابتداء ولا تعمل فيما بعدها. فإن أريد المجازاة بها لحقتها (ما).

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الباب الثاني

الأشباه والنظائرفي الردّ إلى الأصل والإجراء عليه

ويشتمل على ثلاثة فصول :

- **الفصل الأول : في الردّ إلى الأصل.**
- **الفصل الثاني : في الإجراء على الأصل.**
- **الفصل الثالث : في استخلاص الأصول.**

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الفصل الأول

الرد إلى الأصل

وفيه ستة مباحـــث : -

المبحث الأول : ردّ (ما) إلى أصلها غير العامل.

المبحث الثاني : ردّ اسم الفاعل إلى أصله في الاسمية.

المبحث الثالث : ردّ المنادى إلى أصله المعرب.

المبحث الرابع : ردُّ الضمائرِ الأشياءَ إلى أصولها.

المبحث الخامس : ردّ (تقول) لأصلها.

المبحث السادس : ردُّ الرفعِ المحكيَّ لأصله إذا جاوز الواحد.

* * * ** * * *

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الأول:
ردّ (ما) إلى أصلها غير العامل

شبّه صاحب الكتاب رجوع (ما) إلى أصلها وترك إعمالها إذا تقدّم خبرها حطًّا لها عن منزلة (ليس) بـ(إنّ) العاملة عمل الفعل، إذ التزم فيها تقديم الاسم وتأخير الخبر حطًّا لها عن منزلة الفعل، ذكر هذا في بابٍ سمَّاه: « هذا باب ما أجري مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثمّ يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما) » [(١)]، حيث يقول: « فإذا قلتَ: (ما منطقٌ عبدُ الله) أو (ما مسيءٌ من أعتب) رفعت. ولا يجوز أن يكون مقدّمًا مثله مؤخرًا، كما أنّه لا يجوز أن تقول: إنّ أخوك عبدَ الله على حدّ قولك: (إنّ عبدَ لله أخوك)؛ لأنها ليست بفعل، وإنّما جُعلت بمنزلته، فكما لم تتصرّف (إنّ) كالفعل كذلك لم يجز فيها كلّ ما يجوز فيه، ولم تقوَ قوّته فكذلك (ما) » [(٢)].

فـ(ما) تُردّ إلى أصلها ولا تعمل إذا تقدّم خبرها على اسمها، وذلك من قبل أنّهم التزموا فيها طريقة واحدة لما رأوا ضعف شبهها بـ(ليس) [(٣)].

---

(١) الكتاب: (١/ ٥٧).

(٢) الكتاب: (١/ ٥٩).

(٣) يُنظر: أسرار العربية: (ص:١٤٦)، وشرح المفصل لابن يعيش: (١/ ١٠٨). وخلف من بعد صاحب الكتاب نحاةٌ أجازوا إعمالها إذا تقدّم خبرها على اسمها إذا كان الخبر المتقدّم ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا. يُنظر شرح الجمل لابن عصفور: (١/ ٥٩٥)، وكذا الأمر في معمول الخبر، فإن تقدّم ولم يكن ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا بطل عملها. يُنظر: شرح التسهيل: (١/ ٣٦٩-٣٧٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

كما فعلوا بـ(إنّ) لما رأوا أنّها لا تتصرف تصرّف الأفعال في العمل فلم يقدّموا مرفوعها على منصوبها[1]؛ وإنّما فعلوا ذلك لئلا يكون الفرع بمنزلة الأصل.

وجملة القول أن صاحب الكتاب قد شبّه (ما) العاملة عمل (ليس) بـ (إنّ) الناسخة في عدم التصرّف في معموليها بالتقديم والتأخير خطأ للفروع عن منزلة الأصول، فإنهم قد التزموا تقديم المنصوب وتأخير المرفوع مع (إنّ) كما التزموا تقديم الاسم وتأخير الخبر مع (ما)، فإن قُدّم اسمها على خبرها رُدّت إلى أصلها وترك عملها.

والله تعالى أعلم.

---

(١) يُنظر: الكتاب: (١/ ٢،٩٥/ ١٣١)، وشرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٢٠٢-ب)، والمطبوع: (٣/ ٢٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثاني:
ردّ اسم الفاعل إلى أصله في الاسمية

شبه صاحب الكتاب اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي بالأسماء غير العاملة، وذلك لأنّه قد ردّ إلى أصله بعد أن فقد الشبه بالمضارع، فزال ما استحقّ بسببه أن يعمل، وفي ذلك يقول: « فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتَّة؛ لأنّه إنّما أجري مجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب، فكلّ واحد منهما داخلٌ على صاحبه، فلمّا أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل؛ لأنّه إنّما شبّه بما ضارعه من الفعل كما شبّه به في الإعراب.. » [1].

فيفهم من كلامه أن اسم الفاعل إذا كان لما وقع وانتهى فلا ينوّن، ولا يعمل فيما بعده؛ لأنّه لمّا أشبه المضارع في المعنى أشبهه في العمل، كما أن المضارع لمّا أشبه الاسم دخله الإعراب وكان حقّه البناء، فإذا أرادوا سوى معنى الحال أو الاستقبال فإنه يجري مجرى الأسماء التي لا تعمل، وفي هذا يقول شارح الكتاب: «... فإذا كان الاسم في معنى فعل ماضٍ لم تُعمله؛ لأن ذلك الفعل الذي الاسم في معناه لم يضارع الاسم مضارعة تامّة، فيُحمل عليه في عمله، لا تقول: زيد ضارب عمرًا أمس، ولا وحشيٌ قاتلٌ حمزة يوم أحد؛ لأنّه في معنى (ضَرَبَ)، و(قَتَلَ)، وليس بينهما مضارعة، بل تضيفه إليه فتقول: (ضاربُ عمرٍو أمس)، و(وحشي قاتلُ حمزةَ)... » [2].

---

(١) الكتاب: (١/ ١٧١).

(٢) شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٢٢١-ب)، والمطبوع: (٣/ ٢٠٤)، وقد أجاز الكسائي إعماله وإن كان دالًا على المضي. يُنظر: المقتصد: (١/ ٥١٣)، وشرح الكافية للرضي: (٣/ ٤١٨-٤١٩)، وقد ضعّف ابن مالك مذهبه في المسألة. يُنظر: شرح التسهيل: (٣/ ٧٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

« فالمسوي في العمل بين اسم الفاعل المقصود به معنى الماضي، وبين اسم الفاعل المقصود به معنى المضارع، كالمسوّي بين الفعل الماضي والفعل المضارع في الإعراب، وهذا لا يصحّ، فلا يصحّ ما هو بمنزلته » [1].

وعليه فلا عمل لاسم الفاعل الدال على المضي في الاسم بعده مالم يكن مدخولاً لـ (أل)، بل يجري مجرى الأسماء غير العاملة، فيضاف لما بعدُ ويجرّه.

وحاصل قوله: أن اسم الفاعل إذا كان مجرّدًا من (أل) لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، بل يُردّ لأصله في الاسمية لزوال ما كان يعمل بمقتضاه.

والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح التسهيل: (٣/ ٧٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩ ١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثالث: ردّ المنادى إلى أصله المعرب[1]

شبّه صاحب الكتاب نقلًا عن شيخه الخليل النكرة غير المقصودة في النداء بالمضاف، فإنّها لمّا لحقها التنوين وطالت رُدّت إلى أصلها المعرب كما طال المضاف بالمضاف إليه فكان معربًا منصوبًا، ومعلومٌ أن الإضافة تردّ الأشياء إلى أصولها. وفي هذا يقول: « وقال الخليل ~ إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبةٌ؛ لأن التنوين لحقها فطالت، فجُعلت بمنزلة المضاف لمَّا طال نُصب ورُدَّ إلى الأصل، كما فُعل ذلك بـ(قبل) و(بعد) » [2].

ثم يقول: «... فإنّما جعل الخليل ~ المنادى بمنزلة (قبل) و(بعد)، وشبهه بهما مفردين إذا كان مفردًا، فإذا طال وأضيف شبهه بهما مضافين إذا كان مضافًا؛ لأن المفرد في النداء في موضع نصب، كما أن (قبل) و(بعد) قد يكونان في موضع نصبٍ وجرّ ولفظهما مرفوع، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل.

وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين وطالت، صارت بمنزلة المضاف » [3].

ومراده أن المنادى المبني على الرفع محلّه النصب كما أن (قبل) و(بعد) قد تقطعان عن الإضافة لفظًا، وينوى معنى المضاف إليه فتكونان مبنيتين على الضمّ لفظًا، وهي في محلّ جرّ أو نصب، فإن أضيفت رُدّت إلى أصلها المعرب، وكذا النكرة لما لحقها التنوين فطالت جُعلت بمنزلة المضاف إليه فرُدّت إلى أصلها المعرب.

---

(١) تقدّم الحديث عن تشبيه المنادى بـ(قبل) و(بعد). يُنظر: البحث: (ص:١٣١- وما بعدها)، وإنّما قصر الحديث هاهنا على تشبيه المنادى النكرة المنصوب بالمضاف في رجوعه لأصله.

(٢) الكتاب: (٢/ ١٩٩).

(٣) الكتاب: (٢/ ١٩٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وحاصل ما ذكره أن النكرة غير المقصودة في النداء تشبه المضاف في أنّها لمّا طالت رُدّت إلى أصلها المعرب ولم تُبنَ.

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الرابع:
ردّ الضمائر الأشياء إلى أصولها

ذكر صاحب الكتاب أن الأشياء تُردّ بالإضمار إلى أصولها، وضرب لذلك مثلًا لام الجرّ، فالأصل فيها البناء على الفتح، لكنها مع الأسماء المضمرةُ تبنى على الكسر؛ لئلاَّ تلتبس بـ(لام الابتداء) المفتوحة، لكنها إذا دخلت على مضمرٍ عادت لأصلها فبنيت على الفتح، وفي هذا يقول: « هذا باب ما تردّه علامة الإضمار إلى أصله، فمن ذلك قولك: (لِعبدِ اللهِ مالٌ)، ثمّ تقول: (لَك مال)، و(لَه مالٌ) فتفتح (اللامَ)؛ وذلك أنّ (اللام) لو فتحوها في الإضافة لالتبست بـ(لام الابتداء) إذا قال: (إنّ هذا لَعليّ) و(لَهذا أفضلُ منك)، فأرادوا أن يميزوا بينهما، فلمَّا أضمروا لم يخافوا أن تلتبس بها؛ لأنّ هذا الإضمار لا يكون للرّفع ويكون للجرّ »[1].

وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: « إنّما كسروا (اللام) مع الظاهر وفتحوها مع المضمر؛ لأن حروف الظاهر وصيغتها لا تتغير بتغيّر الإعراب، ولا تدلّ على مواضعه من الرفع والنصب والجرّ، وحروف المضمرات بأنفسها تدلّ على مواضعها من الإعراب، فلذلك كسروا (اللام) مع الظاهر؛ لأنهم لو فتحوها لم يعلم أهي (لام الإضافة والملك) الخافضة أم (لام التوكيد). وذلك في قولنا: (إنّ هذا لَزيدٌ) إذا كان المشار إليه هو زيدٌ، و(إنّ هذا لزيدٍ) إذا كان المشار إليه ملك زيد، فكسروا اللام الخافضة؛ ليزول اللبس، وأصلها الفتح؛ لأن الباب في الحروف المفردة أن تبنى على الفتح، فإذا وصلتها بالمكنيّ عادت إلى أصلها من الفتح، وذلك في قولك: (إنّ هذا لَكَ) و(إنّ هذا لَه) و(إنّ هؤلاء لَنا)؛ لأنك تقول في مكني المرفوع: (إنّ هذا لَأنت) و(إنّ هؤلاء لنحن) و(إنّ هذا لهو)،

---

(١) الكتاب: (٢/ ٣٧٦-٣٧٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فاختلفت حروف المكني المجرور والمرفوع، فأغنى عن كسر اللام، فأُجريت على أصلها من الفتح » [١].

ثمّ ذكر صاحب الكتاب أن اللبس هو علّة تغيّر حركة بناء اللام، ودليل ذلك بقاء لام الاستغاثة على حالها مفتوحة أبدًا؛ لأنها لا تلتبس بـ(لام الابتداء) إذ النداء ليس من مواضع ورودها، وفي هذا يقول: « ألا تراهم قالوا: (يالَبكر) حين نادوا؛ لأنهم قد علموا أن تلك (اللام) [٢] لا تدخل هاهنا » [٣]، « وجعل هذا سيبويه مقويًّا لما ترده علامة الإضمار إلى أصله » [٤].

وقد شبّه صاحب الكتاب ردّ الضميرِ (اللامَ) لأصلها -وهو البناء على الفتح- بقولهم: (أَعْطَيْتُكُمُوهُ)؛ فإنّه حين أُضيف للضمير رُدَّ لأصله، ولحقته واو الجمع؛ لأن (الواو) علامة الجمع كما أن (الألف) علامة التثنية، وفي هذا يقول: « وقد شبّهوا به[٥] قولهم: (أَعْطَيْتُكُمُوهُ) في قول من قال: (أَعْطَيْتُكُمْ ذلك) فيجزم، ردّه بالإضمار إلى أصله، كما ردّه بالألف واللام حين قال: (أعطيتكمُ اليومَ)، فشبّهوا هذا بـ(لك) و(له) وإن كان ليس مثله؛ لأن من كلامهم أن يشبّهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله... » [٦].

فالاتصال بالضمير قد ردّ (أَعْطيتكُمُوهُ) إلى أصله فعادت (واو الجمع)، كما

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ١٥٨-ب)، والمطبوع: (٩/ ٩٨).

(٢) يعني: لام الابتداء.

(٣) الكتاب: (٢/ ٣٧٧).

(٤) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ١٥٨-ب، ١٥٩-أ)،والمطبوع: (٩/ ٩٨).

(٥) أي: بـ(لام): (لَك) و(لَه) في رجوعها لأصلها بالبناء على الفتح إذا اتصلت بالضمير.

(٦) الكتاب: (٢/ ٣٧٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ردّته (الألف واللام) لأصله حين قالوا: (أعطيتكمُ اليوم)، فضُمّت ميم الجمع ولم تسكّن كما في (أعطيتكُمْ) فجاءت على أصلها.

وذكر صاحب الكتاب أنّهم شبّهوا هذا بقولهم: (لَك) و(لَه)، ونبّه أنّه ليس مثله في كلّ شيء، لكن كان من سَننهم حمل الشيء على الشيء وإن لم يكن مثله في جميع أحواله.

وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: « وقالوا: (أعطيتكمْ)، والأصل (أَعْطَيْتُكُمُو)؛ لأن (الواو) بعد (الميم) في الجمع بمنزلة (الألف) بعد (الميم) في التثنية إذا قلت: (أعطيتكمَا). وإنّما حذفوا (الواو) وأسكنوا (الميم) تخفيفًا؛ لأنّه لا لبس فيه؛ لأن الواحد لا (ميم) فيه، والاثنين لا تفارقهما (الألف) لخفتها.

ومما يزيد في ثقل (الواو) طرفًا وقبلها ضمّة، أن مثل لفظه لا يقع في الأسماء، وإن عرض فيها غُيّر إلى (الياء) كقولهم: (أدلٍ) [1]. و(أجرٍ) [2]، وأصلهما: أدلوٌ، وأجروٌ.

وإنّما ردّه الضمير إلى أصل البنية في (أعطيتكُمُوهُ)؛ لأن الضمير لما اتصل بها صارت (الواو) التي بعد (الميم) كأنها في الوسط لا في الطرف، والحذف من الأطراف أحسن وأكثر وأسهل من حذف الوسط... [3]» [4].

وذكر صاحب الكتاب أن بعضهم يحمل المضمر على المظهر، فيقول في (أعطيتكمُوهُ) (أعطيتكمْهُ) و(أعطيتكمْها) فلا يرّده لأصله، وفي ذلك يقول:

---

(١) جمع (دَلْو) قلبت الواو ياءً، لوقوعها طرفًا بعد ضمّة. يُنظر: اللسان: مادة: (دلا).

(٢) جمع (جرو) على (أَفْعَل) يُنظر: اللسان: مادّة (جرا).

(٣) في الأصل: الأطراف. والصواب ما أثبته.

(٤) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ١٥٩-أ)، والمطبوع: (٩/ ٩٨- ٩٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

«وزعم يونس أنّه يقول: (أعطيتكُمْهُ) و(أعطيتكُمْهَا) كما يقول في المظهر. والأوّل أكثر وأعرف » [1].

وعلق شارح الكتاب على هذا بقوله: « والذي حكاه يونس من قولهم: (أعطيتكُمْهُ) قد بُني على الظاهر إذا قلت: (أعطيتكُمْ ثوبًا)، أو على أنّه لما كثر استعمالهم (أعطيتكم) صار كأنّه بُني على السكون، ثمّ اتصلت به الكناية كقولك: (اضربْه) وما أشبهه، وإذا أضفته إلى ما فيه (الألف واللام) فأكثرهم يردّه إلى الأصل فيضمّه، ويقول: (أعطيتكمُ اليوم) فيضمّ الميم، لمّا اضطرّ إلى تحريكها حرّكها بحركتها في الأصل.

ومنهم من يكسر الميم فيقول: (أعطيتكمِ اليومَ) فيكسر لالتقاء الساكنين، على اللفظ الذي استعمل فيها ولم ترد إلى أصلها... » [2].

فعلّل شارح الكتاب لغة يونس بأنها محمولة على الظاهر، وهذا ما ذكره صاحب الكتاب إذ يقول: « وزعم يونس أنه يقول... كما يقول في المظهر »، وجعل له وجهًا آخر وهو كثرة الاستعمال. وذكر وجهًا آخر هو كسر الميم تخلصًا من التقاء الساكنين.

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد شبّه رجوع لام الجرّ إلى أصلها المفتوح إذا دخلت على مضمر بما تردّه الإضافة إلى أصله كما في قولهم: (أعطيتكموه) حيث عادت علامة الجمع (الواو) وهذا هو الأصل.

والله تعالى أعلم.

---

(١) الكتاب: (٢/ ٣٧٧).

(٢) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ١٥٩-أ)، والمطبوع: (٩/ ٩٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الخامس: رد (تقول) لأصلها

ذكر صاحب الكتاب أنّه إذا فُصل بين فعل القول (تقول) وهمزة الاستفهام بأجنبي امتنع إجراؤه مجرى الظن، ورُدّ إلى أصله وكانت الحكاية بعده واجبة[1]. شبهه بالمشتغل عنه في قولهم: (أأنتَ زيدٌ مررتَ به؟) حيث ارتفع (زيدٌ) على الابتداء، وفي هذا يقول: «... وسأفسّر لك إن شاء الله ما يكون بمنزلة الحرف في شيء، ثم لا يكون معه على أكثر أحواله... وذلك قولك: (متى تقولُ زيدًا منطلقًا؟)، و(أتقولُ عمرًا ذاهبًا؟)، و(أكلَّ يوم تقولُ عمرًا منطلقًا؟)، لا يفصل بها كما لم يفصل بها في: (أكلَّ يوم زيدًا تضربه؟).

فإن قلت: (أأنت تقول زيدٌ منطلقٌ؟) رفعتَ؛ لأنه فُصل بينه وبين حرف الاستفهام، كما فصل في قولك: (أأنت زيدٌ مررتَ به؟) فصارت بمنزلة أخواتها، وصارت على الأصل » [2].

وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: « يعني: أنّ (أنت) فصلتْ بين الاستفهام وبين (تقول)، فخرجت (تقول) عن الاستفهام، فعادت إلى حكمها وحكاية ما بعدها، كما أنّك إذا قلت: (أأنت زيدٌ مررتُ به؟) فصلتْ (أنت) بين (ألف الاستفهام) وبين (زيد) فرفع (زيد) كحكمه في الابتداء » [3].

فعادت (تقول) لأصلها، كما عاد الاسم المشتغل عنه لحكمه في الأصل وهو الرفع بالابتداء.

وحاصل قوله: أنّه شبّه فعل القول إذا فُصل بينه وبين همزة الاستفهام

---

(١) أجاز الكوفيون وسائر البصريين إجراءه مجرى (ظنّ) يُنظر: الارتشاف: (٤/ ٢١٢٨).

(٢) الكتاب: (١/ ١٢٣).

(٣) شرح السيرافي: المطبوع: (٣/ ٢٤٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الداخلة عليه بأجنبي فُردّ إلى أصله وكانت الحكاية بعده واجبة بالاسم المشتغل عنه في قولهم: (أأنت زيدٌ مررت به؟) حيث يردّ إلى أصله فيرتفع بالابتداء.

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث السادس:
ردُّ الرفع المحكيِّ لأصله إذا جاوز الواحد

ذكر صاحب الكتاب في باب سمَّاه: « باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بـ(مَنْ) ... أن أهل الحجاز[1] يقولون إذا قال الرجل: رأيت زيدًا: (مَنْ زيدًا؟)، وإذا قال: (هذا عبدُ الله) قالوا: مَنْ عبدُ الله؟)»[2].

« وإنما حكوا لفظه لئلَّا يتوهم المسؤول أنه سُئل عن غير الذي ذكره من الزيدين...»[3].

فإذا ذكر المتكلّم أكثر من واحد فإنّه حينئذٍ يُسئل بالرفع ويَرجع في سؤاله للأصل والقياس لا الحكاية. يقول صاحب الكتاب: « وقال يونس: إذا قال رجلٌ: رأيتُ (زيدًا وعمرًا)، أو (زيدًا وأخاه)، أو (زيدًا أخا عمرو)، فالرفع يردّه إلى القياس والأصل إذا جاوز الواحد، كما تُردّ (ما زيدٌ إلّا منطلقٌ) إلى الأصل»[4].

وعلّة الرجوع للأصل والقياس أن « السائل إذا أطال بالعطف أو بالنعت محتذيًا على كلام المتكلّم، فحكايته لإطالته تُغنيه عن حكايته لإعرابه، ويكون أولى؛ لأن الإطالة بالعطف والنعت لا تُخرج اللفظ عن قياسه كما تخرجه الحكاية... »[5].

---

(١) وبنو تميم على القياس يرفعون ولا يحكون. يُنظر: الكتاب: (٢/ ٤١٣).

(٢) الكتاب: (٢/ ٤١٣).

(٣) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ١٧٩- ب)، والمطبوع: (٩/ ١٥٠).

(٤) الكتاب: (٢/ ٤١٣- ٤١٤)، والمطبوع: (٩/ ١٥١).

(٥) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ١٨٠- أ).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وشبّه صاحب الكاتب رجوع المحكيّ للأصل هنا لّما تجاوز الواحد برجوع (ما) النافية لأصلها وعدم إعمالها إذا انتقض نفيها بـ(إلّا)؛ لأنها إنّما عملت لمشابهتها (ليس) في نفي الحال عند الإطلاق، فلمّا انتقض نفيها زال عنها ما استحقت به العمل، فأهملت وعادت لأصلها، وكذا الأمر هنا. فالمستفهم عنه لما جاوز الواحد وطال استغنى عن حكاية إعرابه، ورُدّ إلى أصله فارتفع على أنه خبر وعُطف ما بعده عليه.

واستحسن صاحب الكتاب وجهًا آخر، وهو الإتباع إذ يقول: « وأمّا ناسٌ فإنهم قاسوه، فقالوا: تقول: (مَنْ أخو زيدٍ وعمرٌو؟)، و(مَنْ عمرًا وأخا زيدٍ؟)، تتبع الكلام بعضه بعضًا. وهذا حسنٌ »[1].

وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: « وقد حكى سيبويه في العطف عن غير يونس الحكاية إذا كان الذي يلي (من) الاسم العلم، واستحسنه؛ لأن المعطوفَ غير المعطوف عليه، فالسؤال وقع بالاسم مفردًا، ثمّ عُطف شيءٌ آخر عليه قد وقع به سؤال، وليس كذلك النعت؛ لأن النعت والمنعوت كشيءٍ واحد ... »[2].

فعلّة استحسان صاحب الكتاب للحكاية ها هنا كما ذكر السيرافي: « أن المعطوف غير المعطوف عليه »، فأتبع المتكلّم كلامه بعضه بعضًا؛ لأنّه كأنّما يسأل عن شيئين مختلفين لذا ساغت الحكاية واستحسنت.

وجملة القول: أن صاحب الكتاب شبّه رجوع المحكي لأصله إذا تجاوز الواحد برجوع (ما) النافية إلى أصلها غير العامل إذا انتقض نفيها.

والله تعالى أعلم.

---

(١) الكتاب: (٢/ ٤١٤).

(٢) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ١٨٠-أ)، والمطبوع: (٩/ ١٥١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الفصل الثاني

في الإجراء على الأصل

وفيه أربعة مباحث : -

المبحث الأول : إجراء الاختصاص على الأصل الذي نُصب عليه المنادى.

المبحث الثاني : إجراء المنادى المضاف والمنوّن على الأصل في ترك الترخيم.

المبحث الثالث : إجراء العلم المؤلّف من معطوفٍ ومعطوف عليه على الأصل في النداء.

المبحث الرابع : إجراء (هَلْ) مجرى (قَدْ) وحروف الجزاء.

* * *** * *

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الأول: إجراء الاختصاص على الأصل الذي نصب عليه المنادى

شبّه صاحب الكتاب الاختصاص بالنداء في انتصابه على فعلٍ متروكٍ إظهاره، وفي هذا يقول: « هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء، فيجيء لفظه على موضع النداء نصبًا؛ لأن موضع النداء نصبٌ. ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء؛ لأنهم لم يجروها على حروف النداء، ولكنهم أجروها على ما حُمل عليه النداء.

وذلك قولك: (إنّا معشرَ العرب نفعل كذا وكذا) كأنّه قال: أعني، ولكنّه فعل لا يظهر ولا يُستعمل كما لم يكن كذلك في النداء؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب، وأنّهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوّله، ولكن ما بعده محمولٌ على أوّله »[1].

فالمنصوب على الاختصاص منصوبٌ بفعل مضمر كما أن المنادى منصوبٌ بفعل مضمرٍ كذلك، فأجروا الأسماء في الاختصاص على ما كانوا قد أجروها عليه في النداء وهو نصبهما بفعلٍ مضمرٍ وجوبًا لم يُسمع إظهاره، ولكنّه في النداء مقدّر بـ(أنادي)، وتقدير الفعل في هذا الباب: (أعني). وعلّة عدم إظهار الفعل في النداء والاختصاص الاكتفاء بعلم المخاطب. ومن ذلك قولهم: (إنّا معشرَ العرب نفعل كذا وكذا)، فالمنصوب على الاختصاص هنا (معشرَ) وعامله فعلٌ محذوف، والاسم المختصّ ليس محمولًا على أوّل الكلام أي ليس خبرًا للمبتدأ (أنا)، ولكنَّ ما بعده محمولٌ على أوّله، أي أن جملة (نفعل ...) خبر، وضمير التكلّم في محل رفع مبتدأ.

---

(١) الكتاب: (٢/ ٢٣٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: « النصب في هذا الباب على مذهب ما يوجبه النداء من النصب بفعلٍ غير مستعملٍ إظهاره، والدليل على ذلك أن الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يُبنى على الضمّ كما يُبنى الاسم المفرد في النداء على الضمّ في قولك: (يا زيدُ) و(يا عمرُو) ... ومن الدليل عليه أيضًا دخول (الألف واللام) عليه... »[1].

فقد بيّن صاحب الكتاب في مطلع هذا الباب أن الاختصاص وإن كان محمولًا على الأصل الذي حُمل عليه النداء وهو النصب على إضمار فعلٍ، لكن الأسماء فيه لا تجري مجراها في النداء، فهي كما ذكر شارح الكتاب لا تُبنى على الضمّ كما يُبنى المنادى المفرد، وتقارنها (الألف واللام) أيضًا، وفي ذلك يقول سيبويه: « وقال: (نحن العربَ أقرى الناس لضيفٍ)، فإنّما أدخلت (الألف واللام)؛ لأنّك أجريت الكلام على ما النداء عليه، ولم تجره مجرى الأسماء في النداء. ألا ترى أنّه لا يجوز لك أن تقول: يا العربَ؟!، وإنّما دخل في هذا الباب من حروف النداء (أيُّ) وحدها، فجرى مجراه في النداء »[2].

« ومعنى قول سيبويه: (فيجيء لفظه على موضع النداء نصبًا)، وقوله: (لأنّك أجريت الكلام على ما النداء عليه، ولم تجره مجرى الأسماء في النداء) يريد: أن موضع النداء فعلٌ يقصد به في التقدير إلى المنادى الغافل عنك فتختصّه؛ لتعطفه على نفسك وكلامك له، والمنصوب في هذا الباب يعمل فيه فعلٌ يقصد به الاختصاص على جهة الافتخار به والتفضيل له. والاسم الذي تنصبه في هذا الباب اسمٌ يتقدّم ذكره من أسماء المتكلّم والمخاطب ويكون تقدير الفعل نحو:

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٦٢- ب، ٦٣-أ)، والمطبوع: (٨/ ٤٧).

(٢) الكتاب: (٢/ ٢٣٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

أريد أو أعني أو أختصُّ... » [1].

وبعد أن بيّن صاحب الكتاب أن الأسماء في الاختصاص لا تجري مجرى الأسماء في النداء، فيجوز أن يكون المختصّ مدخولًا (للألف واللام)، ذكر أن (أيًّا) التي يتوصل بها لنداء ما فيه (أل) قد تدخل على المختص في هذا الباب فيكون جاريًا على ما جرى عليه في النداء ومن ذلك قولهم: (اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة) [2] وهذا دليلٌ على أنّ هذا الباب محمول على حُمل عليه النداء إذ يقول: « وزعم الخليل ~ أنّ قولهم: (بك اللهَ نرجو الفضل)، و(سبحانك الله العظيم) نصبه كنصب ما قبله[3]، وفيه معنى التعظيم.

وزعم أنّ دخول (أيّ) في هذا الباب يدلّ على أنّه محمول على ما حُمل عليه النداء يعني: (أيتها العصابة)، فكان هذا عندهم في الأصل أن يقولوا فيه (يا)، ولكنّهم خزلوها وأسقطوها حين أجروه على الأصل » [4].

فهم ها هنا « أجروا حرف النداء على (العصابة) وليست مدعوّة؛ لأن فيها الاختصاص الذي في النداء، وإنَّما حق النداء أن تعطف به المخاطب عليك، ثمّ تخبره أو تأمره أو تسأله، أو غير ذلك مما توقعه إليه، فهو مختصٌ من غيره في قولك: (يا زيد) و(يا رجل).

فإذا قلت: (اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة)، فأنت لم تدعُ العصابة، ولكنّك اختصصتها من غيرها، كما تختصّ المدعوّ، فجرى عليها اسم النداء، أعني (أيتها)؛

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٦٣-أ)، والمطبوع: (٨/ ٤٧- ٤٨).

(٢) الكتاب: (٢/ ٢٣٢).

(٣) أي: على الاختصاص.

(٤) الكتاب: (٢/ ٢٣٥-٢٣٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

لمساواتها إيَّاه في الاختصاص، كما أنّك إذا قلت: (ما أدري أزيدٌ في الدار أم عمروٌ؟) فقد استويا عندك في المعرفة وإن لم يكن هذا مستفهمًا عنه، ولكنّ محله من الاستفهام كمحلّ ما ذكرت لك من النداء » [1].

فالنداء في حقيقته اختصاص للمدعو، ولذا دخلت (أيّ) في باب الاختصاص، وتشابه البابان في إجرائهما على أصل واحد وهو النصب بعامل محذوف.

وقد علل شارح الكتاب حمل سيبويه الاختصاص على النداء بقوله: «ونَصْبُ هذه الأسماء كنصب ما ينتصب في باب التعظيم والشتم، غير أن سيبويه أجراه على ما النداء عليه؛ لأنه لم يُستعمل إلاّ في المتكلّم والمخاطب وهما حاضران؛ ولأنّهم قد استعملوا في الباب الذي قبله[2] الحرف الذي لا يكون إلا في النداء، وهو: (أيّها) و(أيّتها)، ولا يُقال: هم بني فلان فعلوا كذا إذا أردت هذا المذهب، ولا هم فعلوا كذا أيّتها العصابة، واستعمالهم إيّاها في الباب الأوّل يدلك

---

(١) المقتضب: (٣/ ٢٩٨-٢٩٩).

(٢) يُنظر: الكتاب: (٢/ ٢٣١)، وفيه يقول صاحب الكتاب: « هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفًا له وليس بمنادى ينبّهه غيره، ولكنّه اختصّ كما أن المنادى مختصّ من بين أمّته لأمرك ونهيك أو خبرك. فالاختصاص أجرى هذا على حرف النداء، كما أن التسوية أجرت ما ليس باستخبارٍ ولا استفهامٍ على حرف الاستفهام؛ لأنّك تسوّي في الاستفهام. فالتسوية أجرته على حرف الاستفهام، والاختصاص أجرى هذا على حرف النداء. وذلك قولك: (ما أدري أفَعَلَ أم لم يفعل؟)، فجرى هذا كقولك: (أزيدٌ عندك أم عمرو؟)، و(أزيدٌ أفضل أم خالد) إذا استفهمت؛ لأنّ علمك قد استوى فيهما، كما استوى عليك الأمران في الأوّل. فهذا نظير الذي جرى على حرف النداء »، ويُنظر: الأصول: (١/ ٣٩٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

على ذلك... » [1].

فلا يكون نداء ولا اختصاص لغائب، وأنت بالنداء تختصّ المدعو لتلفته إليك، كما أنك قد تختصّ بلفظ كالنداء دون حروف النداء كما في قولهم: (أيّتها العصابة)، فأجريا جميعًا على أصلٍ واحد.

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد شبّه الاختصاص بالنداء في الأصل الذي حُمل عليه وهو انتصابه بفعلٍ قد تُرك إظهاره.

والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٦٣-أ)، المطبوع: (٨/ ٤٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثاني: إجراء المنادى المضاف والمنوّن على الأصل في ترك الترخيم

شبّه صاحب الكتاب إجراء المنادى المضاف على الأصل في عدم الترخيم بالاسم المنوّن، وفي ذلك بقول: « واعلم أن الترخيم لا يكون في مضافٍ إليه ولا في وصفٍ؛ لأنهما غير منادَيَين، ولا يرخّم مضاف ولا اسمٌ منوَّن في النداء؛ من قبل أنّه جرى على الأصل وسلم من الحذف، حيث أجري مجراه في غير النداء إذا حملته على ما ينصب.

يقول: إن المحذوف في الترخيم إنما يقع على النداء لا على الإعراب، وحين قلت: (يا زيدُ أقبل) فحذفت ياء الإضافة، كنتَ إنّما حذفتَ هذا الإعراب، ومع ذلك إنّه إنما ينبغي أن تحذف آخر شيءٍ في الاسم، ولا يُحذف قبل أن تنتهي إلى آخره؛ لأن المضاف إليه من الاسم الأوّل بمنزلة الوصل من (الذي) إذا قلت: (الذي قال)، وبمنزلة التنوين في الاسم » [1].

فنصّ صاحب الكتاب هاهنا على أنّ الترخيم لا يكون في اسمٍ مضاف ولا في صفة[2]؛ لأنهما غير مناديين؛ والترخيم إنما كان في النداء لكثرته في كلامهم[3] فهو تخفيف ينال الاسم إذا طال[4]. ثم ذكر بأن المضاف والمنوّن لا يرخّم في

---

(١) الكتاب: (٢/ ٢٤٠).

(٢) « لأن الترخيم حذف آخر الاسم للعلم به، والصفة بيانٌ للموصوف لعدم العلم به، فهما متدافعان... » المقاصد الشافية: (٥/ ٤١٥).

(٣) يقول صاحب الكتاب: « واعلم أن الترخيم لا يكون في النداء إلاّ أن يضطرّ شاعرٌ؛ وإنّما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا (الياء) من (قومي) ونحوه في النداء » . الكتاب: (٢/ ٢٣٩)، ويُنظر: شرح السيرافي: المطبوع: (٨/ ٥٣).

(٤) يُنظر: المقاصد الشافية: (٥/ ٤٠٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

النداء، وعلة امتناع ذلك هي إجراؤهما على الأصل الذي كانا عليه قبل النداء وهو الإعراب، فسلما من الحذف لمَّا كان غير مبنيّين[1].

فالاسم المفرد « قد أثّر فيه النداء، فأوجب بناءه بعد أن كان معربا في غير النداء»[2]، والبناء يثقل الاسم، فجاز ترخيمه تخفيفًا. ونصّ صاحب الكتاب على أنّ الترخيم حاصل بعد بناء الاسم في النداء، ولا يناله إذا بقي معربًا كما هو في أصل استعماله إذ يقول: « إن المحذوف في الترخيم إنّما يقع على النداء لا على الإعراب ».

ثمّ ذكر أن المنادى وإن حذفت أداة ندائه، فإنه يظلّ مبنيًا قد أزيل إعرابه، حيث يقول: « وحين قلت: (يا زيدُ أقبل) فحذفت ياء الإضافة[3]، كنت إنّما حذفت هذا الإعراب ».

ثم ذكر علّة أخرى لامتناع ترخيم المضاف وهي أن الحذف لا يكون إلاّ في آخر الاسم، فلا يحذف شيء من الاسم مالم تنتهِ لآخره، فلمَّا كان المضاف إليه من المضاف بمنزلة الصلة من الموصول، وبمنزلة التنوين من الاسم[4]، لم يجز أن يحذف شيء من المضاف، لأنّه حينئذٍ حذف في غير موضعه، « وإن وقع في آخر المضاف إليه فقد وقع في غير منادى؛ لأن المنادى إنّما هو المضاف، وأمّا المضاف

---

(١) « لأن النداء باب تغيير، والترخيم تغيير، والتغيير عندهم يأنس بالتغيير، فما لم يتغيّر بالنداء لا يتغيّر بالترخيم » المقاصد الشافية: (٥/ ٤١١).

(٢) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة:٦٥-أ)، والمطبوع: (٨/ ٥٣).

(٣) يعني (يا) النداء.

(٤) يُنظر: المقاصد الشافية: (٥/ ٤١٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

إليه فسيق لتعريف المضاف أو تخصيصه، فليس به... » [1]، « ومما يقوى ذلك ويدلّ عليه أن الترخيم الذي صحّ في كلام العرب إنّما هو ترخيم الأسماء المفردة... » [2].

وحاصل ما ذكره أن المنادى المنوّن، وأعني به الشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة يشبه المنادى المضاف في إجرائه على أصله المعرب فلا يرخم في النداء.

والله تعالى أعلم.

---

(١) المقاصد الشافية: (٥/ ٤١٢).

(٢) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٦٥-أ)، والمطبوع: (٨/ ٥٤). « وزعم الكسائي والفرّاء أن المضاف يجوز ترخيمه، ويوقعان الترخيم في آخر الاسم الثاني فيقولان: يا أبا عروَ، ويا آل عكرمَ، وأظنّ الذي حملهما على ذلك بيتٌ أنشد ليس بمعروفٍ لم يذكره البصريون.

أبا عُرْوَ لا تبعد فكلّ ابن حُرّةٍ سيدعوه داعي موته فيجيبُ

وهذا عند سيبويه يجوز في ضرورة الشعر في غير النداء، وإنما هو لجواز الترخيم في غير النداء، لا لأنه منادى... » شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة ٦٥-أ)، والمطبوع: (٨/ ٥٤-٥٥). وللوقوف على الخلاف في المسألة بتمامه يُنظر: الإنصاف: (١/ ٣٤٧-وما بعدها).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثالث: إجراء اسم العلم المؤلف من معطوفٍ ومعطوفٍ عليه على الأصل في النداء

شبّه صاحب الكتاب المنادى إذا كان اسمًا معطوفًا بالمضاف في رجوعه إلى أصله المعرب في النداء وعدم بنائه، وفي ذلك يقول: «... وإذا ناديته والاسم (زيدٌ وعمرٌو)، قلت: (يا زيدًا وعمرًا)، لأن الاسم قد طال، ولم يكن الأول المنتهى ويشرك الآخر، وإنّما هذا بمنزلته إذا كان اسمه مضافًا »[1].

فعلّة إعراب الاسم المؤلف من معطوفٍ ومعطوفٍ عليه شبهه بالمضاف[2] في الطول، ولكن الفرق بينهما أن الاسم الثاني منهما يُعرب بإعراب الأوّل، وليس كالمضاف إليه تخفضه الإضافة فيكون مجرورًا أبدًا.

وقد جعله بعضهم لهذا شبيهًا بالمضاف[3] إذا جُعل علمًا[4]، وفي هذا يقول ابن يعيش: «... فإن سمّيت بهما وجعلتهما علمًا نصبتهما كما لو سميت بـ(زيد وعمرو)؛ لأنّك جعلتهما بإزاء حقيقة واحدة، فكان الثاني من تمام الأوّل، وتابعًا له في إعرابه بإشراك الواو، فصار كأنّ الأوّل عاملٌ في الثاني فانتصب كما ينتصب

---

(١) الكتاب: (٣/ ٣٣٤).

(٢) الشبيه بالمضاف: « هو كلّ اسمٍ عمل فيما بعده رفعًا أو نصبًا، فالرفع كقولك: (يا حسنًا وجهُه)، و(يا مضروبًا غلامُه)، و(يا قائمةً جاريتُه). والنصب إمّا لفظيّ كقولك: (يا ضاربًا زيدًا)، و(يا عشرين رجلًا)، وإمّا مَحَلّي كقولك: (يا خيرًا من زيدٍ)، و(يا سائرًا إلى الشام)، و(يا لطيفًا بالعباد) وإنّما سُمّي هذا مشابهًا للمضاف؛ لأنّه عاملٌ فيما بعده، كما أن المضاف عاملٌ في المضاف إليه ولم يُبنَ؛ لأنّه عاملٌ فيما بعده فجرى مجرى المضاف ». توجيه اللمع: (ص:٣١٩).

(٣) نصّ على ذلك ابن جنّي في اللمع. يُنظر: (ص:١٦٩)، وتوجيه اللمع. يُنظر: (ص:٣٢) وشرح المفصّل لابن يعيش: (١/ ١٢٨)، وشرح الكافية للرضي: (١/ ٣٥٤).

(٤) يُنظر: توجه اللمع: (ص:٣٢٠)، وهذا مذهبُ ابن يعيش، فقد نصّ على أنّ المنادى (المعطوف والمعطوف عليه) يُعرب كالمضاف إذا كان علمًا، وجرى حديثه هذا عن قولهم (يا ثلاثة وثلاثين). يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: (١/ ١٢٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

(يا خيرًا من زيدٍ)، فحرف النداء نصب الاسم الأوّل، والثاني يتبعه في الإعراب؛ لزومًا لطريقته التي كان عليها قبل التسمية، وهي متابعة المعطوف المعطوفَ عليه في الإعراب... » [1].

وذكر صاحب الكتاب أن المنادى إذا كان اسمًا معطوفًا مختومًا بتاء التأنيث فإنه يكون معربًا كذلك على أصله بلا تنوين؛ لأنّ الاسمين حينئذٍ ممنوعان من الصرف، وفي هذا يقول: « وإن ناديته واسمه (طلحة وحمزة) نصبت بغير تنوين، كنصب (زيد وعمرو)، وتنوّن (زيدًا وعمرًا) وتجريه على الأصل، وكذلك هذا وأشباهه يردّ إذا طال على الأصل، كما رُدّ المضاف، وكما رُدّ ضاربًا رجلًا » [2].

وفي هذا يقول شارح الكتاب: « وإن سمّيته بـ(طلحة وعُمر) لم تغيّره ولم تصرفه، وأعربته بما كنت تعربه به لو كان أحدهما معطوفًا على الآخر، فقلت: (رأيت طلحةَ وعُمرَ)، و(مررتُ بطلحة وعُمر) »[3].

وجملة القول: أن المنادى إذا طال بالإضافة أو التنوين أو ما شبهها كأن يكون مؤلّفا من اسمين وعجزه من تمام صدره، وهو تابعٌ له في إعرابه لإشراك (الواو) بينهما، فإنّه يُرّد حينئذٍ لأصله المعرب ويزول بناؤه، فطوله يردّه إلى أصله فلا يُبن.

والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح المفصّل لابن يعيش: (١/ ١٢٨). وذكر الرضي بأنّه لا فرق في الأعداد المعطوفة نحو: (ثلاثة وثلاثين) أن يكون علمًا أو غير علمٍ، فقد عدّه شبيهًا بالمضاف وذكر بأنّ هذا ظاهر مذهب سيبويه. يُنظر: شرح الكافية للرضي: (١/ ٣٥٤- ٣٥٥). ولم يتعرّض صاحب الكتاب للأعداد المتعاطفة إذا وقعت منادى، وظاهر كلامه أن ردّ المتعاطفين للأصل المعرب خاصٌّ بالعلمية يُفهم هذا من الأمثلة التي ساقها.

(٢) الكتاب: (٣/ ٣٣٤).

(٣) شرح السيرافي: المطبوع: (١٢/ ١٨٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الرابع: إجراء (هل) مجرى (قد) وحروف الجزاء

يرى صاحب الكتاب أن (هل) يشبه (قد) [1] وحروف الجزاء، إذ ذكر أنه محمول على أصله إذ لا يليه إلاّ الفعل ظاهرًا أو مضمرًا، وفي هذا يقول: «... فإن قلت: هل زيدًا رأيت؟، وهل زيدٌ ذهب؟ قبح ولم يجز إلاّ في الشعر؛ لأنه لمّا اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل، فإن اضطُرّ شاعرٌ فقدّم الاسم نصب كما كنت فاعلًا ذلك بـ(قد) ونحوها، وهو في هذه أحسن لأنه لا يبتدأ بعدها الأسماء.

وإنَّما فعلوا ذلك بالاستفهام؛ لأنه كالأمر في أنَّه غير واجب، وأنّه يريد به من المخاطب أمرًا لم يستقرّ عند السائل. ألا ترى أن جوابه جزمٌ؟، فلهذا اختير النصب، وكرهوا تقديم الاسم؛ لأنها حروفٌ ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء، وجوابها كجوابه، وقد يصير معنى حديثها إليه، وهي غير واجبة كالجزاء، فقبح تقديم الاسم لهذا. ألا ترى أنّك إذا قلت: «أين عبد الله آتهِ، فكأنك قلت: حيثما يكن آتهِ؟ » [2].

ومراده أن وقوع الاسم بعد (هل) في الجمل التي تحوي فعلًا قبيح لا يسوّغه إلاّ الاضطرار؛ لأن (هل) إذا وليه اسم وفعلٌ ردّ إلى أصله وصار مختصًا بالدخول على الفعل.

وحقّ الاسم بعدها أن يكون منصوبًا بفعلٍ محذوفٍ يفسره المذكور [3] شبّهوه

---

(١) يُنظر: المغني: (٢/ ٣٤٩-وما بعدها).

(٢) الكتاب: (١/ ٩٩).

(٣) « وإنّما صار الاختيار النصب من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنّما هو عن الفعل لا عن الاسم؛ =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

بـ(قد) الذي لا يليه إلاّ الفعل.

و « تقديم الاسم في حروف الاستفهام أحسن من تقديمه في (قد)؛ لأن حروف الاستفهام يليها المبتدأ والخبر كقولك: (هل زيدٌ منطلق؟) و(قد) لا يليها إلاّ الفعل »[1].

ثمّ بيّن أنهم جعلوا الاستفهام بالفعل أولى؛ لأنه كالأمر في أنّه غير متحقق الوقوع، فكما أن المتكلّم يأمر المخاطب بشيء قد يفعله وقد لا يفعله، فكذا الاستفهام يريد به السائل أمرًا لم يثبت عنده، وهو كالأمر في أن جوابه مجزومٌ كجواب الأمر. فلمّا كان الاستفهام مشبهًا للأمر في هذا -أعني عدم ثبوته وتحققه، واحتياجه لجوابٍ مجزوم- اختير النصب للاسم بعده؛ ليكون منصوبًا بالفعل الذي يليه إن لم يشغل عنه، أو بفعل مضمرٍ يفسره المذكور، وفي هذا يقول شارح الكتاب: « أراد أن الاستفهام يشبه الأمر، وذلك أنّك: تستفهم عن أمرٍ يجوز أن يكون عندك موجودًا، ويجوز أن يكون معدومًا، وتأمر بشيء يجوز أن يفعل ويجوز ألاّ يفعل، فلمّا كان الأمر لا يكون إلاّ بفعلٍ اختاروا أن يكون الاستفهام بالفعل »[2].

وعلّل صاحب الكتاب كرههم تقديم الأسماء بعد الاستفهام؛ بأنها حروف قد أشبه ما بعدها ما بعد حروف الجزاء؛ إذ لا يلي الجزاء إلاّ الفعل وكذا

= لأنّ الشكّ فيه، ألا ترى أنّك إذا قلت: (أزيدًا ضربته؟) فإنّما تشكّ في (الضرب) الواقع به، ولست تشك في ذات (زيد) فلمّا كان حرف الاستفهام إنّما دخل للفعل لا للاسم كان أولى في الاختيار أن يلي حرف الاستفهام الفعل الذي دخل من أجله... » شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٢٠٤-ب، ٢٠٥-أ)، والمطبوع: (٣/ ١٥١).

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ٢٠٦-ب)، والمطبوع: (٣/ ١٥٧).

(٢) شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة:٢٠٦-ب)، والمطبوع: (٣/ ١٥٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المعورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الاستفهام، وجوابه أيضًا كجواب الجزاء مجزوم.

« ألا ترى أن جواب الاستفهام جزمٌ كما يكون جواب الأمر؟، تقول: (أين زيدًا آتِهِ؟) كما تقول: (ائتني آتك)، والتقدير: أين زيدٌ؟ إن أعرف مكانه آتِهِ، وائتني، إن تأتني آتِك. فقد بيّن لك المشاكلة بينهما » [1] ثم ذكر أن الاستفهام غير ثابت كما أن الجزاء غير ثابت أيضًا[2]، فهما ليسا كالخبر في الوجوب والثبوت.

وحاصل ما ذكره: أن (هل) تجري على الأصل إن وليها اسم وفعل، فيقدّم الفعل، أو يقدر للاسم عامل مضمر، وهي محمولة في ذلك على (قد) التي لا يليها إلاّ الفعل مظهرًا. ثمّ بين أن (هل) كالأمر والجزاء في أن ما بعدها فعلٌ يحتاج جوابًا، وفي أنها جميعًا غير واجبة كالخبر.

والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٢٠٦-ب، ٢٠٧-أ)، والمطبوع: (٣/ ١٥٧).

(٢) « لأنها يجازى بها وهي غير واجبة، كما أن حروف الجزاء غير واجبة لأن فعل الشرط قد يجوز أن يقع، ويجوز ألا يقع كالاستفهام » شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٢٠٧-أ)، والمطبوع: (٣/ ١٥٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الفصل الثالث

في استخلاص الأصول

وفيه ثلاثة مباحث : -

المبحث الأول : الأصل في الاستفهام أن يكون بـ(الهمزة) كما أن الأصل في الشرط أن يكون بـ(إنْ).

المبحث الثاني : الأصل في الأمر والنهي أن يكون بالفعل كما أن الاستفهام بالفعل أولى.

المبحث الثالث : الأصل في (أي) أن تكون للاستفهام وإجراء (مَنْ) مجراها.

* * * ** * * *

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الأول: الأصل في الاستفهام أن يكون بـ(الهمزة)[1] كما أن الأصل في الشرط أن يكون بـ(إنْ):

ذكر صاحب الكتاب أن (الهمزة) هي الأصل في الاستفهام، كما أن (إنْ) هي الأصل في الجزاء إذ يقول: « وأمّا (الألف) فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائزٌ، كما جاز ذلك في (هلاَّ)؛ وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره.وإنّما تركوا (الألف في (مَنْ) و(متَى) و(هَلْ) ونحوهنَّ حيث أمنوا الالتباس، ألا ترى أنّك تدخلها على (مَنْ) إذا تمَّتْ بصلتها، كقول الله ﷻ: ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[2]. وتقول: أمْ هلْ، فإنّما هي بمنزلة (قدْ) ولكنهم تركوا (الألف) استغناءً، إذ كان هذا الكلام لا يقع إلاّ في الاستفهام وسوف تراه إن شاء الله متبينًا أيضًا. فهي هاهنا بمنزلة (إنْ) في باب الجزاء، فجاز تقديم الاسم فيها كما جاز في قولك: (إنِ اللهُ أمكنني من فلانٍ فعلتُ كذا وكذا). ويختار فيها النصب؛ لأنك تضمر الفعل فيها؛ لأن الفعل أولى إذا اجتمع هو والاسم، وكذلك كنت فاعلًا في (إنْ)؛ لأنها إنّما هي للفعل... »[3].

يقول: إن وقوع الاسم بعد (همزة الاستفهام، مقدمًا على الفعل جائز كما جاز في (هلاَّ)[4]؛ وذلك لأن (للهمزة) اختصاصًا بالاستفهام لا تزول عنه

---

(١) يُنظر: المغني: (١/ ١٣-وما بعدها).

(٢) سورة فصلت: (٤٠).

(٣) الكتاب: (١/ ٩٩-١٠٠).

(٤) « فشبّه (هلا) بـ(الألف) في إيلاء الاسم إياها، وبينهما فرق. وذلك أن (ألف الاستفهام) قد يجوز أن يليها الاسم المبتدأ المرفوع بالابتداء، ولا يجوز أن يلي (هلا)؛ وذلك لأنها جعلت للفعل فقط، =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

لغيره[1]، ولأنها أصل الاستفهام فلا أصل له سواها، وبقيّة أدوات الاستفهام كـ(مَنْ، ومتى، وهل) تخرج لمعانٍ أخرى، مثل الشرط في (مَنْ) و(متى)، والوصل في (مَنْ)، وتكون (هل) بمعنى (قد) إذا دخلت عليها (أم). وكان حقّ هذه الأحرف أن تدخل عليها (همزة الاستفهام) لكنهم تركوها استغناءً لأمن اللبس، يقول شارح الكتاب: « الأصل عند سيبويه في قولك: (من أخوك) أن تقول: أمَنْ أخوك؟؛ لأن (مَنْ) اسم مبتدأ، و(أخوك) خبره، ولكن لمَّا كانت (مَنْ) غير مستعملة في مواضع الأسماء كلها، وإنّما تستعمل في الاستفهام والمجازاة، وبمعنى (الذي) إذا وصلت صلة (الذي) استغنوا عن (الألف) فيها؛ لأنها لا تشكل. ولا يظن بنزع الألف منها أنها خبر؛ لأنها لو كانت خبرًا لوصلت، وقد يجوز أن تقول في: (من عندك؟ أم مَنْ جاءك؟)، فقد دخلت (أمْ) على (مَنْ) وهي نظيرة الألف[2]، فقد علمت بهذا أن الأصل دخول الألف عليها، وأنّ إطراحها لعلم المخاطب، فإذا وصلت (مَنْ) فجعلتها بمعنى (الذي) جاز أن تدخل عليها ألف الاستفهام... » [3].

= ولكن لـ(هلاَّ) قوة، أعني لـ(هلاَّ) على الحروف التي يليها الفعل جاز من أجلها تقديم الاسم على الفعل العامل فيه. ومتى رفع الاسم بعد (هلاَّ) فهو بإضمار فعل لا بالابتداء كقولك: (هلاَّ زيدٌ ضربته)، كأنه قال: هلاّ ضربت زيدٌ ضربتُه » شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٢٠٧-ب)، والمطبوع: (٣/ ١٥٩).

(١) قد تكون للتقرير أو الإنكار، لكنّ معنى الاستفهام لا يزول عنها؛ لأن في الاستفهام التقريري أو الإنكاري استدعاء إقرار المخاطب. يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٢٠٧-ب)، والمطبوع: (٣/ ١٥٩).

(٢) ذكر ابن هشام أنها تسمَّى (معادلة) لمعادلتها للهمزة في الاستفهام يُنظر: المغني: (١/ ٤١).

(٣) شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٢٠٧-ب)، والمطبوع: (٣/ ١٦٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثـمّ نـصّ صـاحب الكتـاب عـلى أنّ (الهمـزة) في الاسـتفهام بمنزلـة (إنْ) في الجزاء[1]، لذا جاز تقديم الاسم بعدها على إضمار فعلٍ، واختاروا له النـصب، وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: « يعني أن الاستفهام في القوة بمنزلة (إن) مـن بـين حروف المجازاة في القوة، يحسن في (إنْ) خاصة تقديم الأسماء كـما قـال الله تعـالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[2]، فـأولى (إنْ) الاسـم ورفعـه عنـد البصريين بإضمار فعل، فكأنه قال: وإنْ استجارك أحـدٌ مـن المشركين استجارك. ولا يجوز غير ذلك عنـد البـصريين، وكـان الفـرَّاء يـزعم أن رفـع (أحـدٌ) بالـضمير الذي يعود إليه من (استجارك) كقولك: (زيدٌ استجارك)[3]... »[4].

وحاصل ما ذكره: أن (الهمـزة) هـي الأصـل في الاسـتفهام كـما أن (إن) هـي الأصل في الجزاء.

والله تعالى أعلم.

---

(١) بيّن سيبويه أن (إنْ) لا يليها إلاّ الفعل ظاهرًا أو مقدرًا، فلا يبتدأ بعدها الكلام مطلقًا حيث يقول: «واعلم أنّه لا ينتصب شيء بعد (إنْ) ولا يرتفع إلاّ بفعل؛ لأن (إنْ) من الحروف التي يبنى عليها الفعـل -وهـي (إنْ) المجـازاة-، وليـست مـن الحـروف التـي يبتـدأ بعـدها الأسـماء ليبنـى عليهـا الأسماء... » الكتاب: (١/ ٢٦٣).

(٢) سورة التوبة: (٦).

(٣) لم أقف عـلى رأيـه في حديثـه عـن هـذه الآيـة في معـاني القـرآن: (١/ ٤٢٢-٤٢٣)، ولكـن مـذهب الكوفيين في هذه المسألة أن الاسم المرفوع بعد (إنْ) مرفوع « بما عاد إليه من الفعل مـن غـير تقـدير فعل...؛ لأن المكنى المرفوع في الفعـل هـو الاسـم الأول فينبغـي أن يكـون مرفوعًـا بـه، كـما قـالوا: (جاءني الظريف زيدٌ) وإذا كان مرفوعًا به لم يفتقر إلى تقدير فعل » الإنصاف: (٢/ ٦١٦).

(٤) شرح السيرافي: (المخطوط: ١/ ورقة: ٢٠٨-أ)، والمطبوع: (٣/ ١٦٠- ١٦١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثاني: الأصل في الأمر والنهي أن يكونا بالفعل كما أن الاستفهام بالفعل أولى

ذكر صاحب الكتاب أن الأمر والنهي لا يكونان إلاّ بالفعل، كما أن الاستفهام « عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل » [(١)]، فالأصل في الطلب أمرًا ونهيًا أن يكون بالفعل، كما أن الاستفهام أولى أن يكون عن الفعل. يقول في « باب الأمر والنهي »: « والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ويبنى على الفعل، كما اختير ذلك في باب الاستفهام؛ لأن الأمر والنهي إنّما هما للفعل، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى، وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمر والنهي، لأنهما لا يقعان إلاّ بالفعل مظهرًا أو مضمرًا » [(٢)].

ومراده: إن وقع اسمٌ قد أسند الفعل بعده إلى ضميره، فالمختار فيه النصب على إضمار فعلٍ محذوفٍ يفسّره المذكور[(٣)]، مثلما كان في باب الاستفهام[(٤)]، لأن الأمر والنهي لا يكونان إلاّ بالفعل فقط؛ فأنت « إنما تأمر بإيقاع فعلٍ، وتنهى عن

---

(١) الكتاب: (٣/ ١١٥)، وقبله يقول: « واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو: (هل) و(كيف) و(من) اسم وفعل، كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى ».

(٢) الكتاب: (١/ ١٣٧).

(٣) يُنظر: شرح السيرافي: (٤/ ٩). من هذا الموضع إلى تمام البحث اعتمدت على الشرح المحقق وحده إلّا ما نصصت على أنّه من الشرح المخطوط.

(٤) يقول سيبويه في: (باب ما ينصب في الألف): « تقول: (أعبد الله ضربتَه؟)، و(أزيدًا مررتَ به؟)، و(أعمرًا قتلت أخاه؟)، و(أعمرًا اشتريت له ثوبًا؟)، ففي كل هذا قد أضمرت بين (الألف) والاسم فعلًا هذا تفسيره، كما فعلت ذلك فيما نصبته في هذه الأحرف في غير الاستفهام... » الكتاب: (١/ ١٠١)، ويُنظر: شرح السيرافي: (٣/ ١٥١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

إيقاع فعلٍ »[1]، وفي الاستفهام توقع استفهامك على الفعل؛ لأن الشكّ فيه[2]، فتبدأ بالفعل قبل الاسم، وتصنع ذلك في الأمر والنهي؛ لأنهما لا يقعان إلا بالفعل مظهرًا أو مضمرًا.

ثم ذكر ~ أن الأمر والنهي في الفعل أقوى؛ لأن حرف الاستفهام قد يقع على الاسم وعلى الفعل، والأمر والنهي لا يكونان إلاّ بالفعل، وفي ذلك يقول: « وهما أقوى في هذا من الاستفهام؛ لأن حروف الاستفهام قد يستفهم بها وليس بعدها إلاّ الأسماء، نحو قولك: (أزيدٌ أخوك؟)، و(متى زيدٌ منطلق؟) و(هل عمرٌو ظريفٌ؟)، والأمر والنهي لا يكونان إلاّ بفعلٍ، وذلك قولك: (زيدًا اضربه)، و(عمرًا امرْ به) و(خالدًا اضرب أباه)، و(زيدًا اشتر له ثوبًا) »[3].

وقوله: « وهما أقوى في هذا من الاستفهام » يعني: أن الأمر والنهي أقوى في انتصاب الاسم بعدهما « من قبل أن الأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل »[4]؛ «لأن حقيقتهما تقتضي ذلك إذ حقيقة الأمر: طلب الفعل من المأمور بطريقة (افعل)، والنهي طلب فعل الانتهاء من المنهي بطريقة (لا تفعلْ)، فإن قال قائل: (تراكِ زيدًا) أمرٌ وليس بفعلٍ، قيل له: ليس هذا بأمرٍ، وإنّما يدلّ على معنى الأمر كما أن ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾[5]، ليس بأمرٍ وإنّما يدلّ على معنى

---

(١) شرح السيرافي: (٤/ ٩).

(٢) يُنظر: شرح السيرافي: (٣/ ١٥١).

(٣) الكتاب: (١٣٧-١٣٨).

(٤) شرح السيرافي: (٤/ ٩).

(٥) سورة البقرة: (٢٣٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المعورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الأمر، فقد بان أنّ الأمر والنهي لا يكونان إلاّ بالفعل » [1].

وحاصل قوله: أن حمل الاسم على الفعل في الأمر والنهي هو الأصل، كما أن الأصل في حروف الاستفهام أن يبتدأ بالفعل بعدها، ولكن الأمر والنهي في هذا أقوى من الاستفهام « لأن الأمر والنهي أشدّ اقتضاء للفعل بأنهما لا يكونان إلاّ بفعل، وليس كذلك الاستفهام، فهما وإن اشتركا في طلب الفعل، فأحدهما أشدّ طلبًا له من الآخر، إذ الاستفهام قد يخلو من الفعل، والأمر والنهي لا يخلوان من الفعل » [2].

والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح الرماني: (١/ ٣٧٤).

(٢) شرح الرماني: (١/ ٣٧٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثالث: الأصل في (أي) أن تكون للاستفهام وإجراء (مَنْ) مجراها

ذكر صاحب الكتاب أن الأصل في (أيّ) الاستفهام، وهو الاستعمال الكثير الغالب لها في كلامهم، لذا جمعوها في الاستفهام ولم يصنعوا بها ذلك في غيره، وقد شبّهوا (مَنْ) بها في هذه المواضع، لكنّها لم تقو قوتها، وفي ذلك يقول: « وإنّما جُمعت (أيّ) في الاستفهام، ولم تجمع في غيره؛ لأنّه إنّما الأصل فيها الاستفهام، وهي فيه أكثر في كلامهم، وإنّما تشبه الأسماء التامة التي لا تحتاج إلى صلة في الجزاء وفي الاستفهام.

وقد تُشَبّهُ (مَنْ) بها في هذه المواضع؛ لأنها تجري مجراها فيها، ولم تقوَ قوّة في (أيّ) لما ذكرت لك، ولما يدخلها من التنوين والإضافة... » [1].

فجمع (أيّ) على (أيّون) و(أيِّين) و(أيَّات) [2] في الاستفهام؛ لأنّه الأصل فيها، وهو الأكثر في استعمالهم إيَّاها، وإنّما كان أصلها الاستفهام؛ لأنّها فيه كالاسم التام، فلا تحتاج إلى صلة كما تحتاج إليها إذا كانت موصولة، ولا تحتاج إلى شرطٍ وجزاء كما إذا وقعت شرطيّة.

ثم ذكر أن (مَنْ) تشبهها في الاستفهام فتجمع على (منون) و(منين) [3]، لكنها لم تقوَ قوّة (أيّ): لأنها مبنيَّة أبدًا، وأيّ يدخلها التنوين وتقع مضافة، وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: « و(مَنْ) و(أيّ) لا تجمعان ولا تثنيان إلاّ في الاستفهام... دون المجازاة ومعنى (الذي)؛ لأن الأصل فيهما الاستفهام وهما في

---

(١) الكتاب: (٢/ ٤١١).

(٢) يُنظر: الكتاب: (٢/ ٤٠٨-٤٠٩).

(٣) يُنظر: الكتاب: (٢/ ٤٠٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الاستفهام أكثر منهما في غير الاستفهام؛ ولأنهما في الاستفهام قد يقومان مقام (زيد) في التمام والاكتفاء من غير صلة، كقولك: (مَنْ زيدٌ)، و(أيٌّ زيدٌ) كما تقول: (أخوك زيد) و(الذاهب زيد)، ولو كانا في غير الاستفهام لاحتجت إلى زيادة على لفظ (مَنْ) و(أيّ) إمّا صلة إذا كانتا بمعنى (الذي)، وإمّا شرط إذا كانتا للمجازاة.

والذي يثني (أيّ) ويجمعه ويؤنثه في الوقف يثنيه ويجمعه ويؤنثه في الوصل، ولا يفصل بينهما كما فصل بين تثنية (مَنْ) وجمعه وتأنيثه في الوقف والوصل؛ لتمكّن (أيّ) وإعرابه... »[1].

وحاصل ما ذكره أن لِـ(أيّ) تصرّفًا في الاستفهام فتؤنث وتثنّى وتجمع؛ لأنّ الأصل فيها هو الاستفهام، وحُملت (مَنْ) عليها في ذلك، إذ كان الاستفهام فيها أكثر من الشرط والوصل، ولأن كليهما تامٌّ في الاستفهام لا يحتاج إلى صلة كما في المجازاة والوصل فقد استحقا تصرّفًا في الاستفهام لا يكون لهما في غيره.

والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح السيرافي: (٩/ ١٤٥-١٤٦)، ويُنظر: المقتضب: (٢/ ٣٠٤-٣٠٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الباب الثالث

الأشباه والنظائر في مخالفة الأصل

ويشتمل على أربعة فصول :

- **الفصل الأول : في الشذوذ عن الأصل.**
- **الفصل الثاني : في الاتساع.**
- **الفصل الثالث : في الانفراد بحكم خاص.**
- **الفصل الرابع : في الفصل بين المتلازمين.**

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الفصل الأول

في الشذوذ عن الأصل

وفيه مبحثان : -

المبحث الأول : الخروج عن الأصل.

المبحث الثاني : مخالفة الأصل.

* * * ** * * *

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الأول: الخروج عن الأصل

إقحام كلمة بين المتضايفين في النداء وغيره:

إذا نودي الاسم وكان مضافًا، ثمّ كُرّر مع حذف المضاف إليه، وأقحم هذا المضاف بين الاسم الأول المنادى وما أضيف إليه فمذهب صاحب الكتاب بقاء الاسم الأوّل منصوبًا كما كان قبل إقحام الاسم الثاني، وفي هذا يقول صاحب الكتاب في بابٍ سماه: « هذا باب يكرّر فيه الاسم في حال الإضافة، ويكون الأوّل بمنزلة الآخر. وذلك قولك: (يا زيدَ زيدَ عمرٍو)، و(يا زيدَ زيدَ أخينا)، و(يا زيدَ زيدنا).

زعم الخليل ~ ويونس أنّ هذا كلّه سواء، وهي لغة للعرب جيّدة.

وقال جرير:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِّيٍّ لاَ أَبَا لَكُمُ لاَ يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ[1]

وقال بعض ولد جرير[2]:

يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمُلاَتِ الذُّبَّلِ[3]

---

(١) يُنظر البيت في: ديوان جرير: (ص:٢١٩)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:١٣٤)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٢٢٣)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٨٣-٣١٦).

والشاهد فيه: إقحام (تيم) الثاني بين (تيم) الأول وما أضيف إليه، فحذف التنوين منهما للإضافة كما يحذف من أحدهما إذا أضيف.

(٢) « هذا البيت لعبد الله بن رواحة الصحابي ﷺ، لا لبعض ولد جرير خلافًا لشرَّاح أبيات سيبويه، وهما بيتان لا ثالث لهما، قالهما في غزوة مؤتة... » الخزانة (٢/ ٣٠٣).

(٣) هذا صدر بيت، وعجزه:

تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

=

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وذلك لأنهم قد علموا أنّهم لو لم يكرّروا الاسم كان الأوّل نصبًا، فلمَّا كرَروا الاسم توكيدًا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرّروا » [1].

فـ(زيد) الأوّل في الأمثلة الثلاثة التي ذكرها صاحب الكتاب، و(تيم) الأوّل في (يا تيم تيم عديّ)، و(زيد) الأوّل في (يا زيد زيد اليعملات) هو المضاف، والثاني توكيد له وتكرير، وكان الأصل ألاّ يقحم الاسم بين المتضايفين، لكنّهم خرجوا عن هذا الأصل، فأقحموا الاسم دون ذكر المضاف إليه، وأبقوا الاسم الأوّل على حاله قبل الإقحام، وفي بيان مذهب صاحب الكتاب يقول السيرافي: « مذهب سيبويه أن قولك: (يا زيدَ زيدَ عمرو)، (زيد) الأوّل هو المضاف إلى (عمرو)، والثاني هو توكيد للأوّل وتكرير له، ولا تأثير له في المضاف إليه... » [2].

= ينظر البيت في: ديوان عبد الله بن رواحة: (ص:٩٩)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (٢/ ٣٥-٣٦)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٣١٦)، والخزانة: (٢/ ٣٠٣-٣٠٧).

اليعملات: الإبل القويَّة على العمل، الذبّل: الضامرة لطول السفر.

الشاهد فيه: إقحام (زيد) الثاني بين الأول وما أضيف إليه.

(١) الكتاب: (٢/ ٢٠٥-٢٠٦).

(٢) هامش (٢) من الكتاب: (٢/ ٢٠٦)، ويُنظر: هامش (٢) من التعليقة: (١/ ٣٤٨)، وهذه الصفحة ساقطة من الشرح المخطوط، والمطبوع.

-وقد حسَّن المبرّد وجهًا آخر وهو: ضمّ الأوّل على أنّه منادى مفرد، ونصب الثاني على أنّه منادى مضاف، فإمّا أن يكون الثاني بدلًا من الأوّل أو عطف بيان، أو توكيدًا. يُنظر: المقتضب: (٤/ ٢٢٧)، وكلام السيرافي بهامش الكتاب: (هامش (٢): (٢/ ٢٠٦)، والتعليقة: هامش (٢): (١/ ٣٤٨)، وشرح التسهيل: (٣/ ٤٠٥)، وارتشاف الضرب: (٤/ ٢٢٠٥).

-وذهب السيرافي لوجهٍ ثالثٍ جعله قويًا « وهو أن تجعل أصله: (يا زيدُ زيدَ عمرٍو)، فيكون (زيدَ عمرٍو) الثاني نعتًا للأوّل، مثلَ قولك: (يا زيدَ بن عمرٍو)، ثمّ تتبع حركة الأوّل المبنيّ حركة الثاني =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩.
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وذكر صاحب الكتاب أن شيخه الخليل ~ قد شبّه إقحام الاسم بين المتضايفين مع بقاء الأوّل على حاله بأمرين:

الأوّل: شبّهه بإقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه بعد (لا) النافية للجنس في قولهم: (لا أبا لك) إذ خالفوا الأصل بإقحام هذه اللام مع بقاء اسم (لا) على حاله، وفي هذا يقول: « وقال الخليل ~ هو مثل: (لا أبا لك)، قد علم أنه لو لم يجئ بحرف الإضافة قال: أَبَاك، فتركه على حاله الأولى، و(اللام) ها هنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: (يا تيمَ تيمَ عديّ)، وكذلك قول الشاعر[1] إذا اضطرّ:

يَـــا بُـــؤْسَ لِلحَـــرْبِ[2]

= المعرب؛ لأن زيدَ عمرٍو في بنائه الأوّل مثل ابن عمرو » النكت: (١/ ٥٥٥). ويُنظر: هامش (٢) من الكتاب: (٢/ ٢٠٦)، وهامش (٢) من التعليقة: (١/ ٣٤٨-٣٤٩)، وارتشاف الضرب: (٤/ ٢٢٠٥).

-وزاد ابن مالك وجهًا رابعًا، وهو « أن تنصب الأوّل على نيَّة الإضافة إلى مثل ما أضيف إليه الثاني، وتجعل الثاني توكيدًا أو عطفًا أو بدلًا » شرح التسهيل: (٣/ ٤٠٥).

(١) نُسب البيت في الخزانة لسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، يُنظر: الخزانة (١/ ٤٦٨-٤٧٤).

(٢) هذا جزء من شطرٍ، أمّا البيت كاملًا فهو:

يـــا بـــؤس للحـــرب التـــي وضـــعت أراهِـــطَ فاســـتراحوا

يُنظر البيت في: الخصائص: (٣/ ١٠٢)، والخزانة: (١/ ٤٦٨- ٤٧٠).

والمعنى: بئس القوم الذين حطّتهم الحرب وأسقطتهم، فلم يكن لهم فيها ذكر شرف، واستراحوا من مكابدتها كالنساء.

والشاهد فيه: إقحام اللام بين المتضايفين تقوية للاختصاص.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

إنما يريد: يا بؤسَ الحربِ. وكأنّ الذي يقول: (يا تيمَ تيمَ عديّ) لو قاله مضطرًّا على هذا الحدّ في الخبر لقال: هذا تيمُ تيمُ عديٍّ »[1].

فجعل (اللام) في (لا أبا لك) بمنزلة الاسم الثاني في (يا تيمَ تيمَ عديّ)، إذ الأصل أن يقول: لا أباك، وإنّما فعلوا هذا بالمنادى والمنفيّ تخفيفًا، فهما موضعا تخفيف كما ذكر صاحب الكتاب[2].

وقد عقد صاحب الكتاب بابًا للحديث عن المنفي المضاف بـ(لام) الإضافة، وفيه يقول: « اعلم أن التنوين يقع من المنفيّ في هذا الموضع إذا قلت: (لا غلامَ لك)، كما يقع من المضاف إلى اسمٍ، وذلك إذا قلت: (لا مثلَ زيدٍ).

والدليل على ذلك قول العرب: (لا أبا لك)، (ولا غلامي لك)، (ولا مسلمي لك). وزعم الخليل ~ أن (النون) إنما ذهبت للإضافة، ولذلك ألحقت (الألف) التي لا تكون إلّا في الإضافة.

وإنّما كان ذلك من قِبل أن العرب قد تقول: (لا أباك) في معنى لا أبا لك[3]،

فعلموا أنهم لو لم يجيئوا بـ(اللام) لكان التنوين ساقطًا كسقوطه في (لا مثلَ زيدٍ)، فلمَّا جاؤوا بـ(لام) الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء (اللام) إذ كان المعنى واحدًا، وصارت (اللام) بمنزلة الاسم الذي ثني به في النداء، ولم يغيّروا الأوّل عن حاله قبل أن تجيء به، وذلك قولك: (يا تيمَ تيمَ عديّ)...

---

(١) يُنظر: الكتاب: (٢/ ٢٠٦-٢٠٧).

(٢) الكتاب: (٢/ ٢٧٨).

(٣) « قال مسكين الدارمي:

وقد مات شمَّاخٌ ومات مُزَرِّدٌ وأيّ كريمٍ لا أباك يمتّعُ »

الكتاب: (٢/ ٢٧٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ومثل هذا الكلام قول الشاعر إذا اضطرّ، للنابغة[1]:

يَا بُؤْسَ لِلجَهْلِ ضَرَّارًا لَأَقْوَام[2]

حملوه على أنّ اللام لو لم تجئ لقلت: يا بؤسَ الجهل...

وإنما ذهبت النون في (لا مسلمي لك) على هذا المثال، جعلوه بمنزلة ما لو حُذفت بعده (اللام) كان مضافًا إلى اسم، وكان في معناه إذا ثبتت بعده (اللام)،وذلك قولك: (لا أباك) فكأنهم لو لم يجيئوا بـ(اللام) قالوا: (لا مسلميك) فعلى هذا الوجه حذفوا (النون) في (لا مسلمي لك)، وذا تمثيل وإن لم يُتكلّم بـ لامسلميك »[3].

فالجامع بين (يا تيمَ تيمَ عدي)، و(لا أبا لك) هو الخروج عن الأصل بإقحام زيادة بين المتضايفين لا اعتبار لها، وفي بيان كلامه يقول السيرافي: «... وأخرجه عن القياس سيبويه، وطوّل الكلام عليه والاحتجاج له وذكر الأشياء الشاذة ليؤنس بشذوذه وأصل هذا عنده: أن الإضافة وقعت قبل اللام،

---

(١) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، أبو أمامة. شاعرجاهلي من أهل الحجاز. كان الشعراء يقصدون قبته في سوق عكاظ يعرضون أشعارهم عليه. نادم النعمان بن المنذر. له ديوان شعر مطبوع. تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء: (١/ ٥٦- ٦٣)، والشعر والشعراء: (ص: ٨٧- ٩٩)، والخزانة: (٢/ ١٣٥- ١٣٨).

(٢) هذا عجز بيتٍ، وصدره:

قالت بنو عامرٍ خالوا بني أسدٍ

يُنظر البيت في: ديوان النابغة: (ص: ١٠٤)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (٢/ ١٥٢- ١٥٣)، وتحصيل عين الذهب: (ص: ٣٤٤).

والشاهد فيه: إقحام (اللام) بين المضاف والمضاف إليه في قوله: (يا بؤس للجهل) توكيدًا للإضافة.

(٣) الكتاب: (٢/ ٢٧٨- ٢٧٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وهي في نيَّة التنوين المانع من تعريف الإضافة، كما لا تُعرّف إضافة (مثل) إلى (زيد) في قولك: (لا مثلَ زيدٍ)، والأصل عنده في: (لا أبا لك) و(لا مسلمي لك): لا أباك، ولا مسلميك[1]... وأدخلوا اللام بين المضاف والمضاف إليه توكيدًا؛ لأن الإضافة بمعنى اللام... »[2].

وإن قيل: كيف أضيف (الأب) لـ(الكاف) وقد تقرّر أن (لا) لا تعمل في المعارف، فالجواب: أن الأصل في مثل هذا تنكير (الأب) وتنوينه، فيُقال: لا أبًا لك، « فتنوّن لطول الاسم وجعلت (لك) من تمامه، وأضمرت الخبر، ثم حذفت التنوين استخفافًا، وأضافوا وألزموا (اللام) لتدلّ على هذا المعنى، فهو منفصلٌ بدخول (اللام)، وهو متصل بالإضافة »[3].

والأمر الثاني الذي شبّه صاحب الكتاب به قولهم: (يا تيمَ تيمَ عديّ) هو: (يا طلحةَ) حيث جُعلت (تاء التأنيث) كالاسم الثاني إذ أقحمت بعد ترخيم الاسم. وفي ذلك يقول صاحب الكتاب: « وزعم الخليل ~ أن قولهم: (يا طَلْحةَ أقبلْ) يشبه: (يا تيمَ تيمَ عديّ)، من قبل أنّهم لو لم يجيؤا بـ(الهاء) لكان آخر الاسم مفتوحًا، فلمَّا ألحقوا (الهاء) تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا (الهاء). وقال النابغة الذبياني:

---

(١) استُعمل الأصل في (لا أبا لك) وهو (لا أباك)، ولم يُفعل هذا في نحو: لا مسلميك، ولا غلامي لك، وذكر صاحب الكتاب أن (لا) اختصت مع (الأب) بهذا كما اختصت (لدن) بنصب (غدوة). يُنظر الكتاب: (٢/ ٢٧٦، ٢٨١).

(٢) شرح السيرافي: (٨/ ١١٩- ١٢٠).

(٣) الأصول: (١/ ٣٨٩)، واعترض ابن مالك على جعل هذا مضافًا، والوجه عنده في: (لا أبا لك) و(لا أباك): أن يكون دعاءً على المخاطب بأن يأباه الموت. يُنظر: شرح التسهيل: (٢/ ٦٠- ٦٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

كِلِيْنِـي لِهَـمٍ يَـا أُمَيْمَـةَ نَاصِـبِ وَلَيـلٍ أُقَاسِـيْهِ بطـيءُ الكَوَاكِـبِ[1]

فصار (يا تيمَ تيمَ عديّ) اسمًا واحدًا، وكان الثاني بمنزلة (الهاء) في (طلحةَ) تحذف مرَّةً ويجاء بها أخرى. والرفع في (طلحةَ) و(يا تيمَ تيمَ عديّ) القياس »[2].

ومعنى كلامه أن الأصل في نداء (طلحة) مع ترخيمه أن يُقال: (يا طلحَ) على لغة من ينتظر، و(يا طلحُ) على لغة من لا ينتظر، لكنه في: (يا طلحَةَ) رخّم بحذف (التاء)، فكانت (الحاء) مفتوحة، ثمّ أقحم (التاء) بعد حذفها للترخيم، وأتبعها حركة ما قبلها، فصارت التاء ها هنا بمنزلة الاسم الثاني في (يا تيمَ تيمَ عديّ).

وقد شبّه صاحب الكتاب إقحام (اللام) بين المضاف والمضاف إليه بعد (لا) النافية للجنس بإقحام (التاء) في (طلحة) إذ يقول: « وإنّما فُعل هذا في المنفي تخفيفًا، كأنّهم لم يذكروا (اللام)، كما أنّهم إذ قالوا: (يا طلحةَ أقبلْ) فكأنّهم لم يذكروا (الهاء)، وصارت (اللام) من الاسم بمنزلة (الهاء) من (طلحةَ) لا تغيّر الاسم عن حاله قبل أن تلحق، كما لا تغيّر (الهاء) الاسمَ عن حاله قبل أن تلحق»[3].

وأخيرًا نبّه صاحب الكتاب على أن الخروج عن الأصل ها هنا مخصوص

---

(١) يُنظر: البيت في: ديوان النابغة: (ص: ١٣)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص: ١٣٤)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٣٧٢- ٣٨٣)، وتحصيل عين الذهب: (ص: ٣١٦- ٣١٧، ٣٤٤).

والشاهد فيه: إقحام (الهاء) بعد حذفها للترخيم ضرورة، والقياس البناء على الضمّ.

(٢) الكتاب: (٢/ ٢٠٧- ٢٠٨)، ويُنظر: الكتاب: (١/ ٥٣، ٢/ ٢٧٧).

(٣) الكتاب: (٢/ ٢٧٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المعورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

بالنداء والنفي إذ يقول: « واعلم أنّه لا يجوز في غير النداء أن تُذهب التنوين من الاسم الأوّل؛ لأنّهم جعلوا الأوّل والآخر بمنزلة اسمٍ واحد نحو (طلحةَ) في النداء، واستخفّوا بذلك لكثرة استعمالهم إيَّاه في النداء، ولا يجعل بمنزلة ما جُعل من الغايات كالصوت في غير النداء لكثرته في كلامهم. ولا يُحذف (هاء) (طلحةَ) في الخبر، فيجوز هذا في الاسم مكرّرًا. يعني طرح التنوين من (تيمَ تيمَ عديّ) في الخبر. يقول: لو فُعل هذا بـ(طلحة) جاز هذا »[1].

وفي موضعٍ آخر يقول: «... وإنّما فُعل هذا في المنفي تخفيفًا، كأنّهم لم يذكروا اللام... فالنفي موضع تخفيف كما أن النداء في موضع تخفيف، فمن ثمّ جاء فيه مثل ما جاء في النداء »[2].

وإنّما ساغ مثل هذا في النداء لكثرته في كلامهم، وحُمل النفي عليه؛ لأنّه يشبهه في التغيير وحذف التنوين[3].

وحاصل كلامه أن الاسم الثاني في: (يا تيمَ تيمَ عديّ) مقحمٌ لا يغيّر الكلام عن حاله، كما أن (اللام) في (لا أبا لك)، و(التاء) في (يا طلحةَ) مقحمة خارجة عن الأصل.

والله تعالى أعلم.

---

(١) الكتاب: (٢/ ٢٠٨).

(٢) الكتاب: (٢/ ٢٧٨).

(٣) يُنظر: شرح السيرافي: (٨/ ١٢٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثاني: مخالفة الأصل

أولاً: المشبهات بـ(لا) النافية للجنس[1]:

تحدّث صاحب الكتاب عن (لا) النافية للجنس[2]، وذكر أنها تختلف عن عوامل النصب كالفعل وما يشبهه في أنها تُجعل مع ما تعمل فيه كالاسم الواحد، كما فعلوا بـ(خمسةَ عشرَ)، وفي أنها لا تعمل إلاّ في النكرة دون المعرفة، وتُجعل مع ما تعمل فيه في موضع ابتداء، وفي هذا يقول: « و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها.

وتَرْك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحدٍ نحو: (خمسةَ عشرَ)؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسمٍ، وهو الفعل وما أجري مجراه؛ لأنها لا تعمل إلاّ في نكرة، و(لا) وما تعمل فيه في موضع ابتداء...»[3].

ثم ذكر ما يشبه (لا) النافية للجنس في مخالفة الأصل الذي عليه بقيّة إخوته فقال: «... فخولف بلفظها حين خالفت أخواتها، كما خولف بـ(أيُّهم) حين خالفت (الذي)، وكما قالوا: (يالله) حين خالفت ما فيه الألف واللام...، فجُعلت وما بعدها كـ(خمسة عشر) في اللفظ، وهي عاملة فيما بعدها، كما قالوا: (يا ابنَ أمَّ)، فهي مثلها في اللفظ، وفي أن الأول عامل في الآخر. وخولف بـ(خمسةَ عشرَ)، لأنها إنما هي: (خمسةٌ وعشرةٌ) »[4].

---

(١) تقدّم الحديث عن شبه (لا) النافية للجنس بـ(خمسة عشر) يُنظر: (ص:١٠٢) من البحث.

(٢) الكتاب: (٢/ ٢٧٤-وما بعدها) باب النفي بـ(لا).

(٣) الكتاب: (٢/ ٢٧٤).

(٤) الكتاب: (٢/ ٢٧٤-٢٧٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فممَّا أشبه (لا) في مخالفة الأصل الذي عليه بقية إخوته:

أولًا: (**خمسة عشر**)، فقد ذكر صاحب الكتاب أن الأصل فيها أن يقال: (خمسة وعشرة) [١]. لكنهم لمَّا خالفوا بها عن حال أخواتها جعلوها مبنيَّة كالاسم الواحد. وقد سبق الكلام على هذا مُستوفىً بما يغني عن الإعادة.

وثانيًا: (**أيّ**): فـ(أيّ) اسم موصول (كالذي)، وكان الأصل فيها أن تكون مبنيَّة كسائر الموصولات، لكنّها لمّا خالفت أخواتها في أنّها تضاف وتنوّن جعلوها معربة ما لم تضف ويحذف صدر صلتها[٢]، فلمَّا كانت على هذا النحو مستحقّةً شيئًا من التمكّن خولف بها عن حال أخواتها، فجُعلت معربةً وبقيَّة الموصولات مبنيَّة[٣].

وثالثًا: **نداء لفظ الجلالة (الله)**: الأصل ألا تجتمع حروف النداء مع الألف واللام؛ وذلك لأن الألف واللام تفيد التعريف وفي النداء تخصيص هو ضربٌ من التعريف كذلك فلم يجمع بينهما لهذا، يقول صاحب الكتاب: « وزعم الخليل ~ أن (الألف واللام) إنما منعهما أن يدخلا في النداء، من قبل أن كلّ اسم في النداء مرفوع معرفة؛ وذلك أنّه إذا قال: (يا رجلُ) و(يا فاسقُ) فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل، وصار معرفة؛ لأنّك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام...»[٤].

فإن قُصد نداء ما فيه (أل) جيء بـ(أيّ) متلوّة بـ(هاء) التنبيه، وجُعل المنادى

---

(١) يُنظر: الكتاب: (٣/ ٢٩٧-٢٩٨).

(٢) على خلاف في المسألة. وللوقوف على ذلك يُنظر: الإنصاف: (٢/ ٧٠٩-وما بعدها).

(٣) تقدم الحديث عن هذا. يُنظر: (ص:٤٩-٥٠) من البحث.

(٤) الكتاب: (٢/ ١٩٧)، ويُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: (٢/ ٨-٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

صفة لـ(أي) [1]، لكنّهم خالفوا بلفظ الجلالة (الله) ما عليه غيره من الأسماء المقارنة لـ(أل)، إذ جاز نداؤه بحروف النداء دون (أيُّ)؛ لأنّ « الألف واللام لا يفارقان اسم الله ﷻ على ما فيه من الخلاف في أصل الاسم قبل دخول (الألف واللام) [2].

وأنّ بالخلق أجمعين الفاقة الشديدة إلى نداء الله ﷻ، ودعائه بهذا الاسم؛ لأنه أشهر أسمائه وأكثرها دورًا على ألسنتهم، فلمَّا اضطرهم الأمر إلى ندائه، خالفوا بلفظه لفظ ما ينادى ممَّا فيه (الألف واللام) للتعريف، فقطعوا (الألف) فصار في اللفظ كأنّ (الألف واللام) فيه أصليتان » [3].

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد شبّه بـ (لا) النافية للجنس في مخالفة الأصل الذي عليه سائر إخونه: (خمسة عشر)، و(أيّ)، ونداء لفظ الجلالة (الله) بـ (يا).

والله تعالى أعلم.

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل: (٣/ ٣٩٩).

(٢) يُنظر: الكتاب: (٢/ ١٩٥)، ونتائج الفكر: (ص:٥١-٥٢).

(٣) شرح السيرافي: (٧/ ٤٥)، ويُنظر: التعليقة: (١/ ٣٤٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثانيًا: المشبهات بـ(لفظ الجلالة) لما نودي بـ(أل):

تقدّم الحديث عن أن صاحب الكتاب قد نصَّ على مخالفة لفظ الجلالة في ندائه سائر ما اتصلت به الألف واللام)، وقد كان يورده للاستئناس به في تسويغ ما يشابهه مما خرج عن أصله، ثمّ عرض في موضع آخر من كتابه للحديث عن إلزامه (الألف واللام) مطلقًا في النداء وغيره فقال: « وهي[1] في اسم الله تعالى بمنزلة شيء غير منفصلٍ في الكلمة، كما كانت (الهاء) في (الجحاجحة)[2] بدلًا من (الياء)، وكما كانت (الألف) في (يمانٍ) بدلًا من (الياء).

وغيّروا هذا؛ لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله. ألا ترى أنك تقول: (لم أكُ) ولا تقول: لم أقُ؟! إذا أردت أقلْ، وتقول: (لا أدْرِ) كما تقول: هذا قاضٍ، وتقول: (لم أُبَلْ) ولا تقول: لم أُرَمْ تريد: لم أرامِ. فالعرب ممَّا يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره »[3].

فذكر صاحب الكتاب أن الألف واللام في لفظ الجلالة أحرف الاسم لا تنفصل عنه، شبهها (بالتاء) في كلمة (الجَحاجِحة)، فإن أصلها: الجَحَاجِيح، لكنّهم أبدلوا (الياء) من (التاء) تخفيفًا[4]، وشبهه كذلك بـ(الألف) في (يمانٍ) فإنها بدل من (الياء)، إذ الأصل في النسب لليمن أن يقال: يمنيٌّ، لكنهم حذفوا إحدى

---

(١) يعني (أل).

(٢) جمع جَحْجَح، والجَحْجَح: السيد السمح؛ وقيل الكريم، ولا توصف به المرأة... » يُنظر: السان مادة: (جحجح).

(٣) الكتاب: (٢/ ١٩٦).

(٤) « قد يبدل (التاء) في أقصى الجموع من غير (ياء النسبة) نحو: جَحَاجِحَة في جَحْجَاح، والأصل: جَحَاجِيح... » شرح الشافية للرضي: (٢/ ١٨٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الياءين وعوّضوا عنها (بالألف) تخفيفًا، فصارت: يماني، وحذفت الياء الثانية كما حذفت (ياء) قاضٍ[1].

وكان طلب الخفّة هو الباعث لمثل هذا، فقد نصّ صاحب الكتاب على أنّهم إنّما يعمدون للتغيير في كلامهم إذا كثر استعمال الكلمة طلبًا للسهولة وتركًا للثقل، وجعل لهذا أمثلة، نحو قولهم: (لم أكُ)، فأصلها: لم أَكُوْنْ، فحُذفت الواو لالتقاء الساكنين، وما كان لهم أن يحذفوا شيئًا بعد ذلك في الصناعة، لكنهم حذفوا (النون) تخفيفًا لكثرة الاستعمال، ولم يصنعوا ذلك في (تقول)، إذ قالوا في جزمها: (لم أقلْ) ولم يقولوا: أقُ، واحتكموا في ذلك لما يكثر وروده على ألسنتهم، وشبه هذا أيضًا بقولهم: (لا أَدْرِ) وأصله: (لا أدري)، فـ(لا) نافية هنا لا عمل لها، لكنّهم حملوا النفي على الجزم هاهنا وحذفوا الياء لما رأوا فيه من الخفّة، فأعلّوه إعلال قاضٍ[2]، ومثله كذلك: (لم أُبَلْ) إذ أصله: (أُبَالِي) فلمّا جزموه حذفوا الياء، ثمّ أسكنوا (اللام) كما صنعوا (بنون) (يكنْ) لمّا حذفوها تخفيفًا، فالتقى ساكنان (الألف) و(اللام) فحذفت الألف[3]، ومردّ كلّ هذا ما ذكره صاحب الكتاب إذ يقول: « فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره ».

وشبّه صاحب الكتاب نداء لفظ الجلالة بـ(ياء) خروجًا عن الأصل بقولهم في لفظ الجلالة (اللهمَّ) بجعل (الميم) عوضًا عن حرف النداء (يا)؛ وإنّما عمدوا

---

(١) يقول صاحب الكتاب: « ومما جاء محدودًا عن بنائه، محذوفة منه إحدى الياءين، ياءي الإضافة قولك في الشأم: شآمٍ، وفي تهامة: تَهامٍ، ومن كسر التاء قال: تِهاميّ، وفي اليمن يمانٍ. وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات عوضًا عن ذهاب إحدى الياءين... » الكتاب: (٣/ ٣٣٧)، ويُنظر: شرح الشافية للرضي: (٢/ ٨٣).

(٢) يُنظر: الكتاب: (٤/ ١٨٤).

(٣) يُنظر: الكتاب: (٤/ ٤٠٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

لذلك التصريف والتغيير لكثرته على ألسنهم وفي هذا يقول: « وقال الخليل ~ (اللهمَّ) نداءٌ، و(الميم) هاهنا بدل من (ياء)، فهي هاهنا فيما زعم الخليل ~ آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها، إلاّ أن (الميم) هاهنا في الكلمة كما أن (نون) مسلمين في الكلمة بنيت عليها. فـ(الميم) في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم، و(الهاء) مرتفعة؛ لأنّه وقع عليها الإعراب.

وإذا لحقتَ (الميم) لم تصف الاسم، من قبل أنّه صار مع (الميم) عندهم بمنزلة صوت كقولك: ياهناه.

وأمّا قوله ﷻ: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[1] فعلى (يا)، فقد صرَّفوا هذا الاسم على وجوه لكثرته في كلامهم؛ ولأنّ له حالًا ليست لغيره »[2].

فلفظ (اللهمّ) نداء، كأنّهم قالوا: يا الله، لكنّهم حذفوا (يا)، وكانت الميم المشدّدة بدلًا عنها. ولم تجتمع (الميم) و(يا) في الشعر للضرورة، يقول شارح الكتاب: « أجمع أصحابنا على مثل قول الخليل، أن (الميم) في (اللهمَّ) عوض من (يا) التي هي حرف النداء؛ لأنه لا تدخل (يا) مع (الميم) ولا تعرف إلاّ في شعرٍ أنشده الكوفيون لا يُعرف[3]، أو يكون ضرورة من شاعر، وهو:

---

(١) سورة الزمر: (٤٦).

(٢) الكتاب: (٢/ ١٩٦-١٩٧).

(٣) قيل هو لأميَّة بن أبي الصلت، ثم أخذه أبو خراش وضمَّه إلى بيت آخر، وكان يقولهما وهو يسعى بين الصفا والمروة، وهما:

لا هُمَّ هذا خامسٌ إنْ تمَّا ... أتمه الله وقد أتمَّا

[إن تغفر اللهمَّ تغفر جمَّا ... وأيّ عبدٍ لك لا ألمّا]

يُنظر: الخزانة: (٢/ ٢٩٥). وما بين القوسين حديث مرفوع عن ابن عباسٍ ﷺ. يُنظر: موسوعة الحديث، الأمالي السفرية الحلبية. رقم الحديث (١٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

إنّي إذا مـــا حـــدثٌ ألَمَّـــا أقـــول: يـــاللهمَّ يـــا اللهمـــمَّا[1]

والضرورة رد (يا) مع الميم... » [2].

وذهب الفرَّاء[3] من الكوفيين إلى أن أصل (اللهم): يالله أمنّا بخير، ولمّا كثر في كلامهم وجرى على لسانهم حذفوا منه تخفيفًا، كما قالوا: (أيش) في: أي شيء، و(ويلمّه) في: ويل أمّه، و(هلمَّ) في: هل أمَّ، و(عم صباحًا) في: أنعم صباحًا[4]، وعلى هذا فلا تكون (الميم) عوضًا من (يا)، واستدلوا على هذا بالبيت الذي تقدّم. وضعّف البصريون مذهبهم في هذا، وردّوه محتجين بأن البيت ضرورة لا يقاس عليه، وبأن المعنى الذي فسروا به اللهمّ، وهو (يا الله أمنا بخير) محجوج بورود لفظ (اللهمّ) في سياق لا يفيد هذا المعنى، كقولهم: اللهمَّ أهلكه، واللهمَّ أخزه، ومن هذا قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٢﴾ ﴾[5]، وزادوا بأنه

---

(١) يُنظر: البيت في: الإنصاف: (١/ ٣٤١)، وأسرار العربيَّة: (ص:٢٣٢)، وشرح المفصل لابن يعيش: (٢/ ١٦)، والخزانة: (٢/ ٢٩٥).

والشاهد فيه: دخول (يا) على (اللهمَّ) للضرورة.

(٢) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٤٣-أ) هذا الموضع ليس في النسخة المحققة.

(٣) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي، المكنّى بأبي زكريَّا، المعروف بالفرَّاء؛ لأنه كان يفري الكلام. كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، أخذ عنه وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس، صنّف: معاني القرآن، وآلة الكتاب، والنوادر، والمقصور والممدود، وفعل وأفعل، والمذكر والمؤنث، والحدود. توفي بطريق مكة سنة: (٢٠٧هـ)، وعمره سبع وستون سنة. يُنظر: بغية الوعاة: (٢/ ٣٣٣).

(٤) يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٤٣-أ)، والإنصاف: (٢/ ٣٤١)، وأسرار العربية: (ص:٢٣٢)، وشرح المفصل لابن يعيش: (٢/ ١٦).

(٥) سورة الأنفال: (٣٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

لو صحّ ما فسروا به لجاز أن يقال: يا اللهمنا بخير، وهذا ممتنع بإجماع، ولا خلاف في جواز قولنا: (اللهمَّ أمنا بخير)، وفي هذا على مذهبهم تكرار؛ إذا اجتمعت (الميم) مع (أمنا بخير) وهذا مما لا فائدة فيه[1].

أعود لحديث صاحب الكتاب عن (اللهمَّ) إذ يقول إن (الميم) هاهنا كـ(النون) في (مسلمين) جُعلت كالجزء من الكلمة، وجعلت (الهاء) مضمومة تظهر عليها علامة بناء المنادى كما لو قيل: يالله.

ثمّ ذكر ~ أن (الميم) إذا لحقت لفظ الجلالة صار بمنزلة الأسماء الملازمة للنداء[2] التي لا توصف، كقولهم: يا هناه[3].

وخالفه المبرِّد فقال: « ولا أراه كما قال؛ لأنها إذا كانت بدلًا من (يا) فكأنّك قلت: (يالله)، ثم تصفه كما تصفه في هذا الموضع، فمن ذلك قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾[4] »[5].

وقد جعله صاحب الكتاب محمولًا على أداة نداء محذوفة، كأنّه قال: يا فاطر السماوات.

---

(١) يُنظر: الإنصاف: (٢/ ٣٤٤)، وأسرار العربية: (ص:٢٣٣)، وائتلاف النصرة: (ص:٤٧).

(٢) « اعلم أن للنداء أسماءً يخصّ بها، فمنها قولهم: (يا هناه) أقبل، ولا يكون ذلك في غير النداء؛ لأنّه كناية للنداء، وكذلك يا نومان، ويا فُسَق، ويا لكَاعِ وهذه كلها معارف، وزعم سيبويه أنه لا يجيز نعت شيء منها، لا تقول: يا لكاع الخبيثة أقبلي؛ لأنها علامات بمنزلة الأصوات، ومنها قولهم: يا فلُ أقبل... » المقتضب: (٤/ ٢٣٥-٢٣٧).

(٣) يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة ٤٣-أ)، والمقتضب: (٤/ ٢٣٩).

(٤) سورة الزمر: (٤٦).

(٥) المقتضب: (٤/ ٢٣٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩ ١٤٣٤/١٢/٠٥ Ali Fattani

وإخال ما ذهب إليه صاحب الكتاب هو الراجح؛ وذلك لأن اسم الجلالة (اللهمّ) مختصٌّ بالنداء فقط، فحملُه على الأسماء الملازمة للنداء مما امتنع نعته هو الأرجح.

وأخيرًا نصّ صاحب الكتاب مرّة أخرى على أن خروجهم عن الأصل في نداء لفظ الجلالة إنّما تسوغه كثرته في كلامهم وجريانه على ألسنتهم، فصارت له حال ليست لغيره.

وحاصل ما ذكره: أن لفظ الجلالة مخالف لسائر الأسماء المتصلة بالألف واللام في النداء، فقد شبّه لزوم الألف واللام له(بالتاء) في قولهم: (الجحاجحة)، و(بالألف) في (يمان).

وشبّه به في مخالفة أصله في النداء قولهم: (اللهمّ) حيث جعلت (الميم) بدلاً من حرف النداء (يا) وصارت لازمة له.

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثالثًا: المشبهات بـ(أيّ):

تقدّمت الإشارة إلى حديث صاحب الكتاب عن (أيَّ) [1]، وإلى أنّها لَمَّا أضيفت ونوّنت استحقَّت شيئًا من التمكّن ليس لأخواتها، ثم تحدّث في موضع آخر من كتابه[2] عن وجهٍ آخر تخرج فيه (أي) عن الأصل الذي عليه بقيَّة الموصولات، وهو جواز حذف صدر صلتها وإن لم تطل الصلة، وفي هذا يقول: «... وزعم الخليل أن (أيهم) إنّما وقع في (اضرب أيّهم أفضل) على أنّه حكاية، كأنّه قال: اضرب الذي يقال له: أيُّهم أفضلُ، وشبّهه بقول الأخطل[3]:

وَلَقَدْ أَبِيْتُ مِن الفَتَاةِ بمَنْزلٍ فأبيتُ لا حَرَجٌ ولا مَحْرُومُ[4]

وأمّا يونس فيزعم أنّه بمنزلة قولك: أشهد إنّك لرسول الله، و(اضرب) معلّقة. وأرى قولهم: (اضرب أيُّهم أفضل) على أنهم جعلوا هذه الضمَّة بمنزلة

---

(١) يُنظر: (ص: ٤٨، ٣٢٠) من البحث.

(٢) في « هذا باب لا تكون هو وأخواتها فيه فصلًا، ولكن يكنَّ بمنزلة اسم مبتدأ » الكتاب: (٢/ ٣٩٥).

(٣) هو غيَّاث بن غوث بن الصلت بن طارقة من بني تغلب، كان أحد الثلاثة المتفق على أنّهم أشهر أهل عصرهم وهم: جرير والفرزدق والأخطل، نشأ على المسيحية، واتصل بالأمويين، فكان شاعرهم، تهاجى مع جرير والفرزدق وتنقّل بين دمشق مقرّ الخلافة الأموية والجزيرة حيث يقيم بنو تغلب. له ديوان شعر مطبوع. تُنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء: (٢/ ٤٥١-٥٠٢)، والشعر والشعراء: (ص:٣٣٥-٣٣٥).

(٤) يُنظر: البيت في ديوان الأخطل: (ص:٤٣٠)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:١٥٦)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٤٢٥-٤٢٦)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٢٧٢).

والشاهد فيه: رفع (حرج ومحروم) حملًا على الحكاية، والمعنى: فأبيت كالذي يقال له: لا حرج ولا محروم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الفتحة في (خمسة عشرَ)، وبمنزلة الفتحة في (الآن) حين قالوا: (من الآن إلى غدٍ)، ففعلوا ذلك بأيّهم حين جاء مجيئًا لم تجئ أخواته عليه إلاّ قليلًا، واستعمل استعمالًا لم تُستعمله أخواته إلاّ ضعيفًا؛ وذلك أنّه لا يكاد عربيّ يقول: (الذي أفضلُ فاضربْ)، و(اضربْ من أفضلُ) حتى يدخل (هو)، ولا يقول: هاتِ ما أحسن حتى يقول: ما هو أحسن،فلمّا كانت أخواته مفارقةً له لا تستعمل كما يستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلاّ قليلًا. كما أن قولك: (يا الله) حين خالف سائر ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفه، وكما أنّ (ليس) لمّا خالفت سائر الفعل ولم تصرَّف تصرّف الفعل تُركت على هذه الحال. وجاز إسقاط (هو) في (أيّهم) كما كان: (لا عليك) تخفيفًا، ولم يجز في أخواته إلا قليلًا ضعيفًا » [1].

فأصل المسالة أن (أيًّا) إذا كانت بمعنى (الذي) وكانت مضافة وقد حذف صدر صلتها فهي مبنية عند البصريين، وذكر صاحب الكتاب أن الخليل يرى ارتفاع (أيّهم) في: (اضرب أيّهم أفضل) على الحكاية، فـ(أيّهم) مبتدأ و(أفضل خبره) على تقدير: اضرب الذي يقال له: أيُّهم أفضل، فتكون (أي) حينئذٍ استفهامًا، وشبّهه بقول الأخطل:

وَلَقَدْ أَبِيْتُ مِن الفَتَاةِ بمَنْزلٍ فأبيتُ لا حَرَجٌ ولا مَحْرُومُ

على تقدير، فأبيت كالذي يُقال له: لا حرج ولا محروم.

« ولعلّ الذي أحوج الخليل إلى تأويل الحكاية أن العرب لمّا تكلمت: (اضرب أيُّهم أفضل) وهو شاذ، والقياس عنده: (اضرب أيَّهم أفضل) بالنصب كان حمله على الحكاية أقوى عنده من حمله على البناء الذي اختاره سيبويه، ويقوي

---

(١) الكتاب: (٢/ ٣٩٩-٤٠٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

مذهب سيبويه في البناء أن نظيري (أيُّهم): (مَن) و(ما) وهما مبنيان، وكان حق (أيّهم) أن يكون مبنيًا لوقوعه موقع حرف الاستفهام والجزاء وموقع (الذي) [1]، وكلّ ذلك مبني، فلمَّا دخل (أيّهم) نقض في العائد ضَعُفَ فرُدَّ إلى أصله، كما أن (ما) في لغة أهل الحجاز إذا تقدّم خبرها، أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر، رُدَّ إلى ما يوجبه القياس فيه من بطلان عملها » [2].

ولو جاز ما ذهب إليه الخليل من إعراب (أيّ) ورفعها على الحكاية، لجاز أن يقال: (اضرب الفاسقُ الخبيثُ) على تقدير: اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث، وهذا ممتنعٌ بإجماع[3].

أمّا يونس فقد ذهب إلى أن قولهم: (اضرب أيّهم أفضل) بمنزلة قولك: (أشهد إنّك لرسول الله)، فـ(اضرب) عنده كما نصّ صاحب الكتاب معلّقة لا عمل لها فيما بعدها، و(أيّ) استفهام. وضعّف شارح الكتاب قول يونس هذا[4]، إذ لا يعلّق إلاّ أفعال القلوب، أمّا الأفعال المؤثرة فإنها لا تُعلق[5]، فكان هذا القول محجوج بانعدام نظيره.

---

(١) الذي يوجب بناء الاسم وقوعه موقع الحرف، أو تضمنه معناه، ولا أعلم نظيرًا لوجوب بناء الاسم إذا وقع موقع الاسم المبني، وقوله: « وكان حق (أيّهم) أن يكون مبنيًا لوقوعه موقع حرف الاستفهام والجزاء وموقع الذي وكلّ ذلك مبني » فيه نظر؛ وذلك لأن (أي) إذا كانت موصولة فهي بمعنى: (الذي) ولا يوجب هذا بناءها، لأنها تكون معربة مالم تُضف ويحذف صدر صلتها.

(٢) شرح السيرافي: (٩/ ١٢٩-١٣٠).

(٣) يُنظر: الإنصاف: (٢/ ٧١٩).

(٤) يُنظر: شرح السيرافي: (٩/ ١٣٠).

(٥) يُنظر: التعليقة: (٢/ ١٠٨-١٠٩)، والإنصاف: (٢/ ٧١٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

أمّا صاحب الكتاب فإنّه يجعل (أيهم) في (اضرب أيّهم أفضل) مبنيّة والضمَّة فيها ضمّة بناء، كما أن الفتحة في (خمسة عشرَ) فتحة بناء، وكما أن الفتحة في (الآن) فتحة بناء أيضًا[1].

وإنّما بنوها في هذا الموضع؛ لأنها بحذف صدر صلتها خالفت الأصل الذي عليه بقيَّة الموصولات، إذ لا يحذف صدر الصلة مع غيرها إن لم تطل الصلة إلاّ على ضعفٍ وقلة، فلمَّا كانت مخالفة ما عليه أخواتها، صحّ لها شيء من التمكن بالإضافة والتنوين. ولمَّا استعملت على غير ما عليه نظائرها الموصولات بحذف صدر صلتها مع قصر جملة الصلة سُلبت ما كان لها من التمكن، وبُنيت على ما كان يقتضيه القياس؛ « لأن كلّ شيء خرج عن بابه زال تمكنه » [2]، وإنّما بنيت على الضمّ هاهنا؛ لأنّهم لمَّا حذفوا المبتدأ من صلتها ألقيت عليها الضمَّة التي كانت علامة رفع المبتدأ، وإنّما جاز حذف المبتدأ من صدر الصلة مع (أي) دون غيرها؛ « لأن (أيّ) لا تنفكّ من الإضافة، فيصير المضاف إليه عوضًا عن حذف المبتدأ، بخلاف غيرها من أخواتها... » [3].

ثم جعل لخروج (أيّ) عن الأصل بحذف صدر صلتها نظائر هي: نداء لفظ الجلالة (الله) وفيه (الألف واللام) [4].

و(ليس) فقد خالفت ما عليه سائر الأفعال، إذ الأصل فيها أن يُقال:

---

(١) تقدّمت الإشارة إلى الخلاف في بناء (الآن) يُنظر: (ص: ٨٥، ٨٨) من البحث، والإنصاف: (٢/ ٥٢٠-٥٢٤).

(٢) الإنصاف: (٢/ ٧١٣).

(٣) الإنصاف: (٢/ ٧١٤)، ويُنظر: شرح التسهيل: (١/ ٢٢٠- ٢٢١).

(٤) تقدّم الحديث عن هذا بما يغني عن إعادته ها هنا. يُنظر: (ص: ٣٢٠-٣٢٣) من البحث.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

(لَيِسَ)، ومع تحرّك (الياء) وانفتاح ما قبلها لم تُعلّ كما صنعوا في (باع) [1]، والتزموا تخفيفها بإسكان (الياء)، وتركوها على هذه الحال، ولم يردّوها إلى أصلها حتى مع إسنادها للضمائر، فلا يُقال: لَيِسْتُ[2]، ومرَدّ هذا إلى أنه فعلٌ قد خالف سائر الأفعال فلم يستعمل منه المضارع ولا الأمر، فخرج عن مشابهة نظائره[3].

وذكر صاحب الكتاب أن إسقاط صدر الصلة هنا للتخفيف، كما أسقطوا اسم (لا) تخفيفًا حين قالوا: (لا عليك) إذ الأصل: لا شيء عليك. وحاصل كلامه أن (أيًّا) قد خالفت نظائرها من الموصولات بجواز حذف صدر صلتها وإن لم تطل الصلة، وإنّما جعلت مبنيَّة إذا أضيفت وحذف صدر الصلة لنقصها بحذف العائد فتردّ لأصلها على ما يوجبه القياس.

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد شبّه بـ (أي) في خروجها عن الأصل وجواز حذف صدر صلتها أمورًا قد خرجت عن أصلها الذي عليه سائر أخواتها وهي: نداء لفظ الجلالة وفيه الألف واللام، و(ليس) في تصحيح وسطه.

وقد شبّه صاحب الكتاب إسقاطهم صدر الصلة تخفيفاً مع (أيهم) بإسقاطهم اسم (لا) تخفيفًا في قولهم: (لا عليك).

والله تعالى أعلم.

---

(١) يُنظر: التعليقة: (٢/ ١٠٨).

(٢) يُنظر: الإنصاف: (٢/ ٧١٣).

(٣) يُنظر: شرح السيرافي: (٩/ ١٣٠)، والتعليقة: (٢/ ١٠٨)، والإنصاف: (٢/ ٧١٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الفصل الثاني

في الاتساع

وفيه أربعة مباحـــث : -

المبحث الأول : الاتساع بتعدية العامل للظرف مباشرة بلا حرف جرّ.

المبحث الثاني : الاتساع بحذف المضاف.

المبحث الثالث : الاتساع في الإخبار بالمصدر.

المبحث الرابع : الاتساع في الإخبار بظرف الزمان.

* * *** * *

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الفصل الثاني: الاتساع

توطئـــــة:

الاتساع هو: هو « ضربٌ من التنوّع في أساليب الكلام بتغيير المعنى النحوي لبعض الكلمات بحذف التنوين أو حروف الجرّ، أو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه بدلًا منه أو حذف الصفة وإقامة الموصوف بدلًا منه، أو بتغيير المعنى النحوي بلا حذف، بجعل الظرف مفعولًا به أو يجعل المصدر مفعولًا به، وما يتفرّع من ذلك.

والغاية من الاتساع الإيجاز والاختصار وتخفيف اللفظ مع بقاء المعنى الأصلي للعبارة على ما كانت عليه قبل الاتساع »[1].

وقد تحدّث صاحب الكتاب عن الاتساع بصوره المختلفة في مواضع متفرّقة من كتابه، تلتقي وتتشابه في نصّه على أنها جميعًا من قبيل السعة في الكلام والإيجاز والاختصار، وهو في عرضه إيَّاها يربط بينها بوجهٍ ما، وسأبين هذا في موضعه إن شاء الله تعالى.

والاتساع عند صاحب الكتاب له أوجه، وفيما يلي بيان كلٍّ منها. وجميعها تتشابه وتلتقى في أنّها خروجٌ عن الأصله غرضه السهولة والتخفيف.

---

(١) مفهوم الاتساع وضوابطه: (ص: ٣٨٣)، ويُنظر: الأصول: (٢/ ٢٥٥-وما بعدها)، والأشباه والنظائر: (١/ ١٧-وما بعدها).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الأول: الاتساع بتعدية العامل للظرف مباشرة بلا حرف جرّ

قد عقد صاحب الكتاب للحديث عن هذا النوع من الاتساع بابًا سمَّاه: «هذا بابٌ جرى مجرى الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى »[(١)]، وفيه يقول: « وذلك قولك[(٢)]:

يـــا سَـــارِقَ الليلَـــةِ أهْـــلَ الـــدَّارِ[(٣)]

وتقول على هذا الحدّ: (سرقتُ الليلةَ أهلَ الدار)، فتجري الليلة على الفعل في سعة الكلام، كما قال: (صِيْد عليه يومان) و(وُلدَ له ستون عامًا)، فاللفظ يجري على قوله: (هذا معطي زيدٍ درهمًا)، والمعنى إنما هو: في الليلة، وصِيْد عليه في اليومين، غير أنّهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام. وكذلك لو قلت: (هذا مخرج اليوم الدرهم)، و(صائد اليوم الوحش)... فإن نوّنت فقلت: (يا سارقًا الليلة أهل الدار) كان حدُّ الكلام أن يكون (أهل الدار) على (سارقٍ) منصوبًا، ويَكون (الليلةُ) ظرفًا؛ لأن هذا موضع انفصال. وإن شئتَ أجريته على الفعل على سعة الكلام.

ولا يجوز: يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار إلاّ في شعرٍ؛ كراهية أن يفصلوا بين الجارّ والمجرور، فإذا كان منوّنًا فهو بمنزلة الفعل الناصب، تكون الأسماء فيه

---

(١) الكتاب: (١/ ١٧٥).

(٢) البيت بلا نسبة.

(٣) يُنظر: البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٥١)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ١٥٤)، والخزانة: (٣/ ١٠٨-١١٠).

والشاهد فيه: إضافة اسم الفاعل (سارق) للظرف (الليلة) على الاتساع.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

منفصلة، قال الشاعر، وهو الشمَّاخ[1]:

رُبَّ ابـنِ عَـمٍّ لـسُلَيْمى مُـشْمَعِلّ طَبَّاخِ ساعاتِ الكَـرَى زادَ الكَـسِلْ[2]

هذا على (يا سارق الليلةِ أهلَ الدارِ).

وقال الأخطل:

وَكَـرَّارِ خَلْـفَ الْمُجْحَـرينَ جَـوَادَهُ إذا لم يحـامِ دُوْنَ أنْثَـى حَلِيْلُهَـا[3]

---

(١) هو الشمَّاخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الذبياني الغطفاني، قيل اسمه: معقل، ولقبه الشمَّاخ. شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، وله صحبة. كان أرجز الناس على البديهة. توفي في غزوة موقان في زمن عثمان بن عفَّان ﷺ. له ديوان شعر مطبوع. تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء (١/ ١٣٢-١٣٥)، والإصابة: (٢/ ١٥١)، والخزانة: (٣/ ١٩٦-١٩٧).وقد أثبت محقق الديوان أن البيت لجبَّار بن جزء ابن أخي الشمَّاخ.

(٢) يُنظر البيت في: ديوان الشمَّاخ: (ص:٣٨٩)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (ص:٥١)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ١٥٤)، وقد نسبه لحيَّان بن جزء بن ضرار ابن أخي الشمَّاخ، وتحصيل عين الذهب: (ص:١٤٥).

المشعلّ: الجاد في أمره المشمّر.

يريد: إذا كسل أصحابه عن طبخ الزاد عند تعريسهم وغلبة الكرى عليهم كفاهم ذلك وشمَّر في خدمتهم، والعرب تفخر بمثل هذا.

والشاهد فيه: إضافة (طبَّاخ) إلى (الساعات) ونصب (الزاد) على التعدّي، والتقدير: طبَّاخ ساعات الكرى على تشبيه (الساعات) بالمفعول به لا على الظرف.

(٣) يُنظر البيت في: ديوان الأخطل: (ص:٢٣٠) ورواية الديوان:

وكـرّارُ خلـف المـرهقين جـواده حِفاظًـا إذا لم يَحْـمِ أنثـى حليلُهـا

وفي شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٥١)، وتحصيل عين الذهب: (ص:١٤٦)، والخزانة: (٨/ ٢١٠-٢١٤).

=

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فإن قلت: (كرّارٍ) و(طبَاخٍ) صار بمنزلة: طبخت وكررت تجريها مجرى (السارق) حين نوّنت، على سعة الكلام.

وقال رجل من بني عامر:

ويومًا شهدناه سُليمًا وعامرًا قَلِيْلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ[1]»[2]

فصاحب الكتاب هاهنا يذكر أنّ اسم الفاعل قد يتعدى إلى مفعولين على سبيل الاتساع، كما في قولهم:

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ

حيث أضيف اسم الفاعل (سارق) إلى (الليلة) على السعة والمجاز، وهذا محمول على مثل قولهم: (هذا مخرجُ اليومِ الدرهمَ)، و(صائدُ اليوم الوحش)، وكذا إذا نوّن اسم الفاعل، فإنّه حينئذٍ يصبح بمنزلة الفعل المتعدّى[4]، ويتعدّى للظرف كذلك على السعة، فيقال: يا سارقًا الليلةَ أهلَ الدار. وكان الأصل في كلّ هذا أن يقدر قبل الظرف (في) فيقال: يا سارقًا في الليلةِ أهلَ الدار، كما نصّ على

= يقول: إذا فرّ الرجال عن أزواجهم وأسلموهن للعدوّ، كرّ جواده خلف الملجؤون المغشيون، فقاتل في أدبارهم.

والشاهد فيه: إضافة (كرار) إلى (خلف) ونصب (الجواد) به.

(١) يُنظر البيت في: تحصيل عين الذهب: (ص:١٤٧)، والخزانة: (٨/ ٢٠٢).

النهال: المرتوية بالدم، والنوافل: الغنائم.

والشاهد فيه: نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيهًا بالمفعول به اتساعًا، على معنى شهدنا فيه.

(٢) الكتاب: (١/ ١٧٦-١٧٨).

(٣) الكتاب: (١/ ١٧٥-١٧٨)، ويُنظر أيضًا: من الجزء نفسه: (ص:٢٢٣).

(٤) يُنظر: شرح السيرافي: (٤/ ٧٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ذلك صاحب الكتاب.

وفي بيان معنى قول صاحب الكتاب « في اللفظ لا في المعنى » يقول السيرافي: « يعني: أنّك إذا قلت: (يا سارق الليلةَ أهلَ الدار)، فهو بمنزلة قولك: (يا معطي زيدٍ الدرهمَ)، أضفته إلى أحد المفعولين ونصبت الآخر؛ فلذلك أضفت (سارق) وهو اسم فاعل إلى (الليلة)، كما تضيف اسم الفاعل إلى أحد المفعولين وتنصب الآخر، فهذا شبهه به في اللفظ.

وأمّا خلافه له في المعنى؛ فلأن (الليلة) كانت ظرفًا في الأصل، و(أهل الدار) قد كان يتعدّى السرق إليهم بحرف الجرّ، وهو (من)، فكان الأصل: سرقت في الليلة من أهل الدار، فحذفت (في) وجعلت (الليلة) مفعولة على السعة، وحُذفت (من) فوصل إلى (أهل الدار)، كما قال تعالى: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾[1] أي: من قومه، فقلت بعد الحذف: (سرقت الليلة أهل الدار)، ثمّ أجريت اسم الفاعل على ذلك » [2].

وغير خافٍ أن اسم الفاعل (سارق) الذي ذكره صاحب الكتاب محمول على الفعل (سرق) إذ يقول: «وتقول على هذا الحدّ: (سرقت الليلة أهل الدار)[3]»، وقد يتعدّى الفعل إلى ضمير الظرف فينصبه على الاتساع أيضًا، كقول الشاعر:

ويومًا شهدناه سُليمًا وعامرًا قَلِيْلٍ سَوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ

إذا انتصب الضمير (الهاء) بالفعل وهو عائدٌ إلى الظرف (يومًا) على الاتساع.

---

(١) سورة الأعراف: (١٥٥).

(٢) شرح السيرافي: (٤/ ٧٠-٧١).

(٣) يُنظر: الكتاب: (١/ ١٧٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وقد شبّه صاحب الكتاب انتصاب الظرف على المفعولية في الاتساع بقولهم: (صِيْد عليه يومان) و(وُلد له ستون عامًا) اللذين تعدّى الفعل الذي لم يُسمَ فاعله فيهما إلى الظرف وإلى التمييز، فارتفعا على النيابة عن الفاعل للفعل قبلهما على السعة والإيجاز.

وقد عقد صاحب الكتاب بابًا فصَّل فيه الحديث عن هذا الضرب من الاتساع سمَّاه: « هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار »[1]، وقد صدّره بالمثالين اللذين ذكرهما في معرض

---

(١) الكتاب: (١/ ٢١١).

وللسيرافي تعليق نفيس صدّر به حديثه في شرح هذا الباب يقول فيه: « اعلم أن هذا الفصل قد اشتمل على معانٍ يكشفها التفسير، منها:

-أن تعلم أن في الظروف ما يجوز أن يستعمل اسمًا كـ(زيدٍ) و(عمرو) كقولك: (صمتُ اليوم) على مثل: (ضربت زيدًا)، وتجعل (اليوم) مفعولًا كـ(زيد).

-ومنها أن تعلم أن المبتدأ إذا كان بعده فعلٌ فيه ضميره، جاز أن يجري على المبتدأ من الاسم ما لزم ضميره من اللفظ، كقولك: (زيدٌ ضربت)، يجوز أن يقال: (زيد) مفعول، ونحن نعلم أن (زيدًا) مبتدأ، وإنما يراد ضميره مفعول.

-ومنها أن تعلم أن الاسم الذي يستفهم به، إذا كان له موضعٌ من رفعٍ أو نصبٍ أو جرّ، فجوابه يكون على لفظ ما يستحق الاستفهام، وعلى تقدير عامله الذي عمل فيه، كقولك: (كم رجلًا جاءك؟) فتقول: (عشرون)، وذلك أن (كم) في موضع مبتدأ، وهو حرف الاستفهام، و(جاءك) خبره، و(رجلًا) على التمييز، والجواب (عشرون) على لفظ (كم) مرفوع بالابتداء، وتقديره (عشرون رجلًا جاءني) وإذا قال: (كم رجلًا رأيت؟) فالجواب: (عشرين)؛ لأن (كم) في موضع نصب بـ(رأيت)، وإذا قال: (بكم رجلًا مررت؟) قلت: (ثلاثة رجالٍ) فخفض؛ لأن (كم) في موضع خفض.

-ومنها أن الظرف الذي يجوز إجراؤه مجرى الأسماء؛ يجوز أن يقام مقام الفاعل مجازًا؛ لأنّا قد جعلناه بمنزلة (زيد)، كقولك: (سير بزيدٍ يومٌ طويلٌ)، كما تقول: (ضرب بزيدٍ الحائط)، فقد أقمت (اليوم) مقام الفاعل، وجعلته كالأسماء الصحيحة.

=

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

حديثه عن تعدية الفعل الذي لم يسمّ فاعله للظرف بجعله نائبًا للفاعل إذ يقول: «فمن ذلك أن تقول على قول السائل: (كم صيد عليه؟)، و(كم) غير ظرفٍ لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز، فتقول: (صيد عليه يومان)، وإنّما المعنى: صيد عليه الوحشُ في يومين، ولكنّه اتسع واختصر، ولذلك أيضًا وضع السائل (كم) غير ظرفٍ.

ومن ذلك أن تقول: (كم وُلد له؟) فيقول: (ستون عامًا)، فالمعنى: وُلد له الأولاد، وولد له الولد ستين عامًا، ولكنه اتسع وأوجز.

ومن ذلك أن تقول: (كم سير عليه؟) و(كم) غير ظرف، فيقول: (يومُ الجمعة) و(يومان)، فـ(كم) هاهنا بمنزلة قوله: ما صيد عليه، وما وُلد له من الدّهر والأيّام؟، فليس (كم) ظرفًا كما أن (ما) ليس بظرف ومن ذلك أن يقول: (كم ضُرب به؟) فتقول: (ضُرب به ضربتان) و(ضُرب به ضربٌ كثير) » [1].

فَجَعْلُ الظرف (يومان) والتمييز (ستون) والمصدر (ضربتان) تنوب عن الفاعل للأفعال قبلها إنّما هو سبيلهم إذا اتسعوا وأوجزوا.

= -ومنها أن تعلم أن المقادير المضافة إلى الأنواع المميزة بها، حكمها حُكم ما أضيفت إليه وميزت به كقولنا: (سرتُ عشرة أيام)، فـ(عشرة) هي الظرف؛ لأنها مقدار أضيف إلى (الأيام)، و(أيّام) ظرفٌ، و(سرت عشرين يومًا)، (العشرون) ظرف؛ لأنها مقدار مميز بظرف... » شرح السيرافي: (٤/ ١٨١-١٨٢).

(١) الكتاب: (١/ ٢١١-٢١٢)، يقول صاحب الكتاب: « وتقول على قول السائل: (كم ضربةٌ ضُرب به؟) وليس في هذا إضمار شيءٍ سوى (كم) والمفعول (كم)، فتقول: (ضرب به ضربتان) و(سير عليه سيرتان)؛ لأنّه أراد أن يبيّن العدّة، فجرى على سعة الكلام والاختصار، وإن كانت (الضربتان) لا تضربان، وإنّما المعنى: كم ضُرِبَ الذي وقع به الضرب من ضربةٍ، فأجاب على هذا المعنى، ولكنه اتسع واختصر » الكتاب: (١/ ٢٢٩- ٢٣٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩.
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ويُشْبه هذا الذي أوردتُه من كلام صاحب الكتاب في الاتساع بإقامة الظرف مقام اسم الفاعل ما ذكره في باب « وقوع الأسماء ظروفًا وتصحيح اللفظ على المعنى » [(١)]، إذ يقول: « وقد تقول: (سير عليه اليومُ)، فترفع وأنت تعني في بعضه، كما تقول في سعة الكلام: (الليلة الهلالُ)، وإنّما (الهلال) في بعض الليلة، وإنّما أراد: الليلةُ ليلةُ الهلالِ، ولكنّه اتسع وأوجز، وكذلك أيضًا هذا كله، كأنه قال: سِيْر عليه سَيْرُ اليوم، والرفع في جميع هذا عربيٌّ كثير في جميع لغات العرب، على ما ذكرت لك من سعة الكلام والإيجاز، يكون على (كمْ) غير ظرفٍ وعلى (متى) غير ظرفٍ، كأنّه قال: أيّ الأحيان سير عليه، أو يُسار عليه»[(٢)].

وجعل صاحب الكتاب الاتساع في ظروف المكان نظير الاتساع في ظروف الزمان إذ يقول: « واعلم أن الظروف من الأماكن مثل الظروف من الأيام والليالي في الاختصار وسعة الكلام.

فمن ذلك أن يقول: (كم سير عليه من الأرض؟) فنقول: (فرسخان) أو (ميلان) أو (بريدان)، كما قلت: يومان، وكذلك لو قال: (كم صِيد عليه من الأرض؟) يجري هذا المجرى. وإن شئت نصبت وجعلت (كم) ظرفًا، كما فعلت ذلك في (اليومين)، فلا يكون ظرفًا وغير ظرفٍ إلاّ على (كم)؛ لأنّه عدد كما كان ذلك في (اليومين) » [(٣)].

---

(١) الكتاب: (١/ ٢١٦).

(٢) الكتاب: (١/ ٢١٦)، ويُنظر أيضًا من الجزء نفسه: (ص:٢١٧، ٢١٨)، وقد ذكر صاحب الكتاب أن الظرف إذا نُعت حَسُن رفعه وإقامته مقام نائب الفاعل؛ لأنه يقرب حينئذ من الاسمية، نحو قولهم: (سِير عليه ليلٌ طويلٌ). يُنظر: الكتاب: (١/ ٢٢٠)، وشرح السيرافي: (٤/ ١٩٦).

(٣) الكتاب: (١/ ٢١٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وعلّق السيرافي على هذا بقوله: « يعني: أن الظروف من المكان قد يجوز أن تقيمها مقام الفاعل، بأن تجعلها مفعولًا على سعة الكلام، ويجوز أن تنصبها، ويكون الرفع والنصب فيها في جواب (كم) و(متى) كما كان ذلك في (الأيام)، فتقول: (سير عليه فرسخان، وميلان، أو بريدان) في جواب: (كم سير عليه؟) وإن شئت قلت: فرسخين وميلين، كما قلت: سير عليه يومان ويومين في جواب (كم) » [(١)].

وجعل (أين) نظير (متى) إذ يقول: « ونظير (متى) من الأماكن: (أين)، ولا يكون (أين) إلاّ للأماكن، كما لا يكون (متى) إلاّ للأيام والليالي.

فإن قلت: (أين سير عليه؟)، قال: (سير عليه مكان كذا وكذا)، و(سير عليه المكان الذي تعلم)، فهو بمنزلة قوله: يومُ كذا وكذا، واليوم الذي تعلم. فأجرِ (كم) في الأماكن مُجراها في الأيّام والليالي، وأجرِ (أين) في الأماكن مجرى (متى) في الأيام.

ويقال: (أين سيْر عليه؟) فتقول: (خلفَ دارك، وفوق دارك). فإن لم تجعله ظرفًا وجعلته على سعة الكلام رفعته على أن (كمْ) غير ظرفٍ، وعلى أن (أين) غير ظرفٍ، كما فعلت ذلك في (متى) » [(٢)].

---

(١) شرح السيرافي: (٢/ ١٩٥).

(٢) الكتاب: (١/ ٢٢٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثاني: الاتساع بحذف المضاف

والوجه الثاني من أوجه الاتساع التي ذكرها صاحب الكتاب: الاتساع بحذف المضاف، وفيه يقول: « ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جدّه: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[1]، إنّما يريد: أهل القرية، فاختصر، وعمل الفعل في (القرية) كما كان عاملًا في (الأهل) لو كان هاهنا.

ومثله: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[2]، وإنّما المعنى: بل مكركم في الليل والنهار، وقال ﷻ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾[3]، وإنّما هو ولكنّ البرَّ برُّ من آمن بالله واليوم الآخر.

ومثله في الاتساع قوله ﷻ: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ﴾[4]، فلم يُشبّهوا بما ينعق، وإنّما شُبّهوا بالمنعوق به، وإنّما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع، ولكنّه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى.

ومثل ذلك من كلامهم: (بنو فلان يطؤهم الطريق)، يريد: يطؤهم أهل الطريق[5]. وقالوا: (صدنا قنوين)، وإنما يريد: صدنا بقنوين، أو صدنا وحش قنوين. وإنّما قنوان: اسم أرض.

---

(١) سورة يوسف: (٨٢).

(٢) سورة سبأ: (٣٣).

(٣) سورة البقرة: (١٧٧).

(٤) سورة البقرة: (١٧١).

(٥) « هذا مدح، والمعنى فيه أن بيوتهم على الجادة، فالمارّة تنزل عليهم ويضيفونهم، فجعل مرور أهل الطريق بهم وطأهم إياهم » شرح السيرافي: (٤/ ١٨٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ومثله في السعة: (أنت أكرم عليّ من أن أضربك)، و(أنت أنكد من أن تتركه)، إنّما تريد: أنت أكرم عليّ من صاحب الضرب، وأنت أنكد من صاحب تركه؛ لأن قولك: أن أضربك وأن تتركه، هو (الضرب) و(الترك)؛ لأن (أن) اسم، و(تتركه) و(أضربك) من صلته، كما تقول: يسؤني أن أضربك، أي: يسؤني ضربك، وليس يريد أنت أكرم عليّ من الضرب، ولكن: أكرم عليّ من صاحب الضرب.

وقال الجعدي[1]:

كَأَنّ عَذِيْرَهُمْ بِجُنوب سِلى نَعَامٌ قاقَ في بَلَدٍ قِفَارِ[2]

... ومنه قولهم: (هذه الظهر أو العصر أو المغرب)، إنّما يريد: صلاة هذا الوقت. و(اجتمع الغيظ) يريد: اجتمع الناس في الغيظ.

وقال الحطيئة[3]:

---

(١) هو قيس بن عبد الله بن عدس بن ربيعة الجعدي العامري، أبو ليلى. شاعرٌ صحابي من المعمرين عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام، وكان ممن هجر الأوثان ونهى عن الخمر قبل ظهور الإسلام، له ديوان شعر مطبوع. تُنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء: (١/ ١٢٣-١٣١)، والشعر والشعراء: (ص:١٨١-١٨٥)، والإصابة: (٣/ ٥٠٨-٥١١)، والخزانة: (٣/ ١٦٧-١٧٣).

(٢) يُنظر البيت في: شعر النابغة الجعدي: (ص:٢٤٢)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٦٥)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٣٠٧-٣٠٨)، ونسبه إلى شقيق بن جزء بن رباح الباهلي، وفي تحصيل عين الذهب: (ص:١٧١).

العذير: الحال، جُنُوب: نواحي، سِلى: موضع بعينه، قاقَ: صوّتَ.

يريد وصف أقوام انهزموا، فلمَّا أخذ السلاح فيهم ضربًا وطعنًا، جعلوا يصيحون صياح النعام.

والشاهد فيه: حذف العذير من قوله: (عذير نعامٍ) وإقامة النعام مقامه اختصارًا ومجازًا.

(٣) هو جرول بن أوس بن مالك العبسي، أبو مليكة، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، كان =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وَشَرُّ المَنَايَا مَيِّتٌ بَيْنَ أَهْلِهِ كَهَلْكِ الفَتى قَدْ أَسْلَمَ الحي حَاضِرُهُ[1]

يريد: منيّة ميّت... »[2].

فهذا الذي ذكره صاحب الكتاب مشبه للموضع الذي سلف، فكلا الموضعين فيه حذفٌ طلبًا للاختصار وللإيجار والسعة في الكلام، وحاصل ما ذكره أن المضاف يحذف إذا كان معلومًا من الكلام كقوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ وقوله جل شأنه: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾، وكقولهم: (بنو فلان يطؤهم الطريق)، و(صدنا بقنوين).

وقد يكون بحذف المضاف إليه كقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ على تقدير: بل مكركم بالليل والنهار.

وقد جعل صاحب الكتاب من الاتساع أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾، حيث أوجز واختزل،والمعنى مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به، لكن حذف من المشبه لعلم المخاطب به[3].

= هجَّاء عنيفًا لم يسلم من لسانه أحد، هجا أمّه وأباه ونفسه، وهجا الزبرقان بن بدر فشكاه إلى عمر بن الخطاب فسجنه، ثم أخرجه بشرط ألا يهجو أحدًا. تُنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء: (١/ ١١٠-١٢١)، والشعر والشعراء: (ص:٢٠٣-٢٠٨).

(١) يُنظر البيت في: ديوان الحطيئة: (ص:٤٥)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٣٤٨-٣٤٩)، وتحصيل عين الذهب: (ص:١٧٢).

والشاهد فيه: حذف المضاف من قوله: (ميّت)، وأصله: (منيّة ميّت).

(٢) الكتاب: (١/ ٢١٢-٢١٥)، وينظر من الجزء نفسه: (ص:٣٣٧).

(٣) « فالناعق الراعي والمنعوق به الغنم، فجعل المؤمنين كالراعي والكفّار كالمنعوق به، والتمثيل في ذلك كله: أن الكفار لم يعتقدوا ما خوطبوا به، ولم يحصلوا به أكثر من سماعه، ويدلّك على صحة =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وشبّه بهذا صاحب الكتاب قولهم: (أنت أكرم عليّ من أن أضربك) و(أنت أنكد من أن تتركه) والمراد: أنت أكرم عليّ من صاحب الضرب، وأنت أنكد من صاحب الترك، « والقول في ذلك ما قاله أبو إسحاق الزجاج ~ قال: إن قدرته: أنت أكرم عليَّ من ضربك لم يجز؛ لأنّك لست تريد أن تخبر أنّه أكرم عليك من ضربه، وهذا هو ظاهر الكلام وإن حُمل المعنى عليه بطل.

قال أبو إسحاق: وتهذيب هذا الكلام هو: كأن قائلًا قال: أنت تضربني، فنسب الضرب إلى نفسه، فقال الآخر: أنت أكرم عليّ من صاحب الضرب الذي نسبته إلى نفسك، وليس ذلك »[1].

وجعل صاحب الكتاب من هذا أيضًا قولهم: هذه الظهر أو العصر أو المغرب على تقدير حذف مضاف، أي هذه صلاة كذا، وألحق بهذا قولهم: اجتمع القيظ أي: اجتمع الناسُ في القيظ، فحذف الفاعل وأقام الظرف مقامه على السعة.

وقريب من حذفهم المضاف في (هذه الظهر) ما ذكره في « باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء »[2] إذ يقول: « وتقول إذا نظرت في الكتاب: (هذا عمرٌو)، وإنّما المعنى: هذا اسمُ عمرٍو، وهذا ذكرُ عمرٍو ونحو هذا، إلّا أن هذا يجوز على سعة الكلام، كما تقول: جاءتِ القرية. وإن شئت قلت: هذه عمرٌو، أي: هذه الكلمة اسم عمرو، كما تقول: هذه ألْفٌ وأنت تريد: هذه

= هذا أن الكفّار لم يُشبَّهوا بما ينعق؛ لأن الذي ينعق هو الراعي، وهم لم يُشبّهوا به وإنّما شُبّهوا بالمنعوق به » شرح السيرافي: (٤/ ١٨٥).

(١) شرح السيرافي: (٤/ ١٨٦).

(٢) يُنظر: الكتاب: (٣/ ٢٦٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الدراهم ألفٌ... »[1].

وقد علّق صاحب الكتاب على اتساعهم في مثل هذا بقوله: «... وهذا الكلام كثيرٌ، منه ما مضى، وهو أكثر من أحصيه. ومنه ما ستراه أيضًا فيما يستقبل إن شاء الله »[2].

ومن هذا أيضًا ما ذكره في باب « ما يكون فيه المصدرُ حينًا لسعة الكلام والاختصار »[3]، إذ يقول: « وذلك قولك: متى سِير عليه؟ فيقول: مَقْدَمَ الحاجّ، وخُفوقَ النجم، وخِلافَة فلانٍ، وصلاةَ العَصْر. فإنّما هو زمن مقدمِ الحاجِّ، وحين خُفوقَ النجم، ولكنّه على سعة الكلام والاختصار.

وإن قال: (كم سير عليه؟) فكذلك. وإن رفعته أجمع كان عربيًا كثيرًا. وينتصب على أن تجعل (كم) ظرفًا. وليس هذا في سعة الكلام والاختصار بأبعد من: (صِيدَ عليه يومانِ)، و(وُلد له ستّون عامًا) »[4].

ففي قولهم: (مقدم الحاجِّ) و(خفوقَ النجمِ) و(صلاة العصر) توسّعوا بأن حذفوا مضافًا -هو ظرف الزمان- وأقاموا المصدر مقامه[5].

وإن رَفَعَ فقال: (مقدمُ الحاج) (وخفوقُ النجم) و(صلاةُ العصر) جوابًا: لمتى سير عليه؟ فهو عربيٌّ كثير، وذلك بأن يحذف المضاف ويقام المصدر مقامه نائبًا للفاعل، وقد علّق صاحب الكتاب على هذا بأنّه ليس بأبعد من جعل الظرف

---

(١) الكتاب: (٣/ ٢٦٩).

(٢) الكتاب: (٢١٤- ٢١٥).

(٣) الكتاب: (١/ ٢٢٢).

(٤) الكتاب: (١/ ٢٢٢- ٢٢٣).

(٥) يُنظر: شرح السيرافي: (٤/ ١٩٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

نائبًا عن الفاعل بعد حذف المضاف في قولهم: (صيد عليه يومان)، و(ولد له ستوّن عامًا)، وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: « يعني: ليس حذف (زمن) من (مقدم الحاج) و(خفوق النجم) وإقامة المضاف إليه مقامه بأبعد من حذف (الأولاد) في قولك: (وُلد له ستون عامًا)؛ لأن التقدير فيهما واحد، بل قوله: « ولد له ستون عامًا » أبعد؛ وذلك لأن التقدير فيه: ولد له الأولاد في ستين عامًا، فحذف منه شيئان: (الأولاد) و(في)، إلّا أنه قدّر بعد حذف (في): وُلد له أولادُ ستين عامًا، فحذفتَ المضافَ وأقمت المضاف إليه مُقامه »[1].

وقريب من الاتساع بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ما ذكره صاحب الكتاب في تخريج الجرّ من قولهم[2]:

مـــــن لـــــدُ شـــــولٍ فـــــإلى إتلائهـــــا[3]

إذ يقول: « وقد جرّه قومٌ[4] على سعة الكلام، وجعلوه بمنزلة المصدر حين جعلوه على الحين وإنّما يريد حين كذا وكذا، وإن لم يكن في قوّة المصادر؛ لأنّه لا

---

(١) شرح السيرافي: (٤/ ١٩٩).

(٢) الرجز بلا نسبة.

(٣) يُنظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص: ٩٠)، وتحصيل عين الذهب: (ص: ١٨٥)، والخزانة: (٤/ ٢٤).

الشول: الناقة التي ارتفع لبنها وجفّ ضرعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر وثمانية، إتلائها: من أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أي: تبعها فهي متليَّة.

والشاهد فيه: جرّ الشول على أنه يريد الزمان، فكأنه قال: من لدن زمان شولها، فحذف (زمان) وأقام الشول مقامه.

(٤) يعني: الشول.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

يتصرَّف تصرفها»[1].

« قال أبو سعيد: والجرّ يحتمل وجهين:

أحدهما: أن تجعل (شولًا) مصدرًا صحيحًا، كقولك: شالت الناقة شولًا، إذا ارتفع لبنها، فإذا جعلته مصدرًا صحيحًا؛ جاز أن يُجعل وقتًا.

ويجوز أن يكون قد حُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فيكون التقدير: من لدُ كون شولٍ، ثمّ يُحذف (كون)، كما قال الله ﷻ: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[2] أراد: أهل القرية. »[3].

وجَعْل (الشول) مصدرًا لا يقتضي حذفًا، وكلا الوجهين متسعٌ فيه، أمّا الأول فيجعل (الشول) مصدرًا يتنزّل منزلة ظرف الزمان؛ لأن (لدن) لا تضاف إلّا لزمان أو مكان[4]، وأمّا الثاني فعلى حذف مضاف هو ظرف الزمان، وإقامة المصدر مقامه.

---

(١) الكتاب: (١/ ٢٦٥).

(٢) سورة يوسف: (٨٢).

(٣) شرح السيرافي: (٥/ ٣٤).

(٤) (لدن) من الظروف الملازمة للإضافة، وهي « إنّما تضاف إلى ما بعد [ها] من زمانٍ تتصل به أو مكانٍ إذا اقترنت بها (إلى)، كقولك: (جلستُ من لدُ صلاة العصر إلى وقت المغرب)، و(زرعت من لدُ الحائط إلى الأسطوانة...) ». شرح السيرافي: (٥/ ٣٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثالث: الاتساع في الإخبار بالمصدر

والوجه الثالث من الاتساع عند سيبويه: الإخبار بالمصدر، وفيه يقول: «...وأمّا قولك: (إنّما أنت سيرٌ)، فإنّما جعلته خبرًا لـ(أنت) ولم تضمر فعلًا، وسنبيّن لك وجهه إن شاء الله.

ومن ذلك قولك: (ما أنت إلّا شُرْبَ الإبل)، و(ما أنت إلّا ضَرْبَ الناس)، و(ما أنت إلّا ضربًا الناس)... وإن شئتَ رفعت هذا كلّه، فجعلت الآخر هو الأوّل، فجاز على سعة الكلام.

من ذلك قول الخنساء[1]:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتّى إِذَا ادّكرتْ فَإِنّما هِيَ إِقْبَالٌ وإِدْبَارُ[2]

فجعلها الإقبال والإدبار، فجاز على سعة الكلام، كقولك: نهارك صائم وليلُك قائمٌ »[3].

---

(١) هي تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد، الرياحيَّة السلميَّة، من بني سليم، من قيس عيلان، من مضر. شاعرة مخضرمة من أشهر شواعر العرب، عاشت أكثر عمرها في العهد الجاهلي، وأدركت الإسلام وأسلمت، وفدت على النبي ﷺ مع قومها، وكان يستنشدها ويعجبه شعرها، أكثر شعرها وأجوده في رثاء أخويها صخر ومعاوية. استشهد أبناؤها الأربعة في معركة القادسية، فما زادت أن قالت « الحمد الله الذي شرّفني بقتلهم ». لها ديوان شعر مطبوع. تُنظر ترجمتها في: طبقات فحول الشعراء: (١/ ٢١٠)، والشعر والشعراء: (ص: ٢١٨- ٢٢١)، والخزانة: (١/ ٤٣٣- ٤٣٨).

(٢) يُنظر: البيت في: ديوان الخنساء: (ص: ٤٢)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص: ٥٦)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٢٩٤- ٢٩٥)، والخزانة: (١/ ٤٣١- ٤٣٢).

والشاهد فيه: رفع (إقبال) و(إدبار) على السعة.

(٣) الكتاب: (١/ ٣٣٦- ٣٣٧).

دكتوراه خالدة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فالإخبار عن الذات باسم المعنى لا يكون إلّا على السعة والإيجاز، وقد جعله بعضهم من الاتساع على حذف مضاف، يقول شارح الكتاب: « إنّما يُقال هذا ونحوه لمن يكثر من ذلك الفعل ويواصله، واستغنى عن إظهار الفعل بدلالة المصدر عليه، وكذلك في الإخبار عن الغائب إذا قلت: (زيدٌ سيرًا سيرًا) و(ليتك سيرًا سيرًا)، إذا أخبرت عنه بمثل ذلك المعنى، وكذلك إذا قلت: (أنت الدهرُ سيرًا)، و(كان عبدُ الله الدهر سيرًا سيرًا)، و(أنت مذ اليوم سيرًا سيرًا)، وذلك كلّه إذا أخبرت بشيء متّصل بعضه ببعض في أيّ الأحوال كان، وإن رفعت قلتَ: (إنّما أنت سيرٌ) على معنى: صاحبُ سيرٍ، وحذفت الصاحب وأقمت السير مقامه»[1].

والحقّ أن الأمرَ على خلاف ذلك، فلم تكن السعة ها هنا على حذف المضاف وإنّما في الإخبار بالمصدر، فالخنساء « لم تُرد بالإقبال والإدبار غير معناهما، فتكون قد تجوّزت في نفس الكلمة، وإنّما تجوّزت في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر، ولغلبة ذلك عليها واتّصاله منها، وأنّه لم يكن لها حالٌ غيرهما، كأنّها تجسمت من الإقبال والإدبار »[2]، وهنا تحصل المبالغة ويُفهم التكثير.

---

(١) شرح السيرافي: (٥/ ١٠٩).

(٢) دلائل الإعجاز (ص: ٣٠٠- ٣٠١)، ويُنظر: الخزانة: (١/ ٤٣١- ٤٣٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الرابع:
الاتساع في الإخبار بظرف الزمان

شبّه صاحب الكتاب إخبارهم عن الذات بالمصدر إخبارَهم بظرف الزمان اتساعًا كما يقولون (نهارك صائمٌ) و(ليلك قائمٌ)، إذ يقول في موضع آخر من الكتاب: «... ومن العرب من يقول: (أخطبُ ما يكون الأميرُ يومُ الجمعة)، و(أطيبُ ما تكون البداوةُ شهرا ربيع)، كأنّه قال: أخطبُ أيّام الأمير يومُ الجمعة، وأطيب أزمنة البداوة شهرا ربيع. وجاز: أخطبُ أيّامه يومُ الجمعة على سعة الكلام. وكأنّه قال: أطيب الأزمنة التي تكون فيها البداوة شهرا ربيع، وأخطبُ الأيام التي يكون فيها الأمير خطيبًا يومُ الجمعة... »[1].

وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: « نصب (يوم الجمعة) و(شهري ربيع) على الظرف، ومن رفع (يوم الجمعة) و(شهري ربيع)؛ فلأن (أخطب ما يكون) بمنزلة المصدر، وقد يخبر عن المصادر بالظرف من الزمان، ثم يجوز في ظرف الزمان إذا كان معرفة أو ما جرى مجراه نصب الظروف وأن ترفع، فمن نصب قال: (القتالُ يومَ الجمعةِ) كما تقول: (زيدٌ خلْفَك)، والناصب تقديره: القتال كائن يوم الجمعة، ومن رفع فالتقدير: وقت القتال يوم الجمعة، وذلك مطّرد »[2].

وأمّا ما لا يطّرد من الاتساع، فهو ما ذكره صاحب الكتاب إذ يقول: « وأمّا قوله: (أُدْخِلَ فُوهُ الحَجَرَ)، فهذا جرى على سعة الكلام، والجيّد: أدخل فاه الحجرُ، كما قال: (أَدخلتُ في رأسي القَلَنْسُوَةَ)، والجيّد: أدخلتُ في القَلَنْسُوة رأسي، وليس مثل (اليوم) و(الليلة)؛ لأنهما ظرفان، فهو مخالفٌ له في هذا، موافقٌ

---

(١) الكتاب: (١/ ٤٠٣).

(٢) شرح السيرافي: (٦/ ٢٣- ٢٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

له في السعة »[1].

فجاء هذا موافقًا الظروف في سعة الكلام مخالفًا لها في أن الظروف لا تُقام مقام الفاعل ومعها مفعولٌ صحيحٌ، فلا يُقال: ضُربَ زيدًا اليومُ[2].

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد تحدث عن الاتساع في مواضع متفرّقةٍ من كتابه يجمعها كلّها نصّه في كلّ موضع منها على أنها من قبيل السعة والإيجاز والاختصار.

والله تعالى أعلم.

---

(١) الكتاب: (١/ ١٨١).

(٢) يُنظر: شرح السيرافي: (٤/ ٧٦- ٧٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الفصل الثالث

الانفراد بحكم خاص

وفيه ثلاثة مباحـــث : -

المبحث الأول : المشبهات بـ(لدن غدوةٌ).

المبحث الثاني : المشبهات بـ(حينئذٍ الآن).

المبحث الثالث : تشبيه انفراد (نعم وبئس) في العمل في المعرفة مضمرًا مفسرًا بتقديم منصوب (إنّ) على مرفوعها .

* * *** * *

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الأول: المشبهات بـ(لدن غدوة)

شبّه صاحب الكتاب كلّ ما انفرد بحكم خاصّ لا يطّرد قياس غيره عليه بنصبهم (غدوة) بـ(لدن) [1]؛ وذلك أن (لدن) ظرفٌ ملازمٌ للإضافة يخفض ما بعده أبدًا إمّا لفظًا أو تقديرًا، فلم ينصبوا بعده إلّا لفظ (غدوة)؛ وذلك لأنهم يقولون: (لَدُ) بحذف النون تخفيفًا وإثباتها، فشبّهوها بالنون الزائدة التي في (ضاربين) و(عشرين) ومن أجل ذلك قالوا: (لَدُن غدوةً) فكأنّما انتصبت (غدوة) عن تمام ما قبلها بالنون، وفي هذا يقول شارح الكتاب: «... ذكر سيبويه (لَدُنْ غُدْوَةً) احتجاجًا بأن الشيء قد يكون على لفظٍ في موضع، فلا يطرد القياس في غيره. وذلك أن العرب تقول: (لَدُنْ غدوةً) فينصبون، ولا يقولون: لَدُن عشيّةً ولا لدن زيدًا، وكذلك: (عسى الغوير أبؤسا)[2]، و(ما حاجَتَك؟)، ولا يقولون عسى زيدًا أخانا، ولا جاء زيدٌ قائمًا في معنى: صار زيدٌ قائمًا.

وإنّما تنصب العرب (غدوةً) وإن كان القياس فيها الخفض على ضربٍ من التأويل والتشبيه، وذلك أنهم يقولون: (لَدُ) فيحذفون (النون)، و(لَدُنْ) فيثبتون (النون)، فشبّهوا هذه (النون) بـ(النون) الزائدة في: (عشرين) و(ضاربين)؛ لأنك تقول: (هذه عشرو زيدٍ) و(ضاربو زيدٍ)، ثمّ تقول: (هذه عشرون درهمًا)، و(ضاربون زيدًا) »[3].

---

(١) لدن: أوّل غاية زمان أو مكان، وقلّما تفارقها (من)، فإذا أضيفت إلى الجملة تمحّضت للزمن، وفيها ثماني لغات: لَدُن وهي المشهورة، لَدَن، لَدِن، لَدْنِ، لُدْن، لَدُ، لَدْ،لُدْ، وتجرّ (لدن) ما بعدها بالإضافة لفظًا إن كان مفردًا، وتقديرًا إن كان جملة. يُنظر: شرح الكافية للرضي: (٣/ ٢٢٠-٢٢٣).

(٢) تقدّم تخريجه. يُنظر: (ص: ١٤٤) من البحث.

(٣) شرح السيرافي: (٢/ ٣٩١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ومِمَّا شبهه صاحب الكتاب بـ(لدن غدوة) لانفراده بحكم خاصّ ما يلي:

أولاً: اختصاص (لات)[1] بنصب (الحين) وما رادفه من أسماء الزمان:

يقول صاحب الكتاب: « لا تكون (لات) إلّا مع (الحين)، تضمر فيها مرفوعًا وتنصب الحين؛ لأنّه مفعولٌ به، ولم تمكّن تمكنها[2] ولم تستعمل إلّا مضمرًا فيها؛ لأنها ليست كـ(ليس) في المخاطبة والإخبار عن غائبٍ، تقول: (لستَ) و(لستِ) و(ليسوا)، و(عبد الله ليس ذاهبًا) فتبني على المبتدأ وتضمر فيه، ولا يكون هذا في (لات)، لا تقول: عبد الله لات منطلقًا، وقومك لاتوا منطلقين.

ونظير (لات) في أنه لا يكون إلّا مضمرًا فيه: (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء إذا قلت: (أتوني ليس زيدًا) و(لا يكون بِشرًا)..

ولا يجاوز بها هذا الحين رفعت أو نصبت، ولا تمكّن في الكلام كتمكّن (ليس)، وإنّما هي مع الحين كما أن (لدن) إنّما ينصب بها مع (غُدوة)، وكما أن (التاء) لا تجرّ في القسم ولا في غيره إلّا في (الله) إذا قلت: (تاللهِ لأفعلنَّ) »[3].

ونصّ على أن إضمار خبر (لات) وارتفاع الحين اسمها لها قليلٌ حيث يقول: « وزعموا أن بعضهم قرأ: ﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾[4] وهي قليلة... »[5]، وفي موضعٍ آخر جعله من القليل الذي لا يكاد يعرف، حملًا له على إعمال (ما) مع

---

(١) تقدّم الحديث عن (لات) بتفصيل مغنٍ عن إعادته هاهنا. يُنظر: (ص:٢١٠-وما بعدها) من البحث.

(٢) يعني أن (لات) لم تتمكّن تمكّن (ليس).

(٣) الكتاب: (١/ ٥٧- ٥٩).

(٤) تقدّم تخريجها. يُنظر: (ص:٢٠٦-٢٠٧)، الهامش (٢) من البحث.

(٥) الكتاب: (١/ ٥٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المجموعة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

تقدم خبرها حيث قال: « وزعموا أن بعضهم قال وهو الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهمْ إذْ هُمْ قُرَيْش وإذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ[1]

وهذا لا يكاد يعرف كما أن ﴿وَلَاتَ حينُ مَنَاصٍ﴾ كذلك... »[2].

ومع اتفاق جمهور النحاة على إعمال (لات) عمل (ليس) فقد اختلفوا في معمولها الظاهر، فذهب بعضهم إلى قصر إعمالها على لفظ (الحين) وذهب آخرون إلى جواز إعمالها في الحين وما كان بمعناه، ويظهر لي أن هذا هو مذهب صاحب الكتاب فقد ذكر في معرض حديثه عن (لات) أنها لا تكون إلا مع الحين خاصة[3].

وذكر في موضع آخر أنها إذا لم تعمل في الأحيان لم تعمل في سواها[4]، فإيراده لفظ الحين مجموعًا يدلّ على أن اشتراط إعمالها في الحين غير مختص باللفظ، بل هو شامل لأسماء الزمان، ويعضد هذا السماع، فقد ذكر ابن مالك شواهد لإعمال (لات) فيما رادف الحين[5].

---

(١) يُنظر البيت في: ديوان الفرزدق: (ص:٢٠٥)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٦٧)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٢٣٤)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٨٥)، والخزانة: (٤/ ١٣٣).

وهو من قصيدة يمدح فيها الخليفة الأموي عمر بن العزيز.

والشاهد فيه: إعمال (ما) عمل (ليس) مع تقدم خبرها على اسمها، وهذا قليل.

(٢) الكتاب: (١/ ٦٠).

(٣) يُنظر: الكتاب: (١/ ٥٧-٥٨).

(٤) يُنظر: الكتاب: (٢/ ٣٧٥).

(٥) يُنظر: شرح التسهيل: (١/ ٣٧٧-٣٧٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وقد شبّه صاحب الكتاب انفراد (لات) بالعمل في الألفاظ الدالة على الحين خاصة دون غيرها من الأسماء بـ(لدن) التي تعمل النصب مع (غدوة) خاصة[1].

ونظير تخصيص عمل (لات) بالحين عند صاحب الكتاب أيضًا جرّ (التاء) للفظ الجلالة دون غيره من الأسماء، وذلك من قبل أن الأصل في المحلوف به أن يكون (بالباء) نحو: (بالله) ثمّ أبدلت (الواو) من (الباء)؛ لأنهما من مخرجٍ واحد، ولما كانت (التاء) تبدل من (الواو) كثيرًا نحو: (تراث)، و(تجاه)، لأنّ أصلهما: (وراث) و(وجاه) أبدلت منها هاهنا، فقيل في (والله): (تالله)، واختص هذا بلفظ الجلالة فقط، فلا تدخل (التاء) على غيره من الأسماء[2]؛ لأنها بدل من بدل فلم يتوسعوا في استعمالها[3]، مثل (لات) التي لا تعمل إلّا في الأحيان دون سواها.

وحاصل كلامه: أن (لات) تنفرد بنصبها لفظ الحين وما رادفه من أسماء الزمان كما تنفرد (لدن) بنصبها (غدوة).

والله تعالى أعلم.

---

(١) تقدمت الإشارة في أول الفصل لعمل (لدن) في (غدوة) النصب.

(٢) حكى الأخفش دخولها على الرَّب، قالوا: (تَرَبِّ الكعبة)، وخصّ بعضهم دخولها على (الربّ) بأن يضاف إلى (الكعبة) وليس كذلك؛ لأنّه قد جاء عنهم (تربِّي)، وحكى بعضهم أنّهم قالوا: (تالرَّحمن) و(تَحَيَاتك) وهذا شاذ. يُنظر: الجنى الداني: (ص:٥٧).

(٣) يُنظر: شرح السيرافي: (٣/ ٢٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثانيًا: اختصاص (لولا) بجرّ المضمر دون المظهر:

وللحديث عنها عقد سيبويه في كتابه بابًا سمَّاه: « هذا باب ما يكون مضمرًا فيه الاسم متحولًا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم »[(١)]، وفيه يقول: « وذلك (لولاك) و(لولاي) إذا أضمرت الاسم فيه جرّ، وإذا أظهرت رُفع. ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: (لولا أنت)، كما قال سبحانه: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[(٢)]، ولكنهم جعلوه مضمرًا مجرورًا »[(٣)].

يريد أن (لولا) حرف يبتدأ بعده الكلام فيقع ما بعده مرفوعًا إذا كان اسمًا ظاهرًا، وإن وليه ضمير متصل تحوّل من الرفع إلى الجرّ، وأصبح (لولا) حينئذ حرف جرّ، وإن كان القياس أن يليه ضمير رفع كما في قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾.

ثم يقول ~ : « والدليل على ذلك أن (الياء) و(الكاف) لا تكونان علامةَ مضمر مرفوع، قال الشاعر يزيد بن الحكم[(٤)]:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَ طِحتَ كَمَا هَوَى ... بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلّةِ النِّيْقِ مُنْهَوِي[(٥)]

---

(١) الكتاب: (٢/ ٣٧٣).

(٢) سورة سبأ: (٣١).

(٣) الكتاب: (٢/ ٣٧٣).

(٤) هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي البصري، شاعر من أعيان العصر الأموي، من أهل الطائف، سكن البصرة، ولاّه الحجاج كورة فارس، ثمّ عزله قبل أن يذهب إليها. تنظر ترجمته في: الخزانة: (١/ ١١٣-١١٦).

(٥) يُنظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:١٥٣)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (٢/ ١٤٣)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٣٧٩)، والخزانة: (٥/ ٣٣٦).

الموطن: المشهد من مشاهد الحرب، طحت: هلكت، هوى: سقط إلى أسفل، الأجرام: جمع جِرْم =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وهذا قول الخليل ~ ويونس »[1].

فاستدلّ صاحب الكتاب بالبيت السابق على أن (الياء) و(الكاف) في (لولاي) و(لولاك) ليسا ضميرين مرفوعين، وأن (لولا) قد عملت فيهما الجرّ، وإن كانت لا تعمل ذلك في الاسم الظاهر، وذكر بأن هذا قول الخليل ويونس فهذا دليل نقلي.

وأمّا دليله العقلي فهو تشبيهه (لولا) بـ(عسى)، فإنه يرفع الظاهر بعده ولا ينصبه أبدًا، ولكن إذا وقع بعده مضمر فإنّه ينتصب به كما في قولك: (عساك)، فله مع المضمر حال ليست مع المظهر مثل (لولا)، وفي هذا يقول: « وأما قولهم: (عساك) فـ(الكاف) منصوبة، قال الراجز وهو رؤبة:

يَـــــا أَبَتَـــــا عَلّـــــك أَوْ عَـــــسَاكَا[2]

والدليل على أنّها منصوبة أنّك إذا عنيت نفسك كانت علامتُك (في).

قال عِمْران بن حطَّان[3]:

= وهو الجسد، النيق: أعلى الجبل.

والشاهد فيه: وقوع الضمير المجرور بعد (لولا).

(١) الكتاب: (٢/ ٣٧٣-٣٧٤).

(٢) يُنظر البيت في: ملحق ديوان رؤبة: (ص: ١٨١)، شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص: ١٥٣)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (٢/ ١٢٠)، وتحصيل عين الذهب: (ص: ٣٨٠).

والشاهد فيه: وضع ضمير النصب بعد (عسى) موضع ضمير الرفع تشبيهًا بـ(لعلّ)؛ لأنها في معناها.

(٣) هو عمران بن حطَّان بن ظبيان السدوسي الشيباني الوائلي. أبو سمَّاك، رأس القَعَدَة، كان أوّل أمره من أهل السنّة والجماعة، ولمَّا تقدّمت به السنّ انتقل إلى مذهب الخوارج، وكان ينصر الخوارج بلسانه. تولى الحجاج البصرة وطلبه، فهرب إلى الشام ثم قرقيسيا ثم إلى عُمان فروذميسان قرب الكوفة وبها توفي. روى عن نفرٍ من الصحابة، وشعره وجداني متفاوت الجودة. توفي سنة ٨٤هـ. تُنظر ترجمته في: الخزانة: (٥/ ٣٥٠- ٣٥١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي[1]

فلو كانت (الكاف) مجرورة لقال (عساي)، ولكنّهم جعلوها بمنزلة (لعلّ) في هذا الموضع.

فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذا الحال، كما كان لـ(لدن) حال مع (غدوة) ليست مع غيرها، وكما أن (لات) إذا لم تُعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها، فهي معها بمنزلة (ليس) فإذا جاوزتها فليس لها عمل »[2].

وقد علّق السيرافي على هذا بقوله: « استدل سيبويه على قوله: إنّ (الياء) و(الكاف) لا يكونان علامة مضمرٍ مرفوع، وأن (لولا) في عملها الخفض في المكنّي وإن كانت لا تعمل في الظاهر الخفض بمنزلة عمل (عسى) في المكنيّ النصب، وإن كانت لا تعمل في الظاهر إلّا الرفع؛ فعملها النصب في المكنيّ قوله:

عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

(الكاف) في (عساك) مثلها في (علّكَ)، وأنت لا تقول في المظهر: عسى زيدًا كما تقول: (لعلّ زيدًا)، واستدلّ على أن (الكاف) في (عساك) في موضع نصبٍ بقول عمران:

لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

ولا تدخل (النون) و(الياء) بعد (الألف) إلّا على منصوبٍ، وقول سيبويه

---

(١) يُنظر: البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص: ١٥٣)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٤٣٤)، وتحصيل عين الذهب: (ص: ٣٨٠- ٣٨١).

والشاهد فيه: اتصال ضمير النصب بـ(عسى)، ودخول نون الوقاية على الياء في (عساني) دليلٌ على أن الكاف في (عساك) ضمير نصبٍ لا جرّ؛ لأن النون والياء علامة المنصوب.

(٢) الكتاب: (٢/ ٣٧٤- ٣٧٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

«فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذه الحال» يعني: (لولاك) و(عساك) لهما اختصاص؛ فالضمير يخالف الظاهر»[1].

وجعل صاحب الكتاب (لولا) في جرّها المضمر دون الظاهر بمنزلة (لدن) مع (غدوة) إذ لا تعمل النصب في غيرها، كما أن لـ(لات) عملاً في (الأحيان) دون سواها[2].

وردّ صاحب الكتاب قول من قال: إن (الياء) في (لولاي) قد وافق فيها الجرُّ الرفعَ، كما وافق النصبُ الجرَّ في (معك) و(ضربك)[3] بأن (الياء) « لا تنصب بغير اسمٍ إلا ومعها (نون) الوقاية وجوبًا أو جوازًا، ولا تخلو منها وجوبًا إلّا وهي مجرورة، و(ياء) (لولاي) خالية منها وجوبًا، فامتنع كونها منصوبة، وتعيّن كونها مجرورة... »[4].

ثم قال: « وهذا وجهٌ رديءٌ لما ذكرت لك؛ ولأنّك لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرّد وأنت تجد له نظائر. وقد يوجّه الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجد غيره، وربّما وقع ذلك في كلامهم... »[5].

فعلّة امتناع موافقة المجرورِ المرفوعَ في مثل هذا أنّه يؤدّي إلى كسر الباب وهو مطّرد، ويقوي ذلك أيضًا أن له نظائر في كلامهم، وحمله عليها وإن كانت بعيدة متعيّن إذا لم يوجد غيرها.

---

(١) شرح السيرافي: (٩/ ٨٣- ٨٤).

(٢) يُنظر: شرح السيرافي: (٩/ ٨٤).

(٣) يُنظر: الكتاب: (٢/ ٣٧٥- ٣٧٦).

(٤) شرح التسهيل: (٣/ ١٨٥)، ويُنظر: شرح السيرافي: (٩/ ٨٤).

(٥) الكتاب: (٢/ ٣٧٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وحاصل كلامه: أن لـ(لولا) مع المضمر حالٌ ليست مع المظهر، فهي ترفع الظاهر وتجرّ المضمر[1]، مثلما أن (عسى) ترفع الظاهر ولا تنصبه، وكلتاهما لها حالٌ مع المضمر تختلف عن المظهر، كما أن لـ(لدن) حالاً مع (غدوة) ليست مع غيرها، ومثلما أن لـ(لات) حالاً مع (الحين) ليست لها مع غيره.

والله تعالى أعلم.

---

(١) أنكر المبرّد اتصال (لولا) بضمائر الجرّ، وردّ الاستشهاد ببيت يزيد بن الحكم السابق. يُنظر: الكامل: (٣/ ١٢٧٨)، والمقتضب: (٣/ ٧٣)، وشرح السيرافي: (٩/ ٨٣)، ونقل عنه النحاس هذا. يُنظر: إعراب القرآن للنحاس: (٣/ ٢٣٨)، والخزانة: (٥/ ٣٤٠) وتعقب كثيرٌ من النحاة قوله هذا، وردّوه. يُنظر: شرح السيرافي: (٩/ ٨٣)، وتحصيل عين الذهب: (ص: ٣٧٩)، والأمالي الشجرية: (١/ ٢٧٧)، والإنصاف: (٢/ ٦٩٠- ٦٩٣) وشرح المفصّل لابن يعيش: (٣/ ١٢٠)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: (١/ ٤٧٣)، وشرح التسهيل: (٣/ ١٨٥).

وخالف الأخفش والكوفيون صاحب الكتاب، وجعلوا الضمير في موضع رفعٍ، واختلفوا في رافعه اختلافًا يضيق المقام عن إيراده، وللوقوف على تفصيله يُنظر: شرح السيرافي: (٩/ ٨٥- ٨٦)، والإنصاف: (٢/ ٦٨٧- وما بعدها)، وتبع الأخفشَ والكوفيين الأنباريُّ والمالقيُّ. يُنظر: الإنصاف: (٢/ ٦٨٩)، ورصف المباني: (ص: ٣٦٤- ٣٦٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثالثًا: إضافة أسماء الدهر إلى الفعل:

تحدّث صاحب الكتاب عمَّا يضاف إلى الفعل من الظروف والأسماء في بابٍ سمَّاه: « هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء »[1]، فذكر أن المضاف إلى الفعل على قسمين، الأوّل: ظروفٌ، والثاني: أسماءٌ.

فقال في الظروف: « يضاف إليها[2] أسماء الدهر. وذلك قولك: (هذا يومُ يقومُ زيدٌ)، و(أتيك يومَ يقول ذاك). وقال الله ﷻ: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ﴾[3] ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾[4]... ومما يُضاف إلى الفعل أيضًا قولك: (ما رأيته منذُ كان عندي) و(مذ جاءني) »[5].

وعلّل في صدر الباب مجيء أسماء الزمان مضافةً إلى الأفعال دون أن يخرج ذلك الأفعال عن أصلها، فقال: « وجاز هذا في الأزمنة واطّرد فيها كما جاز للفعل أن يكون صفةً، وتوسّعوا بذلك في الدهر لكثرته في كلامهم، فلم يخرجوا الفعل من هذا، كما لم يخرجوا الأسماء من ألف الوصل نحو: (ابنٍ)، وإنّما أصله للفعل وتصريفه »[6].

ومراده أن إضافة ظروف الزمان إلى الأفعال جائزة على حدّ جواز وقوع الأفعال صفاتٍ لما قبلها، ثم ذكر بأنّهم قد توسّعوا في ظروف الزمان على هذا

---

(١) الكتاب: (٣/ ١١٧).

(٢) أي: للجمل الفعلية.

(٣) سورة المرسلات: (٣٥).

(٤) سورة المائدة: (١١٩).

(٥) الكتاب: (٣/ ١١٧).

(٦) الكتاب: (٣/ ١١٧)، ويُنظر حديثه أيضًا في: (١/ ٣٦- ٣٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

النحو فأضافوها إلى الأفعال لكثرتها في كلامهم، ثمّ بيّن أن الإضافة إلى الفعل ها هنا لم تخرج الفعل عن أصله، وإن كانت من علامات الاسم، وقاس على هذا دخول همزة الوصل على الاسم في (ابن)، مع بقائه على أصله في الاسمية، مع أنّ همزة الوصل تدخل في الأصل على الأفعال لا الأسماء[1].

وقد علّل السيرافيّ إضافة ظروف الزمان إلى الفعل بما فيهما من المشاكلة؛ لأن الفعل يدلّ على الزمان مثل الظروف، ومن هنا كانت إضافة الظروف إليه أبين من إضافتها إلى المصادر المجرّدة من الزمان، وفي ذلك يقول: « أمّا إضافة أسماء الدهر إلى الأفعال؛ فلأن الأفعال بمنزلة أسماء الدهر، إذ كان في لفظها ما يدلّ على المضي كقولك: (ذهب) و(انطلق) وما أشبه ذلك، وفي لفظها ما يدلّ على الاستقبال والحال كقولك: (يذهب) و(ينطلق)، فانقسم لفظه إلى ماضٍ وغير ماضٍ، فصار الفعل في الماضي بمنزلة (أمس) والحال كـ(اليوم) و(الآن)، والمستقبل كـ(غد)، ويسهّل إضافته إلى الفعل؛ لأنه أبين من إضافته إلى مصدره؛ لأن لفظ الفعل يدلّ على تحصيل زمانه، ولفظ المصدر لا يدلّ على ذلك... » [2].

وألحق صاحب الكتاب بالظروف المضافة إلى الأفعال اسمين هما: (آية)، و(ذي) [3]، وفي هذا يقول: « ومنه أيضًا[4] (آية).

---

(١) يُنظر: التعليقة: (٢/ ٢٢٨).

(٢) شرح السيرافي: (١٠/ ١٦٣).

(٣) وزاد ابن مالك إلى ما يضاف إلى الجمل: (لدن) و(ريث) يُنظر: شرح التسهيل: (٣/ ٢٥٩-٢٦٠).

(٤) أي: مما يضاف إلى الفعل.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

قال الأعشى[1]:

بِآيــةِ تُقْــدِمُونَ الخَيــلَ شُــعْثًا كَــأنّ عَــلَى سَــنَابِكِها مُــدَامَا[2]

وقال يزيد بن عمرو بن الصَّعق[3]:

أَلاَ مَــنْ مُبلــغٌ عَنِّــي تَمِــيمًا بِآيــةِ مــا تُحِبُّــونَ الطَّعَامَــا[4]

---

(١) هو ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير. يقال له: أعشى قيس وأعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير، سُمّي صناجة العرب، وهو من أصحاب المعلقات، أدرك الإسلام ولم يسلم له ديوان شعر مطبوع. تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء: (١/ ٦٥-٦٧)، والشعر والشعراء: (ص:١٥٩-١٦٥).

(٢) يُنظر البيت في: تحصيل عين الذهب: (ص:٤٣٠)، والخزانة: (٦/ ٢١٢)، ولم أجده في ديوان الأعشى.

شعثًا: متغيرة من السفر والجهد، السنابك: جمع سُنْبُك وهو: مقدّم الحافر.

المدام: الخمر.

شبه ما ينصبُّ من عرقها ممتزجًا بالدم بالخمر.

والشاهد فيه: إضافة (آية) إلى (تقدمون)، وكأن إضافتها على تأويل إقامتها مقام الوقت، فكأنه قال: بعلامة وقت ما تقدمون.

(٣) هو يزيد بن عمرو بن خويلد (الصَّعِق) بن نفيل بن عمرو الكلابي، فارس جاهلي من الشعراء، له أخبار، كان أعرجَ، طعنه العمرَّد فأعرجه. ومما يقال في تلقيب جدّه بالصَّعِق: أنّه اتخذ طعامًا لقومه في الموسم بعكاظ فهبَّت ريحٌ ألقت فيه تراب فلعنها، فأصابته صاعقة فمات. تنظر ترجمته في: الخزانة: (١/ ٤٣٠)، والأعلام: (٨/ ١٨٥-١٨٦).

(٤) يُنظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:١٧١)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (٢/ ١٣٤)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٤٣٠)، والخزانة: (٦/ ٥١٨).

ذكر حب تميم للطعام وجعل ذلك (آية) يعرفون بها، لما كان من أمرهم في تحريق عمرو بن هند لهم، ووفود البرجمي عليه حين شَمّ رائحة المحرقين منه فظنّه طعامًا يصنع فقُذف به في النار.

=

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فـ(ما) لغوٌ.

ومما يُضاف إلى الفعل أيضًا قوله: (لا أفعلُ بذي تَسْلَمُ) و(لا أفْعَلُ بذي تَسْلَمان) و(لا أَفْعَلُ بذي تَسْلَمُون) المعنى: لا أفعل بسلامتك، و(ذو) مضافة إلى الفعل كإضافة ما قبله، كأنّه قال: لا أفعلُ بذي سلامتك، فـ(ذو) هاهنا: الأمر الذي يسلمك وصاحب سلامتك.

ولا يضاف إلى الفعل غير هذا، كما أنّ (لدن) لا تنصب إلا في (غدوة).

واطردت الأفعال في (آية) اطراد الأسماء في (أتقولُ؟) إذا قلت: (أتقول زيدًا منطلقًا) شُبّهت بـ(تظنّ) »[1].

فـ(آية) في البيت الأول مضافة إلى جملة (تقدمون) وفي البيت الثاني أضيفت إلى جملة (تحبون) وجُعلت (ما) في البيت لغوًا[2].

وأمّا قولهم: (لا أفعلُ بذي تسلم)، فقد ذكر السيرافي أنّه محمول على الدعاء؛ كأنّه قال: (لا أفعل، والله يُسلمكَ)، وذكر أن تقدير صاحب الكتاب يُفهم منه أن الفعل قائم مقام مصدره[3].

وذكر صاحب الكتاب أنّه لا يضاف إلى الفعل غير هذه الأسماء كما أن (لدن) لا تنصب من الظروف إلاّ (غدوة).

= والشاهد فيه: إضافة (آية) إلى (يحبون) و(ما) زائدة للتوكيد.

(١) الكتاب: (٣/ ١١٨-١١٩).

(٢) ذكر السيرافي أن جعلها زائدة ليس بلازم؛ لاحتمال وقوعها مع الفعل بعدها في تأويل مصدر، والتقدير: بآية محبتكم للطعام. يُنظر: شرح السيرافي: (١٠/ ١٦٥).

(٣) يُنظر: شرح السيرافي: (١٠/ ١٦٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وبين أن إضافة (آية) إلى الفعل مطردة كاطّراد إجراء القول مجرى الظن ونصب الاسمين بعده.

وحاصل ما ذكره أن ظروف الزمان تنفرد بإضافتها للفعل كما تنفرد (لدن) بنصها (غدوة)، وقد ألحق بالظروف المضافة إلى الأفعال اسمين ينفردان بإضافتهما للفعل هما: (آية) و (ذي).

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

رابعًا: إجراء (جاء) مجرى (صار):

الأصل في الفعل (جاء) أن يكون فعلًا كغيره من الأفعال، متعديًا وغير متعدٍ نحو: (جاء زيدٌ عمرًا) و(جاء زيدٌ إلى عمرٍو)، لكن من العرب من جعل هذا الفعل ناقصًا بمنزلة (صَارَ) [1]، فكان لهم فيه نحوٌ ليس لغيره من الأفعال، وفي هذا يقول صاحب الكتاب: «... ومثلُ قولهم: (من كان أخاك؟) [2] قول العرب: (ما جَاءَت حاجتَك؟)[3]، كأنّه قال: ما صارت حاجتك، ولكنه أدخل التأنيث على (ما) حيث كانت (الحاجة)، كما قال بعض العرب: (من كانت أمَّك؟) حيث أوقع (مَنْ) على مؤنث.

وإنّما صُيِّر (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحده[4]؛ لأنه بمنزلة المثل، كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم: (عسى الغُوَيْرُ أَبْؤسًا) [5] ولا يقال: عسيتَ أخانا.

---

(١) يُنظر: شرح السيرافي: (٢/ ٣٨٧)، والنكت: (١/ ١٨٧).

(٢) أي: مثله في إضمار اسم (كان) العائد إلى (مَنْ) ونصب (أخاك) على الخبر.

يقول شارح الكتاب: « جعلوا لها اسمًا وخبرًا هو الاسم، كما كان ذلك في باب (كان) وأخواتها، فجعلوا (ما) مبتدأ وجعلوا في (جاءت) ضمير (ما)، وجعلوا ذلك الضمير اسم (جاءت)، وجعلوا (حاجتك) خبر (جاءت)، فصار بمنزلة: (هندٌ كانتْ أُختك)، وأنّثوا (جاءت) لتأيث معنى (ما)، فكأنه قال: أية حاجة جاءتْ حاجَتَكَ » شرح السيرافي: (٢/ ٣٨٧).

(٣) أوّل من تكلّم بهذا هم الخوارج حين أتاهم ابن عباس ﷺ موفدًا من قبل أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب -كرَّم الله وجهه- ليدعوهم إلى الحق. يُنظر: شرح السيرافي: (٢/ ٣٨٨)، والنكت: (١/ ١٨٧)، وشرح المفصل لابن يعيش: (٧/ ٩١).

(٤) أي: في هذا الموضع وحده.

(٥) تقدّم الحديث عنه. يُنظر: (ص: ١٤٤) من البحث.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وكما جعلوا (لَدُن) مع (غدوة) منونة في قولهم: (لَدُنْ غُدْوةً) ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام... »[1].

فهم إنّما جعلوا (جاء) بمعنى (صار) لضربٍ من المشاكلة، يقول الرماني: «...وإنّما خرجت (جاءت) إلى معنى (صارت)؛ لأنهما يجتمعان في معنى الانتهاء إذا قلت: (صرت إلى المكان) و(جئت إلى المكان)، وتنفصل (صارت)؛ لأن فيها معنى الانقلاب، كقولك: (صار الطين خزفًا) و(صار الماء باردًا بعد حرارته)، وليس في (جاءت) هذا المعنى. وإنّما صَلَحَ هذا التقدير لما كان بين المخاطب والمتكلم من حديث الحاجة والمفاوضة فيما يدور فيها، فلمَّا عاد لذكر السؤال عنها اقتضى ذلك الإيجاز واستعمال طريق الاستعارة؛ ليخرج الكلام إلى حدّ البلاغة عند الأحوال التي تقتضي مفهوم الكلام»[2].

وعلّل صاحب الكتاب تأنيثهم الفعل مع (ما)؛ بأنهم جعلوا في (جاءت) ضميرًا يرجع إلى (ما) التي هي الحاجة، « ولو حمل (جاء) على لفظ (ما) لقال: ما جاء حاجتك؛ إلاّ أن العرب لا تستعمل هذا المثل إلاّ مؤنثًا والأمثال إنّما تحكى»[3].

وجعل قولهم: (ما جاءت حاجتك) نظير قولهم: (من كانت أمَّك) في حمل ضمير (كانت) على (مَنْ) في المعنى لا اللفظ، وفي تأنيث (من) بالتأويل[4].

---

(١) الكتاب: (١/ ٥٠-٥١).

(٢) شرح الرماني: (١/ ٢٢٥).

(٣) شرح السيرافي: (٢/ ٣٨٨)، ويُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: (٧/ ٩١).

(٤) يُنظر: شرح الرماني: (١/ ٢٢٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثم ذكر بأنهم قد جعلوا (جاء) بمنزلة (كان) [1]؛ لأنّه بمنزلة المثل وشبّه انفراده بهذا بانفراد (عسى) بنصب الاسم خبرًا لها في قولهم: (عسى الغوير أبؤسًا) وهو مثل لا يقاس عليه[2].

وجعل هذه الأمثلة المنفردة بحكم خاص بمنزلة (لدن) في نصبها (غدوة)، « فقد جاز تغييره لكثرة الاستعمال مع صحة التقدير. وذلك أنّه يقال: (لدُ) و(لدن) فتحذف النون تارة وتُثبت تارة على شرط الزوائد وإن كانت أصلية، فجرت مجرى (عشرين درهمًا) في وجوب النصب لما اتصل بها مما يقتضيه وهو منعقد بمعناها كالانعقاد في (عشرين درهمًا). ووجب التنوين في (غدوة)؛ لأنها خرجت مخرج التمييز الذي لا يكون إلا نكرة، وإنّما كانت تُمنع الصرف؛ لأنها معرفة مؤنثة فلمَّا خرجت إلى النكرة صرفت » [3].

ثمّ ذكر أن من سننهم في الكلام جعل الشيء في موضعٍ لا يكون عليه في غيره من المواضع.

ثمّ ذكر صاحب الكتاب أن من العرب من يجعل (حاجة) اسمًا لـ(جاء)، فيجعلها مرفوعة، ويجعل (ما) في موضع نصبٍ على أنها خبرٌ لـ(جاء) فيقول: (ما

---

(١) أي: ناقصًا محتاجًا لاسمٍ وخبر. يُنظر: شرح السيرافي: (٢/ ٣٩٠).

(٢) يُنظر: شرح الرماني: (١/ ٢٢٦).

(٣) شرح الرماني: (١/ ٢٢٦) وأجاز ابن الحاجب القياس عليه فقال: «... وهل يُقتصر في ذلك على هذا المحلّ أو يُعدّى وفيه نظر، والأولى أن يُعدّى؛ لأنهم يقولون: (جاء البرُ قفيزين وصاعين) على أنّه قد قيل: إن (قفيزين) حال وهو ضعيف؛ لأنهم لم يقصدوا الإخبار عن البرّ بالمجيء في نفسه، وإنّما قصدوا حصوله على هذه الصفة... » الإيضاح في شرح المفصل: (٢/ ٧٣)، وذكر صاحب البسيط بأنه لا يحفظ خلافًا في ذلك إذ يقول: « ولا أعلم خلافًا أن (جاء) لم تستعمل بمعنى (صار) إلّا في هذا الموضع وحده ». البسيط: (٢/ ٦٦٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

جاءت حاجتُك)، « ولا يجوز تأخير (ما) و(مَنْ)[1] وإن كانتا منصوبتين في التقدير؛ لأنهما استفهام، والاستفهام لا يتأخر »[2].

ثمّ نصّ على أن هذا المثل لم يغيّر فيما عدا ذلك، فلم يقولوا: ما جاء حاجتَك بتذكير الفعل على لفظ (ما) كما قالوا: (من كان أمَّك)؛ لأنه مثلٌ والأمثال لا تُغيّر، وشبهه في امتناع هذا مع جوازه في غير هذا الموضع باتّفاقهم على فتح (العين) في: (لعَمرُ الله) مع جواز ضمها؛ لأن (العُمر والعَمر) بمعنى واحد هو: البقاء،وفي هذا يقول: « ومَنْ يقول من العرب: (ما جاءت حاجتُك) كثير كما يقول: (مَنْ كانت أمُّك)، ولم يقولوا ما جاء حاجتك كما قالوا: من كان أمّك؛ لأنّه بمنزلة المثل، فألزموه (التاء) كما اتفقوا على (لعَمرُ الله) في اليمين »[3] .

وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: « يعني: أن العرب اتّفقوا على النطق بهذا المثل على تأنيث (جاءت)، كما اتّفقوا على قولهم في اليمين: (لعَمر الله)، وذلك أن (العَمر) و(العُمر) معناهما البقاء. وقولهم: (لعَمْرُ الله): لبقاءُ الله، كأنه قال: لبقاءُ الله حَلِفي، ولم يقل أحدٌ: لعُمر الله، وإن كان معناها معنى (العَمر) في غير هذا الموضع. واختصّ هذا الموضع بإحدى اللغتين، كما اختص (جاءت) بالتأنيث دون التذكير »[4].

وحاصل قوله: أن الفعل (جاء) قد انفرد بمجيئه فعلاً ناقصًا بمعنى (صار) كما انفردت (لدن) بنصبها (غدوة).

والله تعالى أعلم.

---

(١) في: (من كانت أمُّك).

(٢) شرح السيرافي: (٢/ ٣٩٢).

(٣) الكتاب: (١/ ٥١).

(٤) شرح السيرافي: (٢/ ٣٩٣)، ويُنظر: شرح عيون سيبويه: (ص: ٥١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

خامسًا: إضافة الأعداد من (ثلاثمائة) إلى (تسعمائة) إلى مفرد:

ذكر صاحب الكتاب أن القياس يقتضي أن تضاف الأعداد من (ثلاثة) إلى (تسعة) إلى لفظ (المائة) مجموعًا؛ « وذلك أنّ (ثلاثا) و(تسعًا) تضاف إلى جماعة في الآحاد، فانبغى أن تكون ها هنا أيضًا مضافة إلى جماعة... »[1]، فيقال: ثلاث مئاتٍ أو مئين، وتسع مئات أو مئين، لكنهم عدلوا عن ذلك وأضافوه لمفرد، وفي هذا يقول صاحب الكتاب: « وأمّا (ثلثمائةٍ) إلى (تسعمائة) فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئاتٍ، ولكنّهم شبّهوه بـ(عشرين) و(أحدَ عشرَ)، حيث جعلوا ما يُبيّن به العدد واحدًا؛ لأنه اسمٌ لعددٍ كما أن (العشرين) اسمٌ لعدد »[2].

وعلّل الرماني هذا بقوله: « وإنّما جاز في الواحد لانعقاد العدد بالعدد على شبه المركّب، فاقتضى تخفيف لفظه؛ لما يلزمه من الإضافة إلى العدد، ثمّ إلى جنس المفسّر. ولا يجوز مثل ذلك في: تسع امرأة؛ لأنّه ليس فيه مثل علّته.

ونظيره (أحد عشر) في انعقاد عددٍ بعددٍ يقتضي المفسّر، ونظيره أيضًا (عشرون درهمًا) في طول الاسم الذي اقتضى الحذف للتخفيف، فحذف لفظ الجمع وحرف الإضافة، فصار: (عشرون درهمًا) »[3].

فلمّا كان لفظ العدد من (ثلاثمائة) إلى (تسعمائة) يقتضي تخفيفًا كالذي في ألفاظ العقود والأعداد المركّبة؛ أضيف إلى واحدٍ كما كان مميّز تلك الأعداد مفردًا.

وقد بيّن صاحب الكتاب أن وقوع اللفظ واحدًا والمعنى على الجمع ليس بمستنكرٍ في كلامهم، وفي هذا يقول: « وليس بمستنكرٍ في كلامهم أن يكون اللفظ واحدًا والمعنى جميعٌ، حتّى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل

---

(١) شرح السيرافي: (٤/ ١٧٥).

(٢) الكتاب: (١/ ٢٠٩).

(٣) شرح الرماني: (٢/ ٤٨٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

في الكلام[1]. وقال علقمة بن عَبدَة[2]:

بِهَا جِيْفُ الحَسْرَى فَأَمّا عِظَامُهَا فَبِيْضٌ وَأَمّا جِلْدُهَا فَصَلِيْبُ[3]

وقال[4]:

لا تُنكروا القَتْلَ وقد سُبينا في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وقد شَجِيْنَا[5] »[6]

---

(١) قال صاحب الكتاب في عجز الباب: « ومثل ذلك في الكلام [يعني مما جاء بلفظ الواحد مرادًا به الجمع] قوله تبارك وتعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾. سورة النساء: (٤)، وقَرَرْنا به عينا، وإن شئت قلت: أعينًا وأنفسًا... » (١/ ٢١٠)، فيفهم من هذا أن وقوع الواحد بمعنى الجميع ليس مخصوصًا بضرورة الشعر، بل هو واقع في السعة والاختيار، يُنظر: المحتسب: (٢/ ٨٧).

(٢) هو علقمة بن عَبدَة بن ناشرة بن قيس، من بني تميم. شاعرٌ جاهليّ من الطبقة الأولى، كان معاصرًا لامرئ القيس، وله معه مساجلات. له ديوان شعر مطبوع شرحه الأعلم الشنتمري. تُنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء: (١/ ١٣٩)، والشعر والشعراء: (ص: ١٣٠- ١٣٣)، والخزانة: (٣/ ٢٨٢- ٢٨٤).

(٣) يُنظر البيت في: ديوان علقمة: (ص: ٤٠)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص: ٦٤)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٢١٨- ٢١٩)، وتحصيل عين الذهب: (ص: ١٦٩).

وصف طريقًا بعيدًا شاقًا على من سلكه، فجيف الحسرى وهي المعيبة من الإبل مستقرّة فيه.

والشاهد فيه: وضع (الجلد) موضع (الجلود)؛ لأنه اسم جنس ينوب واحده عن جميعه، فأفرده ضرورة لذلك.

(٤) الرجز منسوب للمُسَيَّب بن زيد مناة الغنوي. يُنظر: شرح السيرافي: (٤/ ١٧٦)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٢٦٠)، وتحصيل عين الذهب: (ص: ١٦٩).

(٥) يُنظر الرجز في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص: ٦٤)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٢٦٠- ٢٦١)، وتحصيل عين الذهب: (ص: ١٦٩- ١٧٠).

شجينا: غصصنا.

والشاهد فيه: وضع (الحلق) موضع الحلوق.

(٦) الكتاب: (١/ ٢٠٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وذكر شارح الكتاب بأن إرادتهم الجمع بلفظ ليس بمستنكرٍ في كلام العرب ولا سيما في باب العدد، « وقد استعملت العرب لفظ الواحد بمعنى الجميع في الشعر، لَمَّا لم يستعمل في الكلام؛ لأن من كلامهم في مواضع كثيرة العبارة عن الجميع بواحد، فحمل الشاعر هذا المعنى بأن استعمل لفظ الواحد بمعنى الجمع في غير تلك المواضع... »[1].

ثمّ أخبر صاحب الكتاب أن إضافة الأعداد من (ثلاثة) إلى (تسعة) إلى لفظ (مائة) المفرد تختصّ به هذه الأعداد، كما اختصت (لدن) بنصبها (غدوة)، وفي هذا يقول: « فاختص التثليث بهذا الباب إلى (تسعمائة)؛ كما أن (لدن) لها في (غدوة) حالٌ ليست في غيرها تنصب بها، كأنّه ألحق التنوين في لغة من قال: (لَدُ). وذلك قولك: (من لَدُنْ غُدْوَةً) [2]، وقال بعضهم: (لَدَنْ[3] غدوةً) كأنّه أسكن (الدال)، ثمّ فتحها كما قال: (اضربَنْ زيدًا)، ففتح (الباء) لَمَّا جاء بـ(النون) الخفيفة.

والجرّ في (غُدْوَة) هو الوجه والقياس، وتكون النون من نفس الحرف بمنزلة (نون) (مِنْ وعَنْ)، فقد يشذّ الشيء من كلامهم عن نظائره، ويستخفون الشيء في موضع، ولا يستخفون في غيره، وذلك قولهم: (ما شَعَرتُ به شِعْرَة)

---

(١) شرح السيرافي: (٤/ ١٧٦).

(٢) ضبطت كذا في طبقة بولاق، وضبطها عبد السلام هارون برفع (غدوة)، ويغلب على ظني أن الصواب ما أثبتّه، لأن البصريين لا يرون رفعها، وإنما رفعها الكوفيون على إضمار (كان) تامة، يُنظر: أوضح المسالك: (٢/ ١٤٧).

(٣) ضبطت كذا في طبقة بولاق، ورسمها عبد السلام هارون (لدًا)، ويغلب على ظني أن الصواب ما أثبته، لأنه يتكلّم عن فتح (الدال) تخلصًا من التقاء سكونها مع سكون (النون) كما في (اضربَنْ). يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ((٤/ ١٠٠- ١٠١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

و(ليت شِعْرِي)، ويقولون: (العَمْرُ والعُمْرُ) لا يقولون في اليمين إلاّ بالفتح، يقولون كلهم: (لَعَمْرُك) وسترى أشباه هذا أيضًا من كلامهم إن شاء الله » [1].

ومراده أنهم اختصوا هذه الأعداد بإضافتها إلى (المائة) مفردة وإن كان القياس يقتضي أن تضاف للفظ الجمع كما فُعل بها في الآحاد، مثلما أن (لدن) اختصت بنصبها (غدوة). وبيان ذلك: أن الأصل في (لدن) أن تخفض ما بعدها كسائر الظروف الملازمة للإضافة[2]، والنون فيها أصلية بمنزلة (النون) في (مِنْ) و(عَنْ)، « والدليل على ذلك أنه يخفض بها مع ما بعدها مع ثبات النون... » [3].

لكنهم نصبوا (غدوة) بها خاصة؛ « لكثرة استعمالها فغيروها عن الجرّ، فلا تقول قياسًا على (لدن غدوة) لدن بكرة؛ لأنه لم يكثر في كلامهم كثرة (لدن غدوة)...»[4]، وقد جعلوا (النون) في (لدن) بمنزلة (النون) في (عشرين)؛ « إذا كانت تسقط في حال وتثبت في حال »[5]، فانتصب ما بعدها، كما انتصب ما بعد (العشرين) عن تمامه، وأما من اطّرح (النون) ونصب (غدوة) فقال: (لدُ غدوة) فهو كأنّما نوّن (لدُ) فتمّ بعد حذف (النون) بالتنوين.

وذكر صاحب الكتاب أن منهم من يقول: (لَدَنْ غدوة) بفتح (الدال)، فهو كأنّما أسكن (الدال) المضمومة تخفيفًا، « فلمّا حرّك لم يرجع إلى حركة ثقيلة، وحرَّك بأخفّ الحركات »[6] وهي الفتحة، وذكر السيرافي توجيهًا آخر، يقول فيه

---

(١) الكتاب: (١/ ٢١٠).

(٢) يُنظر: أوضح المسالك: (٢/ ١٤٧).

(٣) شرح السيرافي: (٤/ ١٧٨).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش: (٤/ ١٠٢).

(٥) شرح السيرافي: (٤/ ١٧٨).

(٦) شرح الرماني: (٢/ ٤٨٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

إن (لَـدَن) لغـة مـن حـذف (النـون) وأسـكن (الـدال) [1]، فلـمَّا أعـاد النـون التقـى سـاكنان، ففـتح (الـدال) تخلـصًا مـن التقـاء الـساكنين، كـما فعلـوا في المـضارع لمـَّا اتصلت به (نون) التوكيد الخفيفة حين حرّكوا آخره بالفتح، فقالوا (اضربَنْ) [2].

ثمّ بين صاحب الكتاب أن الشيء قد يشذّ عن نظائره ويكون له حكـمٌ لـيس لغيره، وأنّهم قد يستخفون الشيء في موضعٍ لا يستخفونه في غيره، كما فعلوا حـين أضافوا ثلاثًا إلى مائة، وكما نصبوا بـ(لدن) (غـدوة)، وذكـر أمثلـة لـذاك، كقـولهم: (ليت شِعري) والقياس أن يقول: (ليت شِعْرتي) على حدّ قـولهم: (مـا شَـعَرْتُ بـه شِـعْرة؛ لأن مـصدر (شَـعَرتُ): (شِـعْرةً)، وإنّـما فعلـوا بـه هـذا تخفيفًـا لكثـرة الاستعمال[3].

وكما قالوا: (لعَمْرك) بالفتح في اليمين، مع جواز قولهم: (العَمْر) و(العُمْـر) في غير اليمين؛ وذلك لكثرته في كلامهم « فاختاروا أخفّ اللفظين، وتركوا الآخر الذي في معناه » [4].

وحاصل ما ذكره أن: الأعداد من (ثلاثمائة) إلى (تسعمائة) تختص بإضـافتها إلى مفرد كما اختصت (لدن) بنصبها (غدوة).

والله تعالى أعلم.

---

(١) يعني: (لَدْ).

(٢) يُنظر: شرح السيرافي: (٤/ ١٧٨).

(٣) يُنظر: شرح السيرافي: (٤/ ١٧٩)، وشرح الرماني: (٢/ ٤٨٣).

(٤) شرح السيرافي: (٤/ ١٧٩)، ويُنظر: شرح الرماني: (٢/ ٤٨٣). وقد تقدم الحديث عن هذا. يُنظر: (ص:٣٧٢) من البحث.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

سادسًا: إجراء فعل التعجب مع ضعفه ونقص تصرفه مجرى الفعل:

عقد صاحب الكتاب بابًا للحديث عن فعل التعجب (ما أفْعَلَه) بعنوان: «هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجرِ مجرى الفعل، ولم يتمكّن تمكنه »[1]، ويفهم من كلامه أن فعل التعجّب يعمل عمل الفعل فيرفع فاعلًا وينصب مفعولًا، ولكنه لم يجرِ مجرى الفعل في الوضع ولم يتمكّن تمكّنه في التصرَّف، فلزم صيغة وزمنًا واحدًا، وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: « اعلم أن التعجب من الشيء أن يكون زائدًا في معنى ما تُعُجّب منه على غيره نادرًا في بابه؛ لأن فيه تفضيلًا. ولا يجوز أن يقال لـ(زيد) إذا كان في أوّل مراتب الحسن: ما أحسن زيدًا؛ لأنه لا تفضيل فيه.

فإذا قالوا: (ما أحسن زيدًا)، فـ(ما) عند سيبويه اسم مبتدأ غير موصولة، و(أحسن) خبر (ما)؛ وفي (أحسن) ضمير من (ما) وهو فاعل (أحسن)؛ لأن (أحسن) فعل، و(زيدًا) مفعول (أحسن)، وهو بمنزلة قولك في الإعراب: (زيدًا أكرمَ عبدَ الله)...»[2].

وقد جعل صاحب الكتاب فعل التعجب في ضعفه شبيهًا بـ(لات) و(ما) في ضعفهما ودخولهما في العمل بالشبه لا بالوضع، وذلك لحملهما على معنى (ليس)، وفي هذا يقول: «... وذلك قولك: (ما أحسنَ عبدَ الله!)... ولا يجوز أن تقدّم (عبد الله) وتؤخر (ما)، ولا تزيل شيئًا عن موضعه، ولا تَقول فيه ما يُحْسِنُ، ولا شيئًا مما يكون في الأفعال سوى هذا.

وبناؤه أبدًا من (فَعَل) و(فَعِلَ) و(فَعُل) و(أفْعَله)؛ هذا لأنّهم لم يريدوا أن

---

(١) الكتاب: (١/ ٧٢).

(٢) شرح السيرافي: (٣/ ٦٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩ ١٤٣٤/١٢/٠٥ Ali Fattani

يتصرَّف، فجعلوا له مثالًا واحدًا يجري عليه، فشُبّه هذا بما ليس من الفعل نحو (لات) و(ما) وإن كان من (حَسُن، وكَرُم، وأعْطَى) كما قالوا: (أَجْدَلُ) [١] فجعلوه اسمًا وإن كان من (الجَدْل) وأجري مجرى (أَفْكَلٍ) [٢]... » [٣].

وفي شرح هذا يقول الرماني: « ونظير فعل التعجب (لات) و(ما) في الضعف بما حدث لكلّ واحدٍ منهما، فالذي حدث لـ(ما) أنها دخلت في العمل بحقّ الشبه لا بحقّ الأصل[٤]، وكذلك (لات) [٥]، إلا أن (لات) أضعف؛ لأن شبهها أنقص، فكذلك فعل التعجب لما حُمل عليه معنًى ليس له في أصله ضعف، فمنع التصرف كما ضعفت (ما) و(لات) فمنعتا التصرَّف في العمل » [٦].

وتحدث سيبويه عن عمل فعل التعجب في موضعٍ آخر من كتابه، وهو عنده عامل عمل الفعل، وإن اختلف عنه في تصرفه وعدم قبوله الضمائر المتصلة إلاّ ما دلّ على الغيبة، وضعفه عن العمل في متقدم عليه لفظًا، ولزومه صيغة واحدة فقال: « وكذلك: (ما أحسنَ عبدَ الله!، وزيد قد رأيناه) فإنّما أجريته -يعني (أحسنَ)- في الموضع مجرى الفعل في عَمله، وليس كالفعل ولم يجئ على أمثلته،

---

(١) الأجدل: « الصقر، صفة غالبة، وأصله من الجَدْل الذي هو الشدّة...جعله سيبويه مما يكون صفة في بعض الكلام، واسمًا في بعض اللغات » اللسان: مادّة (جدل).

(٢) أَفْكَل: « إذا أخذته رعدةٌ فارتعد من بردٍ أو خوفٍ. اللسان: (فكل).

(٣) الكتاب: (١/ ٧٢-٧٣).

(٤) فأهل الحجاز يعملونها في الخبر تشبيهًا لها بـ(ليس) فكلتاهما لنفي الحال، وكلتاهما تدخل على الجملة الاسمية، وتجوز زيادة (الباء) في خبريهما. يُنظر: رصف المباني: (ص:٣٧٧-٣٧٨).

(٥) تشبه (لا) بـ(ليس) في العمل، وتلحق بها التاء فتدخل على لفظ (الحين) يُنظر: المرجع السابق: (ص:٣٣٣-٣٣٤)، وقد تقدّم الحديث عنها. يُنظر: (ص:٢١٠) من البحث.

(٦) شرح الرماني: (١/ ٣٦٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ولا على إضماره ولا تقديمه ولا تأخيره ولا تصرفه » [1].

وفي شرح ذلك يقول السيرافي: يعني أن (زيدًا) الاختيار فيه الرفع، وإن كان قبله فعل وهو (أحسنَ)، وذلك أن (أحسنَ) وإن كان فعلًا فهو لا يتصرَّف، ولا يكون منه مستقبل، ولا يتقدم على (ما)، وكذلك وضع في التعجّب، فصار بمنزلة (إنَّ) في اختيار رفع الاسم في الجملة الثانية، على أن قولنا: (ما أحسنَ زيدًا!) صدر الكلام اسمٌ مرفوع وهو (ما)، فتكون الجملة الثانية مُصدّرة باسمٍ أيضًا » [2].

وقد جعل صاحب الكتاب فعل التعجّب في عمله مع ضعفه عن بقية الأفعال بمنزلة: (لدن، وكم) في عملهما النصب فيما بعدهما، وهما ليسا بفعلٍ ولا فاعلٍ إذ يقول: « وإنّما هو[3] بمنزلة: (لدن غدوةً) و(كم رجلًا) فقد عملا عمل الفعل وليسا بفعلٍ ولا فاعل » [4].

وعلّق السيرافي على هذا بقوله: « يعني أن قوله: (ما أحسنَ زيدًا!) لنقصان تصرّفه قد صار بمنزلة: (لَدُنْ غُدْوةً) و(كَمْ رجلًا)، وهذان قد نصبا وليسا بفعلٍ، فنَصَب (ما أحسن عبدَ الله) لضعفه بمنزلة ما نصب وليس بفعلٍ » [5].

ومراده أن فعل التعجب قد نقص تصرّفه وضَعُفَ ومع ذلك فقد عمل، كما نصبت (لدن) وهي ظرف (غدوةً)، وكما نصبت (كم) وهي ليست بفعلٍ تمييزًا،

---

(١) الكتاب: (١/ ٩٦).

(٢) شرح السيرافي: (٣/ ١٤٤).

(٣) يعني فعل التعجّب.

(٤) الكتاب: (١/ ٩٦).

(٥) شرح السيرافي: (٣/ ١٤٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وكلاهما اسمٌ مبنيٌّ تمَّ لمشابهته المتممَّ بالنون أو التنوين. وجميعها قد انفردت بالعمل على ضعفها، كما انفرد فعل التعجب بكونه فعلًا ناصبًا مع نقص تصرفه وضعفه.

وحاصل قوله: أنّه جعل فعل التعجب في انفراده بالعمل عمل الفعل مع ضعفه وعدم تمكنّه وتصرفّه تصرف الفعل مشبهًا بانفراد (لدن) بنصبها (غدوة).

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

سابعًا: اختصاص (لا) النافية بإقحام (اللام) بين المضاف والمضاف إليه[1]:

ذكر صاحب الكتاب أن العرب تقول: (لا أبالك) على معنى (لا أباك)، فتقحم (اللام) بين المضاف والمضاف إليه، ويبقى المضاف على حاله قبل دخول اللام، ومثل هذا قولهم: (لا غلامي لك)، و(لا مسلمي لك) [2].

وذكر أن (لا) قد اختصت بهذا، كما اختصت (لدن) بنصب (غدوة)، وفي هذا يقول: « فإنّما اختصت (لا) في (الأب) بهذا كما اختصت (لدن) مع (غدوة) بما ذكرت لك، ومن كلامهم أن يجري الشيء على مالا يستعمل في كلامهم، نحو قولهم: (ملامح) [3] و(مذاكير) [4]، لا يستعملون لا مَلْمَحَةً ولا مِذْكارًا، وكما جاء (عَذِيْرَك) على مثال ما يكون نكرةً ومعرفةً نحو: (ضربًا) و(ضربك)، ولا يُتكلم به إلا معرفة مضافة... » [5].

فـ(لا) قد اختصت بهذا الإقحام دون سائر حروف النفي، كما اختصت (لدن) بنصب (غدوة)، ثم ذكر أن من كلامهم انفراد الشيء بحكمٍ لا يكون

---

(١) تقدم الحديث عن هذا. يُنظر: البحث: (ص:٣١٣).

(٢) يُنظر: الكتاب: (٢/ ٢٧٦).

(٣) « ملامح الإنسان ما بدا من محاسن وجهه ومساويه، وقيل: هو ما يلمح منه، واحدتها لمحة على غير قياس، ولم يقولوا: مَلْمَحة. قال ابن سيدة: قال ابن جني: استغنوا بـ(لمحة) عن واحد ملامح... فجمعوه على غير لفظه وهو من النوادر » اللسان: مادة: (لمح).

(٤) « قال الأخفش: هو من الجمع الذي ليس له واحد مثل: العَبَادِيْد والأبَابِيْل » : اللسان: مادة: (ذكر).

(٥) الكتاب: (٢/ ٢٨١-٢٨٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

مستعملًا في نظائره، فكما اختصت (لا) بهذا الفصل و(لدن) بعمل النصب، اختصت (ملامح) و(مذاكير) بإهمال واحدهما، ومثل هذا أيضًا قولهم: عذيرك[1] في لزوم الإضافة والتعريف وإضمار العامل، وفي بيان هذا يقول السيرافي: « وشبّه سيبويه أيضًا اختصاص (لا) بزيادة (اللام) بعدها بشذوذ تنوين (غدوة) مع (لدن)، وبقولهم: (ملامح) و(مذاكير) في جمع لمح وذكر، و(عذيرك) في لزوم الإضافة والتعريف والخروج عن منهاج نظائره... »[2].

فهذه أمور في كلامهم جرت على غير ما استعملوه وانفردت بأحكام ليست لغيرها.

---

(١) « يقال: (عذيرك من فلان) بالنصب أي: هاتِ من يعذرك، و(فَعِيلٌ) بمعنى (فَاعِل)، يقال: (عذيري من فلان) أي: مَنْ يعذرني. ونصبه على إضمار (هلّم معذرتك إياي)». اللسان: مادة (عذر).

« قال أبو سعيد: أنا أذكر أصل (عذيرك) وما يراد به لينكشف معناه، والفعل الناصب له، تقول العرب: من يعذرني من فلان، ويُفسر على وجهين:

أحدهما: من يعذرني في احتمالي إياه.

والآخر: من يذكر عذره فيما أتاه...

واختلفوا في (عذير)، فقال بعضهم: هو بمنزلة (عاذرٍ)، يقال: عاذر وعذير كشاهد وشهيد، وقادر وقدير، وعالم وعليم.

وضعّف المفضّل بن سلمة اللغوي هذا، أن يكون بمعنى العذر مصدرًا، قال: لأن المصادر على (فعيل) لا تأتي إلا في الأصوات، نحو: الصرير والصهيل والصليل والزئير، وأجاز أن يكون مصدرًا بمعنى العذر غير أنه اختار الأوّل.

وسيبويه يقدر (عذير) تقدير عاذر، وقد أفصح به في غير هذا الموضع [الكتاب: (٢/ ٢٣١)].

فإذا قال: « (عَذيرَك) على معنى: عاذرك، كأنّه قال: هات عاذرك أو أحضر عاذرك... ». شرح السيرافي: (٥/ ٤٦).

(٢) شرح السيرافي: (٨/ ١٢١)، ويُنظر: التعليقة: (٢/ ٢٩-٣٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وحاصل ما ذكره أن (لا) النافية للجنس قد انفرد بجواز اقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه نحو: (لا أبالك) كما انفردت (لدن) بنصبها (غدوة).

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثامنًا: النصب على المفعولية والظرفية على نزع الخافض سماعًا:

تحدّث صاحب الكتاب عن هذا في بابٍ سمَّاه: « هذا باب من الفعل يُبدَلُ فيه الآخر من الأول، ويُجري على الاسم كما يُجري (أجمعون) على الاسم وينصب بالفعل؛ لأنّه مفعول »[1].

وجعل من هذا قولهم: (ضُرِبَ عبدُ الله ظهرُه وبطنُه)، و(ضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ)، و(قُلِبَ عمرٌو ظهرُه وبطنُه)، و(مُطِرنا سهلُنا وجبلُنا)، و(مُطِرنا السهلُ والجبلُ). فيكون (ظهرُه وبطنُه) و(الظهرُ والبطنُ) و(سهلُنا وجبلنا) و(السهلُ والجبلُ) بدل اشتمال من نائب الفاعل، ويجوز أن يكون توكيدًا لا بدلًا، فإذا قلت: (ضُرب عبدُ الله ظهرُه وبطنُه)، فكأنك قلت: ضُربت أعضاؤُه كلُّها، وكأنّك قلت: ضُرب كلُّه وكذا سائر الأمثلة.

وفي شرح هذا يقول السيرافي: « يريد تُبدل (السهلُ والجبلُ) من (النون والألف)[2] بدل الاشتمال، وإن شئت جعلته تأكيدًا لا بدلًا، فيكون قولك: (ضُرِب عبدُ الله ظهرُه وبطنُه) كقولك: ضُرب أعضاؤه كلُّها، ويصير (الظهرُ والبطنُ) توكيدًا لـ(عبد الله)، كما يصير (أجمعون) توكيدًا للقوم إذا قلت: (رأيت القومَ أجمعين)، كأنه قال: ضُرب زيدٌ كلَّه، وقولك: (مُطرنا سهلُنا وجبلُنا) كقولك: مطرت بقاعُنا كلُّها... »[3].

ثم ذكر صاحب الكتاب جواز النصب في كلّ هذا على نزع الخافض إما على المفعولية، أو على الظرفية فقال: « وإن شئت نصبت، تقول: (ضُرِب زيدٌ الظهرَ

---

(١) الكتاب: (١/ ١٥٨).

(٢) يعني الضمير (نا).

(٣) شرح السيرافي: (٤/ ٥٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩ ١٤٣٤/١٢/٠٥ Ali Fattani

والبطنَ)، و(مُطِرنا السهلَ والجبلَ) و(قُلِبَ زيدٌ ظهرَه وبطنَه). فالمعنى: أنهم مُطِروا في السهل والجبل، وقُلب على الظهر والبطن. ولكنّهم أجازوا هذا، كما أجازوا قولهم: (دخلتُ البيتَ)، وإنما معناه: دخلت في البيت والعامل فيه الفعل. وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظرف؛ لأنّك: لو قلت: قُلِبَ هو ظهرُه وبطنُه وأنت تعني على ظهره لم يجز » [1].

فذكر هاهنا أن (الظهرَ والبطنَ) و(السهلَ والجبل) يجوز أن تنتصب على الظرفية وعلى المفعولية. فالظرفية على معنى: ضُرب زيد على الظهر والبطن، ومُطروا في السهل والجبل، فأجازوا هذا على حد قولهم: (دخلت البيت) على معنى: دخلت في البيت.

والمفعولية تكون بتعدية الفعل إلى المفعول الثاني اتساعًا بعد نزع الخافض.

وأمّا قوله: « وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظرف » فهو: « متوجه للمثال (قُلِبَ زيدٌ ظهرَه وبطنَه) فقط... فلا يصحّ أن يكون (الظهرَ أو البطن) مكانًا له[2]؛ لأنهما جزءان من (زيد)، فإذا وقع القلب على (زيد) تناول (الظهر والبطن) معه على سبيل المفعولية.

فلو أردت أن (زيدًا) قُلب على ظهره كان مكان القلب شيئًا آخر منفصلًا عن (زيد)، كأن يراد: قُلب زيدٌ على ظهره في الفراش أو على الفراش.

فالقلب يتناول (الظهر والبطن) على سبيل المفعولية كتناوله (زيدًا)، ومكان القلب لابدّ أن يكون منفصلًا عن (زيدٍ)، ولذلك لم يجز أن ينصبا على الظرفية.

---

(١) الكتاب: (١/ ١٥٩).

(٢) أي للقلب.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

أمّا (الضرب) فمكانه متحدٌ بزيدٍ و [هو] جزء منه وهو (الظهر والبطن)، وكذلك (المطر) مكانه (السهل والجبل)، فجاز في مثال (الضرب) أن ينصب (الظهر والبطن) على الظرفية، وكذلك في مثال (المطر) جاز أن ينصب (السهل والجبل) على الظرفية. وفي هذين المثالين يجوز نصبهما على المفعولية على سبيل الاتساع، والدليل على ذلك أن سيبويه أجاز فيما كان زمانًا أن يكون نصبه من جهتين فقال: « وتقول: (مُطِرَ قومُك الليلَ والنهارَ) على الظرف وعلى الوجه الآخر. وإن شئت رفعت على سعة الكلام... »[1] يريد بالوجه الآخر: النصب على المفعولية على سبيل الاتساع » [2].

ثم ذكر صاحب الكتاب أنّهم لم يجيزوا هذا في غير ما ذكره، فانفرد بجواز ذلك كما انفردت (لدن) بنصبها(غدوة)، وكما جُعل خبر (عسى) اسمًا في قولهم: (عسى الغوير أبؤسًا) [3]، وفي هذا يقول: « ولم يجيزوه في غير (السهل والجبل) و(الظهر والبطن) كما لم يجز: دخلت عبد الله، فجاز هذا في ذا وحده، كما لم يجز حذف الجرّ إلا في الأماكن في مثل: (دخلت البيت) [4] واختصتْ بهذا كما أن (لدن) مع (غدوة) لها حال ليست في غيرها من الأسماء، وكما أن (عسى) لها في

---

(١) الكتاب: (١/ ١٦٠).

(٢) شرح الأستاذ الدكتور بهاء الدين عبدالرحمن -أستاذ النحو والصرف المشارك في جامعة الطائف من موقع الفصيح على الشبكة العالمية للمعلومات-منتدى النحو والصرف- نافذة مثبتة: تفسير المشكل من كلام سيبويه: (ص: ١٤). وقد علّل الرماني امتناع قولهم: (قلب هو ظهره وبطنه) بأنه « لم يكثر استعماله إلى حدٍ لا يخلّ به الحذف » شرح الرماني: (١/ ٤٠٤)، وعلّله الفارسي: بأن « البطن والظهر مختصان، والظروف المكانية لا تكون مختصة » التعليقة: (١/ ١٣٥).

(٣) تقدم الحديث عنه. يُنظر: (ص: ١٤٤) من البحث.

(٤) « لأن (دخلت) قد كثر في الأماكن، وكان الدخول معها حقيقة... » شرح الرماني: (١/ ٤٠٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

قولهم: (عسى الغوير أبؤسًا) حالٌ لا تكون في سائر الأشياء » [1].

وقد علّل شارح الكتاب جواز هذا في (الظهر والبطن) و(السهل والجبل) بقوله: « وقد يجوز أن تنصب (البطنَ والظهرَ) على الظرف و[تحذف] [2] حرف الجرّ منه، كأنّك قلت: ضُرب في ظهره وبطنه، ولا يقال: ضرب زيدٌ يدَه ورجلَه على الظرف، وإنما خالف (الظهر والبطنُ) اليدَ والرجلَ؛ لأنَّ (الظهر والبطن) عامَّان في الأشياء، ألا ترى أن لكلّ شيء بطنًا وظهرًا، أو لأكثر الأشياء فيما جرت به العادة في كلام الناس، فأشبه (الظهرُ والبطنُ) المبهمات من الظروف لعمومها، وليس اليد والرجل و(السهل والجبل) بمنزلة (الظهر والبطن)؛ لأن المواضع إما أن تكون سهلًا أو تكون جبلًا، فجُعلت ظروفًا لهذا الإبهام، ومع هذا التشبيه الذي ذكرنا، فالقياس فيه ألا يكون ظرفًا، ألا ترى أنّك لو قلت: هذا الشَّعرُ ظهرَ زيدٍ أو بطن زيد لم يجز كما تقول: (هذا خلف زيدٍ وأمام زيدٍ)، وصار في الشذوذ بمنزلة: (دخلتُ البيتَ) و(ذهبت الشام) » [3].

وذكر صاحب الكتاب أنّهم قد توقفوا في هذا على السماع، وجعل جواز نصبه على الظرفية والمفعولية مشبهًا لانفراد (لدن) بنصب (غدوة)، وانفراد (عسى الغوير أبؤسًا) بمشابهة (عسى) (كان) في هذا الموضع، فإنهم قد « تركوا القياس في (الظهر والبطن) و(السهل والجبل) خاصة حين حذفوا حرف الجر، كما تركوا القياس في (دخلت) حين حذفوا (في) من الأماكن، فإذا استعملوا (دخلت) في غير الأماكن عادوا إلى القياس، فقالوا: (دخلت في هذه القصة)

---

(١) الكتاب: (١/ ١٥٩).

(٢) في الأصل: وحذف.

(٣) شرح السيرافي: (٤/ ٥٧-٥٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

و(دخل زيدٌ في مذهب سوء)، وكذلك إذا استعملوه في غير (البطن والظهر) فقالوا: (ضرب زيد على اليدِ والرجلِ) عادوا إلى القياس »[1].

ومن هنا كان لهذه الأسماء حالٌ لا تكون في سائر الأشياء.

وحاصل ما ذكره أن بعض الأسماء قد انفردت بجواز نصبها على المفعولية والظرفية على نزع الخافض سماعًا وهي: (ضُربَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ) و (مُطرنا السهلَ والجبلَ) و(قُلب زيدٌ ظهرَه وبطنّه)، كما انفردت (لدن) ينصبها (غدوة).

والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح السيرافي: (٤/ ٥٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثاني: المشبهات بـ(حينئذٍ الآن)

تحدّث صاحب الكتاب في باب: « هذا ما يكون فيه المصدر حينًا لسعة الكلام والاختصار »[1] عمَّا يقع من الاتساع في كلامهم بحذف المعلوم استخفافًا واستغناء بعلم المخاطب، فقال: «... وتقول: (إذا كان غدٌ فاتني) و(إذا كان يوم الجمعة فالقنى)، فالفعل لـ(غدٍ) و(اليوم) كقولك: (إذا جاء غدٌ فاتني).

وإن شئت قلت: (إذا كان غدًا فاتني) وهي لغة بني تميم. والمعنى: أنه لقي رجلًا فقال له: إذا كان ما نحن عليه من السلامة، أو كان ما نحن عليه من البلاء في غدٍ فأتني، ولكنّهم أضمروا استخفافًا لكثرة (كان) في كلامهم؛ لأنّه الأصل لما مضى وما سيقع وحذفوا كما قالوا: حينئذٍ الآن، وإنّما يريد: حينئذٍ واسمع إلي الآن، فحذف: (واسمع) كما قال: (تالله ما رأيتُ كاليوم رجلًا)، أي: كرجلٍ أراه اليوم رجلًا »[2].

ومراده أنّك إذا قلت: (إذا كان غدٌ فأتني) و(إذا كان يوم الجمعة فالقني) فـ(غدٌ) و(يوم الجمعة) مرفوعان بالفاعلية، وبنو تميم ينصبون في مثل هذا، فيقولون: (إذا كان غدًا فأتني)، على إضمار فاعل لـ(كان)، « كأنّهم قالوا: إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو من الحال التي هم عليها، والمعنى فيه: إذا لم يحدث لك مانع أو حالٌ تعذر في التخلف لحدوثها فالقني، فهذا جائز »[3].

وقد جعل صاحب الكتاب حذفهم هاهنا مشبهًا لما حذفوه حين قالوا: (حينئذٍ الآن) فأصله: حينئذ واسمع إليّ الآن، لكنه حذف الفعل (اسمع)

---

(١) الكتاب: (١/ ٢٢٢).

(٢) الكتاب: (١/ ٢٢٤).

(٣) شرح السيرافي: (٤/ ٢٠١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وما تعلّق به (أعني: إليَّ).

وشبه بـ(حينئذٍ الآن) أيضًا قولهم: (تالله ما رأيتُ كاليوم رجلًا)، فأصله «ما رأيتُ رجلًا كرجلٍ اليوم، ثم أضاف (الرجلَ) المرئي في اليوم إلى (اليوم)، فصار التقدير: ما رأيتُ رجلًا كرجل اليوم، ثمّ حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، فصار التقدير: ما رأيت رجلًا كاليوم، ثمّ أخّره في اللفظ » [1].

وبيّن صاحب الكتاب أن علة الإضمار في كلّ هذا هو التخفيف استغناء بعلم المخاطب مما جعلها تجري مجرى المثل، وضرب أمثلة لذلك فقال: « وإنّما أضمروا ما كان يقع مظهرًا استخفافًا؛ ولأن المخاطب يعلم ما يعني، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: (لا عليكَ)، وقد عرف المخاطبُ ما تعني، أنّه لا بأس عليك ولا ضرّ عليك، ولكنه حذف لكثرة هذا في كلامهم، ولا يكون هذا في غير (لا عليك) » [2].

فحَذْفُ ما كان مظهرًا عندهم تخفيفًا مشروط بعلم المخاطب به، واستغناؤه عن ذكره، لذلك حذفوا في (لاعليك)، وجعلوه بمنزلة المثل، ولم يصنعوا هذا بغيره، فلم يجروا غيره مجرى المثل ممَّا كان منفيًا.

ثمّ ذكر أن الحذف استخفافًا جائز في كلّ فعل قد ذكرت قبله ما أنت مضمره الآن، وفي هذا يقول: « وقد تقول: (إذا كان غدًا فأتني)، كأنه ذكر أمرًا إمّا خصومة وإمّا صلحًا، فقال: إذا كان غدًا فأتني.

فهذا جائز في كلّ فعلٍ؛ لأنك إنّما أضمرت بعد ما ذكرت مظهرًا،

---

(١) شرح السيرافي: (٤/ ٢٠١).

(٢) الكتاب: (١/ ٢٢٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

والأول محذوف منه لفظ المظهر، وأضمروا استخفافًا »[1].

وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: «... يريد: أن القائل قد يقول: فلان يصالح فلانًا غدًا، أو يخاصمه غدًا، أو يزوره غدًا، أو غير ذلك من الأفعال، فيقول: (إذا كان غدًا فأتني) أي: إذا كان ما ذكرت في غدٍ فأتني، فهذا على غير الوجه الأول؛ لأن الوجه الأول إنّما يقوله القائل من غير أن يُجرى ذكر شيء اعتمادًا على الحال التي هم فيها، واكتفاء بها، وهذا على إضمار شيء يجري ذكره»[2].

فالحذف إمّا أن يكون فيما هو مفهوم من السياق، كأن يقول: (إذا كان غدًا فأتني) على معنى: إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو البلاء، وقد يكون في كلامٍ قد جرى ذكره، كأن يكون قد قيل مثلًا: في غدٍ يقع أمرٌ إمّا خصومة وإمّا صلح، فيقال: (إذا كان غدًا فأتني) على معنى: إذا كان ما ذكرت في غدٍ فأتني.

وحاصل ما ذكره أنّهم قد حذفوا في (حينئذ الآن) كما حذفوا في غيرها نحو قولهم: (إذا كان غدٌ فاتني) و(إذا كان يوم الجمعة فالقني)، وإنما كان حذفهم لعلم لمخاطب به واستغنائه عن ذكره.

والله تعالى أعلم.

---

(١) الكتاب: (١/ ٢٢٤).

(٢) شرح السيرافي: (٤/ ٢٠٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثالث: انفراد (نعم) و(بئس) في أنهما لا تعملان في المعروف إلاّ مضمرًا مُفَسَّرًا

تحدّث صاحب الكتاب عن إعمال هذين الفعلين في بابٍ سمَّاه: « هذا باب مالا يعمل في المعروف إلّا مضمرًا » [1]، فقال « وذلك لأنّهم بدؤوا بالإضمار، لأنّهم شرطوا التفسير وذلك نووا، فجرى ذلك في كلامهم هكذا، كما جرت (إنّ) بمنزلة الفعل الذي تقدّم مفعوله قبل الفاعل، فلزم هذا هذه الطريقة في كلامهم، كما لزمت (إنّ) هذه الطريقة في كلامهم.

وما انتصب في هذا الباب فإنّه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب (حسبك به) و(ويحه)، وذلك قولهم: (نعم رجلًا عبد الله)، كأنّك قلت: حسبك به رجلًا عبد الله؛ لأن المعنى واحد.

ومثل ذلك: (ربّه رجلًا) [2]، كأنّك قلت: (ويحه رجلًا) في أنّه عمل فيما بعده، كما عمل (ويحه) فيما بعده، لا في المعنى » [3].

---

(١) نقل السيرافي اعتراض المبرد على ترجمة صاحب الكتاب هذا الباب، إذ ألزمه النقض؛ لأنّه صرّح بأن (نِعْمَ) لا تعمل في المعرفة إلّا إذا أضمر وذكر بعده تمييز يفسّره، ثمّ جعلها تعمل في المضمر والمظهر على الإطلاق. وقد ردّ عليه ابن ولّاد ردًّا طويلًا في كتابه الانتصار صدّره بقوله: « لو تأمل محمدٌ هذا الفصل الذي حكاه عن سيبويه؛ لأغناه عن الردّ عليه » الانتصار: (ص:١٤١). وهي مما رجع المبرِّد عنه إذ لم يذكرها في كتابه المقتضب، وجملة القول في هذا: أن كلام سيبويه خالٍ، من النقض؛ لأن عمل (نعم) في المعرفة، إذا كان مضمرًا مفسرًا، يختلف عن عملها في المعرفة المظهر الذي لا تجاوزه لمنصوب، وعلى ذلك فإن لها وجهين في الكلام ولا ينقض أحدهما الآخر.

(٢) « يريد أن (الهاء) منعت (ويح) أن تضاف إلى (رجل)، كما منعت (الهاء) في (رُبّه) إضافة (رُبَّ) إلى رجل » التعليقة: (١/ ٣١٩)، وذكر الزجاج أن معنى قولهم: (ربّه رجلًا): أقلل به في الرجال . يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٣٠-ب).

(٣) الكتاب: (٢/ ١٧٥-١٧٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فمـمَّا انفردت به (نعم) و (بـئس) عـن الأفعـال أنهـا تعمـل في مـضمرٍ مفسرٍ بنكرةٍ منصوبة على التمييز نحو: (نعم رجلًا عبد الله)، ففاعل (نعم) هاهنا ضـمير مستتر يفسّره (رجلًا) المنصوب عـلى التمييـز: « وهـذا الـضمير المجعـول فـاعلًا في هذا الباب شبيهٌ بضمير الشأن في أنّه قُصد إبهامه تعظيمًا لمعناه » [1]،وذكـر صـاحب الكتاب أن المنتصب في باب (نعم وبئس) كالمنتصب في (حسبك به، وويحـه)، فلـمَّا تمّتْ (نعم وبئس) بفاعليهما انتصب المنكور بعـدهما عـلى التمييـز؛ لتفـسير الفاعـل المضمر، وكذا (حسب، وويح) فقد تمَّا بإضافتهما إلى (الها) بعـدهما، وحالـت هـذه (الهاء) دون عملهما الجرّ في الاسم بعدهما، فانتصب عن تمامهما كما في: (حسبك به رجلًا) و(ويحه رجلًا)، وفي هذا يقول الفارسي: « يريد أن الهاء منعـت (ويـح) أن تـضاف إلى رجـلٍ، كـما منعـت (الهـاء) في (ربّـه) إضـافة (رُبَّ) إلى (رجـل) »[2] في قولهم: (رُبَّه رجلًا).

وقد شبّه صاحب الكتاب التـزامهم إضـمار الفاعـل مـع (نعـم) و(بـئس) إذا فُسّر بمنكور منصوب بالتزامهم تقديم منصوب (إنّ) على مرفوعها حطًّـا لهـا عـن منزلـة الفعـل، ومـردّ ذلـك إلى ضـعف (نعـم وبـئس) بـالجمود وعـدم التـصرف، وضعف (إنّ) لأنّها حرفٌ.

وذكر ابـن مالـك أن صـاحب الكتـاب قـد منـع الجمـع بـين التمييـز وإظهـار الفاعـل، وحاملـه عـلى المنـع في مثـل ذلـك «كـون التمييـز في الأصـل مسوقًا لرفـع

---

(١) شرح التـسهيل: (٣/ ١٢)، « وذهـب الكـسائي والفـرَّاء إلى أنّـه لا ضـمير ثـمَّ » الارتـشاف: (٤/ ٢٠٤٨)، وعلى هذا فالفاعل عندهم في: (نعم رجلًا عبد الله) هو (عبد الله) ، فلا تقدير حينئذٍ في الكلام.

(٢) التعليقة: (١/ ٣١٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الإبهام، والإبهام إذا ظهر الفاعل زال، فلا حاجة إلى التمييز»[1]، وذكر شواهد من القرآن الكريم، وكلام العرب ذُكر فيها التمييز للتوكيد لا لرفع الإبهام، وذكر أنّ هذا جائزٌ بلا حذف، وأن منعه تحكّم بلا دليل.

والحقّ أن صاحب الكتاب لم يمنع الجمع بين المضمر المفسّر والتمييز لعلّة صناعية، ولكنّه ذكر ما يغلب على كلامهم من التزام الحذف في مثل ذلك، فهو غير ممتنع بل قليلٌ إذا ما قيس بحذف الفاعل مع المفسّر، ودليل ذلك أنّه جعله كالتزامهم حذف المضاف إليه. ومعلوم أن مثل هذا الحذف كثيرٌ لكثرة الاستعمال لا واجب، وإلّا فإظهار المضاف إليه جائز.

ثمّ ذكر صاحب الكتاب أن (نعم) وإن عملت في الظاهر فإنها تضعف حينئذٍ ولا تجاوزه إلى منصوب، وفي ذلك يقول: «وأمّا قولهم: (نعم الرجلُ عبدُ الله)، فهو بمنزلة: (ذهب أخوه عبدُ الله)، عَمِل (نعم) في (الرجل)، ولم يعمل في (عبد الله).

وإذا قال: (عبدُ الله نعم الرجلُ) فهو بمنزلة: عبد الله ذهب أخوه، كأنّه قال: نعم الرجل، فقيل له: مَنْ هو؟، فقال: عبد الله. وإذا قال: (عبد الله) فكأنّه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نعم الرجلُ»[2].

فقد نصَّ على عمل (نعم) في (الرجل) من قولهم: (نعم الرجلُ عبد الله)، ولم تعمل في (عبد الله) كما لم يعمل (ذهب) في (عبد الله) من قولهم: (ذهب أخوه عبد الله)؛ وذلك لأنّ مرفوع (نعم وبئس) لابُدَّ أن يقترن بالالف واللام

---

(١) شرح التسهيل: (٣/ ١٤- ١٥).

(٢) الكتاب: (٢/ ١٧٦- ١٧٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الجنسيَّة[1]، ولا يتأتّى ذلك مع الأعلام، وقد وضح هذا بقوله: «واعلم أنّه لا يجوز أن تقول: قومُك نِعْم صغارهم وكبارهم؛ إلّا أن تقول: قومك نعم الصغار ونعم الكبار، وقومك نعم القوم؛ وذلك لأنك أردت أن تجعلم من جماعاتٍ ومن أممٍ كلّهم صالح، كما أنّك إذا قلت: (عبد الله نعم الرجل)، فإنّما تريد أن تجعله من أمةٍ كلهم صالح، ولم تُرد أن تُعرّف شيئًا بعينه بالصلاح بعد (نعم) ... »[2].

وفي بيان ذلك يقول السيرافيّ: « ولا يجوز أن ترتفع بها الأعلام، ولا المبهم، ولا المكني، ولا مضاف إلى شيءٍ من ذلك، لأنّه ليس في شيءٍ منه معنًى يقع به مدح ولا ذم، فلذلك لم يجز: نَعِمْتُ، ولا نَعِمْتَ، ولا نعم زيدٌ، ولا نعم هذا، ولا بئس غلام هذا، وإنّما يقع على ما يتحصّل به معنًى عام يقع به المدح والذّم، كقولك: نعم الغلام، ونعم غلام الرجل، ونعم الصديق وما أشبه ذلك ... »[3].

فالمعنى الذي يُستحقّ به المدح أو الذمّ لابُدَّ أن يكون معنًى عامًا صالحًا لأن يدخل فيه جميع أفراد الجنس، ثمّ يأتي بيان المستحقّ للمدح أو الذمّ من أفراد الجنس كلّه.

وعلى ذلك: « فالاسم الذي يظهر بعد (نِعْمَ) إذا كانت (نِعْمَ) عاملة فيه الاسم الذي فيه الألف واللام، نحو: الرجل، وما أضيف إليه، وما أشبهه نحو: غلام الرجل، إذا لم ترد شيئًا بعينه»[4].

---

(١) أو يكون مضافًا إلى المعرّف بالألف واللام.

(٢) الكتاب: (٢/ ١٧٧).

(٣) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٣١- أ).

(٤) الكتاب: (٢/ ١٧٧- ١٧٨)، ويُنظر: المقتضب: (٢/ ١٤٣- ١٤٤)، وشرح الجمل لابن عصفور: (١/ ٦٠٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثمّ ذكر صاحب الكتاب خلاصة بيّن فيها صورتي عمل (نعم وبئس)، فقال: «فـ(نعم) تكون مرَّةً عاملةً في مضمرٍ يفسّره ما بعده، فتكون هي وهو بمنزلة (ويْحَه) و(مثله)، ثمّ يعملان في الذي فسَّر المضمر عمل (مثله) و(ويحه) إذا قلت: (لي مثله عبدًا).

وتكون مرَّة أخرى تعمل في مظهرٍ لا تجاوزه.

فهي مرَّة بمنزلة: (ربَّه رجلًا)، ومرَّة بمنزلة (ذهب أخوه)، فتجرى مجرى المضمر الذي قُدّم لما بعده من التفسير وسدّ مكانه؛ لأنّه قد بيّنه، وهو نحو قولك: (أزيدًا ضربته)»[1].

وحاصل ما ذكره هنا: أن (نعم وبئس) انفردتا عن بقية الأفعال في أنهما لا يعملان في المعروف[2] إلّا مضمرًا يفسّره اسم نكرةٌ منصوب.فأشبها (إنّ) في التزامهم تقديم منصوبها على مجرورها، وأشبه منصوبها هنا المنصوب في قولهم: (ويحه رجلاً) و (ربَّه رجلاً).

وانفردتا أيضاً في أنهما إذا أظهر فاعلهما، فإنهما لا يُجاوزانه إلى المنصوب بحال، لضعفها عن ذلك، فتكون حينئذٍ بمنزلة الأفعال اللازمة، فهي ترفع مضمرًا وتنصب، ولكن إذا رفعت ظاهرًا لم تجاوزه إلى منصوب.

والله تعالى أعلم.

---

(١) الكتاب: (٢/ ١٧٧).

(٢) أي العلم، ولم يقل صاحب الكتاب في المُعرَّف؛ لأن لها عملًا في مدخول الألف واللام الجنسية، ولكن ليس لها عملٌ في بقيّة المعارف كالعلم والمضمر واسم الإشارة والاسم الموصول.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الفصل الرابع

الفصل بين المتلازمين

وفيه ثلاثة مباحـــث : -

المبحث الأول : الفصل بين الجار وا لمجرور.

المبحث الثاني : الفصل بين الفعل وما يعمل فيه .

المبحث الثالث : الفصل بين الفعل وما اختصّ به من الحروف المهملة.

* * * ** * * *

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الأول: الفصل بين الجار والمجرور

تحدث صاحب الكتاب عن الفصل بين المتلازمين في كتابه، فذكر أنّه ممتنع في الجارّ والمجرور، والفعل وما يعمل فيه.

وتعرّض للفصل بين حرف الجرّ وما يعمل فيه في باب سمَّاه: « هذا باب ما ينتصب؛ لأنّه قبيحٌ أن يوصف بما بعده ويُبنى على ما قبله »[(١)]، و« جملة هذا الباب أن يكون اسمٌ منكورٌ له صفة تجري عليه، ويجوز نصب صفته على الحال، والعامل في الحال شيء متقدم لذلك المنكور، ثمّ تتقدّم صفة ذلك المنكور عليه لضرورة عرضت لشاعر إلى تقديم تلك الصفة، فيكون الاختيار في لفظ تلك الصفة أن تُحمل على الحال... »[(٢)]، وذلك قولهم: (هذا قائمًا رجلٌ) و(فيها قائمًا رجلٌ)[(٣)].

ثمّ ذكر صاحب الكتاب أنه لا يجوز في هذه الصفة لمَّا حُملت على الحال أن تتقدّم على العامل فيها إن كان جارًا ومجرورًا؛ لأنه لم يقوَ قوَّة الفعل[(٤)]، وفي ذلك يقول: « واعلم أنّه لا يقال: قائمًا فيها رجلٌ، فإن قال قائل: أجعله بمنزلة (راكبًا مرَّ زيدٌ) و(راكبًا مرَّ الرجل)؛ قيل له: فإنّه مثله في القياس؛ لأن (فيها) بمنزلة (مرَّ)، ولكنّهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل؛ لأن (فيها) وأخواتها لا يتصرَّفن

---

(١) الكتاب: (٢/ ١٢٢).

(٢) شرح السيرافي: (٧/ ٥٨)، وقد جعله النحاة من مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة. يُنظر: شرح التسهيل: (٣/ ٣٣٢).

(٣) يُنظر: الكتاب: (٢/ ١٢٢).

(٤) يُنظر: المقتضب: (٤/ ١٧٠، ٣٠٠)، وذكر ابن مالك أن « الصحيح جوازه محكومًا بضعفه ». شرح التسهيل: (٣/ ٣٤٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩.
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

تصرَّف الفعل، وليس بفعل، ولكنهنَّ أنزلن منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل، فأَجْرِهِ كما أجرته العرب واستحسنت » (١).

ومراده أن الحال لا تتقدم على الظرف العامل فيها؛ لأنّه لا يقوى قوة الفعل، وإن كان مثله في القياس، أي أنه بمنزلة الفعل؛ لأنّه متعلّق بعامل لم يظهر إمّا فعلٌ أو ما فيه رائحة الفعل، لكنهم كرهوا إجراءه مجرى الفعل، وإن كان مثل الفعل في استغناء الكلام به، وتمامه بذكره.

وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: «... وإذا قُدّمت الصفة على الظرف بطل النصب، لا تقول: قائمًا فيها رجلٌ، وقد ذكرنا أن العامل في الحال إذا كان ظرفًا أو إشارة أو تنبيهًا لم يتقدم الحال عليه، لا تقول: زيدٌ قائمًا في الدار، ولا قائمًا زيدٌ في الدار، ولا قائمًا في الدار زيدٌ، ولا قائمًا هذا زيدٌ، وإنّما يتقدّم الحال على العامل إذا كان العامل فيها فعلًا، كقولك: (راكبًا مرَّ زيدٌ) و(راكبًا مرَّ الرجلُ)؛ لأن الظروف والإشارة لا تتصرَّف كتصرّف الفعل؛ فضَعُف عملها عمَّا قبلها، وإن كانت قد أنزلت منزلة الفعل في كونها خبرًا للاسم... » (٢).

وعلّلوا ضعف هذه العوامل بأن الفعل المحض يضعف عمله إذا تقدّم معموله عليه كما في قولهم: (زيدًا ضربت) (٣)، فإذا كان الأمر على هذا النحو في الفعل على قوّته في العمل، كانت هذه العوامل أضعف منه،

---

(١) الكتاب: (٢/ ١٢٤).

(٢) شرح السيرافي: (٧/ ٥٩).

(٣) وكما في قولهم: (زيدٌ ضربتُ) فإنه لا عمل له في الظاهر على إضمار (الهاء) في (ضربتُ)، ومثله الفعل الناصب لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فإن الفعل يُلغى إذا تأخر عن أحد المفعولين أو عنهما معًا.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فلا تُقدّم معمولاتها عليها[1].

وأجازه الأخفش، وتبعه ابن مالك، ونصّ على جوازه محكومًا بضعفه[2]، والراجح أن العوامل إذا كانت فرعًا انحطت عن منزلة الأصول، فلا يتوسع فيها كما يُتوسع في الأصل الذي أخذت منه أو شابهته، لذلك يُتوقف فيها عند ما جاء عنهم واستحسنوه، ويُجرى في الاستعمال كما أجروه.

ثم قال صاحب الكتاب: « ومن ثمّ صار مررت قائمًا برجل لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل (الباء)، ولو حَسُن هذا لحَسُن قائمًا هذا رجلٌ » [3].

ومراده: أنه « إذا عمل في الاسم الذي الحال منه عامل لا يجوز تقديمه عليه، نحو حروف الجر، لم يجز تقديم الحال على عامله، لا تقول: مرّ زيدٌ قائمةً بهند؛ لأن (هندًا) لا يجوز تقديمها على (الباء)، والحال تابعة للاسم، فلم يجز تقديمها عليه، وإن كان العامل فيها الفعل »[4].

فتقديم الحال على ذيها المجرور بالحرف غير جائز عند صاحب الكتاب[5]،

---

(١) يُنظر: المقتصد: (١/ ٦٧٤-٦٧٥).

(٢) يُنظر: شرح التسهيل: (٢/ ٣٤٦)، وشرح الكافية للرضي: (٢/ ٢٤)، والارتشاف: (٣/ ١٥٩٠).

(٣) الكتاب: (٢/ ١٢٤).

(٤) شرح السيرافي: (٧/ ٥٩)، وقد ذكر السيرافي في الموضع نفسه أن أبا الحسن بن كيسان يجيز في القياس: مررتُ قائمةً بهند.

(٥) يُنظر: المقتضب: (٤/ ١٧١)، وشرح الكافية للرضي: (٢/ ٣٠)، وهذا مذهب سيبويه وتبعه أكثر البصريين وأجازه ابن كيسان، والفارسي وابن برهان، وفصّل الكوفيون في المسألة. للوقوف على هذا. يُنظر: شرح الكافية للرضي: (٢/ ٣٠)، وشرح اللمع لابن برهان: (١/ ١٣٧)، والارتشاف: (٣/ ١٥٧٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

لأن الحال تتبع صاحبها، فلا يصحّ تقديمها على ما يعمل فيه.

ثمّ ذكر صاحب الكتاب حكم الفصل بين حرف الجرّ وما يعمل فيه بالحال فقال: « فإن قال: أقول: مررت بقائمًا رجلٍ، فهذا أخبث، من قبل أنه لا يُفصل بين الجارّ والمجرور، ومن ثمّ أُسقط ربَّ قائمًا رجلٍ. فهذا كلامٌ قبيحٌ ضعيف، فأعرف قبحه، فإن إعرابه يسير. ولو استحسناه لقلنا: هو بمنزلة فيها قائمًا رجلٌ، ولكنَّ معرفة قبحه أمثل من إعرابه » (١).

وهذا هو الموضع الذي يعنيني من حديثه ~ ؛ إذ كان الذي أوردته قبلًا توطئة له، فهو هاهنا يصف الفصل بين الجارّ وما يعمل فيه بالحال بأنّه أخبث من تقديم الحال على ما يعمل في صاحبها؛ لأنّ الجارّ والمجرور متلازمان لا يحسن الفصل بينهما؛ ولذلك أسقطوا قولهم: ربَّ قائمًا رجلٍ؛ لأنهم فصلوا فيه بين الجارّ والمجرور.

وجعل صاحب الكتاب مثل هذا الفصل قبيحًا ضعيفًا، وجعل معرفة قبحه أمثل من معرفة إعرابه.

ويشبه حديثه هذا عن امتناع الفصل بين الجارّ والمجرور ما أورده في « باب كم»(٢).

فقد ذكر صاحب الكتاب أن (كم) في الخبر بمنزلة اسمٍ غير منوّن يجرّ ما بعده إذا أسقط التنوين، ومعناها حينئذ معنى (رُبَّ)، وذلك نحو قولهم: (كم غلامٍ لك قد ذهب) (٣).

---

(١) الكتاب: (٢/ ١٢٤).

(٢) الكتاب: (٢/ ١٥٦).

(٣) يُنظر: الكتاب: (٢/ ١٦١)، وقد جعلها بعضهم بمنزلة اسمٍ منوّن في الخبر والاستفهام، وجعل =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثم ذكر أنّه إذا فصل بينها وبين الاسم المجرور بعدها بفاصل، سواء أستُغني بالسكوت عليه أم لا، فإنها تُجعل حينئذ بمنزلة اسمٍ منون، وفي هذا يقول: « إذا فصلت بين (كمْ) وبين الاسم بشيء استغنى عليه السكوتُ أو لم يستغنِ، فأحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسمٍ منوّن؛ لأنه قبيحٌ أن تفصل بين الجارّ والمجرور؛ لأنّ المجرور داخلٌ في الجارّ، فصارا كأنهما كلمة واحدة... »[1].

فعلّة جعلها بمنزلة الاسم المنوّن هاهنا هو قبح الفصل بينها وبين المجرور، لأنهما كالاسم الواحد[2].

ولم تكُ كراهية الفصل بين الجار والمجرور فيما كان مجرورًا بالحرف فقط، بل هي فيما كان مجرورًا بالإضافة كذلك، ومن هذا قوله في « هذا بابٌ جرى مجرى الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى »[3]: « ولا يجوز يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار إلاّ في شعر، كراهية أن يفصلوا بين الجارّ والمجرور، فإذا كان منوّنًا فهو بمنزلة الفعل الناصب، تكون الأسماء فيه منفصلة...،

= الجرّ بعدها في الخبر على إضمار (مِنْ)، أضمروها كما جاز لهم إضمار (رُبّ). يُنظر: الكتاب: (٢/ ١٦٢-١٦٤). وجعل صاحب الكتاب التفسير الأول فيها أقوى؛ لأن جعلها بمنزلة اسم غير منوّن لا يحمل على الاضطرار والشاذ. يُنظر: الكتاب: (٢/ ١٦٤).

(١) الكتاب: (٢/ ١٦٤).

(٢) وأجاز صاحب الكتاب أن تجرّ وبينها وبين الاسم حاجز، فيقال: كم فيها رجلٍ، وجعل هذا مخصوصًا بالشعر كقول الشاعر:

كم بجودٍ مُقْرفٍ نَالَ العُلَى ... وكَرِيْمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

يُنظر: الكتاب: (٢/ ١٦٦-١٦٧).

(٣) الكتاب: (١/ ١٧٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ومِمَّا جاء في الشعر قد فُصِل بينه[1] وبين المجرور قول عمرو بن قميئة[2]:

لمـــَّا رَأَتْ سَـــاتِيْدَمَا اســـتعبرت لله دَرُّ اليـــومَ مَـــنْ لاَمَهـــا[3]

وقال أبو حيَّة النميري[4]:

كَـمَا خُـطَّ الكتـابُ بكـفٍّ يومًـا يهـوديٌّ يقـارب أو يزيـلُ[5] »[6]

---

(١) يعني اسم الفاعل المضاف إلى معموله.

(٢) هو عمرو بن قميئة بن ذريحٍ بن سعد بن مالك الثعلبي. شاعر جاهلي متقدّم. خرج مع امرئ القيس في توجهه إلى قيصر، فمات في الطريق. كان يُقال له: (الضائع). له ديوان شعر مطبوع. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء: (ص:٢٤٣-٢٤٤)، والخزانة: (٤/ ٤١٢).

(٣) يُنظر البيت في: ديوان عمرو بن قميئة البكري: (ص:١٨٢)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٥٠)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٣٣٨)، وتحصيل عين المذهب: (ص:١٤٧)، والخزانة: (٤/ ٤٠٦).

ساتِيْدَما: اسم جبل بعينه.

والشاهد فيه: أنه فصل بين المضاف وهو (دَرَّ) والمضاف إليه وهو (من لامها) بـ(اليوم) وهو ظرف؛ للضرورة.

(٤) هو الهيثم بن الربيع بن زرارة من بني نمير بن عامر، من أهل البصرة، كان يروي عن الفرزدق، وصفه ابن قتيبة بالكذب، وكان له سيف ليس بينه وبين الخشبة شيء يسميه: (لعاب المنيَّة). له ديوان شعر مطبوع. تنظر ترجمته في الشعر والشعراء: (ص:٥٢٥).

(٥) يُنظر البيت في: شعر أبي حيَّة النميري: (ص:١٦٣)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٥٠)، وتحصيل عين الذهب: (ص:١٤٨).

يزيل: يُفرّق ما بينها ويُباعد.

يصف رسوم الدار ويشبهها بالكتاب في دقتها والاستدلال بها، وخصّ اليهود؛ لأنّهم أهل كتاب، وجعل كتابته بعضها متقارب وبعضها مفترق ومتباين؛ لاقتضاء آثار الديار تلك الصفة وتلك الحال.

والشاهد فيه: إضافة (الكفّ) إلى (اليهودي) مع الفصل بالظرف للضرورة.

(٦) الكتاب: (١/ ١٧٦-١٧٩). وينظر أيضًا من الجزء نفسه: (ص:١٨٠-١٨١).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فالفصل بين المضاف والمضاف إليه مكروه أيضًا، ولا يجوز إلا في الشعر للضرورة[1].

ومما كرهو الفصل فيه أيضًا ما ذكره صاحب الكتاب في « باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضًا من اللفظ بالواو » [2]، إذ يقول: « ويدلّك على أنّه إذا قال: (والله لأضربنَّك، ثمَّ لأقتلنَّك الله) فإنه لا ينبغي فيها إلا النصب؛ أنّه لو قال: مررت بزيدٍ أولَ من أمسِ وأمسِ عمرٍو كان قبيحًا خبيثًا؛ لأنّه فصل بين المجرور والحرف الذي يشركه وهو (الواو) في الجارّ، كما أنّه لو فصل بين الجار والمجرور كان قبيحًا، فكذلك الحروف التي تُدخله في الجارّ؛ لأنّه صار كأنّ بعده حرف جرّ، فكأنّك قلت: وبكذا... » [3].

ومراده أنك إذا فصلت بين الحرف العاطف على المقسم به المجرور وبين الاسم المعطوف بفاصل تعين النصب، وهذا كقولك: (والله لأضربنَّك ثمَّ لأقتلنَّك الله) فإنه لا ينبغي في لفظ الجلالة بعد حرف العطف إلاّ النصب، لأنه قد فصل بين حرف العطف والاسم المعطوف بفاصل، وقبحه هاهنا كقبح الفصل بين الجارّ والمجرور؛ لأن حرف العطف ينوب مناب الجارّ، وفي بيان هذا يقول السيرافي: «... وإن أخرت القسم عن حرف العطف كان نصبًا لا غير، كقولك: (والله لآتينَّك ثمّ لأضربنك الله) ولا يجوز الخفض؛ لأن حرف العطف قد ناب عن الخافض وكأنّ الخافض معه.

---

(١) وقيّد المتأخرون من البصريين جوازه في الشعر للضرورة، شرط أن يكون الفاصل إما ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، وأجازه الكوفيون محتجين بكثرة وروده عن العرب. للوقوف على تفصيل ذلك وما فيه من الردَّ والاحتجاج. يُنظر: الإنصاف: (٢/ ٤٢٧-٤٣٦).

(٢) الكتاب: (٣/ ٤٩٩).

(٣) الكتاب: (٣/ ٥٠٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ولا يجوز الفصل بين الخافض والمخفوض، وشبهه بقولك: مررت بزيدٍ أوّل من أمسِ وأمسِ عمرو، وهذا قبيح خبيث للفصل بين الخافض والمخفوض »[1].

ويقول الرماني: « تقول: (والله لآتينك ثمّ لأضربنك الله)، فلا يجوز فيه إلاّ النصب، لتأخره عن حرف العطف، وليس بمنزلة (الله لأفعلنَّ)؛ لأنه قد اجتمع فيه الضعف من وجهين: وقوعه موقع الملغي، وحذفَ حرف الجرّ منه.

وتقول: (والله لآتينك ثمّ الله) فليس في هذا إلاّ الجرّ؛ لأنّه يلي حرف العطف، وهو مفرد عُطف على مفرد. ولو جاز الجرّ مع الفرق بين الاسم وحرف العطف لجاز مررت بزيدٍ أوّل من أمسِ وأمسِ عمرٍو، فهذا قبيحٌ لا يجوز؛ لأنّه بمنزلة الفرق بين حرف الجرّ وبين الاسم »[2].

والذي فهمته من كلام أبي عليّ في التعليقة أنه يجيز الجرّ في (والله لأضربنك ثمّ لأقتلنك الله) إذ يقول: « إذا قال: (والله لأضربنك ثمّ لأقتلنَّكَ الله) فجرَّ المحلوف عليه بعد (لأقتلنّك)، لم يعطف بـ(ثمَّ لأقتلنَّك) على (لأضربنَّك)، ولكنّه عطف اسم (الله) بـ(ثمَّ) على اسم (الله) فجرَّه بعطفه إيَّاه على ما انجرَّ بـ(الواو)، وفصل بين اسم (الله) و(ثمَّ) الذي قام مقام حرف الجرّ بـ(لأقتلنَّك)، كما تفصل بين الجارّ والمجرور في الضرورة، نحو: (بكفِّ يومًا يهوديٍّ)[3]. وقولك: (لأقتلنَّك) من قولك: (لأضربنّك ثمّ لأقتلنَّك الله) متعلّق بقوله: (ثمّ الله)، كأنّه قال: والله لأضربنَّك ثم الله لأقتلنَّك، إلّا أنّه فصل بين (ثمَّ) واسم (الله) بـ(لأقتلنّك)، فـ(لأقتلنَّك) متعلّق بالاسم المعطوف بـ(ثمَّ)، كما كان (لأضربنَّك) متعلقًا بقوله: (والله)، وكذلك قولك: مررتُ بزيدٍ أوّل من أمسِ وأمسِ عمرٍو،

---

(١) شرح السيرافي: (١٤/ ١٦).

(٢) التعليقية: (٤/ ٩) هامش: (١).

(٣) يُنظر: (ص: ٤٠٣) من البحث.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

تقديره: (مررتُ بزيدٍ أوّل من أمسِ وعمرٍو أمس)، ففصل بين (عمرٍو) وبين (الواو) بـ(أمس)، كما فصل بين (ثمّ) وبين اسم (الله) بـ(لأقتلنَّك)»[1].

فإن صحّ ما فهمته، فهو محجوجٌ بأمور:

أولها: نصّ صاحب الكتاب على أنّ جرّ المحلوف به بعد العاطف إن كان ثمَّ فاصل لا ينبغي فيه إلّا النصب.

وثانيًا: قياس الجرّ في مثل هذا على ما وصفه بالقبيح الخبيث مفضٍ لوصفه بالقبح والخبث أيضًا.

وثالثها: إن حمل الفصل في مثل هذا على الفصل في الشعر مردود، إذ ليس ثمّ ضرورة في سعة الكلام والاختيار تُوجب مثل هذا الفصل.

ورابعها: أن الفصل بين الجار والمجرور بالفعل غير جائز وقد نصّ على ذلك صاحب الكتاب إذ يقول: «فلا يجوز أن تفصل بينهما [يعني حروف الجزم] وبين الأفعال بشيء كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجرّ وبين الأسماء بالأفعال»[2]، ولا يسوّغ هذا أن الفصل هاهنا بين حرف العطف والمعطوف على المجرور؛ لأن العاطف هنا بمنزلة الجارّ.

وجملة القول: أن الجار والمجرور متلازمان، ولا يُفصل بينهما إلّا في ضرورة الشعر، وإلّا فهو موصوف بالقبح والخبث والكراهة.

والله تعالى أعلم.

---

(١) التعليقة: (٣/ ٨-٩).

(٢) الكتاب: (٣/ ١١١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المجلدة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثاني: الفصل بين الفعل وما يعمل فيه

ذكر صاحب الكتاب أن الفصل بين الفعل وما يعمل فيه أردأ وأقبح من الفصل بين الجار والمجرور، ذكر هذا في بابٍ سمّاه: « هذا باب الحروف التي لا تقدّم فيها الأسماء الفعل » يقوله فيه « فمن تلك الحروفِ الحروفُ العوامل في الأفعال الناصبة. ألا ترى أنّك لا تقول: جئتك كي زيدٌ يقولَ ذاك، ولا: خِفتُ أن زيدٌ يقولَ ذاك. فلا يجوز أن تفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم، كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين (إنّ) وأخواتها بفعلٍ »[1].

فذكر أولًا الحروف الناصبة للمضارع، وبيّن أنه لا يجوز الفصل بين الحرف الناصب والفعل بالاسم، فلا تقول: جئتك كي زيدٌ يقولَ ذاك، ولا خفتُ أنْ زيدٌ يقولَ ذاك.

وجعل صاحب الكتاب امتناع الفصل ها هنا بين الناصب والفعل محمولًا على امتناع الفصل بين (أنّ) الناصبة والاسم بالفعل.

وعلّل امتناع الفصل بين الناصب والفعل بقول: « ولا يجوز ذلك في التي تعمل في الأفعال فتنصب؛ كراهة أن تشبَّه بما يعمل في الأسماء.

ألا ترى أنه لا يجوز أن تفصل بين الفعل وبين ما ينصبه بحشوٍ كراهية أن يشبّهوه بما يعمل في الاسم؛ لأن الاسم ليس كالفعل، وكذلك ما يعمل فيه ليس كما يعمل في الفعل. ألا ترى إلى كثرة ما يعمل في الاسم وقلّة هذا »[2].

فعلّة منع الفصل عنده كراهة أن تشبّه العوامل في الفعل بالعوامل في

---

(١) الكتاب: (٣/ ١١٠).

(٢) الكتاب: (٣/ ١١١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الاسم، وبيّن أنّه لا يجوز الفصل بين الفعل وناصبه بحشوٍ لئلاَّ يشبه بما يعمل في الأسماء ثمّ ذكر أن الاسم ليس كالفعل، وليس ما يعمل في الاسم مثلما يعمل في الفعل؛ فإن عوامل الأسماء كثيرة، وعوامل الفعل قليلة.

وثنّى صاحب الكتاب حديثه عن امتناع الفصل بين الفعل وناصبه بالحديث عن الحروف الجازمة، فذكر أنها كالناصبة في امتناع الفصل بينهما وبين الفعل بالاسم، وفي ذلك يقول: « ومما لا تَقَدّم فيه الأسماءُ الفعلَ الحروفُ العوامل في الأفعال الجازمة ، وتلك: (لم، ولَمَّا، ولا التي تجزم الفعل في النهي، واللام التي تجزم في الأمر).

ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول: لم زيدٌ يأتِك، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشيء، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجرّ وبين الأسماء بالأفعال، لأنّ الجزم نظير الجرّ.

ولا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بحشوٍ، كما لا يجوز لك أن تفصل بين الجارّ والمجرور بحشوٍ إلّا في شعرٍ »[1].

فنصّ على عدم جواز الفصل بين حروف الجزم والأفعال، حملًا على امتناع الفصل بين حروف الجرّ والأسماء المجرورة؛ لأن الجزم نظير الجرّ. وذكر أن الفصل بين الجوازم والفعل بعدها بحشوٍ لا يجوز، كما أن الفصل بين الجار والمجرور بحشوٍ لا يجوز إلّا اضطرارًا.

وبيّن صاحب الكتاب أن الفصل في الجزم والنصب بين الفعل والعامل أردأ وأقبح منها في نظائرها من الأسماء، فقال: « فهذه الأشياء[2] فيما يجزم أردأ وأقبح

---

(١) الكتاب: (٣/ ١١١).

(٢) يعني الفصل بين العامل ومعموله.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

منها في نظيرها من الأسماء؛ وذلك أنّك لو قلت: جئتُك كي بك يؤخذَ زيدٌ لم يجز، وصار الفصل في الجزم والنصب أقبحَ منه في الجرّ؛ لقلّة ما يعمل في الأفعال، وكثرة ما يعمل في الأسماء »[1].

فعلّل رداءة الفصل في الفعل وقبحه بقلّة العوامل في الأفعال وكثرتها في الأسماء، وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: «... وصار الفصل في الجزم والنصب أقبح منه في الجرّ؛ لقلّة ما يعمل في الأفعال من العوامل، وكثرة ما يعمل في الأسماء منها. وذلك أن الأسماء تعمل فيها الأفعال والأسماء والحروف، أمّا الفعل فقولك: (عمرٌو ضربَ زيدًا)، و(يضربُ أخاك أبوك).

وأمّا الأسماء فقولك: (هذا ضاربٌ زيدًا) و(مكرمٌ عمرًا)، و(هذا غلامُ عمرٍو) و(دارُ بكرٍ).

وأمّا الحروف فـ(إنّ) وأخواتها، وحروف الجرّ كقولك: (إنّ في الدار زيدًا) و(مررتُ بعمرٍو).

والأفعال إنّما يعمل فيها حروفٌ معلومةٌ قليلٌ عددها... »[2].

وحاصل قوله هنا أن الفصل بين الفعل وما يعمل فيه من النواصب والجوازم قبيح رديء، وهو في هذا محمولٌ على قبح الفصل بين الجار والمجرور، وإن كان هذا الفصل بين الفعل وعامله أردأ لقلّة ما يعمل في الأفعال وكثرة ما يعمل في الأسماء.

والله تعالى أعلم.

---

(١) الكتاب: (٣/ ١١١).

(٢) شرح السيرافي: (١٠/ ١٥٠)، ويُنظر: التعليقة: (٢/ ٢١٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثالث: الفصل بين الفعل وما اختصّ به من الحروف المهملة

كما قَبُح الفصل بين الفعل والعوامل فيه، قَبُح الفصل كذلك بين الفعل وما اختصّ به من الحروف المهملة، ذكر هذا صاحب الكتاب في بابٍ سمَّاه: « هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل، ولا تغيّر الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها » [(١)]، وفيه يقول: « فمن تلك الحروف (قد) [(٢)] لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جوابٌ لقوله: (أَفَعَلَ؟)، كما كانت (ما فَعَلَ) جوابًا لـ(هَلْ فَعَلَ؟) إذا أخبرت أنه لم يقع.

و(لمَّا يَفْعَلْ) و(قَدْ فَعَلَ) إنّما هما لقوم ينتظرون شيئًا، فمِنْ ثمَّ أشبهت (قَدْ) (لمَّا) في أنَّها لا يفصل بينها وبين الفعل » [(٣)].

فذكر صاحب الكتاب مما لا يفصل بينه وبين الفعل (قَدْ)، وعلّل امتناع الفصل بينها وبينه؛ بأنها جوابٌ عن فعلٍ مسؤول عنه، وقد أشبهت (لمَّا) في أنهما جوابان لقومٍ ينتظرون شيئًا، لذا لم يجز أن يفصل بينهما وبين الفعل.

وقد جعل السيرافي امتناع الفصل بينها وبين الفعل في الاختيار وسعة الكلام، ويُفهم من هذا أنّه جائز في الاضطرار.

---

(١) الكتاب: (٣/ ١١٤).

(٢) نصّ صاحب الكتاب على أنه لا يليها إلاّ الفعل ظاهرًا أو مضمرًا. يُنظر الكتاب: (١/ ٩٨)، وهي عنده حرف جواب. يُنظر: الكتاب: (٤/ ٢٢٣)، وقد تأتي (هلْ) بمعناها. يُنظر: الكتاب: (٣/ ١٨٩)، وقد تكون بمنزلة (ربّما). يُنظر: الكتاب: (٤/ ٢٢٤). ويُنظر الحديث عنها في: الجنى الداني: (ص:٢٥٤-٢٦٠)، والمغني: (١/ ١٧١-١٧٥).

(٣) الكتاب: (٣/ ١١٤-١١٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وفي علّة امتناع الفصل بينها وبين الفعل يقول: «... لأن منزلة (قد) في الفعل كمنزلة (الألف واللام) من الاسم؛ لأن دخولها على فعلٍ متوقعٍ أو مسؤولٍ عنه؛ لأنَّه إذا قال: (قد قام زيدٌ)، فإنّما يقوله لمن توقع قيامه، أو لمن سأل عنه، فقال: (هل قام زيد؟)، وإذا قال: (قام زيد)؛ فإنّما يبتدئ إخبارًا بقيامه لمن ينتظره ولم يتوقعه... ومما يُوجب أن لا يُفصل بينها وبين الفعل أنّها نقيض (لمَّا)، و(لمَّا) حرف جازم، تقول: (ركب زيدٌ ولمَّا يتعمم)، فيقول الرادّ عليه: (بل ركب زيدٌ وقد تعمّم) » [1].

وذكر شارح الكتاب أن الفصل بين (قد) والفعل جائزٌ على قبحٍ مستشهدًا بقول صاحب الكتاب في باب « الاستقامة من الكلام والإحالة » [2]: « وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قدْ زيدًا رأيتُ، وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا» [3].

والحرف الثاني الذي يمتنع الفصل بينه وبين الفعل: (سوف)[4]، وفيه يقول صاحب الكتاب: «ومن تلك الحروف أيضًا (سوفَ يفعلُ)؛ لأنها بمنزلة (السين)[5]

---

(١) شرح السيرافي: (١٠/ ١٥٣-١٥٤).

(٢) الكتاب: (١/ ٢٥).

(٣) الكتاب: (١/ ٢٦).

(٤) حرف يلحق الأفعال المضارعة كما تلحق الألف واللام المعرفة من الأسماء. يُنظر: الكتاب: (١/ ١٤)، وهو حرف تنفيس. يُنظر: الكتاب: (٤/ ٢٣٣)، ولا يليها إلاّ الفعل يُنظر: الكتاب: (١/ ٩٨). وينظر الحديث عنها في: الجنى الداني: (ص:٤٥٨-٤٥٩)، والمغني: (١/ ١٣٩).

(٥) هو حرف يختص بالدخول على المضارع. يُنظر: الكتاب: (١/ ١٤، ٣٥)، وجعله الخليل حرف جواب لـ(لنَ يفعلَ) يُنظر: الكتاب: (٤/ ٢١٧)، ويُنظر الحديث عنها في: الجنى الداني: (ص:٥٩-٦٠)، والمغني: (١/ ١٣٨-١٣٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

التي في قولك: (سيفعلُ)، وإنّما تدخل هذه (السين) على الأفعال، وإنّما هي إثبات لقوله: (لَنْ يَفْعَل)، فأشبهتها في أن لا يفصل بينها وبين الفعل»[1].

فعلّة اختصاص (سوف) بالأفعال شبهها بـ(السين) التي تلحق الفعل، وتكون جوابًا لـ(لنْ يفعلَ).

وفي هذا يقول السيرافي: « ومنزلة[2] (السين) و(سوف) من الفعل المستقبل كمنزلة (الألف واللام) في تخليص الفعل المستقبل، وقصره عليه كقصر (الألف واللام) للاسم المذكور على شيء بعينه، ووجهٌ آخر: أن (السين) و(سوف) هما إثبات (لن)، و(لن) نقيضتهما، ولا يفصل بين (لن) وما تدخل عليه فكذلك (السين) و(سوف) » [3].

ومما امتنع الفصل بينه وبين الفعل (ربَّما) [4]، و(قلّما) وفي هذا يقول صاحب الكتاب: « ومن تلك الحروف: (ربَّما) و(قلَّمَا) وأشباههما، جعلوا (ربَّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهيّئوها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى: رُبَّ يقول، ولا إلى قلَّ يقول، فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل... وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، قال[5]:

---

(١) الكتاب: (٣/ ١١٥).

(٢) في النسخة المطبوعة (ومنه) والصواب ما أثبتّه، والكلمة مطموسة في الأصل المخطوط: (٤/ ورقة: ١٥- أ).

(٣) شرح السيرافي: (١٠/ ١٥٤). ويفهم من كلامه أن حمل (السين) و(سوف) على (لن) حمل على النقيض.

(٤) يُنظر: الكتاب: (٣/ ١٥٦)، والجنى الداني: (ص:٤٥٥-٤٥٧)، والمغني: (١/ ١٣٧).

(٥) قيل هو للمرار الفقعسي، ونسب لعمر بن أبي ربيعة.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

صددتِ فأطولـتِ الـصدودَ وقَلَّـما وِصَالٌ على طُول الصدود يَدُومُ[1] »[2]

فذكر أنّ (ما) لمَّا لحقت (ربَّ) و(قلَّ) تعين أن يليها الفعل؛ لأن (ما) قد هيأتها للفعل وأخلصتها له، وفي هذا يقول أبو سعيد: « وأمَّا (ربَّما) و(قلَّما) فإن الأصل فيهما: (رُبَّ) و(قَلَّ). فأمَّا (رُبَّ) فهي حرف خفض لا يجوز أن يليها فعلٌ، ولا تدخل حروف الخفض على الأفعال، وأمّا (قلَّ) فهي فعل ولا يليها فعلٌ؛ لأن الفعل لا يعمل في الفعل، وإنَّما حقّ الأسماء أن تقع بعدها، فإذا أرادوا بعدها أن تقع الأفعال أدخلوا (ما) وجعلوها مع الذي قبلها شيئًا [واحدا] [3]، وجعلوا فيه المعنى الذي يريدونه... » [4].

أخيرًا ذكر صاحب الكتاب حروف التحضيض وهي مما يمتنع الفصل بينها وبين الفعل، وفيها يقول: « ومثل ذلك: (هلاَّ) [5] و(لولا)[6] و(ألا)[7]، ألزموهنَّ

---

(١) يُنظر البيت في: ديوان المرَّار الفقعسي: (ص:٤٨)، وديوان عمر بن أبي ربيعة: (ص:٣٥٨) منسوبًا إليه، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص: ١٧١)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٢٠٤)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٦٧).

والشاهد فيه: الفصل بين قلَّما والفعل (يدوم) اضطرارًا لإقامة الوزن.

(٢) الكتاب: (٣/ ١١٥).

(٣) غير موجودة في الأصل، والسياق يقتضيها.

(٤) شرح السيرافي: (١٠/ ١٥٤- ١٥٥).

(٥) أصلها: (هلْ) و(لا). يُنظر: الكتاب: (٣/ ٥)، (٤/ ٢٢٢)، وينظر الحديث عنها في: الجنى الداني: (ص:٦١٣-٦١٤).

(٦) ينظر الحديث عنها في: الجنى الداني: (ص:٦٠٥-٦٠٨)، والمغني: (١/ ٢٧٤-٢٧٦).

(٧) يُنظر الحديث عنها في: الجنى الداني: (ص:٣٨٢-٣٨٣)، والمغني: (١/ ٦٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

(لا)، وجعلوا كلّ واحدة مع (لا) بمنزلة حرفٍ واحد، وأخلصوهنَّ للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض ».

فالأصل في هذه الحروف: (هَلْ، ولو، وهمزة الاستفهام) ضمَّت إليها (لا) فأخلصتها للفعل، فلا تليها الأسماء، لذا قبح الفصل بينها وبين الفعل.

وحاصل ما ذكره أن الفصل بين الفعل وما اختص بالدخول عليه من الحروف التي لا عمل لها غير جائز إلا في الاضطرار.

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الباب الرابع

الأشباه والنظائر في الحمل والاستغناء والعوض

ويشتمل على ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول: في الحَمْل.**
- **الفصل الثاني: الاستغناء.**
- **الفصل الثالث: العوض.**

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الفصل الأول

في الحمـــل

وفيه أربعة مباحـــث : -

المبحث الأول : الحمل على المعنى في غير العطف.

المبحث الثاني : الحمل على المعنى في العطف.

المبحث الثالث : الحمل على الموضع.

المبحث الرابع : الحمل على التوهم.

* * * ** * * *

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الفصل الأول: الحمل

توطئة:

الحمل عند صاحب الكتاب على ثلاثة أضرب:

- الأول: الحمل على المعنى: ويكون في العطف وغير العطف.
- والثاني: الحمل على الموضع: ويكون في العطف لا غير.
- والثالث: الحمل على التوهم: ويكون في العطف أيضًا.

وسأورد المتشابهات في كلّ منها إن شاء الله تعالى.

والحمل في اللغة: مصدر لحمل، يقال: « حَمَل الشيء يحمله حَمْلاً وحُمْلانًا: فهو محمول وحميل » (١).

وحملُ الشيء على الشيء إجراؤه عليه فيأخذ حكمه، وهو في اصطلاح النحاة: « قياس أمر على أمر، وتحميل أحدهما حكم الآخر. والحمل طريق يسلكه النحاة، ويحيلون إليه الظاهرات الكلامية التي لا تنتظمها قواعد أصيلة تنسب إليها » (٢).

وفيما يلي عرض لأضرب الحمل عند صاحب الكتاب:

---

(١) اللسان: مادة: (حمل).

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: (ص:٦٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الأول: الحمل على المعنى في غير العطف

ذكر صاحب الكتاب في بابٍ سمَّاه: « هذا باب ما أجري مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله »[1] أن الاستئناف والقطع متعيِّن في قولهم: (ما أبو زينبَ ذاهبًا، ولا مقيمةٌ أمُّها)؛ وذلك لأنَّ ما بعد (الواو) ليس اسمًا لـ(ما)، وإنَّما هو من سبب ما أضيف إليه اسمها، وفي ذلك يقول: «وتقول: (ما أبو زينبَ ذاهبًا، ولا مقيمةٌ أمُّها) ترفع؛ لأنّك لو قلت: ما أبو زينبَ مقيمةٌ أمُّها لم يجز؛ لأنها ليست من سببه، وإنّما عملت (ما) فيه، لا في (زينبَ) »[2].

وفي بيان هذا يقول السيرافي: « قوله: (ما أبو زينب ذاهبًا)، (أبو): اسم (ما)، وهو مضاف إلى (زينب)، و(ذاهبًا) خبره، و(الهاء) التي في (أمّها) تعود إلى (زينب)، و(زينب) ليست هي اسم (ما)، و(أمّها) أجنبيَّة من اسم (ما)، فصار بمنزلة قولك: (ما أبو زينب ذاهبًا ولا مقيمةٌ هند) الرفع لا غير... » [3].

ومع هذا فقد أجاز صاحب الكتاب العطف في مثل هذا حملًا على المعنى.

يوضّح هذا قوله: « ومن ذلك قول الشاعر، وهو الأعور الشَّنِّيّ[4]:

هَـوِّنْ عَليـكَ فـإنّ الأمـورَ بكَـفِّ الإلـهِ مَقاديرُهـا

---

(١) الكتاب: (١/ ٥٧).

(٢) الكتاب: (١/ ٦٣).

(٣) شرح السيرافي: (٣/ ٣٨). ويقول صاحب الكتاب: « وتقول: (ما زيدٌ ذاهبًا، ولا عاقلٌ عمرو)؛ لأنّك لو قلت: ما زيدٌ عاقلًا عمرٌو لم يكن كلامًا؛ لأنّه ليس من سببه، فترفعه على الابتداء والقطع من الأوّل، كأنّك قلت: (وما عاقلٌ عمرٌو) » (١/ ٦١)، ويُنظر: المقتضب: (٤/ ١٩٣).

(٤) هو بشر بن منقذ بن عبد القيس، شاعر محسن، ذكر أنّه تابعيٌّ مسنٌّ أو مخضرم.

تُنظر ترجمته في: الشعر والشعراء: (ص: ٤٣٠-٤٣١)، وشرح أبيات المغني: (٣/ ٢٧١-٢٧٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فَلـــــيسَ بآتيـــــكَ مَنْهِيُّهَـــــا ولا قـــاصرٌ عنـــكَ مأْمُورُهـــا[1]

لأنّه جعل المأمور من سبب (الأمور) ولم يجعله من سبب المذكّر وهو المنهي.

وقد جرّه قوم، فجعلوا المأمور للمنهيّ، والمنهيُّ هو الأمور؛ لأنّه من الأمور وهو بعضها، فأجراه وأنّثه كما قال جرير:

إذَا بَعْـــضُ الـــسِّنِيْنَ تَعَرّقَتْنَـــا كَفَـى الأيتـامَ فَقْـدَ أَبي اليتـيمِ[2] »[3]

فرواية الرفع على الاستئناف والقطع من الأول؛ وذلك لأنه جعل المأمور من سبب الأمور، ولم يجعله من سبب اسم (ليس) وهو المنهيُّ.

أمّا رواية الجرِّ فعلى إجراء (قاصر) في الإعراب على (آتيك)، وأنّث الضمير في (مأمورها) حملًا على المعنى؛ لأن الضمير ينبغي أن يعود إلى (منهيها)، و(منهيها) مذكّر، فكان ينبغي أن يُقال: مأموره، ولكنه أنّث حملًا على المعنى؛ لأن المنهيّ من (الأمور)، و(الأمور) مؤنثة، فأنثّ الضمير العائد للمنهيّ؛ لأنّه اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهو (الأمور).

---

(١) يُنظر البيتان في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٦٨)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٢٧٤-٢٧٦)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٨٨).

والشاهد فيه: جواز جرّ (قاصر)؛ لأنّه أخبر أولًا عن المنهي فقال: (ليس بآتيك منهيها)، ثمّ أخبر عن (المأمور) وأضافه إلى ضمير (الأمور)، والمنهي من الأمور.

(٢) يُنظر البيت في: ديوان جرير: (ص:٤١٢)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ١٧٩)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٨١).

والشاهد فيه: تأنيث (تعرّقتنا) فِعْل (بعض)؛ لإضافته إلى (السنين).

(٣) الكتاب: (١/ ٦٣-٦٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وفي بيان هذا يقول السيرافي: « قوله: (منهيّها) اسم (ليس)، والضمير الذي فيها ضمير (الأمور) [1]، فكأنه قال: ليس بآتيك منهيَّ الأمور، وخبره: (ليس بآتيك)، وقوله: (ولا قاصرٌ عنك مأمورها)، (مأمور) مضاف إلى الأمور، وليس بمضافٍ إلى اسم (ليس) فهو أجنبيٌّ منه، فصار بمنزلة قولك: (ما أبو زينبَ ذاهبًا، ولا مقيمةٌ أمُّها)؛ لأن (الأم) لم تضف إلى اسم (ما). غير أن النصب في (قاصر عنك مأمورُها) جائز، ولا يجوز في (مقيمة أمّها) في المسألة الأولى؛ وذلك أن خبر (ليس) إذا تقدّم نصب، فكذلك إذا عطفت جملة على (ليس)، وقد تقدّم الخبر منها جاز أن يكون منصوبًا، وإن لم يكن فيها ما يعود إلى الأول... » [2].

وقد يوهم كلام صاحب الكتاب أنه يجيز العطف على عاملين[3]، إذ ظاهر الكلام أن (قاصر) معطوف على خبر (ليس) المجرور بـ(الباء) الزائدة، و(مأمورها) معطوف على اسم (ليس)، لكنّه لم يحمله على ظاهره، وإنّما أوّله بأنه محمولٌ على المعنى؛ إذ جعل (قاصر) معطوفًا على خبر (ليس) و(مأمورها) فاعلًا،

---

(١) في الأصل: (المأمور) والصواب ما أثبته مما ذكره المحقق واردًا في النسخة (ح)، هامش (٣) من الشرح.

(٢) شرح السيرافي: (٣/ ٣٩).

(٣) لا يُجيز صاحب الكتاب العطف على عاملين؛ لأن « حرف العطف يقوم مقام العامل، ويغني عن إعادته. ألا ترى أنّك إذا قلت: (قام زيدٌ وعمرٌو) كان بمنزلة قولك: (قام زيدٌ، قام عمرٌو) فلمَّا كان حرف العطف كالعامل، والعامل لا يعمل رفعًا وجرًا، لم يجز أن تعطف بحرف واحد على عاملين مختلفين. فإن قلت (قام زيدٌ في الدار، وفي القصر عمرٌو) جاز؛ لأنك أعدت أحد العاملين فصار العطف على عامل واحد وهو (قام) » شرح السيرافي: (٣/ ٤١). وأجاز ذلك الأخفش، وفي المسألة خلاف واحتجاج يضيق عنه المقام ولا يقتضيه، وللوقوف على ذلك يُنظر: شرح السيرافي: (٣/ ٤١-٤٤)، والمقتضب: (٤/ ١٩٥)، والأصول: (٢/ ٧٣)، والتبصرة: (١/ ١٤٥)، وشرح التسهيل: (٣/ ٣٧٨)؛ والارتشاف: (٣/ ١٢٠٣-١٢٠٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وجاز العطف على الخبر مع أن المعطوف أجنبيٌّ عن اسم (ليس)؛ لأن المنهي أضيف إلى ضمير الأمور فقام مقامها؛ لأن بعض الشيء قد يتنزّل منزلة ما هو بعضه إذا أضيف إليه، وعلى هذا يكون مأمورها من سبب المنهيّ[1].

وقد شبّه صاحب الكتاب تأنيث الضمير في (مأمورها) بقول جرير:

إذا بعضُ السنين تعرَّقتنا كفى الأيتامَ فقدَ أبي اليتيمِ

فإنّه قد أنّث الفعل (تعرّقتنا)، وهو مسندٌ إلى (بعض)؛ لأنّه أضيف إلى مؤنث وهو (السنين).

وجعل صاحب الكتاب من ذلك أيضًا قول النابغة الجعدي:

فَلَيْسَ بِمَعْروفٍ لَنا أَنْ نَرُدَّها صِحَاحًا ولا مُستَنكَرٌ أَنْ تعْقّرَا[2]

وفيه يقول: «كأنه قال: ليس بمعروفٍ لنا ردّها صحاحًا، ولا مستنكرٌ عقرها، والعقر ليس للرَّد، وقد يجوز أن يجرَّه ويحمله على الردّ ويؤنّث؛ لأنّه من الخيل، كما قال ذو الرُّمَّة:

مَشَيْنَ كَمَا اهتزّتْ رِمَاحٌ تَسفَهتْ أَعَالِيها مَرُّ الرياحِ النَوَاسِمِ[3]

---

(١) يُنظر: شرح السيرافي: (٣/ ٤٤).

(٢) يُنظر البيت في: ديوان النابغة: (ص:٥٠)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٦٨)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٢٧٧)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٨٩).

والشاهد فيه: جواز جرّ (مستنكر)، وجعل العقر من سبب الردّ؛ لأن الرد ملتبس بضمير الخيل فكأنّه منها.

(٣) يُنظر البيت في: ديوان ذي الرُّمّة: (٧٥٤)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٦٩)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ١٨٠) وتحصيل عين الذهب: (ص:٨٢-٨٣).

تسفّهت: استخفّت، والنواسم: ضعيف الهبوب.

=

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المجموعة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

كأنّه قال: (تسفّهتها الرياح، وكأنّه قال: (ليس بآتيك منهيُّها)، و(ليس بمعروفةٍ ردُّها) حين كان من الخيل، والخيل مؤنثة فأنّث »[1].

فإجراء بيت النابغة على أصله أن يقول: «ليست بمعروفةٍ لنا الخيلُ، ولا مستنكرٌ عقرُها، والعقر يعود إلى الخيل، غير أنّه قد جعل الردَّ بمنزلة الخيل، فجعل عقرها من سبب الردّ »[2]، وحمله على المعنى.

وجعل صاحب الكتاب هذا كقول ذي الرُّمة:

مَشَيْنَ كَمَا اهتزّتْ رِمَاحٌ تَسفَهتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِيَاحِ النَوَاسِمِ

فالأصل أن يقول: تسفّه مرُّ الرياح أعاليها، غير أنّه أنّث الفعل لما أضيف فاعله لمؤنثٍ وهو الرياح.

وفي بيان هذا يقول السيرافي: «... وأمّا الخفض على مذهب سيبويه فعلى تأويل أن يجعل الثاني من سبب الأول، وذلك أن قوله: (فليس بمعروف لنا أن نردّها، أي: رَدَّ الخيل.

وقبله:

ونُنْكِرُ يومَ الرَّوع أَلوَانَ خَيْلِنَا منَ الطَّعْنِ حتَّى نحسب الجوْنَ أشقَرَا[3]

فإذا قال: فليس بمعروفٍ لنا ردُّ الخيل، جاز أن تجعل (ردّ الخيل) بمنزلة الخيل.

= والشاهد فيه: تأنيث الفعل (تسفَّهت)؛ لأن (مرَّ) مضاف إلى مؤنّث وهو الرياح فاكتسب منه تأنيثًا.

(١) الكتاب: (١/ ٦٤-٦٥).

(٢) شرح السيرافي: (٣/ ٤٦).

(٣) يُنظر: ديوان النابغة الجعدي: (ص:٥٠)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٢٧٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩.
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

كما قال: ... *تسفهتْ أعاليها مرُّ الرياح*

كأنه قال: تسفهتها الرياح.

فقد صار ردُّ الخيل بمنزلة الخيل، فكأنه قال: ليست بمعروفة لنا الخيل، ولا مستنكرٌ عقرُها، والعقر يعود إلى الخيل، غير أنّه قد جعل الردَّ بمنزلة الخيل، فجعل عقرها من سبب الردّ » [1].

وقد جعل صاحب الكتاب مما حمل على المعنى أيضًا قوله تعالى: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[2].

إذ يقول: « أجرى الأول على لفظ الواحد والآخر على المعنى، هذا مثله في أنّه تكلّم به مذكرًا ثمّ أنّث، كما جمع ههنا » [3].

ومراده أن الله ﷻ قد جعل المسلم والمحسن مفردَين على لفظ (مَنْ)، ثمّ جعل تتمّة الكلام جمعًا على المعنى، « وهذا هو الأفصح، وهو أن يبدأ أولًا بالحمل على اللفظ، ثمّ بالحمل على المعنى » [4]، كما « ذكر (بآتيك منهيها) و(بمعروفٍ لنا ردّها) على اللفظ، وأنّث (مأمورها) و(تعقرا) على المعنى » [5].

ومن الحمل على المعنى أيضًا ما ذكره صاحب الكتاب في بابٍ سمَّاه: « هذا بابٌ من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا

---

(١) شرح السيرافي: (٣/ ٤٦).

(٢) سورة البقرة: (١١٢).

(٣) الكتاب: (١/ ٦٥).

(٤) البحر المحيط: (١/ ٥٦٤).

(٥) شرح السيرافي: (٣/ ٤٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

أردت فيه من المعنى ما أردت في (يفعلُ) كان نكرة منونًا » [١].

إذ يقول: « واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون (التنوين) و(النون)، ولا يتغير من المعنى شيء، وينجرّ المفعول لكفّ التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجرّ، ودخل في الاسم معاقبًا التنوين، فجرى مجرى (غلام عبد الله) في اللفظ؛ لأنه اسمٌ وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل » [٢].

ومراده: أنّهم قد يحذفون التنوين ويضيفون اسم الفاعل لمعموله تخفيفًا، ولا تغيّره هذه الإضافة عن حاله، فلا يجري مجرى المضاف في معناه، إذ لا يكتسب تعريفًا، فالإضافة فيه ليست حقيقة بل هي لفظية؛ لأن الأصل في قولك: (ضاربُ زيدٍ) أن ينصب (ضارب) (زيدًا)، وليس الأمر كذلك في (غلام عبد الله) [٣].

وضرب ~ أمثلة لذلك فقال: « وليس يغيّر كفُّ التنوين، إذا حذفته مستخِفًّا، شيئًا من المعنى، ولا يجعله معرفة، فمن ذلك قوله ﷻ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [٤]، ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾ [٥]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾ [٦]، ﴿غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ﴾ [٧]. فالمعنى معنى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [٨].

---

(١) الكتاب: (١/ ١٦٤).

(٢) الكتاب: (١/ ١٦٥-١٦٦).

(٣) يُنظر: تذكرة النحاة: (ص:٢٧٢).

(٤) سورة آل عمران: (١٨٥)، سورة الأنبياء: (٣٥)، سورة العنكبوت: (٥٧).

(٥) سورة القمر: (٢٧).

(٦) سورة السجدة: (١٢).

(٧) سورة المائدة: (١).

(٨) سورة المائدة: (٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ويزيد هذا عندك بيانًا قوله تعالى جدّه: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾[1]، ﴿عَارِضٞ مُّمۡطِرُنَا﴾[2]. فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة... وقال الخليل: (هو كائنُ أخِيك) على الاستخفاف، والمعنى: هو كائنٌ أخاك »[3].

فإنّما قال صاحب الكتاب على الاستخفاف[4]: « لأنه لا يضارع الفعل إلاّ نكرة، ولم يكن ليُمنع الإضافة من حيث كان اسمًا، فإن لم ترد المضارعة حذفت للتعريف »[5].

ثمّ ذكر صاحب الكتاب شواهد لهذا فقال: « ومما جاء في الشعر غير منوّن قول الفرزدق:

أَتَاني عَلى القَعْسَاءِ عَادِلَ وَطْبِهِ بِرِجْلَيْ لَئِيمٍ وَاسْتِ عَبْدٍ تُعَادِلُهْ[6]

---

(١) سورة المائدة: (٩٥).

(٢) سورة الأحقاف: (٢٤).

(٣) الكتاب: (١/ ١٦٦).

(٤) « أجازه الخليل على حذف التنوين للاستخفاف، وإن لم يكن في الحقيقة اسم فاعل، وكان مما أضيف الشيء فيه إلى نفسه، إلا أنّه لعلّة صحيحة، وهي كونه على تقدير المفعول في (هو كائن أخاك)، ولا يجوز في (كائن) الذي بمعنى (واقع) مثل هذا؛ لأنه لا يتعدى إلى مفعول فيصير على هذا الوجه بمنزلة (قائم) لا يجوز فيه الإضافة؛ لأنه لا يتعدّى، فلا يجوز (كائن أخيك) على هذا الوجه » شرح الرماني: (٢/ ٤١٦).

(٥) تذكرة النحاة: (ص:٢٧٢).

(٦) يُنظر البيت في: ديوان الفرزدق: (ص:٥٦٣)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٨١-٨٢)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٣٢١) وتحصيل عين الذهب: (ص:٣٧).

قعساء: الراحلة المحدودبة من الهزال، الوطب: زِقُّ اللبن.

يهجو جريرًا فيقول: أتاني راكبًا على راحلة هزيلة، وقد عدل زِقّ اللبن برجليه ومؤخره، إشارة إلى =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

يريد: عادلًا وَطْبَه.

وقال الزبرقان بن بدر[1]:

مُسْتَحْقِبي حَلَقِ الماذيِّ يَحْفِزُه ... بِالمشرَفيّ وغابٌ فَوقَه حَصِدُ[2]

وقال السُّلَيْكُ بن السُّلَكَة[3]:

تَرَاهَا مِنْ يَبِيْسِ الماءِ شُهْبًا ... مُخَالِطَ دِرَّةٍ منها غِرَارُ[4]

= أنّه راعي غنمٍ لا إبل.

والشاهد فيه: حذف التنوين من (عادل) استخفافًا، وإضافته إلى ما بعده وتنكيره.

(١) هو الزبرقان بن بدر التميميّ السعديّ، صحابيٌّ من رؤساء قومه، قيل اسمه الحُصين ولقّب بالزبرقان، وهو من أسماء القمر لحسنه، ولّاه الرسول صلى الله عليه وسلم صدقات قومه، وكان شاعرًا فصيحًا. توفي في خلافة عمر، له ديوان شعر مطبوع. تُنظر ترجمته في: الإصابة: (٣/ ٣)، والخزانة: (٣/ ٢٨٧-٢٨٨).

(٢) يُنظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٨٢)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٣٠٩-٣١٠)، ونسبه إلى أبي ثروان وإلى المعلوط، وتحصيل عين الذهب: (ص:١٣٧-١٣٨).

مستحْقبين: يجعلونه في حقائبهم، حِلَق الماذيّ: الدروع، الغاب: الرمح، الحَصِد: المقطوع.

والشاهد فيه: حذف (النون) من (مستحقبين) استخفافًا، وإضافته لما بعده.

(٣) هو السليك بن عمير بن يثربي السعديّ التميميّ، منسوبٌ إلى أمّه السلكة وكانت سوداء، وهو أحد أغربة العرب وهجنائهم وصعاليكهم ورُجيلائهم، كان له بأسٌ ونجدة، وكان أدلّ الناس بالأرض، وأجودهم عدوًا على رجليه فلا تلحق به الخيل، قتله أسد بن مدرك الخثعمي، له ديوان شعرٍ مطبوع. تُنظر ترجمته في: الشعر والشعراء: ص(٢٣٥-٢٣٧).

(٤) يُنظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٨٢)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٣٢٧-٣٢٨)، ونسبه إلى بشر بن أبي خازم، وتحصيل عين الذهب: (١٣٨-١٣٩)

الدرّة: الكثرة، غرار: تبجّسه شيئًا فشيئًا.

=

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

يريد: عرقَ الخيل »[1].

ففي بيت الأوّل أضاف اسم الفاعل (عادل) إلى (وطبه)، ومما يدّل على أنّها إضافة لفظية، وأن اسم الفاعل هنا محمولٌ على معناه وهو منونٌ؛ أنه في موضع الحال، كأنه قال: أتاني عادلًا وطبه[2].

وفي البيت الثاني أضاف (مستحقبين) إلى(حلق) فحذف (النون) للإضافة، والمعنى على تمام الاسم بالنون وانتصاب ما بعده.

وفي البيت الثالث أضاف (مخالط) إلى (درَّة) وهو محمولٌ على معناه الذي ينصب به وهو منوّن.

ثم ذكر صاحب الكتاب ما يزيد هذا إيضاحًا فقال: « ومما يزيد هذا الباب إيضاحًا أنّه على معنى المنوّن قول النابغة:

احْكُمْ كَحُكْم فَتَاةِ الحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ إلى حَمَـــامٍ شِرَاعٍ وَارِدِ الثَمِـــدِ[3]

فوصف به النكرة.

= يصف خيلًا فيقول: إذا يبس العرق عليها ابيضّ فرأيتها شُهبًا، ثمّ وصفها باعتدال العرق وتوسطه بين الكثرة والقلّة.

والشاهد فيه: حذف التنوين من (مخالط)، وإضافته إلى (درّة) استخفافًا.

(١) الكتاب: (١/ ١٦٦- ١٦٨).

(٢) يُنظر: شرح الرماني: (٢/ ٤١٦).

(٣) يُنظر البيت في: ديوان النابغة (ص:٢٣)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٨٢)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ١٦٦)، وتحصيل عين الذهب: (ص:١٣٩).

الشراع: الواردة، الثمد: الماء القليل على وجه الأرض.

الشاهد فيه: إضافة (وارد) إلى (الثمد) على نيّة التنوين والنصب.

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وقال المرَّار الأسديّ:

سَـلِّ الهُمُـومَ بكـلّ مُعْطِـي رَأسِـهِ نَـاجٍ مُخَـالِطِ صُـهْبَةٍ مُتَعـيِّسِ[1] »[2]

فقوله: (واردِ الثَمِدِ) على معنى: واردٍ الثمدَ؛ لأنّه جاء صفةً لنكرة.

وأما البيت الثاني: فقد جاء نكرةً على نيَّة التنوين؛ « لأن (كلّ) لا تضاف إلى مفردٍ إلّا وهو نكرة من أجل أن الواحد لا كلّ له؛ لأن (كلّ) عمومٌ، وليس في الواحد عموم، إذ العموم إجراء المعنى على الشيء مع غيره، فإنّما تدخل على لفظ الواحد على تقدير الجميع إذا أُفردوا واحدًا واحدًا »[3].

وهذه الشواهد التي أوردها صاحب الكتاب تدلّ على أن ما أضيف اسم الفاعل فيه فهو محمولٌ على المعنى؛ لأن الأصل في اسم الفاعل إذا عَمِل أن يكون منوّنًا، وفي هذا يقول: « فهو على المعنى لا على الأصل، والأصل التنوين؛ لأن هذا الموضع لا يقع فيه معرفة. ولو كان الأصل ههنا ترك التنوين؛ لما دخله التنوين، ولا كان ذلك نكرة؛ وذلك أنّه لا يجري مجرى المضارع فيما ذكرت لك»[4].

فكأنّه « لما ساق الشواهد على الإضافة خشي أن يُقال له: فالإضافة إذًا

---

(١) يُنظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٨٢)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٢٠٣)، وتحصيل عين الذهب: (ص:١٣٩).

معطٍ رأسه: ذلول منقاد، ناجٍ: سريع، الصهبة: أن يضرب بياضه إلى الحُمرة، متعيّس: أبيض، وهو أفضل ألوان الإبل.

والشاهد فيه: إضافة معطٍ إلى (الرأس) مع نية التنوين والنصب.

(٢) الكتاب: (١/ ١٦٨).

(٣) شرح الرماني: (٢/ ٤١٦).

(٤) الكتاب: (١/ ١٦٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

أصلٌ، فرفع الإشكال بقوله: (فهو على المعنى)، يريد: أن كفَّ التنوين على معنى التنوين، وليست إضافته على الأصل، بل هي فرع العمل، ثمّ زاد بيانًا بقوله: (والأصل التنوين)، وعلّل بقوله: (لأن هذا الموضع لا تقع[1] فيه معرفة)، يريد: ما انخفض بـ(كلّ)[2]...، وما جرى على نكرةٍ ولم يَسُغْ فيه إلّا النعت كـ(وارد الثمد) في بيت النابغة.

ثم قال: (ولو كان الأصل) يريد: أن الإضافة لو كانت الأصل؛ لكان عدولهم عنها[3] إلى النصب والتنوين خروجًا من خفّة إلى ثقل، وهم يفرّون من الثقيل إلى الخفيف، فكان يلزم على مألوفهم أن يكون هذا[4] مضافًا؛ لأنّه أخفّ لولا أن الأصل التنوين.

ثمّ قال: (ولا كان نكرة)[5] فهذه أيضًا علّة أخرى، وهي: أنّه لو كان الأصل الإضافة لتعرَّف الأوّل، فبقاؤه نكرةً لا تؤثّر فيه[6] الإضافة دليلٌ على أنها ليست إضافة حقيقية، وإنّما لمجرَّد التخفيف، [ثم قال سيبويه]: (وذلك أنّه لا يجري مجرى المضارع فيما ذكرت لك)، قلت: كأنّه قدّر أن يُقال له: ما السببُ في أن كان اسم الفاعل العامل هكذا، من كونه لا يتأثر للإضافة؟، وهلَّا تعرَّف بما أضيف

---

(١) نص الكاتب: (لا يقع): (١/ ١٦٨).

(٢) يعني بيت المرّار الأسدي:

* سَلِّ الهمومَ بكلِّ مُعْطي رَأْسِهِ ..... *

(٣) في الأصل (عنها)، والصواب ما أثبته لعود الضمير إلى الإضافة.

(٤) بعد هذا في الأصل: أقواهم، ولا يستقيم المعنى إلّا باطّراحه.

(٥) نص الكتاب: (ولا كان ذلك نكرة): (١/ ١٦٨).

(٦) في الأصل: يؤثّر فيه، وتأنيث الفعل أولى.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

إليه[1] كالجاري في غيره من الأسماء؟، وإن كان الأصل فيه أن ينوّن، لكن إذا أضيف، وإن قصد بذلك التخفيف، فهلّا[2] كان يتعرف كالمألوف في غيره من المضافات؟

فجاوب: بأنّهم إنّما أعلموه بالشبه، ولو عرَّفوه لضَعُفَ شبهه، فإنّما يكون تام الشبه حال تنكيره، فالتزموا التنكير فيه ما أرادوا العملَ، فإن أضافوه فلمجرَّد تخفيف اللفظ، فهذا أراد بقوله (لأنّه لا يجري مجرى المضارع فيما ذكرتُ لك) »[3].

ومما هو داخلٌ في باب الحمل على المعنى، ما ذكره صاحب الكتاب في بابٍ سمّاه: « هذا بابٌ يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل »[4]، وهو بابٌ عقده للحديث عمَّا يُستغنى فيه عن اللفظ بالفعل؛ لأن معنى الكلام قد دلّ عليه؛ ولأن معموله مشتملٌ عليه في المعنى الفعلُ المذكورُ في اللفظ، وفيه يقول: « ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡ﴾[5]، و(وراءَك أوسعَ لك)، و(حسبُك خيرًا لك) إذا كنت تأمر.

ومن ذلك قول الشاعر وهو ابن أبي ربيعة:

فواعِدِيْهِ سَرْحَتَي مَالِكٍ أو الرُّبَا بَيْنَهُما أسْهَلَا[6]

---

(١) في الأصل: عليه. ولا معنى للاستعلاء هنا، فالإضافة تكوين للشيء، لا عليه.

(٢) في الأصل دون (الفاء)، وهي لازمة لربط جواب الشرط.

(٣) تذكرة النحاة: (ص: ٢٧٧- ٢٧٨).

(٤) الكتاب: (١/ ٢٨٠).

(٥) سورة النساء: (١٧١).

(٦) يُنظر البيت في: ديوان عمر بن أبي ربيعة: (ص:٢٧٧)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٩٢)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٣٧١-٣٧٢)، وتحصيل عين الذهب: =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وإنّما نصبت (خيرًا لك) و(أوسع لك)؛ لأنّك حين قلت: (انتهِ) فأنت تريد أن تخرجه من أمرٍ وتدخله في آخر.

وقال الخليل: كأنّك تحمله على ذلك المعنى، كأنّك قلت: انْتَهِ وادْخُلْ فيما هو خيرٌ لك فنصبتَه؛ لأنّك قد عرفتَ أنّك إذا قلت له: (انْتَهِ) أنّك تحمله على أمرٍ آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام، ولعلم المخاطب أنّه محمولٌ على أمرٍ حين قال له: (انْتَهِ)، فصار بدلًا من قوله: ائتِ خيرًا لك، وادخل فيما هو خيرٌ لك[1]»[2].

وحاصل كلامه أن (خيرًا لك) و(أوسع لك) منتصبة بعامل مضمر، وهي محمولة عليه في المعنى؛ لأنّه «إذا نهى عن شيءٍ، فإنما يصرف إلى ضدّه، فلمـّا نُهوا عن الشرّ الذي هو القبائح صرفوا إلى الخير الذي هو المحاسن »[3]، ولمـّا قالوا: (وراءَك أوسعَ لك) كان على معنى: تأخر، وائت المكان الأوسع لك[4].

ومثل هذا قول الشاعر:

= (ص:١٩٢).

والشاهد فيه: نصب (أسهل) بإضمار فعلٍ دلّ عليه ما قبله.

(١) قدّره الكسائي بـ(انتهوا يكن الانتهاءُ خيرًا لكم)، وقدّره الفرّاء بـ(انتهوا انتهاءً خيرًا لكم). يُنظر: معاني القرآن للفرّاء: (١/ ٢٩٥-٢٩٦)، وإعراب القرآن للنحاس: (١/ ٤٧٥-٤٧٦)، وشرح السيرافي: (٥/ ٥٣)، « ويقوّي قول الخليل وسيبويه أنّك إذا أمرته بالانتهاء، فإنما تأمره بترك شيءٍ، وتارك الشيء آتٍ ضدّه، فكأنه أمره أن يكفّ عن الشرّ والباطل ويأتي الخير » شرح السيرافي: (٥/ ٥٣).

(٢) الكتاب: (١/ ٢٨٢-٢٨٤).

(٣) شرح الرماني: (٢/ ٥٩٤).

(٤) يُنظر: شرح الرماني: (٢/ ٥٩٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فَوَاعِدِيْـــه سَرْحَتَـــي مَالِـــكٍ أَوْ الرُّبَـــا بَيْـــنَهُما أَسْـــهَلاَ

أي: ليأتِ الأسهل منهما؛ « لأنّه لما قال: (واعديه) دلّ على أنها تقول له: ائت مكان كذا وكذا »[1]، وإنّما عمدوا للحذف في هذا ومثله؛ لكثرة استعمالهم إيَّاه في الكلام، ولعلم السامع أنه محمولٌ على هذا المعنى.

ثم ذكر صاحب الكتاب نظائر لهذا في كلامهم مما يجوز إظهار الفعل فيه، فقال: «ونظير ذلك في الكلام قوله: (ائته يا فلان، أمرًا قاصدًا) فإنّما قلت: ائته وائتِ أمرًا قاصدًا، إلاّ أن هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل، فإنّما ذكرت لك ذا لأمثل لك الأول به؛ لأنّه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل، فحُذِفَ كحَذْفِهم: ما رأيتُ كاليومِ رَجُلًا»[2].

لمَّا أراد أن يمثل ما ذكره آنفًا في أول الباب[3]، مثّله بقولهم: (انتهِ يا فلان، أمرًا قاصدًا) فهو على معنى: انته يا فلان، وائتِ أمرًا قاصدًا، فأجري الأمر على الفعل المضمر؛ لأنّه معلوم عند المخاطب من السياق.

والفرق بين إضمار الفعل هاهنا وإضماره في الأوّل: « أن هذا يجوز فيه إظهار الفعل؛ لأنه لم يكثر إلى حدّ يلزمه الاستغناء عن الفعل، وذلك لأنه مبهم ليس كالخير والشرّ اللذين هما أصلان فيما ينبغي أن يؤتى أو يتجنّب، فلم يقوَ قوله (أمرًا قاصدًا) هذه القوّة التي تظهر في الخير، فلهذا جاز إظهار الفعل معه تقوية لمعناه إذا ضعف عن تلك المنزلة»[4].

---

(١) شرح السيرافي: (٥/ ٥٤).

(٢) الكتاب: (١/ ٢٨٤).

(٣) يُنظر: الكتاب: (١/ ٢٨٠-٢٨١).

(٤) شرح الرماني: (٢/ ٥٩٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وقول صاحب الكتاب: « لأنّه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل » يعني به ما أورده في أوّل الباب من كلامهم نحو: (هذا ولا زعماتك) [١] و(كليهما وتمرًا) [٢]، و(كلّ شيء ولا هذا) [٣]، و(كلّ شيء ولا شتيمة حرّ) [٤]، وجعل ~ الحذف هاهنا استخفافًا كحذفهم في: (ما رأيت كاليوم رجلًا) [٥].

ثم ساق جملةً من الشواهد يوضّح بها هذا الضرب من الحذف المبني على فهم المخاطب المعنى فقال: « ومثل ذلك قول القُطامي[٦]:

فَكَـــرّتْ تَبْتَغِيْـــهِ فَوَافَقَتْـــهُ عَـلَى دَمِـهِ وَمَـصْرَعِهِ الـسِّبَاعَا[٧]

---

(١) لم أقف عليه في جمهرة الأمثال ولا في المجمع ولا في المستقصى، وجاء في اللسان: مادّة (زعم): «وقالوا: هذا ولا زعمتك ولا زعماتك، يذهب إلى ردّ قوله. قال الأزهري: الرجل من العرب إذا حدّث عمّن لا يحقق قوله يقول: ولا زعماته ..... » .

(٢) أوّل من قاله: عمرو بن حمران الجعدي، وذلك أن رجلًا أضرّ به السغوب وعمرو قاعد بين يديه زبد وتمر وتامك، فقال له الرجل: أطعمني من هذا الزبد والتامك، فقال عمرو: نعم، كلاهما وتمرًا، فذهبت كلمته مثلًا. يُنظر: مجمع الأمثال للميداني: (٢/ ١٨٠-١٨٢).

(٣) يُنظر: الكتاب: (١/ ٢٨١).

(٤) أي: « ائتِ كل شيءٍ ولا ترتكب شتيمة حرّ ». الكتاب: (١/ ٢٨١).

(٥) تقدم الحديث عنه. يُنظر: (ص:٣٧٧-٣٧٨، ٣٩٠) من البحث.

(٦) هو عمير بن شييم بن عمرو بن عبَّاد التغلبي، لقب بالقُطامي (ومعناه: الصقر) لذكره إيَّاه في بيتٍ من شعره. شاعر غزلٍ فحل. توفي سنة ثلاثين بعد المائة، له ديوان شعر مطبوع. تنظر ترجمته: معجم الشعراء: (ص:٢٤٤)، والشعر والشعراء: (ص:٤٨٦).

(٧) يُنظر البيت في: ديوان القطامي: (ص:١٧٦)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٩٢)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ١٥٧-١٥٨) وتحصيل عين الذهب: (ص:١٩٢-١٩٣).

وصف بقرة فقدت ولدها، فجعلت تطلبه، فوافقت السباع عليه.

والشاهد فيه: نصب (السباع) بإضمار فعلٍ يدل عليه فعل (وافقته) المتقدّم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ومثله، [وهو ابن الرقيَّات][1]:

لَـــنْ تَرَاهَـــا وَلَـــو تأمّلَـــتْ إلاّ وَلَهَـا فِي مَفَـارِقِ الـرَّأسِ طِيْبَـا[2]

وإنما نصب هذا؛ لأنّه حين قال: (وافقته) وقال: (لن تراها) فقد عُلِم أن الطيب، والسباع قد دخلا في الرؤية والموافقة، وأنّهما قد اشتملا على ما بعدهما في المعنى»[3].

ففي بيت القطامي يصف بقرة وحشيَّة فقدت صغيرها، فأخذت تطلبه وتلتمسه، حتى وافقته في موضع مصرعه، ثمّ أتى بالسباع على معنى: وافقت السباع، « ودليله أن الوحشيَّة لما صادفت ولدها متمزّقًا يخور في دمه كانت بذلك كأنها قد صادفت السباع تقطّعه بمصادفتها آثار السباع فيه »[4].

وفي بيت ابن الرقيات نصب (طيبًا) على تقدير (رأيتَ)، و« دليله أنّه يشبب بذكرها، وأنّ الرائي لا يرى إلاّ ما يحبّ منها، فمن هاهنا دخل الطيب في معنى الرؤية المذكورة لا محالة... ولم يجز إظهار الفعل؛ لتمكن هذا الكلام في الدلالة

---

(١) هو عبيدالله بن قيس بن شريح بن مالك، لُقِّب بابن قيس الرقيات؛ لأنه كان يتغزّل بثلاث نسوة كلهنّ رقية، شاعر قريش في العصر الأموي، خرج على عبدالملك بن مروان مع عبدالله بن الزبير، وخرج إلى الكوفة، ومنها إلى الشام لاجئًا إلى عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، له ديوان شعر مطبوع. تُنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء: (٢/ ٦٤٧-٦٥٥)، والشعر والشعراء: (ص:٣٦٦-٣٦٧).

(٢) ينظر البيت في: ملحق ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات: (ص:١٧٦)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٩٢)، وتحصيل عين الذهب: (ص:١٩٣).
والشاهد فيه: نصب (طيبا) بإضمار فعلٍ دلّ عليه قوله (تراها).

(٣) الكتاب: (١/ ٢٨٤-٢٨٥).

(٤) شرح الرماني: (٢/ ٥٩٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

عليه حتى لو ذكر صار ذكره بمنزلة اللغو المنافر للكلام، فلم يجز إظهار الفعل لهذه العلّة » [1].

ثم قال: « ومثل ذلك قول ابن قميئة:

تَـــذَكّرتْ أرضًـــا بهـــا أهلُهـــا أخوَالَهَـــا فيهـــا وأَعْمامَهـــا[2]

لأن الأخوالَ والأعمامَ قد دخلوا في التذكّر.

ومثل ذلك فيما زعم الخليل[3]:

إذَا تَغَنّـى الحَـمَامُ الـوُرْقُ هَيّجَنِـي وَلَـو تَغَرّبْـتُ عَنهـا أُمَّ عَـمَّارِ[4]

---

(١) شرح الرماني: (٢/ ٥٩٦). ذكر السيرافي أن المبرِّد ردَّ على صاحب الكتاب استشهاده ببيتي القطامي وابن الرقيات، واحتجّ بأن الكلام لم يتمّ معناه، ولا يجوز الحمل على المعنى حتى يتمّ، يُنظر: شرح السيرافي: (٥/ ٥٦)، ولم يورد ابن ولاد اعتراض المبرِّد هذا على كلام صاحب الكتاب، ورجعت إلى المقتضب، فما وجدته ذكر شيئًا عن بيت القطامي، وأمّا بيت ابن الرّقيات فيقول فيه « ومثل ذلك: (لن تراها.. البيت)، لأن الرؤية قد اشتملت على الطيب، وهذا البيت أبعد ما مرَّ؛ لأنه ذكره من قبل الاستغناء، وإنّما جاز نصبه على (رأيت)؛ لأن المعنى: (لن تراها إلا وأنت ترى لها في مفارق الرأس طيبا)، فهذه على الإضمار ». المقتضب: (٣/ ٢٨١)، فموافقته ظاهرة. يُنظر الاعتراض بتمامه والرد عليه في: شرح السيرافي: (٥/ ٥٦)، وشرح الأبيات المشكلة: (ص:٥٣٨-٥٤١)، وشرح التسهيل: (٢/ ١٥٥-١٥٧).

(٢) يُنظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٩٣) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٣٣٨-٣٣٩)، وتحصيل عين الذهب: (ص:١٩٣-١٩٤)، والخزانة: (٤/ ٤٠٧).

والشاهد فيه: نصب (الأخوال والأعمام) بإضمار فعلٍ، وهذا جائز بإجماع.

(٣) هو للنابغة الذبياني، يُنظر: ديوانه: (ص:٢٠٣).

(٤) يُنظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٩٣)، وتحصيل عين الذهب: (ص:١٩٤).

والشاهد فيه: حمل (أم عمَّار) على فعلٍ مضمرٍ دلّ عليه ما قبله.

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

قال الخليل ~ : لمَّا قال هيّجَنِي عُرف أنّه قد كان ثمَّ تذكّرٌ لتذكره الحمام وتَهْيِيجه، فألقى ذلك الذي قد عُرف منه على (أمّ عمَّار)، كأنّه قال: هَيّجني، فذكَّرني أمَّ عَمَّار » [1].

فقول ابن قميئة (أخوالها وأعمامها) قد نُصب بفعلٍ قد استُغني عن ذكره بمعناه، وهو مستفاد من قوله: (تذكّرتْ أرضًا...)، « ودليله أنّه تذكّر الأرض من أجل تذكر من يحبُّ بها من أهلها، فدخلوا في التذكّر لهذه العلة » [2]، وفي البيت الثاني نصب (أمَّ عمَّار) على معنى: تذكّرت أمّ عمَّار؛ لأن تهييج الحمام له مفضٍ به إلى تذكرها، « وذلك بالمشاكلة بين تغنّي الحمام لفراق إلفها، وبين حاله في فراق إلفه » [3].

وأدخل صاحب الكتاب في الحمل على المعنى أيضًا ما سُبق بالتمنى إذ يقول: « ومثل ذلك أيضًا قول الخليل ~ وهو قول أبي عمرو: (ألا رجلَ، إمَّا زيدًا وإمَّا عمرًا؟)؛ لأنه حين قال: (ألا رجلَ) فهو متمنٍ شيئًا يسأله ويريده، فكأنه قال: اللهم اجعله زيدًا أو عمرًا، أو وفِّق لي زيدًا أو عمرًا.

وإن شاء أظهره فيه، وفي جميع هذا الذي مُثِّل به، وإن شاء اكتفى، فلم يذكر الفعلَ؛ لأنه قد عُرِف أنه مُتَمَنٍ سائلٌ شيئًا وطالبه » [4].

فأضمر الناصب لـ(زيدٍ وعمرو) لمَّا تقدمهما تمنٍ، « لأن التمنّي قد دلّ على

---

(١) الكتاب: (١/ ٢٨٥-٢٨٦).

(٢) شرح الرماني: (٢/ ٥٩٦).

(٣) شرح الرماني: (٢/ ٥٩٦).

(٤) الكتاب: (١/ ٢٨٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

طلب هذا » [1].

وإظهار الفعل في مثل هذا من العرض والتمني جائز، كما يجوز إضماره استغناءً بعلم المخاطب، فيُحمل المنصوب على معناه.

ثم أورد صاحب الكتاب شاهدين كان الفعل المذكور فيهما دالًا على المفاعلة، وكان المعمول المذكور منصوبًا صالحًا لأن يكون فاعلًا في المعنى كذلك، فقال: « ومثل ذلك [يعني الشواهد التي مضت] قول الشاعر، وهو عبد بني عبس [2]:

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتُ منه القَدَمَا الأُفْعُوَانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا

وذاتَ قَرْنَيْنِ ضَمُوْزًا ضِرْزِمَا [3]

---

(١) شرح الرماني: (٢/ ٥٩٦).

(٢) الرجز منسوب للعجاج في تحصيل عين الذهب. يُنظر: ملحق ديوان العجاج: (٢/ ٣٣٣)، ونسبه ابن السيرافي للدّبيري، ونُسب في اللسان لمساور بن هند العبسي، ولأبي حيَّان الفقعسي.

فلعل المقصود بعبد بني عبس المساور بن هند العبسي؛ وهو من أشراف بني عبسٍ. تُنظر ترجمته في: الشعر والشعراء: (ص:٢٢٢-٢٢٣)، والخزانة: (١١/ ٤١٩).

(٣) يُنظر الرجز في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٩٣)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٢٥٥-٢٥٦)، وتحصيل عين الذهب: (ص:١٩٤).

الأفعوان: الذكر من الأفاعي، الشجاع: ضرب من الحيَّات، الشجعم: الطويل، ذات قرنين: ضرب من الحيَّات أيضًا، الضَمُوز: الساكنة المطرقة التي لا تصفّر لخبثها، الضِرْزَم: المسنّة وذلك أخبث لها وأسرع لسمّها.

يصف رجلًا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما، فالحيَّات لا تُؤثر فيهما.

الشاهد: فيه نصب (الأفعوان والشجاع) وما بعدهما، وحمله على المعنى؛ لأنّ ما سالم شيئًا فقد سالمه الآخر.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فإنّما نصب (الأفعوانَ والشجاعَ)؛ لأنّه قد عُلم أنّ القدم هاهنا مسالِة كما أنها مُسَالَة، فحمل الكلام على أنّها مسالِة.

ومثل هذا البيت إنشاد بعضهم، لأوس بن حَجَر[1]:

تُوَاهِقُ رِجْلاَهَا يَدَاهَا ورَأْسُهُ لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الحَقِيْبَةِ رَادِفُ[2]»[3]

فقد نصب (الأفعوانَ) حملًا على المعنى؛ « وذلك أنّه يصف رجلًا بخشونة قدميه وصلابتهما، وأن الحيَّات لا يعملن فيهما وأنها قد سالمتها، وإذا سالمت الحيَّات القدم، فالقدمُ أيضًا قد سالمت الحيَّات، فكأنه قال: سالمت القدُم الأفعوانَ» [4].

والمسالمة هنا أن لا تنهش الحيَّات القدمَ ولا تتعرض لها بسوء، وبأن لا تطأ

---

(١) هو أوس بن حجر بن مالك التميمي، أبو شريح. شاعر تميم في الجاهلية، وهو زوج أم زهير بن أبي سُلمى، كان عاقلًا في شعره، كثير الوصف لمكارم الأخلاق، وسبق إلى دقيق المعاني، له ديوان شعر مطبوع. تُنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء: (١/ ٩٧)، والشعر والشعراء: (ص١١٩-١٢٣).

(٢) يُنظر البيت في: ديوان أوس بن حجر: (ص:٧٣)، شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٩٣)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٢٨٩-٢٩٠)، وتحصيل عين الذهب: (ص:١٩٥).

تواهق: تلاحق، الرادف: من ردفت الشيء إذا صرت خلفه.

وصف حمار وحشٍ وأتانًا يسوقها إلى الوجه الذي يريده ويزعجها نحوه، فرأسه في موضع الحقيبة منها، وهي مؤخّر الرحل، فهو كالقتب الموضوع خلفها.

والشاهد فيه: رفع (اليدين) حملًا على المعنى؛ لأن الرجلين لَمَّا لابستهما بالمواهقة لابستهما اليدان بالمواصلة للسير.

(٣) الكتاب: (١/ ٢٨٦-٢٨٧).

(٤) شرح السيرافي: (٥/ ٥٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

القدم الحيَّات ولا تؤذيها[1].

ورفع (يداها) في البيت الثاني [أعني بيت أوس بن حجر] على أنها فاعل لفعل دلَّ ما قبله على معناه، و« وجه الكلام تواهق رجلاها يديها، فحمله على المعنى؛ لأنّه إذا واهقت الرجلان اليدين، فقد واهقت اليدان الرجلين على مثل ما مرَّ [في] البيت الأوّل » [2].

ثمّ ذكر شاهدًا لما ارتفع الفاعل فيه حملًا على فعلٍ استُغني عن ذكره بحضور معناه، فقال: « وإنشاد بعضهم للحارث بن نهيك[3]:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومةٍ ومُخْتَبِطٍ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ[4]

لمَّا قال: (ليُبك يزيدُ)، كان فيه معنى: ليَبْكِ يزيدَ، كما كان في القدم أنها مسالمة، كأنه قال: لِيَبْكِهِ ضَارِعٌ » [5].

فالفعل الذي لم يُسمَّ فاعله دلّ على الفعل الذي ارتفع به ضارع؛ « وذلك أن كلّ مالم يُسمَّ فاعله فهو يدلّ على فعل الفاعل، وليس كلّ ما يُسمَّى فاعله يدلّ على

---

(١) يُنظر: شرح الرماني: (٢/ ٥٩٧).

(٢) شرح السيرافي: (٥/ ٥٨).

(٣) لم أقف على ترجمته، ونسبه الأعلم للبيد. يُنظر: ملحق ديوان لبيد (ص:٣٦٢)، ونسب في الخزانة لنشهل بن حريّ. يُنظر: الخزانة: (١/ ٣٠٩-٣١٣).

(٤) يُنظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٩٣-٩٤)، وتحصيل عين الذهب: (ص: ١٩٥-١٩٦).

ضارع: ذليل، مختبط: محتاج.

والشاهد فيه: رفع (ضارع) بإضمار فعلٍ، دلّ عليه ما قبله.

(٥) الكتاب: (١/ ٢٨٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فعل مالم يُسمَّ فاعله؛ لأن من الأفعال مالا يتعدّى، فأمَّا مالم يُسمَّ فاعله فهو منقول من فعل الفاعل على طريق (فَعَلَ) إلى (فُعِلَ) » [(١)].

ومثل هذا الرجزُ الذي ذكره صاحب الكتاب[(٢)]، وهو:

أَسْـقَى الإلـهُ عُـدُواتِ الـوادي وَجَوْفَـهُ كُـلّ مُلِـثٍّ غـادِي
كُـلُّ أجـشَّ حالِـكِ السـوادِ[(٣)]

كأنه قال: سقاها كلُّ أجشَّ، كما حُمِل (ضارعٌ لخصومةٍ) على (لِيَبْكَ يزيدَ)؛ لأن فيه معنى: سقاها كلّ أجشّ ».

وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: « رفع (كلّ) الأخير ونصب الذي قبله؛ لأنه حمله على (سقاها كلّ أجش)؛ لأن في قوله: أسقى الإله كلّ مُلِثّ غادٍ دليلًا على (سقاها كلّ أجش)؛ لأنّه إذا أسقاها الله السحاب، سقاها السحاب، و(كلّ أجشّ) من صفة السحاب، وهو شبيهٌ بـ(لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ) » [(٤)].

« ومن ذلك قول عبد العزيز الكلابي [(٥)]:

---

(١) شرح الرماني: (٢/ ٥٩٧).

(٢) الرجز لرؤبة. يُنظر: ملحق ديوان رؤبة: (ص:١٧٣).

(٣) يُنظر: الرجز في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٩٤)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٣٤٨)، وتحصيل عين الذهب: (ص:١٩٦-١٩٧).

الملث: من المطر الدائم الملازم، أجشّ: الشديدُ صوتِ الرعدِ، الحالك: الشديد السواد.

والشاهد فيه: رفع (كلّ أجش) وحمله على المعنى؛ لأنه لمّا قال: أسقى الإله عدوات الوادي .... عُلم أن ثمَّ سحابًا يسقيها، فكأنّه قال: سقاها كلّ أجشّ.

(٤) شرح السيرافي: (٥/ ٥٩).

(٥) هو عبدالعزيز بن زرارة الكلابي، قائد من الشجعان المقدمين في زمن معاوية. كان فيمن غزا =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وَجَـدْنَا الـصَّالِحِيْنَ لَهُـمْ جَـزَاءٌ وَجَنّـاتٍ وَعَيْنًـا سَلْـسَبِيْلاَ[1]

لأن الوجدان مشتمل في المعنى على الجزاء، فحمل الآخر على المعنى، ولو نصب الجزاء كما نصب السباع لجاز » [2].

فـ (وجدنا) في البيت بمعنى: أصبنا، وهو متعدٍ لمفعولٍ واحد، وليس مما يتعدى لمفعولين، « وقد دخل الجزاء وإن كان مبتدأ في معنى الوجدان، فأضمر وجدنا بعد ذلك، ونصب (جنَات)؛ لأنّه في المعنى عطف على جزاء، كأنّه قال: وجدنا لهم جنّاتٍ، وإن نصبت جزاءٌ فتقديره: وجدنا لهم جزاء وجنَات » [3].

ومما جاء محمولًا على المعنى كذلك عند صاحب الكتاب: العامل في المفعول المطلق الذي لم يذكر فعله معه، ذكر هذا في بابٍ سمَّاه « هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبّه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره »[4] وفيه يقول: « وذلك قولك: (مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ)، (ومررتُ به فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى)»[5].

= القسطنطينية، وأبلى في قتال الروم بلاء حسنًا، له شعر أورد ابن الأثير وأبو تمام أبياتًا منه. تُنظر ترجمته في: الأعلام: (٤/ ١٧).

(١) يُنظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٩٤)، وشرح أبيات سيبويه بن السيرافي: (١/ ٣٧٠-٣٧١)، وتحصيل عين الذهب: (ص:١٩٦).

والشاهد فيه: حمل (الجنات والعين) على المعنى، ونصبهما بإضمار فعلٍ، والتقدير: وجدنا لهم جنات وعينًا سلسبيلًا.

(٢) الكتاب: (١/ ٢٨٨).

(٣) شرح السيرافي: (٥/ ٥٩).

(٤) الكتاب: (١/ ٣٥٥).

(٥) الكتاب: (١/ ٣٥٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فـ(صوتَ حمار) و(صراخَ الثكلى) مفعولان مطلقان، وناصبهما فعلٌ مضمر دلّ عليه الكلام المتقدّم، فإن (له صوت) بمنزلة قوله: (يصوّت)، فحمل انتصاب المصدر على هذا المعنى، يقول ~ : « فإنما انتصب هذا؛ لأنك مررت به في حال تصويت، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأوّل ولا بدلًا منه، ولكنّك لما قلت: (له صوتٌ)، عُلم أنّه قد كان ثم عَمَل، فصار قولك: (له صوتٌ) بمنزلة قولك: فإذا هو يصوّت، فحملت الثاني على المعنى »[1].

يعني: أنك لم ترد أن تجعل (صوتَ) من (صوت حمار) صفة (صوت) في قوله: (له صوتٌ) ولا بدلًا منه، لذلك نصبت على معنى الفعل ولم ترفع، وفي هذا يقول شارح الكتاب: « يجوز أن يكون انتصابه بفعلٍ يدلّ عليه: (له صوت)؛ لأن (له صوت) يدلّ على أنّه يصوّت وينوب عنه، فكأنه قال: مررت برجلٍ فإذا هو يصوّتُ صوتَ حمار، ويكون (صوت حمار) على هذا التقدير منصوبًا بالمصدر إن شئت، وإن شئت على أنه حال، وفي كلا الأمرين في (صوت حمار) معنى التشبيه»[2].

والذي يدل عند صاحب الكتاب على أن المصدر المنصوب في مثل هذا منصوب على فعلٍ يدل عليه السياق؛ أنّك إذا أظهرت فعلًا قبله لا يصلح أن يجري المصدر عليه؛ قدّرت له فعلًا من لفظه، يقول ~ : « ويدلّك على أنّك إذا قلت: (فإذا له صوتٌ صوت حمار)، فقد أضمرت فعلًا بعد (له صوتٌ) و(صوتَ حمارٍ) انتصب على أنّه مثال أو حالٌ يخرج عليه الفعل؛ أنّك إذا أظهرت الفعل الذي لا يكون المصدر بدلًا منه، احتجت إلى فعلٍ آخر تضمره، فمن ذلك

---

(١) الكتاب: (١/ ٣٥٦).

(٢) شرح السيرافي: (٥/ ١٢٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

قول الشاعر:

إِذَا رَأَتْنـــي سَـــقَطَتْ أَبْـــصَارُهَا دَأْبَ بِكَـــارٍ شَـــايَحَتْ بِكَارُهَـــا»[1]

فـ(دأب بكار) لا يجوز أن ينصب بالفعل المظهر (سقطت) لذا قدّر له فعلاً من لفظه، وفي بيان هذا يقول السيرافي: « اعلم أن مذهب سيبويه أنه إذا جاء بالمصدر [منصوبًا] بفعلٍ ليس من حروفه كان بإضمار فعلٍ من لفظ ذلك المصدر، فمن أجل هذا استُدلّ على إضمار فعلٍ، بعد قوله: (له صوت) بهذا الشعر؛ لأن قوله: (دأب بكارٍ) منصوب وليس قبله فعل من لفظه، فأضمر: دأبتُ دأبَ بكارٍ، وتدأبُ دأبَ بكار، والذي قبله: سقطتْ أبصارُها، كأنه قال: أداموا النظر إليّ، والدأبُ: الدوام، فكان في (سقطتْ أبصارُها) بالنظر إليه ما دلّ على أنها (دأبتْ) فأدامتْ، ويكون (دأبَ بكارٍ) على الحال وعلى المصدر»[2].

وقد نقل السيرافي عن المبرّد اعتراضه على سيبويه في هذا حيث قال: «...وكان أبو العباس يردّ هذا من قول سيبويه، ويقول: إنّه يجوز أن يجيء المصدر من فعلٍ ليس من حروفه إذا كان في معناه... قال أبو سعيد: والذي عندي أنّه يجوز أن ينتصبَ المصدر بالفعل الذي هو من غير لفظه، كقولنا: (قعد زيدٌ جلوسًا حسنًا)، و(قعد زيدٌ جلوسَ عمرٍو) تريد: قعودًا مثل (جلوسِ عمرٍو)... »[3].

ولم أقف على اعتراض المبرد هذا في مسائل الغلط التي تضمنها كتاب الانتصار، والذي في المقتضب يدلّ على أن المبرد قد رجع عن ردّ الرأي الذي عزاه لصاحب الكتاب، فقد أوجب فيه نصب المصدر بفعلٍ مضمر إذا كان الفعل

---

(١) الكتاب: (١/ ٣٥٥).

(٢) شرح السيرافي: (٥/ ١٣١).

(٣) شرح السيرافي: (٥/ ١٣١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المذكور ليس بفعله، وإنما فعلٌ مشتقٌّ من لفظه، أو متفقٌ معه في المعنى[1]، وهذا خلاف مذهب صاحب الكتاب كما تقدم.

وجملة القول: أن صاحب الكتاب قد ذكر مواضعًا كثيرة في كتابه تنسابه جميعها في أنها محمولة على المعنى، وأوجه الحمل على المعنى عنده: جرّ الاسم إجراءً على ما قبله في المعنى، وإجراء أوّل الكلام على لفظ الإفراد وآخره على لفظ الجمع حملاً على المعنى، وإضافة اسم الفاعل إلى معموله تخفيفاً وهو في المعنى محمولٌ على بقائه، والاستغناء عن اللفظ بالفعل لأن معنى الكلام قد دلّ عليه، ونصب المفعول المطلق الذي لم يذكر فعله معه حملاً على معنى الكلام قبله.

والله تعالى أعلم.

---

(١) يُنظر: المقتضب: (١/ ٧٣-٧٤)، (٣/ ٢٠٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثاني: الحمل على المعنى في العطف

هو ما يعطف فيه على المجرور بالنصب أو الرفع بتقدير عاملٍ دلّ الكلام المتقدّم على معناه، وقد تحدّث عنه صاحب الكتاب في معرض حديثه عن اسم الفاعل الجاري مجرى المضارع في المعنى والعمل[1]، فذكر أن الأصل أن يعطف على المجرور بالجرّ؛ لأن العاطف يشرك بين الكلمتين في العمل، فإن عطف بغير هذا حُمل الكلام على المعنى، وفي هذا يقول: « وتقول في هذا الباب: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو) إذا أشركت بين الآخر والأوّل في الجارّ؛ لأنّه ليس في العربيَّة شيءٌ يعملُ في حرفٍ فيمتنع أن يُشرك بينه وبين مثله، وإن شئت نصبت على المعنى وتُضمر له ناصبًا، فتقول: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا)، كأنّه قال: ويضرب عمرًا، أو وضاربٌ عمرًا »[2].

فالجرُّ حملٌ على اللفظ، والنصب حملٌ على المعنى[3].

ثم أورد ~ ما أنشد في هذا من أبيات فقال:

« ومما جاء على المعنى قول جرير:

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لِقَوْمِهِمُ أَوْ مِثْلَ أَسْرَةِ مَنْظُورِ بن سَيَّارِ[4]

---

(١) في « هذا بابٌ من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يَفْعَلُ) كان منونًا » الكتاب: (١/ ١٦٤).

(٢) الكتاب: (١/ ١٦٩).

(٣) يُنظر: شرح الرماني: (٢/ ٤١٧).

(٤) يُنظر البيت في: ديوان جرير(ص:٢٤٢)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٨٣) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١: ١٨٤-١٨٥)، وتحصيل عين الذهب: (ص:١٠٨، ١٤٠-١٤١).

والشاهد فيه: حمل الاسم المعطوف على موضع (الباء) وما عملت فيه؛ لأن معنى قوله: (جئني =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وقال كعب بن جُعِيْلِ التغلبي[1]:

أَعِنِّـــي بِخـــوّار العِنـــانِ تَخالُـــهُ إِذَا رَاحَ يَـرْدَى بالمـدجّج أَحْـرَدَا
وأَبْـيضَ مَـصْقُوَل الـسِّطَام مُهَنَـدًا وذَا حَلَقٍ من نَسْج دَاوُدَ مُسْرَدَا[2]

فحَمَلَه على المعنى، كأنّه قال: وأعطني أبيض مصقول السِّطام، وقال: هاتِ مثلَ أسرةِ منظورِ بن سيَّارِ »[3].

فنصب (أسرةَ منظور) حملًا على المعنى بتقدير عامل محذوف تقديره: (هاتِ). ونصب (أبيضَ مصقولَ السِّطامِ) بتقدير أعطني.

ثم ذكر صاحب الكتاب أن النصب في قولهم: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا) أحسن وأقوى من النصب في قوله: (جئني بمثل بني بدرٍ) أو (مثلَ أسرة منظور)، وفي قوله: (أعنّي بخوّارِ العنانِ) و(أبيضَ مصقولًا)؛ لأن الأصل في (ضاربُ

= بمثل بني بدر): هاتِ مثلهم، فكأنّه قال: هاتِ مثل بني بدر أو مثل أسرة منظور.

(١) هو كعب بن جُعيل بن قمير بن عجرة التغلبي، شهد مع معاوية وقعة صفّين، وكان شاعره، مدح الأمويين، ودافع عنهم. ضاع معظم شعره، وشعره الباقي جزل الألفاظ سليم المعاني. تُنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء: (٢/ ٥٧٢-٥٧٤)، والشعر والشعراء: (ص:٤٣٨).

(٢) يُنظر في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٨٣)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٣٣١-٣٣٢)، وتحصيل عين الذهب: (ص:١٤١-١٤٢).

خوّار العنان: الفرس المنقاد، يُردي: يضرب بيديه عند السير لنشاطه، المدجّج: اللابس للسلاح، الأحرد: الفرس الذي يميل بيديه عن القصد لمرحه، السطام: الجوانب، ذا حلق: يقصد حلق الدرع، المسرد: المتتابع النظم.

والشاهد فيه: حمل (أبيض) على معنى (أعني بخوّار العنان)؛ لأن معناه: أعطني وناولني، فكأنّه قال: ناولني خوّار العنان وأبيض مصقول السطام.

(٣) الكتاب: (١/ ١٦٩-١٧٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

زيدٍ) التنوين والنصب فتقول: (ضاربٌ زيدًا)، والأصل في (جئني بمثلِ بني بدر) و(أعنّي بخوارِ) الجرّ بسبب (الباء)؛ لأنّه لو جاء به على الأصل لقال: وجئني بمثل أسرة منظور، وأعنّي بأبيض مصقول(١).

وقد يكون الحمل على المعنى أيضًا في غير الأمر، ومن هذا قول الشاعر(٢):

بَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُه أَتَانَا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وزِنادَ راعِ(٣)

حيث نصب (زنادَ راعٍ) على تأويل ويعلّق زنادَ راعٍ أو معلّقًا زناد راعٍ.

ونقل صاحب الكتاب عن عيسى بن عمر أنهم ينشدون هذا البيت(٤):

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِيْنَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بن مِخْرَاقِ(٥)

بنصب (عبد رَبٍّ...) على تأويل أو تبعث عبدَ ربٍّ.

ونصّ صاحب الكتاب على أنّك إن أتيت بالعامل فعلًا، وكان لازمًا

---

(١) يُنظر: شرح السيرافي: (٤/ ٦٤).

(٢) ذكر صاحب الكتاب أنّه لرجلٍ من قيس بن عيلان. يُنظر: الكتاب: (١/ ١٧٠).

(٣) يُنظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٨٣)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٣٥٨)، وتحصيل عين الذهب: (ص:١٤٢).

الوفضة: الكنانة.

والشاهد فيه: نصب (زناد) حملًا على موضع (الوفضة)؛ لأن المعنى يُعلّق وفضة وزناد راعٍ.

(٤) قيل هو: لجابر بن رألان أو لجرير، أو لتأبط شرًا. يُنظر: تحصيل عين الذهب: (ص:١٤٢).

(٥) يُنظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٨٣)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٣٥٣)، وتحصيل عين الذهب: (ص:١٤٢).

والشاهد فيه: نصب (عبد رب) حملًا على موضع (دينار)؛ لأن المعنى: هل أنت باعثٌ أو عبدَ ربٍّ.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

لا يتعدّى إلاّ بحرف جرّ، وعطفت على موضع المجرور به بالنصب، فإنك لابدّ أن تقدّر فعلًا ناصبًا لا يتعدى بحرف جرّ، فقال: « ولو قلت: (مررتُ بعمرٍو وزيدًا) لكان عربيًا فكيف هذا؟؛ لأنّه فعلٌ، والمجرور في موضع مفعولٍ منصوبٍ، ومعناه: (أتيتُ) ونحوها، تحمل الاسم إذا كان العامل الأوّل فعلًا وكان المجرور في موضع المنصوب على فعلٍ لا ينقض المعنى.

كما قال جرير:

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لِقَوْمِهِمُ أَو مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بن سَيَّارِ

ومثله قول العجاج:

* يَذْهَبْنَ في نجدٍ وغورًا غائرًا[1]*

كأنه قال: ويسلكن غورًا غائرًا؛ لأن معنى يذهبن: يسلكن.

ولا يجوز أن تضمر فعلًا لا يصل إلاّ بحرف جرّ؛ لأن حرف الجرّ لا يضمر،... ولو جاز ذلك لقلت: زيدٍ، تريد: مرَّ بزيدٍ.

ومثل هذا: (حورًا عينًا)[2] في قراءة أُبيّ بن كعب[3]»[4].

---

(١) يُنظر: الرجز في: ملحق ديوان رؤبة: (ص: ١٩٠)، وتحصيل عين الذهب: (ص:١٠٨).
والشاهد فيه: نصب (غور) حملًا على موضع (نجد) وما عمل فيه؛ لأن معنى (يذهبن في نجدٍ) ويسلكن في نجد واحد، فكأنّه قال: يسلكن نجدًا وغورًا غائرًا.

(٢) سورة الواقعة: (٢٢). وهذه قراءة أبي وعبد الله يُنظر: البحر المحيط: (١٠/ ٨١).

(٣) هو أبيّ بن كعب بن قيس، من بني النجار، من الخزرج، صحابيّ جليل، كان قبل الإسلام حبرًا من أحبار اليهود، ولّما أسلم كان من كتّاب الوحي، شهد المشاهد كلّها مع الرسول صلى الله عليه وسلم. توفي بالمدينة. تُنظر ترجمته في: الأعلام: (١/ ٨٢).

(٤) الكتاب: (١/ ٩٤-٩٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فالذي فهمته من كلام صاحب الكتاب أنّك تحمل المعطوف هاهنا على المعنى لا على موضع المجرور؛ لأنّك لا بدّ أن تقدّر فعلًا ناصبًا للمعطوف لا ينقض معنى الفعل الأوّل، ولا يتعدّى بحرف جرّ.

وأمّا قراءة أبيّ فعلى تأويل فعلٍ تقديره: ويُعطون حورًا عينًا.

ولقائلٍ أن يقول: فما الفرق بين الحمل على المعنى في العطف والحمل على الموضع إذا عطفت منصوبًا على مجرورٍ.

والجواب عن ذلك: أن الحمل على المعنى يكون بالعطف على مجرورٍ بحرف جرّ غير زائد، قبله فعلٌ لازم لا يتعدى بحرف جرّ.

وأمّا المعطوف على الموضع فإنّ حرف الجرّ الذي دخل على المعطوف عليه زائد وعمله في اللفظ لا في الموضع، وسيأتي الحديث عنه في موضعه إن شاء الله تعالى.

ثم ذكر صاحب الكتاب أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي فإنّه لا ينوّن ولا ينصب، « لأنّه لا يضارع الماضي، ولو ضارعه لوجب للماضي الإعراب، كما لمَّا ضارع (يفعلُ) وجب له الإعراب، ووجب لاسم الفاعل الإعمال. ولمَّا لم يضارع الماضي لم يجب للفعل الماضي الإعراب، ولم يجب لاسم الفاعل الإعمال»[1]، فإن قلت: (هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه) كان وجه الكلام وحدّه الجرّ؛ لأنّه ليس موضعًا للتنوين والنصب، ويجَوز العطف حملًا على المعنى، وفي هذا يقول صاحب الكتاب: « ولو قلت: (هذا ضارب عبدِ الله وزيدًا) جاز على إضمار فعلٍ، أي: وضرب زيدًا، وإنّما جاز هذا الإضمار؛ لأن معنى الحديث في قولك: (هذا ضارب زيدٍ) هذا ضَرَبَ زيدًا، وإن كان لا يعمل عمله، فحمل

---

(١) شرح الرماني: (٢/ ٤٢١)، يُنظر الكتاب: (١/ ١٧١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

على المعنى » [1].

فالمعطوف على المجرور باسم الفاعل الدال على المضي يجوز فيه وجهان:

أحدهما: العطف على اللفظ، والآخر الحمل على المعنى[2].

وجعل صاحب الكتاب من هذا قول الله تعالى: ﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ﴾[3]، وفي هذا يقول: «لمَّا كان المعنى في الحديث على قوله: لهم فيها؛ حمله على شيء لا ينقض الأوّل في المعنى وقد قرأه الحسن[4] » [5].

فجعل (حورٌ عينٌ) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: ولهم حورٌ عينٌ، لمَّا فرغ من ذكر ما يطوف عليهم به الوالدان المخلدون، عطف حملًا على المعنى، بتقدير مبتدأ.

ثم ذكر صاحب الكتاب أمثلة لذلك من الشعر فقال: « ومثله قول الشاعر[6]:

يهْدِي الخَمِيسَ نِجَادًا في مَطالِعها إمّا المِصَاعَ وإمّا ضَرْبَةٌ رُغُبُ[7]

---

(١) الكتاب: (١/ ١٧١-١٧٢).

(٢) يُنظر: شرح الرماني: (٢/ ٤٢٢).

(٣) سورة الواقعة: (٢١، ٢٢).

(٤) بالرفع قراءة الجمهور، وقرأ الحسن، والسلمي، وعمرو بن عبيد، وأبو جعفر، وشيبة، والأعمش، وطلحة، والمفضّل، وأبان، وعصمة، والكسائي بجرّهما. يُنظر: البحر المحيط: (١٠/ ٨٠).

(٥) الكتاب: (١/ ١٧٢).

(٦) مزاحم العقيلي. يُنظر: تحصيل عين الذهب: (ص:١٤٣).

(٧) يُنظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٨٣-٨٤)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٣٥٣)، وتحصيل عين الذهب: (ص:١٤٣).

المصاع: القتال، الرُغُبُ: الواسعة وهو مصدرٌ وصف به.

=

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

حمله على شيءٍ لو كان عليه الأول لم ينقضِ المعنى.

ومثله قول كعب بن زهير:

فَلَـمْ يَجِـدَا إِلاّ مُنـاخَ مَطِيّـةٍ تَجـافَى بِهـا زَوْرٌ نَبِيـلٌ وكَلْكَـلُ
وَمُفْحَـصَهَا عَنهـا الحَصَى بِجِرَانِهَا وَمَثْنَـى نَـوَاج لَم يَخـنْهُنَّ مَفْـصِلُ
وسُـمْرٌ ظِـمَاءٌ وَاتَـرَتْهُنَّ بَعْـدَما مَضَتْ هَجْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَيْلِ ذُبَّلُ[1]

كأنه قال: وثمَّ سُمْرٌ ظِماءٌ.

وقال[2]:

بَـادَتْ وَغَـيّر آيهـنَّ مَـعَ الـبِلَى إِلّا رَوَاكِـدَ جَمْـرُهنّ هَبَـاءُ
ومُـشَجَّجٌ أَمَّـا سَـوَاءُ قَذالِـه فَبَـدَا وغَـيَّرَ سـارَهُ المعْـزَاءُ[3]

= والشاهد فيه: حمل (الضربة) على معنى (إمّا المصاع)؛ لأن معناه إما أمره المصاع وإمّا ضربة رغب، وأمّا نصب المصاع فعلى المصدر، والعامل فيه فعله الذي جُعل بدلًا من اللفظ وهو يماصع

(١) يُنظر في: ديوان كعب بن زهير: (ص: ٧١)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٨٤)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ١٩٤)، وتحصيل عين الذهب: (ص:١٤٤).

الزور: ما بين ذراعيها من صدرها، النبيل: المشرف الواسع، الكلكل: الصدر، جرانها: باطن عنقها، نواجٍ: سريعة، السمر الظماء: بعرها، ووصفه بذلك لقلّة ورودها الماء، واترتهن: تابعت بينهن.

يصف منزلًا رحل عنه فطرقه ذئبان يعتسانه، فلم يجدا به إلا موضع إناخة مطيّة، وموضع فحصها الحصى عند البروك.

والشاهد فيه: رفع (السمر الظماء) حملًا على المعنى؛ لأنّه لَمَّا قال: فلم يجد إلا مناخ مطيّة ومفحصها عنها الحصى، عُلم أن بالمنزل الذي وصف هذه الأشياء، فكأنّه قال: فيه كذا وكذا وسمرٌ ظماءٌ.

(٢) يُنسب للشمّاخ: يُنظر: تحصيل عين الذهب: (ص:١٤٤).

(٣) يُنظر في: شرح أبيات سيبويه لابن النحاس: (ص:٨٤) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: =

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

لأن قوله: (إلاّ رواكدَ) هي في معنى الحديث: (بها رواكدُ)، فحمله على شيء لو كان عليه الأوّل لم ينقضِ الحديث »[1].

ففي قول الشاعر:

يهْدِي الخَمِيسَ نِجَادًا في مَطالِعها إمّا المِصَاعَ وإمّا ضَرْبَةٌ رُغُبُ

حمل (ضَرْبةٌ رُغُب) على المعنى؛ لأنه قال قبلًا: (إمَّا المصاعَ وإمّا ضَرْبَةٌ رُغُبٌ) فمعناه: إمّا يماصع مِصَاعًا، وإمّا أمره ضربةٌ رغبُ[2].

وفي بيت كعب رفع (سمرٌ) وما قبلها: (فلم يجدا إلاّ مناخَ...) منصوب، حملًا على المعنى، كأنه قال: وبها سمرٌ ظماءٌ؛ لأن قوله: (لم يجدا إلاّ مناخَ مطيَّة) يُفهم منه: أن بها مناخ مطية، فرفع على هذا المعنى[3].

وأمّا قول الثالث: (ومشجَجٌ) فمرفوع حملًا على المعنى كما في بيت كعب، لأن قوله: (إلا رواكد) يفيد أن بها رواكد، فرفع (مشجَّجٌ) على تقدير: وبها مشجَج.

« وإنما جاز في كل هذا أن يعدل عن العطف على اللفظ للإشعار بالمعنى

= (١/ ٣٥٤-٣٥٥)، وتحصيل عين الذهب: (ص: ١٤٤-١٤٥).

الرواكد: الأثاني، المشجّج: وتدٌ من أوتاد الخباء، سواء قذاله: وسطه، غيّر ساره: غيّر سائره، المعزاء: أرضٌ صلبة ذات حصى.

والشاهد فيه: حمل (مشجّج) على المعنى؛ لأنّه لمّا قال: (إلّا رواكد) فاستثناهنّ من آي الديار، عُلم أنها مقيمة بها ثابتة، فكأنّه قال: بها رواكد ومشجّج.

(١) الكتاب: (١/ ١٧٢-١٧٤).

(٢) يُنظر: شرح السيرافي: (٤/ ٦٥).

(٣) يُنظر: شرح السيرافي: (٤/ ٦٥)، وشرح الرماني: (٢/ ٤٢٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المعورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المضمَّن بَعْدَ تقديره في النفس بالكلام الأوّل. فمن عطف على اللفظ فلأنه أشكل ومن عَطَفَ على المعنى فلأنه أدلُّ على المضمن، وكلاهما حسن على هذه العلل »[1].

وحاصل قوله: أن الحمل على المعنى في العطف قد ورد في مواطن مختلفةٍ من الكتاب تتشابه جميعها في أن المعطوف قد خالف المعطوف عليه في إعرابه؛ لأنّه محمولٌ على غيرما حُمل عليه الأوّل، وقد يُسبق هذا بالأمر، وقد يكون في غيره.

والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح الرماني: (٢/ ٤٢٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثالث: الحمل على الموضع[1]

تحدث صاحب الكتاب عن الحمل على الموضع في بابٍ من كتابه سمَّاه: «هذا باب ما يُجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله »[2]، وفيه يقول: «وذلك قولك: (ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلًا) و(ما زيدٌ بأخيك ولا صاحبَك).

والوجه فيه الجرّ؛ لأنّك تريد أن تُشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى. وأن يكون آخره على أوّله أولى؛ ليكون حالهما في الباء سواء، كحالهما في غير الباء مع قربه منه.

وقد حملهم قرب الجوار على أن جرُّوا: (هذا جُحْرُ ضبٍ خَرِبٍ) ونحوه، فكيف ما يصحّ معناه »[3].

ذكر صاحب الكتاب أن وجه الكلام هو العطف على لفظ المجرور بالباء الزائدة، ليشرك العاطف بين لفظي الاسمين، ثمّ ذكر بأن حمل لفظه على لفظ المعطوف عليه لا ينقض المعنى، بل إن هذه المشاكلة اللفظية هي التي جعلتهم يجرّون توهمًا لمَّا قالوا: (هذا جحر ضبٍ خربٍ) فكيف والجرّ له وجه هنا، بل

---

(١) المسائل في الحمل على الموضع على ثلاثة أضرب أوجزها الرماني فيما يلي:

الأول: مالا يُحمل إلاّ على اللفظ، ويمتنع حمله على الموضع نحو: (يا زيدُ وعمرٌو).

والثاني: مالا يحمل إلاّ على الموضع، ولا يجوز حمله على اللفظ نحو: (ما زيدٌ على قومِنا ولا عندنا) لأن (عند) ظرف غير متمكن فلا يدخل عليه الجارّ.

والثالث: ما يجوز حمله على اللفظ وعلى الموضع نحو: (ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلًا أو بخيلٍ) يُنظر: شرح الرماني: (/ ٢٥٨).

(٢) الكتاب: (١/ ٦٦).

(٣) الكتاب: (١/ ٦٦-٦٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ويصح به المعنى؟!.

وفي هذا قال شارح الكتاب: « معنى ذلك أنّك إذا قلت: (ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلًا) جاز النصب في (بخيل) والجرّ أيضًا، غير أن الجرَّ أجود؛ لأن معناهما واحدٌ، ولفظ الخبر مطابق للفظ الأوّل. وإذا تطابق اللفظان مع تساوى المعنيين، كان أفصح من تخالف اللفظين، والعرب تختار مطابقة الألفاظ، وتحرص عليها، وتختار حمل الشيء على ما يجاوره، حتى قالوا (جحر ضبٍ خربٍ)، فجروا (خربًا) وهو نعتٌ للجُحْر لمجاورة (الضب) [1]، فكذلك إذا قلت: (ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلٍ)، فأقرب الأسماء من (بخيل) هو اسم مجرور، والحمل عليه أولى من النصب على المعنى، إذ كان معنى النصب والجرّ واحدًا... » [2].

وذكر صاحب الكتاب شواهد لذلك فقال: « ومما جاء من الشعر في الإجراء على الموضع قول عقيبة الأسدي[3]:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ... فَلَسْنَا بالجِبَالِ ولا الحَدِيْدَا[4]

---

(١) « وإنما جاز هذا للإيذان بأنّه ينبغي أن يراعى قرب الجوار؛ إذ فيه قرب المتناول » شرح الرماني: (١/ ٢٥٨).

(٢) شرح السيرافي: (٣/ ٥٢).

(٣) هو عقيبة بن هبيرة الأسدي، شاعر جاهلي إسلامي، له خبرٌ مع معاوية بن أبي سفيان. تُنظر ترجمته في: الخزانة: (٢/ ٢٦٠-٢٦٤).

(٤) يُنظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٥٦) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٣٠٣)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٩٢، ٣٤٧).

أسْجِح: سهّل وارفق.

والشاهد فيه: جواز حمل المعطوف على موضع (الباء) وما عملت فيه؛ لأن المعنى: لسنا بالجبال ولسنا الجبال واحد.

=

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

لأن (الباء) دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخَلَّ بالمعنى، ولم يُحتج إليها وكان نصبًا. ألا ترى أنّهم يقولون: (حسبُك هذا) و(بحسبك هذا)، فلم تغير (الباء) معنى، وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل (الباء) لأن بحسبك في موضع ابتداء.

ومثل ذلك قول لبيد:

فَإِنْ لَمَ تَجِدْ مِنْ دُوْنِ عَدْنَانَ وَالِدًا وَدُوْنَ مَعْدٍ فَلتَزَعْكَ العَوَاذِلُ[1]

والجرّ الوجه »[2].

ففي قول الشاعر:

مُعَاوِيَ إِنَّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بالجِبَالِ ولا الحَدِيْدَا

عطف (الحديد) على موضع (الجبال)، فـ(الباء) زائدة، وموضع المجرور بها النصب، والغرض من دخولها التأكيد « كما كانت في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾[3]، لأن

= وقد رُدَّ على سيبويه رواية البيت بالنصب؛ لأن البيت من قصيدة مجرورة، ولكنّه ثقه غير متَّهم، فإما أن يكون البيت من قصيدة أخرى منصوبة، وإمّا أن يكون منشده قد ردّه إلى لغته وقبله منه صاحب الكتاب. يُنظر: تحصيل عين الذهب: (ص:٩٣).

(١) يُنظر البيت في: ديوان لبيد: (ص:٢٥٥)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ١٥٩-١٦٠)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٩٣).

يقول: انتسب إلى عدنان أو معدٍّ، فإن لم تجد مَنْ بينك وبينهما من الآباء باقيًا، فاعلم أنك ستصير مصيرهم، فينبغي لك أن تنزع عمَّا أنت عليه.

والشاهد فيه: جعل (دون) الآخرة على موضع الأولى؛ لأن معنى لم تجد من دون عدنان: لم تجد دون عدنان واحد.

(٢) الكتاب: (١/ ٦٧-٦٨).

(٣) سورة النساء: (٤٥، ٧٩)، سورة الرعد: (٤٣)، وسورة الإسراء: (٩٦)، سورة الفتح: (٢٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

اتصال الفعل بالفاعل هو له من غير حرفٍ، فإذا وجب اتصال المعنى من جهة الحرف أيضًا فقد صار أوكد في انعقاد المعنى الثاني بالأوّل، وكذلك الابتداء والخبر على هذا التفسير » [1].

وفي بيت لبيد:

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُوْنِ عَدْنَانَ وَالِدًا وَدُوْنَ مَعْدٍ فَلتَزَعْكَ العَوَاذِلُ

نصب (دون) حملًا على موضع (دون) الأولى لأنها جاءت مجرورة بـ(مِنْ) الزائدة، « وإنّما اختار ذلك من غير ضرورة؛ لما فيه من اقتضاء الاعتبار بكلّ واحدة من الأمرين. ولو أشرك بينهما لاقتضى الاعتبار بهما مجموعين لا متفرقين، والتفريق أبلغ، فلهذا اختار العطف على الموضع؛ لأنه حمل على التأويل » [2].

ثمّ ذكر صاحب الكتاب ما يكون فيه الحمل على الموضع مغيرًا المعنى، فقال: « وتقول: (ما زيدٌ كعمرٍو ولا شبيهًا به) و(ما عمرٌو كَخَالِدٍ وَلاَ مُفْلِحًا) النصب في هذا جيّد؛ لأنّك إنّما تريد ما هو مثل فلانٍ ولا مفلحًا، هذا وجه

---

(١) شرح الرماني: (١/ ٢٥٨-٢٥٩).

(٢) شرح الرماني: (١/ ٢٥٩).ومثل بيت لبيد قولك: كعب بن جُعَيل:

أَلاَ حَيّ نَدْمَانِي عُمَيْرِ بن عَامِرٍ إِذَا مَا تَلاَقَيْنَا مِنْ اليَوْمِ أَوْغَدَا

حيث نصب (غدًا) حملًا على موضع (اليوم)، و(مِن) فيه زائدة لا عمل لها في الموضع.

يُنظر: الكتاب: (١/ ٦٨)، وشرح السيرافي: (٣/ ٥٤-٥٥)، وشرح الرماني: (١/ ٢٥٩).

وقول العجاج:

كَشَحًا طوى من بَلَدٍ مُخْتَارًا مِنْ يأسِةِ اليَائِسِ أو حذارَا

فنصب (حذارًا) عطفًا على موضع (يأسة)؛ لأنها مجرورة بـ(مِنْ) الزائدة.

يُنظر: الكتاب: (١/ ٦٩)، وشرح السيرافي: (٣/ ٥٥)، وشرح الرماني: (١/ ٢٥٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الكلام.

فإن أردت أن تقول: ولا بمنزلة من يشبهه جررت، وذلك قولك: (ما أنت كزيدٍ ولا شبيهٍ به) فإنّما أردتَ ولا كشبيهٍ به.

وإذا قلت: (ما أنت بزيدٍ ولا قريبًا منه)، فإنه ليس ههنا معنى بـ(الباء) لم يكن قبل أن تجيء بها، وأنت إذا ذكرت (الكاف) تُمَثّل. وتكون (قريبًا) ههنا إن شئت ظرفًا. فإن لم تجعل قريبًا ظرفًا جاز فيه الجرُّ على (الباء) والنصب على الموضع »[1].

ومراده: أن (الكاف) في قولك: (ما زيدٌ كعمرٍو) تفيد التشبيه، فإن حملت الاسم على لفظ ما قبله فقلت: (ما زيدٌ كعمرٍو ولا شبيهٍ به)، فكأنّك قلت: ما زيدٌ كعمرٍو ولا كمَنْ يشبه عمرًا. وإن حملت على الموضع فنصبت فمعناه: ما زيدٌ كعمرٍو وما زيدٌ شبيهًا بعمرٍو، « قال الأخفش: والفصل بين الجرّ والنصب ... أنّك إذا جررت التشبيه فقد أثبت شبيهًا، وإذا نصبت لم تثبت هاهنا شبيهًا بـ(زيد)... »[2].

وأمّا قوله: (ما أنت بزيدٍ ولا قريبًا منه) فحمله على اللفظ أو على الموضع لا يغيّر المعنى، وإن كان الجرّ أجود. فإن جعلت (قريبًا) ظرفًا لم يكن فيه إلاّ النصب[3].

وقد عرض صاحب الكتاب لما لا يجوز فيه الحمل على الموضع، ويلزم فيه الحمل على اللفظ فقال: « ولو قلت: (ما زيدٌ على قومِنا ولا عندَنا) كان النصب

---

(١) الكتاب: (١/ ٦٩).

(٢) شرح السيرافي: (٣/ ٥٧)، ويُنظر: شرح الرماني: (١/ ٢٥٩-٢٦٠).

(٣) يُنظر: شرح السيرافي: (٣/ ٥٦-٥٧)، وشرح الرماني: (١/ ٢٦٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ليس غيرًا؛ لأنه لا يجوز حمله على (على). ألاّ ترى أنّك لو قلت: (ولا على عندنا) لم يكن؛ لأن (عندنا) لا تستعمل إلاّ ظرفًا، وإنّما أردت أن تخبر أنّه ليس عندكم.

وتقول: (أخذَتنا بالجُوْدِ وفوقَه) [1]؛ لأنّه ليس من كلامهم وبفوقه »[2].

فضابط المسألة أن الاسم المعطوف إذا لم يكن قابلًا لأن يباشره الجارّ حُمل على الموضع.

وقد منع صاحب الكتاب الجرّ في قولهم: (أخذَتنا بالجودِ وفوقه)، وعلّل السيرافي المنع متابعًا صاحب الكتاب فيما ذكره من أنه ليس من كلامهم: (بفوقه) إذ يقول في شرحه: « لأن العرب لا تكاد تدخل (الباء) على (فوق) » [3]، وجعل الرماني علّة المنع معنوية إذ قال: « وذلك أن الإشراك في (الباء) يصيره بمنزلة شيء واحد، فإذا فُصل كان أبلغ، كأن (الجود) نهاية ما نطلب ثم قال: وفوق ذلك على المبالغة؛ فلهذا لم يحمله على (الباء) » [4].

ومما لا يُحمل إلاّ على الموضع ما ذكره صاحب الكتاب في بابٍ سمَّاه: « هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما عَمل في الاسم، ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسمٍ مرفوعٍ أو منصوب » [5]، وفيه تحدّث

---

(١) « ومعنى هذا الكلام: أخذتْنا السماء بالجود من المطر، وبمطر فوق الجود » شرح السيرافي: (٣/ ٥٤).

(٢) الكتاب: (١/ ٦٨).

(٣) شرح السيرافي: (٣/ ٥٤).

(٤) شرح الرماني: (١/ ٢٥٩). وقد أجاز السيرافي الجرّ وذكر بأنه ليس الاختيار. يُنظر شرح السيرافي: (٣/ ٥٤).

(٥) الكتاب: (٢/ ٣١٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩ ١٤٣٤/١٢/٠٥ Ali Fattani

عمَّا لا يكون محمولًا إلاّ على الموضع؛ وذلك لأن الحمل على اللفظ لا يستقيم؛ لئلاّ يباشر حرف الجرّ الذي لا يدخل إلاّ على المنفي الاسمَ الموجبَ، ومن هذا قولهم: (مَا أَتَانِي مِنْ أَحَدٍ إلاّ زَيْدٌ) و(مَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ إلاّ زَيْدًا) [1]، وفيه يقول: « وإنما منعك أن تحمل الكلام على (مِنْ) أنّه خَلْفٌ[2] أن تقول: ما أتاني إلاّ من زيدٍ، فلمَّا كان كذلك حَمَلَه على الموضع فَجَعَله بدلًا منه، كأنّه قال: ما أتاني أحدٌ إلاّ فلانٌ؛ لأن معنى (ما أتاني أحدٌ) و(ما أتاني من أحدٍ) واحدٌ، ولكن (مِنْ) دخلتْ هنا توكيدًا، كما تدخل (الباء) في قولك: (كفى بالشيب والإسلام)[3]، وفي: (ما أنت بفاعلٍ) و(لستَ بفاعلٍ) » [4].

ومراده: أنّك إن حملت على الموضع في مثل قولهم: (ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ و(ما رأيت من أحدٍ إلاّ زيدًا) فكأنما جعلته بدلًا منه، ولا يصحّ أن تدخل (مِنْ) هذه التي هي لتوكيد الجحد على موجب، والذي أوجب له الإثبات وقوعه بعد (إلاّ) وفي بيان هذا يقول السيرافي: « ما كان من الحروف يختص بالجحد فلا يجوز دخوله على الموجب ولا تعليق الموجب به. فإذا قلت: (ما أتاني من أحدٍ إلاّ زيدٌ) لم يجز خفض (زيدٍ)؛ لأن خفضه معلّق بـ(من)، ولا يجوز دخول (مِنْ)[5] هذه على

---

(١) يُنظر: الكتاب: (٢/ ٣١٥).

(٢) الخَلْف: بإسكان (اللام) الرديء من القول يُنظر: اللسان مادة: (خلف).

(٣) هذا جزء من بيت لسُحيم عبد بني الحسحاس، وتمامه:

عُمـــيرة ودّع إن تجهّـــزت غازيـــا كفـى الـشيب والإسـلام للمـرء ناهيـا

يُنظر: تحصيل عين الذهب: (ص:٥٧٧-٥٧٨).

والشاهد فيه: دخول (الباء) على خبر ليس لتوكيد النفي.

(٤) الكتاب: (٢/ ٣١٦).

(٥) يُنظر: المغني: (١/ ٣٢٢-٣٢٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩ ١٤٣٤/١٢/٠٥ Ali Fattani

موجب، ولا تعليق الموجب بها. وإنّما دخلت في النفي على نكرة؛ لنقله من معنى الواحد إلى معنى الجنس، ولو كانت (مِنْ) التي تدخل على المنفي والموجب لجاز خفض ما بعد (إلاّ) بها، كقولك: (ما أخذتُ من أحدٍ إلاّ زيدٍ)؛ لأن (مِنْ) إذا كانت في صلة الأخذ دخلت على المنفي والموجب » [1].

وجعل صاحب الكتاب من هذا أيضًا قولهم: (ما أنت بشيءٍ إلاّ شيءٌ لا يُعبأ به)، « من قِبل أن (بشيء) في موضع رفعٍ في لغة بني تميم، فلمـَّا قَبُح أن تحمله على (الباء) صار كأنّه بدل من اسمٍ مرفوع، و(بشيءٍ) في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب، ولكنك إذا قلت: (ما أنت بشيءٍ إلاَّ شيءٌ لا يُعبأ به) استوت اللغتان فصارت (ما) على أقيس الوجهين؛ لأنّك إذا قلت: (ما أنت بشيء إلاّ شيءٌ لا يعبأ به) فكأنك قلت: ما أنت إلا شيءٌ لا يعبأ به، وتقول: (لستَ بشيءٍ إلاّ شيئًا لا يعبأ به)، كأنّك قلت: لست إلاّ شيئًا لا يعبأ به...»[2].

ومعنى ذلك أنّك إذا قلت: (ما زيدٌ بشيءٍ) عملت (ما) في لغة الحجازيين، وأهملت عند بني تميم، ولكن إذا وليتها (إلاّ) بعد تمام الخبر فقيل: (ما زيدٌ بشيءٍ إلاّ شيءٌ لا يعبأ به) استوت اللغتان (الحجازية والتميمية)، وصارت (ما) على أقيس اللغتين، وهي لغة بني تميم، ولا يجوز في الاسم المبدل من الخبر إلاّ الرفع على البدل من موضع الخبر المرفوع، فكأن الكلام بعد حذف المبدل منه وإقامة البدل مقامه: ما أنت إلا شيءٌ لا يعبأ به. ولمـَّا كان حكم البدل والمبدل منه واحدًا كُفّت (ما) عن العمل؛ لانتقاض نفيها بـ(إلاّ) ووجب حمل الاسم هاهنا على

---

(١) شرح السيرافي: (٨/ ١٧٩). فالفرق بين قولك: (ما أتاني من أحدٍ إلاّ زيدٌ) و(ما أخذت من أحدٍ إلاّ زيدًا) أنك إذا قلت: ما أتاني إلاّ من زيدٍ كان خلفًا من القول، وإذا قلت: (ما أخذت إلاّ من زيد) جاز ذلك.

(٢) الكتاب: (٢/ ٣١٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

موضع الخبر لا لفظه[1].

وجعل صاحب الكتاب مما لا يُحمل إلاّ على الموضع قولهم: (لا أحدَ فيها إلاّ عبدُ الله)، « فـ(لا أحد) في موضع اسمٍ مبتدأ، وهي هاهنا بمنزلة (من أحد) في (ما أتاني...)، ألا ترى أنّك تقول: (ما أتاني من أحدٍ لا عبدُ الله ولا زيدٌ)، من قبل أنّه خَلْفٌ أن تحمل المعرفة على (مِنْ) في ذا الموضع، كما تقولَ: (لا أحدَ فيها لا زيدٌ ولا عمرٌو)؛ لأن المعرفة لا تحمل على (لا)؛ وذلك أن هذا الكلام جوابٌ لقوله: (هل مِنْ أحدٍ، أو هل أتاك من أحدٍ؟) »[2].

ومراده: أنك لا تجري (عبد الله) على لفظ (أحد) في قولك: (لا أحدَ فيها إلاّ عبدُ الله) بل على موضع (لا أحد)؛ لأنّ (لا) لا تعمل في المعرفة، من قبل أنَّها تقع جوابًا لسؤال متضمن معنى (من) الاستغراقية التي تنص على العموم، وهي لا تدخل إلاّ على مفرد منكور في معنى الجنس[3].

وقد جعل صاحب الكتاب امتناع الحمل على الموضع هاهنا نظير امتناعه في: (ما أتاني من أحدٍ لا عبدُ الله ولا زيدٌ) لأن (من) لا تباشر المعرفة.

وحاصل ما ذكره: أن العطف على الموضع يكون بحمل المعطوف على موضع المعطوف عليه لا لفظه، وقد ذكره صاحب الكتاب في مواضع عدةٍ تتشابه

---

(١) يُنظر: شرح السيرافي: (٨/ ١٧٩-١٨٠)، وشرح الكافية للرضي: (٢/ ١٠٩-١١٠)، وشرح المفصل للخوارزمي: (١/ ٤٧٩). وقد ذكر السيرافي أن الكوفيين يجيزون في مثل هذا إجراء ما بعد (إلاّ) على لفظ المجرور إن كان نكرة، وأبطل هذا محتجًا بأن (من) و(الباء) الداخلة للجحد يمتنع تعليقها بموجب معرفة كان أو نكرة. يُنظر: شرح السيرافي: (٨/ ١٨٠).

(٢) الكتاب: (٢/ ٣١٧).

(٣) يُنظر: الكتاب: (٢/ ٢٧٥)، وشرح السيرافي: (٨/ ١٠٦)، وشرح التسهيل: (٢/ ٦٥)، وشرح الكافية للرضي: (٢/ ١٦٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

جميعها في مخالفة المعطوف لفظ المعطوف عليه. وقد يكون الحمل على الموضع هو وجه الكلام، وقد يمتنع فيتعيّن الحمل على اللفظ.

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الرابع: الحمل على التوهم

أولاً: التوهم في باب المفعول معه:

ذكر صاحب الكتاب أن من العرب من ينصب بعد: (كيف) و(ما) على المفعول معه، وفي هذا يقول: «... و(كيف أنت وزيدٌ)، و(أنت وشأنُك) مثالهما واحدٌ؛ لأن الابتداء و(كيف) و(ما) و(أنت) يعملن فيما كان معناه (مَعَ) بالرفع فيحسن، ويحمل على المبتدأ كما يحمل على الابتداء. ألا ترى أنك تقول: (ما أنت وما زيدٌ؟) فيحسن، ولو قلت: (ما صنعتَ وما زيدٌ؟) لم يحسن ولم يستقمْ، وإذا أردت معنى: (ما صنعت وزيدًا)، ولم يكن لتعمل (ما أنت) و(كيف أنت) عَمَلَ صنعت، وليستا بفعلٍ. ولم نرهم أعملوا شيئًا من هذا كذا. فإذا نصبت فكأنك قلت: ما صنعت زيدًا مثل: ضربتَ زيدًا ورأيتَ. ولم نر شيئًا من هذا ليس بفعلٍ فعل به هذا فتجريه مجرى الفعل »[1].

فهو هاهنا يوضح أن (كيف أنت وزيدٌ؟) و(أنت وشأنك) مستويان في أن ما بعد (الواو) فيهما مرفوع بالعطف على المبتدأ؛ وذلك لأن (كيف، وما، وأنت) مثل الابتداء، فالاسم بعدها يأتي مرفوعًا معطوفًا على المبتدأ المرفوع بالابتداء. وقوله: « ويحمل على المبتدأ، كما يحمل على الابتداء » يعني ويعطف على المبتدأ فيرفع كما يرفع المبتدأ، ثمّ استدلّ سيبويه على أن ما بعد (الواو) هنا معطوف على ما قبلها بأنّ قولك: ما أنت وما زيدٌ؟ بإعادة اسم الاستفهام وإرادة معنى (مع) حسنٌ، ولا يصحّ أن يقال: ما صنعتَ وما زيدٌ؟؛ لأن المعنى حينئذ مختلف وليس كمعنى: ما صنعت مع زيد؟

وقد أكّد صاحب الكتاب بأن العرب لم تعمل شيئًا من هذه الأسماء عمل

---

(١) الكتاب: (١/ ٣٠٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الفعل لبعدها عنه في الشبه، فنصب المفعول معه بعد (الواو) يكون بالفعل قبله، فإذا قلنا: (ما صنعت وزيدًا؟) كان كقولنا: ما صنعت زيدًا؟، وهو نظير: ضربت زيدًا، ورأيتَ زيدًا.

ثم ذكر أن ناسًا من العرب يقولون: (كيف أنت وزيدًا؟) و(ما أنت وزيدًا؟)، حملوه على الفعل، فقدروا بعد (كيف) و(ما) (كنت) و(تكون)؛ توهموا ذلك لكثرة وقوعها بعد (كيف) و(ما) وفي هذا يقول: «وزعموا أن ناسًا يقولون: (كيف أنت وزيدًا؟)، و(ما أنت وزيدًا؟) وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما) ولا (كيف)، ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظَهَرَ حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على (ما) و(كيف)، كأنه قال: (كيف تكون أنتَ وقصعةً من ثريد؟)، و(ما كنتَ وزيدًا؟)، لأن (كنتَ) و(تكون) يقعان هاهنا كثيرًا، ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث. فمضى صدر الكلام وكأنّه قد تكلم بها، وإن كان لم يلفظ بها، لوقوعها هاهنا كثيرًا. ومن ثمّ أنشد بعضهم[1]:

فَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتْلَفٍ ... يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضابط[2]

لأنهم يقولون: (ما كنتَ) هنا كثيرًا، ولا ينقض هذا المعنى. وفي (كيف)

---

(١) البيت لأسامة بن حبيب الهذلي. يُنظر: شرح أشعار الهذليين: (ص:١٢٨٩)، وهو شاعر مجيد من هذيل. يُنظر: الشعر والشعراء: (ص:٤٤٧).

(٢) يُنظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٩٨)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٢١٥-٢١٦)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٢٠١-٢٠٢).

ومتلف: موضع تلف، يُبرّح بالذكر: يحمل الجمل على ما يكره من السير ويشق عليه، الضابط: الشديد القوي.

والشاهد فيه: نصب (السير) بتقدير: ما أكون أنا والسير.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المجموعة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

معنى: (يكون) فجرى (ما أنت) مجرى (ما كنت)، كما أن (كيف) على معنى: (يكون) » [1].

فنصبُ ما بعد (الواو) هنا محمول على فعلٍ لو أظهر لم ينقض المعنى، وذلك لكثرة لوقوع (كنت) و(تكون) هنا كثيرًا، يدل على ذلك قوله: « فمضى صدر الكلام وكأنه قد تكلم بها وإن لم يلفظ بها لوقوعها ههنا كثيرًا ».

وفي شرح هذا يقول السيرافي: « وقد حكى سيبويه النصب في حرفين، قالوا: (ما أنتَ وعبدُ الله؟، وما أنتَ وعبدَ الله؟) و(كيف أنتَ وعبدُ الله وعبدَ الله؟)، فإذا رُفع فبالعطف على (أنت)، وإذا نصب فبإضمار (كنت) أو (تكون)، فيكون تقديره: كيف كنتَ أنتَ وعبدَ الله؟، وكيف تكون أنتَ وعبد الله، وما كنتَ أنتَ وعبد الله؟ وما تكون أنتَ وعبدَ الله؟ على ما ذُكر في جواز النصب في الباب الذي قبله » [2].

فبيَّن شارح الكتاب أن (عبد الله) في: (ما أنتَ وعبدَ الله؟ وكيف أنتَ وعبدَ الله؟) يجوز فيه الرفع والنصب، فالرفع بالعطف على المبتدأ (أنت)، وبالنصب على إضمار أحد الفعلين إمّا (كنتَ) أو (تكون)، كأنهم لما كثر في كلامهم (ما أنت) و(كيف أنت) جرت مجرى ما كنت وكيف تكون.

واستشهد سيبويه على هذا بنصب (السير) في قول الشاعر:

فَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتْلَفٍ ... يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضابط

نصبه على فعل لم يلفظ به وهو (كنت) فانتصب (السير) على أنّه مفعول

---

(١) الكتاب: (١/ ٣٠٣-٣٠٤).

(٢) شرح السيرافي: (٥/ ٧٥). ويعني بالباب الذي قبله: باب المفعول معه. يُنظر: الكتاب: (١/ ٢٩٧)، وشرح السيرافي: (٥/ ٧٠).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

معه[1].

واستشهد سيبويه بأبيات أُخر فقال: « وزعم أبو الخطَّاب أنّه سمع بعض العرب الموثوق بهم[2] ينشد هذا البيت نصبًا:

أَتُواعِدُني بِقَوْمِك يَا ابنَ حَجْلٍ أُشَاباتٍ يُخَالُون العِبَادَا

بِمَا جَمَّعتَ من حَضَنٍ وعَمْروٍ وَمَا حَضَنٌ وعمرٌو والجِيَادَا[3]

وزعموا أن الرَّاعي[4] كان ينشد هذا البيت نصبًا:

أَزْمَانَ قَوْمي والجماعةَ كالذي مَنَعَ الرِّحالةَ أَنْ تَميلَ مَمِيلًا[5]

---

(١) وقد اعترض المبرِّد على سيبويه في جعله (كيف) مختصَّة بـ(تكون)، و(ما) مختصة بـ(كنتَ)، ذكر ذلك ابن ولّاد في كتاب الانتصار وردّ عليه: (ص:١٠٠-١٠١)، وردّ عليه السيرافي أيضًا. يُنظر: شرح السيرافي: (٥/ ٧٥) ولا ينبني على اعتراضه هذا حكم لفظي.

(٢) البيتان لشقيق بن جزء بن رباح الباهلي. يُنظر: تحصيل عين الذهب: (ص:٢٠٢).

(٣) يُنظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٩٨)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ٢٥٣-٢٥٤)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٢٠٢).

الأشابات: الأخلاط، العباد: العبيد، حَضَن وعمرو: قبيلتان.

والشاهد فيه: نصب (الجياد) حملًا على معنى الفعل، والتقدير: ما كان حضنٌ وعمرٌو مع الجياد.

(٤) هو عبيد بن حُصين بن معاوية بن جندل النميري، لقّب بالراعي لكثرة وصفه الإبل، وقيل: كان راعي إبل، من أهل بادية البصرة، كان يفضل الفرزدق على جرير فهجاه جرير هجاءً مرًّا. له ديوان شعرٍ مطبوع. تُنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء: (٢/ ٥٠٢-٥٢١)، والشعر والشعراء: (ص:٢٧٠-٢٧١).

(٥) يُنظر البيت في: ديوان الراعي: (ص:٢٣٤)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٩٨)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٢٠٢-٢٠٣).

يقول: أزمان قومي والتزامهم الجماعة وتمسّكم بها، كالذي تمسّك بالرحالة ومنعها من أن تميل فتسقط.

=

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المجموعة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

كأنّه قال: (أزْمانَ كان قومي والجماعةَ) فحملوه على (كان) أنّها تقعُ في هذا الموضع كثيرًا، ولا تنقض ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يرفع، فكأنه إذا قال: أزمان قومي، كان معناه: أزمانَ كانوا قومي والجماعة كالذي، وما كان حضن وعمرو والجياد. ولو لم يقل: أزمان كان قومي، لكان معناه إذا قال: أزمان قومي: أزمان كان قومي؛ لأنّه أمرٌ قد مضى »[1].

فالشاهد فيما ذكره أبو الخطَّاب: نصب (الجيادا) على تقدير: وما كان حَضَنٌ وعمرٌو والجيادا، فحملوه على فعلٍ لم يُذكر، ولو ذكر لم يغيّر المعنى.

والشاهد فيما أنشده الراعي: نصب (الجماعة) على تقدير: أزمان كان قومي والجماعة، فحملوه على (كان) لكثرة وقوعها هاهنا.

وقد استشهد صاحب الكتاب على مثل هذا، فذكر بأنهم قد يعطفون على شيء لم يذكر، وذلك لكثرة وروده في نظائره، وفي هذا يقول: « وأمّا الاستفهام فإنهم أجازوا فيه النصب؛ لأنهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيرًا، يقولون: (ما كنتَ؟) و(كيف تكونُ؟) إذا أرادوا معنى (مع)، ومن ثمّ قالوا: (أزمان قومي والجماعةَ)؛ لأنه موضعٌ يدخل فيه الفعل كثيرًا، يقولون: (أزمان كان) و(حين كان).

وهذا مشبّة بقول صِرْمَة الأنصاري[2]:

= والشاهد فيه: نصب (الجماعة) على إضمار فعلٍ فكأنّه قال: أزمان كان قومي مع الجماعة.

(١) الكتاب: (١/ ٣٠٤-٣٠٥).

(٢) هو صرمة بن قيس بن مالك النجاري الأوسي، أبو قيس، شاعر جاهلي، عُمّر طويلًا، وترهّب، وفارق الأوثان في الجاهلية، وقيل أسلم في شيخوخته. تُنظر ترجمته في: الإصابة: (٣/ ٢٤٢-٢٤٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

بَـدَا لِي أَنِّي لَـسْتُ مُـدْرِكَ مَـا مَـضَى وَلاَ سَـابِقٍ شَـيْئًا إِذَا كَـانَ جَائِيَـا[1]

فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيرًا.

ومثله قول الأحوص[2]:

مَـشَائِمُ لِيـسوا مُـصْلِحِيْنَ عَـشِيْرَةً وَلاَ نَاعِـبٍ إلاّ بِبَـيْنٍ غُرَابُهَـا[3]

فحملوه على (ليسوا مصلحين)، و(لستُ بمدرك).

ومثله لعامر بن جُوَين الطائي[4]:

فَلَـمْ أَرَ مِثْلَهَـا خُبَاسَـةَ وَاحِـدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ ما كِدتُ أَفْعَلَهُ[5]

---

(١) يُنظر البيت في: شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى: (ص:٢٨٧)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٨١)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (١/ ١٨٧)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٢٠٣)، والخزانة: (٩/ ١٠٢).

والشاهد فيه: حمل (سابقٍ) على معنى (الباء) في قوله: (مدرك) لأن معناه: لستُ بمدرك.

(٢) هو زيد بن عمرو بن قيس بن عتَّاب بن هَرْمي بن رياح بن يربوع بن حنضلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم شاعر فارس. تُنظر ترجمته في: الخزانة: (٤/ ١٦٤-١٦٥).

(٣) يُنظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:٨١)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (٢/ ١١٢)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٢٠٣)، والخزانة: (٤/ ١٥٨).

والشاهد فيه: جرّ (ناعبٍ) على توهم (الباء) في (مصلحين).

(٤) هو عامر بن جوين ابن عبد رُضاء بن قمران الطائي، كان سيّدًا شاعرًا فارسًا شريفًا، وهو الذي نزل به امرؤ القيس بن حجر، قتله نفرٌ من كلب لما غزوا بني جرم. كان من المعمرين. تُنظر ترجمته في: الخزانة: (١/ ٥٣-٥٤).

(٥) يُنظر البيت في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (٢/ ١١٢-١١٣)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٢٠٤).

الخباسة: الظُلامة، نَهْنَهْتُ: كَفَفْتُ.

وصف ظُلامة هَمَّ بها ثمّ صرف نفسه عنها.

=

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فحملوه على (أَنْ)؛ لأن الشعراء قد يستعملون (أنْ) ههنا مضطرين كثيرًا»[1].

ومراده: أنّهم أجازوا النصب بعد (كيف) و(ما)؛ لأنهما للاستفهام، والفعل يقع بعد الاستفهام كثيرًا[2]، فلمَّا كان الأمر كذلك؛ نصبوا وإن لم يذكر الفعل، حملًا على شيء توهموه ولو ذكر لم يخلّ بالمعنى.

وقد شبّه هذا بقول الشاعر (ولا سابقٍ)، فقد جرّه عطفًا على (لست بمدرك)، وإن لم تلفظ (الباء) هنا، لكنها كثيرًا ما تقع في خبر (ليس) فحمل الكلام عليها وإن لم يأتِ بها، وكذا في قوله: (ناعبٍ)، إذ حمله على (ليسوا بمصلحين).

وأمّا قوله: (بعدما كدتُ أَفْعَلَه)، فالفعل منصوب حملًا على (أنْ)، لأنها تقع في خبر (كاد) في الشعر اضطرارًا[3]، وهذا كثير.

= والشاهد فيه: نصب (أفعلَه) بإضمار (أن) ضرورة، ودخول (أن) على (كاد) لا يستعمل في الكلام، فإذا اضطّر شاعرٌ أدخلها عليها تشبيهًا لها بـ(عسى)؛ لاشتراكهما في معنى المقاربة، فلمَّا أدخلوها بعد (كاد) في الشعر ضرورة توهمها هذا الشاعر مستعملة ثمّ حذفها ضرورة، « وغير سيبويه يقول: إنّهم أرادوا بعدما كدتُ أفعلها، والعرب قد تحذف في الوقف الألف التي بعد (الهاء) في المؤنث، وتلقي فتحة (الهاء) على ما قبلها... » شرح السيرافي: (٥/ ٧٩).

(١) الكتاب: (١/ ٣٠٦-٣٠٧).

(٢) يقول صاحب الكتاب: « وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلاّ الفعل » الكتاب: (١/ ٩٨). ويُنظر: الكتاب: (١/ ٩٩، ١٣٧).

(٣) يُنظر: الكتاب: (٣/ ١٢)، وفي موضع آخر يقول: « وقد جاء في الشعر: (كاد أن يفعل) شبّهوه بـ(عسى) قال رؤبة:

* قَدْ كَادَ مِنْ طُوْل البِلى أَنْ يَمْصَحَا *»

الكتاب: (٣/ ١٦٠).

دكتوراه خالدة السعيدي (كلية الرسالة .. العمورة النهائية) ٢٩.
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وحاصل ما ذكره أن: حملهم نصب المفعول معه على توهم الفعل بعد (كيف) و(ما) مشبهٌ بعطفهم بالجرّ على خبر (ليس) وإن لم تدخل عليه (الباء)، ومشبهٌ بنصب الفعل في خبر (كاد) في الشعر كثيرًا حملًا له على (إنْ).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثانيًا: التوهم في العطف على اسم (إن) بالرفع قبل ذكر الخبر:

ذكر صاحب الكتاب أن ناسًا من العرب يغلطون فيأتون بالتوكيد والاسم المعطوف مرفوعًا بعد (إنّ) قبل ذكر الخبر، وفي هذا يقول: « واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: (إنّهم أجمعون ذاهبون) و(إنّك وزيدٌ ذاهبان)؛ وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيُرى أنّه قال: (هُمْ)، كما قال:

* ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا *

على ما ذكرت لك »[1].

وإنّما صنعوا ذلك؛ لأنّهم توهموا أن (إنّ) لم تدخل على الكلام، يفهم هذا من قول صاحب الكتاب: « وذاك أنّ معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: (هم)»، كما عطف الشاعر على خبر (ليس) بالجرّ لمّا قال: (ولا سابقٍ شيئًا)، وليس في خبرها (الباء)؛ لأنّه قال: (لستُ مدركَ...).

وذهب السيرافي إلى « أن الغلط إنّما وقع في (إنّهم أجمعون)؛ لأن لفظ (هم) يكون للرفع في قولك: (هم قائمون) وأشباه ذلك. فتوهموا (إنّهم) في تقدير: (هم) أجمعون، وجعل (إنّك وزيدٌ) في معنى: (أنت وزيدٌ ذاهبان)، والغلط فيه أن (ذاهبان) خبر (الكاف) في (إنّك) وهو منصوب بـ(إنّ)، و(زيد) وهو مرفوع بالابتداء، وخبر (إنَّ) يرتفع بغير الذي يرتفع به خبر الابتداء، ولو قال: (إنّك ذاهب وزيدٌ) كان من أجود الكلام على ما بيناه »[2].

فجعلهم قد توهموا ذكر مبتدأ بعد اسم (إنّ) فأكدوه بـ(أجمعون) وعطفوا

---

(١) الكتاب: (٢/ ١٥٥).

(٢) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ١٦-أ،ب)، ولم أجد هذا الباب في الشرح المحقق المطبوع، ولم يتعرّض لذكره الأعلم في النكت.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

عليه بالرفع.

وجعل ابن مالك هذا من النادر[1]، وقال عمَّا وصفه صاحب الكتاب بالغلط: «... وهذا غير مرضيّ منه ~ ، فإن المطبوع على العربيَّة كزهير قائل البيت لو جاز غلطه في هذا، لم يوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في كلّ ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغيّر الطباع، وسيبويه موافق على هذا، ولولا ذلك ما قبل نادرًا كـ(لدن غدوة)، و(هذا جحر ضبّ خربٍ)»[2].

ولا إخال صاحب الكتاب قد رَدَّ هذا، وَوَصْفُه بالغلط مبنيٌّ على توهم خلو الكلام من (إنّ) وبقاء المعنى على الابتداء كما هو واضح من كلامه، أو هو مبنيٌّ على توهمهم ذكر مبتدأ بعد اسم (إنّ) وهو أمرٌ قد أثبته عنهم لكن لا يقاس عليه كما لا يقاس على (لدن غدوة) و(هذا جحر ضبٍ خربٍ).

وهذا جائزٌ عند الكوفيين قياسًا؛ لأن (إنّ) عندهم لا عمل لها في الخبر، واشترط الفرَّاء لجواز هذا خفاء إعراب الاسم نحو: (إنّك وزيدٌ قائمان)، و(إن الفتى وعمرو قاعدان)، وفي هذا يقول السيرافي: « وفي مذهب الكوفيين: (إنّك وزيدٌ ذاهبان) جائز لا غلط فيه، أمّا الكسائي[3] فإنّه يجيز ذلك فيما ظهر فيه عمل (إنّ) وفيما لم يظهر فيه كقولك (إنّ زيدًا وعمرو قائمان) و(إنّك وعمرو قائمان).

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل: (٢/ ٤٧).

(٢) شرح التسهيل: (٢/ ٥٢).

(٣) هو عليّ بن حمزة بن عبدالله بن عثمان، مولى بني أسد، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القرّاء السبعة المشهورين، قرأ على حمزة، وسمع على سليمان بن أرقم، وأبي بكر بن عياش، وأخذ النحو عن معاذ الهرّاء، وكان مؤدبًا لولدي الرشيد، اختلف إليه الفرّاء وناظره، صنّف: معاني القرآن، والنوادر، والعدد، والهجاء، والمصادر، والحروف، وغير ذلك. يُنظر ترجمته في: بغية الوعاة: (٢/ ١٦٢-١٦٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وأمّا الفرَّاء فإنَّه يجيز فيما لم يتبين فيه عمل (إنّ) كقولك (إنّي وزيدٌ ذاهبان) و(إنّ الذي في الدار وزيدٌ قائمان)، ولا يجيزه فيما لم يتبين فيه عمل (إنّ)، لا يجيز (إنّ عمرًا وزيدٌ قائمان)؛ لأنّهم يزعمون أن عمل (إنّ) ضعيف، وأنه يعمل في الاسم وحده، وأنّه لا يتخطّى إلى الخبر، وأن الخبر مرفوعٌ بما كان يرتفع به قبل دخول (إنّ)... »[1].

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ١٦-ب)، ويُنظر: الإنصاف: (١/ ١٩٥-١٩٥)، وشرح التسهيل: (٢/ ٥١)، وشرح الكافية للرضي: (٤/ ٣٥٥)؛ للوقوف على الردّ والاحتجاج في ذلك بتفصيل.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثالثًا: التوهّم في إقامة الاستفهام مقام الجزاء:

ذكر صاحب الكتاب أنّه سأل شيخه الخليل عن بيتٍ للأعشى عُطف فيه فعلٌ مرفوع على فعلٍ مجزوم بـ(أو)، فحمله شيخه على توهم إقامة الاستفهام مقام الجزاء، وفي هذا يقول صاحب الكتاب: « وسألت الخليل عن قول الأعشى:

إِنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزِلُوْنَ فَإِنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ[1]

فقال: الكلام هاهنا على قولك: يكون كذا أو يكون كذا، لمَّا كان موضعها لو قال فيه: أتركبون لم ينقض المعنى، صار بمنزلة قولك: (ولا سابقٍ شيئًا) » [2].

فقوله: (تنزلون) معطوف على (تركبوا) في الظاهر، لكنّه مرفوع والمعطوف عليه مجزوم، فخرَّج الخليل هذا على حملهم الجزاء على الاستفهام، إذ أن الأصل فيه أن يقال: يكون كذا أو يكون كذا، أي: أو تركبون أو تنزلون، فجعل الخبر «كأنه وقع موقع الاستفهام، فكأنه قال: أتركبون أو تنزلون؟، وإنّما جاز أن ينوي بالجزاء الاستفهام؛ لأنه غير واجب، كما أن الجزاء غير واجب وأن الاستفهام قد يجاب كما يجاب الشرط»[3].

وقد جعل الخليل هذا بمنزلة قول الشاعر: (ولا سابق شيئًا) إذ عطف بالجرّ، لما توهم أن خبر (ليس) قد اتصلت به (الباء).

ثمّ عرض صاحب الكتاب رأي يونس ورجّحه فقال: « وأمّا يونس فقال:

---

(١) يُنظر البيت في: ديوان الأعشى: (ص:١١٣)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٤٠٣).

والشاهد فيه: رفع تنزلون حملًا على معنى (إن تركبوا)؛ لأن معناه ومعنى (أتركبون) متقارب، وحمله يونس على القطع والتقدير عنده: أنتم تنزلون.

(٢) الكتاب: (٣/ ٥٠-٥١).

(٣) التعليقة: (٢/ ١٦٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

أرفعه على الابتداء، كأنّه قال: أو أنتم نازلون. وعلى هذا الوجه فُسِّر الرفع في الآية[1]، كأنّه قال: أو هو يرسل رسولًا، كما قال طرفة[2]:

* أَوْ أَنَا مُفْتَدِي[3] *

وقول يونس أسهل »[4].

فالفعل (تنزلون) عند يونس مرفوع على أنّه واقع في محل الخبر لمبتدأ محذوف تقديره: (أنتم)، أي: أو أنتم تنزلون، وعلى هذا الوجه يكون هذا من قبيل العطف على الجمل، وقد خُرّج قوله تعالى: (أو يُرسِلُ رسولًا) على هذا الوجه، والتقدير:

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾سورة الشورى: (٥١). والرفع قراءة: نافع، وابن عامر، والزهري وشيبة، وابن ذكوان، وهشام، وأبو جعفر، يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع: (٢/ ٢٥٣)، والجامع لأحكام القرآن: (٨/ ٥٠)، والبحر المحيط: (٩/ ٣٥٠)، وغيث النفع: (ص:٥٢٨).

(٢) هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي، أبو عمرو. شاعر جاهلي، ولد في بادية البحرين، ثمّ تنقل في بقاع نجد. نادم الملك عمرو بن هند الذي أرسله إلى المعكبر (عامله على البحرين وعمان) فقتله وهو في العشرين من عمره فسمّي: ابن العشرين. له ديوان شعر مطبوع. تُنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء: (١/ ١٣٨)، والشعر والشعراء: (ص:١٠٨-١١٥)، والخزانة: (٨/ ١١٨).

(٣) تمام البيت:

ولكنّ مَوْلاَيَ امْرَوءٌ هُو خَانِقِي عَلَى الشّكْرِ والتَّسآلِ أَوْ أَنَا مُفْتَدِي

يُنظر البيت في: ديوان طرفة: (٣٦)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:١٦٢)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (٢/ ٤٩-٥٠)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٤٠٢).

والشاهد فيه: ابتداء ما بعد (أو)، والاستدلال بذلك على جواز القطع في مثل: أنت قاتلي أو أفتدي منك على معنى أو أنا أفتدي.

(٤) الكتاب: (٣/ ٥١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

أو يرسل رسولًا. وقد وصف سيبويه هذا التوجيه بأنّه أسْهل، إذ لا تأويل فيه ولا توهم. وقد نقل الفارسي عن الأخفش قوله: « إنّما كان قوله: (أسهل)؛ لأن الجزاء لا يقع موقع الاستفهام، وإنّما تقع حروف الاستفهام مواقع حروف الجزاء فيجازى بها نحو: (أين) في قوله[1]:

* أَيْنَ تَسْلُكْ بِنَا العُدُاةُ تَجِدْنَا[2] *

وحروف الجزاء لا يستفهم بها »[3].

ثم عاد صاحب الكتاب للحديث عن رأي الخليل فقال: « وأمّا الخليل فجعله بمنزلة قول زهير[4]:

بَدا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

والإشراك على هذا التوهم بعيدٌ كبعد (ولا سابق شيئًا). ألا ترى أنّه لو كان هذا كهذا، لكان في (الفاء) و(الواو)، وإنّما توهم هذا فيما خَالَف معناه التمثيل.

---

(١) هو ابن همام السلولي. يُنظر: الكتاب: (٣/ ٥٨).

(٢) تمام البيت:

أَيْنَ تَضْرِبْ بِنَا العُدَاةَ تَجِدْنَا نَصْرِفُ العِيسَ نَحْوَهَا للتَّلاقِي

يُنظر البيت في: الكتاب: (٣/ ٥٨)، والمقتضب: (٢/ ٤٨)، وشرح المفصل لابن يعيش: (٤/ ١٠٥).

(٣) التعليقة: (٢/ ١٦٧).

(٤) هو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني، من مضر، حكيم الشعراء في الجاهلية، كان أبوه وخاله وأختاه: سلمى والخنساء، وابناه: كعب وبجير جميعهم شعراء، قيل كان ينظم القصيدة في شهر، وينقحها ويهذبها في سنة، لذا سميت بالحوليات، وهو من شعراء المعلقات. له ديوان شعر مطبوع، تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء: (١/ ٦٣-٦٥)، والشعر والشعراء: (ص:٧٣-٨٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

يعني مثل هو يأتينا ويحدثَنا. يقول: يدخل عليك نصب هذا على توهم أنّك تكلمت بالاسم قبله، يعني مثل قولك: (لا تَأْته فيشتمَك) فتمثيله على: لا يكن منك إتيانٌ فشتيمةٌ، والمعنى على غير ذلك »[1].

ومراده: أن العطف على وضع الاستفهام موضع الجزاء على تقدير: أتركبون أو تنزلون بعيدٌ[2]، كبعد عطف (سابق) على (مدرك)، ثمّ ذكر علّة بُعده فقال: لو كان حمل الجزاء على الاستفهام والعطف على هذا المعنى جائزًا، لكان سائغًا في العطف بـ(الفاء) و(الواو) أيضًا. والعلّة الأخرى أن هذا توهّم فيما كان معناه مخالفًا ما يُقدّر ويمثّل به: « وإنّما تُوهم أن يكون الفعل الأوّل بمعنى الاسم، وينتصب الثاني بإضمار (أنَّ)، أو يكون الجزاء بمعنى الاستفهام، ويرفع المعطوف في قولك: (أو تنزلون)، فيما خالف معناه التمثيل، وهذا لا يكون في الجزاء، فإن لم تقل ذلك؛ دخل عليك أن تقول: هو يأتينا ويحدثَنَا فينصب (ويحدثَنَا) على توهّم: هو يكون منه إتيانٌ وحديثٌ، وهذا لا يخالف المعنى، وهذا لا ينصبه أحدٌ. وكذلك إذا مثّلت فقلت: إن يكنْ منكم ركوب؛ فركوب الخيل عادتنا، ليس يخالف المعنى، وأنت إذا قلت: (لا تأتِهِ فيشتمَك) كان تمثيله: لا يكون منك إتيانٌ فشتيمةٌ، وخالف المعنى »[3].

وذكر السيرافيُّ وجهًا ثالث في تخريج بيت الأعشى، وهو عنده أسهل مما ذهب إليه يونس والخليل، وهو أن تُقدّر (إذا) في موضع (إنْ)؛ « لأن (إنْ) و(إذا) يجازى بهما، وهما متقاربان في معنى ما يريده المتكلم، وإن كان بعد (إنْ) مجزوم،

---

(١) الكتاب: (٣/ ٥١-٥٢).

(٢) يُنظر: التعليقة: (٢/ ١٦٧-١٦٨).

(٣) شرح عيون كتاب سيبويه: (ص:١٨٦-١٨٣)، ويُنظر: شرح السيرافي: (١٠/ ٥٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وبعد (إذا) مرفوع، فإذا قدّرنا (أتركبون) وهو في معنى: (إنْ تركبوا) عطفنا (أو تنزلون) عليه في التقدير»[1].

وغير خافٍ ما في التأويلين اللذين ذكرهما الخليل والسيرافي من بعد وتكلّف وحمل للكلام على غير وجهه، فلا يُصار إليه إلاّ بتأويل، وقد خلا ما وجّه به يونس البيت من مثل هذا، فكان حمله على أنه من باب عطف الجمل أيسرُ وأولى.

---

(١) شرح السيرافي: (١٠/ ٥٤). وضعَّف الرماني اختيار صاحب الكتاب، ورجح ما اختاره الخليل، وجعل رفع الفعل (تنزلون) جاريًا مجرى (حورًا عينًا) سورة الواقعة: (٢٢) في الحمل على دلالة الكلام الأول، وذكر أن له الانفصال من إلزامه هو يأتينا ويحدثنا، بأن هذا فيه مخالفة للأصول التي انعقدت « بأن إضمار (أن) في (الواو)، وأنها إنّما تكون في غير الواجب ولا تكون في الواجب، وليس كذلك بيت الأعشى». الرماني النحوي: (ص:٢٨٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

رابعًا: التوهم في حمل المعطوف على وجهٍ يخالف المعطوف عليه:

ذكر صاحب الكتاب أنّه قد سأل شيخه عن حمل اللفظ على خلاف ما يقتضيه ظاهر المحمول عليه، فأجابه بأن هذا ضربٌ من التوهم يقع في كلامهم، ذكر هذا في بابٍ سمَّاه: « هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي؛ لأن فيها معنى الأمر والنهي » [(١)].

وفيه يقول: « فمن تلك الحروف: حَسْبُك، وكَفْيُك، وشَرْعُك، وأشباهها.

تقول: (حسبك ينمِ الناسُ). ومثل ذلك: (اتّقَى الله امرؤٌ وفَعْلَ خيرًا يُثبْ عليه)؛ لأن فيه معنى: ليتقِ الله امرؤٌ وليفعلْ خيرًا. وكذلك ما أشبه هذا » [(٢)].

فهو هاهنا يتحدّث عن الفعل المجزوم بعد هذه الأسماء التي تنزل منزلة الأمر والنهي، وإنّما انجزم الفعل هاهنا، لأنّه قد وقع جوابًا للأمر قبله، فالعلة في جزم جواب الأمر « إنَّما كانت من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، وإذا كان من جهة المعنى لزم في كلّ ما كان معناه الأمر » [(٣)]، فالفعل يجزم إذا وقع جوابًا للطلب، وإن كان الطلب خبرًا في اللفظ؛ لأن المراعاة للمعنى، ولا يشترط تخصيص جزم الفعل بوقوعه بعد الألفاظ التي نصّ عليها، وإنّما يقاس عليها ما يشبهها.

فقوله: (حَسْبُك ينمِ الناس) وقع فيه الاسم الأوّل مبتدأ وخبره محذوف لعلم المخاطب به، وتقدير الكلام: (حسبك هذا) أو (حسبك ما قد فعلته)؛ لأن

---

(١) الكتاب: (٣/ ١٠٠).

(٢) الكتاب: (٣/ ١٠٠).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: (٧/ ٤٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

معناه: اكتفِ[1]، فهو لا يُقال «إلاّ لمن كان في عملٍ قد بلغ فيه كفاية، فيقال لـه هـذا ليكُفَّ ويكتفي بما قد عمله منه » [2].

وفي قوله: (اتّقى الله امرؤٌ وفعلَ خيرًا يُثَبْ عليه) وقع الفعل (يُثَبْ) في جواب الطلب؛ لأن الكلام محمولٌ على الأمر؛ « لأن هذا يقوله الواعظ لمن يسمع كلامه، وليس قصده أن يخبر عن إنسانٍ بأنّه قد اتقى الله » [3].

وسأل صاحب الكتاب شيخه الخليل عن علّة جزم الفعل (أَكُنْ) من قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾﴾[4]؛ وذلك لأنه وقع معطوفًا على منصوب بالجزم، وفي هذا يقول: « وسألت الخليل عن قوله ﷻ: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ فقال: هذا كقول زهير:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

فإنما جرّوا هذا؛ لأن الأوّل قد يدخله (الباء)، فجاؤوا بالثاني وكأنّهم قد أثبتوا في الأوّل (الباء)، فكذلك هذا. لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزمًا ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا » [5].

فجعل الخليل العطف بالجزم هاهنا كالعطف بالجرّ في بيت زهير، أي:

---

(١) يُنظر: شرح السيرافي: (١٠/ ١٣٢-١٣٣)، وشرح المفصل لابن يعيش: (٧/ ٤٩).

(٢) شرح السيرافي: (١٠/ ١٣٣).

(٣) شرح السيرافي: (١٠/ ١٣٣).

(٤) سورة المنافقون: (١٠) وهذه قراءة الجمهور. يُنظر: البحر المحيط: (١٠/ ١٨٥) .

(٥) الكتاب: (٣/ ١٠٠-١٠١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

«مثله في الموضع لا في الجودة»[1]، فقد جرّ (سابق) على توهم دخول (الباء) في خبر (ليس)؛ لأنها قد تدخل في هذا الموضع، فأتى به وكأن (الباء) مثبتة في الخبر، والجرّ هاهنا « قبيحٌ جدًا، لا خافض قبله يخفضه، ولا مخفوض يعطف عليه، ولا شيء موضعه خفض، فيعطف على الموضع؛ لأن (الباء) إذا أُتي بها فموضعها نصب، فإذا حذفت ونصب الاسم بعدها، فقد وقع الاسم المنصوب موقعه ولا موضع لغير النصب »[2].

وفي الآية الكريمة جاء الفعل المعطوف عليه جوابًا للطلب، ولو لم تتصل به (الفاء) لكان مجزومًا، لكنه جاء بـ(الفاء) فانتصب بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا، فأتوا بالفعل معطوفًا، وكأنهم قد جزموا الفعل قبله، وكأن (الفاء) لم تتصل به، وقد جعله النحاة بعده معطوفًا على موضع الفعل المنتصب بـ(الفاء)؛ لأن موضعه الجزم، والعطف على الموضع هاهنا ليس بمغيّرٍ (لولا أخرتني) عن لفظه، وهذا جيّد مستحسن[3]، يقول أبو عليّ: « فـ(لولا) فيه معنى التحضيض، فلذلك وجب أن يكون الفعل بعده منجزمًا كما انجزم بعد الأمر، وقوله: (فأصدق) وقع موقع فعلٍ مجزوم، و(أكن) على موضع (فأصدق)... »[4].

ومراد الخليل مما ذكره: أن (الباء) لمَّا كانت تدخل كثيرًا على خبر المنفي بـ(ليس) وجاز ألاّ تقارن الخبر، عطف الشاعر على وجه جائزٍ توهمه في المعطوف عليه، وهذا من سنن العرب في كلامهم، وليس قوله: (فعلى هذا توهموا هذا)

---

(١) التعليقة: (٢/ ٢٠٨).

(٢) شرح السيرافي: (١٠/ ١٣٣).

(٣) يُنظر: شرح السيرافي: (١٠/ ١٣٣).

(٤) التعليقة: (٢/ ٢٠٨). ويُنظر: البحر المحيط: (١٠/ ١٨٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

متوجّهًا للآية الكريمة بل لما يقع في بعض كلام العربي، ولبيت زهيرٍ السابق.

أمّا في الآية الكريمة فقد أتى بالفعل مجزومًا؛ لأنّه جائز في المعطوف عليه أن يكون مجزومًا، وأن يكون متصلًا بـ(الفاء) منصوبًا، فحمل المعطوف على وجهٍ جائزٍ لم يذكر، وهذا ما صنعه زهير في البيت الذي مرَّ.

وقد ذكر أبو حيَّان الفرق بين الحمل على التوهّم والحمل على الموضع فقال: « والفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهّم: أن العامل في العطف على الموضع موجود دون مؤثّره، والعامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود » [(١)]، وإنّما ذكر مثل هذا لدفع نسبة التوهّم إلى الجزم في الآية الكريمة[(٢)]، وهو -كما يظهر لي- متوجه إلى بيت زهير، وإنّما ذكره ليبين شيئًا مما يعرض في كلامهم، وهو حمل الكلام على ما لو ظهر لكان كلامًا جيدًا، وإنّما حَسُن هذا في الآية وقَبُح في البيت؛ لأن له مسوّغًا قويًّا في (أكن) وهو حمله على الموضع، أمّا في البيت فقد خالف الشاعر أصلًا، وهو إعمال الجارّ مضمرًا متوهّمًا وجوده، ولا سبيل للحمل على الموضع هاهنا.

وحاصل ما ذكره أن العطف على التوهّم حاصل في مواضع من كلامهم تتشابه جميعها في توهّم وجود شيء في الكلام حملوا عليه لمّا عطفوا.

والله تعالى أعلم.

---

(١) البحر المحيط: (١٠/ ١٨٥).

(٢) وفي هذا حديث طويل يتعلّق بتوجيه صاحب الكتاب هذه القراءة، ودفع نسبة التوهم عنها للوقوف عليه. يُنظر: التوجيه النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه ومواقف النحاة والمفسرين منه: (ص:٣٥١-وما بعدها).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الفصل الثاني

الاستغنـــــاء

وفيه سبعة مباحـــث : -

المبحث الأول : الاستغناء في النداء.

المبحث الثاني : الاستغناء في الضمائر.

المبحث الثالث : الاستغناء في الأعداد.

المبحث الرابع : الاستغناء بـ(أوّل) عمّا يضاف إليه.

المبحث الخامس : الاستغناء بالمصدر المؤوّل عن الاسم.

المبحث السادس : الاستغناء في التعجّب.

المبحث السابع : الاستغناء في الاستفهام.

* * *** * *

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الفصل الثاني: الاستغناء

توطئـــــة:

ذكر صاحب الكتاب أن الألفاظ قد يعرض لها ما يغيّرها عن أصلها الذي كانت عليه، فيكون لها في الاستعمال وجهٌ آخر، تحدّث عن هذا في بابٍ سمَّاه: « هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض » [١]، وفيه يقول: « اعلم أنّهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطًا... » [٢].

وقد تفرّق حديث صاحب الكتاب عن الاستغناء في مواضع مختلفة عن كتابه، إلاّ ما تحدّث فيه عن حذف الفعل استغناء حيث ذكر ذلك في أبوابٍ متتالية، هي: « باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغنٍ عن لفظك بالفعل » [٣]، و« باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي » [٤]، و« باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف » [٥]، و« باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره »[٦]،

---

(١) الكتاب: (١/ ٢٤).

(٢) الكتاب: (١/ ٢٤-٢٥).

(٣) الكتاب: (١/ ٢٥٣).

(٤) الكتاب: (١/ ٢٥٧).

(٥) الكتاب: (١/ ٢٥٨).

(٦) الكتاب: (١/ ٢٧٣)، ولم يزد فيه على أن قال: « وسأمثله لك مظهرًا لتعلم ما أرادوا إن شاء الله تعالى.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وقد شرحه في بابٍ سمَّاه: « هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير » [1]، ثم الباب الذي سمَّاه بـ « هذا بابٌ يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل »، و« باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي » [2]، وسأعرض هاهنا لغير هذا من الأشباه في الاستغناء بمشيئة الله تعالى.

والاستغناء في اللغة: من الغَنَاء، وهو الإجزاء والكفاية، يُقال: أغناك أي: كفاك[3]، قال الله تعالى: ﴿لِكُلِّ ٱمۡرِيٕ مِّنۡهُمۡ يَوۡمَئِذٖ شَأۡنٞ يُغۡنِيهِ ٣٧﴾[4]، أي: يكفيه.

« وفي ضوء ما ذكره سيبويه وغيره من علماء العربيَّة، يمكن تعريف الاستغناء بأنه: الاكتفاء بعنصر ما عن الآخر، حتى يكون المستغنى عنه مسقطًا غير ممكن الاستعمال، أو مسقطًا ممكن الاستعمال، سواءٌ أكان في الأصل مستعملًا من قبل أو غير مستعمل، ولكن مما يقتضيه القياس، ويكون الاستغناء عنه لسببٍ ما، غالبًا ما يكون معرفة المخاطب، أو كثرة الاستعمال، أو الاختصار طلبًا للخفة، دون أن يحتلّ المستغنى به موقع المستغنى عنه إعرابًا، سواءٌ أكان عملًا أم موقعًا أم وصفًا، وإنّما يكتفى بالإغناء عنه دلالة » [5].

وفيما يلي عرض لما حصل به الاستغناء في الكتاب:

---

(١) الكتاب: (١/ ٢٧٣).

(٢) الكتاب: (١/ ٢٩٠).

(٣) يُنظر: اللسان مادة (غنى).

(٤) سورة عبس: (٣٧).

(٥) الاستغناء في اللغة العربية: (ص:٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الأول: الاستغناء في النداء

أولاً: الاستغناء عن (الياء) بـ(الكسرة):

ذكر صاحب الكتاب أن (ياء المتكلم) لا تثبت في النداء، بل تحذف ويستغنى بالكسرة عنها؛ وذلك تخفيفًا لكثرة النداء في كلامهم، تحدث عن هذا في باب سمَّاه: « باب إضافة المنادى إلى نفسك »[1]، وفيه يقول: « اعلم أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء كما لم يثبت التنوين في المفرد؛ لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين؛ لأنها بدل من التنوين، ولأنّه لا يكون كلامًا حتى يكون في الاسم، كما أن التنوين إذا لم يكن فيه لا يكون كلامًا، فحُذف وتُرك آخر الاسم جرًا ليُفصل بين الإضافة وغيرها، وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم، حيث استغنوا بالكسرة عن (الياء).

ولم يكونوا ليُثبتوا حذفها إلاَّ في النداء، ولم يكن لبسٌ في كلامهم لحذفها، وكانت (الياء) حقيقةً بذلك لما ذكرت لك، إذ حذفوا ما هو أقلّ اعتلالًا في النداء، وذلك قولك: (يا قومِ لا بأس عليكم)، وقال جل ثناؤه: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾[2] »[3].

فـ(ياء) النداء كما ذكر صاحب الكتاب تُحذف في النداء؛ لأنها كالتنوين في الاسم المفرد، فكما لا يثبت التنوين في النداء، لا تثبت (ياء) النفس في النداء.

وبيَّن ~ أن (الياء) لا تستقلّ بنفسها، ولا يصلح أن تكون كلامًا حتى تلحق الاسم، كما أن التنوين لا يقوم بنفسه، بل يكون في الاسم.

---

(١) الكتاب: (٢/ ٢٠٩).

(٢) سورة الزمر: (١٦).

(٣) الكتاب: (٢/ ٢٠٩)، وينظر من الجزء نفسه أيضًا: (ص:٢١٤)، والأصول: (١/ ٣٤٠)، والمسائل المشكلة: (ص:٥٠٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وذكر أنّهم لمَّا حذفوا (الياء) استغنوا بالكسرة قبلها، وبقاء (الكسرة) إنّما هو للفرق بين المضاف إليها وغير المضاف.

وأوضح أنهم إنّما فعلوا ذلك به تخفيفًا؛ لكثرة النداء في كلامهم، فإن حذفها لم يثبت في غير النداء، ولم يكُ حذفها ملبسًا فيه.

ثم قال: « إذ حذفوا ما هو أقلّ اعتلالًا في النداء » ومراده: أنهم حذفوا التنوين، واعتلاله أقلّ من (الياء) فكان حذفها أولى. وفي هذا يقول الفارسي: «(الياء) أكثر اعتلالًا من التنوين؛ لأنها تنقلب عن (الواو)، وتبدل منها (الألف) وتُحذف لالتقاء الساكنين نحو: (يرمي القَوم)، والتنوين ليس فيه ما في (الياء) من الاعتلال إلّا أنّه موافق لها في الخفاء، فأُجري مجراها في أن حُذف لالتقاء الساكنين، كما حُذفت (الياء)، فقد تُشابهه من هذه الجهة، إذ قد يبدَل منها (الألف) إذا كانت في اسمٍ منصوب فوقفتَ عليه، ولها مشابهات أُخر »[1].

وفي بيان هذا الموضع يقول الأعلم: « اعتمد سيبويه في إسقاط (الياء) من المنادى على أن (الياء) بدلٌ من التنوين؛ لأن الاسم مضافٌ إليها، وأنها لا معنى لها ولا تقوم بنفسها إلّا أن تُوصل بالمضاف، كما أن التنوين لا يقوم بنفسه حتى يكون في الاسم، وتمام هذا الاعتلال أن يقال: وأنّ (الياء) إذا حُذفت دلّت الكسرة عليها، والدليل على هذا أنّا لو قلنا: (يا غُلامَنا) لم يجز حذف (نا) »[2].

وحاصل قوله في هذا: أن (ياء النفس) تحذف في النداء؛ لأنها تعاقب الإضافة، كما يعاقبها التنوين في الاسم المفرد، ولأنّ حذفها لا يُلبس، ولأنها أشدّ اعتلالًا من التنوين، وإنّما فعلوا هذا تخفيفًا لكثرة النداء في كلامهم، وقد استغنوا

---

(١) التعليقة: (١/ ٣٥٠).

(٢) النكت: (١/ ٥٥٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

بالكسرة عنها بعدما حذفت[1] كما في قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾[2].

والله تعالى أعلم.

---

(١) وفي المنادى المضاف للياء خمسة أوجه:

الأوّل: حذف (الياء) والاستغناء عنها بالكسرة.

والثاني: بقاء (الياء) مع إسكانها لئلّا يلتبس الاسم بالمفرد.

والثالث: فتح (الياء).

والرابع: قلب الكسرة قبلها فتحة، فتقلب (الياء) ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها.

والخامس: حذف (الألف) المنقلبة عن (الياء) والاجتزاء بالفتحة عنها.

يُنظر: البديع في علم العربية: (١/ ٣٩٨)، واللباب في علل البناء والإعراب: (١/ ٣٤٠- ٣٤١)، وشرح المفصل لابن يعيش: (٢/ ١١)، وشرح التسهيل لابن مالك: (٣/ ٢٨١- ٢٨٣)، وشرح الكافية للرضي: (١/ ٣٩٠- ٣٩١).

(٢) سورة الزمر: (١٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثانيًا: الاستغناء بـ(أم) عن (أبة):

ذكر صاحب الكتاب أنّه سأل شيخه الخليل عن (التاء) اللاحقة لـ(أبٍ) بعد حذف (ياء) النفس في النداء، فأجابه بـ أن هذه (الهاء)[1] مثل (الهاء) في عمَّة وخالة، فهي للتأنيث. وقال شيخه عن جواز لحاقها (الأب) وهو مذكر: « قد يكون الشيء المذكّر يوصف بالمؤنّث، ويكون الشيء المذكر له الاسم المؤنّث نحو: (نَفْس)، وأنت تعني الرجل به.

ويكون الشيء المؤنث يوصف بالمذكر، وقد يكون الشيء المؤنّث له الاسم المذكّر، فمن ذلك: (هذا رجلٌ رَبْعة) و(غلامٌ يَفْعة)، فهذه الصفات.

والأسماء قولهم: (نفسٌ) و(ثلاثة أنفسٍ)، وقولهم: (ما رأيتُ عينًا) يعني: عين القوم.

فكأنّ (أبه) اسمٌ مؤنّث يقع للمذكّر؛ لأنهما والدان، كما تقع (العين) للمذكر والمؤنّث؛ لأنهما شخصان. فكأنّهم إنّما قالوا: (أبوان)؛ لأنهم جمعوا بين (أبٍ) و(أبة)، إلّا أنّه لا يكون مستعملًا إلّا في النداء إذا عينت المذكّر.

واستغنوا بـ(الأمّ) في المؤنث عن (أبة)، وكان ذلك عندهم الأصل على هذا، فمن ثمَّ جاؤوا عليه بـ(الأبوين)، وجعلوه في غير النداء (أبًا) بمنزلة (الوالد)، وكأنّ مؤنثه (أبةٌ) كما أنّ مؤنّث الوالد: والدة »[2].

فالخليل يقرّر أن اللفظ قد يكون مؤنثًا ويقع للمذكر كما في قولهم: (هذا رجلٌ رَبْعة) و(غلام يفعة)، وكما عنوا بـ(النفس) وهو مؤنث: (الرجلَ) وهو

---

(١) درج القدماء على تسمية (تاء) التأنيث (هاء)؛ وذلك لانقلابها (هاء) في الموقف. يُنظر: المدخل إلى علم اللغة ومنهاج البحث اللغوي. (ص: ٢٥٧- ٢٦٢).

(٢) الكتاب: (٢/ ٢١٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

مذكر، وكذا قولهم: (ما رأيت عينًا) أي: عين القوم، فـ(العين) مؤنث وأطلق على مذكر هو (القوم).

وقولهم: (أبوان) يفيد أنهم قد جمعوا بين (أبٍ) و(أبةٍ)، لكن لفظ (أبة) لا يكون إلّا في النداء ويقصد به (الأب)، واستغنوا بـ(الأم) عن إطلاقه على المؤنّث، فهذا هو الأصل، أن يقولوا في الأبوين: (أب) و(أبة)، لكنهم استغنوا بلفظ (أم) للمؤنث في النداء[1].

وفي غير النداء جعلوا (أبًا) بمعنى الوالد، وكأنّ مؤنثه (أبة) قياسًا على قولهم: (والدٌ) و(والدة)، لكن وقع فيه من الاستغناء ما ذكره صاحب الكتاب.

وفي بيان هذا الموضع يقول السيرافي: « الأصل في نداء (الأب) و(الأم) قبل دخول علامة التأنيث فيهما أن يُقال: (يا أبِ) و(يا أمِّ) بالكسر من غير (ياء)، وبـ(الياء): (يا أبي) و(يا أمّي)، وبـ(الألف) مكان (الياء): (يا أبا) و(يا أمَّا)، وقد يدخلون (الهاء) في الوقف: (يا أباه) و(يا أمَّاه)، وقد يُقال: (يا أبُ) و(يا أمُ). فأمّا (يا أبهْ) و(يا أمهْ)، فهذه (الهاء) للتأنيث لحقت كما لحقت (هاء) (قائمة)، فأمّا (أمّ) فهي مؤنثة لحقها ما يلحق المؤنّث لتحقيق التأنيث.

وأمّا (أب)، فإنّه لما حذف (ياء) الإضافة جعل هذه (الهاء) عوضًا، ولا يجوز: (يا أبتي)؛ لأنّه لا يجتمع التعويض والمعوّض عنه، ولا يجوز دخول (الهاء) في مثل: (عمٍّ) و(خالٍ)؛ لأنَّ (عمًّا) له مؤنّث من لفظه.

و(أبٌ) كان الأصل في مؤنّثة (أبة)، فاستغنى عن (أبة) بـ(أمّ)، وصار لفظ

---

(١) جعل المبرِّد دخول (التاء) هنا مفيدًا للمبالغة، كما قالوا: رواية وعلّامة، وذكر بأن الشيئين إذا جريا مجرى واحدًا سوّي بين لفظيهما. يُنظر: المقتضب: (٤/ ٢٦٢)، وشرح المفصل لابن يعيش: (٢/ ١٢).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المؤنّث الذي هو (أبة) ساقطًا، فإذا دخلت (هاء) التأنيث في (أبٍ) لم يلتبس، ولو أدخلتها في (عمٍّ) لالتبس »[1].

وحاصل كلامه ~ أنهم استغنوا بلفظ (أمّ) للمؤنث عن لفظة (أَبَة) مؤنث (أب)، فلمَّا كان هذا جعل (أبة) في النداء لـ(الأب) وأسقطوا استعماله للمؤنث، وهو غير ملبس كما في (عمّ) و(خال)؛ لأن مؤنثهما تلحقه (التاء)، ومؤنث (الأب) هو (الأمّ).

والله تعالى أعلم.

---

(١) التعليقة: (١/ ٣٥٢) هامش (١). وهذا الجزء من الشرح ساقط من نسخة المخطوط المصوّرة عن دار الكتب والوثائق القومية. ولم يرد ضمن ما حُقق من الشرح، فأثبتُّ النصّ أعلاه من هامش التعليقة، ومن النكت: (١/ ٥٥٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثاني: الاستغناء في الضمائر

أولاً: الاستغناء بالضمير المتصل عن الضمير المنفصل:

تحدّث صاحب الكتاب عن ضمائر الرفع المنفصلة في بابٍ سمَّاه: « هذا باب علامات المضمرين المرفوعين » [1]، وذكر فيه هذه الضمائر في حال التكلّم والخطاب والغيبة، فقال في ضمائر التكلم: « اعلم أن المضمر المرفوع إذا حدّث عن نفسه فإنّ علامته: (أنا) وإن حدّث عن نفسه وعن آخر قال: (نحن) وإن حدّث عن نفسه وعن آخرين قال: (نحن) » [2].

وعن ضمائر الخطاب يقول: « وأمّا المضمر المخاطب فعلامته إن كان واحدًا: (أنت)، وإن خاطبت اثنين فعلامتهما: (أنتما)، وإن خاطبت جميعًا فعلامتهم: (أنتم) » [3].

وقال عن ضمائر الغيبة: « وأمّا المضمر المحدّث عنه فعلامته: (هو)، وإن كان مؤنثًا فعلامته: (هي)، وإن حدّث عن اثنين فعلامتهما: (هما)، وإن حدّث عن جميع فعلامتهم: (هم)، وإن كان الجميع جميع المؤنث فعلامته: (هُنَّ) » [4].

فهذه الضمائر منفصلة لا تتصل بالعامل فيها، فهي معرَّاة من العوامل اللفظيَّة، وقد تقع متقدّمة على عواملها، أو مفصولًا بينها وبين ما يعمل فيها بحرف استثناء أو عطفٍ[5].

---

(١) الكتاب: (٢/ ٣٥٠).

(٢) الكتاب: (٢/ ٣٥٠).

(٣) الكتاب: (٢/ ٣٥٠).

(٤) الكتاب: (٢/ ٣٥١).

(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: (٣/ ٨٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فإن اتصل الضمير بعامله استغنى بالضمائر المتصلة عن هذه المنفصلة، وقد نصّ على ذلك صاحب الكتاب بقوله: « ولا يقع (أنا) في موضع (التاء) التي في (فعلتُ) لا يجوز أن تقول: فَعَلَ أنا؛ لأنّهم استغنوا بـ(التاء) عن (أنا). ولا يقع (نحن) في موضع (نا) التي في (فعلنا) لا تقول: فعل نحن » (١).

ثم قال: « واعلم أنّه لا يقع (أنت) في موضع (التاء) التي في (فعلتَ)، ولا (أنتما) في موضع (تما) في (فعلتما)، ألا ترى أنّك لا تقول: فَعَلَ أنتما، ولا يقع (أنتم) في موضع (تُمْ) التي في (فعلتم)، لو قلت: فَعَلَ (أنتم) لم يجز. ولا يقع (أنتِ) في موضع (التاء) في (فعلتِ)، ولا يقع (أنتن) في موضع (تن) التي في (فعلتن) لو قلت: فَعَلَ أنتنَّ لم يجز » (٢).

ويقول عن ضمائر الغيبة: « ولا يقع (هو) في موضع المضمر الذي في (فَعَلَ)، لو قلت: فَعَلَ هو لم يجز إلاّ أن يكون صفة. ولا يجوز أن يكون (هما) في موضع (الألف) التي في (ضَرَبا)، و(الألف) التي في (يضربان) لو قلت: ضرب هما أو يضرب هما لم يجز. ولا يقع (هُمْ) في موضع (الواو) التي في (ضربوا) ولا (الواو) التي مع (النون) في (يضربون) لو قلت: ضَرَبَ هم أو يضرب هم لم يجز.

وكذلك (هي) لا تقع موضع الإضمار الذي في (فعلت)؛ لأن ذلك الإضمار بمنزلة الإضمار الذي له علامة. ولايقع (هُنّ) في موضع (النون) التي في (فَعَلْنَ) و(يَفْعَلْنَ)، لو قلت: فَعَلَ هنّ لم يجز إلاّ أن يكون صفة، كما لم يجز ذلك في المذكر، فالمؤنث يجري مجرى المذكر » (٣).

---

(١) الكتاب: (٢/ ٣٥٠).

(٢) الكتاب: (٢/ ٣٥١).

(٣) الكتاب: (٢/ ٣٥١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وكان القياس يقتضي أن تكون الضمائر كلّها متصلة؛ لأنها أوجز لفظًا، وأخفّ نطقًا، وأبلغ تعريفًا، ولكن جيء بالمنفصل لاختلاف مواقع الأسماء، فبعضها يكون مبتدأ، وبعضها يتقدّم على عامله؛ لتعذر قيام المتصل مقامها(١).

وقد نصّ صاحب الكتاب على إسقاط الضمائر المنفصلة إذا وقعت موقع المتصلة فقال: « فـ(أنا) و(أنت) و(نحن)، و(أنتما) و(أنتم) و(أنتنّ)، و(هو) و(هي) و(هما) و(هم) و(هنّ) لا يقع شيء منها في موضع شيء من العلامات مما ذكرنا ولا في موضع المضمر الذي لا علامة له؛ لأنّهم استغنوا بهذا فأسقطوا ذلك» (٢).

وقد علّق شارح الكتاب على هذا بقوله: « ومن أجل أنّ المتصل أقلّ حروفًا من المنفصل كان النطق بالمتصل أخفّ، فلم يستعملوا المنفصل في المواضع التي يقع فيها المتصل؛ لأنّهم لا يؤثرون الأثقل على الأخف إلاّ في الضرورة » (٣).

والأمر جارٍ على هذا المجرى في ضمائر النصب كذلك، فقد نصّ صاحب الكتاب على أنه إنْ أمكن الإتيان بالضمير متصلًا فلا يعدل عنه إلى المنفصل، ذكر ذلك في بابٍ سمّاه: « هذا باب علامة المضمرين المنصوبين »(٤)، وفيه يقول: «اعلم أنّ علامة المضمرين المنصوبين (إيَّا) ما لم تقدر على (الكاف) التي في (رأيتك)، و(كُما) التي في (رأيتكما)، و(كم) التي في (رأيتكم)، و(كنَّ) التي في (رأيتكنّ)، و(الهاء) في (رأيته)، و(الهاء) التي في (رأيتها)، و(هما) التي في (رأيتهما)، و(هم)

---

(١) يُنظر: شرح المفصل: (٣/ ٨٥).

(٢) الكتاب: (٢/ ٣٥١-٣٥٢).

(٣) شرح السيرافي: (٩/ ٣١)، ويُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: (٣/ ١٠١-١٠٢).

(٤) الكتاب: (٢/ ٣٥٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

التي في (رأيتهم)، و(هنَّ) التي في (رأيتهنَّ) و(ني) التي في (رأيتني)، و(نا) التي في: (رأيتنا)» [1].

ثم قال عن الاستغناء بها عن المنفصل: « فإن قدرتَ على شيءٍ من هذه الحروف في موضع، لم تُوقع (إيَّا) ذلك الموضع؛ لأنّهم استغنوا بها عن (إيّا) كما استغنوا بـ(التاء) وأخواتها في الرفع عن (أنت وأخواتها) » [2].

ومراده: أن (إيّا) لا تستعمل إلاّ في الموضع الذي لا يقع فيه المتصل استغناء بالضمائر المتصلة عنها.

وتجري المشبهات بالفعل مجراه في اتصال الضمائر بها، فلا يعدل معها عن الضمير المتصل إلى المنفصل إن أمكن الإتيان به، ذكر ذلك صاحب الكتاب في بابٍ سمَّاه: « هذا باب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل » [3]، وفيه يقول: « وذلك: (إنَّ) و(لعلّ) و(ليت) وأخواتها، و(رويد) و(وريدك) و(عليك) و(هلم) وما أشبه ذلك.

فعلامات الإضمار حالهنَّ هاهنا كحالهنَّ في الفعل: لا تقوى أن تقول: عليك إياه، ولا رويد إيَّاه؛ لأنّك قد تقدر على (الهاء)، تقول: (عليكه) و(رويده)، ولا تقول: عليك إيَّاي؛ لأنّك تقدر على (ني) » [4].

ثم يقول: « واعلم أنّه قبيحٌ أن تقول: رأيت فيها إيّاك، ورأيت اليوم إيَّاه، من قِبل أنّك قد تجد الإضمار الذي هو سوى (إيَّا)، وهو (الكاف) التي في رأيتك

---

(١) الكتاب: (٢/ ٣٥٥).

(٢) الكتاب: (٢/ ٣٥٥-٣٥٦).

(٣) الكتاب: (٢/ ٣٦٠).

(٤) المرجع السابق.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فيها، و(الهاء) التي في (رأيته اليوم)، فلمَّا قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل، ولم ينقض معنى ما أرادوا لو تكلموا بـ(إيّاك)، استغنوا بهذا عن (إيَّاك) و(إيّاه). ولو جاز هذا لجاز: ضَرَبَ زيدٌ إيَّاك، وإنّ فيها إيَّاك، ولكنّهم لما وجدوا: (إنّك فيها) و(ضربه زيدٌ)، ولم ينقض معنى ما أرادوا لو قالوا: إنّ فيها إيَّاك، وضرب زيدٌ إيَّاك، استغنوا به عن (إيَّا) » [1].

ثم ذكر ~ أن شيخه يونس قد حدّثه عن أنّه سمع من العرب من يقول: (عليكني) من غير تلقين، ومنهم من لا يستعمل (ني) ولا (نا) في ذا الموضع استغناء بـ(عليك بي) و(عليك بنا) عن (ني) و(نا)، و(إيَّاي) و(إيَّانا).

« ولو قلت: (عليك إيَّاه) كان هاهنا جائزًا في (عليك) وأخواتها؛ لأنه ليس بفعلٍ وإن شبّه به، ولم تقوَ العلامات هاهنا كما قويت في الفعل، فهي مضارعةٌ في ذلك الأسماء»[2].

وقد بيّن السيرافي أن العوامل المشبهة بالفعل على ثلاثة أضرب في الاتصال والانفصال، وفي هذا يقول: « فأقوى الثلاثة في الاتصال (إنّ) وأخواتها؛ وذلك أنهنَّ أجرين مجرى الفعل الماضي في فتح أواخرها، وفي لزومها الاسم المنصوب المشبَّه بالمفعول، والخبر المرفوع المشبَّه بالفاعل، ومنصوبها يليها، ولا يدخل عليها حرف يمنع من التصاق المنصوب بها، فوجب فيها ما وجب في المفعولات بالأفعال من الضمير المتّصل.

وبعدها (رويد)، تقول: (رويدَ زيدًا)، و(رويدك زيدًا)، وإذا كنّيته قلت: (رويده)، و(رويدكه)، ولم يذكر سيبويه: رويد إيّاه؛ وذلك أن (رويد) وضع

---

(١) الكتاب: (٢/ ٣٦١).

(٢) الكتاب: (٢/ ٣٦١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

موضع: لِتُرْوِدْ، ولم يؤتَ بمصدره المحض، كما قالوا: تَرَاكِها ومناعها؛ لأنهما وضعا موضع: اتركها وامنعها، وهما أقوى من: تركًا ومنعًا، وكذلك (رويد) في قيامه مقام الفعل أقوى من إروادٍ، ورأيت في تفاسير جواز الضمير المنفصل في (رويد)، وما[1] ذكره سيبويه.

وبعدها (عليك)، وهي أقوى في الفصل، يجوز: (عليكه) و(عليكني)، و(عليكَ به) و(عليك بي) و(عليك إيَّاي) و(عليك إيَّاه). وإنَّما جاز (إيَّاي)؛ لأنّه بالإضافة إلى (الكاف) قد أشبه المصدر المضاف الذي قد جاز فيه الفصل والوصل نحو: (ضربكَ إيَّاي) و(ضربكني)... »[2].

فقُرب (عليك) من الأسماء هو الذي سوّغ الاستغناء بـ(عليك بي) و(عليك بنا) عن اتّصال الضمائر بها؛ لأنها وإن أجريت مجرى الفعل في العمل فقد ضارعت الأسماء لَمَّا أضفيت إلى الكاف.

والله تعالى أعلم.

---

(١) (ما) هنا نافية.

(٢) شرح السيرافي: (٩/ ٥٧-٥٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثانيًا: الاستغناء بالاسم عن الضمير في الفعل:

كما استغنوا بالضمير عن الاسم الظاهر إيجازًا واختصارًا، استغنوا في بعض المواضع عن الضمير بالاسم لعلّة معنوية، وفي هذا يقول صاحب الكتاب « ولا يجوز أن تقول: ضربتُني ولا ضربتُ إيَّاي، لا يجوز واحد منهما؛ لأنّهم قد استغنوا عن ذلك بـ(ضربتُ نفسي) و(إيَّاي ضربتُ) [1]»، ثمّ فصل القول في هذا في بابٍ سمَّاه: « هذا بابٌ لا تجوز فيه علامة المضمر المخاطب، ولا علامة المضمر المتكلّم، ولا علامة المضمر المحدّث عنه الغائب » [2]، وفيه يقول: « وذلك أنّه لا يجوز لك أن تقول للمخاطب: اضْرِبْكَ ولا اقْتُلْكَ ولا ضَرَبْتَكَ؛ لمَّا كان المخاطب فاعلًا وجعلتَ مفعوله نفسَه قبُح ذلك؛ لأنّهم استغنوا بقولهم: (اقتُلْ نفسَك) و(أهلكتَ نفسَك) عن الكاف هاهنا وعن (إيَّاك) » [3].

وقد ذكر شارح الكتاب علّة قبح ذلك فقال: « لأنّ فعل الإنسان يكون على ضربين:

أحدهما: فعلٌ يفعله بنفسه لا يعتمد به غيره. فهذا الفعل لا يكون له مفعولٌ، وإن كان قد فعله الإنسان بنفسه، كقولك: (قام زيدٌ، وقعد، وذهب ونحوه)، فقد فعل القيام والقعود بنفسه، ومعنى قولنا: (فعلَ بنفسه): أنّه أحلّ القيام والقعود بنفسه، وأوجده في نفسه دون غيره.

والآخر: فعلٌ يعتمد به غيره، فلا بدّ أيضًا في ذلك أن يفعله بنفسه، ويعتمد به غيره، أو يفعل سببه بنفسه، ويعتمد به غيره. فأمّا ما يفعله بنفسه ويعتمد به

---

(١) الكتاب: (٢/ ٣٦٦).

(٢) الكتاب: (٢/ ٣٦٦).

(٣) الكتاب: (٢/ ٣٦٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

غيره فقولك: (شتمتُ زيدًا) و(ذكرت زيدًا) و(مدحتُ عمرًا)، والذي يفعلُ سببه بنفسه فقولك: (ضربتُ زيدًا) و(قتلت عمرًا).

فلمَّا كان سبيل الفعل الذي لا يعتمد به الإنسانُ الفاعلُ غيره أن لا يكون له مفعول؛ وجب أن لا يقول: ضربتُني وشتمتُني. ولمَّا كان الفعل الذي يعتمد به غيره في مقاصد الناس وعاداتهم قد يعرض فيه أن يعتمد الفاعلُ نفسه على سبيل ما كان يعتمد غيره، أتوا بلفظ (النفس) وأضافوه إليه فقالوا: (ضربتَ نفسك) و(ضرب زيدٌ نفسه)، وشبّهوه من جهة اللفظ لا المعنى بـ(ضرب زيدٌ غلامَه)؛ لأن المضاف في الأصل ليس بالمضاف إليه، فجعلوا (نفسه) في حكم اللفظ كأنها غيره » [(١)].

وللسيرافي في تعليل امتناع هذا كلام طويل، ردّ فيه على ما اعتمد عليه المبرّد[(٢)] وغيره في إبطال مثل: اضربْكَ وضربتُني وضربتَكَ، إذ قالوا بأن الفاعل بكلّيته لا يكون مفعولًا بكلّيته[(٣)]، وختم ردّه بقوله: « ولكنّ العرب لا تتكلّم بذلك » [(٤)]، وإخال أن ما نقله السيرافي عن المبرِّد هو الأقرب مأخذًا، والأيسر

---

(١) شرح السيرافي: (٩/ ٦٩-٧٠)، وذكر السيرافي علّة أخرى ذكرها بعض النحويين، وهي « دخول اللبس الكلام، لأنّه إذا قال: ضربتُني وضربتَكَ، فأوقعت فعلك على نفسك، وفعل من تخاطبه على نفسه، لزمك في الغائب أن تقول: ضربَهُ، فتوقع فعل الغائب على نفسه بالكناية، فلا يُعلم لمن (الهاء)؟ للذي خبرت عنه بالفعل، أو لآخر؟، فيدخل الكلام اللبس، فإذا قلت:ضرب نفسه بان لك؛ لأنّك: لم تعنِ نفس غيره، فلهذا ما أُدخِلَت (النفس)، ولم يقع موقعها المكني »شرح السيرافي: (٩/ ٧٠).

(٢) لم أقف على هذا في كتابه المقتضب.

(٣) يُنظر: شرح السيرافي: (٩/ ٦٨).

(٤) شرح السيرافي: (٩/ ٦٩)، وهذه هي محصلة كلّ التعليلات على اختلافها.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

تصورًا وتوافقًا مع عقلية العربيّ الذي ما تكلم بهذا، ولا سُمع منه.

وحاصل قول صاحب الكتاب ~ أنّهم استغنوا عن ضمير المخاطب المتصل إذا كان مفعولًا واتحد مع ضمير الفاعل رتبة بكلمة (النفس) مضافًا إليها ضمير الخطاب.

وكذلك صنعوا في ضمير المتكلم أيضًا وفي هذا يقول: « وكذلك المتكلم لا يجوز له أن يقول: أهلكتُني ولا أُهْلِكُني؛ لأنه جعل نفسّه مفعولَه فقبُح؛ وذلك لأنّهم استغنوا بقولهم: (أنفعُ نفسي) عن (ني) وعن (إياي) » [1].

ومثله ضمير الغائب، وفيه يقول: « وكذلك الغائب، لا يجوز لك أن تقول: ضَرَبَه إذا كان فاعلًا وكان مفعوله نفسه؛ لأنهم استغنوا عن (الهاء) وعن (إيَّاه) بقولهم: (ظلم نفسه) و(أهلك نفسه) » [2].

وعليه فإنه إذا اتصل ضميران بعامل واحد وكانا متحدين في الرتبة، كأنْ يكونا جميعًا للمتكلم أو الخطاب أو الغيبة، فإنّهم قد استغنوا عن الضمير الثاني بكلمة (النفس) مضافًا إليها الضمير.

والله تعالى أعلم.

---

(١) الكتاب: (٢/ ٣٦٧).

(٢) الكتاب: (٢/ ٣٦٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثالثًا: الاستغناء بالاسم عن الضمير في الحروف:

ذكر صاحب الكتاب أن من حروف الجرّ مالا يخفض الضمير؛ لأنهم قد استغنوا عنه بالاسم في ذلك الموضع، وقد عقد صاحب الكتاب للحديث عن هذا بابًا في كتابه سمَّاه: « هذا باب مالا يجوز فيه الإضمار من حروف الجرّ » [1]، وفيه يقول: « وذلك (الكاف) في (أنت كزيدٍ)، و(حتى) و(مذ)؛ وذلك لأنّهم استغنوا بقولهم: (مثْلي) و(شبهي) عنه فأسقطوه. واستغنوا عن الإضمار في (حتَّى) بقولهم: (رأيتهم حتَّى ذاك)، وبقولهم: (دَعْهُ حتَّى يوم كذا وكذا)، وبقولهم: (دعه حتّى ذاك)، وبالإضمار في (إلى) إذا قال: (دَعْه إليه)؛ لأن المعنى واحدٌ، كما استغنوا بـ(مثلي) و(مثله) عن كي وكه.

واستغنوا عن الإضمار في (مُذ) بقولهم: (مذ ذاك)؛ لأن (ذاك) اسمٌ مبهم، وإنّما يذكر حين يظن أنه قد عرفت ما يعني » [2].

فهو يذكر هاهنا أنهم استغنوا عن قولهم: كِيَ، وكَهُ بقولهم: بـ(مثلي) و(مثله)، و(شبهي) و(شبهه).

واستغنوا عن الإضمار في (حتَّى) بقولهم: (حتَّى ذاك)، و(دَعْهُ حتى يوم كذا وكذا) و(دَعْهُ حتى ذاك)، وبـ(دَعْهُ إليه)، لأن المعنى فيهما سواء[3].

واستغنوا عن الإضمار في (مُذْ) بقولهم: (مذ ذاك).

---

(١) الكتاب: (٢/ ٣٨٣).

(٢) الكتاب: (٢/ ٣٨٣-٣٨٤).

(٣) واختلفوا في علّة المنع فقيل: لأن المجرور لا يكون إلاّ بعضًا مما قبلها أو كبعض منه، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكلّ، وقيل: لئلاَّ تلتبس بالعاطفة. يُنظر تفصيل القول في ذلك في: المغني: (١/ ١٢٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وإنَّما قالوا (ذاك)؛ لأنه اسم مبهمٌ لا يذكر إلا إذا كان المشار إليه معلومًا لدى المخاطب.

وأشار السيرافي إلى أن هذا المنع مردود إلى السماع، إذ لم يسمع عن العرب الإضمّار في هذه الحروف، وفي هذا يقول: « وإنّما يريد أن العرب استغنوا بشيء عن شيء، وليس لأحد أن يجيز ما استغنت العرب عن الكلام به ببدلٍ جعلوه مكانه، فيكون خارجًا عن كلامهم » (١).

ونقل السيرافي عن المبرّد إجازة ما منعه صاحب الكتاب في هذا الباب، وفي هذا يقول: « وكان أبو العباس المبرّد يجيز إضافة ما منع سيبويه إضافته في هذا الباب، ولا يمتنع منها، ويقول: « إذا كان ما بعد حتى رفعًا: حتى هو، وإذا كان نصبًا: حتى إيَّاه، وإذا كان جرًّا: حتَّاه وحتَّاك(٢).

وفي (مذ) إذا كان ما بعدها رفعًا: مذ هو وإذا كان جرًّا: مذه » (٣)، وقد علّق السيرافي على هذا بقوله: « والصحيح ما قاله سيبويه؛ لموافقته كلام العرب » (٤).

ثمّ ذكر صاحب الكتاب أن « الشعراء إذا اضطروا أضمروا في (الكاف)،

---

(١) شرح السيرافي: (٩/ ١٠١)، ونقل السيرافي عن الزجاج تعليله المنع بقوله: « لم يجز الإضمار في حتى؛ لأنه يقع ما بعدها على ضروب كثيرة، و(مذ) يقع ما بعدها على غير ضربٍ، و(منذ) صارت في الأيام حسب » شرح السيرافي: (٩/ ١٠١). ولم أقف على قول الزجاج هذا في كتابيه: الجمل، ومعاني القرآن وإعرابه.

(٢) ذكر ابن هشام في المغنى إجازة المبرّد لهذا موافقًا الكوفيين. يُنظر: المغني: (١/ ١٢٣).

(٣) شرح السيرافي: (٩/ ١٠١). ولم أقف على هذا في المقتضب، وإن كان ظاهر كلامه إجازة هذا في (الكاف) في غير الضرورة، فإن ما جاء عنه في باب الإضافة نصٌّ صريح على أن (الكاف) لا تجرّ المضمر إلا ضرورة. يُنظر: المقتضب: (١/ ٢٢٥، ٤/ ١٤٠).

(٤) شرح السيرافي: (٩/ ١٠١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فيجرونها على القياس، قال العجاج:

* وَأُمَّ أَوْعَـــــــــــالٍ كَهَـــــــــــا أَوْ أَقْرَبَـــــــــــا[1] *

وقال العجاج:

فـــلا تـــرى بعـــلًا ولا حلائـــلًا كَـــهُ ولاَ كَهُـــنَّ إلاّ حـــاظلًا[2]

شبهوه بقوله: (له) و(لهن) »[3].

وقد جعل صاحب الكتاب الضرورة في (الكاف) خاصّة، وجعلها في غير (ياء المتكلم)، وفي هذا يقول: « ولو اضطرّ شاعر فأضاف (الكاف) إلى نفسه فقال: ما أنت كي، وكَيْ خطأ، من قبل أنّه ليس في العربيَّة حرف يفتح قبل (ياء)

---

(١) يُنظر البيت في: ملحق ديوان العجَّاج: (ص:٢/ ٢٦٩)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (٢/ ٨٢)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٣٨٣)، والخزانة: (١٠/ ٢٠٢).

أم أوعال: هضبة معروفة قرب برقة أنقد، وهي أكمةٌ بعينها، كها: الضمير لـ(الذنابات) في قوله:

* خـــــــلّي الـــــــذّناباتِ شِـــــــمَالًا كَثبـــــــا *

والذنابات: اسم موضع، الكثب: القريب.

والشاهد فيه: إدخال (كاف الجرّ) على الضمير للضرورة.

(٢) يُنظر البيت في ديوان رؤبة: (ص:١٢٨)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: (٢/ ١٢٠)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٣٨٣)، والخزانة: (١٠/ ١٩٥).

الحاظل: المانع من التزويج، كه: (الهاء) عائدة إلى الحمار الذي يصفه، كهنّ: الضمير عائد للأتن.

يقول: فلا ترى بعلًا كهذا الحمار، ولا حلائل كهذه الأتن؛ إلاّ مانعًا لها من أن يقرب منها غيره من الفحول.

والشاهد فيه: إدخال (كاف) الجرّ على الضمير للضرورة.

(٣) الكتاب: (٢/ ٣٨٤-٣٨٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الإضافة »[1]، وهذا وإن كان تعليلًا صناعيًا لكنه مستند إلى السماع عن العرب، وإجراء الكلام على النحو الذي أجروه.

والله تعالى أعلم.

(١) الكتاب: (٢/ ٣٨٥)، ويُنظر: الأصول: (٢/ ١٢٣-١٢٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثالث: الاستغناء في الأعداد

ذكر صاحب الكتاب أنّهم امتنعوا من تثنية (عشرين) لأنهم قد استغنوا عنها بـ(أربعين)، ذكر ذلك في باب سمَّاه: « هذا بابٌ لا تجوز فيه التثنية والجمع بـ(الواو والياء والنون) » [(١)].

وجملة هذا الباب كما ذكر السيرافي: « أنّ ما كان فيه علامة تثنية أو جمع سالم بـ(الواو، والياء، والنون) لم تجز تثنية ولا جمعه السالم؛ لئلاَّ تجتمع فيه علامتان؛ لأنَّا لو سمّينا رجلًا بـ(عشرين) أو (مسلمون أو مسلمين) أو (مائتين) أو (اثنين) لم يجز أن تقول إذا ثنَّينا، عشرونان، ولا مائتانان، ولا اثنانان؛ لأن هذا لو فُعل لاجتمع في الاسم الواحد: رفعان ونصبان... » [(٢)].

وفي امتناعهم من تثنية (العشرين) يقول صاحب الكتاب: « وإنّما امتنعوا أن يثنّوا (عشرين) حين لم يجيزوا (عشرونان)، واستغنوا عنها بـ(أربعين). ولو قلت ذا؛ لقلت: مائتانان وألفانان، واثنانان. وهذا لا يكون، وهو خطأ لا تقوله العرب» [(٣)].

فاستغنوا عن تثنية (عشرين) بـ(أربعين)، وعن تثنية (المائة) بـ(مائتين) وتثنية (الألف) بـ(ألفين) وعن تثنية (الواحد) بـ(اثنين) لئلاَّ تجتمع علامتا تثنية أو جمع في الاسم الواحد[(٤)].

والله تعالى أعلم.

---

(١) الكتاب: (٣/ ٣٩٢).

(٢) شرح السيرافي: (١٣/ ٨٠).

(٣) الكتاب: (٣/ ٣٩٣).

(٤) يُنظر: أسرار العربية: (ص:٥٢١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الرابع:
الاستغناء بـ(أول)[1] عمَّا يضاف إليه

ذكر صاحب الكتاب أن (أوّل) قد يقطع عمَّا يضاف إليه فيُستغنى به عن ذكر ما يضاف إليه، أورد سيبويه ذلك في بابٍ سمَّاه: « هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة »[2] وفيه يقول: « وأمّا قولهم: (ابْدَأ به أوّلُ) و(ابْدَأْ بها أَوَّلُ)، فإنّما تريد أيضًا: أوّل من كذا، ولكنّ الحذف جائز جيّد، كما تقول: (أنت أفضلُ)، وأنت تريد من غيرك. إلاّ أن الحذف لزم صفة (عامٍ) لكثرة استعمالهم إيّاه حتى استغنوا عنه، ومثل هذا في الكلام كثير. والحذف يستعمل في قولهم: (ابْدَأْ بِه أَوّلُ) أكثر. وقد يجوز أن يظهروه، إلاّ أنّهم إذا أظهروه لم يكن إلاّ الفتح »[3].

وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: « اعلم أن (أفعل) إذا جُعل نعتًا، وليس أنثاه (فعلاء)، فإنّه يلزمه (منك)، كقولك: (مررتُ برجلٍ أفضلَ منك).

و(أوّل) نعتٌ لـ(عام)، والتقدير فيه: (أوّل من عامك، كما تقول: أقدم من عامِك، فحذفوا (مِنْ)، كما قالوا: (زيدٌ أفضلُ) ويحذفون (من). إلّا أنّه يكثر في (زيدٍ أفضلُ منك) إظهار (منك)، وإن كان يجوز الحذف. ويكثر في (عام أوّل) حذف (مِنْ)، وإن كان يجوز الإظهار.

والدليل على جواز إظهاره أنّك تقول: (ما رأيته مذ أوّل من أمس). وفيه مع هذا حذفٌ آخر؛ وذلك أنّك إذا قلت: (ما رأيته منذ عام أوّل) فالمعنى أنّه مذ عامٍ أوّل يلي عامك هذا؛ لأنّ كلّ ما مضى من السنين فهو أوّل؛ لتقدّمها. ولولا

---

(١) تقدّم الحديث عنه. يُنظر: (ص:٤٥-وما بعدها) من البحث.

(٢) الكتاب: (٢/ ٣٨٥).

(٣) الكتاب: (٢/ ٣٨٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩ ١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

هذا التقدير لم يكن العام الذي قبل عامنا أولى به من السنين الماضية... » [1].

فحاصل قوله: أن (أوّل) قد يستغنى به عن ذكر ما يضاف إليه، وسواءٌ أوقع (أوّل) صفة لـ(عام) كما في قولهم: (مذ عام أوّل)، أم وقع ظرفًا بمعنى (قبل)؛ فإنّه يلزم الحذف استغناء به واكتفاء عن ذكر ما هو أوّلُه، وهو حذفٌ جائز جيد، يلزم صفة (عام)، وهو أكثر إذا كان بمعنى (قبل) كما في قولهم: (ابْدأْ به أوّل)، وإظهار ما يضاف إليه جائز، فإن أظهر ما بعده تُرك بناؤه وانتصب[2].

والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح السيرافي: (١٢/ ١٢٦-١٢٧).

(٢) يُنظر: الكتاب: (٣/ ٣٨٨)، وشرح السيرافي: (١٢/ ١٢٦-١٢٧)، وشرح المفصل لابن يعيش: (٤/ ٨٥-٨٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الخامس: الاستغناء بالمصدر المؤول عن الاسم

ذكر صاحب الكتاب أنّهم تركوا الإخبار بالاسم مع (عسى) [1]، واستغنوا عن ذلك بالمصدر المؤول من (أنْ) والفعل[2]، وفي هذا يقول: « واعلم أنّهم لم يستعملوا عسى فعلُك، استغنوا بـ(أن تَفْعَلَ) عن ذلك، كما استغنى أكثرُ العرب بـ(عَسَى) عن أن يقولوا: (عَسَيَا وعَسَوْا)، وبـ(لَوْ أنّه ذاهبٌ) عن: لو ذهابه. ومع هذا أنّهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعلُ في (عسى) و(كاد)، فترك هذا لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء » [3].

ومراده: أنهم استغنوا عن الاسم في خبر (عسى) بـ(أن تفعل) مثلما استغنى كثير من العرب بـ(عسى) عن أن يقولوا: (عسيا وعسوا) [4]، وكما استغنوا عن: لو ذهابه بـ: (لو أنّه ذاهب)، وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: « واعلم أن

---

(١) وهذا في سائر أفعال المقاربة والرجاء والشروع، وليس (عسى) وحدها. يُنظر: الكتاب: (٣/ ١١)، وشرح التسهيل: (١/ ٣٨٩).

(٢) « ولا تقلْ: (عسيتَ القيام) وإنما ذلك لأن القيام مصدرٌ، لا دليل فيه يخصّ وقتًا من وقت، و(أنْ أقومَ) مصدرٌ لقيامٍ لم يقع؛ فمن ثمَّ لم يقع القيام بعدها، ووقع المستقبل .» المقتضب: (٣/ ٦٩)، ويُنظر: أسرار العربية: (ص:١٢٧).

(٣) الكتاب: (٣/ ١٥٨).

(٤) قال السيرافي: « قال أبو العباس عند ذكر كلام سيبويه في هذا الفصل: (عسيا) و(عسوا) هو الجيد، واحتجّ بقوله ﷻ: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ محمد: (٢٢)، وذهب عليه قوله: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾ سورة البقرة: (٢١٦)، ولم يقل: وعسيتم أن تكرهوا» شرح السيرافي: (١١/ ٩٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

مذهب سيبويه في (أنّ) بعد (لو) أنّه مبتدأ، منزلتها في التقدير كمنزلتها بعد (لولا) إذا قلت: (لولا أنّه ذاهب) وأنه محذوف الخبر، وأنّه لا يستعمل في موضع (أنّ) بعد (لو) المصدرُ كما يستعمل بعد (لولا)؛ لأن (لولا) يقع الاسم بعدها، و(لو) لا يقع بعدها الاسم، وإنّما يقع بعدها الفعل، فشُبّه بها في (أنَّ) وحدها دون الاسم؛ لأن (أنّ) مشَبهة بالفعل، وليس لفظها لفظ اسم محض، وجاز تشبيه (لو) بـ(لولا) في ذلك؛ لأن (لولا) يليها المبتدأ والخبر، و(لو) يليها الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل يؤول معناهما إلى شيء واحد.

وإنما ذكره سيبويه لأنّ (أنه ذاهب) بعد (لو)، وإن كان تقديره تقدير المصدر، فلا يجوز وضع المصدر موضعه في اللفظ، [وهو] [1] حجّةٌ في أنّه لا يجوز ذكر المصدر في (عسى) مكان (أنْ).

وكذلك: (كاد زيد يخرج) و(عسى زيدٌ يخرج) معنى الفعل فيهما إذا لم تذكر (أن) معنى اسم الفاعل، ولا يجوز وضع اسم الفاعل موضعه، فيقال: كاد زيدٌ فاعلًا؛ لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء » [2].

ومراده: أن العرب لم يستعملوا: عسى، فعلك استغناءً بالمصدر، كما أنهم لم يستعملوا عسيا وعسوا استغناء بـ(عسى) ولم يستعملوا كذلك: لو ذهابه استغناء بـ(لو أنه ذاهب).

وشبّه السيرافي: (لو) بـ(لولا)؛ لأن كليهما تُؤول (أنّ) بعده بالمصدر، وكلاهما محذوف الخبر، وإن كانا يختلفان في أنّ (لولا). لا يليها إلاّ الاسم، و(لو) لا يليها إلاّ الفعل، وجاز التشبيه هاهنا؛ لأن المبتدأ أو الخبر والفعل والفاعل

---

(١) غير موجودة في الأصل، والسياق يقتضيها.

(٢) شرح السيرافي: (١١/ ٩٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

يرجع معناها لشيء واحد، فإن قلت: (لولا أنّ زيدًا ذاهب) و(لو أنّه ذاهب) فكلاهما يؤولان للمصدر وهو الذهاب، ولكنّ هذا المصدر الصريح مستغنًى عنه في (لو) و(عسى) بالمصدر المؤول؛ لأن العرب من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء[1].

والله تعالى أعلم.

---

(١) وقد يقع خبر (عسى) اسمًا، ولكنه شاذّ لا يقاس عليه. وقد تقدم الحديث عن هذا. يُنظر: (ص:١٤٤) من البحث.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩ ١٤٣٤/١٢/٠٥ Ali Fattani

المبحث السادس: الاستغناء في التعجب

ذكر صاحب الكتاب أن فعل التعجّب يصاغ من الثلاثي[1]، وما كان على وزن (أَفْعَل) [2]. فإن كان الفعل مزيدًا أو دالًا على لونٍ أو عيب جيء بفعلٍ مسوفٍ للشروط يصاغ منه على زنة فعلي التعجب، واسم التفضيل، فيقال: (ما أشدّ حمرته!)، و(ما أشدَّ عشاه!) [3].

وقد عقد صاحب الكتاب بابًا، تكلّم فيه عمّا استغني عنه في بابي التعجب والتفضيل، وشبهه باستغنائهم عن الفعل (ودع)، وعن جمع (مرأة) على لفظه، فقال: « هذا بابٌ يستغنى فيه عن (ماأفعله!) بـ(ما أفعلَ فعلَه!)، وعن (أَفْعَلَ منه) بقولهم: (هو أفعل منه فعلًا)، كما استُغني بـ(تركتُ) عن (ودعتُ)، وكما استُغني بـ(نسوة) عن أن يجمعوا المرأة على لفظها.

---

(١) يُنظر: الكتاب: (١/ ٧٣).

(٢) « إذا كان الفعل على وزن (أَفعَل) ففي حكم التعجب منه ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنّه لا يجوز أن يبنى منه (أَفْعَلَ) ولا (أفْعِلْ) على الإطلاق، وهو مذهب أبي الحسن، والمازني، والمبرِّد، وابن السرّاج والفارسي.

والثاني: أنّه يجوز وهو مذهب الأخفش فيما قيل، ونُسب إلى سيبويه وصححه ابن هشام والخضري.

والثالث: التفصيل بين أن تكون الهمزة للنقل فلا يجوز وبين ألّا تكون للنقل فيجوز، ونسب إلى سيبويه وصححه ابن عصفور » التذييل والتكميل: (١٠/ ٢٣٩).

وذكر ابن مالك أن مذهب صاحب الكتاب إجازة ذلك فيما كان على زنة (أَفْعَلَ) ما لم يمنع من ذلك مانع. يُنظر: شرح التسهيل: (٣/ ٤٦).

ويشترك في ذلك ما كان للتفضيل أيضًا.

(٣) يُنظر: الكتاب: (٤/ ٩٧-٩٩)، وشرح التسهيل: (٣/ ٤٨-٤٩)، والتذييل والتكميل: (١٠/ ٢٤٤-٢٤٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩.
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وذلك في الجواب. ألا ترى أنّك لا تقول: ما أجوبَه، إنّما تقول: (ما أجود جوابه!) ولا تقول: هو أجوب منه، ولكن: (هو أجود منه جوابًا)، ونحو ذلك. وكذلك لا تقول: أجوِبْ به، وإنّما تقول: (أجوِدْ بجوابه!).

ولا يقولون في (قالَ يَقِيْلُ): ما أقيله، استغنوا بـ(ما أكثر قائلته!) و(ما أنومه في ساعة كذا وكذا!)، كما قالوا: (تركتُ) ولم يقولوا: ودعت » [1].

وفي هذا الباب تحدّث صاحب الكتاب عن جملة أمورٍ وقع الاستغناء عنها وهي جارية على القياس؛ ومقتضى ذلك استعمال العرب وما هو جارٍ على ألسنتهم.

ومما ذكره في هذا الباب استغناؤهم بالفعل (تركتُ) عن ودعت ماضي الفعل (يدَعُ) وفي هذا يقول شارح الكتاب: « اعلم أن (يدعُ) في معنى (يترك) و(يذر) مثلها، غير أنّهم يقولون: (تركَ، يترك تركًا فهو تاركٌ)، ولا يقولون: (ودعَ، يدعُ، ودعًا فهو وادع)، ولا (وذرَ، يذرَ، وذْرًا فهو واذر) وإنما يقولون: (يدعُ) و(دعْ) في الأمر، و(يذرُ) و(ذَرْ)؛ لأن الأمر مستقبل أيضًا وخصوا المستقبل؛ لأن الكلام بالمستقبل أكثر منه بالماضي؛ لأن لفظ الاستقبال يصحّ لزمانين، وفعل الأمر مستقبل أيضًا، فكان استعماله فيما كثر أولى... » [2].

وكذلك استغنوا بقولهم: (نسوة) عن جمع (امرأة) على لفظها.

وقد شبّه صاحب الكتاب استغناءهم عن هذا؛ باستغنائهم بـ(ما أَجْوَدَ جوابه!) عن قولهم: ما أَجْوَبَهُ، وبقولهم: (هو أَجْوَد منه جوابًا) عن: هو أَجْوَب منه، وبقولهم: (أَجْوِدْ بجوابه) عن: أَجْوِبْ به.

---

(١) الكتاب: (٤/ ٩٩).

(٢) شرح السيرافي: (٢/ ٧٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

واستغنوا كذلك عن ما أقيله بقولهم: (ما أكثر قائلته، وما أنومه في ساعة كذا وكذا).

وفي شرح هذا الباب يقول الأعلم نقلًا عن السيرافي: « اعلم أنّ ظاهر كلام سيبويه أنّه جعل هذا الباب خارجًا عن حكم القياس الذي ينبغي، والفعل الذي يستعمل في هذا: (أَفْعَلَ، يُفْعِلُ) وهو: (أجاب يجيبُ) والذي يذكره كثير من النحويين أن قولهم: (ما أعطاه أو ما أولاه!) على غير قياس مستمرّ.

وظاهر كلام سيبويه يدلّ على أنّ التعجب مما فِعْلُه على (أَفْعَلَ) كثير مستمر، وأنّه لم يستعمل فيه هذا الحرف على طريق الاستغناء بالشيء عن الشيء كما قالوا: (ما أكثر قائلته!) ولم يقولوا: ما أقيله، وفِعْلُه: (قال يقيل) وهذا مما استدل به بعض النحويين أن سيبويه يرى الباب في (أَفْعَل يُفْعِلُ) مما يجوز فيه التعجب ويستمر...» [1].

وحاصل ما ذكره هاهنا أنّهم استغنوا عن (ما أجوبه، وأجوب به، وهو أجوب منه) وبـ(ما أكثر قائلته، وما أنومه في ساعة كذا) مع أن ما استغنوا عنه غير خارجٍ عن القياس، وإنّما كان هذا جاريًا على صنيعهم ببعض الكلام، إذ يميتونه ويستغنون عنه بغيره، كما فعلوا في (وَدَعَ) إذ استغنوا عنه بـ(ترك)، وكما جمعوا (امرأة) على (نسوة) فكان جمعًا على غير اللفظ.

والله تعالى أعلم.

---

(١) النكت: (٢/ ١٠٦٩)، وشرح السيرافي: (٥/ ورقة: ١٠٨-ب، ١٠٩-أ)، وإنّما رجعت للنكت لطمس كثير من الكلمات في هذا الموضع من المخطوط، والجزء المحقق الذي فيه هذا الباب لم يصدر بعد على حدّ علمي. ويُنظر شرح التسهيل: (٣/ ٤٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث السابع: الاستغناء في الاستفهام

ذكر صاحب الكتاب أنّهم قد استغنوا بـ(أمْ) عن (همزة) الاستفهام إذا وليتها أسماء الاستفهام: (أي، ومَنْ، وما، ومتى)، أو حرف الاستفهام (هل). وقد عقد صاحب الكتاب بابًا للحديث عن هذا يقول فيه: « هذا باب تبيان (أمْ) لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف.

تقول: (أَمْ مَنْ تقول؟، أَمْ هل تقول؟) ولا تقول: أم أتقول؟؛ وذلك لأنّ (أمْ) بمنزلة (الألف)، وليست: (أي، ومَنْ، وما، ومتى) بمنزلة (الألف)، وإنّما هي أسماء بمنزلة: (ذا، وذاك)؛ إلاّ أنّهم تركوا (ألف الاستفهام) ههنا، إذ كان هذا النحو من الكلام لايقع إلاّ في المسالة، فلمـّا علموا أنّه لا يكون إلاّ كذلك، استغنوا عن (الألف).

وكذلك (هَلْ)، إنّما تكون بمنزلة (قَدْ)، ولكنهم تركوا (الألف) إذ كانت (هل) لا تقع إلا في الاستفهام » [(١)].

وحاصل تبيانه: أنهم استغنوا عن (همزة) الاستفهام بـ(أَمْ) مع أسماء الاستفهام: (أي، ومَنْ، وما، ومتى)؛ وذلك لأن (أم) بمنزلة (همزة الاستفهام) فهي تماثلها في الحرفية والتسوية والاستفهام[(٢)].

وإنما استغنوا عن (الهمزة) هاهنا؛ لأن هذه الأسماء وإن كانت تستعمل في الشرط؛ فهي صالحة للاستفهام أيضًا، فلا تباشرها (أَمْ) في غير الاستفهام.

ومثل هذه الأسماء في دخول (أَمْ) بدلًا من (الهمزة) عليها (هَلْ)، وهي

---

(١) الكتاب: (٣/ ١٨٩).

(٢) يُنظر: المغني: (١/ ٤١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

هاهنا بمعنى (قَدْ)، فلا يَردُ عليها في هذا الموضع أن حرف الاستفهام لا يدخل على الحرف، ولكنّها لا تخرج عن معنى الاستفهام وإن لم تتمحّض له.

وفي شرح هذا يقول السيرافي: «.... ذكرتُ أن (أَمْ) دخلت على حروف الاستفهام لأنها أسماء، و(أم) حرف عطفٍ، فدخلت عليها كما تدخل حروف العطف عليها في قولك: (مَنْ) و(كيف) و(متى) وغيرهن من الأسماء التي يستفهم بها.

ولم تدخل (أَمْ) على (الألف)؛ لأن (أَمْ) نظيرة (الألف) في التعدية والتسوية، وأنهما حرفان ليسا باسمين، و(الألف) هي الأصل في حروف الاستفهام، وهذه الأسماء التي يستفهم بها هي أسماء كان حقها أن تدخل عليها (ألف) الاستفهام؛ لأنها للدلالة على ما تحتها من المسميّات، ولكنها لما خُصّت في استعمالها في الاستفهام أو في الجزاء؛ استُغني عن ذكر حرف الجزاء وحرف الاستفهام معها؛ لدلالتها عليها...

وأمّا (هَلْ) فإنها حرف دخلت لاستقبال الاستفهام، ومَنْع بعض ما يجوز في (الألف) من اقتطاعها بعض الجملة، ومن جواز التعديل والمساواة، فكأنها دخلت مانعةً لشيءٍ من الاستفهام، ومجيزةً لشيء منه، فصارت داخلة لغير الاستفهام المطلق الذي حرفه (الألف)... »[1].

ثم ذكر صاحب الكتاب علّة أخرى لاستغنائهم بـ(أَمْ) عن (همزة) الاستفهام في هذا الموضع فقال: « قلتُ: فما بالُ (أَمْ) تدخل عليهنَّ وهي بمنزلة (الألف)؟.

---

(١) شرح السيرافي: (١١/ ١٧٢-١٧٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

قال: إن (أَمْ) تجيء ههنا بمنزلة (لا بَلْ) للتحوّل من الشيء إلى الشيء، و(الألف) لا تجيء أبدًا إلا مستقبلة، فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها، واحتاجوا إلى (أَمْ)؛ إذ كانت لترك شيء إلى شيء، لأنهم لو تركوها فلم يذكروها لم يتبيَّن المعنى »[1].

ومراده: أن (أَمْ) تدخل موضع (همزة) الاستفهام، وتباشر هذه الأدوات وهي للاستفهام أيضًا؛ لأنها لم تخلص للاستفهام، بل فيها معنى الإضراب، ولو لم تكن كذلك لما استغنوا بها عن (الهمزة) التي لا تكون إلا لما يستقبل.

وقد بيَّن السيرافي هذا بقوله: « يعني: أنها إذا كانت منقطعة؛ دلَّت على مثل ما دلت عليه (بَلْ) في ترك شيء إلى شيء، ولو جئنا بـ(الألف) في موضع (أم) لكنّا قد استأنفنا الاستفهام، ولم يكن فيه ترك شيء لشيء. ألا ترى أنّ رجلا لو أبصر شخصًا من بعيد فقال: (هو زيد)، ثمَّ شكَّ فيه، أو عنَّ له رأيٌّ في خلاف ما قال، فقال: (أَمْ أنا لا أبصر) عُلم أنه قد ترك قوله الأول أو شكَّ فيه.

وسبيل (أَمْ) لَمَّا كانت للعطف؛ أن يصير بين ما قبلها وما بعدها ملابسة كسائر حروف العطف؛ فلذلك احتاجوا إلى (أَمْ) واستغنوا عن (الألف)، ولو لم يذكروا (أَمْ) لم يتبين المعنى... »[2].

وجملة القول: أنهم استغنوا بـ(أَمْ) عن همزة الاستفهام في الدخول على أسماء الاستفهام: (أي، ومَنْ، وما، ومتى) والحرف (هَلْ) إذا كانت بمعنى (قَدْ)؛ وذلك لأن (أَمْ) تماثل (الهمزة) في الاستفهام، ولأن هذه الأدوات تدل على الاستفهام

---

(١) الكتاب: (٣/ ١٩٠).

(٢) شرح السيرافي: (١١/ ١٧٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

بذاتها فاستُغني عن (الهمزة) معها، ولأن في (أَمْ) معنىً ليس في (الهمزة) وهو الإضراب، وهو مستفادٌ من كون (أَمْ) في الأصل حرف عطفٍ فاحتاجوا إليها لبيان هذا المعنى واستغنوا عن (همزة الاستفهام).

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الفصل الثالث

العـــــوض

وفيه ستة مباحـــث : -

المبحث الأول : التعويض بالنون عن التنوين.

المبحث الثاني : التعويض عن التمكن في الكلام.

المبحث الثالث : التعويض عن حذف الضمير.

المبحث الرابع : التعويض في النداء.

المبحث الخامس : التعويض عن حذف الفعل بـ(ما).

المبحث السادس : التعويض في حروف الجرّ.

* * * ** * * *

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المجموعة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الفصل الثالث: العوض

توطئـــــــة:

تحـدّث صـاحب الكتـاب عـن العـوض في الموضـع نفـسه الـذي ذكـر فيـه الاستغناء، وهـذا في « بـاب مـا يكـون في اللفـظ مـن الأعـراض »[1]، حيـث قـال: «اعلم أنهـم ممـا يحـذفون الكلـم، وإن كـان أصـله في الكـلام غـير ذلـك، ويحـذفون ويعوضون، ويـستغنون بالـشيء عـن الـشيء الـذي أصـله في كلامهـم أن يـستعمل حتى يصير ساقطًا »[2].

والعِوَضُ في اللغة: « كـ(عِنَب): الخَلَف، وفي العبـاب: (كـل مـا أعطيتـه مـن شيءٍ فكان خلفًا »[3].

وعرّفه كثير من النحـاة بأنـه: زيـادة حـرفٍ تعويـضًا عـن حـرفٍ محـذوف[4]، وذكر الزمخشري في أحاجيه أن معناه: « أن يقع في الكلمة انتقاصٌ، فيُتدارك بزيادة شيءٍ ليس في أخواتها... »[5]، وهو حدٌّ جامع للعـوض، لأنـه قـد يكـون في حـرفٍ وفي غيره كما سيتبيّن.

---

(١) الكتاب: (١/ ٢٤).

(٢) الكتاب: (١/ ٢٤-٢٥).

(٣) تاج العروس: مادة: (عوض).

(٤) يُنظر: الأشباه والنظائر: (١/ ١٠٨)، والتعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية: (ص: ١٦-وما بعدها).

(٥) الأشباه والنظائر: (١/ ١٢٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وجملة القول: أن « التعويض في سنن العربية لا يُؤتى به إلا جبرًا لما سقط من الكلام »[1].

وقد تعرّض صاحب الكتاب لما وقع فيه التعويض من كلامهم، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

---

(١) التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية: (ص:١٦).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الأول:
التعويض بالنون عن التنوين

ذكر صاحب الكتاب أن الاسم إذا ثُنِّي لحقته زائدتان، هما: (الألف والنون، أو الياء والنون) في المثنى، وجعلوا (النون) في هذا عِوضًا عن التنوين في الاسم المفرد، وفي هذا يقول: « واعلم أنك إذا ثنيّتَ الواحدَ لحقته زائدتان:

الأولى منهما: حرف (المدّ واللين) وهو حرف الإعراب غير متحرّك ولا منوّن، يكون في الرفع ألفًا، ولم يكن (واوًا) ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجرّ (ياء) مفتوحًا ما قبلها، ولم يُكْسَر؛ ليُفْصَل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية. ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب (ألفًا) ليكون مثله في الجمع، وكان مع ذا أن يكون تابعًا لما الجرّ منه أولى؛ لأن الجرّ للاسم لا يجاوزه، والرفع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى.

وتكون الزيادة الثانية: (نونًا) كأنها عوضٌ لما مُنع من الحركة والتنوين، وهي (النون) وحركتها الكسر، وذلك قولك: (هما الرجلانِ)، و(رأيتُ الرجلَيْنِ)، و(مررتُ بالرجلين) »[1].

يقول: إن الاسم إذا ثُني زيد عليه حرفان، الأول منهما (الألف) في حال الرفع والثاني (الياء) في حالي الجرّ والنصب.

يقول السيرافي في شرح هذا: « اعلم أن العرب إذا ثنّت اسمًا باسم زادوا على أحد الاسمين زيادة تدل على التثنية، وكان ذلك أقصر وأوجز من أن يذكروا الاسمين، فيعطفوا أحدهما على الآخر...، وجعلوا العلامة الدالة على ذلك حروفًا؛ إذ كانت الحركات قد استوعبها الواحد، وجعلوا تلك الحروف هي

---

(١) الكتاب: (١/ ١٧-١٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الحروف المأخوذة منها الحركات؛ لأن حكم العلامات أن تكون بالحركات؛ إذ كانت أقلّ وأخفّ. فإذا كانت الحركات ممتنعة... فأولى العلامات الحروف التي تشبه الحركات، وهي (الياء، والواو، والألف) »[1].

ثم ذكر صاحب الكتاب أن هذين الحرفين لم تدخلهما الحركة ولا التنوين؛ لأن (الألف) ساكنة لا تقبل الحركة، و(الياء) سبيلها سبيل (الألف) [2]، ولم يكونا منوّنين لأن « حرف الإعراب لا يدخل عليه التنوين »[3].

وبيّن ~ أن هذه الزائدة كانت في الرفع (ألفًا)، ولم تكن (واوًا) للفصل بين التثنية والجمع[4]، وفي حالي النصب والجرّ تكون (ياءً) مفتوحًا ما قبلها، ولم تُجعل حركة ما قبلها الكسرة؛ لئلا يلتبس المثنى بالجمع السالم[5].

وذكر أنهم لم يجعلوا النصب في المثنى بـ(الألف) باعتبار أن الفتحة مأخوذة منها؛ لأن هذا يلزمهم أن يصنعوا ذلك في الجمع، فيلتبس المثنى بالجمع حينئذٍ[6].

---

(١) شرح السيرافي: (١/ ٢١٥).

(٢) يُنظر: شرح السيرافي: (١/ ٢٢٤).

(٣) شرح السيرافي: (١/ ٢٢٤).

(٤) يُنظر: شرح السيرافي: (١/ ٢٢٤)، وشرح الرماني: (١/ ١٢٣)، والتعليقة: (١/ ٣٥)، وقيل اختصّت التثنية بالألف؛ لأنه أكثر من الجمع، فإن المثنى يكون لما يعقل ولما لايعقل، بخلاف الجمع الذي الأصل فيه أن يكون لما يعقل، فجعل الأخفّ وهو الألف للأكثر وهو المثنى. يُنظر: أسرار العربية: (ص:٤٩).

(٥) يُنظر: شرح السيرافي: (١/ ٢٢٤).

(٦) يُنظر: شرح السيرافي: (١/ ٢٢٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ومعنى قوله: « ولم يجعلوا النصب (ألفًا) ليكون مثله في الجمع، وكان مع ذا أن يكون تابعًا لما الجر منه أولى؛ لأن الجرّ للاسم لا يجاوزه، والرفع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى »: أي أنهم جعلوا علامة الجرّ والنصب واحدة وهي (الياء) في المثنى وجمع المذكر؛ لأنّ (الجرّ) من خصائص الاسم فلا يكون إلا فيه، أما الرفع فإنه يكون في الاسم وفي الفعل، فلمّا كان الجر على هذا النحو من الاختصاص قَوِيَ لزومه الاسم فكان إلحاق النصب به أولى(١).

ثم ذكر صاحب الكتاب أنهم جعلوا الزائدة الثانية (نونًا) عوضًا من الحركة والتنوين؛ لأن « الاسم المنفرد فيه حركة وتنوين بحقّ التمكّن والاسمية، فلمَّا ضُمَّ إليه غيره وثُنّي معه؛ زيد عليه حرفٌ لمعنى التثنية، فامتنع ما قبل حرف التثنية من الإعراب والتنوين وألزم حركة واحدة، ولم تزِل التثنية عنه ما كان له من الاسمية والتمكّن، فعُوّض (النون) من الحركة والتنوين؛ لأن المعنى الذي أوجبها لم تُزِله التثنية»(٢).

وتثبت هذه (النون) مع (الألف واللام) مع أنها تسقط في الإضافة؛

---

(١) يُنظر: شرح السيرافي: (١/ ٢١٦). وقد ذكر السيرافي ثلاثة أوجهٍ أُخَر لإلحاق النصب بالجر، واكتفيت بما كان منها موافقًا كلام صاحب الكتاب، فهو أقواها، وجعلها الأنباري ستة أوجه. يُنظر: أسرار العربية: (ص:٥٠-٥١).

(٢) شرح السيرافي: (١/ ٢٢٦). وذهب بعض النحاة إلى أنها على ثلاثة أضرب:

الأول: تكون فيه عوضًا من الحركة والتنوين نحو: رجلان - زيدان.

والثاني: تكون فيه عوضًا من الحركة دون التنوين نحو: الرجلان - والزيدان.

والثالث: تكون فيه عوضًا من التنوين دون الحركة نحو: رحيان - وعصوان.

وذهب بعض الكوفيين إلى أنّها زيدت للفرق بين التثنية والواحد المنصوب، نحو: رأيت زيدًا. يُنظر: أسرار العربية: (ص:٥٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

« لأن الألف واللام في أول الاسم والنون في آخره، فلا يمتنع ثبوتهما معًا كثبوت الحركة مع (الألف واللام)، ويمتنع ثبوت التنوين مع المضاف؛ لأنه لا يكون حرفان في موضع حرفٍ واحد»[1].

ولا إشكال في قوله: (كأنها عوضٌ من الحركة والتنوين)، فلم يمنع المثنى الإعراب بل منع الحركة التي هي علامته في المفرد؛ فالمثنى اسمٌ معربٌ، كان حقه أن تظهر عليه علامة إعرابٍ كسائر الأسماء المتمكنة، فلمَّا كانت له حالٌ ليست لغيره من الأسماء المفردة، ومُنع الحركة فصار إعرابه بحرفٍ في حال الرفع ينقلب حرفًا آخر في حالي النصب والجرّ؛ عُوّض عن هذا بالنون في آخره، يقول الفارسي: « ولم يُستنكر أن يعوّض من هذا الناقص الذي هو الحركة، و[2] العِوَض إنما هو من الحركة لا من الإعراب؛ ألا تراه قال: كأنه عوضٌ من الحركة والتنوين، ولم يقل: عوضٌ[3] من الإعراب والتنوين » [4]، وللنون في حال الجمع حكمها في المثنى، إلا أنها مكسورة في المثنى مفتوحة في الجمع.

وحاصل ما ذكره: أن المثنى تلحقه زائدتان، الأولى منهما حرف إعراب، والثاني (نون) مكسورة عوضًا عما منعه من الحركة والتنوين.

والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح الرماني: (١/ ١٢٤)، ويُنظر: شرح السيرافي: (١/ ٢٢٧-٢٢٩)، وسرّ الصناعة: (٢/ ٤٤٩)، وشرح المفصل لابن يعيش: (٤/ ١٤٠)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: (١/ ١٥٢).

(٢) في الأصل بعد (الواو): هو، ولا يستقيم ببقائها المعنى.

(٣) في الأصل: (عَوَّض)، وما أثبته من نص الكتاب.

(٤) التعليقة: (١/ ٣٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثاني:
التعويض عن التمكن في الكلام

ذكر صاحب الكتاب أنه يجوز الفصل بين (كم) ومميزها المنصوب، وأنّ الفصل فيها عربيٌّ جيّد، وفي هذا يقول: «... وكذلك (كَمْ)، إنما أرادوا: (كم لك من الدراهم؟)، أو (كم من الدراهم لك؟).

وزعم أن (كم درهمًا لك؟) أقوى من (كم لك درهمًا؟) وإن كانت عربية جيدة؛ وذلك أن قولك (العشرون لك درهمًا) فيها قبح، ولكنها جازت في (كم) جوازًا حسنًا؛ لأنّه كأنّه صار عوضًا من التمكّن في الكلام؛ لأنها لا تكون إلا مبتدأة، ولا تؤخّر فاعلةً ولا مفعولة، لا تقول: رأيتَ كم رجلًا؟، وإنما تقول: (كم رأيتَ رجلًا؟)، وتقول: (كم رجلٍ أتاني) ولا تقول: أتاني كم رجلٍ »[1].

فجواز الفصل بين (كم) ومميّزها إنّما هو تعويضٌ عمَّا فاتها من التمكن لَمَّا كانت مبنية، وفي شرح هذا يقول السيرافي: «... (كم) لها صدر الكلام، وشبّهت بـ(عشرين)؛ لأنها تنصب، ومنصوبها واحدٌ من النوع، فمذهبها مذهب ما ينصب واحدًا منكورًا، وهي من (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين). وتقدّر كم تقدير اسمٍ كان منوّنًا ينصب ما بعده بالتنوين، ودخله البناء، وحذف التنوين؛ لوقوعه موقع حرف الاستفهام، فصار ينصب ما بعده بتقدير التنوين كما تنصب ما بعد (خمسة عشر) بتقدير التنوين.

ولا يُستقبح الفصل بين (كم) [2] وبين منصوبها من النوع؛ لأن (كم) كانت مستحقة للتمكّن بالاسمية، ثمّ مُنعته بما أوجب لها البناء، فصار الفصل

---

(١) الكتاب: (٢/ ١٥٨).

(٢) في الأصل: (عشرين)، والصواب ما أثبته.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

واستحسان جوازه عوضًا مما منعته من التمكّن... »[1].

وقد أبان صاحب المقتصد مراد سيبويه بعقده موازنة بين (كم) و(عشرين) يقول فيها: « واعلم أنه يجوز أن تفصل بين (كم) ومميّزها فتقول: (كم في الدار رجلًا؟) جوازًا حسنًا، ولا يجوز (عشرون في الدار رجلًا) إلا في ضرورة الشعر[2]. قال صاحب الكتاب: إن (كم) منع بعض ما لـ(عشرين) من التمكّن فجُعل هذا عوضًا. ومعنى ذلك: أن (عشرين) تكون فاعلةً لفظًا ومعنى، كقولك: (أعجبني عشرون)، ومفعولةً واقعةً في مرتبتها نحو: (ضربتُ عشرين)، ولا يجوز ذلك في (كم). فلمَّا مُنع بعض ما لـ(عشرين) من التصرّف؛ جُعل له ضربٌ من التصرف لا يكون لـ(عشرين) ليحصل التعادل في الصيغ، فاعرفه... »[3].

فالتمكّن الذي ذكره الجرجاني هو: أن تكون فاعلةً في اللفظ والمعنى، ومفعولةً في مرتبتها، وهذا الذي منعته (كم) مما هو لـ(لعشرين)، ولا يبعد أن يكون مراد صاحب الكتاب ما أراده الجرجاني، مضافًا إليه عدم التمكن الذي هو البناء وزوال الحركة؛ لأنه قد ذكر أن « (كم) موضعها موضع اسم منوّن، وذهبت منها الحركة كما ذهبت من (إذْ)؛ لأنهما غير متمكنين في الكلام »[4].

---

(١) شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٢٠-ب، ٢١-أ)، وهذا الجزء لم يرد في الشرح المحقق.

(٢) من هذا قول: العباس بن مرداس:

عـلى أَنني بعـدَ مـا قـد مـضى ... ثلاثـون للهَجْـر حَـولًا كَمِـيلًا

يُـذكّرْنِيكِ حنـينُ العَجُـولِ ... ونَـوْحُ الحَمَامـةِ تَـدْعُو هَـديلًا

يُنظر: الكتاب: (٢/ ١٥٨).

(٣) المقتصد: (٢/ ٧٤٩-٧٥٠).

(٤) الكتاب: (٢/ ١٥٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وحاصل قول سيبويه في هذا: أن (كم) لَمَّا كانت واقعةً موقع اسمٍ منّون، ومُنعت ما له من الإعراب والتصرّف، فكانت مبتدأة أبدًا لا تؤخر، عُوضت عن هذا بجواز الفصل بينها وبين مميزها، وكان هذا الفصل عربيًا جيدًا.

والله تعالى أعلم.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الثالث: التعويض عن حذف الضمير

أولاً: التعويض عن ذهاب التشديد من (أنّ) وحذف اسمها:

ذكر صاحب الكتاب أن أفعال العلم واليقين والمعرفة التي لا شك فيه اختصت بدخولها على (أنّ) المشددة؛ « لأنّ (أنَّ) المشددة المفتوحة بمنزلة (إنّ) المكسورة في باب التوكيد والإيجاب، وما اختصّ بالإيجاب لا يدخل عليه ما ينقض دلالته على الإيجاب»[1]، فلا تدخل عليها أفعال (رجوت) و(اشتهيت) وبابها؛ لأن هذه الأفعال يجوز أن يكون ما بعدها أو لا يكون.

فإن كان الفعل قبلها محتملًا للإيجاب وغيره جاز أن تكون (أنّ) المثقيلة على تأويل أن الظانّ قد ثبت في اعتقاده ما ظنه فصار كاليقين، « فجرى لفظ ما بعد هذه الأفعال بالتشديد في هذا التأويل كما يجري في العِلْم... »[2].

وقد جعل صاحب الكتاب لـ(ظنّ وخال) مزيَّة على باب (خشيت وخفت)، « فأجاز تشديد (أنّ) في باب (ظننتُ وخلتُ) جوازًا مستمرًا مستحسنًا، ولم يجز في (خشيتُ وخفتُ) التشديد، إلا على ضَعْفٍ، وعلى أنه ليس وجه الكلام »[3]، وفي هذا يقول: « وإنما منع (خشيت) أن تكون بمنزلة (خلت وظننتُ وعلمتُ) إذا أردتَ الرفعَ؛ أنّك لا تريد أن تخبر أنّك تخشى شيئًا قد ثبت عندك، ولكنه كقولك: (أرجو، وأطمع، وعسى) فأنت لا توجب إذا ذكرت شيئًا من هذه الحروف، ولذلك ضَعُفَ (أرجو أنّك تفعلُ) و(أطمع أنّك فاعلٌ) »[4].

---

(١) شرح السيرافي: (١١/ ١١٠).

(٢) شرح السيرافي: (١١/ ١١١).

(٣) شرح السيرافي: (١١/ ١١٢).

(٤) الكتاب: (٣/ ١٦٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المعونة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فـ « إذا خُففت (أنَّ) المشددة تقاصرت خطاها...، ولا تقع إلا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه...، أو بعد فعل الظنّ بتأويل أن يكون ظنًا غالبًا متأخيًّا للعلم »[1]، وذلك لأنّها أشبهت بعد تخفيفها (أنْ) المصدرية الناصبة للفعل المضارع[2]، « فأريد الفرق بينهما، فألزم قبل المخففة فعل التحقيق أو ما يؤدي مؤدّاه أو ما يجري مجراه من الظنّ الغالب؛ ليكون مؤذنًا من أوّل الأمر أنّها مخففة... »[3].

فإن وقعت (أن) بعد فعل التحقيق، ودخلت على الجملة الإسمية، عُلم أنها المخففة من الثقيلة، ولم يُحتج إلى ما يميزها عن (أنْ) الناصبة للفعل المضارع، وفي هذا يقول صاحب الكتاب: «... وقال الشاعر الأعشى:

فِي فِتْيَةٍ كَسيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحفَى وَيَنْتَعِلُ[4]

فهذا يريد معنى (الهاء).

ولا تخفف (أنْ) إلا عليه كما قال: (قد علمتُ أن لا يقولُ ذاك)، أي: أنه لا يقول »[5].

---

(١) شرح الكافية للرضي: (٤/ ٣٢).

(٢) تشابها في اللفظ، وفي المعنى؛ لأنهما حرفان مصدريان. يُنظر: شرح الكافية للرضي: (٤/ ٣٢).

(٣) شرح الكافية للرضي: (٤/ ٣٢)، يُنظر: شرح السيرافي: (١١/ ١١٠).

(٤) ينظر البيت في: ديوان الأعشى: (ص:١٠٩)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص:١٢٤)، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي: (٢/ ٧٠)، وتحصيل عين الذهب: (ص:٢٨٧-٤١٥).

وصف شَرْبًا نادمهم، فشبههم بالسيوف في مضائهم وشهرتهم، وذكر أنهم موقنون بالموت، فلا يدّخرون لذة مبادرةً للموت قبل حلوله.

والشاهد فيه: تخفيف (أن) مع حذف الاسم، والتقدير أنه هالك.

(٥) الكتاب: (٣/ ٧٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فلم يُحتج هاهنا إلى ذكر ما يميّز المخففة عن المصدرية؛ لأن الأخيرة لا تباشر الجمل الاسمية، وجعل صاحب الكتاب مثل هذا وجهًا ليس قويًا في الكلام؛ لأنهم لا يكادون يتكلمون بـ(أنْ) المخفّفة بلا اسمٍ إلا معوّضين عمَّا ذهب منها من التشديد وإضمار الاسم، وفي هذا يقول: « وليس هذا بقويٍّ في الكلام[1] كقوة: (أنْ لا يقولُ)؛ لأن لا عِوَضٌ من ذهاب العلامة. ألا ترى أنّهم لا يكادون يتكلّمون به بغير (الهاء) فيقولون: (قد علمتُ أنْ عبدالله منطلقٌ) »[2].

ويكون التعويض عن ذهاب تشديد (أنْ) وحذف اسمها بـ(السين) و(قد) و(لا) [3] في هذا يقول صاحب الكتاب: « واعلم أنه ضعيفٌ في الكلام أن تقول: قد علمتُ أنْ تفعلُ ذاك، ولا قد علمتُ أن فَعَلَ ذاك حتى تقول: (سيفعل) أو (قد فَعَلَ)، أو تنفي فتدخل (لا)؛ وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضًا مما حذفوا من (أنّه)، فكرهوا أن يدعوا (السين) أو (قد) إذا قدروا على أن تكون عوضًا، ولا تنقض ما يريدون لو لم يدخلوا (قد) ولا (السين) »[4].

---

(١) يعني بيت الأعشى السابق.

(٢) الكتاب: (٣/ ٧٤).

(٣) وقد جعل الرضيّ حروف العوض هذه للفرق أيضًا بين (أنْ) المخففة والناصبة للفعل المضارع؛ «لأن (أنْ) المصدرية، لا يُفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة، لكونها مع الفعل بتأويل المصدر معنىً، وعاملة في المضارع لفظًا، فلا يفصل بينها وبين الفعل ». شرح الكافية للرضي: (٤/ ٣٣).

ولم يذكر صاحب الكتاب من حروف الفصل إلا (السين) و(قد) و(لا)، وزادوا بعده: (سوف)، ومن حروف النفي (لم) و(لن) و(ما). يُنظر: شرح الكافية للرضي: (٤/ ٣٣).

(٤) الكتاب: (٣/ ١٦٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وعلّل شارح الكتاب الضعف هاهنا بقوله: « لأن الأصل: (قد علمتُ أنّك تفعلُ ذاك)، ولو قلت: قد علمت أن تفعلَ ذاك لم يجُزْ؛ لأن الفعل لا يلي (إنّ) و(أنّ) المشددتين، فكرهوا أن يجمعوا عليه حذف الاسم والتخفيف، وأن يليه ما لم يكن يليه من الفعل، فإذا عوّضوا سَهُل ذلك، إذ قد وُجِدَ بعض ما يُحذفُ إذا كان في الكلام منه عوض جاز... » (١).

فدخول هذه الأحرف بعد (أنْ) إنّما هو تعويضٌ عمّا حذف منها وعن حذف اسمها، ولئلا يليها الفعل كالناصبة للمضارع، فالتعويض عن المحذوف يسوّغ ذلك ويجعل له وجهًا قويًا.

ونصّ صاحب الكتاب في فيما سبق على أن الكراهة إنّما كانت مع قدرتهم على الإتيان بـ(السين) أو (قد) دون نقض للمعنى؛ لأن من كلامهم مالا يعوّض فيه عن الذاهب من (أنْ)، ولا يقبح هذا ولا يحيل المعنى، وفي هذا يقول: « وأمّا قولهم: (أمَا أنْ جزاك الله خيرًا)؛ فإنّهم إنّما أجازوه لأنّه دعاءٌ، ولا يصلون إلى (قد) ههنا، ولا إلى (السين)، وكذلك لو قلت: (أما أنْ يغفر الله لك، جاز؛ لأنّه دعاءٌ، ولا تصل هنا إلى (السين). ومع هذا أيضًا أنّه قد كثر في كلامهم حتَّى حذفوا فيه (إنّه)، و(إنّه) لا تحذف في غير هذا الموضع » (٢).

ومعنى قولهم: (أما أن جزاك الله خيرًا) حقا أنّه جزاك الله خيرًا، وحذف هاهنا اسم (أنْ) وخُفّفت غير مُعوّضين عنها بلا قبحٍ؛ « لأن هذا الكلام دعاءٌ، والأشياء التي تكون عوضًا من التخفيف وحذف الاسم لا يصحّ وقوعها فيه؛ لأن (قد) لا تقع في الدعاء... وكذلك (السين) و(سوف) لا يصحّ دخولها على

---

(١) شرح السيرافي: (١١/ ١١٢).

(٢) الكتاب: (٣/ ١٦٧-١٦٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فعل الدعاء؛ لأنهما يُصيران الكلام يقينًا واجبًا، ولا يجوز دخول (لا)؛ لأنها تقلب معنى الدعاء له إلى الدعاء عليه، فاحتمل لذلك ترك العوض... » [1].

وحاصل قوله: أن (إنْ) المخفّفة يعوض عن ذهاب التشديد منها وعن حذف اسمها، ويسوّغ مجيء الفعل المتصرف بعدها أن يؤتى في الفعل الذي يليها بـ(السين) أو (قد) أو (لا) إن كان الإتيان بها ممكنًا، فإن تعذر ذلك كأن يكون الكلام دعاءً، وكان دخول هذه الحروف محيلًا للمعنى؛ جاز مجيئها مخفّفة محذوفة الاسم متلوّة بالفعل بلا عوض.

والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح السيرافي: (١١/ ١١٣).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المعورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثانيًا: التعويض عن حذف صدر الصلة:

تقدّم الحديث عن أن (أيًّا) يجوز فيها حذف صدر الصلة طال الكلام أو لم يطل[1]، بما يغني عن إعادته هاهنا وتقدّمت الإشارة إلى أن بقيّة الموصولات لا يجوز حذف صدر الصلة فيها إلاّ إذا طال الكلام خلافًا للكوفيين.

وقد علّل الخليل جواز الحذف مع غير (أي) إذا طالت جملة الصلة بأن طول الكلام يعوّض عن العائد المحذوف، وفي هذا يقول صاحب الكتاب: «وزعم الخليل ~ أنّه سمع عربيًا يقول: (مَا أَنَا بالذي قَائِلٌ لَكَ شَيئًا)، وهذه قليلة، ومن تكلّم بهذا فقياسه: اضْرِبْ أيُّهم قَائِلٌ لَكَ شَيئا.

قلتُ: أفيقال: ما أنا بالذي منطلق؟ فقال لا. فقلت: فما بالُ المسألة الأولى؟، فقال: لأنّه إذا طال الكلام فهو أمثل قليلًا، وكأنّ طوله عوضٌ من ترك (هو)، وقلّ من يتكلم بذلك »[2].

وفي هذا يقول ابن مالك: «... وأمّا المبتدأ فإن عاد على (أيّ) جاز حذفه بإجماع طالت الصلة أو لم تطل، مالم يكن خبره جملة أو ظرفًا، وإن عاد على غير (أيّ)، ولم يكن خبره جملة ولا ظرفًا جاز حذفه عند الكوفيين مطلقًا كجوازه في صلة (أيّ)، ولم يجز حذفه عند البصريين دون استكراه إلاّ إذا طالت الصلة، كقول بعض العرب: (ما أنا بالذي قائلٌ لك سواءًا) أراد ما أنا بالذي هو قائل لك سوءًا، فحسن الحذف لطول الصلة بالمجرور والمنصوب. فإن زاد الطول؛ ازداد الحذف حسنًا، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾[3]، التقدير،

---

(١) يُنظر: (ص: ٣٢٨) من البحث.

(٢) الكتاب: (٢/ ٤٠٤).

(٣) سورة الزخرف: (٨٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

والله أعلم، وهو الذي هو في السماء إله، وهو في الأرض إله » [1].

وعلى هذا فإن طول جملة الصلة عِوضٌ من حذف صدرها؛ لذلك جاز وكان حسنًا.

والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح التسهيل: (١/ ٢٠٧).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الرابع:
التعويض في النداء

أولاً: التعويض عن (الياء) بـ(الميم) في (اللهمَّ):

تقدّم الحديث عن أنّهم إذا حذفوا حرف النداء مع لفظ الجلالة، عوّضوا عنه بميمٍ مشدّدة تكون في آخر الاسم، وفُصّل القول في ذلك بما هو مغنٍ عن إعادته هاهنا[1].

ثانيًا: التعويض عن (الياء) بـ(التاء) في نداء (الأب والأم):

ذكر صاحب الكتاب أن (ياء) الإضافة لا تثبت مع النداء كما أن التنوين لا يثبت في المنادى، لأن (الياء) بمنزلة التنوين[2].

فإذا حُذفت (الياء) في نداء (الأب والأم)، عوّض عنها بـ(التاء) وفي هذا يقول صاحب الكتاب: «وسألت الخليل ~ عن قولهم: (يا أبَة) و(يا أبَتِ لا تفعل) و(يا أبتاه، ويا أمتاه) فزعم الخليل ~ أن هذه (الهاء) في: (عمَّة وخالة).

وزعم الخليل ~ أنّه سمع من العرب من يقول: (يا أمَّة لا تفعلي).

ويدلّك على أن (الهاء) بمنزلة (الهاء) في (عمَّة وخالة)، أنّك تقول في الوقف: (يا أمَّهْ، ويا أَبَهْ) كما تقول: (يا خالَهْ)، وتقول: (يا أُمَّتاهْ) كما تقول: (يا خالَتَاهْ). وإنّما يلزمون هذه (الهاء) في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصَّة، كأنهم جعلوها عوضًا من حذف (الياء)، وأرادوا أن لا يخلُّوا بالاسم حين اجتمع

---

(١) يُنظر: (ص: ٣٢٣- وما بعدها) من البحث.

(٢) تقدّم الحديث عن هذا يُنظر: (ص: ٤٨٥- وما بعدها) من البحث.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فيه حذف (الياء)، وأنّهم لا يكادون يقولون (يا أباه ويا أمَّاه)، وهي قليلة في كلامهم.

وصار هذا محتملًا عندهم؛ لَمَا دخل النداء من التغيير والحذف، فأرادوا أن يعوّضوا هذين الحرفين، كما قالوا: (أَيْنُقٌ)، لمَّا حذفوا (العين) رأسًا جعلوا (الياء) عوضًا، فلمَّا ألحقوا (الهاء) في (أَبَهْ وأُمَّهْ) صيروها بمنزلة (الهاء) التي تلزم الاسم في كلّ موضعٍ، نحو (خالة وعمَّة).

واختصّ النداء بذلك لكثرته في كلامهم، كما اختصَّ النداء بـ(يا أيُّها الرجل)»[1].

فـ(التاء) في: (أبة وأبت وأبتاه، وأمّة وأمتاه) هي (تاء التأنيث)، جيء بها للتعويض عن (الياء) المحذوفة.

وقد جاؤوا بها؛ لأنّهم لَمَّا حذفوا (ياء المتكلم) من الاسم المنادى، كان قليلًا في كلامهم إبدال (الياء) (ألفًا) وإلحاقها (الهاء) في نداء (أب والأم)، إذ قلّ أن يقولوا: (يا أباه، ويا أمَّاه)، وكان النداء محتملًا الحذف والتغيير، فكانت (التاء) هاهنا عوضًا من (الياء) المحذوفة، ومن (الألف) التي تبدل من (الياء)؛ لأنّهم أرادوا أن يعوضوا عن زوال هذين الحرفين.

وشبّه صاحب الكتاب تعويضهم بـ(التاء) عن (الياء) هنا بقولهم: (أَيْنُق)؛ «وذلك أن الأصل فيها: (أَنْوُق)؛ لأنّه جمع ناقة، فاستثقلوا الضمَّة على الواو فأسقطوها، وعوضوا منها (الياء)[2]. ومنهم من يقول: (أَوْنُق)

---

(١) الكتاب: (٢/ ٢١٠-٢١١).

(٢) يُنظر: المنصف: (٢/ ١٠٩).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فيقدم (الواو) إلى موضعٍ تسكن فيه فتخفُّ، ومنهم من يقول: أَنْوُق، فيأتي بها على الأصل ولا يبالي بثقلها » [1].

واختص (الأب) و(الأمّ) في النداء بمثل هذا لكثرته في كلامهم.

والله تعالى أعلم.

---

(١) النكت: (١/ ٥٥٨).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩ ١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث الخامس:
التعويض عن حذف الفعل بـ(ما)

ذكر صاحب الكتاب أنّهم قد يحذفون الفعل بعد (إنْ) الجازمة ويعوّضون عنه بـ(ما) وفي هذا يقول: «... ومن ذلك[1] قول العرب: (أمَّا أنتَ منطلقًا انطلقت معك) و(أمَّا زيدٌ ذاهبًا ذهبتُ معه).

وقال الشاعر، وهو عباس بن مرداس[2]:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنتَ ذَا نفرٍ فَإِنّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[3]

فإنّما هي: (أنْ) ضمّت إليها (ما)، وهي (ما) التوكيد، ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضًا من ذهَاب الفعل، كما كانت (الهاء) و(الألف) عوضًا في (الزنادقة) و(اليماني) من (الياء)... »[4] ثم يقول: « و(أمَّا) لا يذكر بعدها الفعل المضمر؛ لأنّه من المضمر المتروك إظهاره حتى صار ساقطًا بمنزلة تركهم ذلك في النداء، وفي (مَنْ أنت زيدًا) »[5].

---

(١) أي ممَّا أضمر الفعل فيه في غير الأمر والنهي.

(٢) هو العباس بن عامر بن حيّ بن رعل، شاعر جاهلي، كان فارسًا شجاعًا سيدًا في قومه، أسلم واشترك في فتح مكة، وهو من المؤلّفة قلوبهم، شعره بدوي جاف أغلبه في الفخر والحماسة. توفي في خلافة عمر وله ديوان شعر مطبوع. تُنظر ترجمته في: الشعر والشعراء: (ص: ١٨٨)، ومعجم الشعراء: (ص: ١٠٢- ١٠٣).

(٣) يُنظر: البيت في: ديوان العباس بن مرداس: (ص: ١٢٨)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: (ص: ٩٦)، وتحصيل عين الذهب: (١٩٧).

الضبع: السنة الشديدة.

والشاهد فيه: إضمار (كان) بعد (ما)، والتقدير: لأن كنت ذا نفرٍ.

(٤) الكتاب: (١/ ٢٩٣-٢٩٤).

(٥) الكتاب: (١/ ٢٩٤).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩ ١٤٣٤/١٢/٠٥ Ali Fattani

فـ(أمَّا) أصلها: (إنْ) الجازمة ضمّت إليها (ما) جاؤوا بها عوضًا من الفعل المحذوف، وأصل الكلام: إن كنت منطلقًا...، فحذفوا الفعل، وانفصل الضمير: (تاء الفاعل) فصار أن أنت، ثم جيء بـ(ما) عوضًا عن الفعل[1].

وشبّه صاحب الكتاب جعلهم (ما) هاهنا عوضًا من ذهاب الفعل، بجعلهم (الألف) و(التاء) عوضًا في (الزنادقة) و(اليماني) وفي بيان هذا يقول الفارسي: « (الألف) في (اليماني) عوضٌ من إحدى يائي النسب، يدلّك على ذلك أن البلد (يَمَنٌ) وإنّما تلحقه (الألف) في الإضافة، وإن قلت (يماني) كنت كأنّك نسبت إلى منسوب إلى (اليمن)، أو تكون جمعت بين العوض والمعوض منه، وهو رديء... »[2] وأصل (الزنادقة): الزناديق، لكنّه حذف (الياء) وعوّض عنها بـ(التاء) [3].

وشبّه صاحب الكتاب بهذا قولهم: (إمّا لا) وفيه يقول: « ومثل (أنْ) في

---

(١) يُنظر: شرح السيرافي: (٢/ ٦٤-٦٥)، والتعليقة: (١/ ١٨٧-١٨٨)، والمسائل المشكلة: (ص:٣٠٣-٣١٠)، والمسائل المنثورة: (ص:١٣٩). وذكر السيرافي والفارسي جواز ظهور الفعل بعد (ما) عند المبرَّد، ولم أقف على هذا في كتابه المقتضب، ووجدته في كتاب الانتصار: (ص:٩٨-١٠٠)، وحجته في إجازة ظهور الفعل « أنه لو امتنع شيء لدخول (ما) لكان ما معه حرف الجرّ؛ لضعف حرف الجرّ... وأنت إذا قلت: أمّا كنت منطلقًا انطلقت، فالمعنى: لأن كنت منطلقًا، أي: لانطلاقك، فهذا غير ممتنع في القياس: الانتصار: (ص:٩٨-٩٩)، وردّ عليه ابن ولاد بأنه لم يعضد قياسه بشيء من كلام العرب، وقياسه إظهار الفعل هاهنا بما معه حرف الجرّ محجوج بحمله أمرًا على أمرٍ بعيد عنه، إذ كان الأولى أن يُنظّر لهذا بما دخلته (ما) في هذه المسألة نحو: (افعل ذلك إمّا لا)، إذ لا موجب لإجازته إظهار الفعل في الأولى ومنعه في الثانية. يُنظر: الانتصار: (ص:٩٩-١٠٠).

(٢) التعليقة: (١/ ١٨٨-١٨٩).

(٣) يُنظر: شرح السيرافي: (٥/ ٦٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

لزوم (ما) قولهم: (إمّا لا)، فألزموها (ما) عوضًا... » [1]، وفي موضع آخر يقول: «ومثل ذلك قولهم: (إمّا لا)، فكأنّه يقول: (افْعَلْ هذا إن كنت لا تفعلُ غيره، ولكنهم حذفوا ذا؛ لكثرة استعمالهم إيَّاه وتصرّفهم حتّى استغنوا عنه بهذا...»[2].

وفي بيان هذا يقول شارح الكتاب: « الأصل فيه: أن الرجلَ قد يمتنع من أشياء يلزمه أن يفعلها، ويسومه إياها سائمٌ فيمتنع منها، فيقنع منه بالبعض، فيُقال: (إمَّا لي فافعلْ هذا) على معنى: إن كنت لا تفعل غيره، فافعلْ هذا، ثم زيدت (ما) كما تزاد في حروف الجرِّ، ثمّ حُذف الفعل لكثرة هذا في كلامهم، وصار (إمَّا) مع (لا) كالشيء الواحد عندهم، فأجازوا فيها الإمالة، ولو انفردت (لا) لم تجز فيها الإمالة...» [3].

وحاصل قوله: أن الفعل قد يُحذف بعد (إنْ) الشرطية، فيعوّض عنه بـ(ما) التي تدغم مع (أن)، وتكون (ما) حينئذٍ عوضًا عن الفعل المضمر، كما في قول الشاعر:

أَبَا خُرَاشَةَ أمّا أَنْتَ ذَا نفرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبُعُ

فهو على تقدير أَنْ كُنتَ ذا نفرٍ كما تقدّم.

والله تعالى أعلم.

---

(١) الكتاب: (١/ ٢٩٤).

(٢) الكتاب: (١/ ٢٩٤- ٢٩٥).

(٣) شرح السيرافي: (٥/ ٦٥- ٦٦)، ويُنظر: التعليقة: (١/ ١٩١).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

المبحث السادس: التعويض في حروف الجرّ

أولاً: التعويض عن (من) بـ(على):

ذكر صاحب الكتاب في معرض حديثه عن (كم)، أنّهم قد يحذفون حرف الجرّ (مِنْ) بعد (كم) الاستفهاميّة، ويعوّضون عنها بـ(على)، وفي هذا يقول: «وسألته عن قوله: (على كَمْ جِذْعٍ بَيْتُك مبنيٌّ؟)، فقال: القياس النصبُ، وهو قول عامّة النّاس. فأمّا الذين جرُّوا فإنّهم أرادوا معنى (مِنْ)، ولكنّهم حذفوها ههنا تخفيفًا على اللسان، وصارت (على) عوضًا منها...»[1].

وهذا الحذف قياسيّ، وهو مذهب الخيل وسيبويه وأكثر النحويين[2]، ولم يخالف في هذا سوى ابن بابشاذ[3]، إذا زعم أن هذا ليس مذهب المحققين، والجارّ عنده (كم) نفسها[4].

وردّ عليه ابن خروف، فذكر أن قوله فاسدٌ؛ لأن إضمار الجارّ جائزٌ عندهم، ولم يمنعه إلّا الزجاج، فقد روى عنه تلميذه النَّحاس أنّه يخفض بـ(كم)، ولا يضمر شيئًا[5].

والله تعالى أعلم.

---

(١) الكتاب: (٢/ ١٦٠).

(٢) يُنظر: شرح السيرافي: (المخطوط: ٣/ ورقة: ٢١- ب)، وشرح الشافية الكافية: (٢/ ٨٢٥).

(٣) هو طاهر بن أحمد بن باب شاذ -ومعناه الفرح والسرور-، أحد الأئمة في العربية وفنونها، أخذ من علماء العراق ورجع إلى مصر واستخدم في ديوان الرسائل، كانت له حلقة اشتغال بجامع مصر، ثمّ تزهّد وانقطع. لزم منارة الجامع فسقط منها إلى سطح الجامع فمات. صنّف: شرح جمل الزجاجي، والمحتسب في النحو، وشرح النخبة. تُنظر: ترجمته في: بغية الوعاة: (٢/ ١٧).

(٤) يُنظر: شرح الجمل لابن طاهر بن بابشاذ: (١/ ٢٣٩).

(٥) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف: (٢/ ٦٥٤- ٦٥٥)، ولم أهتدِ لرواية النحَّاس فيما وقفت عليه من كتبه.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثانيًا: التعويض عن (واو القسم) بـ(الهاء) و(الهمزة):

شبّه صاحب الكتاب حذف حرف الجرّ (من) بعد (كم) الاستفهامية، والتعويض عنه بـ(على) بحذفهم (واو) القسم والتعويض عنها بـ(الهاء)، وفي ذلك يقول: «ومثل ذلك: (الله لا أفعلُ)، وإذا قلت (لا ها الله لا أفعلُ) [1] لم يكن إلّا الجرّ؛ وذلك أنّه يريد: لا وَالله، ولكنّه صار (ها) عوضًا من اللفظ بالحرف الذي يجرّ وعاقبه.

ومثل ذلك: (آلله لتفعلَنَّ؟) إذا استفهمت، أضمروا الحرف الذي يجرُّ وحذفوا تخفيفًا على اللسان، وصارت (ألف الاستفهام) بدلًا منه في اللفظ معاقبًا»[2].

وفي باب عقده صاحب الكتاب للحديث عمَّا يُعوّض به عن واو القسم يقول: « هذا باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضًا من اللفظ بالواو، وذلك قولك: (إي[3] ها اللهِ) [4] تثبتُ ألف (ها)؛ لأنّ الذي بعدها مدغم. ومن العرب

---

(١) « معناه: والله ذا ...، وفي (ها الله) لغتان: منهم من يقول: (ها لله) فيثبت (الألف) في (ها)، ويُسقط (ألف الوصل) في (الله)، وتكون بعد (ألف ها) (لامٌ) مشدّدة ...، ومنهم من يحذف (ألف ها) لاجتماع الساكنين، فيقول: (ها لله) ليس بين (الهاء) و(اللام) ألفٌ في اللفظ ». شرح السيرافي: (١٤/ ١٣).

(٢) الكتاب: (٢/ ١٦٠- ١٦١).

(٣) معنى (إي): نعم. يُنظر: شرح السيرافي: (١٤/ ١٣).

(٤) « في اللفظ بها ثلاثة أوجه: منهم من يقول: (إيَ الله لأفعلنَّ)؛ فيفتح (الياء) لاجتماع الساكنين، ومنهم من يقول: (إيْ الله لأفعلنَّ) فيثبت (الياء) ساكنة وبعدها (اللام) مشدّدة كما يقول: (ها لله)، ومنهم من يُسقط (الياء) فيقول: (إلهِ لأفعلنَّ) بهمزة مكسورة بعدها (لام) مشدّدة. ». شرح السيرافي: (١٤/ ١٥).

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

من يقول: (إي هَلله ذا) فيحذف الألف التي بعد (الهاء)، ولا يكون في القسم ههنا إلّا الجرّ؛ لأن قولهم: (ها) صار عوضًا من اللفظ بالواو، فحذفت تخفيفًا على اللسان. ألا ترى أن الواو لا تظهر ها هنا كما تظهر في قولك: (والله)، فتركهم (الواو) ها هنا البتة يدّلك على أنّها ذهبت من (هنا) تخفيفًا على اللسان، وعوّضت منها (ها)، ولو كانت تذهب من هنا كما كانت تذهب من قولهم: اللهِ لأفعلنَّ، إذن لأدخلتَ (الواو) ».

فحذفوا (الواو) مع لفظ الجلالة، وعوّضوا عنه بـ(الهاء) مرَّة، وبـ(همزة الاستفهام) أخرى، وإنّما فعلوا ذلك تخفيفًا على اللسان، لَمَّا كثر الحلف في كلامهم[1].

والله تعالى أعلم.

---

(١) يُنظر: سرّ صناعة الإعراب: (١/ ١٣٣)، وشرح الكافية الشافية: (٢/ ٨٢٣- ٨٢٤)، ومن النحاة من ينسب الخفض إلى حرف الجرّ المحذوف، ومنهم من ينسبه إلى المجعول عوضًا.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الخاتمـــة

الخاتمـــة

الحمد الله الذي بيده الأمر كلّه في البدء والمنتهى، أحمده تعالى على ما يسَّره وهدى إليه وأعان عليه، وأعوذ به سبحانه من أن أدّعي من العلم ما لا أعلمه، أو أن أبرم من الأمر ما لا أحكمه.

انتهى هذا البحث إلى عددٍ من النتائج، وأفضى إلى توصيات، أذكرها فيما يلي:

۞ أولاً: النتائج:

- إنّ الكثرة مجيزة لتغيير الكلام عن حال نظائره؛ فإن الكلام إذا كثر استعماله على ألسنتهم عمدوا للتغيير فيه طلبًا للخفّة، وذلك مثل ندائهم لفظ الجلالة بـ(يا) وفيه الألف واللام.

- إنّ أكثر ما وقع فيه التغيير من كلامهم النداء؛ لأنّه أوّل أحوال الاسم، فلا تدعه في غير الدعاء إلّا مستغنيًا بالتفات المخاطب إليك وإقباله عليك.

- من قواعد التشبيه عند صاحب الكتاب:

* أن الشيء قد يشبّه بالشيء لأدنى ملابسة دون أن يكون مثله في جميع أحواله، وهذا ما يفسّر كثرة التشبيهات في كتابه.

* يطلق صاحب الكتاب لفظ التشبيه لما كان وجه الشبه فيه جامعًا بين أمورٍ متقاربة، ويطلق لفظ النظير غالبًا للمقابلة بين أمرين كمقابلته بين الجرّ والجزم، والفعل والاسم، والتذكير والتأنيث.

- الإبهام عند صاحب الكتاب موجبٌ للبناء، كما في أسماء الأصوات وما شُبّه بها.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

- الأصل في البناء أن يكون على السكون، ولا يغيّر هذا فيكون البناء على الحركة إلّا تخلصًا من التقاء الساكنين، فيبنى الاسم على الفتحة تخفيفًا، أو على الكسرة تخلصًا من التقاء الساكنين جريًا على الأصل، أو على الضمّة باعتبارها أقوى الحركات وأولها؛ تعويضًا للاسم عمّا حذف منه.

- إذا أشبه المبني المعرب بوجهٍ لم يُبنَ على السكون كما أشبه الماضي المضارع، وكما أشبه (عَلُ) (معالٍ).

- إذا أشبه المبني المعرب أعرب مثله، وهذا لم يكن إلّا في المضارع الذي خالف أصله البناء، فأعرب لشبهه باسم الفاعل في حركاته وسكناته ومعناه.

- إنّ المخالفة تُوجب للكلمة حكمًا خاصًا ليس لنظائرها، كما خالفت (خمسةَ عشرَ) بتركّبها أخواتها من الأعداد المعطوفة فبنيت، وكما خولف بلفظ (لا النافية) فتركبت مع اسمها؛ لاختصاصها بالعمل في النكرات.

- علّه امتناع الجرّ في الفعل أنّه لا يضاف، وعلّة امتناع الجزم في الاسم أنّه منهكٌ له؛ لأن تنوينه قد يحذف.

- الأصل في الأسماء: الإفراد، والتنكير، والتذكير، والتمكن والصرف.

- إذا طال الكلام جاز فيه ما لم يجز في غيره، كما أجازوا ترك بناء المنادى إذا طال بالإضافة أو التنوين.

- الأصل ألّا يعمل الرفع والنصب معًا إلّا الفعل، لكنّهم ألحقوا به ما يشبهه مثل المصدر، واسمي الفاعل والمفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة وأسماء الأفعال والحروف الناسخة.

- يعمد صاحب الكتاب إلى الاستقصاء، وذلك بتشبيهه أمرًا واحدًا بأمورٍ مختلفة، كما في تشبيهه (لا) النافية للجنس بـ(خمسةَ عشرَ) في المخالفة والبناء،

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

وتشبيهها بـ(رُبَّ، وكم) في الاختصاص بالعمل في النكرة، وبـ(إنّ) في نصب الاسم.

- قد يقلب صاحب الكتاب التشبيه، فيجعل ما كان مشبهًا به هو المشبّه، كما في تشبيهه اسم الفاعل بالصفة المشبهة، وتشبيهه الصفة المشبهة باسم الفاعل؛ وذلك باعتبار قوّة المشبه به في وجه الشبه.

- أوجه الشبه بين العوامل في الكتاب كانت في:

طبيعة العمل، وقوّة العمل وضعفه، والاقتضاء.

- إذا زال الشبه الموجب للعمل أو البناء رُدّت الكلمة إلى أصلها، كما تردّ (ما) لأصلها المهمل إذا ضعف شبهها بـ(ليس)، وكما يُردّ اسم الفاعل لأصله إذا ضعف شبهه بالفعل.

- قد يعمد صاحب الكتاب إلى إطلاق ألفاظٍ يجريها مجرى الاصطلاح فيوجز بها شرحًا طويلًا، كما في قوله: (عمل العشرين في الدرهم)، و(الحمل على المعنى)، و(الاتساع)، و(نصب لدن لغدوة).

- كثرة العوامل وقلّتها له اعتباره في تحديد قوّة العامل، فقد جعل صاحب الكتاب الفصل بين الفعل وما يعمل فيه أردأ وأقبح من الفصل بين الاسم والجارّ؛ وذلك لقلّة ما يعمل في الفعل.

- الفرق بين الحمل على المعنى والحمل على الموضع: أن الحمل على المعنى يكون بالعطف على مجرورٍ بحرف جرٍّ غير زائدٍ؛ قبله فعلٌ لازم لا يتعدّى إلا بحرف جرّ.

وفي الحمل على الموضع يكون حرف الجرّ الذي يدخل على المعطوف عليه زائدًا عمله في اللفظ لا في الموضع.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

- إنّ العرب إذا كثر وجود العامل في كلامهم بعد ألفاظٍ بعينها، ثم خلا كلامهم منه أجروا الأمر على ما يقتضيه وجوده وإن لم يلفظوا به، وهذا ما عبّر عنه صاحب الكتاب بـ(التوهّم)، كما في نصبهم الاسم بعد (ما) و(كيف) في (كيف أنت وزيدًا؟).

- الاستغناء عند صاحب الكتاب لا يقع إلّا بين أمرين متشابهين، فيُستغنى عن (الياء) بالكسرة في النداء، وعن مؤنث (أب) بـ(الأم)، وبالضمير المتصل عن المنفصل.

- قد يُستغنى بأمرٍ عن أمرٍ ويكون المستغنى عنه جاريًا على القياس صحيحًا فيه، كما استغنوا عن ماضي (يدع) و(يذر) بـ ماضي (يترك) وهو: ترك، وكما استغنوا عن (ما أقيله!) بـ(ما أكثر قائلته!) وبـ(ما أنومه في ساعة كذا).

- إن التعويض بالشيء وعن الشيء يكون بين أمورٍ بعيدة عن بعضها، ولا يشترط التقارب فيها.

- قد يكون التعويض بالحرف كما في تعويضهم عن (يا) النداء بـ(الميم) في لفظ الجلالة، وقد يكون التعويض بطول الكلام كما في حذف صدر الصلة مع غير (أي)، وقد يكون بالتمكن في الكلام، كما في (كم) لَمَّا أجازوا الفصل بينها وبين مميّزها.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

۞ ثانياً: التوصيات:

- أن يحقق شرح الكتاب للسيرافي تحقيقًا علمِيًّا لا أكاديميًا، تُعنى به هيئةٌ علميّة، ويكون هذا التحقيق دقيقًا مخدومًا بفهرس موحّد يضمّ كلّ الأجزاء مع محاولة تدارك السقط الذي وقع في نسخة دار الكتب والوثائق القوميّة بمصر.

- أن تطبع شروح الكتاب المحقّقة، ويُعتنى بإخراج ما تبقى منها إن كان ثمّ أجزاء لم تحقق.

- أن يُعنى بتدريس الكتاب في المرحلة الجامعية لطلاب قسم النحو والصرف، وأن يكون مقرّرًا لا يستغنى عنه في مرحلة الدراسات العليا.

- أن يُعنى في اختيار موضوعات الرسائل العلمية دراسة وتفسير كلام صاحب الكتاب في الكتب التي اعتنى مؤلفوها بالكتاب مما لم يدرس بعد، كما في كتاب المقاصد الشافية والتذييل والتكميل.

- أن يُعنى الباحثون في تخصص النحو والصرف بكتب النحو الأصيلة وألّا يعتمدوا كثيرًا على كتب المتأخرين من الشروح والحواشي التي تعتمد النقل ولا تضيف جديدًا.

تمّ هذا البحث المسمّى:

الأشباه والنظائر في كتاب سيبويه - جمعًا ودراسَة

بحمد الله وتوفيقه

سبحان ربك ربّ العزّة عمَّا يصفون وسلامٌ على المرسلين

والحمد الله ربّ العالمين.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الفهـــارس

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية.
- ٣- فهرس الأمثال.
- ٤- فهرس الأبيات الشعرية.
- ٥- فهرس أنصاف الأبيات.
- ٦- فهرس الأرجاز.
- ٧- فهرس الأعلام.
- ٨- ثبت المصادر والمراجع.
- ٩- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ﴾	البقرة:١٧١	٢	٣٥٤
﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾	البقرة:١٧٧	٢	٣٥٤
﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾	البقرة:٢٣٣	٢	٣١٦
﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾	آل عمران:١٨٥	٣	٤٣٦
﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ ﴾	النساء:٤٥-٧٩	٤	٤٦٨
﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾	النساء:١٧١	٤	٤٤٢
﴿غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ ﴾	المائدة:١	٥	٤٣٦
﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴾	المائدة:٢	٥	٤٣٦
﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾	المائدة:٩٥	٥	٤٣٧
﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾	المائدة:١١٩	٥	٣٧٥
﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾	الأعراف:١٥٥	٧	٣٤٩
﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٢﴾﴾	الأنفال:٣٢	٨	٣٣٦
﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾	الأنفال:٣٣	٨	٢٦٨
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾	التوبة:٦	٩	٣١٤

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الآيـــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾	التوبة:١١٥	٩	٢٦٨
﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾	يوسف:٨٢	١٢	٣٥٤
﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾	يوسف:٨٢	١٢	٣٦٠
﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾	يوسف:٩٢	١٢	٢٦٣
﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾	الرعد:٤٣	١٣	٤٦٨
﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾	النحل:١٢٤	١٦	١٢١
﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾	الإسراء:٩٦	١٧	٤٦٨
﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾	الكهف:٦٤	١٨	٢٦٣
﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾	مريم:٤	١٩	٢٠٧
﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾	الأنبياء:٣٥	٢١	٤٣٦
﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾	العنكبوت:٥٧	٢٩	٤٣٦
﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾	السجدة:١٢	٣٢	٤٣٦
﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾	سبأ:٣١	٣٤	٣٧٠
﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾	سبأ:٣٣	٣٤	٣٥٤
﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾	ص:٣	٣٨	٣٦٧
﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾	الزمر:١٦	٣٩	٤٩٩
﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾	الزمر:٤٦	٣٩	٣٣٥
﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾	الزمر:٤٦	٣٩	٣٣٧
﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾	فصلت:٤٠	٤١	٣١٢
﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾	الزخرف:٨٤	٤٣	٥٤٦

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الآيـــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾	الأحقاف:٢٤	٤٦	٤٣٧
﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾	محمد:٢١	٤٧	٢٣٣
﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾	الفتح:٢٨	٤٨	٤٦٨
﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾	القمر:٢٧	٥٤	٤٣٦
﴿وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾﴾	المنافقون:١٠	٦٣	٤٩٣
﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾	المرسلات:٣٥	٧٧	٣٧٥
﴿لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴿٣٧﴾﴾	عبس:٣٧	٨٠	٤٩٨
﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾﴾	البلد:١٤- ١٥	٩٠	١٧٨

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فهرس الأحاديث النبوية

م	طرف الحديث	الصفحة
١	إن تغفر اللهمَّ تغفر جمًّا، وأيّ عبدٍ لك لا ألمّا	٣٣٥
٢	إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًا فشرٌ	٢٧٠
٣	ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء	٣٢

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فهرس الأمثال

م	المثـل	الصفحة
١	حَيْصَ بَيْصَ	٩١
٢	عسى الغويرُ أبؤسًا	١٥٢، ٣٦٦، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣٩٩، ٣٩٩
٣	كلُّ شيءٍ ولا شتيمة حرٍّ	٤٤٥
٤	كلُّ شيءٍ ولا هذا	٤٤٥
٥	كليهما وتمرًا	٤٤٥
٦	ما جاءت حاجتك	٣٨٠
٧	هذا ولا زعماتك	٤٤٥

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فهرس الأبيات الشعرية

م	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
١	أبا عروَ لا تبعد	فيجيبُ	طويل	---	٣٠٥
٢	بِهَا جِيْفُ الحَسْرَى	فصليبُ	طويل	علقمة بن عبدة	٣٨٥
٣	كِلِيْنِي لِهَمٍّ	الكَوَاكِبِ	طويل	النابغة الذبياني	٣٢٨
٤	لِيُبْكَ يَزِيدُ	الطَّوَئِحُ	طويل	الحارث بن نهيك أو لبيد أو نهشل بن حرّي	٤٥١
٥	أَلاَ حَيّ نَدْمَانِي	أَوْغَدَا	طويل	كعب بن جُعيل	٤٦٩
٦	أَعِنِّي بِخوَار العنان	أَحْرَدَا	طويل	كعب بن جُعيل	٤٥٨
٧	وأَبْيَضَ مَصْقُوَل	مُسْرَدَا	طويل	كعب بن جُعيل	٤٥٨
٨	مُعَاويَ إننا بشرٌ	الحَدِيْدَا	طويل	عقيبة الأسدي	٤٦٧
٩	ولكنّ مَوْلاَيَ	مُفْتَدِي	طويل	طرفة بن العبد	٤٨٨
١٠	فَقَامَ يَذُوْدُ الناس	هِنْدِ	طويل	---	٢٤٩
١١	فَلَوْلَا رَجَاءُ النصر	المَوَارِدِ	طويل	---	١٧٩
١٢	وننكرُ يومَ الروعِ	أشقرَا	طويل	النابغة الجعدي	٤٣٤
١٣	فَلَيْسَ بِمَعْروفٍ	تعْقرَا	طويل	النابغة الجعدي	٤٣٣
١٤	ونَحْنُ قَتَلْنَا الأسْدَ	خَمْرَا	طويل	بعض بني عقيل	١٣٩
١٥	لَقَدْ عَلِمَتْ	مِسْمَعَا	طويل	المرّار الأسدي	١٨٠
١٦	قَدْ مَاتَ شَمَّاخٌ	يُمتّعُ	طويل	مسكين الدارمي	٣٢٥
١٧	فَيا عَجَبًا حتَّى كُلَيبٌ	مُجاشِعُ	طويل	الفرزدق	٢٧١

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

م	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
١٨	تُوَاهِقُ رِجْلاَها	رَادِفُ	طويل	أوس بن حجر	٤٥٠
١٩	أدارًا بحزوى	يترقرقُ	طويل	ذو الرمّة	١٤٠
٢٠	عَلى مِثْلِ أصحاب البعوضة	بكَى	طويل	مُتمّم بن نُويرة	٢٦٢
٢١	فَلَمْ يَجِدَا إلا مُنَاخَ	وكَلْكَلُ	طويل	كعب بن زهير	٤٦٣
٢٢	وَمُفْحَصَهَا عنها الحصى	مَفْصِلُ	طويل	كعب بن زهير	٤٦٣
٢٣	وسُمْرٌ ظِمَاءٌ	ذُبَّلُ	طويل	كعب بن زهير	٤٦٣
٢٤	فَإِنْ لَمَ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ	العَوَاذِلُ	طويل	لبيد	٤٦٨
٢٥	وأغفرُ عوراءَ	تكرّمَا	طويل	حاتم بن عبدالله الطائي	٢٢٨
٢٦	ومِنْ مالِيءِ عينيه	كالدّمَى	طويل	عمر بن أبي ربيعة	١٦٧
٢٧	صددتِ فأطولت	يَدُومُ	طويل	عمر بن أبي ربيعة أو المرار الفقعسي	٤٢٥
٢٨	مَشَيْنَ كَمَا اهتزّت	النواسمِ	طويل	ذو الرمة	٤٣٣
٢٩	فَلَمْ أَرَ مثلها	أَفْعَلَهْ	طويل	عامر بن جوين الطائي	٤٨١
٣٠	أَتَاني عَلى القعساء	تعَادِلُهْ	طويل	الفرزدق	٤٣٧
٣١	مَشَائِمُ ليسوا	غُرَابُهَا	طويل	الأحوص الرياحيّ	٤٨١
٣٢	وَكَرَّارِ خَلْفَ المجحرين	حَلِيْلُهَا	طويل	الأخطل	٣٤٧
٣٣	وَشَرُّ المَنَايَا	حَاضِرُهُ	طويل	الحطيئة	٣٥٦
٣٤	ويومًا شهدناه	نوافلهُ	طويل	رجل من بني عامر	٣٤٨
٣٥	وَكَمْ مَوْطِنٍ	مُنْهَوي	طويل	يزيد بن الحكم	٣٧٠
٣٦	بَدا لِي أَنِّي لستُ	جَائِياَ	طويل	زهير بن أبي سلمى أو صرمة الأنصاري	٤٨١، ٤٨٩
٣٧	عُمَيْرَةَ وَدِّع	ناهيا	طويل	سحيم عبد بني الحسحاس	

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩ ١٤٣٤/١٢/٠٥ Ali Fattani

م	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٣٨	فبِتُّ واهَمُّ	غَدَا	بسيط	جرير	١٧١
٣٩	مُسْتَحقِبي حَلَقِ الماذيِّ	حَصِدُ	بسيط	الزبرقان بن بدر	٤٣٨
٤٠	تَرْفَعُ لِي خندفٌ	تقدِ	بسيط	الفرزدق	٢٥٥
٤١	احْكُمْ كَحُكْم	الثَمِدِ	بسيط	النابغة الذبياني	٤٣٩
٤٢	فَأَصْبَحُوا قَدْ	بَشَرُ	بسيط	الفرزدق	٣٦٨
٤٣	تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ	إِدْبَارُ	بسيط	الخنساء	٣٦١
٤٤	يَا تَيْمَ تيم عَدِّيٍّ	عُمَرُ	بسيط	جرير	٣٢٢
٤٥	إِذَا تَغَنّى الحَمَامُ	أم عَمَّارِ	بسيط	النابغة الذبياني	٤٤٧
٤٦	جِئْنِي بِمِثْلِ بني بدرٍ	سَيَّارِ	بسيط	جرير	٤٥٧
٤٧	أَبَا خُرَاشَةَ أمّا أَنْتَ	الضَّبُعُ	بسيط	العباس بن مرداس	٥٥١
٤٨	هَلْ أَنْتَ باعث دينارٍ	مِخْرَاقِ	بسيط	جرير أو تأبط شرًا	٤٥٩
٤٩	فِي فِتْيَةٍ كسُيوفِ الهِنْدِ	يَنْتَعِلُ	بسيط	الأعشى	٥٤٢
٥٠	إِنْ تَرْكبُوا	نُزُلُ	بسيط	الأعشى	٤٨٧
٥١	عسى الكربُ	قريبُ	وافر	هدبة بن خشرم	١٥١
٥٢	أَتُواعِدُني بقومك	العِبَادَا	وافر	شقيق بن جزء	٤٧٩
٥٣	بِمَا جمَّعتَ من حضن وعمرو	والجِيَادَا	وافر	شقيق بن جزء	٤٧٩
٥٤	فَمَنْ نالَ الغِنَى	جَهْدِ	وافر	أحيحة بن الجلاح	٢٦٢
٥٥	تَرَاهَا مِنْ يبس الماءِ	غِرَارُ	وافر	السليك بن السلكة	٤٣٨
٥٦	كَأَنّ عَذِيْرَهُمْ	قِفَارِ	وافر	النابغة الجعدي	٣٥٥
٥٧	فَكَرّتْ تَبْتَغِيْهِ	السِّبَاعَا	وافر	القطامي	٤٤٥

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩ ١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

م	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٥٨	بَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُه	رَاعِ	وافر	رجل من قيس عيلان نصيب بن رباح	٤٥٩
٥٩	مُحَمَّدُ تفدِ نفسك	تَبَالَا	وافر	حسان بن ثابت أو أبو طالب أو الأعشى	٢٦١
٦٠	وَجَدْنَا الصَّالِحِيْنَ	سَلْسَبِيْلاَ	وافر	عبدالعزيز بن زرارة الكلبي	٤٥٣
٦١	أَزْمَانَ قَوْمَي	مُمِيلًا	وافر	الراعي	٤٧٩
٦٢	كَمَا خُطَّ الكتاب	يزيلُ	وافر	أبو حيّة النميري	٤١٥
٦٣	بِآيةِ تُقْدِمُونَ	مُدَامَا	وافر	الأعشى	٣٧٧
٦٤	أَلاَ مَنْ مُبلغٌ	الطَّعَامَا	وافر	يزيد بن عمرو بن الصعق	٣٧٧
٦٥	فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ	الحَمِيمِ	وافر	يزيد بن الصعق	١٣٩
٦٦	إذَا بَعْضُ السنين	اليتيمِ	وافر	جرير	٤٣١
٦٧	وَلِي نَفْسٌ	عَسَانِي	وافر	عمران بن حطّان	٣٧٢
٦٨	بَادَتْ وَغَيّر آيهنّ	هَبَاءُ	كامل	الشماخ	٤٦٣
٦٩	ومُشَجَّجٌ أمَّا سواء قذا له	المعزْاءُ	كامل	الشماخ	٤٦٣
٧٠	كَمْ عَمَّةً لَكَ	عِشَارِي	كامل	الفرزدق	٢٢٣
٧١	أَعَلاقةً أَمَّ الوُلَيِّدِ	المُخْلِسِ	كامل	المرار الأسدي	٢٧٦
٧٢	سَلِّ الهُمومَ	مُتَعيِّسِ	كامل	المرار الأسدي	٤٤٠
٧٣	قّدْ كُنْتُ خرّاجًا	لحاصِ	كامل	أميّة بن أبي عائذ	٩١
٧٤	إنّي بحبْلكِ	نبلِي	كامل	امرؤ القيس أو النمر بن تولب	١٦٦
٧٥	مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ	مهبّلِ	كامل	أبو كبير الهذلي	١٨٧
٧٦	وَلَقَدْ أَبِيْتُ	مَحْرُومُ	كامل	الأخطل	٣٣٩
٧٧	مَنْ فَرَّ عَن نِيْرَانِها	لا براحُ	مجزوء الكامل	سعد بن مالك القيسي	٢١٤

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

م	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٧٨	لَنْ تَرَاهَا ولو تأملتَ	طِيْبَا	خفيف	ابن قيس الرقيَّات	٤٤٦
٧٩	وَإِذَا مَا تَشَاءُ	مَذْعُورًا	خفيف	كعب بن زهير	٢٥٥
٨٠	فَمَا أَنَا وَالسَيْرَ	الضَّابِطِ	متقارب	أسامة بن حبيب الهذلي	٤٧٧
٨١	ضعيفُ النّكايَةِ	الأجَلْ	متقارب	---	١٨٠
٨٢	عَلَى أَنّنِي بَعْدَ ما قَدْ مَضَى	كَميلًا	متقارب	العباس بن مرداس	٥٣٩
٨٣	يُذكّرنيكِ حَنِيْنُ العَجُوْلِ	هَدِيلًا	متقارب	العباس بن مرداس	٥٣٩
٨٤	هَوّنْ عَليكَ	مَقادِيرُها	متقارب	الأعور الشنّي	٤٣٠
٨٥	فَليسَ بآتيكَ	مأْمُورُها	متقارب	الأعور الشنّي	٤٣١
٨٦	فَوَاعِدِيْه سَرْحَتي مَالِكٍ	أَسْهَلًا	سريع	عمر بن أبي ربيعة	٤٤٢
٨٧	تَذَكّرتْ أرضًا	أعمامُها	سريع	عمرو بن قميئة	٤٤٧

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فهرس أنصاف الأبيات

م	شطر البيت	البحر	القائل	الصفحة
١	يَا بُؤْسَ لِلحَرْبِ [التي]	بسيط	سعد بن مالك بن ضبيعة	٣٢٤
٢	أَيْنَ تَسْلُكْ بِنَا العِدُاةُ تَجِدْنَا	خفيف	عبدالله بن همام السلولي	٤٨٩
٣	يَا بُؤْسَ لِلجَهْلِ ضَرَّارًا لَأَقْوَامِ	بسيط	النابغة الذبياني	٣٢٦
٤	وَمَا إِنْ طِبْنَا جُبْنٌ	الوافر	فروة بن مسيك	٢٧٤

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فهرس الأرجاز

م	أول الرجز	القافية	القائل	الصفحة
١	مِنْ لَدُ وشَوْلًا	إتلائها	---	٣٥٩
٢	خلّي الذّناباتِ	كثبا	العجاج	٥١٦
٣	وَأُمَّ أَوْعَالٍ	أَقْرَبَا	العجاج	٥١٦
٤	قَدْ كَادَ	يَمْصَحَا	رؤبة	١٥٠
٥	أَسْقَى الإله	الوادي	رؤبة	٤٥٢
٦	وَجَوْفَهُ	غادي	رؤبة	٤٥٢
٧	كُلّ أجشَّ	السوادِ	رؤبة	٤٥٢
٨	يا سَارِقَ	الدَّارِ	---	٣٤٦
٩	يَذْهَبْنَ في نجدٍ	غائرًا	العجاج	٤٦٠
١٠	كَشَحًا طوى	مُخْتَارًا	العجاج	٤٦٩
١١	مِنْ يأسِةٍ	أو حذاراَ	العجاج	٤٦٩
١٢	إذا رأتني	أَبْصَارُها	حريث بن غيلان	٢٣١
١٣	دأبَ بِكارٍ	بِكَارُها	حريث بن غيلان	٢٣١
١٤	يَرْكَبُ كلّ عاقرٍ	جُمْهُورِ	العجاج	٢٢٩
١٥	مَخافةً وزَعَلَ	المَحْبورِ	العجاج	٢٢٩
١٦	والهَوْلَ من تهوّل	القُبُورِ	العجاج	٢٢٩
١٧	رُبَّ ابنِ عَمٍّ	الكَسِلْ	الشماخ	٣٤٧
١٨	فَلَا تَرَى بَعْلًا	حَلَائِلًا	العجاج أو	٥١٦
١٩	كَهُ ولاَ كَهُنَّ	حَاظِلَا	أو رؤبة	٥١٦
٢٠	يَا زَيْدَ زَيْدَ	الذُّبَّلِ	بعض ولد جرير أو	٣٢٢

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

م	أول الرجز	القافية	القائل	الصفحة
٢١	تَطَاوَلَ اللَّيْلُ	فَانْزِلِ	عبدالله بن رواحة	٣٢٢
٢٢	قَدْ سَالَمَ	القَدَمَا	عبد بني عبس وغيره	٤٤٩
٢٣	الأُفْعُوَانَ	الشَّجْعَمَا	عبد بن عبس وغيره	٤٤٩
٢٤	وذاتَ قَرْنَيْنِ	ضِرْزمَا	عبد بني عبس وغيره	٤٤٩
٢٥	إنّي إذا	يا اللهمَّا	أمية بن أبي الصلت	٣٣٦
٢٦	أَوَالفًا مكة	الحَمِي	العجاج	١٨٨
٢٧	لا تنكروا القَتْلَ	شَجِيْنَا	المسيّب بن زيد مناة	٣٨٥

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فهرس الأعلام

م	اسم العلـــــم	الصفحة
١	إبراهيم بن السري بن سهل (الزجاج)	٢١
٢	إبراهيم بن سفيان الزيادي	٣٦
٣	أبيّ بن كعب	٤٦٠
٤	أحمد بن الوليد بن محمد (ابن ولّاد)	١٦
٥	الأحوص الرياحي	٤٦٠
٦	أُحَيْحَة بن الجُلّاح الأوسي	٢٦٢
٧	أمية بن أبي الصلت	٣٣٥
٨	أمية بن أبي عائذ العمري	٩١
٩	أَوْس بن حَجَر	٤٥٠
١٠	ابن بابشاذّ	٥٥٤
١١	بكر بن محمد بن بقية المازني	١٢٨
١٢	تماضر بنت عمرو بن الشريد (الخنساء)	٣٦١
١٣	الجاحظ	٤٠
١٤	جرول بن أوس العبسي (الحطيئة)	٣٥٥
١٥	جرير بن عطية بن حذيفة الخطفى	١٧١
١٦	ابن جنّي	٣٧
١٧	حاتم بن عبد الله الطائي	٢٢٨
١٨	الحارث بن نهيك	٤٥١

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

م	اسم العلـــــــم	الصفحة
١٩	الحسن بن أحمد بن عبدالغفار (أبو عليّ الفارسي)	١١
٢٠	الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي	١١
٢١	حمّاد بن سلمة بن دينار	٣٢
٢٢	أبو حيَّان	٤٩٥
٢٣	ابن خروف	٥٥٤
٢٤	أبو الخطاب (الأخفش الكبير)	١٦٠
٢٥	الخليل بن أحمد الفراهيدي	٣٣
٢٦	أبو الدرداء	٣٢
٢٧	ذو الرمّة	١٤٠
٢٨	رؤبة بن عبدالله العجاج	١٤٩
٢٩	ابن الرقيات	٤٤٦
٣٠	الزبرقان بن بدر	٤٣٨
٣١	زهير بن أبي سلمى ربيعة المزني	٤٨٩
٣٢	سعد بن مالك القيسي	٢١٤
٣٣	سعيد بن أوس بن ثابت (أبو زيد الأنصاري)	٣٤
٣٤	سعيد بن مسعدة المجاشي (الأخفش الأوسط)	٣٥
٣٥	السُّلَيْكُ بن السُّلَكَة	٤٣٨
٣٦	الشمَّاخ بن ضرار بن حرملة المازني	٣٤٧
٣٧	صِرْمَة الأنصاري	٤٨٠
٣٨	طرفة بن العبد سفيان البكري	٤٨٨

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

م	اسم العلـــــــم	الصفحة
٣٩	عامر بن الحليس أبو الكبير الهذلي	١٨٧
٤٠	عامر بن جُوَين الطائي	٤٨١
٤١	عبدالحميد بن عبد المجيد (الأخفش الكبير)	٣٥
٤٢	عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله الأنباري	١٦
٤٣	عبدالعزيز الكلابي	٤٥٢
٤٤	عبدالقادر بن عمر البغدادي	١٦
٤٥	عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني	١٣
٤٦	عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي	٣٥
٤٧	عبدالله بن رؤبة السعدي (العجّاج)	١٨٧
٤٨	عبدالله بن علي الصيمري	١٣
٤٩	عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري	١٥
٥٠	عبدالملك بن قريب الأصمعي	٧٣
٥١	عبيد بن حصين النميري (الرَّاعي)	٤٧٩
٥٢	عثمان بن عمر بن يونس (ابن الحاجب)	١٤
٥٣	علقمة بن عَبدَة بن ناشرة	٣٨٥
٥٤	علي بن حمزة بن عبدالله الكسائي	٤٨٥
٥٥	علي بن عيسى بن عبدالله (الرماني)	١١
٥٦	علي بن محمد نظام الدين (ابن يعيش)	١٤
٥٧	عمر بن أبي ربيعة المخزومي	١٦٦
٥٨	عمرو بن قميئة بن ذريح الثعلبي	٤١٥

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

م	اسم العلـــــــم	الصفحة
٥٩	عمير بن عمرو التغلبي (القطامي)	٤٤٥
٦٠	عيسى بن عمر البصري	٣٣
٦١	غياث بن غوث بن الصلت (الأخطل)	٣٣٩
٦٢	القاسم بن علي الأنصاري (الصفّار)	١٢
٦٣	قيس بن عبدالله بن عدس الجعدي (النابغة الجعدي)	٣٥٥
٦٤	كعب بن جعيلِ التغلبي	٤٥٨
٦٥	كعب بن زهير المازني	٤٦٣
٦٦	لبيد بن ربيعة بن مالك العامري	١٧٩
٦٧	متمّم بن نويرة بن جمرة اليربوعي	٢٦١
٦٨	محمد بن الحسن الاستراباذي (الرضيّ)	١٥
٦٩	محمد بن السري البغدادي (ابن السرَّاج)	١٣
٧٠	محمد بن عبدالله بن مالك الطائي	١٤
٧١	محمد بن يزيد بن عبدالأكبر (المبرِّد)	١٣
٧٢	محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي	١٥
٧٣	محمود بن عمر الزمخشري	١٣
٧٤	المرار بن سعيد الفقعسي (المرَّار الأسدي)	١٨٠
٧٥	ميمون بن قيس بن جندل الأعشى	٣٧٧
٧٦	النابغة الذبياني	٣٢٧
٧٧	هارون بن موسى القيسي (المجريطيّ)	١٢
٧٨	هُدْبَةُ بن خشرم	١٥١

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩ ١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

م	اسم العلـــــــم	الصفحة
٧٩	همام بن غالب التميمي (الفرزدق)	٢٢٢
٨٠	الهيثم بن الربيع بن زرارة (أبو حيَّة النميري)	٤١٥
٨١	يحيى بن زياد الديلمي (الفرَّاء)	٣٣٦
٨٢	يزيد بن الحكم الثقفي	٣٧٠
٨٣	يزيد بن عمرو بن الصَّعق	٣٧٧
٨٤	يوسف بن الحسن بن السيرافي	١٧
٨٥	يوسف بن سليمان النحوي (الأعلم الشنتمري)	١٢
٨٦	يونس بن حبيب الضبي	٣٤

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطة:

- شرح السيرافي على كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي، مصورة عن دار الكتب والوثائق القومية بمصر برقم (١٣٧/ نحو) الأجزاء: (١، ٢، ٣، ٤، ٥)، تاريخ النسخ: (٥٧٩هـ)، في قسم المخطوطات، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى برقم (١٩٥/ نحو).

ثانياً: المطبوعة:

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: لعبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- أبو الخطاب الأخفش الكبير حياته وآراؤه: لحياة مصطفى محمد عقاب، مطابع البركاتي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- أخبار النحويين البصريين: لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلس، تحقيق وشرح: الدكتور رجب عثمان محمد، ومراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الاستغناء في الاستثناء: لشهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لابن عبد البر النمري القرطبي، مطبوع بهامش: الإصابة.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

- أسرار العربية: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، بدون تاريخ.
- الأشباه والنظائر في النحو: لجلال الدين السيوطي، دار الحديث، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- الإصابة في تمييز الصحابة: لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار صادر، بيروت، مصورة عن مطبعة السعادة بمصر، دون تاريخ.
- إصلاح المنطق: لابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف، الطبعة الرابعة، بدون تاريخ.
- الأصوات العربيَّة: للدكتور كمال محمَّد بشر، مكتبة الشباب، ١٩٨٧م.
- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل السراج، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- إعراب القرآن: للإمام العلامة أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ابن النحاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠٠١م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: لأبي عبدالله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه، عالم الكتب، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٨٦م.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات عبدالرحمن كمال الدين محمد الأنباري، قدّم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

- الإغفال: لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق وتعليق: الدكتور عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- الاقتراح في علم أصول النحو: للإمام العلامة جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، قدم له وضبطه وصححه وشرحه وعلق حواشيه وفهرسه: الدكتور أحمد سليم الحمصي، والدكتور محمد أحمد قاسم، جروس برس، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- الإقليد شرح المفصّل: لتاج الدين أحمد بن محمد بن عمر الجندي، تحقيق ودراسة: محمود أحمد عليّ أبو كتّة الدراويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الإدارة العامة للثقافة والنشر، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- أمالي ابن الشجري: لهبة الله علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- الأمالي الشجرية: للإمام العالم ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشجري، المكتبة الفيصلية، بدون تاريخ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد: لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي، تحقيق: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دون تاريخ.

دكتوراه غادة السعيدي (كلية الرسالة .. العمرة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لأبي عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الخامسة، ١٣٨٦هـ-١٩٦٧م.
- إيضاح الشعر المسمى شرح الأبيات المشكلة الإعراب: لأبي علي الفارسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق، دار العلوم والثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- الإيضاح العضدي: لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- الإيضاح في شرح المفصل: لأبي عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق: الدكتور موسى بناي العليلي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالجمهورية العراقية، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.
- الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: الدكتور مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، للخطيب القزويني، دار الكتب العلمية، بيروت، دون طبعة وتاريخ.
- البحر المحيط في التفسير: لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- البديع في علم العربية: للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين ابن الأثير، تحقيق ودراسة: الدكتور فتحي أحمد علي الدين، منشورات معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

- البسيط في شرح جمل الزجـاجي: لابـن أبي الربيـع عبيـد بـن أحمـد بـن عبيـد الله الإشبيلي البستي، تحقيق: الدكتور عياد بن عيد الثبيتـي، دار الغـرب الإسـلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغـويين والنحـاة: للحـافظ جـلال الـدين عبـد الـرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبـة العـصرية، صـيدا، بـيروت، دون طبعة وتاريخ.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة: للإمام مجد الدين بن يعقوب الفيروزآبادي، ضبط متنه وعلق حواشيه ووضع مساردة وقدم له، بركات يوسف هبود، المكتبة العـصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمّد مرتـضى الحـسيني الزبيـدي، تحقيـق: إبراهيم الترزي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
- التبصرة والتذكرة: لأبي محمد عبد الله بـن عـلي بـن إسـحاق الـصيمري، تحقيـق: الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البقاء العكـبري، تحقيـق ودراسة: الدكتور عبدالرحمن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكـان، الطبعـة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- تحصيل عين الـذهب مـن معـدن جـوهر الأدب في علـم مجـازات العـرب: لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري، تحقيق: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، دار الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- تذكرة النحاة: لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلـسي، تحقيـق: عفيـف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

- التذييل والتكميل في شرح التسهيل: لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلس، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- ترشيح العلل في شرح الجمل: لصدر الأفاضل القاسم بن حسين الخوارزمي، تحقيق: عادل محسن سالم العميري، منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: للشيخ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي، الطبعة الأولى، نشر الجزآن: الأول والثاني سنة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، والجزآن: الثالث والرابع: سنة ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م، والجزآن: الخامس والسادس سنة: ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- التعليقة على كتاب سيبويه: لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: الدكتور عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغويَّة: للدكتور عبدالرحمن محمد إسماعيل، المكتبة التوقيفية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- توجيه اللمع: للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور فايز زكي دياب، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- التوجيه النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه ومواقف النحاة والمفسرين منه: للدكتور سليمان يوسف خاطر، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

- جمهرة الأمثال: لأبي هلال العسكري، حققه وعلّق حواشيه ووضع فهارسه: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالحميد قطايش، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ومحمد ندي فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: لعلاء الدين الإربلي، شرح وتحقيق: الدكتور حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- حاشية محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني: لألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر، بدون تاريخ.
- الحاوي في الفتاوي في الفقه وعلوم التفسير والحديث والأصول والنحو والإعراب وسائر الفنون، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م-دون طبعة.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للحافظ جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العلمية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه-الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- (حيثُ) لغاتها وتراكيبها النحويَّة: للدكتور رياض بن حسن الخوّام، المكتبة المكيَّة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جنّى، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء: للمختار أحمد ديرة، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- دلائل الإعجاز: للشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، دار المدني، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- ديوان أبي طالب بن عبد المطلب: جمع أبي هيفان عبد الله بن أحمد، المطبعة الحدرية، النجف، ١٢٥٦هـ.
- ديوان الأخطل: شرح راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ديوان الحطيئة: شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، ١٩٨١م.
- ديوان الخنساء: شرح وضبط نصوصه وقدّم له: الدكتور عمر فاروق الطبَّاع، شركة دار الأرقم بن الأرقم للطباعة والنشر، بيروت-لبنان.
- ديوان الراعي النميري: جمعه وحققه: راينهرت فايبرت، نشر فرانتس شتايز بفيسبادن، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني: حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ديوان العجاج: رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، بدون طبعة وتاريخ.
- ديوان الفرزدق: شرحه وضبط نصوصه وقدم له: الدكتور عمر فاروق الطباع، شركة دار الأرقم بن الأرقم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

- ديوان القطامي: تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٠م.
- ديوان المرّار بن سعيد الفقعسي: ضمن شعراء أمويون.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م.
- ديوان النمر بن تولب: ضمن شعراء إسلاميون.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٥٨م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت: جمعه بشير يمّوت، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٣٤م.
- ديوان أوس بن حجر: تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦م.
- ديوان جرير، دار صادر، بيروت، بدون طبعة وتاريخ.
- ديوان حاتم الطائي: صنعه يحيى بن مدلك الطائي، رواية: هشام بن محمد الكلبي، دراسة: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م.
- ديوان ذي الرمة: شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.
- ديوان رؤبة بن العجاج: تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.
- ديوان طرفة بن العبد، دار بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ديوان عباس بن مرداس: جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٦٨م.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

- ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري الخزرجي: دراسة وجمع وتحقيق: حسن محمد باجودة، مكتبة التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات: تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٦م.
- ديوان علقمة بن عبدة الفحل: تحقيق: لطفي الصقال ودرّية الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة: قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور فايز محمد دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ديوان عمرو بن قميئة البكري، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الحادي عشر، القاهرة، ١٩٦٥م.
- ديوان كعب بن زهير: تحقيق وشرح: عليّ فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري: دراسة وتحقيق: سامي مكي العاني، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م.
- ديوان متمم بن نويرة: تحقيق: ابتسام الصفَّار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: للدكتور مازن مبارك، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٤م.
- سر صناعة الإعراب: لإمام العربية أبي الفتح عثمان بن جنَّى، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

- سيبويه إمام النحاة: لعلي النجدي ناصف، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
- سير أعلام النبلاء: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.
- شرح أبيات المغني: لعبد القادر بن عمر البغدادي، حققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٨م.
- شرح أبيات سيبويه: لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- شرح أبيات سيبويه: لأبي يوسف بن المرزبان السيرافي، تحقيق: الدكتور محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- شرح أشعار الهذليين: صنعه: أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني عن السكري، حققه: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، دون طبعة وتاريخ.
- شرح التسهيل: لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور بدوي مختون، دار الهجرة، الجيزة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

- شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي، دار الفكر، بدون تاريخ.
- شرح الجمل: لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي تحقيق: الصاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ١٤٠٢هـ-١٩٩٢م.
- شرح الرضي على الكافية: لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: دراسة وتحقيق: الدكتور حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- شرح الكافية الشافية: لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، دون تاريخ.
- شرح اللمع: لابن برهان العكبري الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي، تحقيق: الدكتور فائز فارس، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، قسم التراث العربي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير: لصدر الأفاضل القاسم بن حسين الخوارزمي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- شرح المفصل: لموفق الدين يعيش بن علي يعيش الحلبي، عالم الكتب، بيروت، دون تاريخ.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

- شرح جمل الزجاجي: لأبي الحسن علي بن محمد بـن عـلي بـن خـروف الإشـبيلي، تحقيق ودراسة: الدكتورة سلوى محمد عرب، منشورات معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: صنعة: أبي العباس ثعلب، نـسخة مـصورة عـن طبعة دار الكتب، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري: تحقيق: إحسان عباس، نـشر وزارة الإعـلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.
- شرح عيون كتاب سيبويه: لأبي نصر هارون بـن موسـى بـن صـالح بـن جنـدل القيسي المجريطي القرطبي، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد ربه عبـد اللطيـف عبـد ربه، مطبعة حسان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- شرح كافية ابن الحاجب: للشيخ عبد العزيز بن جمعـة الموصـلي، دراسـة وتحقيـق وتعليق: الدكتور علي الشوملي، دار الكندي للنشر والتوزيع، دار الأمـل، الطبعـة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي، (الجزء الأول)، حقّقه وقدّم لـه وعلّـق عليه: الدكتور رمضان عبدالتواب، الدكتور محمود فهمـي حجـازي، والـدكتور محمد هاشم عبدالدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

(الجزء الثاني) حقّقه وعلّق عليـه: الـدكتور رمـضان عبـدالتواب، الهيـة المـصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

(الجزء الثالث) تحقيق: الدكتور فهمي أبـو الفـضل، مراجعـة: الأسـتاذ الـدكتور رمضان عبدالتواب، والأستاذ الدكتور: محمـود عـلي مكـي، مطبعـة دار الكتـب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

(الجزء الرابع) تحقيق: الدكتور محمد هاشم عبدالدايم، ومراجعة: الأستاذ الدكتور رمضان عبدالتواب، والأستاذ الدكتور: محمود علي مكي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٨م.

(الجزء الخامس) و (الجزء السادس) تحقيق: الأستاذ الدكتور محمد عوني عبدالرؤوف، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

(الجزء السابع) تحقيق: الأستاذ الدكتور أحمد عفيفي والأستاذ مصطفى موسى، ومراجعة: الأستاذ الدكتور حسين نصَّار، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

(الجزء الثامن) تحقيق: مصطفى عبدالسميع سلامة، وأشرف محمد فريد غنام، مراجعة: الأستاذ الدكتور حسين نصَّار، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

(الجزء التاسع) تحقيق: شعبان صلاح، وعبدالرحمن محمد عصر، ومراجعة: الأستاذ الدكتور حسين نصَّار، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

(الجزء العاشر) تحقيق: الأستاذ الدكتور صلاح روّاي، والدكتورة مها مظلوم خضر، ومراجعة: الأستاذ الدكتور عوني عبدالرؤوف، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

(الجزء الحادي عشر) تحقيق: الأستاذ الدكتور عبدالرحيم كردي، وعبدالرحمن محمد عصر، مراجعة: الأستاذ الدكتور حسين نصَّار، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٣١هـ-٢٠١١م.

(الجزء الثاني عشر) تحقيق: الأستاذ الدكتور عبدالكريم محمد حسن جبل، راجعه: الأستاذ الدكتور حسين نصّار، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

(الجزء الثالث عشر) حققه وعلّق عليه: الـدكتور محمـد عبـدالله جـبر، مراجعـة: الأستاذ الدكتور حسين نصّار، مطبعة دار الكتب والوثائق القوميـة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

(الجزء الرابع عشر): تحقيق: الدكتورة هدى قرّاعـة، مراجعـة: الأسـتاذ الـدكتور حسين نصار، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

(الجزء السادس عشر) تحقيق: الدكتور أحمد جمال الدين أحمد، مراجعـة: الأسـتاذ الدكتور حسين نصّار، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

- شرح كتاب سيبويه: للفقيه الإمام النحوي أبي الفضل قاسم بن علي بـن الـصفَّار البطليوسي، حققه وعلق عليـه ووضـع فهارسـه: الـدكتور معـيض بـن مـساعد العـوفي، دار المـآثر للنـشر والتوزيـع والطباعـة، المدينـة المنـورة، الطبعـة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- شعر أبي حيّة النميري، تحقيق: يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشـاد القوم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.
- شعر النابغة الجعدي، تحقيق: عبـد العزيـز ربـاح، المكتـب الإسـلامي، بـيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٤م.
- الشعر والشعراء: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبـة، راجعـه وأعـدّ فهارسـه: الشيخ محمّد عبد المنعم العريـان، دار إحيـاء العلـوم، بـيروت، الطبعـة الرابعـة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- شعراء إسلاميون: تحقيق: نوري حمودي القيسي، عـالم الكتـب، بـيروت، مكتبـة النهضة العربية، بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.
- شعراء أمويون: تحقيق: نوري حمـودي القيـسي، عـالم الكتـب، بـيروت، ومكتبـة النهضة العربية، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

- شواهد سيبويه من المعلّقات في ميزان النقد: للدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- طبقات النحويين واللغوين: لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.
- طبقات فحول الشعراء: لمحمّد بن سلّام الجمحي، قرأه وشرحه: أبو فهر محمّد محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدّة، دون طبعة وتاريخ.
- ظاهرة التآخي في العربية: للدكتورة فاطمة عبدالرحمن رمضان بن حسين، منشورات معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- غيث النفع في القراءات السبع: لعليّ النوري بن محمد السفاقسي، تحقيق: أحمد محمود عبدالسميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨م.
- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له: لمحمد عبدا لخالق عضيمة، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- فهرس شواهد سيبويه: صنعة أحمد راتب النفّاخ، دار الإرشاد، دار الأمانة، بيروت، دون طبعة، ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م.
- في التطوّر اللغوي: للدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة دار العلوم، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ/ ١٩٩٥م.
- قضيّة الشبه في النحو العربي: للدكتور فؤاد أحمد السيّد خطاب، دار الطباعة المحمدية بالأزهر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- الكامل: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد، حقّقه وعلّق عليه ووضع فهارسه: الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

- كتاب اللامات: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: الـدكتور مازن مبارك، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢/ ١٩٩٢م.
- الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عـثمان بـن قنـبر الملقَّـب بـسيبويه، تحقيـق: الأسـتاذ الدكتور محمد كاظم البكَّاء، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، دار البشير، عـمَّان-الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- الكتاب: لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بـن قنـبر، تحقيـق: عبـدا لـسلام محمَّـد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- الكتاب: لسيبويه، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحميـة، القـسم الأدبي، الطبعة الأولى، ١٣١٦هـ.
- الكتاب: لعمرو بن عثمان بـن قنـبر الملقّـب بــ « سـيبويه »، علّـق عليـه ووضـع حواشيه وفهارسه: الدكتور إميل بديع يعقـوب، دار الكتـب العلميـة، بـيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- كشاف اصطلاحات الفنون (اصطلاحات الفنون الإسـلامية): للمولـوي محمـد أعلا التهانوي، المكتبة الإسلامية، شركة خياط، بيروت، بدون تاريخ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب الفنون: لمصطفى بن عبـد الله الرومـي الحنفـي الشهير بـالملاّ كاتـب الحلبـي والمعـروف بحـاجي خليفـة، دار الفكـر، بـيروت، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لأبي محمد بـن أبي طالـب القيسي، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامـسة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- لباب الإعراب: لتاج الدين محمد بن محمد الإسفراييني، تحقيق: بهاء الـدين عبـد الوهـاب عبـد الـرحمن، دار الرفـاعي، الريـاض، الطبعـة الأولى، ١٤٠٥هــ/ ١٩٨٤م.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المجموعة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

- اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- لسان العرب: لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- اللمع في العربيَّة: لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: حامد مؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف: لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قُرّاعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- مجالس العلماء: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- مجالس ثعلب: لأبي العباس يحيى ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمّد هارون، دار المعارف، الطبعة الرابعة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- مجمع الأمثال: لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني، قدّم له وعلّق عليه: نعيم حسن زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: عليّ النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: للدكتور رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- مراتب النحويين: لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، بدون تاريخ.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المجموعة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

- المرتجل: لأبي محمد بن عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب، تحقيق ودراسة: عليّ حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- المسائل البصريات: لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: الدكتور محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات، صنعة: أبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧.
- المسائل العسكرية: لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني، بغداد، بدون تاريخ.
- المسائل المنثورة: لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: مصطفى الحيدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، دون تاريخ.
- المستدرك على الصحيحين: للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، دار المعرفة، بيروت، بدون طبعة وتاريخ.
- المستقصى في أمثال العرب: لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، مصوّرة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد، الهند.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتب التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

- معاني القرآن وإعرابه: للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بـن الـسرّي، شرح وتحقيـق: الدكتور عبدالجليل عبده شـلبي، عـالم الكتـب، بـيروت-لبنـان، الطبعـة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد على النجار، دار السرور، بدون تاريخ.
- معاني القرآن: للأخفش الأوسط الإمام أبو الحسن سعيد بـن مـسعدة المجاشـعي البلخـي البـصري، تحقيـق: الـدكتور فـائز فـارس، الطبعـة الثانيـة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٨م.
- معاني القرآن: للأخفش سعيد بن مسعدة البلخـي المجاشـعي، دراسـة وتحقيـق: الدكتور عبد الأمير محمـد أمـين الـورد، عـالم الكتـب، بـيروت، الطبعـة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- معجم الأدباء: لياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- معجم البلدان: للإمام شهاب الدين أبي عبـد الله يـاقوت الحمـوي، دار صـادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- معجم الشعراء: لأبي عبيـدالله محمـد بـن عمـران بـن موسـى المرزبـاني، تحقيـق: عبدالستار أحمد فرّاج، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر.
- معجم القراءات القرآنية مع مقدّمة في القراءات وأشهر القراء، إعـداد: الـدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور عبد العال سالم مكـرم، عـالم الكتـب، الطبعـة الثالثـة، ١٩٩٧م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لأبي محمـد عبـد الله جمـال الـدين ابـن هـشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيـي الـدين عبـد الحميـد، المكتبـة العـصرية، صـيدا، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

- المغني في النحو: للإمام الشيخ تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي، تقديم وتحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة « آفاق عربية » بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- المفصّل في تاريخ النحو العربي- الجزء الأوّل قبل سيبويه، للدكتور: محمّد غير الحلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- المفصّل في علم العربيَّة: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، وبذيله كتاب المفصّل في شرح أبيات المفصّل، للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، قدّم له وراجعه وعلّق عليه: الدكتور محمد عزّ الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- المقتصد في شرح الإيضاح: لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، ١٩٨٢م.
- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرَّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.
- المقرّب: لعلي بن مؤمن المعروف بابن العصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، المكتبة الفيصيلة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

- الممتع في التصريف: لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- المنصف: شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب: التصريف، للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، إدارة الثقافة العامة، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.
- نتائج الفكر في النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، بدون تاريخ.
- النحو والصرف بين التميمين والحجازيين: للدكتور الشريف عبد الله عليّ الحسيني البركاتي المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٤هـ.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- النكت في تفسير سيبويه: لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري، تحقيق: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- النواسخ في كتاب سيبويه: لحسام الدين النعيمي، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- هديّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين من كشف الظنون: لإسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح: الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون تاريخ.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلّكان، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، بدون تاريخ.

ثالثاً: الرسائل العلميَّة:

- الاستغناء في اللغة العربية - دراسة صرفية ونحوية: لوسام يعقوب هلال مناحي، جامعة البصرة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- شرح الجمل: لابن طاهر بن بابشاذ، دراسة وتحقيق: مصطفى أحمد إمام، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٩٨٤م.
- شرح اللمع: للأصفهاني أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي، دراسة وتحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عباة، رسالة دكتوراه، قسم النحو والصرف وفقه اللغة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٤هـ/ ١٤٠٥م.
- شرح كتاب سيبويه: لعلي بن عيسى الرماني، تحقيق ودراسة: محمد إبراهيم يوسف شيبة، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ/ ١٤١٥م.
- عوامل الإعراب عند سيبويه - دراسة تحليلية: لغادة بنت سعد السعيدي، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، كلية التربية للبنات بمكة المكرمة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

رابعاً: المجلات:

- مجلّة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد التاسع والعشرون، (المحرّم) ١٤٢١هـ (مفهوم الاتساع وضوابطه في علم النحو: للدكتور بهاء الدين بن عبد الوهاب بن عبد الرحمن).
- مجلّة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد الثالث، العدد الأول، (محرم، ربيع الأول) ١٤٢٢هـ، (فهرس التراكيب والنماذج النحوية في كتاب سيبويه: للأستاذ الدكتور حسن بن محمود هنداوي).
- مجلة القلم، قسم اللغة العربية وآدابها، رمضان، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م-(مصادر اللغة- قسم النحو)، جامعة السانية، وهران، الجزائر، العدد العاشر.

خامساً: المراجع الالكترونية:

- الأمالي السفرية الحلبية، لابن حجر العسقلاني، موسوعة الحديث.
- تفسير المشكل من كلام سيبويه، شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية.
- الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة، لجلال الدين السيوطي، الموسوعة الشاملة.
- الفرق بين القواعد الفقهية والأشباه والنظائر، الملتقى الفقهي أحد أفرع الشبكة الفقهية.

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المرحلة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
ملخـص الرسالـــة	٣
Thesis abstract	٤
المقدمـــة	٥
نبذة عن الموضوع	٦
مشكلة البحث	٩
أهمية الموضوع وبواعث اختياره	٩
حدود البحث	١٠
منهج البحث	١٠
خطة البحث	١٨
أبواب البحث	١٨
الدراسات السابقة	١٩
صعوبات البحث	٢١
التمهيـــــــد	٢٥
- الأشباه والنظائر	٢٦
- ترجمة صاحب الكتاب وتعريف بكتابه	٣١
الباب الأول: الأشباه والنظائر في البناء والإعراب والعمل	٤٣
الفصل الأول: في البناء	٤٤

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
المبحث الأول: تشبيه بناء الفعل الماضي على الفتح ببناء بعض الأسماء على الحركة	٤٥
المبحث الثاني: تشبيه بناء فعل الأمر على السكون بالاسم المبني	٥٦
المبحث الثالث: تشبيه بناء الفعل المضارع على السكون بالفعل الماضي	٥٩
المبحث الرابع: المشبهات باسم الصوت في البناء	٦٧
أولًا: أسماء الإشارة	٦٧
ثانيًا: أسماء الأفعال	٧١
ثالثًا: الأسماء الأعجمية المختومة بـ(ويه)	٧٦
رابعًا: الظروف غير المتمكنة	٧٨
خامسًا: الغايات المبهمة	٨٤
سادسًا: المنادى المفرد العلم	٨٥
سابعًا: الأعداد المركبة وما ألحق بها	٨٨
المبحث الخامس: المشبّهات بـ(خمسةَ عشر) في البناء	٩٧
أولًا: (كَمْ)	٩٧
ثانيًا: المركب المزجي	٩٩
ثالثًا: الأعداد المركبة التي صدرها على وزن (فاعل)	١٠٤
رابعًا: (لا) النافية للجنس مع اسمها	١٠٩
الفصل الثاني: في الإعراب	١١٧
المبحث الأول: تشبيه المضارع باسم الفاعل	١١٨
المبحث الثاني: جعل الجزم نظيرًا للجرّ	١٢٢

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩ ١٤٣٤/١٢/٠٥ Ali Fattani

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
المبحث الثالث: جعل (النون) في الأفعال الخمسة نظيرة الضمة في الفعل المضارع	١٢٨
المبحث الرابع: تشبيه الممنوع من الصرف بالفعل المضارع	١٣٣
المبحث الخامس: جعل (التاء) في جمع المؤنث السالم نظيرة (الواو والياء) في جمع المذكر السالم	١٣٦
المبحث السادس: تشبيه المنادى بـ(قبل) و(بعد) إذا أضيفتا	١٣٨
المبحث السابع: تشبيه (كلا) و(كلتا) بـ(على) و(لدى)	١٤١
الفصل الثالث: في الإعمال والإهمال	١٤٥
المبحث الأول: تشبيه الفعل المتعدي المستوفي بفاعليه بالفعل اللازم	١٤٦
المبحث الثاني: تشبيه الأفعال الناسخة بعضها ببعض	١٤٨
أولًا: تشبيه (كاد) بـ(كان)	١٤٨
ثانيًا: تشبيه (عسى) بـ(كاد)	١٥١
ثالثًا: تشبه (جَعَلَ) و(أَخَذَ) بـ(كان)	١٥٣
رابعًا: تشبيه (حسب) بـ(كان)	١٥٥
خامسًا: تشبيه (تقول) بـ(تظنّ)	١٥٨
المبحث الثالث: أشباه الفعل في العمل	١٦١
أولًا: تشبيه اسم الفاعل والمفعول بالفعل المضارع	١٦١
ثانيًا: تشبيه اسم الفاعل المحلّى بـ(أل) بالفعل الماضي	١٦٨
ثالثًا: تشبيه المصدر بالفعل المضارع في المعنى والعمل	١٧٦
رابعًا: تشبيه (إنّ) وأخواتها بالفعل	١٨١

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
المبحث الرابع: المشبهات باسم الفاعل	١٨٧
أولًا: تشبيه صيغ المبالغة باسم الفاعل	١٨٧
ثانيًا: تشبيه الصفة المشبّهة باسم الفاعل	١٩٢
ثالثًا: تشبيه عمل (عشرين) بعمل (ضاربين)	١٩٦
المبحث الخامس: المشبهات بالصفة المشبهة	١٩٨
أولًا: تشبيه اسم الفاعل بالصفة المشبّهة	١٩٨
ثانيًا: تشبيه اسم التفضيل و(عشرين) بالصفة المشبّهة	٢٠٠
ثالثًا: تشبيه ضعف الأفعال بضعف الصفة المشبهة	٢٠٧
المبحث السادس: أشباه (ليس) في العمل	٢١٣
المبحث السابع: المشبّهات بالاسم التام (عشرين)	٢٢١
أولًا: (كم)	٢٢١
ثانيًا: كنايات العدد (كذا)، و(كأيّن)	٢٢٤
المبحث الثامن: تشبيه نصب الكلام التام ما بعده بنصب (الدرهم) لـ(العشرين)	٢٢٨
أولًا: نصب المفعول له	٢٢٨
ثانيًا: نصب المفعول فيه	٢٣٤
ثالثًا: نصب الحال	٢٣٧
رابعًا: نصب التمييز	٢٤٢
خامسًا: نصب المستثنى	٢٤٤
المبحث التاسع: المشبهات بـ(إنّ) الناسخة	٢٤٦

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
أولًا: (ظنّ) وأخواتها	٢٤٦
ثانيًا: (لا) النافية للجنس	٢٤٨
المبحث العاشر: الأشباه في العمل في النكرة	٢٥٠
المبحث الحادي عشر: تشبيه (إذا) بـ(إنْ) الجازمة	٢٥٤
المبحث الثاني عشر: تشبيه (إذن) بـ(أرى)	٢٥٨
المبحث الثالث عشر: الأشباه في الإضمار والعمل	٢٦١
أولًا: تشبيه إضمار (لام الأمر) بإضمار (أنْ)	٢٦١
ثانيًا: تشبيه إضمار (أنْ) بعد (حتى وكي) بإضمار (كان) بعد (أمَّا)	٢٦٥
ثالثًا: تشبيه إضمار (أن) بعد (لام الجحود) بإضمار الفعل في التحذير	٢٦٧
رابعًا: تشبيه جواز إضمار (أنْ) وإظهارها بعد (لام التعليل) بجواز إضمار (كان) وإظهارها بعد (إنْ)	٢٧٠
المبحث الرابع عشر: الأشباه في الإهمال	٢٧١
أولًا: تشبيه (حتّى) بحروف الابتداء	٢٧١
ثانيًا: تشبيه (إنْ) النافية بـ(ما) الزائدة في إبطال العمل	٢٧٤
ثالثًا: تشبيه (إنّما) بـ(أرى) في الإلغاء	٢٧٦
رابعًا: تشبيه (حيث) بـ(إنّما) في الابتداء	٢٧٨
الباب الثاني: الأشباه والنظائر في الردّ إلى الأصل والإجراء عليه	٢٨١
الفصل الأول: الرد إلى الأصل	٢٨٢
المبحث الأول: ردّ (ما) إلى أصلها غير العامل	٢٨٣
المبحث الثاني: ردّ اسم الفاعل إلى أصله في الاسمية	٢٨٥

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
المبحث الثالث: ردّ المنادى إلى أصله المعرب	٢٨٧
المبحث الرابع: ردّ الضمائر الأشياء إلى أصولها	٢٨٩
المبحث الخامس: رد (تقول) لأصلها	٢٩٣
المبحث السادس: ردُّ الرفع المحكيَّ لأصله إذا جاوز الواحد	٢٩٥
الفصل الثاني: في الإجراء على الأصل	٢٩٧
المبحث الأول: إجراء الاختصاص على الأصل الذي نصب عليه المنادى	٢٩٨
المبحث الثاني: إجراء المنادى المضاف والمنوّن على الأصل في ترك الترخيم	٣٠٣
المبحث الثالث: إجراء اسم العلم المؤلف من معطوفٍ ومعطوفٍ عليه على الأصل في النداء	٣٠٦
المبحث الرابع: إجراء (هل) مجرى (قد) وحروف الجزاء	٣٠٨
الفصل الثالث: في استخلاص الأصول	٣١١
المبحث الأول: الأصل في الاستفهام أن يكون بـ(لهمزة) كما أن الأصل في الشرط أن يكون بـ(إنْ)	٣١٢
المبحث الثاني: الأصل في الأمر والنهي أن يكون بالفعل كما أن الاستفهام بالفعل أولى	٣١٥
المبحث الثالث: الأصل في (أي) أن تكون للاستفهام وإجراء (مَنْ) مجراها	٣١٨
الباب الثالث: الأشباه والنظائر في مخالفة الأصل	٣٢٠
الفصل الأول: في الشذوذ عن الأصل	٣٢١
المبحث الأول: الخروج عن الأصل	٣٢٢
إقحام كلمة بين المتضايقين في النداء وغيره	٣٢٢

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
المبحث الثاني: مخالفة الأصل	٣٣٠
أولًا: المشبهات بـ(لا) النافية للجنس	٣٣٠
ثانيًا: المشبهات بـ(لفظ الجلالة) لما نودي بـ(أل)	٣٣٣
ثالثًا: المشبهات بـ(أيّ)	٣٣٩
الفصل الثاني: في الاتساع	٣٤٤
المبحث الأول: الاتساع بتعدية العامل للظرف مباشرة بلا حرف جرّ	٣٤٦
المبحث الثاني: الاتساع بحذف المضاف	٣٥٤
المبحث الثالث: الاتساع في الإخبار بالمصدر	٣٦١
المبحث الرابع: الاتساع في الإخبار بظرف الزمان	٣٦٣
الفصل الثالث: الانفراد بحكم خاص	٣٦٥
المبحث الأول: المشبهات بـ(لدن غدوة)	٣٦٦
أولًا: اختصاص (لات) بنصب (الحين) وما رادفه من أسماء الزمان	٣٦٧
ثانيًا: اختصاص (لولا) بجرّ المضمر دون المظهر	٣٧٠
ثالثًا: إضافة أسماء الدهر إلى الفعل	٣٧٥
رابعًا: إجراء (جاء) مجرى (صار)	٣٨٠
خامسًا: إضافة الأعداد من (ثلاثمائة) إلى (تسعمائة) إلى مفرد	٣٨٤
سادسًا: إجراء فعل التعجب مع ضعفه ونقص تصرفه مجرى الفعل	٣٨٩
سابعًا: اختصاص (لا) النافية بإقحام (اللام) بين المضاف والمضاف إليه	٣٩٣
ثامنًا: النصب على المفعولية والظرفية على نزع الخافض سماعًا	٣٩٦
المبحث الثاني: المشبهات بـ(حينئذٍ الآن)	٤٠١

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
المبحث الثالث: انفراد (نعم) و(بئس) في أنها لا تعمل في المعروف إلاّ مضمرًا مُفَسّرًا	٤٠٤
الفصل الرابع: الفصل بين المتلازمين	٤٠٩
المبحث الأول: الفصل بين الجار والمجرور	٤١٠
المبحث الثاني: الفصل بين الفعل وما يعمل فيه	٤١٩
المبحث الثالث: الفصل بين الفعل وما اختصّ به من الحروف المهملة	٤٢٢
الباب الرابع: الأشباه والنظائر في الحمل والاستغناء والعوض	٤٢٧
الفصل الأول: في الحمل	٤٢٨
المبحث الأول: الحمل على المعنى في غير العطف	٤٢٩
المبحث الثاني: الحمل على المعنى في العطف	٤٥٧
المبحث الثالث: الحمل على الموضع	٤٦٦
المبحث الرابع: الحمل على التوهم	٤٧٦
أولًا: التوهم في باب المفعول معه	٤٧٦
ثانيًا: التوهم في العطف على اسم (إن) بالرفع قبل ذكر الخبر	٤٨٤
ثالثًا: التوهّم في إقامة الاستفهام مقام الجزاء	٤٨٧
رابعًا: التوهم في حمل المعطوف على وجهٍ يخالف المعطوف عليه	٤٩٢
الفصل الثاني: الاستغناء	٤٩٦
المبحث الأول: الاستغناء في النداء	٤٩٩
أولًا: الاستغناء عن (الياء) بـ(الكسرة)	٤٩٩
ثانيًا: الاستغناء بـ(أم) عن (أبة)	٥٠٢

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. الصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
المبحث الثاني: الاستغناء في الضمائر	٥٠٥
أولًا: الاستغناء بالضمير المتصل عن الضمير المنفصل	٥٠٥
ثانيًا: الاستغناء بالاسم عن الضمير في الفعل	٥١١
ثالثًا: الاستغناء بالاسم عن الضمير في الحروف	٥١٤
المبحث الثالث: الاستغناء في الأعداد	٥١٨
المبحث الرابع: الاستغناء بـ(أول) عمَّا يضاف إليه	٥١٩
المبحث الخامس: الاستغناء بالمصدر المؤول عن الاسم	٥٢١
المبحث السادس: الاستغناء في التعجب	٥٢٤
المبحث السابع: الاستغناء في الاستفهام	٥٢٧
الفصل الثالث: العوض	٥٣١
المبحث الأول: التعويض بالنون عن التنوين	٥٣٤
المبحث الثاني: التعويض عن التمكن في الكلام	٥٣٨
المبحث الثالث: التعويض عن حذف الضمير	٥٤١
أولًا: التعويض عن ذهاب التشديد من (أنّ) وحذف اسمها	٥٤١
ثانيًا: التعويض عن حذف صدر الصلة	٥٤٦
المبحث الرابع: التعويض في النداء	٥٤٨
أولًا: التعويض عن (الياء) بـ(الميم) في (اللهمَّ)	٥٤٨
ثانيًا: التعويض عن (الياء) بـ(التاء) في نداء (الأب والأم)	٥٤٨
المبحث الخامس: التعويض عن حذف الفعل بـ(ما)	٥٥١
المبحث السادس: التعويض في حروف الجرّ	٥٥٤

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٢٩٠
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
أولًا: التعويض عن (من) بـ(على)	٥٥٤
ثانيًا: التعويض عن (واو القسم) بـ(الهاء) و(الهمزة)	٥٥٥
الخاتمـة	٥٥٨
أولًا: النتائج	٥٥٨
ثانيًا: التوصيات	٥٦٢
الفهارس	٥٦٣
فهرس الآيات القرآنية	٥٦٤
فهرس الأحاديث النبوية	٥٦٧
فهرس الأمثال	٥٦٨
فهرس الأبيات الشعرية	٥٦٩
فهرس أنصاف الأبيات	٥٧٤
فهرس الأرجاز	٥٧٥
فهرس الأعلام	٥٧٧
ثبت المصادر والمراجع	٥٨٢
فهرس الموضوعات	٦٠٦

دكتوراه غادة السعيدي (كامل الرسالة .. المصورة النهائية) ٠٢٩
١٤٣٤/١٢/٠٥
Ali Fattani